ملحق
رسالة توفيق الحكيم
وردّ هيكل عليه

محمد حسنين هيكل

خريف الغضب

قصّة بداية ونهاية
عصر أنور السّادات

خريف الغضب

الناشر : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
تلفون: ٢٤٤٢٤٦ تلكس ٢٢٦٦١
ص.ب ٨٣٧٥
بيروت - لبنان

خريف الغضب

قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات

بقلم

محمد حسنين هيكل

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة العاشرة
١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م

مقــدمة

لم تكن كتابة هذا الكتاب مسألة سهلة !

كان هدفه في المقام الأول رواية قصة سياسية كبـرى يجب أن تروى ، بـل كان ضـرورياً أن تـروى إذا أريد لنتـائجهـا المـأسـاويـة أن لا تتكـرر في المستقبل .

وكان أول الأسباب في أن كتابتها لم تكن سهلة ، هو أن وقائعها سوف تكـون صدمـة لكثيرين في الغـرب ، تولـدت لـديهم انـطبـاعـات معينـة عن شخصيات وسياسات . وكانت هذه الانطباعات غير متسقة مع الوقـائع بحيث أن ظهور الوقائع أخيراً كان خليقاً بأن يكون مفاجأة مستغربة .

والسبب الثاني في أن كتابتها لم تكن سهلة ، هو العنصر الشخصي في الموضوع . وفي الحقيقة فإن هذا الكتاب ليس حكماً على السادات ، فالوقت ما زال مبكراً بعد لاصدار أحكام نهائية . وقد كان من المحتمل أن يتصوّر أحد أنني فيه أعبّر عن ضغينة شخصية ضد الرئيس الـراحل الـذي اختلفت معه ، وانتهى خلافنا الى قراره بوضعي في السجن شأني شأن آلاف غيري في حملة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ . ومثل هذا التصور ليس صحيحاً ، بل وليس قائماً ، لأني لا أحمل ضغينة شخصية على الاطلاق ضد السادات ، والى هذه اللحظة فلقـد كان اختـلافنا ـ من وجهـة نظري على الأقـل ـ اختـلاف وجهـات نـظر واختلاف رؤى . ولم يكن فيه عامل شخصي على أي وجه من الوجوه .

وفي الحقيقة فاني كنت شديد التعاطف مع السادات كإنسان .

وفي السنوات الأربعة الأولى من رئاسته فلقد كنت ـ كما اعترف هو في حديث صحفي أدلى به الى مجلة « الأسبوع العربي » اللبنانية ـ أقرب إليه من أي شخص آخر . وكان الرئيس السادات فيما أظن صادقاً فيما قاله . وأعتقد أنني لعبت دوراً مؤثراً ـ سواء كوزير للارشاد أو كعضو في مجلس الأمن القومي وقتها ، أو كرئيس لتحرير الأهرام ـ في المداولات والمشاورات السياسية التي أدت الى اختيار السادات رئيساً للجمهورية بعد رحيل جمال عبد الناصر . وأظن أيضاً أنني لم أكن غافلاً عن بعض أسباب للقصور فيه ، لكنني تصورت أن أعباء المنصب ووقر المسؤولية سوف تقوّي كل العناصر الايجابية في شخصيته ، وسوف تساعده في التغلب على جوانب الضعف فيها . وكان في ذهني باستمرار نموذج الرئيس الأمريكي « هاري ترومان » الذي خلف « فرانكلين روزفلت » في مقعد الرئاسة الأمريكية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد بدا « ترومان » في ذلك الوقت ـ وبعد « روزفلت » ـ شخصية باهتة ومجهولة لا تستطيع أن تقود الصراع الانساني الكبير في الحرب العالمية الثانية الى نهايته المطلوبة والمحققة ، لكن « ترومان » ـ أمام تحدي التجربة العملية ـ نما ونضج وأصبح من أبرز الرؤساء الأمريكيين في العصر الحديث . ولقد تصورت أن نفس الشيء يمكن أن يحدث للسادات . ولقد أدرت حملته الانتخابية للرئاسة كوزير للارشاد القومي في ذلك الوقت ، رغم أنني كنت قد قدمت استقالتي فعلاً من الوزارة عقب الفراغ من تشييع جنازة عبد الناصر . ولقد ظللت بعد ذلك على اتصال يومي بالسادات . واعتقد أنني أديت دوري بأقصى ما أستطيع من جهد واخلاص حتى جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي شاركت في وضع الخطط السياسية والاعلامية التي مهدت ورافقت المعركة العسكرية فيها . بل انني أكثر من ذلك توليت ـ بطلب من الرئيس السادات ـ كتابة التوجيه الاستراتيجي الصادر منه الى القائد العام للقوات المسلحة المصرية بتحديد الهدف الاستراتيجي المصري في معارك هذه الحرب .

□

وليس صحيحاً ـ كما يقال في بعض الأحيان ـ أن الرئيس السادات أقصاني من منصب رئيس تحرير الأهرام ، وأن القطيعة بسبب ذلك استحكمت بيننا . لقد كانت هناك خلافات في الرأي بيننا ، واستحكمت هذه الخلافات أثناء فك الارتباط الأول وبعده مباشرة الى درجة لم أعد أستطيع معها أن أشارك في التعبير عن السياسة المصرية . ولقد كان قرار الخروج من الأهرام قراري ، فقد كنت أعلم حين عارضته علناً في أسلوب مفاوضاته مع الولايات المتحدة واسرائيل ، وفي الأهداف المرحلية والبعيدة المدى لهذه المفاوضات ـ أن الأمور سوف تصل بيننا الى صدام . ولم نتحوّل بهذا الصدام الى أعداء ، فلقد كان قراره الأول نقلي من الأهرام مستشاراً للرئيس ، واعتذرت . ثم عرض عليّ أكثر من منصب في الدولة ، بما فيها منصب مستشار الأمن القومي للرئاسة ، ومنصب نائب رئيس الوزراء ، ومرة أخرى اعتذرت لأنني أحسست أنه ليس في مقدوري أن أخدم سياسات تتعارض مع ما أؤمن به .

لقد كانت هناك فترة في علاقتنا توحدت فيها مقاصدنا ـ أو هكذا بدا لي لبعض الوقت ـ فكلانا كان يطلب سلاماً قائماً على العدل في الشرق الأوسط ، وكلانا كان يريد أن يرى مصر حرة ومزدهرة ، والعالم العربي موحداً وقوياً . ولكن تطورات الأمور جاءت بتباين في رؤانا بدأت باختلاف حول الوسائل وانتهت بتباين أو حتى بتناقض بين الغايات . ولم أكن أعتبر نفسي معارضاً للرئيس السادات ، ولكني كنت أحاول أن أحتفظ بصوت مستقل . وحينما بدأ الرئيس السادات يهاجمني بانتظام وعلناً وبالاسم في كل مرة يتحدث فيها ـ وحتى عندما زج بي الى السجن ـ فاني أشهد أمام الله وأمام كثيرين يعرفون الحقيقة ، أنني لم أشعر في أية لحظة بكراهية له . ولم يكن هناك ما يدعوني الى ذلك ، حتى من الناحية العملية . فانه حين يجعل رئيس الدولة من أحد مواطنيه هدفاً دائماً لهجماته فهو بذلك يرفع قدره ولا ينتقص منه . وبالتالي فلعلي لا أتجاوز إذا قلت أنني على نحو ما مدين للرئيس السادات بما أضافه ـ دون أن يقصد ـ الى قيمتي في الساحة الوطنية والساحة الدولية على السواء .

ومن هنا فانني أكرر مرة أخرى ان هذا الكتاب ليس هجوماً على

السادات . وربما جاز لي أن أقول أن هذا الكتاب محاولة قد تبدو طموحة لرسم صورة شديدة الاتساع في الحيز المحدود لدفتي كتاب . ان هذا الكتاب ليس سيرة لحياة السادات ، ولو أن فيه بعض عناصر مثل هذه السيرة ،وإن كنت قد قصرت ذلك على بعض النواحي الضرورية لالقاء الضوء على شخصيته وعلى بواعث حركته . ثم أن هذا الكتاب ليس دراسة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر اليوم ، ولا عن الخصائص التاريخية لمصر ـ ولو أني بالضرورة لمست بعض جوانب هذه الموضوعات .

ثم أن هذا الكتاب أيضاً ليس كتاباً عن الأصولية الاسلامية ، ولا عن الكنيسة القبطية ، ولا عن الارهاب كسلاح سياسي ـ رغم أن عدداً من هذه القضايا كان ضرورياً تناوله في صفحاته .

والحقيقة أنني تناولت من هذا كله ما كان لازماً لكي يقود الحديث الى نقطة معينة من الزمان والمكان . . نقطة معينة من الزمان : الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١ . ونقطة معينة في المكان : المنصة الرئيسية في ساحة الاستعراضات العسكرية بمدينة نصر حيث دوت الطلقات التي أنهت حياة ودور الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية .

* * *

في ذلك الوقت ، فان كثيرين في الغرب رأوا في إغتيال السادات نموذجاً آخر من نماذج العنف المجنون الذي راح ضحيته ـ أو كاد أن يروح ضحيته ـ رجال بارزون من رجالات هذا العصر المتسم بالعنف الذي نعيش فيه . لقد أضافوا اغتيال السادات الى القائمة التي كانت تضم اغتيال الأخوين جون وروبرت كنيدي ، أو قائمة محاولات الاغتيال التي كانت تضم الرئيس ريجان والبابا يوحنا بولس الثاني . وليس هناك شيء أبعد عن الحقيقة من ذلك . فان الذين أقدموا على الاغتيال هناك في الغرب ـ أو حاولوا الاقدام عليه ـ كانوا أناساً معزولين على هامش القوى الاجتماعية . ان القوى الاجتماعية في

الغرب استكملت بنيانها تقريباً وتحددت ملامحها ، والمجرى العام لاتجاهها أصبح واضحاً وفسيحاً . هناك تمكنت الطبقات المختلفة ـ البورجوازية الكبرى ، أو البورجوازية المتوسطة ، أو البورجوازية الصغيرة ، أو الطبقة العاملة ـ من تكوين نفسها وتحديد قسماتها وحركتها ، ولم تكن العلاقة بين الطبقات جامدة ، وإنما كانت حركة التفاعل بينها قائمة ومستمرة ، ونشأ عنها ما يمكن أن نسميه بـ « أغلبية واضحة » . وربما كانت هذه الأغلبية صامتة في بعض الأحيان ، ولكن الذي لا شك فيه أنها كانت أغلبية .

ان الأمم والدول في الغرب استكملت تطورها عبر سنين ، وشهدت مراحل هذا التطور حروباً وحروباً أهلية وثورات وتفاعلات عنيفة . ثم استقرت الأمور فيها على توازنات وضوابط اجتماعية وسياسية مقبولة . أما دول العالم الثالث وشعوبه فانها ما زالت تعيش مرحلة الغليان والفوران ، وما زالت تحاول ـ بعذاب شديد ـ أن تنتقل من الشرعية التقليدية ذات الأصول القبلية والعائلية وشبه الدينية ، الى مرحلة الشرعية الدستوريةوالقانونية . وخلال هذه المسيرة المرهقة ، فان طريقها حافل بأسباب الخطر ودواعي الانفجار . وليس من الضروري بالطبع أن يكون القدر المكتوب على دول العالم الثالث وشعوبه أن تقتفي أثر الخطوات والمراحل التي سارت فيها الدولوالأمم في الغرب ، فالأحوال في أواخر القرن العشرين مختلفة ، وثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصالات تدفع الخطى حثيثاً وتكسر الحواجز من كل نوع . ولكن أي مراقب يجب أن يكون حريصاً وهو يحاول أن يتأمل عناصر التماسك في كل مجتمع . والحقيقة أن ما نسميه « الأغلبية » هو عنصر التماسك في أي مجتمع . والذين حاولوا اغتيال الرئيس السادات كانوا من صميم التيار الذي تسير فيه الأغلبية ، وكذلك كانت القوى التي أسقطت حكم الشاه ـ رغم الاختلاف في الأوضاع بين مصر وبين ايران .

* * *

وأظن أن هدفي من كتابة هذا الكتاب يتحقق إذا بدأ بعض الناس

خصوصاً في الغرب ـ يوجهون أسئلة الى أنفسهم ويحاولون بأنفسهم ايجاد اجابات لهذه الأسئلة :

لماذا كان هذا الرجل الذي أعجبوا به في الغرب الى حد بعيد ـ معزولاً الى أبعد الحدود في عالمه ؟

لماذا أصبح السادات الذي أسماه هنري كيسنجر في محاضرة له سنة ١٩٧٢ « مجرد بهلوان سياسي » ـ بعد سنتين بالعدد شخصية عظيمة تماثل شخصية بسمارك[١] حسب تعبير هنري كيسنجر نفسه ؟

لماذا كان الحزن على السادات في الغرب أكثر منه في أمته ؟ ولماذا شيعه الى مثواه الأخير عدد كبير من الساسة الأجانب ، بينما لم يشترك في موكب الجنازة سوى الموظفين الرسميين المصريين وبعض الزوار الأجانب ؟

لماذا نُسي بهذه السرعة من ذاكرة مصر والعالم رجل كان كل تصرف من تصرفاته يملأ شاشات التليفزيون ؟

ان كثيرين ـ خصوصاً في الغرب ـ يجب أن يسألوا أنفسهم أخيراً لماذا يعجز بعض الزعماء الذين يتحدثون لغة الغرب ويقولون للغرب ما يحب أن يسمعه ـ عن أن يكونوا مسموعين في أوطانهم وأن يحصلوا على ثقة مواطنيهم ؟ ان قائمة مثل هؤلاء طويلة تبدأ بشانج كاي شك في الصين ، وسوهارتو في اندونيسيا ، والشاه في ايران ، وموبوتو في زائير ، وماركوس في الفلبين ، والسادات في مصر ـ وربما آخرون غيرهم .

وأعرف أن هذا الكتاب سوف يغضب بعض الناس في مصر ، وسوف يثيرهم ويدفعهم الى حملات متجددة عليّ ، ولكني أفهم أسبابهم ، فأنا أعرف أن طبقة معينة ـ أو لعلها جماعات أكثر منها طبقة ، وربما أفراد أكثر منها

---

(١) استعمل الدكتور هنري كيسنجر تشبيه أنور السادات ببسمارك في صيف سنة ١٩٨١ وقبل اعتقالي بأقل من شهر واحد . وكان يحاول اقناعي بسلامة سياسات السادات وبعدم جدوى معارضتي لها ، والغريب ان بسمارك خلق المانيا الموحدة من ولاية واحدة فيها ، في حين أن أنور السادات فرّق وحدة الامة العربية وهو يرأس أكبر دولة من دولها .

جماعات ـ استفادت من حكم السادات وحصلت فيه على مزايا وثروات لم تكن تخطر بخيالها ، ومن الطبيعي أن يحس هؤلاء أن أقدارهم ارتبطت بقدره . لكن مصر ، وكذلك الأمة العربية والعالم ، يحتاجون الآن الى نظرة طويلة ودقيقة على كل ما حدث . لقد انتهت المسرحية وانطفأت الأنوار[1] ، وانقضى زمان النجوم الكبيرة ، وأصبح محتماً على البشر العاديين أن يتعلموا كيف يعيشوا معا .

وأعترف أنني بدأت أفكر في كتابة هذا الكتاب منذ اللحظة الأولى لاعتقالي في ٣ سبتمبر ١٩٨١ ، حين التفت ورأيت حولي في السجن كل هؤلاء الذين يمثلون الرموز الحية لأهم التيارات السياسية والفكرية المؤثرة في مصر . لقد تحققت ساعتها أن المقامر الكبير قد قام بآخر لعبة كبرى ، وجازف بأوراقه كلها مرة واحدة . ولقد كنت مقتنعاً ـ بشكل شبه وجداني ـ أنني أعيش في دراما سوف تصل الى نهايتها في يوم من الأيام وبشكل من الأشكال، وأنني كصحفي قد أكون مطالباً بأن أروي قصتها قبل غيري . وأثناء شهور السجن فلقد تحدثت مطولاً الى آخرين عما يحدث (وعلى أي حال فلم يكن هناك ما يمكن عمله غير الحديث) ، أولاً مع هؤلاء الذين كانوا في زنزانتي ، ثم بعد ذلك مع غيرهم حينما سمح لنا بالتجول بعض الوقت في فناء السجن . ولقد تحدثت مع كثيرين بغير عدد : وزراء سابقين (كان في ملحق مزرعة طرة عدد من الشخصيات تكفي لتشكيل مجلسين أو ثلاثة مجالس من الوزراء) ، ومع اقتصاديين بارزين ، ومع زعماء نقابيين من الطراز الأول ، ومع أساتذة جامعات لهم إسهامهم المشهود في جميع المجالات . وتحدثت

---

(١) قال لي السياسي المصري المخضرم الدكتور محمود فوزي ـ وهو من أبرز الشخصيات المصرية في الفترة الأخيرة ـ في وصف دقيق لحكم السادات وكان السادات في أوج سلطته : « اننا نشهد فناً جديداً لأول مرة في التاريخ ، وهو فن المسرحة دون مسرحية ، فنحن امام مشاهد مرسومة في خلفية المسرح وأصوات واضواء والوان وموسيقى تدق وستار يرفع وينزل كل هذا بدون نص » . ولقد تبين فيما بعد أن هذا الحديث مع الدكتور فوزي الذي ورد فيه هذا التشبيه سجل بواسطة أجهزة الأمن ووصل الى الرئيس السادات وهو الأمر الذي استوجب غضبه عليه حتى توفى الدكتور فوزي الى رحمة الله ، ولم يحظ بتكريم من الدولة كذلك التكريم الذي حصل عليه آخرون غيره اقل منه منزلة واسهاماً في حياة مصر .

أيضاً مع مشايخ ، وشباب من الأصوليين الاسلاميين ، وفيما بعد مع عدد من رجال الدين المسيحي . وأعتقد أنني مدين لكل هؤلاء ليس فقط بصداقتهم ، ولكن أيضاً للخصب الذي أضفوه على مناقشاتنا . كما ان ديني غير محدود لهؤلاء الذين أتاحت لي الظروف مناقشتهم بعد أن خرجت من السجن .

ولا بد أن أقدم شكري بصفة خاصة الى الدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة الاسلامية بجامعة القاهرة ، والى الدكتور مراد وهبة أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس ، والى الدكتور ميلاد حنا الأستاذ بكلية الهندسة والمهندس الاستشاري الكبير - فبفضل الاثنين الأخيرين أتيح لي أن أتعرف عن قرب على تراث الكنيسة القبطية المصرية . لا بد أن أسجل أيضاً اعترافي بالجميل للاستاذ عادل حسين ودراسته الضخمة عن الاقتصاد المصري ، وكذلك الى الدكتور سعد الدين ابراهيم أستاذ الاجتماع بالجامعة الأمريكية وكتاباته عن البنية الاجتماعية لمصر . انني مدين بعد ذلك لكثيرين غيرهم لم أشر الى أسمائهم لأسباب يمكن فهمها . وعلى أي حال فلا بد أن أقول في النهاية أنني أتحمل وحدي - بالطبع - مسؤولية ما رويت من وقائع وما عرضت من آراء .

ولقد حاولت أن أكون شاهداً على مرحلة هامة وغريبة من تاريخ مصر ، ولم أحاول أكثر من ذلك .

محمد حسنين هيكل

مقدمة
الطبعة العربية

لا أظنني في حاجة الى اطالة هذه المقدمة للطبعة العربية من كتاب : « خريف الغضب » . كل ما أريد أن أقوله فيها هو أن الطبعة العربية من هذا الكتاب تجربة فريدة بالنسبة لي .

لقد أحجمت فيما سبق صدوره لي من كتب في العالم ـ عن ترجمة كتبي بنفسي الى لغتي الأصلية وإلى لغة قرائي الأصليين ـ اللغة العربية . وكنت أظن أن قيامي بهذه الترجمة يحملني ما لا طاقة لي به ، إذ أنه يفرض عليّ كتابة كل كتاب مرتين . مرة بالانجليزية التي أقدمه بها الى القارىء في العالم ، ومرة ثانية إلى القارىء العربي .

ومن هذا الاحجام فلقد قدمت كتبي الانجليزية لبعض الأصدقاء أو الزملاء يترجمونها الى العربية ، ويعانون من مشاق ذلك ما يعانون .

وهذه المرة آثرت أن أتصرف على نحو آخر ، فلقد وجدت من العدل اعفاء أصدقاء وزملاء لي من مشقة ترجمة كتاب هو بالطبيعة صعب ودقيق ، وتحملت بنفسي هذه المسؤولية ، فقمت بالترجمة عن الانجليزية إملاءاً باللغة العربية . والترجمة بالاملاء لها محاذيرها ، ومع ذلك فلم يكن أمامي سبيل آخر .

ومع عرفاني العميق لكل هؤلاء الذين ترجموا لي من قبل الى العربية

كتباً وصلت الى القارىء العربي بأسلوب يغاير ما ألفه القارىء العربي عني ـ فلقد وجدت أن هذا الكتاب بالذات يفرض عليّ ترجمته بنفسي ، ويلح عليّ أن لا أتركه لغيري ، مع اعتقادي أن بينهم من هو أقدر مني على الترجمة وأكفأ .

بقي ان أقول أنني أعرف مقدماً أن نشر الكتاب سوف يكون فاتحة لموسم من الزوابع الجديدة عليّ في مصر ، ومع ذلك فإنني أقول ـ مقدماً ـ أنني فاهم ومقدر لكل الأسباب التي تدعو أصحاب المصلحة في مثل هذه الزوابع الى اثارتها ، فأنا أعرف أن مقاديرهم وأقدارهم ترتبط بعهد لا يريدون لأنقاضه أن تنهار عليهم ، ولا يتصورون أن يضيع منهم بعده ما كان عندهم فيه . . وهذا منطقي ، بل هو انساني .

ومع ذلك فإن هذا الكتاب ـ أعترف بأمانة ـ لا يروي صورة الحقيقة كاملة عن هذا العهد . وأمانة أيضاً ، فإني لا أرى أن الظروف تسمح حتى الآن برواية الحقيقة كلها ، وان كان ذلك ضرورياً ذات يوم . إن ذلك العهد أحدث على مستوى الأمة كلها آثاراً سوف تتكشف عواقبها يوماً بعد يوم . إن ذلك العهد كله كان ـ مع الأسف ـ خطأ تاريخياً . والخطأ أفدح من الجريمة ـ على حد تعبير دزرائيلي ـ خصوصاً حين يكون الخطأ على مستوى يسمح له بالتأثير على مصائر أمم . وفي حين أن الجريمة يتوفر فيها القصد ، وهو يحتوي على عنصر من عناصر الارادة ـ فإن مصيبة الخطأ أنه يحدث بدون قصد ، وبالتالي بدون أن تمارس فيه الارادة أي درجة من درجات تشكيل عواقبه .

وأتذكر أنني بعد أن خرجت من السجن تلقيت برقية من إحدى الدور العالمية التي تنشر كتبي ، وكان نصها : « ما هو رأيك في كتاب عنوانه « السادات بقلم هيكل » . ورددت على الفور بالاعتذار قائلاً أن الوقت ليس سانحاً بعد لمثل هذا الكتاب بمثل هذه الدرجة من الصراحة ، ولا أتصور أن أقدم على مثل هذا المشروع قبل أن تمضي سنوات بحيث يتسع الوقت للدرس والتأمل والتقييم ، ومن ثم تصبح الكتابة أكثر من مجرد سرد وقائع ومشاهدات وتجارب » .

وما زال ذلك رأيي . وهكذا فإن هذا الكتاب لا يحوي عن قصة عهد السادات إلّا ما كان ضرورياً لقصة « خريف الغضب » . قصة تلك الشهور الحافلة والمثيرة من سنة ١٩٨١ . ولم تكن محاولتي أكثر من ذلك ولا أقل منه .

ثم يتعين عليّ أن أضيف الى قائمة من قدمت لهم الشكر في الطبعة الأصلية الانجليزية لهذا الكتاب ، شكراً خاصاً للذين ساعدوني في عملية ترجمته من العاملين في مكتبي ، وبالذات منهم الأستاذ منير عساف والآنسة جيهان عطية .

وأخيراً أترك القارىء العربي مع صفحات هذا الكتاب آملاً وراجياً .

محمد حسنين هيكل

الجـــزء الأول

صناعة نجـــم

« لقد غامرت . . .
كأنني واحد من الصبية اللاهين على قمم الموج
مثلهم أحاول تطويع كيس منتفخ بالهواء
صيفاً بعد صيف . . أياماً طويلة
في بحر من المجد
لكن البحر كان عميقاً . . عميقاً جداً
أعمق مما أستطيع اللهو فيه » .

(وليام شكسبير ـ مسرحية هنري الثامن)

الفصل الأول

عصر النجوم اللامعة

كل عصر يحتاج أبطاله . . وقد يكون هؤلاء الأبطال من الأنبياء او الكهنة ، من الملوك او المحاربين ، من المستكشفين او المخترعين ، من الفلاسفة او الشعراء . لكن كل عصر من العصور يحتاج الى بعض الأفراد غير العاديين الذين يستطيع الناس العاديون جميعاً رجالاً ونساء ان يتطلعوا اليهم كمثال يحتذى أو حتى كظاهرة جديدة تجذب الاهتمام .

وعندما نتأمل القرن الحالي ، وعلى وجه التحديد حينما نتأمل الأبطال السياسيين الذين ظهروا خلال الأربعين او الخمسين سنة الأخيرة فإننا نستطيع ان نجد نمطاً جديداً يظهر :

في البداية كان هناك جيل عمالقة الحرب العالمية الثانية : « روزفلت » ، « تشرشل » ، « ستالين » و « ديجول » ، وحتى « هتلر » بطريقته الخاصة ، فلو لم تكن عبقريته الشريرة لما ظهرت جوانب القوة لدى هؤلاء الذين قادوا الحرب ضد النازية وضده .

وفي أعقاب الحرب ظهر جيل الثوار العظام الذين استطاع تأثير شخصياتهم وأفكارهم ونفوذهم ان يتخطى حدود البلاد التي حكموها . ومن النماذج البارزة في هذا الجيل من الثوار العظام رجال من أمثال « ماو تسي تنج » و « هو شي منه » و « نهرو » و « تيتو » و « جمال عبد الناصر » .

وبينما كان أبطال هذين الجيلين ـ جيل عمالقة الحرب وجيل الثوار العظام ـ يحتلون الساحة السياسية ويسيطرون عليها ، كانت هناك ثورة علمية تأخذ طريقها وتحدث آثاراً بعيدة المدى ، لا تقل في أهميتها عن الثورة الصناعية منذ مائتي عام ، ولا عن ثورة القوة النووية في السنوات الأخيرة . كانت هذه الثورة العلمية الطارئة تقوم بدور الحضانة لوسائل جديدة قدر لها فيما بعد ان تفرخ جيلاً جديداً من الأبطال . كانت هذه الثورة العلمية الجديدة هي ثورة وسائل الاتصالات التي فتحت الطريق لعوالم التليفزيون والأقمار الصناعية والعقول الالكترونية . هذه الثورة العلمية الجديدة استطاعت بوسائلها ان تدخل الى كل بيت بوجوه وأصوات مشاهير وغير مشاهير من الرجال والنساء وتصنع من بعضهم علامات بارزة في زماننا . وهكذا بدأ عصر النجوم اللامعة .

ولقد تسابق الساسة وغير الساسة من البارزين في شتى مناحي الحياة العامة الى اكتشاف الامكانيات الهائلة والواسعة لوسائل القوة الجديدة التي أصبحت تحت تصرفهم . وكانت هناك حفنة قليلة منهم قدر لها ان تتمكن من فهم هذه الوسائل والامكانيات والسبق والتفوق في استغلالها .

اذا تساءلنا من هي النجوم اللامعة في هذا العصر ؟ ـ فإن قائمة أي واحد منا لهذه النجوم لا بد وان تضم أسماء مثل البابا « جون بول الثاني » و« جاكلين كنيدي » ، و« هنري كيسنجر » ، و« ليش فاليسا » . وعلى وجه اليقين فإن هذه القائمة كان لا بد ان تضم أيضاً اسم الرئيس « أنور السادات » .

ان رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، او السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي ، او رئيس الحزب الشيوعي الصيني يستطيع بحكم مركزه كزعيم لقوة عظمى ان يفرض اهتماماً عالمياً تلقائياً بكل شيء يقوله او كل شيء يفعله . واذا كانت لدى أي واحد من هؤلاء موهبة النجوم اللامعة فإن ذلك قد يكون نوعاً من الفائدة المضاعفة ، واذا لم تكن لديه هذه الموهبة فإن مقدرة القوة وحدها تكفي لفرض الاهتمام حتى وان لم تكن

هناك موهبة النجوم . لكن غير هؤلاء من الساسة عليهم ان يتنافسوا للحصول على الأضواء ، واذا تحولت الأضواء عن أحدهم فإن فعاليته تتوقف على الفور . وفي الحقيقة فإنهم أشبه ما يكونون بممثلين كبار بدون تمثيلية ومؤلفين روائيين ، بدون فرق مسرحية . وطالما كانت الأضواء مسلّطة عليهم ، ومن الزاوية الصحيحة ، فإن هذه الأضواء لا تعطي لسياسة هؤلاء النجوم تأثيراً ضخماً فحسب ، وإنما تستطيع الأضواء في حد ذاتها وفي بعض الأحيان - ان تكون بديلاً عن وجود سياسة . ان الذين يقفون في الظل وحدهم هم الذين سيشعرون بمرارة ، ما يقولونه لا يسمع به أحد . وحوارهم مع الحوادث يضيع في زوايا النسيان .

وطالما كانت الأضواء مسلّطة عليه فإن رجلاً مثل « هنري كيسنجر » كان يستطيع ان يتعامل بمثل هذا القدر من التعالي على الكونجرس وحتى على البيت الأبيض . كما ان رجلاً مثل البابا « جون بول الثاني » كان يستطيع ان يتجاهل الكثيرين من ناقديه بين كرادلة الفاتيكان ، فإسمه وحده هو الاسم الذي تعرفه الدنيا وهو وحده الذي يريد الناس ان يروه ويسمعوه .

والمشكلة بالنسبة للنجوم اللامعة في العصر الحديث أنهم مثل راكبي الدراجات ، عليهم ان يواصلوا الحركة باستمرار والا تعرضوا للسقوط على الأرض . بل ان عليهم باستمرار ان يتحركوا أسرع ثم أسرع لأن طريق السباق فيما بينهم على الأضواء طريق يتصل ارتفاعه كأنه صعود جبل . ومع ذلك فإن الشهرة في النهاية لا يمكن ان تكون بديلاً لسياسة ، كما انه لا يمكن للشهرة كذلك ان تكون قاعدة قوة دائمة تستند اليها باطمئنان استراتيجية كاملة وفعّالة . ان الأضواء تستطيع ان تخفي ملامح الضعف ، كما ان ألوان الماكياج تحت وهج الأضواء تستطيع ان تبهر أنظار الآخرين . لكن اللحظة سوف تجيء حين يتباطأ الايقاع ويتحول الاهتمام - ربما بسبب ظهور نجم لامع جديد في نفس المجال . في هذا الوقت يكون النجم اللامع قد أصبح مثل مدمن المخدرات ، ويكون عليه ان يزيد من قوة جرعاته يوماً بعد يوم حتى تحدث مفعولها . هكذا فإنه عندما بدأ « هنري

كيسنجر » دبلوماسية المكوك لأول مرة ، كانت أنظار العالم كله مركزة عليه وهو يحاول ان يربط الشظايا المبعثرة ليصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولقد احتاج الأمر منه أربع رحلات مكوكية بين أسوان وتل أبيب لكي يصل الى اتفاق توقعه كل من مصر واسرائيل . لكنه حينما استأنف نفس الدبلوماسية المكوكية فيما بعد بين اسرائيل وسوريا اقتضاه الأمر أربعين يوماً حتى يخرج منتصراً وفي يده ورقة اتفاق . صحيح ان السوريين كانوا أكثر عناداً من المصريين ، لكنه كان من حقائق الأمور ايضاً ان وزير الخارجية الامريكية في دوره الجديد كواحد من النجوم اللامعة لم يكن قادراً ببساطة ان يدفع ثمن الفشل ، وفي هذا الوقت كانت بقية الأطراف في المفاوضات تدرك ذلك وتستغله أيضاً .

الى جانب ذلك فإن أحداً من النجوم اللامعة لا يستطيع ان يحتفظ بمكانته عن طريق صنع ما هو عادي . المنتظر منه دائماً هو غير العادي وغير المتوقع ، بل وأحياناً المخيف (مثل هذا الحافز يمكن ان يكون موجوداً حتى لدى الارهابيين وخاطفي الطائرات ، مثل « كارلوس » على سبيل المثال الذي يمكن اعتباره على نحو او آخر نوعاً من فصيلة النجوم اللامعة) .

ان حرب أكتوبر ١٩٧٣ دفعت الرئيس السادات الى شهرة أكبر مما كان يتمتع به من قبل ، فالعبور الناجح لقناة السويس أدهش العالم ، لكن التطورات تلاحقت فيما بعد ، فالقادة الاسرائيليون ـ مثل « شارون » ـ بدأوا ينازعونه شهرة الحرب ، ثم جاء « كيسنجر » فخطف وحده جوائز السلام . وبالنسبة لجماهير عاشت حتى رأت إنساناً يمشي على القمر ، فلقد كان الاحتفاظ بمرتبة النجم اللامع يحتاج من « السادات » الآن ما هو أكثر من مجرد معركة ، وهذا ما حققه « السادات » حينما قام برحلته « التاريخية » الى القدس في نوفمبر سنة ١٩٧٧ . عندما أقدم « السادات » على هذه الرحلة ـ فإنه في الواقع عبر حاجز الصوت بين ما هو عادي وما هو غير عادي . بين ما كان جائزاً التفكير فيه وبين ما لم يكن جائزاً التفكير فيه . كانت رحلة القدس هي التي جعلت « السادات » نهائياً، واحداً من أبرز النجوم اللامعة في

عصر النجوم اللامعة . فعندما خطا « السادات » على أرض مطار بن جوريون مساء يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ لم يكن بين شواغل الناس ان يسألوا أنفسهم ما اذا كانت هذه الرحلة تستطيع ان تحقق السلام المنشود او لا تستطيع . كان المهم في الرحلة هو مجرد حدوثها في حد ذاته . بالطبع ان كثيرين في الغرب كانت تراودهم الآمال ـ آمال يائسة في بعض الأحيان ـ ان تستطيع هذه الرحلة حل مشاكل تاريخية معقدة ، بعضها يهمهم مباشرة مثل مشاكل اليهود والصهيونية ، ومشاكل إمدادات وأسعار الطاقة ، ومشاكل احتمالات المواجهة الكامنة والمحتملة بين القوتين الأعظم في الشرق الأوسط . لكن أحداً لم يتوقف طويلاً في ذلك الوقت ليسأل نفسه كيف تستطيع هذه المغامرة الدرامية التي رأوها ان تحقق أهدافاً تمنّوا تحقيقها .

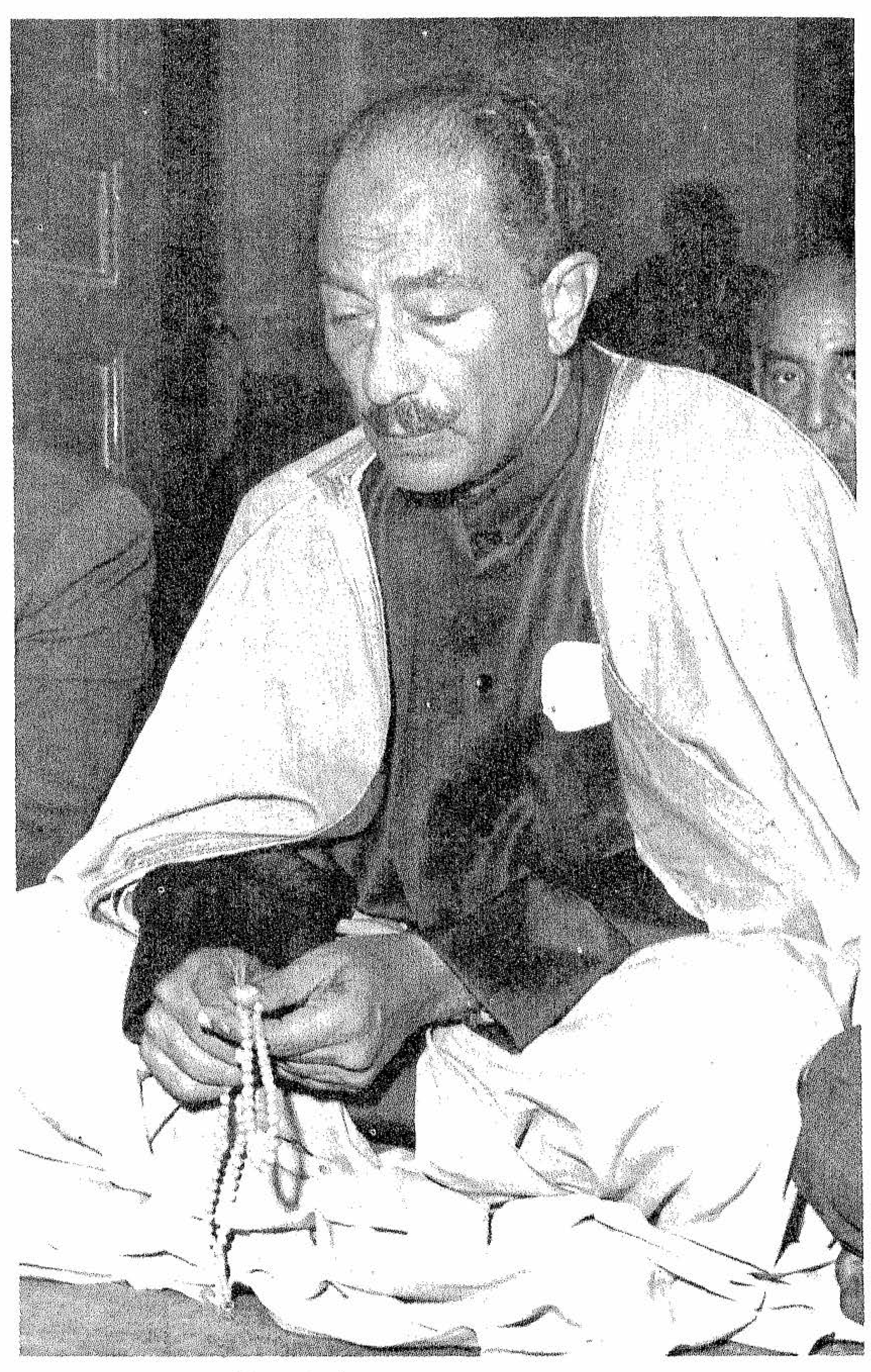
لا بد ان نسلم أيضاً ان النجم اللامع يخلق دائرته (الانتخابية) . غير النجوم من الناس عليهم ان يتعاملوا مع الحدود التقليدية التي تفرضها عليهم حقائق التاريخ والجغرافيا ، ولكن النجم اللامع يبدو قادراً على القفز فوق حدود الزمان والمكان ، ويمد يده مباشرة الى أيدي وآذان ملايين من الناس لا يعرفهم . ومقياس النجاح او الفشل بالنسبة له لا يقاس بعدد الأصوات التي حصل عليها في انتخابات ، او بحجم أغلبية تقف وراءه في برلمان ، ولكن تقاس بعدد المرات التي ظهرت فيها صورته على أغلفة مجلات مثل « تايم » و « نيوزويك » ، وعدد المرات التي ظهر فيها على شاشة التليفزيون في أحاديث مع أمثال « والتر كرونكايت » و « باربرا والترز » و « دافيد فروست » . وبالرحلة الى القدس فإن « السادات » صنع لنفسه دائرة انتخابية عالمية واسعة ولكنه خسر القاعدة الطبيعية التي كانت له باعتباره رئيساً لمصر ـ وهي العالم العربي . ان هذه الخسارة كانت تبدو بطريقة مجسدة ومأساوية في جنازته ، فلقد سارت وراءه نحو القبر كوكبة من الساسة الأجانب ، بينهم ثلاثة رؤساء سابقين للولايات المتحدة ورئيس وزراء اسرائيل . ولكن لم تكن هناك إلا حفنة قليلة من المواطنين المصريين بين المعزّين .

ان « السادات » كان واحداً من قادة العالم الثالث الذين فهموا امكانية



موكب الجنازة وسط إجراءات أمنية مشددة . نعش السادات على عربة تجرها الخيول (دار الهلال)

ثورة وسائل الاتصالات . وفي بلد مثل مصر فإن التليفزيون غيّر أنماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لا يمكن التقليل من أهميتها . قبل عصر التليفزيون كان الناس يعرفون وجه أي حاكم من صور الجرائد ويسمعون صوته بين وقت وآخر من أجهزة الراديو ، ولكن التليفزيون جاء به حياً الى بيوتهم . لقد أصبح شخصاً حياً في حياتهم يشاركهم قاعات جلوسهم ، بل وغرف نومهم أيضاً . كانت مشكلة « السادات » انه وهو ابن عصر التليفزيون لم يستطع مقاومة إغراء الافراط في استغلاله ، لقد كان أول فرعون في تاريخ مصر جاء الى شعبه مسلحاً بكاميرا . وكان أيضاً أول فرعون في تاريخ مصر يقتله شعبه . لقد كان بطلاً في عصر الثورة الالكترونية ، ولكنه كان أيضاً ضحية لهذا العصر ، وعندما اختفى وجهه عن الظهور على شاشات التليفزيون بدا وكأن احد عشر عاماً من حكمه قد تلاشت بلمسة على زر .



السادات بلباسه البلدي قبل الصلاة في ميت أبو الكوم (الاهرام)

الفصل الثاني
الجـــذور

من الصعب أن يتخيل أحد مكانا أقل ملاءمة لمولد نجم لامع من المكان الذي ولد فيه « أنور السادات » يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ . وعندما علا نجمه وزادت شهرته فقد أصبح « السادات » أكثر إحساساً بالهوة الواسعة التي تفصل بين جذوره الأولى وبين القوة والجاه الطارئين عليه . إن بعد المسافة بين الحالتين كان تناقضا ضخماً ومستعصياً تحكم فيه وسيطر على مشاعره بالكامل . وابتداء من سنة ١٩٧٤ وما بعدها فلقد اتخذ السادات لنفسه عادة جديدة في الاحتفال بعيد ميلاده . كان يعود في ذلك اليوم الى القرية التي ولد فيها ، وهي قرية « ميت أبو الكوم » ، وهناك وأمام عدسات التليفزيون وتحت أضوائه الباهرة ، يجلس مرتديا جلابية ريفية أنيقة التفصيل وعباءة عربية فاخرة ليحكي على امتداد ساعتين أو ثلاثاً ذكريات حياته . والمشكلة أنه لم تتوافق روايتان قط من الروايات التي كان يحكيها ، فقد كان في كل سنة يضيف ويحذف بل ويتناقض في روايته لقصة عن الطريقة التي قدمها بها من قبل . بل وأحياناً كانت القصص الجديدة تتصادم بقسوة مع ما سبق له هو أن قاله أو كتبه في ما أدلى به من أحاديث أو ما كتبه من مقالات في عديد من الصحف والمجلات التي كان يسيطر عليها أو يرعاها . ويمكن أن يقال إنه كان يكتب قصة حياته من جديد مرة كل سنة . بل ان الرئيس « السادات » شكل لجنة خاصة عهد اليها بمهمة إعداد نص تفصيلي لقصة

حياته ولآرائه كما كان يحب لها أن تكون ، وان كانت هذه اللجنة لم تكن قد فرغت من أعمالها حين وصلت القصة الحقيقية الى نهايتها الدامية .

لقد كانت حياة خشنة تلك التي أعدتها المقادير لـ« أنور السادات » ، وكانت أكثر خشونة من كل رواية حاول هو أن يعطيها للعالم . والحقيقة أن ظروف حياة « أنور السادات » الأولى كان يمكن أن تعطيه قدرا أكبر من الاحترام لو أنه رواها كما حدثت فعلاً ، فلقد كانت روايتها بصدق كفيلة بأن تعطي الناس فكرة أصيلة عن الظروف التي اعترضت سبيله وعن العقبات التي تجاوزها في طريقه . لكنه لسوء الحظ اختار أن يعالج القصة على هواه ، ويزوّق أو يخفي ما يشاء . ولأن القصة الحقيقية تستطيع أن تشرح أكثر من أي شيء آخر شخصية الرجل وطبيعة العوامل التي صاغتها ، فانه من المهم هنا اعادة بناء الحقائق كما كانت فعلاً . كان « أنور السادات » هو ابن « محمد محمد الساداتي »[1] . وكانت جدته ـ والدة أبيه ـ هي « أم محمد الساداتية » . وقبل أن يولد ابنها الوحيد « محمد » فقد رزقت بأربعة بنات قبله . ولكن ـ وكما هي العادة أحيانا في الريف ـ وقبل أن يولد الذكر لأم من الأمهات فقد عرفت « أم محمد » بهذه الكنية حتى من قبل أن ترزق بابنها المنتظر . فقد كانت تلقب بـ« أم محمد » حتى من قبل أن يجيء « محمد » الى الدنيا ، وعندما رزقت بالمولود الذكر فانه من السهل تصوّر مدى الفرحة التي نزلت على « أم محمد » ، كما أنه من السهل أيضاً تصوّر التدليل الذي أحاطته به أمه ، خصوصا بالمقارنة مع البنات الاربع اللواتي سبقنه الى الحياة .

وكان تأثير « أم محمد » على حفيدها « أنور السادات » هو أقوى تأثير

---

(١) السادات جمع للسادة ، وهم في العادة من الأشراف أو من مشايخ الطرق الصوفية . لكن الساداتي تعني أتباع السادة أو السادات ، ومن المحتمل كثيراً أن يكون التعبير هنا منسوباً إلى أحد مشايخ الطرق الصوفية التي تنتشر في الريف المصري ، ودلالة اللقب هنا أن الساداتي كان تابعاً للسادات ولم يكن واحداً منهم . وبعد ثورة سنة ١٩٥٢ فان أنور السادات حذف من اسمه « ياء » النسبة لكي يصبح لقب أسرته هو « السادات » ، لكن ملفه في الكلية الحربية لا يزال يحمل اسمه الأصلي وهو « الساداتي » .

عليه في طفولته الأولى . « لكم أحببت هذه السيدة » كذلك قال في سيرته الذاتية التي قدمها للقراء في الغرب في أواخر حياته تحت عنوان « البحث عن الذات » ، واستطرد يقول « كانت ذات شخصية قوية ، وكانت تتمتع بحكمة نادرة » . كانت « أم محمد » ـ وذلك لا يعيبها ـ شديدة الفقر ، وكانت مسؤولة عن نفسها ، وكانت تدبر أمورها بالذهاب الى بيوت الأحسن حالا في القرية تبيع لهم أشياء مختلفة مثل الزبد والجبن . كانت تقوم بعمل شاق ، لكنها كانت مصممة على أن توفر لإبنها « محمد » حياة أفضل ، وكان السبيل الى ذلك أن تفتح له باب التعليم . وذلك ما حققته فعلا حين أرسلته بعد كتاب القرية الى المدرسة الأولية ، ثم الى المدرسة الثانوية حيث حصل على شهادة الكفاءة في مدرسة في « شبين الكوم » القرية من « ميت أبو الكوم » . وهكذا أصبح « محمد الساداتي » واحدا من قلة المتعلمين في القرية .

□

في ذلك الوقت كانت هناك وحدة من القسم الطبي في الجيش البريطاني الذي كان يحتل مصر تنصب معسكرها الصغير بالقرب من « شبين الكوم » ، وكانت تقوم بأبحاث عن الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا وغيرها من ديدان الماء . وعندما حصل « محمد محمد الساداتي » على شهادة الكفاءة فقد استطاع ان يجد وظيفة مع هذه الوحدة . كان عمله مزيجا من موظف وممرض ومترجم بين الأهالي في المنطقة وبين الأطباء الانجليز في الوحدة العسكرية . والآن وقد اصبح متعلماً وموظفاً فإن لقب « الأفندي » التصق به أكثر من أي وقت مضى ، وهكذا أصبحت أمه تعرف في القرية باسم « أم الأفندي » . كانت الأم تواقة لترتيب الخطوة التالية في حياة ابنها ، ولقد بدأت في ذلك حتى من قبل أن يتم تعليمه ويجد وظيفته ، وهكذا فإنها ، وهو في سن الثالثة عشرة سنة ، قامت بتزويجه من احدى فتيات القرية ، كانت هذه الزوجة هي زوجة الأب الأولى لـ« أنور السادات » . ان هذه السيدة اختفت فجأة من صفحات التاريخ ، وحتى أقرب أفراد العائلة لم

يعودوا يذكرون اسمها ولم يقدّر لها ان تنجب أولاداً يحتفظون بذكرها .

وبعد سنوات قليلة من العمل مع الوحدة الطبية في الجيش البريطاني التي عمل بها « محمد الساداتي » فإن هذه الوحدة أمرت بالتوجه الى السودان . كان القلائل من المصريين في ذلك الوقت هم الذين يفكرون في ترك قراهم في ريف مصر ، لكن « محمد محمد الساداتي » كان يرى أن سفره مع وحدته الى السودان سوف يحقق له زيادة في دخله ، وهكذا قرر أن يسافر . لكن « أم محمد » التي كانت عيونها عليه دواماً حرصت على أن تجد له زوجة جديدة تصحبه الى السودان وترعى شؤونه هناك . كانت العروس التي اختارتها هذه المرة فتاة تدعى «ست البرين». كانت ابنة رجل اسمه « خير الله » ، وكان لسوء حظه من الذين وقعوا في أسر العبودية وساقه أحد تجار العبيد من قرب أواسط افريقيا الى حيث باعه في أحد أسواق العبيد في ذلك الوقت بدلتا النيل . وعندما ألغي نظام العبودية في مصر بعد اشتداد الحملة في العالم كله على هذه الظاهرة اللاانسانية ، فان سادة « خير الله » أعتقوه من أسر العبودية . كانت ابنته « ست البرين » مثله تماما ، ورثت عنه كل تقاطيعه الزنجية ، ومن سوء الحظ أيضا ـ وذلك من التعقيدات الدفينة في أعماق وجدان « أنور السادات » ـ أنه ورث عن أمه كل تقاطيعها . وورث مع هذه التقاطيع مشاعر غاصت في أعماقه الى بعيد .

هكذا رحل « محمد محمد الساداتي » قبل الحرب العالمية سنة ١٩١٤ الى السودان مع زوجته الجديدة ، مصحوبا بتصورات أمه أن هذه الزوجة قد تتلاءم أكثر مع البيئة الجديدة التي ذهب ابنها الوحيد للحياة فيها . وبدأ « محمد محمد الساداتي » ينجب أطفالاً من « ست البرين » في السودان ، لكنه لم يكن مستعدا لمشاكل الولادة في السودان، وهكذا فانه قرر مبكرا ، ومنذ لاحت علامات أول حمل على « ست البرين » ، أن يبعث بها الى أمه في مصر لكي تلد تحت رعايتها . في كل مرة كان موعد الولادة يقترب كان « محمد محمد الساداتي » يبعث بـ« ست البرين » في الرحلة المرهقة التي تكررت أربعة مرات . كانت تستقل الباخرة النيلية المكدسة بحمولتها من

الآدميين والحيوانات الى الشلال ، ومن هناك على الأقدام الى محطة القطار في أسوان ، حيث تنحشر وسط زحام المسافرين الى محطة القاهرة ، ومنها تدبر نفسها للوصول الى « ميت أبو الكوم » . وفي بيت « أم محمد » كانت « ست البرين » تضع طفلها وتمكث معه حتى يتم رضاعه ثم تعود مرة أخرى بنفس الطريق الى الخرطوم تاركة مولودها في رعاية جدته . تكررت هذه العملية أربع مرات، فقد ولدت « ست البرين » ثلاثة أبناء هم « طلعت » و«أنور» و « عصمت » ، وفتاة واحدة هي « نفيسة » . كانت أسماء الأبناء تعكس اعجاب الأب بقادة حركة « تركيا الفتاة » التي قادت الثورة على الخليفة سنة ١٩٠٨ .

□

ويقول « أنور السادات » إن والده غادر السودان سنة ١٩٢٥ ، حينما قرر الانجليز اخراج الجيش المصري من هناك في أعقاب اغتيال السردار السير « لي ستاك » في السنة السابقة . ولكن الحقيقة ان الوحدة الطبية البريطانية التي كان يعمل بها « محمد محمد الساداتي » عادت الى مصر سنة ١٩٢٢ ، أي قبل سنتين من مقتل السردار . وقد تمركزت بعد عودتها في ثكنات العباسية قرب القاهرة . وبدأ « محمد محمد الساداتي » يبحث لنفسه ولعائلته عن مسكن يعيش فيه ، وعثر بالفعل على شقة في الطابق الأول من بيت يضم طابقين في « كوبرى القبة » ـ احدى ضواحي القاهرة ـ وكان عنوان البيت : ١ شارع محمد بدر . لكن « أم محمد » كانت قد بدأت تفكر في ابنها مرة أخرى على ضوء الظروف المتغيرة . ان الزوجة التي كانت مناسبة لظروف السودان لم تعد مناسبة ـ في رأيها ـ لظروف الحياة في القاهرة . هكذا فإن الأم التي كانت حريصة بطريقتها الخاصة على مصالح ابنها وعلى سعادته بدأت تبحث له عن زوجة بديلة ، وهكذا تزوج « محمد محمد الساداتي » مرة ثالثة ، وذهبت زوجته الى البيت الجديد في القاهرة .

من المهم جدا القاء نظرة فاحصة على البيت رقم ١ شارع محمد بدر ، لأن هذا البيت قدر له أن يشهد السنوات الحساسة والمؤثرة التي

تكونت فيها شخصية « أنور السادات » ، وتشابكت فيها وتعقدت تجاربه ومشاعره وأحاسيسه . ولعل شخصية « أنور السادات » الحقيقية لا يمكن فهمها بدون دراسة دقيقة للجو الذي أحاطه بعملية تكوينه والضغوط التي سادت هذه المرحلة الدقيقة في نموّه .

لقد انتقل « محمد محمد الساداتي » إلى شقته الجديدة سنة ١٩٢٤ ، وبعد سنة تقريباً استدعى عائلته ـ والدته « أم محمد » وزوجته « ست البرين » وأولادها ـ لكي تعيش معه هناك . حتى هذا الوقت كان « السادات » يعيش مع جدته في « ميت أبو الكوم » . وفي الامكان الآن ان يقال إن تلك كانت سنواته الذهبية . وقد وصفها بنفسه في كتاب « البحث عن الذات » بقوله : « كان كل شيء في ميت أبو الكوم يجعلني سعيداً في هذه القرية القابعة في أعماق دلتا النيل » . وليس هناك من سبب يدعونا الآن الى أن نتصور أنه لم يكن ينطق بالحقيقة من أعماق قلبه .

والآن لا بد أن نتأمل ما الذي وجده الصبي الصغير في القاهرة التي جاء اليها . كانت شقة والده الجديدة نموذجا تقليديا لشقق منازل الأحياء المتواضعة في القاهرة . باب أمامي يفتح على صالة واسعة تبدو منها أربعة أبواب لأربع حجرات تتصل بها . كانت هناك حجرة خصصت لوالده سيد البيت وزوجته الجديدة « فطوم » . وكانت هناك حجرة ثانية لجدته « أم محمد » التي تركت بيتها القديم في ميت أبو الكوم لتعيش في بيت ابنها . وكانت هناك حجرة ثالثة لأمه « ست البرين » ولأبنائها الأربعة . وتركت الحجرة الرابعة خالية مخصصة للضيوف كما كانت العادة بالنسبة لسكان الريف الذين ينزحون للقاهرة . ولم تبق هذه الحجرة خالية لزمان طويل ، ففي يوم من الأيام جاء بعض الضيوف ومعهم ابنة لهم بيضاء اللون عمرها ثماني عشرة سنة اسمها « امينة الورروري » . وأعجب بها « محمد محمد الساداتي » ، ربما من أول نظرة . وتقدم لخطبتها على الفور ، وقبلت أسرتها ، وجاءت لتعيش في البيت ، وحدثت حركة تنقلات ضرورية . تركت « فطوم » ـ التي لم تكن قد أنجبت ـ غرفة زوجها لتستقر في غرفة

الضيوف ، ودخلت « أمينة » الزوجة الجديدة مكانها الى غرفة سيد البيت . ومن السهل بالطبع ان يتصور المرء ماذا جرى لـ« ست البرين » . لقد أصبحت الآن مسبوقة بزوجتين في نفس البيت ، وبالطبع فإن الزوجة التي تكرر هجرانها وجدت نفسها في أدنى مكان من البيت ، كما أنه وجدت نفسها مثقلة بكل أعباء العمل فيه تقريبا . كانت « أمينة » قد استطاعت أن تجعل نفسها سيدة البيت الوحيدة ، وكان نفوذها مع زوجها قويا ، وكانت هي التي تتسلم منه كل شهر مرتبه الذي وصل في ذلك الوقت الى ثلاثين جنيها . وقد أنجبت له سلسلة متصلة الحلقات من تسعة أطفال ـ اثنان من البنين وسبعة من البنات[1] .

وحين اكتملت سلسلة أبناء وبنات « أمينة » فإن الحياة في شقة في شارع محمد بدر أصبحت مشكلة كبرى . أصبحت الشقة تضم صاحب البيت وأمه وثلاث زوجات وثلاثة عشرة ابنا وبنتاً (أربعة من « ست البرين » وتسعة من « أمينة ») .

ولم تتوقف المسألة عند ذلك الحد ، فعندما تزوج « طلعت » الابن الأكبر ، وحين تزوج « السادات » للمرة الأولى ، فإن كلا منهما جاء بزوجته الى نفس الشقة . بل انه حين تزوجت كبرى بنات « أمينة » من فنان موسيقي فإنها جاءت بزوجها ليعيش وسط هذا الجو المكدس .

□

طوال هذا الوقت يمكن تصور حالة الصبي « أنور » . لعله كان يفتقد حياته في القرية ، وربما كان يشعر بالحنين لحريته فيها ، لكنه الآن كان عليه أن يرى أمه تعود الى مستوى العبودية مرة أخرى بالجهد الشاق الذي وقع

---

(١) أبناء « محمد محمد الساداتي » من « امينة » ، وهم الاخوة نصف الأشقاء لـ « أنور السادات » كانوا بالترتيب التالي : سكينة ـ عفت ـ زينب ـ زين ـ عائشة ـ عاطف ـ سهير ـ هدى ـ عزة .

عليها في خدمة هذه الأسرة المزدحمة . كانت حياتها الآن ـ أغلب الظن ـ لا تقل مهانة عن حياة أبيها حينما كان محكوما بقوانين العبودية . لقد اصبحت هي خادمة هذا البيت كله ، وعندما كانت تقصر في الخدمة أحياناً فإن « محمد محمد الساداتي » لم يكن يتردد في ضربها أمام أولادها وأمام غيرها من الزوجات .

أي نوع من الحياة هذا الذي بدأ يراه « أنور السادات » من حوله . كانت سعادة « ميت ابو الكوم » وراءه ، وكان الإبن الثاني لزوجة اصبحت الآن في أدنى درجة بالنسبة للحياة في بيت زوجها . ولم يكن هناك من يهتم بأمره وسط هذا الزحام ، وكان مقدّراً له أن يرى بعينيه مهانة أمه تتكرر أمامه يومياً ، تُعاقب لأسباب لا دخل لها فيها ولذنوب لم يكن عدلاً أن تتحمل مسؤوليتها . كان يقضي معظم وقته في الغرفة التي تسكنها أمه وبقية اخوته منكمشاً على نفسه في ركن مظلم من الأركان ، وكانت حقائق الحياة من حوله كئيبة . وهكذا بدأ يتراجع الى داخل نفسه ، ولم يكن أمامه مهرب مما هو فيه الا أن يخلق لنفسه عوالم من الخيال يهرب اليها . كان تكوين شخصيته يتأثر بتناقض مخيف ، فمن ناحية كان يدرك أنه ليس أمامه الا الخضوع للظروف ، وكانت أمه أمام عينيه تجسيدا حيا لهذا الخضوع ، لكنه تحت هذا الخضوع كان يشعر بحقد عميق على الظروف ، وكان هذا الحقد يعبر عن نفسه أحيانا بلمحات من العنف المكبوت يظهر اذا أحس أن فرصة واتته ، وكان هذا طبيعيا في حالة التمزق بين الواقع والخيال ، وبين الحقيقة ومحاولة التهرب منها . ومن الملفت للنظر أن « أنور السادات » عندما أصبح رئيسا وبدأ يمارس عادة رواية قصة حياته كل سنة في عيد ميلاده ، لم يتعرض يوما لهذه الفترة من حياته ، مع أنها فترة التكوين لأنها شهدت الصبا والمراهقة وبداية الشباب . كانت الصورة التي يريد للعالم أن يراه فيها هي صورة طفل القرية الذي أصبح ضابطا ثم ثائرا . أما الصورة الأخرى التي اسهمت أكثر من غيرها في تكوين شخصيته فقد كان يهرب منها ويمضي في محاولة الهرب . ولم يكن هربه من التجربة القاسية نفسها بل بدأ يهرب من نفسه أيضاً .

الفصل الثالث

الهرب إلى الوهم

ان « أنور السادات » وضع على كتابه قصة حياته الذي نشره في الغرب وفي مصر سنة ١٩٧٨ عنوان : « البحث عن الذات » ، وسواء كان العنوان من اختياره ، او من اختيار الكاتب الذي تولى صياغته ، او الناشر الذي قام بطبعه ، فإن العنوان يبدو موفقاً أكثر مما كان يمكن ان يقصده أي واحد من هؤلاء الثلاثة . . أيّهم لا يهم ؟

ان حياته في شارع « محمد بدر » تركته غير قادر على الشعور بالانتماء الى أي مكان (١) . كان يخاف من والده ولم يستطع ان يقنع نفسه الى آخر يوم بأن يحبه ، وكان غاضباً على أمه ، فلم يكن في أعماقه قادراً على احترام عذاب هذه السيدة التعيسة الحظ . وقد زادت مقاومته ـ بدون داع حقيقي ـ للون الذي ورثه منها (٢) ، كان توّاقاً الى عطف الناس والى فهمهم ،

---

(١) ربما كان ذلك بين الأسباب التي كانت تدفعه حتى عندما أصبح رئيساً للجمهورية الى الترحال المستمر ، فلم يكن يستقر في مكان ولا حتى في بيته في الجيزة مع زوجته وبين أولاده ، رغم كل الجو المترف والسعيد الذي حاولت زوجته « جيهان » فيما بعد ان توفره له فيه .

(٢) لقد لعبت مشكلة اللون دوراً غريباً في التكوين النفسي لأنور السادات ، ولم يكن هناك ما يبرر ذلك في الواقع ، خصوصاً في مصر وفي العالم العربي حيث اختلطت الدماء العربية بالدماء الافريقية وتشابكت الأنساب ـ لكن أنور السادات كان في أعماقه شديد الاحساس بهذه المشكلة ، ولعلها اختلطت في ذهنه خطأ بالعبودية ، ومع ذلك فإن العبودية نفسها لم تكن ذنب أصحابها وإنما ذنب آخرين فرضوها عليهم . وفي حين استطاعت تجربة العبودية ان تلهم كاتباً عظيماً مثل « الكس هيلي » بأن يكتب قصته الكبيرة « جذور » ، فإن أنور السادات لم يجد فيها مصدراً لإلهام وإنما سبباً متصلاً للهرب حتى من نفسه .

وكان مستعداً لأي شيء في سبيل الحصول على قبولهم ورضاهم [١] . وكان ذلك ـ على نحو او آخر ـ اكثر جوانب شخصيته جاذبية . لكن مجمل ذلك كله جعله في النهاية على استعداد لأن يعطي ولاءه لأي شخص أقوى منه تضعه الظروف أمامه . ولقد تعلم على كل حال كيف يتحمل صدمات ، وأحياناً إهانات لا لزوم لها . ولما كان هناك رد فعل لكل فعل ، فقد تولد في أعماق أعماقه إحساس بالحاجة الى الانتقام مما كان يعانيه ، وهذا هو ما ولّد لديه نزعة العنف المكبوت الجاهز للانفجار دواماً اذا أحس ان عواقبه مأمونة . وعلى أي حال فلم يكن أمامه في تلك الأيام غير محاولة الهرب ، والهرب المستمر الى عوالم من صنع الأحلام والأوهام .

ان « أنور السادات » تبع أخاه الأكبر « طلعت » في مدارج الدراسة العادية ، وأثناء دراسته في مدرسة « فؤاد الأول » الثانوية وقع له حادث أثّر في حياته ونتج عنه فصله من المدرسة واضطره للالتحاق بمدرسة ثانوية أهلية ، وكان هذا النوع من المدارس في العادة منشأة خاصة يقيمها بعض نظّار مدارس الحكومة السابقين لكي توفر التعليم لهؤلاء الذين تحول الظروف بينهم وبين تلقي العلم في المدارس الحكومية . ان « أنور السادات » يشير بطريقة غامضة في كتابه عن قصة حياته الى ما كان على وجه التأكيد تجربة مؤلمة في حياته . يقول : « كانت تلك نقطة تحوّل في حياتي . وقد أدركت ان سقوطي كان علامة على ان الله غير راض عني ، ربما بسبب إهمالي او ربما بسبب ثقتي الهائلة بنفسي . وهكذا فإني بهذا الشعور بالشك الممتزج بالاحساس بالخطأ حاولت طريق التوبة وقدمت أوراقي الى مدرسة أخرى » .

ان السادات « الهارب » أصبح السادات « الحالم » ، والسادات « الحالم » تحوّل الى السادات « الممثل » ، في معظم حياته كان السادات

(١) ربما كان في هذه النقطة تفسير للطريقة التي ترك بها كل من حوله يستغلون سلطة منصبه فيما بعد دون ان يحاول وقفهم عند حد ـ بل ان ذلك زيّن له ألواناً من الترف كان يجب ان يرد نفسه عنها باعتباره واحداً من قواد ثورة لها مضمونها الاجتماعي . وفي الحقيقة فإن جو السلطة العليا أيان حكمه تحوّل الى شبه بلاط سلطاني !

يمثل دوراً في كل مرحلة ، وفي بعض المراحل كان يمثل عدداً من الأدوار في نفس الوقت . انه لم يكف ابداً ، ولم يخف على أي حال انبهاره بالتمثيل وغرامه به ، وان فضّل دائماً ان يخفي الأسباب التي دفعته الى انتحال شخصيات أخرى غير شخصيته الحقيقية .

□

وفي منتصف الثلاثينات ، وفي الأيام الأولى من حياة السينما المصرية فقد كانت هناك منتجة سينمائية اسمها « أمينة محمد » ، وقد نشرت هذه السيدة إعلاناً في احدى المجلات تعلن فيه عن حاجتها الى وجوه جديدة تظهر في فيلم كانت تنتجه في ذلك الوقت . كانت تطلب من الذين يستجيبون لاعلانها ان يبعثوا اليها بصور فوتوغرافية لهم ثم يذهبون بعد ذلك الى شركتها لكي تجري معاينة أوصافهم . وكان « أنور السادات » واحداً من الشبان الذين ردوا على هذا الاعلان وتقدموا للمسابقة ، كتب في الخطاب الذي بعث به اليها يقول : « قوامي نحيل وجسمي ممشوق وتقاطيعي متناسقة ، انني لست أبيض اللون ولكنني أيضاً لست أسوداً ، ان وجهي أسمر ولكنها سمرة مشربة بالحمرة » ، ووقع بإمضائه « أنور الساداتي » .

ان رد « السادات » على الاعلان نشر في احدى مجلات ذلك الوقت ضمن غيره من ردود الذين تقدموا للمسابقة ، ومن الغريب ان نسخة المجلة المحفوظة في دار الكتب والتي تحوي هذا الاعلان وجدت مفقودة من مكانها وكأن يداً مجهولة إمتدت اليها فنزعتها . ان « أنور السادات » كان يعرف بالتأكيد ان هناك كثيرين من الناس قد يهمهم الحصول على القصة الحقيقية وتفاصيلها ، وبطريقته فإنه حاول ان يسبقهم ، وهكذا فإنه حينما أصبح رئيساً لتحرير جريدة « الجمهورية » بعد الثورة كتب بنفسه مقالاً عن تلك التجربة قال فيه [1] : « منذ فجر شبابي وانا أحس بميل شديد للفن والفنانين ، ولي في هذا المجال قصص كثيرة » . ثم يستطرد فيروي احدى هذه القصص

---

(١) عدد جريدة الجمهورية رقم ٧٠٥ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

بالتفصيل فيقول : « في يوم من الأيام قرأت إعلاناً تطلب فيه الفنانة أمينة محمد وجوهاً جديدة لفيلمها الذي كانت تزمع عمله وهو فيلم « تيتا ونج » ، وأذكر انني توجهت الى مقر الشركة في عمارة بشارع ابراهيم باشا حيث جاءت الفنانة أمينة محمد واستعرضتنا جيئة وذهاباً ، وكنا اكثر من عشرين شاباً انتقت منا اثنين وطلبت من الباقين ان يرسلوا لها بصورتين إحداهما فاس « بالمواجهة » والثانية بالبروفيل « لقطة جانبية » ، ولم يكن هذا المطلب الا زحولة (نص تعبيره) » . ثم يستطرد بعد ذلك في نفس المقال فيقول : « بعد ذلك أقلعت عن هذه الهواية ، فقد دخلت الكلية الحربية وكنت دائماً أحس في نفسي الفخر والزهو بالجندية الى ان شاءت المقادير ان أطرد من الجيش ، ولم أكن قد خدمت سوى أربع سنوات ، واعتقلت عقب طردي مباشرة حيث أمضيت أكثر من سنتين ثم هربت من المعتقل ، وهنا كان عليّ ان أمثل فعلاً أدواراً حقيقية على مسرح الحياة وأنا هارب حتى لا يقبض عليّ البوليس . كان عليّ ان أمثل كل شيء وكل دور الا الحقيقة » (نص مقاله) « مثلت مثلاً دور سائق لوري وجلست مع السواقين في ندواتهم ، ضحكت معهم كما يضحكون ، وتحدثت اليهم بما يحبون ، حتى التدخين فقد كنت أدخن نفس ما يدخنون حتى السيجارة الهوليود » . ويستطرد « ومثلت دور الشيّال ، وفي كل هذه الأدوار كنت أكيّف نفسي حسب الدور وأعمل الماكياج اللازم ، فكنت وأنا سائق ارتدي جاكتة وبنطلون عاديين وطاقية صوف ذات ركنين لكي تغطي أُذنّي ، وكنت وأنا شيّال أرتدي « عفريتة » والأفرول وعليها حزام . ومثلت دور مقاول من مزغونة والحوامدية ، وكنت ما ان ينتهي عملنا عند غروب الشمس حتى أعود الى الشقة التي كنت أستأجرها في مزغونة فأغتسل وأصلّي ثم أنزل الى القهوة مرتدياً جلباباً بلدياً فوق قفطان ومعمماً بشال فوق الطاقة حيث أحتسي الشاي والحلبة وأدخن السجائر الهوليود ، وحيث أحلف ايضا بين فترة وأخرى ان يكون الطلب الفلاني للشلة الفلانية على حسابي » .

« والى جانب هذه المتعة لم تخلُ حياتي في تلك الفترة وأنا أمثل ، انني أذكر هذا اليوم وكنت جالساً في قهوة المحطة بأبي كبير ، وكنت أعمل

وقتذاك مقاولاً لنقل الطوب والدبش والزلط لمشروع ترعة الصاوي بأبي كبير . كنت في ذلك الوقت أتسمى باسم « الحاج محمد نور الدين » ، ولي ذقن صغيرة وألبس الجلابية والقفطان والعمامة ، وتصادف ان جلس معي على نفس « الترابيزة » مقاول آخر جاء للتعرف ، وكان قد حج في نفس هذا العام . . ويلذ للحجاج العائدين حديثاً ان يتحدثوا عما رأوه من أماكن وأسفار حديثاً شائقاً الى نفوسهم ، ومقروناً أيضاً بشيء من القداسة والبهجة لما لهذه الفريضة من عمق في نفوس الناس . جلس صديقنا المقاول هذا يتحدث عن الحج وبدأ يشركني معه ويستشهد بي على انني حاج وأديت الفريضة وذهبت الى نفس الأماكن قطعاً التي ذهب اليها ، ثم جاء دور الأسئلة ، ومنذ بدأ هذا الحديث أحسست بالحرج الشديد ، فأنا لم أذهب الى تلك الأماكن ، صحيح ان اسمي الحاج نور الدين ولكن ذلك كله تمثيل في تمثيل ، ماذا عساي أقول ؟ لم أجد بداً بعد ان بدأ يوجه الاسئلة من ان أتولى انا الحديث لكي أسكته فلا ينكشف أمري . . كل هذا في لحظات ، وبدأت أعصر فكري علّني أستطيع ان أجمع شتات أي حديث عن الحجاج مما أكون قد سمعته من حجاج او مما قرأته عن الحج او مما قاله صاحبنا هذا ، فلم أجد ، وأخيراً ومضت في رأسي فكرة لم أتردد لحظة في ان أنفذها ، فلم يكن لي خيار في الأمر ، تذكرت فجأة اسطوانة « أسمهان » عن الحج « عليك صلاة الله وسلامه » ، وكنت أنا وما زلت من المعجبين بصوت اسمهان وبأدائها ،وكنت أحفظ أغانيها جميعاً ، وبدأت في الحال أتحدث بكلمات الاسطوانة في إلقاء عميق وفي خشوع حتى أسيطر على الجو . . بدأت أقول : « يا سلام وامتى عيني تشوف منظركم تاني يا مدنتين فوق الحرمين وأطول كمان بيت الله . . طلته ودقت من زمزم بقين . . يا سلام على المدينة ، ربنا ينولكم القبول » . وهكذا أخذت أمضي في الحديث الى ان جاء قطار التاسعة فاستأذنت لكي أقابل زميلاً قادماً ، وتركتهم يمصمصون ويهمهمون من قدسية الحديث » .

ثم يضيف أنور السادات في نفس هذا المقال عبارة بالغة الدلالة

فيقول : « انني لا أجد نفسي حقيقة الا في صحبة الممثلين » .

* * *

ان « أنور السادات » لم يجد لنفسه عملاً في عالم المسرح ، لكنه مع ذلك ظل يحتاج الى عمل ما ، ولهذا فقد كان ينبغي ان يُوجد له عمل . وتقدم والده « محمد محمد الساداتي » مستفيداً بصلاته بالجيش البريطاني برجاء الى الدكتور « فتز باتريك » الذي كان يخدم معه في الوحدة الطبية في الجيش البريطاني والذي كان قد اصبح الآن رئيساً للقسم الطبي في مستشفيات هذا الجيش في القاهرة ، لكي يتوسط لدى وكيل وزارة الحربية ليقبل ابنه « أنور » طالباً بهذه الكلية . وهكذا فإنه في صباح أحد الأيام ذهب « محمد محمد الساداتي » ومعه ابنه مسلحين ببطاقة توصية من الدكتور « فتز باتريك » الى مدخل وزارة الحربية القديمة ينتظران دخول وكيل الوزارة لكي يعترضا طريقه متقدمين له بالطلب . ولم يكن الطلب صعب التحقيق ، فقد كانت الكلية الحربية على وشك ان تفتح أبوابها بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ أمام طلبة من طبقات لم يكن يسمح لها من قبل بدخول هذه الكلية والانخراط في سلك الضباط . قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ كان دخول الكلية الحربية قاصراً على أبناء طبقة الأعيان من كبار ملاّك الأرض او كبار موظفي الدولة ، لكن تلك المعاهدة فتحت الطريق امام طبقات أخرى ، الى جانب ان هذه المعاهدة فتحت الطريق أيضاً امام بناء جيش أكبر مما كان مسموحاً به قبلها . كانت هذه هي الظروف التي سمحت لشباب من أمثال « جمال عبد الناصر » و« أنور السادات » ان يدخلوا الى الكلية الحربية . وفيما يتعلق بـ «أنور السادات» فقد كان الحظ معه لأن الدفعة التي كان ضمن أفرادها تخرجت بعد تسعة شهور فقط من الدراسة بسبب الحاجة الملحة الى أعداد كبيرة من سلك الضباط بعد سياسة توسيع الجيش . هكذا بعد تسعة أشهر فقط من الدراسة تخرّج « أنور السادات » من الكلية الحربية ، وحصل على رتبة « ملازم ثان » في المشاة في فبراير سنة ١٩٣٨ .

ان الممثل القابع في أعماقه وجد أخيراً دوراً محدداً يقوم بتمثيله ، في

ذلك الوقت ـ وقبل الحرب العالمية الثانية ـ كان الضابط الألماني هو النموذج المثالي للعسكرية ، او على الأقل هكذا تصور الملازم ثان « أنور السادات » في ذلك الوقت . وقد روي هو فيما بعد أكثر من مرة انه حلق شعره كاملاً على طريقة الضباط الألمان ، وعلى طريقة الضباط الألمان ايضاً فإنه اشترى « مونوكل » من محل في شارع سليمان باشا ، راح يضعه على احدى عينيه ، واشترى عصا صغيرة كان يضعها تحت ابطه حين يمشي . لكن والده بتفكيره التقليدي كان يرى ان ما يحتاجه ابنه الآن اكثر من « حلق الشعر » و « المونوكل » و « العصا » هو زوجة . وتحرك « محمد محمد الساداتي » بسرعة لكي يختار لابنه زوجة مناسبة ، وكانت الزوجة هي ابنة عمدة ميت أبو الكوم . كان اسمها « إقبال ماضي » ، ومنها أنجب « أنور السادات » ثلاث بنات : « رقية » و « راوية » و « كاميليا » . كان ذلك الزواج من ابنة عمدة ميت ابو الكوم أقصى ما كانت تحلم به « أم محمد » لحفيدها « أنور » .

□

عيّن « أنور السادات » ـ بعد تخرجه ـ في « منقباد » ، وهي قرية في صعيد مصر تضم المعسكر الرئيسي للجيش المصري وقتها في تلك المنطقة . وهناك التقى بـ « جمال عبد الناصر » لأول مرة ، وفي روايته لقصة حياته « البحث عن الذات » يقدم « أنور السادات » نفسه حين ذهابه الى «منقباد» على أساس انه قد أصبح منذ ذلك الوقت ثائراً منغمساً في العمل السري ، أكثر نضجاً من بقية إخوانه من الضباط الذين كانوا ـ على حد قوله ـ « ينقصهم الوعي السياسي » . ويلح « أنور السادات » أيضاً على انه « بذل كل جهده خلال مناقشات طويلة معهم لكي يفتح عيونهم على حقائق الموقف السياسي في مصر بصفة عامة ، وعلى وضع الاحتلال البريطاني لها بصفة خاصة » . وليس هناك ما يؤكد هذا الادعاء ، وربما كان العكس هو الصحيح ، فإن الذين عرفوا « أنور السادات » في ذلك الوقت لا يذكرون شيئاً غير عادي من الناحية السياسية فيما يتعلق به ، وكل ما يذكره معظمهم عنه في ذلك الوقت كانت براعته في الغناء وفي التمثيل وفي تقليد الرؤساء

من الضباط ، وكانت هذه المواهب فيه هي التي تضفي عليه بعض الشعبية بين أقرانه . وليس هناك شك في ان « جمال عبد الناصر » كان هو الرجل الذي يحرك ويدير المناقشات السياسية بين زملائه الضباط في ذلك الوقت ، ان « أنور السادات » كتب ذلك بنفسه في كتاب له نشره قبل « البحث عن الذات » بعدة سنوات [١] قال فيه : « كان جمال عبد الناصر بيننا صورة حلوة للإخاء والصداقة ، والاتزان والهدوء والكرامة ، فكان لهذا كله يستأثر باحترامنا جميعاً ، فكأنه في سكونه وهدوئه وطابعه الخاص معنى مجسّم حي لكل المعاني . وهكذا ، وحول هذا الرجل ، التأمت مجموعة من الضباط الصغار الأصدقاء ، لم يكن أحد يدري أنها ستكون نواة لمجموعة أكبر وأكبر وان اجتماعها في تلك التباب البعيدة لن يكون صدفة تمر ويتشتت من بعدها شمل الأصدقاء ، وإنما سيكون البدء الحقيقي لجهاد عنيف ومحن كثيرة وعمل خطير . وكان جمال يقول انهم الانجليز أصل بلائنا كله ، وكانت مفتاح تفكير طويل لم يلبث ان أصبح خطى عملية متتابعة . كنا جميعاً نعلم ان الانجليز هم أصل بلائنا كله ، وكنا جميعاً نكره الانجليز ، ولكن هذه الكلمة قالها جمال وكأنه يحدد لنا رسالة كبرى لا ينبغي ان يتخلى عنها أحد » .

لكن « السادات » في كتاب « البحث عن الذات » روى القصة مرة اخرى بطريقة مختلفة [٢] . « وبالرغم من انني تعرفت على جمال عبد الناصر حينما كان كلانا في سن التاسعة عشرة، فانني لا استطيع ان أقول ان علاقتنا تجاوزت الثقة والاحترام المتبادلين ، كان من الصعب ان أسميها صداقة على الاطلاق ، ان عبد الناصر لم يكن بالشخص السهل الذي يمكن ان يصادقه أحد بالمعنى الحقيقي للصداقة ، وذلك بسبب نزوعه الى الشك والمرارة ، والى جانب أعصابه المشدودة باستمرار » .

وفي سنة ١٩٤٠ نقل عبد الناصر من منقباد الى السودان في حين وقع

---

(١) ص ٢٦ في كتاب « صفحات مجهولة » الذي نشر لأنور السادات سنة ١٩٥٦ .

(٢) ص ١١٠ « البحث عن الذات » .

الاختيار على أنور السادات لكي يلتحق بوحدة سلاح الاشارة بالمعادي التي تبعد بضعة كيلومترات جنوب القاهرة . في هذا الوقت كانت الحرب العالمية قد بدأت فعلاً بعد سنوات من التوتر الدولي مهدت لها ، وبالرغم من ان مصر لم تكن من الدول المتحاربة في هذا الصدام العالمي الكبير ، فإن وجود جيش بريطاني كبير على التراب المصري فرض على البلاد ان تكون ـ ولو حتى بالرغم منها ـ واحدة من أهم ميادين هذه الحرب .

□

في ذلك الوقت كانت هناك ثلاث قوى تتصارع على توجيه امور مصر ، وكان صراع هذه القوى أحياناً ، وتوافقها احياناً اخرى ، يشكل أقدار مصر ، كانت هذه القوى الثلاثة هي القصر الملكي الذي كان يجلس على العرش فيه منذ سنة ١٩٣٦ الملك الشاب ـ وقتها ـ « فاروق الأول » . وكانت هناك القوة البريطانية المحتلة ، يرمز لها ويمثلها في مصر منذ سنة ١٩٣٤ ـ كمندوب سام ثم كسفير ـ السير « مايلز لامبسون » الذي أصبح « لورد كيلرن » فيما بعد . وكانت القوة الثالثة هي حزب الوفد المصري الذي يقوده « مصطفى النحاس » والذي كان يمثل أغلبية الوطنيين في مصر . وكانت عواطف الملك « فاروق » مع المحور ، ولقد شجعته انتصارات ألمانيا في بداية الحرب ، ثم زاد ايمانه بانتصار المحور وهزيمة بريطانيا وحلفائها بعد غزو النرويج وسقوط فرنسا . وكان رئيس وزرائه في فترة بداية الحرب ـ وهو « علي ماهر » ـ يشاركه هذا التصور باحتمال انتصار المحور ، ولو ان « علي ماهر » كانت تحركه الى جانب ذلك طموحات تتعلق بامكانية دور مصر القيادي بين جيرانها في المشرق (كانت الفكرة العربية في ذلك الوقت جنيناً قدّر له ان يولد فيما بعد في أعقاب الحرب العالمية) .

كان القصر يعتمد في بسط نفوذه على عنصرين : الجيش والأزهر الذي هو أقدم جامعة دينية في العالم الإسلامي ، أما الوفد ـ وبرغم كل محاولات تزوير الانتخابات ـ فقد ظل حزب الأغلبية ، يتمتع بتأييد شعبي لا ينازعه فيه أي حزب سياسي آخر . وكانت علاقة الوفد بالقصر متوترة ، فقد

اصطدم « النحاس » باشا بالقصر حين أصرّ « النحاس » على ان الملك لا يستطيع ان يتولى سلطاته الدستورية قبل بلوغ سن الحادية والعشرين (لم يكن ليبلغ هذه السن قبل سنة ١٩٤١) . لكن القصر ورجاله كانوا يدّعون للملك بحق السلطة الدستورية بمجرد بلوغه الثامنة عشرة، وتحمس الشيخ « مصطفى المراغي » شيخ الأزهر في ذلك الوقت فأصدر فتوى بتأييد وجهة نظر القصر ، واضطر « النحاس » باشا ان يتراجع .

وبين هؤلاء الذين جذبهم تأثير « علي ماهر » كان هناك « حسن البنا » المؤسس الأول والمرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين . ان الملك « فاروق » ورئيس وزرائه « علي ماهر » رأوا القوة المتنامية للإخوان المسلمين ، ولعلهم فكروا فيها كقوة منافسة لحزب الوفد في التأثير على الشارع السياسي المصري . وهكذا فإن الشيخ « حسن البنا » سمح له بأن يقوم بزيارات وعظ وإرشاد لوحدات من الجيش المصري يلقي فيها دروسه ويحاضر ويناقش . وكان سلاح الاشارة في المعادي بين هذه الوحدات التي دعي اليها الشيخ « حسن البنا » . وفي إحدى المرات كان الملازم «أنور السادات » بين جمهور الحاضرين ، ولقد وجد نفسه شديد التأثر بما سمع . . « كان إعجابي به غير محدود » ، هكذا كتب بعد ذلك . وقد ذهب وقدم نفسه الى الخطيب ، وأسرّ اليه بأنه يريد ان ينضم الى جماعته . ان « السادات » في تلك الأيام كان على وشك ان يدخل الى الميادين الخلفية للسياسة المصرية . ولقد دخل ، ولكن دخوله لم يكن من خلال الإخوان المسلمين .

□

كان هناك رجل آخر التقى به « أنور السادات » في سلاح الاشارة في المعادي ، وقدّر لهذا الرجل ان يكون ذا تأثير بعيد المدى في حياة « أنور السادات » . كان هذا الرجل ضابطاً في سلاح الطيران اسمه « حسن عزت » ، بعثت به رئاسته الى سلاح الإشارة في المعادي لكي يتلقى دورة تدريبية هناك . وجاء « حسن عزت » الى المعادي وهو يحمل سرّه ، فقد

كان ينتمي الى مجموعة تمارس نشاطاً سياسياً خفياً . كانت هذه المجموعة تضم عدداً من ضباط الطيران الذين شدتهم الأحوال العامة في مصر الى الاهتمام بالسياسة في نفس الوقت الذي كانت فيه قوانين العمل بالقوات المسلحة تأمرهم بالبعد عنها . لكن النداء العام كان أقوى ، كانت هذه المجموعة تضم بين من ضمت شباباً من ضباط الطيران قدّر لهم فيما بعد ـ ومن خلال تنظيم آخر غير مجموعتهم المحدودة في الطيران ـ ان يبرزوا على الساحة الوطنية ، وبينهم « عبد اللطيف البغدادي » و « حسن ابراهيم » و « وجيه أباظة » ، وكانت جماعتهم على صلة وثيقة بالفريق « عزيز المصري » باشا الذي كان مفتشاً عاماً للجيش المصري ، لكنه قبل ذلك وبعد ذلك كان ثائراً محترفاً شارك في ثورة « تركيا الفتاة » وشارك في الثورة العربية الأولى ، ثم كان بمثابة الأب الروحي للخلايا الثورية المبعثرة التي نشطت داخل الجيش المصري في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات . وكان الاتجاه العام في معظم هذه الخلايا في ذلك الوقت من سنوات الحرب العالمية الثانية ينزع الى الاتجاه الى الألمان ومحاولة الاتصال بهم تحت تصور ان ذلك قد يساعد مصر في صراعها ضد الاحتلال البريطاني .

كان الألمان يتقدمون في الصحراء الغربية بقيادة المارشال « أروين رومل » ، وبدا لهؤلاء الضباط وقتها ان انتصار المحور مؤكد ، وان أي صلات بالألمان قد تخدم هدفهم . كانوا يبحثون عن وسيلة للاتصال بـ «رومل» ، وكلف «حسن عزت» أثناء دورته التدريبية في سلاح الاشارة في المعادي ان يحاول تجنيد ضابط مختص بالاشارة ينضم الى جماعتهم ويكون جاهزاً عند اللزوم . وعاد اليهم « حسن عزت » في يوم من الأيام يقترح عليهم ضم ضابط قابله في المعادي اسمه « أنور السادات » .

ان قصة علاقة « عزيز المصري » بالألمان واتصالاته بهم ومحاولته الهرب الى صفوفهم في العلمين ـ رويت كثيراً ـ ومن وجهة نظر علاقتها بـ «أنور السادات» فانه يكفي ان نعرف انه بفضل «حسن عزت» فإن « السادات » أصبح الآن منتمياً الى خلية سرية تباشر نشاطاً خفياً . وبالنسبة

لـ « السادات » ـ كما هو الحال بالنسبة لآخرين غيره ـ فإن الانضمام الى تنظيم سري يمنح أصحابه نوعاً من الأمن الداخلي عن طريق الاحساس بأنهم جزء من شيء أكبر وأقوى وأهم من مجرد وجودهم كأفراد . ومن سوء الحظ بالنسبة لـ « السادات » ان نفس ذلك الاحساس بالانتماء الى تنظيم أكبر وأقوى وأهم كان هو نفس الشعور الذي أعطى لقاتليه القوة التي مكنتهم ـ بعد أربعين سنة ـ من إطلاق الرصاص عليه .

□

ان وجود « أنور السادات » في هذا الجو قاده الى علاقة مع اثنين من الجواسيس الألمان هما « ابلر » و « ساندي » . وقد روى « السادات » تفاصيل علاقته بهما في « البحث عن الذات » ، لكن روايته في هذا الكتاب الذي صدر سنة ١٩٧٨ كانت منقحة [1] ، بينما يحفل كتاب آخر صدر قبل ذلك ، وهو كتاب « صفحات مجهولة » ، بتفاصيل أكثر . ويمكن ان يقال باطمئنان ان ما رواه « السادات » في هذا الكتاب الأول كان أقرب الى الحقيقة مما جاء في الكتاب الثاني . ومن الملفت للنظر ان الكتاب الأول سحب من الأسواق بعد توليه رئاسة الجمهورية .

كانت القصة كما رواها « السادات » في « صفحات مجهولة » على النحو التالي طبق روايته لها ابتداء من صفحة ٥٩ : « بدأت القصة بطرقات خفيفة على باب بيت صديقي الصاغ حسن عزت ، دخل في أثرها رجلان من الألمان يصحبهما صديق لهما هو الاستاذ عبد المغني سعيد الذي يعمل اليوم مفتشاً في مصلحة العمل ، ثم لم يلبث الصاغ حسن عزت ان أتى بثلاثتهم (أي أبلر وساندي وعبد المغني) اليّ . هكذا بدأت القصة بالنسبة لي ، لكنها بالنسبة الى الألمانيين بدأت قبل ذلك ، بدأت على رمال الصحراء الغربية الصفراء ، عندما دعا قلم المخابرات الألمانية رجلين من

---

(١) حاول أنور السادات ان يقنع قراءه في مصر وفي الغرب انه كان يريد ان يعقد معاهدة مع روميل يكفل بها استقلال مصر بعد انتصار الألمان ، وان لم يشرح لقرائه كيف كان في مقدور ملازم في الجيش المصري ان يدخل في مفاوضات مع الفيلد مارشال الألماني الذي كان يقود جيش هتلر في افريقيا .

رجاله أحدهما يدعى هانز أبلر والثاني يدعى ساندي . وكان أبلر يعرف مصر من قبل ، كما يعرفها كل ابنائها، فقد كانت أمه الألمانية قد تزوجت في ألمانيا من المرحوم صالح بك جعفر المستشار ، ثم حضرت معه الى مصر ، وفي يدها ولدها من زوجها الأول (الألماني) ، وكان ولدها هذا هو هانز أبلر .

وأراد الزوج المصري ان يوفر لابن زوجته حياة مطمئنة في مصر ، فيسّر له كل سبل التعليم والنجاح ، وأعطاه اسماً مصرياً ، وأعطاه فوق ذلك لقب أسرته ، فأصبح هانز أبلر يعرف في مصر بإسم حسين جعفر . وعاش حسين في مصر ، ولكنه لم يكن الولد الصالح الذي ارتجاه زوج أمه ، فقد انحرف عن الطريق الذي رسمه له الرجل ، وأصبح بعد فترة وجيزة شوكة في قلبه ووصمة في سمعته ، وفشل المستشار المصري في اقناع ربيبه بالعدول عن مخادنة الأوغاد وحياة الليل بين المراقص والحانات ونساء الطريق . وفشل في اقناعه بأن يجد لنفسه عملاً يعيش منه أو يشغل به بعض وقته ، ولما أيقن بألاّ سبيل الى إصلاحه ولا إتقاء شره في مصر ، طرده من حياته قبيل الحرب . فما كاد ان يعود الى ألمانيا حتى جندته المخابرات هناك ، ثم صدر اليه والى زميله ساندي أمر بالتسلل الى مصر ، وكلفا بعمل معين ، وسلما جهازاً لاسلكياً دقيقاً ، وزودا بعشرات كثيرة من الآلاف من الجنيهات الانجليزية المزيفة المطبوعة في اليونان ، وبسيارة من سيارات الجيش الانجليزي التي استولى عليها الألمان أثناء معركة العلمين .

وتحركت السيارة بالرجلين وقد ارتديا ملابس ضباط الجيش الانجليزي ، وحملا معهما جهاز اللاسلكي والثروة الطائلة ، واخترقا الصحراء الغربية من طريق غير مطروقة تقع الى جنوب «سيوه» ، ثم انحرفا من سيوه الى الواحات الخارجة ، واستراحا فيها من رمال الطريق وتزودا بما يحتاجان اليه ، ثم اتجها صوب اسيوط في الطريق المرصوفة المؤدية اليها . وكانت هذه المرحلة هي أخطر مراحل الرحلة بالنسبة اليهما ، اذ ان الطريق طريق عسكري تنتشر على جانبيه المعسكرات البريطانية ونقط التفتيش

والحراسة وتزرعه دوريات الاستكشاف وقوافل الجنود والعتاد ، وأخذت السيارة تنهب هذا الطريق مارة بالموت في كل لحظة ، ونفذ منها الوقود في منتصف الطريق ، واذا بقائدها أبلر ينثني بكل جرأة الى أحد المعسكرات البريطانية فتفتح له الأبواب ، ودخل الى محطة البنزين في المعسكر ويقدم أوراقه ، ويعبىء سيارته بالبنزين ، ثم يخرج مودعاً بتحية الجنود . ووصلا الى أسيوط ثم انحرفا في الطريق الى القاهرة ، ودخلاها ضابطين انجليزيين تقوم لهما دنيا القاهرة وتقعد في ذلك الزمان . وقال لنا الاستاذ عبد المغني سعيد انه تعرف بهما عن طريق قريب له متزوج من ألمانية تعرف عائلة أبلر . وأخرج الرجلان أوراقهما وأثبتا بما يقطع كل شك حقيقة جنسيتهما الألمانية وحقيقة مهمتيهما . وطلب الألمانيان منا ان نقدمهما الى الفريق عزيز المصري ، وكانا يطلقان عليه كلمة « الزعيم » وقال أبلر ان جهاز اللاسلكي الذي جاءا به قد تعطل وانه يعتمد في اصلاحه علينا » .

ويستطرد « أنور السادات » في روايته :

« وقابلهما عزيز المصري وتفاهم معهما على أشياء كثيرة [1] ، ثم أصدر أمره الينا بتسهيل عملهما ، وقمت بالناحية التي تتصل بعملي في سلاح الاشارة ، فحددت معهما موعداً لزيارتهما وفحص الجهاز اللاسلكي المعطل .

وكان اول ما فوجئت به من أمرهما انهما يقطنان في عوامة خاصة للراقصة المشهورة حكمت فهمي ، ويبدو ان المفاجأة قد ظهرت عليّ آثارها ، فقد ضحك أبلر وقال : « أتريدون ان نقيم في معسكرات الانجليز ؟ » .

ومضى يروي لي ما يعرفه من إخلاص حكمت فهمي له منذ ان كان في مصر قبل الحرب ، ثم روى لي طرفاً من حياته التي يحياها منذ ان عاد

(١) أثبتت وثائق الحرب البريطانية ان الألمان تلقوا في هذه الفترة تقريراً كتبه الفريق عزيز المصري عن أهمية الموقع الدفاعي عند العلمين ، كما انهم تلقوا أيضاً بعض المعلومات التفصيلية عن الدفاعات والمواقع البريطانية في الصحراء الغربية .

الى القاهرة ، وكان قد مضى عليه أكثر من شهر يقيم فيها ، وفهمت أنهما منذ ان نزلا ضيفين على هذه الراقصة قد خلعا ثيابهما الرسمية الانجليزية وارتديا ثياباً مدنية عادية ، ثم راحا يعيشان كانجليزيين بصورة لا تثير الشبهات حولهما . كانا ينفقان عن سعة ، ويبعدان بنفسيهما عن كل مكان يمكن ان تكون له صلة بالوحدات الحربية او الجهات العسكرية . ولم تزد حياتهما طول هذه الفترة عن السهر ليلاً في الكيت كات والعودة مخمورين قرب الصباح الى العوامة التي اتخذا منها محطة للارسال يتصلان عن طريقها بقيادة مخابراتهم ، وقالا لي وهما يضحكان ان البنك الاهلي قد بدّل لهما ما يزيد عن أربعين ألفاً من الجنيهات الانجليزية المزيفة بجنيهات مصرية ، ثم قالا : « وكان الوسيط يهودياً قبل ان يتحمل المسؤولية مقابل ٣٠ في المائة من قيمة ما يبدله من النقود » . ولم أدهش انا لليهودي الذي يعرف انه يؤدي خدمة لجواسيس النازي فلا يتردد ما دام كل شيء بثمنه ، ولكني مع ذلك أشفقت عليهما من قيام صلة بينهما وبين اليهود » .

ويستطرد « أنور السادات » على امتداد عشرين صفحة بعد ذلك من كتاب « صفحات مجهولة » ، فيروي تفاصيل تعاونه مع الجواسيس الألمان ، والأيام والليالي التي قضاها معهم في الاشراف على اصلاح وتشغيل أجهزة الارسال التي تصل عوامة الراقصة حكمت فهمي بمركز المخابرات الألمانية في الصحراء الغربية . وترد في هذه التفاصيل وقائع غريبة عن الحياة التي كان يعيشها أبلر وساندي ويحاولان بها تقليد أساطير شهريار ، مع اختلاف واضح هو ان ضحايا الجاسوسين كل ليلة كنّ من بنات الهوى ، ومعظمهنّ ـ كما قال « أنور السادات » نفسه ـ كنّ من « اليهوديات » ، ثم يصل الى ان يقول ان وكر التجسس انكشف أمره بعد ان تكلمت واحدة من هؤلاء اليهوديات ضايقها أبلر لأنه أعطاها أجراً عن ليلتها أقل مما كانت تنتظره ، وهكذا ذهبت فوشت الى المخابرات البريطانية ببعض ما لاحظته في العوامة من ظواهر أثارت شكوكها . وكانت النتيجة ان تم القبض على أبلر وساندي ، ثم يقول السادات : « وبعد يومين اثنين من القبض على

الجاسوسين تم القبض عليّ وعلى زميلي حسن عزت [1] ، ودهشت لهذه السرعة ، وخيّل اليّ ان المخابرات البريطانية الساهرة لم تكن غافلة عنا » .
ويصل « أنور السادات » بهذه المغامرة في حياته فيقول : « وبدأنا نرقب النهاية المحتومة لضابطين بالجيش المصري يقبض عليهما بتهمة الاتصال بجواسيس الأعداء ، ثم جاء اليوم الذي يتقرر فيه المصير ، فقد صدر أمر تشكيل المجلس العسكري لمحاكمتنا ودعينا للمثول أمامه . وكان المجلس مكوناً من ثلاثة من ضباط المخابرات المصرية وانجليزيين . ولم يستطع هذا المجلس العسكري ان يحصل منا على شيء .. لا اعترافات ، ولا اجابات . ثم تقرر وضعنا تحت الايقاف ، ثم طردنا من الجيش في ٨ اكتوبر ١٩٤٢ ، أي بعد حادث ٤ فبراير بثمانية أشهر فقط . ولم نكد نبرح مكاننا من الجيش حتى تسلمتنا السلطات المدنية ، فحملتنا الى سجن الأجانب ثم رحّلتنا الى معتقل قرب مدينة المنيـا في صعيد مصر » .

* * *

ان الهرب الى الأوهام سواء بمحاولة احتراف التمثيل او بمحاولة تقليد مظهر الضباط الألمان ، او التورط في نشاط الجواسيس الألمان في القاهرة ، وصل الى طريق بدا انه مسدود داخل معتقل ماقوسة بالمنيا الذي دخل اليه « أنور السادات » في أواخر سنة ١٩٤٢ .

لكن تطورات الحوادث خارج المعتقل كانت تُحدث في الحياة السياسية المصرية تيارات متضاربة وعنيفة . فقد كان الحصار الذي ضربته الدبابات البريطانية حول قصر الملك « فاروق » بعابدين والانذار الذي وجهه السير « مايلز لامبسون » السفير البريطاني الى الملك بأن يعهد الى « مصطفى النحاس » باشا برئاسة الوزارة او يتنازل عن العرش ، قد جعل مصر كلها تشعر بشيء من الاهانة ، خصوصاً وان تفاصيل الكثير من

---

(١) عندما أعاد الرئيس السادات كتابة تاريخ حياته مرة جديدة في « البحث عن الذات » سنة ١٩٧٨ كان تعليقه على القبض عليه هو ان ما أسف له هو ان اعتقاله حال بينه وبين ارسال النص الكامل لمعاهدته الى رومل !!.

ملابسات هذا الحادث لم تكن معروفة على نطاق واسع بسبب السرية التي فرضتها ضرورات الحرب ، وكان أكثر الشاعرين بالاهانة هو الملك « فاروق » نفسه ، وقد أحاطه في ذلك الوقت تعاطف شعبي واسع ، وتركز هذا التعاطف بالذات في أوساط الجيش الذي كان « فاروق » هو قائده الأعلى ، وبدأ القصر يفكر في الانتقام ، وكان المسؤول عن خطة الانتقام هو كبير مستشاري الملك « أحمد حسنين » باشا رئيس الديوان الملكي ، الذي كان يعتبر نفسه في ذلك الوقت مسؤولاً عن هيبة العرش وعن كرامة الملك ، خصوصاً أمام الملك نفسه . وحدد « أحمد حسنين » باشا لنفسه وللقصر ثلاثة أهداف :

١ ـ ان الوفد ـ حزب الأغلبية ـ الذي قبل تولي السلطة بعد إنذار بريطاني للملك لا بد من كسره .

٢ ـ ان السير « مايلز لامبسون » ـ اللورد كيلرن ـ لا بد ان يخرج من مصر باعتباره عدو الملك الذي قام بتوجيه الانذار اليه بطريقة فظة ومهينة .

٣ ـ انه لا بد من التعامل بحزم ـ مع كل من « أمين عثمان » باشا و « مصطفى النحاس » باشا ، فأولهما كان ـ حسب معلوماته ـ حلقة الوصل بين السفارة البريطانية والوفد ، والثاني كان زعيم الوفد الذي تواطأ ـ في تقديره ـ مع الانجليز وتولى الوزارة في ظل إنذار الملك .

ان الهدف الأول جرى تحقيقه جزئياً مبكراً في سنة ١٩٤٣ حينما استطاع « أحمد حسنين » ان يدق اسفيناً في العلاقة بين الصديقين القديمين « مصطفى النحاس » زعيم الوفد ونائبه « مكرم عبيد » السكرتير العام للوفد وقتها . وجرى تشجيع وتحريض « مكرم عبيد » ـ وهو أبرز الساسة المصريين الأقباط في العصر الحديث ـ على تحدي « النحاس » ، وكانت النتيجة كتابه المشهور « الكتاب الأسود » الذي عدّد فيه بعض وقائع الفساد داخل الوفد ، والتي ألقى بالجزء الأكبر من المسؤوليةفيها على قرينة « مصطفى النحاس » « زينب الوكيل » ، تلك الزوجة الشابة الجميلة في حياة « مصطفى النحاس » ، فقد كان مكرم عبيد قبلها صاحب النفوذ الأكبر على صديق

عمره ، وأما بعدها فإن « النحاس » ـ الذي بدأ حياته الزوجية في سن الخامسة والخمسين ـ وقع بالكامل في دائرة نفوذ زوجته الشابة الجميلة .

ويلفت النظر ان « الكتاب الأسود » جرى طبعه سراً تحت رعاية القصر الملكي ، كما ان النسخة الأصلية منه كانت محفوظة في خزينة رئيس الديوان الملكي ، ثم ان القصر أصبح مركز توزيع نسخ هذا الكتاب على كل الذين رؤي إرساله اليهم ، ومن ضمنهم معظم سفارات ومفوضيات الدول الأجنبية في مصر . وكان ذلك نوعاً غريباً من النشاط السياسي يقوم به القصر الملكي ضد الوزارة القائمة بالحكم . لكن تلك كانت حركة « أحمد حسنين » الأولى في تحقيق خطته الثلاثية .

وبالنسبة للهدف الثاني من الخطة ، فإن « أحمد حسنين » اعتمد على « عبد الفتاح عمرو » باشا كممثل خاص فوق العادة له في لندن لكي يقنع الحكومة البريطانية بضرورة نقل لورد « كيلرن » من مصر على أساس ان وجوده كسفير بريطاني يمثل استفزازاً دائماً للملك ، خصوصاً وان الوفد بدأ يفقد شعبيته في مواجهة الحملات الضارية عليه ، كما ان خطر الألمان الذي دعا الانجليز الى فرض حزب الأغلبية على الملك قد ابتعد ، وبدأت موازين الحرب تميل لصالح الحلفاء . ولما كان الملك هو القوة الباقية في مصر ، في حين ان الوزارات تجيء وتذهب ، فإنه بدا من صالح بريطانيا الآن ان توثق علاقاتها بالقوة الدائمة ـ أي القصر . وبرغم المحاولات المستمرة من جانب « عبد الفتاح عمرو » ـ وهو رجل قانون تحوّل الى بطل عالمي في « الاسكواش راكيت » ، ثم برز كسفير كفء في لندن ـ فإن جهوده لنقل لورد « كيلرن » من مصر لم تنجح الا سنة ١٩٤٦ ، وبفضل علاقة توثقت بينه وبين « ارنست بيفين » وزير الخارجية في وزارة حزب العمال الذي كسب معركة الانتخابات البريطانية أمام حزب المحافظين برئاسة « تشرشل » فور انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية .

أما الهدف الثالث من أهداف الخطة الثلاثية لـ « أحمد حسنين » فإن

خطوط تنفيذه قدّر لها ان تصل الى « أنور السادات » في معتقل ماقوسه في المنيا .

□

من الصعب ان يقطع أحد اليوم بما اذا كان « أحمد حسنين » قد قرر ـ ضمن خطته لمعاقبة « أمين عثمان » و« النحاس » باشا ـ ان يكون العقاب بالاغتيال ، ولكنه من المؤكد ان سلطة عليا ما في القصر أعطت الضوء الأخضر ، ولقد وقع التخطيط المباشر لعملية الإغتيال على القائمقام « يوسف رشاد » الذي كان ـ رسمياً ـ يشغل منصب الطبيب الخاص للملك . كان « يوسف رشاد » من قبل طبيباً في البحرية ، ولفت نظر الملك « فاروق » حينما كان بالصدفة واحداً من الأطباء الذين أحاطوا به بعد اصابته في حادث سيارة على الطريق من الاسماعيلية الى القاهرة ، ويبدو ان الملك أعجب بالضابط البحري الطبيب ، وهكذا فإنه عيّنه بجانبه بالقصر ، كما ان زوجته الجميلة « ناهد » اصبحت واحدة من وصيفات الملكة .

ان علاقة « يوسف رشاد » بالملك ما لبثت ان تحوّلت الى صداقة وثيقة ، ولم يعد « يوسف رشاد » مجرد طبيب من أطباء الملك ، وإنما أصبح واحداً من أبرز شخصيات القصر . وكانت خطة « أحمد حسنين » لرد الاهانة التي وقعت للملك موضع همس في دوائر القصر . وعلى أي حال ففي تلك الظروف وفي ذلك الجو راح « يوسف رشاد » ينشىء تشكيلاً سرياً خاصاً يضم عدداً من الضباط الشبان المستعدين للفداء دفاعاً عن الملك الى أقصى حد ، تحت اسم « الحرس الحديدي » . كان هذا « الحرس الحديدي » من أخطر الجمعيات السرية التي شهدتها فترة ما قبل الثورة في مصر ، فقد كان التنظيم في رعاية القصر الملكي ، وكانت مسؤوليته لرجل من أقرب رجال القصر للملك ، وكانت عناصره من شباب ضباط الجيش .

في ذلك الوقت ، ومع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الحياة السياسية في مصر وفي غيرها من بلاد العالم العربي تموج بالحركة ، وكان النشاط السري في طول المنطقة وعرضها لا يقل أهمية عن النشاط

العلني ، كانت هناك قوى كثيرة خيّرة وشريرة تعد نفسها للعمل في المرحلة المقبلة بعد الحرب ، وكان الهدف الأساسي هو الحصول على الاستقلال ، ولكن هذا الهدف الرئيسي كان يختلط بأهداف أخرى فرعية وأحياناً ذاتية .

بين الجمعيات السرية التي كانت تتحرك تحت الأرض في مصر في ذلك الوقت ظهرت جماعة من الشباب المتحمس تحت قيادة شاب من أسرة موسرة اسمه « حسين توفيق » ، وكان بين أعضائها ابن خالة « حسين توفيق » ـ وكان شاباً وطنياً متقد الحماسة اسمه « محمد ابراهيم كامل » ، (اصبح فيما بعد وزيراً للخارجية مع « السادات » ثم استقال عندما اتخذ موقفاً معارضاً من « كامب دافيد ») . كانت هذه الجمعية السرية قد نذرت نفسها لعمليات اغتيال تقوم بها ضد الجنود البريطانيين في القاهرة وحولها ، وكان تصوّر هؤلاء الشباب ان قتل هؤلاء الجنود عمل من أعمال الكفاح الوطني المشروع .

ان الخيوط هنا تتصل ببعضها وتتشابك الى درجة يتعذر معها تقصي الحقيقة فيما جرى تماماً ، ولكن هناك وسط هذا التشابك والتعقيد حقائق تبدو مؤكدة :

١ ـ ان « يوسف رشاد » كان قد سبق له التعرف على « أنور السادات » حينما كان كلاهما في الخدمة العسكرية العاملة لفترة وجيزة في مرسي مطروح .

٢ ـ ان « يوسف رشاد » استطاع ان يجذب « حسن عزت » صديق « أنور السادات » القديم الى العمل معه .

٣ ـ ان القصر كان على علم من بعض مصادره بنشاط عدد من الخلايا السرية العاملة تحت الأرض في مصر ، ومن بينها مجموعة « حسين توفيق » .

٤ ـ ان « حسن عزت » كان هو الذي ذكّر « يوسف رشاد » بأن « أنور السادات » المعتقل الآن في معسكر ماقوسه قد يكون عنصراً نافعاً فيما يدبر

الآن من خطط للانتقام .

هكذا ـ وعلى أي حال ـ ففي هذا الجو ذهب زائر غامض الى معتقل ماقوسه لمقابلة المعتقل « أنور السادات » ، وكانت هذه الزيارة بداية مغامرة اخرى من مغامرات الهرب الى الوهم . ان السجلات الرسمية لمعتقل ماقوسه لا تتحدث عن الزائر الغامض الذي جاء لزيارة الضابط السابق المعتقل « أنور السادات » ، ولكن الشواهد ـ والشهود ـ تعطي إشارات واضحة تؤكد بحدوث هذه الزيارة دون تفاصيل عن حقيقة ما جرى فيها ، لكن الوقائع بعدها تتابعت على نحو يوحي بأن هذه الزيارة حققت دخول « أنور السادات » في إطار « الحرس الحديدي » ، ربما يكون « السادات » قد اقتنع بالدعاوي الوطنية وراء خطة الانتقام من أعداء الملك ، وربما يكون ولاؤه كضابط جيش سابق للملك قد حرّك حماسته ، وربما يكون قد وجدها فرصة للعودة الى عوالم الأحلام . وعلى أي حال فقد كان المعروض عليه دوراً يستهويه .

لم تمض أيام على هذا اللقاء الغامض حتى نقل « أنور السادات » ـ بطريقة أكثر غموضاً ـ من معتقل ماقوسه الى معتقل الزيتون القريب من القاهرة . وكان هذا المعتقل في حقيقة أمره قصراً قديماً تحوّل الى معتقل ، وكان معظم من فيه من المتهمين في القضايا المتعلقة بـ « الكتاب الأسود » . ويمكن ان يقال ان عدداً كبيراً منهم كان من أولئك الذين اعتقلتهم حكومة الوفد تحت شكوك أنهم من عملاء وأعوان الملك ، ولم تكن الحياة في سجن الزيتون حياة معتقل بالمعنى العادي في مصر ، فمع ضعف حكومة الوفد ، خصوصاً في أواخر سنة ١٩٤٣ وأوائل سنة ١٩٤٤ ، فإن موازين القوى ـ حتى من جانب أجهزة السلطة ـ بدأت تميل لصالح القصر ، وكان ذلك يعكس آثاره أيضاً على المعتقلات السياسية .

ولقد وصلت سهولة الحياة ويسرها في معتقل الزيتون الى حد ان « أنور السادات » وصديقاً له تمكنا من الهرب ، وركبا سيارة تاكسي من قرب السجن الى وسط القاهرة ، وقضيا ليلة في « بنسيون » تملكه سيدة فرنسية ،

ثم ذهبا في اليوم التالي جهاراً نهاراً الى قصر عابدين حيث سجلا اسميهما في دفتر التشريفات وكتبا ملاحظة تفيد شكواهما من المعاملة في معتقل الزيتون ، ثم ركبا سيارة تاكسي عائدين بنفسيهما الى المعتقل مرة أخرى .

في ذلك الوقت كان الملك قد تمكن بواسطة جهود مكثفة قام بها « عبد الفتاح عمرو » في لندن من إقالة وزارة « مصطفى النحاس » بينما كان صديقه وحاميه اللورد « كيلرن » يقضي إجازة في جنوب افريقيا ، وجاءت الى الحكم وزارة تمثل أحزاب الأقلية ، او أحزاب القصر في الواقع . وبعد أيام قليلة هرب « أنور السادات » مرة ثانية من المعتقل ولم يعد اليه ، بل اختفى وسط زحام القاهرة ، لكنه يعود الى الظهور بعد ذلك في ملابسات غريبة .

□

يقوم « أحدهم » بترتيب لقاء بين « حسين توفيق » ـ زعيم جمعيات الشباب المنهمكة في اغتيال الجنود الانجليز ـ وبين « أنور السادات » ، ويتم اللقاء في كازينو « أوبرا » في ميدان الأوبرا بالقاهرة ، لم يكن « حسين توفيق » يعرف « أنور السادات » من قبل ، لكنه كان يعرف انه سوف يقابل رجلاً مهتماً بالعمل السري . في هذا الاجتماع ـ وطبقاً لرواية « حسين توفيق » ـ فإن « أنور السادات » راح يقنعه ـ أي « حسين توفيق » ـ بخطأ الأساليب التي كانت تتبعها جماعتهم . وكان بين ما قاله له طبقاً لنفس الرواية : « ما فائدة ان تقتلوا أفراداً من الجنود البريطانيين في حين ان هناك مئات ألوف غيرهم سوف يحلون محلهم ؟ ان الهدف الذي يجب ان يتوجه اليه الكل الآن هو ضرب المتعاونين مع الانجليز » . وحدد « السادات » في هذا الاجتماع أسماء اثنين من هؤلاء المتعاونين مع الانجليز ، وهما « مصطفى النحاس » و « أمين عثمان » .

وبرغم أسباب كثيرة للحرج ـ خصوصاً فيما بعد ـ فإن « أنور السادات » لم يخف دوره في ترتيب المحاولة التي أودت بحياة « أمين عثمان » ، ولا المحاولة التي نجا منها « مصطفى النحاس » بأعجوبة حينما ألقى « حسين

توفيق » ، طبق تعليمات « أنور السادات » وتحت مراقبته ، بقنبلة على سيارة « النحاس » ، لكن سائق سيارة « النحاس » أنقذ الموقف حينما زاد من سرعته ليتفادى تراماً اعترض الطريق بدلاً من ان يتوقف قبله .

كانت هناك محاولات أخرى لاغتيال « النحاس » باشا ، وكان « السادات » مشتركاً في بعضها طبقاً للتقارير التي سجلت نشاط « الحرس الحديدي » والتي وجد بعضها بعد الثورة . بينها مثلاً محاولة جرت في ابريل سنة ١٩٤٨ عندما كان « السادات » في السجن ضمن المتهمين في قضية اغتيال « أمين عثمان » . وتقول التقارير انه أخرج من السجن تسللاً ليشترك في المحاولة ثم عاد اليه تسللاً كما خرج . كان معه في هذه المحاولة ـ طبقاً للتقارير ـ ضابط آخر اسمه « عبد الرؤوف نور الدين » ، وكانا في سيارة قدمتها اليهما إدارة إطفاء الحرائق في القصر الملكي ، وقادها ضابط ثالث هو الضابط « حسن فهمي عبد المجيد » ، وكان التصريح بخروج هذه السيارة لهذه المهمة صادراً من الضابط « عبد الله صدّيق » من إدارة إطفاء الحريق بالقصر الملكي . وانطلقت بضع رصاصات على سيارة « النحاس » ولكنها أخطأت هدفها ، ولم يكد يمضي شهر آخر حتى تكررت محاولة اغتيال « النحاس » مرة أخرى بواسطة وضع سيارة مملوءة بالمتفجرات تحت بيته في « جاردن سيتي » ، وطبقاً للتقارير فقد كان الذين اشتركوا في هذه المغامرة هم الضابط « مصطفى كمال صدقي » والضابط « عبد الرؤوف نور الدين » و « أنور السادات » .

جرت هذه المحاولات بعد اغتيال « أمين عثمان » بسنتين ، فقد وقع اغتيال « أمين عثمان » يوم ٦ يناير سنة ١٩٤٦ ، وقبض على « حسين توفيق » وقتها ، ولم يجد البوليس عناءً شديداً في استدراجه الى اعتراف كامل على كل رفاقه ، بما فيهم « أنور السادات » ، ووضعوا جميعاً في سجن الأجانب ، لكن محاكمتهم لم تبدأ الا في يناير سنة ١٩٤٨ . كانت المحاكمة أشبه ما تكون بأوبريت هزلية . لقد امتدت من يناير الى يوليو سنة ١٩٤٨ ، واستغرقت ثماني وأربعين جلسة ، ودعي الى الشهادة فيها اثنان من

رؤساء الوزارات ، الى جانب رئيس مجلس الشيوخ وكوكبة من الوزراء السابقين . ومن الغريب ان ممثل الادعاء قام في الواقع بالدور الأساسي في الدفاع ، وقد كوفىء على ذلك فيما بعد عندما عينه الرئيس « السادات » في المنصب الذي اخترعه بنفسه وهو منصب « المدعي الاشتراكي » . وكان من نصيب كبير القضاة الذي حكم ببراءة ١١ من المتهمين بما فيهم « السادات » ، ان يحصل على أعلى وسام في مصر وهو « وشاح النيل » . ولقد حكم على « حسين توفيق » بالسجن خمسة عشرة عاماً ، ولكن القصر رتب عملية لهربه من السجن ، ثم تولى تهريبه الى خارج البلاد ـ الى سوريا ـ وسط حملة إعلامية قادتها صحافة القصر راحت تصوره على انه بطل شعبي .

□

وطوال الفترة التي استغرقتها التحقيقات في قضية « أمين عثمان » ، ثم المحاكمة بعد ذلك ، فإن « السادات » كان يتمتع بامتيازات غير عادية . كان نفوذ القصر هو الذي رتب له ـ كما ظهر من قبل ـ الخروج من السجن للاشتراك في المحاولة ضد « النحاس » باشا ، وكان يتلقى مساعدات من « يوسف رشاد » أثناء وجوده في السجن عن طريق واحد من الضباط يتذكره زملاء « أنور السادات » في السجن بإسم الصاغ « مرعي » . بل ان القصر حاول مساعدة المتهمين في القضية عن طريق خطف وثائقها بما فيها اعترافات المتهمين ، وذلك اثناء نقلها من مكاتب النيابة العامة الى مبنى المحكمة ، وبرغم ان المحاولة فشلت فإنه من الواضح ـ طبقاً لـ « محمد ابراهيم كامل » ـ ان « أنور السادات » في السجن كان يعرف بترتيبات هذه المحاولة لخطف وثائق القضية مسبقاً (١) .

وعندما أطلق سراح « السادات » من السجن بعد تبرئته ، فقد استطاع بشكل ما ان يعثر على عمل في مجلة اسبوعية مصوّرة هي مجلة

---

(١) مذكرات محمد ابراهيم كامل عن القصة الحقيقية لكتاب دافيد ص ٨ من المخطوطة الأصلية للكتاب .

« المصور » ، ونشر فيها حلقات مسلسلة من مذكراته عن أيام السجن ، طبعت فيما بعد على شكل كتاب ، لكن الرئيس « السادات » مرة اخرى صادر ما كان باقياً منها في السوق من نسخ بعد توليه الرئاسة [1] . ان صفحات هذا الكتاب الذي صدر بعنوان « ٣٠ شهر في السجن » بقلم « أنور السادات » تُلقي أضواءً بالغة الأهمية على شخصية « أنور السادات » ، ولذلك فإن النصوص الحرفية لأجزاء من هذه المذكرات تساوي الرجوع اليها بطريقة مفصّلة بعض الشيء .

« الجمعة ١٨ يناير ١٩٤٦ :

دخلت أمس سجن الأجانب بعد منتصف الليل بعد ان عدت من سراي النيابة ، ها هو ذا سجن الأجانب يضمني ثانية بعد ان كنت قد نسيته تماماً ، إذ ان آخر ذكريات لي فيه انتقلت الى ركن بعيد من ذاكرتي ، ولكنني أراني الآن أستعيدها كما لو كانت بالأمس ، فها هي ذي الغرفة رقم ٢٨ التي كان يسكنها أربعتنا (في قضية التجسس لحساب الألمان) .

الأحد ٢٠ يناير ١٩٤٦ :

مضى عليّ الآن ثلاثة أيام وأنا أنام ببدلتي ، فقد نقلوني الى هنا مساء الخميس السابق بدون ان يحضروا ملابسي وحاجاتي من سجن مصر حيث كنت ، هذا بالرغم انني شكوت شفوياً ثلاث مرات في الأيام السابقة بمأمور السجن . انني الاحظ تغيّراً شديداً في معاملة المأمور لي بالنسبة للمعاملة التي لقيتها منه في المرة السابقة ، وهو يحيلني دائماً على البكباشي « إمام » [2] الذي أخفقت في محاولة الاتصال به ، لذلك كتبت خطاباً شديد اللهجة الى النائب العام في شأن هذا الاهمال وتركي بدون ملابسي او حتى

---

(١) أمر الرئيس السادات بعد وصوله للسلطة بسحب كل كتبه السابقة من الأسواق وهي « ثلاثين شهراً في السجن » ثم « ثورة على النيل » او « قصة الثورة كاملة » ثم « صفحات مجهولة » ثم « يا ولدي هذا عمك جمال » .

(٢) يقصد البكباشي « محمد إمام ابراهيم » الذي كان نائباً لمدير البوليس السياسي المعروف وقتها باسم « القلم السياسي » .

صابونة لأغتسل . وقد سبب لي النوم بالبدلة التهاباً شديداً في فخذي جعلني أهرش كما لو كنت أجرب .

الاثنين ٢١ يناير ١٩٤٦ :

يظهر ان خطابي للنائب العام أحدث أثراً ، فقد أحضر لي مأمور السجن ملابسي ، وكذا أحضر الصابون ، وقد طلبت حمّاماً ساخناً فأذن لي المأمور بذلك ، واستمتعت باستلقاءة بديعة داخل البيجاما والبطاطين .

٣٠ يناير ١٩٤٦ :

في الساعة الثالثة من صباح اليوم مشهد مسرحي رائع ، فقد استيقظت في الساعة الثانية صباحاً على صرير فتح القفل ودفع المزلاج بشدة للخلف ، ثم دخل الضابط « الجزار » وطلب اليّ ان ألبس لأنني مطلوب للتحقيق ، فقمت من تحت البطاطين ولبست بدلتي وجلست على السرير لأنتظر ما يقرب من ساعة في جو هو الثلج تماماً ، ثم عاد « الجزار » وقادني الى الطرقة الخارجية حيث وجدت ثلاثة شبان ينتفضون من شدة البرد مثلي ، وكان أول أثر انطبع في ذهني عند رؤيتهم هو أنهم طلاب في الابتدائي او على الأكثر في اوائل الثانوي . وأُمرت ان أقف مع هؤلاء الأولاد ولكن بعيداً قليلاً بحيث وقف « الجزار » و« توفيق السعيد »(١) بيني وبينهم ، وظللنا صامتين فترة ولّدت في نفسي ـ بالاشتراك مع سكون الليل وبرد الساعة الشديد ـ رهبة هي مزيج من الخوف والقلق ، وأردت ان أحوّل فكري عن هذه الرهبة ، فتوجهت بالحديث الى « توفيق السعيد » أسأله عن أخيه وهو زميل لي بالجيش ، ولكنه رد بخشونة طالباً اليّ السكوت لأن « البك وكيل النيابة » في الطريق ، فزادت هذه المعاملة من اضطرابي ، وصمت فترة قد تكون قصيرة ولكن خيّل اليّ أنها ايام ، ثم خرج الينا وكيل النيابة ونحن في موقفنا هذا ، ورأيته أول ما رأيته يزيح ستارة الغرفة رقم ٢ الخضراء ويقف قليلاً حيث انعكس عليه ضوء الغرفة ، ثم تقدم الينا في خطوات ثقيلة وبدأ بالثلاثة الصغار فتفرس في وجوههم ، ثم أتى اليّ فتفرس في وجهي ، وفي

(١) الضابطان محمد الجزار وتوفيق السعيد من أشهر ضباط البوليس السياسي في ذلك الوقت .

لهجة عميقة سألنا من منكم يعرف الآخر ؟ فتعرف أحد الشبان الثلاثة على الاثنين الباقيين وهو ينتفض ، ولم يتعرف عليّ أحد ، ثم كرر هذا الأمر ثانية مشيراً اليّ بشكل ذكّرني « بأبي حجاج » (يوسف وهبي) وهو يمثل رجل الساعة في مسرح برنتانيا ، ولكن لم يتعرف عليّ أحد فأمر بإعادتي الى غرفتي حيث لم أنم الى الصباح .

٣١ يناير ١٩٤٦ :

آمنت بالله . . نار الحاكم العسكري ولا جنة النيابة ، تكرر نفس المشهد التمثيلي في الساعات الأولى من صباح اليوم ولكن بثلاثة وجوه جديدة ، بدأت أشعر بتعب وارتباك عصبي شديد ، لذلك أرسلت للنائب العام تلغرافاً أستنجد به وأطلب مقابلته بحضور محامي .

٤ فبراير ١٩٤٦ :

« ليلى الهندية [١] تحب السجين رقم ١٩ » ، هذه هي العبارة التي يرددها السجن كله ، قالتها لي سنيّة الفرّاشة والسجانة أوالعسكري السجان ، بل أكثر من هذا تقدمت ليلى الى المأمور بطلب إعطاء السجين رقم ١٩ فسحة أطول لكي تتمتع بالتحدث اليه ومناجاته ، وقد دفعني الفضول لرؤية هذا المحبوب ، وبكل عناء تمكنت من ان أراه لمدة نصف دقيقة على الأكثر ، فوجدته يستحق إعجاب ليلىٰ فعلاً إذ كان شاباً أشقر ذا أنف روماني وشعر أصفر وتقاطيع متناسقة في رجولة ، وقد علمت فيما بعد انه يدعى محمد ابراهيم كامل .

٨ فبراير ١٩٤٦ :

حدث ان خرجت من غرفتي الى دورة المياه فوجدت عسكري المراسلة يدخل الغرفة رقم ١ ومعه لفّة كباب وكفتة اخترقت رائحتها أحشائي ، ولما سألت قيل لي ان المتهم الأول في هذه الغرفة هو وستة آخرون وانهم يأكلون ما يشاؤون ، فثرت ولم أدخل الغرفة الا عندما حضر

---

(١) كان سجن الأجانب في ذلك الوقت يخصص جزءاً منه للسجينات من الأجانب .

المأمور ، وكان قد تعيّن مأمور مصري في هذه الفترة ، فتكلمت معه بغلظة هي رد فعل الجوع ، كان من نتيجتها ان سمح لي بعد جهد بأكلة من « الشيمي » على حسابي ، ولا أزال أحس بحلاوة هذه الأكلة الى الآن .

١٤ فبراير ١٩٤٦ :

ليس في الامكان أبدع مما كان ، فقد استيقظت اليوم على صوت حنون يغني كليوباترا وآهاتها ـ انها ليلى في الغرفة المجاورة ، لقد امتزجت البراعة مع رقة الأنوثة في إخراج هذا النغم الساحر حتى خيّل اليّ انه ليس صوت بشر ، انني أعشق الموسيقى بكل جوارحي ، وأكثر من ذلك فهي تضفي على هذا الجو الرهيب لوناً خفيفاً طلياً من الجمال الذي يرتفع بالنفس الى آفاق الروح فينسى الانسان الزمان والمكان والأشياء ، أستغفرك اللهم وأحمدك حتى ترضى .

١٧ فبراير ١٩٤٦ :

طلعت علينا جريدة المقطم وفيها خبر نقل كيلرن من مصر ، ولما كنت أبغض هذا المخلوق الذي أدمى كرامة مصر كلها ، فقد صممت على ان أحتفل بهذه المناسبة بقدر ما أتمكن ، وأرسلت في شراء دستة جاتوه ووزعتها على ليلى والسجانات والسجان والفرّاشة ، واستبقيت لنفسي ثلاث قطع أحتفل بأكلها على فنجان شاي المساء .

أول يوليو ١٩٤٦ :

اجتمعنا اليوم نحن المتهمين في قضية أمين عثمان لأول مرة لنتعارف .

٣ يوليو ١٩٤٦ :

تقابلنا اليوم ثانية وناقشنا الحال وانتهينا الى القرارات الآتية :

١ ـ يصير توزيع جميع الأطايب (الحلويات وما شابهها) التي تأتي لأحد المتهمين ، على الجميع .

٢ ـ على اولاد الناس الطيبين الذين يأتيهم طعام من منازلهم ان

يشركوا اولئك الذين يأتيهم طعام المتعهد (متعهد توريد الطعام للسجن) في الأكل معهم لأن طعام المتعهد رديء وليس فيه التشويق الكافي ، اذ ان الأكل هو المتعة الرئيسية أثناء النهار .

٣ ـ التفاهم مع إدارة السجن للسماح لنا بشطرنج وكوتشينة وكذلك بالتدخين .

٤ ـ على كل من يرى امرأة جميلة في شباك سجن النساء ان يخطر الباقين لمشاهدتها اثناء الطابور ، والغزل ممنوع ويكتفي بالمشاهدة او المصمصة فقط .

٥ ـ إصدار مجلتين اسبوعيتين تتضمنان الحوادث العامة والتعليق عليها ، ونقد المتهمين أنفسهم ، والتعليق على ما يدور من حوادث في السجن ، هذا بخلاف أي مواد أخرى يتفنن في اضافتها وابتكارها رئيسا تحرير المجلتين ، وقد عهدنا الى هيئة منا ان تتولى تنفيذ هذه القرارات .

١٠ يوليو ١٩٤٦ :

ما أجمل الحركة بعد السكون ، المكان هنا يطن كأنه خلية نحل ، فبينما أخذ المتهمون في استحضار الكتب والمؤلفات والروايات ، نجد رئيس تحرير المجلتين المزمع إصدارهما يتقدمان خطوات كثيرة في الاستعداد ، وقد أخذ كل منهما يتفنن في اختيار الأقلام الملونة والورق .

أغسطس ١٩٤٦ :

اللهم أنقذنا من الصحافة والصحفيين ! أصبحنا ولا همّ لنا الا فض أشكال الجريدتين ، ويظهر ان حمّى السبق الصحفي ستفسد علينا معيشتنا !

أغسطس ١٩٤٦ :

استيقظنا اليوم لنرى في غرفة كل منا اعلاناً صادراً من تحرير « الهنكرة والمنكرة » ـ وهو الاسم الذي اختير لاحدى المجلتين ـ وكان الاعلان يحوي أقذع الشتائم ، ويتهم محرري الجريدة الاخرى بأنهم مأجورون ، يتقابلون في إدارة السجن .

سبتمبر ١٩٤٦ :

قاتل الله البروباجندا ! اليوم نظمت هيئة تحرير المجلة موكباً مرّ في طرقة السجن ، وكان أحد أفراده يعزف على مندولين مصنوع من « أستك الكلسونات » ومشدود على علبة فواكه فارغة ، وكان آخر يحمل طبلة مصنوعة من ورق مشدود على صحن المياه المنصرف لنا ، وسار الموكب والمسجونون يصفقون ويهللون .

* * *

وفي فبراير سنة ١٩٤٨ ، وعندما بدت حرب فلسطين على الأبواب كان « أنور السادات » ما زال في سجن الأجانب منهمكاً في مشروع جديد من نوع المشروعات المحببة الى قلبه . كان المشروع انتاج رواية تمثيلية يكون المسجونون فيها هم الممثلون والمتفرجون . وكان « أنور السادات » نشيطاً في الكتابة والاخراج والتمثيل ، كان مسرح الرواية هو قصر الخليفة « هارون الرشيد » ، وأخذ « السادات » لنفسه دور « هارون الرشيد » ، كما ان « حسين توفيق » أخذ دور سيّاف الخليفة « مسرور » ، كما ان آخر من المتهمين اخذ دور رئيس وفد قادم من بلاد الروم الى بلاط « هارون الرشيد » يحمل رسالة الى الرشيد من امبراطور بيزنطة ، وربما يكون من الطريف نقل وصف « أنور السادات » نفسه للمشهد الرئيسي في التمثيلية ، ليس فقط لمجرد التسجيل ، ولكن لأن هذا المشهد له أهمية خاصة إذ انه يكاد يكون إيماءة مستقبلية لأشياء اخرى سوف تجيء بها الأيام .

يقول « أنور السادات » بالنص [1] :

« تبدأ السهرة بأن يشير الخليفة (أنور السادات نفسه) الى القهرمانة لتدير العزف والغناء ، فيرتفع صوتها هي وفتيات الكورس في توشيح جميل :

بالذي اسكر من خمر اللما   كل مسجون أسيف وحبا
والذي أجرى دموعي عندما   أخرج (. . .) والظلم سوا

---

(١) ص ٤٥ من كتاب « ٣٠ شهراً في السجن » .

ويطرب الخليفة فيستعيد النغم مثّنى وثلاث ، ويطرب الحضور فيندفع الجميع في جو كله طرب وحبور . . ثم يهدأ الجو ، ويشير الخليفة الى القهرمانة لتغني أحدث ألحان الموصلي قائلاً في نشوة : « أطربينا يا قهرمانة وابعثي في الجو أشهى الألحان ، ولتغن القيان وليحرق البخور في أرجاء المكان » .

فتنحني القهرمانة أدباً وخضوعاً ، وفي حنان ورقة يرتفع الغناء فيعم الأرجاء :

جـانـا الخليـفة جـانـا والسـعد أهـه ويـانـا
فـي مجلسـه حيـانـا وبخمـرتـه سـقانـا

وتأخذ القهرمانة والقيان في ترديد النغم على مختلف الألحان ، ويأخذ الطرب بمجامع الخليفة فلا يتمالك من ان يندفع ويرد على القيان :

انا جيت لكم والله يا ولاد انا أحبكم أوي أوي يا ولاد
انا جيت لكم انا جيت دا الاتهـام لخبيط !!

وترتفع في الجو النشوة ، ويتمايل الخليفة يمنة ويسرة ، ويعم السرور ويعبق البخور ، وهنا يدخل كبير الحجّاب مستأذناً في دخول وفد الفرنجة ليقدم الهدايا للخليفة ، فيأذن ويدخل رئيس الوفد والمجلس كله وقار وسكون ، والخليفة معمّم بعمامة الخلافة الشاهية ، ويقدم رئيس الوفد للخليفة هداياه النفيسة ، ثم يطلب باسم عاهل الرومان عقد معاهدة تحالف وإخاء ، فيقف السياف (حسين توفيق) معارضاً في هذه المعاهدة ، و« يزوم » الحضور ويزمجرون ويطلبون الى الخليفة ألا يتعاون مع الأجانب الذين لا يحفظون العهود ولا يحترمون الحدود ، ويدير الخليفة المناقشة في هدوء ، ولكن يندفع السيّاف طالباً السماح له بقطع رقبة رئيس وفد الفرنجة ، ثم يعود الوقار الى المجلس ثانية ويهدىء الخليفة من روع القوم ويؤكد انه

لا يتعاون مع الأجانب [1] الا نداً لندّ على أساس احترام حدود الخلافة ، ويهدأ السيّاف ، وينصرف رئيس وفد الرومان مودّعاً بالشتائم والسباب ، ثم يطلب الخليفة الى القهرمانة أحدث المواويل التي تبعث في النفس الصبر والسلوان . ويطرب الخليفة ويستزيد ، وتنشد القيان وتعيد ، وتندفع الراقصة المغربية شهرزاد في أحدث الرقصات على نغمات الموّال ، ويصيح الخليفة من فرط النشوة : « هدهدوني هدهدوني . . أطربوني أطربوني » ، ويردد الجميع كلمات الخليفة ويضج المكان بمختلف الألحان » .

ولم يلبث غرام « أنور السادات » بالاذاعة ان لحق بغرامه بالتمثيل ، فاذا هو يشارك في إنشاء إذاعة داخل السجن ويحتفظ لنفسه فيها بفقرتين من البرنامج :

الساعة ـ ٦,٠ : حديث الأطفال ـ للمربي الفاضل « بابا أنور » .

الساعة ـ ١١,٠ : أغنية حديثة ـ للمجعّراتي المتسوّل محمد أنور السادات [2] .

* * *

وعندما خرج أنور السادات من السجن بعد انتهاء المحاكمة ببراءته ، وجد نفسه بلا عمل ، كان قد فصل من خدمة الجيش بعد اعتقاله الأول بتهمة التجسس لحساب الألمان ، وكانت علاقته بأسرته سيئة ، فإن والده الذي أدخله الكلية الحربية بتدخل ضابط طبيب في الجيش البريطاني لم يكن بالطبع سعيداً بالعملية التي تورّط فيها ابنه .

ولكن القصر كان يرعى شؤون الذين أثبتوا نفعهم لخدمة أغراضه ، وكان « حسن عزت » قد حصل على تمويل كاف لكي يبدأ عملاً في مجال المقاولات ، وصدرت له الاشارة من بعيد بأن يأخذ « أنور السادات » شريكاً

---

(١) من الغريب انه بعد ثلاثة وثلاثين سنة كان بين الدوافع التي قدمها خالد الاسلامبولي في تبرير إقدامه على اغتيال الرئيس أنور السادات ، هي تعاونه مع الكفار واليهود وعقد الصلح معهم .

(٢) نص حرفي من ص ٥٧ من كتاب الرئيس « السادات » بعنوان « ٣٠ شهراً في السجن » .

معه . كان « حسن عزت » لا يزال على اتصاله بالدكتور « يوسف رشاد » وبـ « الحرس الحديدي » ، لكن القصر كان حريصاً على ان يبقى بعيداً ، وعلى ان تظل الأمور هادئة في الوقت الحالي على الأقل .

ومع ذلك فإن علاقة « أنور السادات » بالقصر كانت معروفة للكثيرين ، وقد أدت الى حادثة ملفتة للنظر وقعت بعد الافراج عنه . ففي أحد الأيام من نهاية سنة ١٩٤٨ سعى الشيخ « حسن البنا » الى لقاء « أنور السادات » الذي كان يعمل في المقاولات ـ لكي يطلب منه ترتيب لقاء بينه وبين الملك « فاروق » ، ان « أنور السادات » يروي بنفسه تفاصيل هذه الحادثة في كتابه « صفحات مجهولة » وفي صراحة ملفتة تكشف عن كثير ، يقول « السادات » (ابتداء من ص ٩٩ من كتاب « صفحات مجهولة ») ما يلي :

« تبسط معي حسن البنا بصورة لم تسبق له من قبل . فرغم كل الصلات التي قامت بيني وبينه كنت أشعر دائماً انه يقول شيئاً ويخفي في نفسه أشياء ، ولكنه في تلك المرة تبسط كثيراً وشرح كثيراً وأفاض كثيراً ، ثم كلفني بأمر .

شرح لي حسن البنا متاعبه التي تأتيه من ناحيتين : ناحية الملك ، وناحية الأجانب . وقال لي ان الملك قد بدأ يشعر شعوراً قوياً بخطورة دعوة الاخوان لما كان يسمعه من ان دعوتهم تقوم على ان يكون الملك بالمبايعة لا بالوراثة ، وقال لي ان الملك يدبر أمره ليبطش بهذه الحركة ، وانه يخشى ان يضرب الملك ضربته والحركة لم تبلغ بعد أوج قوتها ، وكانت هذه أول مرة يفصح فيها حسن البنا عن شعوره بعدم وصول دعوته الى ذروة القوة والمناعة ، فقد كان دائماً يعطي سامعه صورة للجماعة أشبه بصورة العملاق الذي لا يقهر ولا يخشى عليه ، واستطرد بعد ذلك الى ذكر طرف آخر من متاعبه ، وكان هذا الطرف هو موقف الأجانب من الدعوة ، فقد بدأ يشعر بأن الأجانب أيضاً يرهبون دعوته ، ويعتقدون انها اذ تقوم على وجوب الأخذ بشريعة الإسلام ، ستتعرض حتى لأعمالهم وأموالهم وحرياتهم الممنوحة لهم بمقتضى القانون السائد والدستور .

وقال لي ان هذه النظرة الموحدة لدعوته من جانب الملك ومن جانب الأجانب تجعل الدعوة في خطر جسيم . فما أيسر ان تتحول هذه النظرة الموحّدة الى تحالف عملي للقضاء على الدعوة وعلى الجماعة التي تدعو اليها ، ويومئذ لا يعرف من أين تصوّب اليه الضربات !

واستمعت اليه ، منصتا ومناقشاً ، ثم رأيته يطرق فجأة يستجمع كلمات معينة يريد ان يبدأ بها حديثاً جديداً ، وبدأ حديثه الجديد .

قال لي انه يريد ان يضع حداً لهذه المتاعب ، وانه يعتقد ان الأجانب يمكن ان يطمئنوا الى الدعوة لو اطمأن اليها الملك . ونظر في عيني طويلاً وهو يقول :

« انا أستطيع ان أكسب طمأنينة الملك لو تقابلت معه » .

وكان وجهه ينبىء فعلاً عن الثقة الكبيرة التي تملأ نفسه بقدرته على كسب طمأنينة الملك . وظهرت هذه الثقة أكثر وأكثر وهو يصف لي كيف يستطيع ان يزيل من نفس الملك جميع الأوهام والشكوك لو تيسرت له مقابلته مرة واحدة . ثم أوضح لي انه لا يريد ان يبدأ مع الملك سياسة وفاق او تعاون ، ولكنه يريد ان يشيع جواً من الطمأنينة في نفس الملك يجنّب فيه سفينة الاخوان أية عقبات تعترض الطريق ، وقصد البنّا ـ رحمه الله ـ الى هدفه بعد ذلك مباشرة ، فقال لي : « أنت تعرف يوسف رشاد » ؟

قلت له :

« نعم أعرفه ، وبيني وبينه صداقة كبيرة ومودة » .

فقال :

« ويوسف اليوم ذو حظوة ،فلو استطعت ان تشرح له هدفي وان تفهمه أني لست خطراً على الملك ولا أريد ان أكون خطراً ، لأمكنه إقناع الملك بمقابلتي » .

وأجبته أنا :

« أحاول » !

وذهبت الى يوسف رشاد وأبلغته رسالة حسن البنا فناقشني فيها ثم وافق ان يلعب هذا الدور . وعندما رأيت يوسف رشاد بعد ذلك قال لي : « لقد فاتحت الملك في هذا الأمر في محادثة تليفونية بيني وبينه ، واذا به يقطع حديثي ويوجهه وجهة اخرى » .

وعاودت الالحاح على يوسف رشاد بعد ذلك ، وفي هذه المرة استطاع يوسف ان يحصل على اذن من الملك بأن يقابل هو أولاً حسن البنّا ويستمع اليه ، وينقل حديثه الى الملك ليرى ان كان يقابله .

وكدنا نحدد موعد المقابلة بين حسن البنا ويوسف رشاد ، وفي أحد الأيام كنت في منزل يوسف رشاد فدق جرس التليفون وكان الملك هو المتكلم ، واستمع يوسف لحظات قصيرة ، ثم قال « حاضر » . . وانتهت المكالمة ، ونظر اليّ يوسف وقال لي : « ان الملك يقول : ألغِ كل ما قلته لك بشأن حسن البنا » .

ويئست انا من المحاولة ، وأبلغت حسن البنا يأسي » .

وهكذا لم تفلح وساطة « أنور السادات » في ترتيب لقاء بين « حسن البنّا » وبين الملك . وظلت شكوك القصر تزداد وتزداد في الشيخ « حسن البنّا » حتى كان اغتياله بعد أشهر قليلة من هذه الوساطة [1] .

* * *

وفي أواخر سنة ١٩٤٨ ـ وكان الجيش المصري يحارب على كل الجبهات في فلسطين ـ كان « أنور السادات » لا يزال شريكاً لـ « حسن عزت » في شركة مقاولات صغيرة ، وكان نشاط الشركة يمتد أحياناً الى

---

(١) أثبت تحقيق رسمي جرى بعد الثورة ان اغتيال الشيخ « حسن البنّا » تم بعلم القصر وبأمر صادر من رئيس الوزراء في ذلك الوقت « ابراهيم عبد الهادي » الى اللواء « محمد وصفي » قائد حرس الوزارات . وكانت تهمة الامر باغتيال « حسن البناء » بين التهم التي وجهت الى « ابراهيم عبد الهادي » أمام محكمة الثورة وكان بين أعضائها القائمقام « أنور السادات » الذي اصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة . وكان حكمها على « ابراهيم عبد الهادي » بالاعدام ، ثم خفف الحكم فيما بعد الى الأشغال الشاقة المؤبدة .

السويس . وفي يوم من الأيام ، وبينما كان « أنور السادات » يصحب « حسن عزت » في زيارة الى السويس ، عرجا على بيت بعض أقارب « حسن عزت » في المدينة ، وهنالك التقى « أنور السادات » بفتاة جميلة مليئة بالحيوية ، في السادسة عشرة من عمرها ، هي « جيهان صفوت رؤوف » ، كانت قد رأت صور « أنور السادات » في الصحف يوماً بعد يوم أثناء وقائع محاكمة المتهمين باغتيال « أمين عثمان » ، والآن فإنها التقت وجهاً لوجه بواحد من هؤلاء « الأبطال » الذين كانت ترى صورهم في الصحف . كان ذلك مبعث إعجابها به . وأما هو فقد وقع على الفور في غرامها ، كان والدها « صفوت رؤوف » موظفاً في وزارة الصحة وكان متزوجاً من سيدة ملطية اسمها « جلاديس »[1] ، والحقيقة ان « جيهان » لم تعجب « أنور السادات » لأنها فتاة جميلة فقط ، وإنما كان أشد ما أعجبه فيها أنها ناصعة البياض .

من سوء الحظ ـ وبدون ما داع حقيقي ـ ان اللون كان لا يزال عقدة تتملكه .

وتقدم « أنور السادات » لخطبة « جيهان » ، كان هناك تردد أوّلي على أساس انه كان متزوجاً من قبل ، والى جانب سابقة الزواج فقد كانت هناك مشكلة اخرى ، تلك هي ان عمله في المقاولات بدا وكأنه لا يعطي ضماناً كافياً للمستقبل .

لم تكن سابقة الزواج مشكلة ، فقد قال « أنور السادات » انه شرع فعلاً في إجراءات الطلاق من زوجته الاولى قبل لقائه بـ « جيهان » . واما عن العقبة الثانية (العمل في المقاولات) فقد ألمح « أنور السادات » للأسرة انه يستطيع العودة الى القوات المسلحة ، وانه سوف يسعى لتحقيق ذلك .

وكان « أنور السادات » على استعداد لدفع مهر الزواج ، وقد قال انه

---

(١) عندما أصبح « أنور السادات » رئيساً للجمهورية فلقد تصورت « جيهان السادات » ـ من معلومات متناثرة سمعتها ـ ان أمها تنتمي الى عائلة انجليزية من « شفيلد » . وعندما قامت مرة بزيارة انجلترا فإن عملية بحث واسعة النطاق جرت للبحث عن أصول عائلة « جلاديس » ، ولم يعثر لها على أثر هناك .

أخذ من « حسن عزت » ثمانين جنيهاً ذهبياً تمثل جزءاً من نصيبه في عملية قام بها ، ومن المحتمل ان يكون ذلك صحيحاً ، كما انه من المحتمل ألا يكون . وعلى أي حال ، فان كشف حساب وجد بعد ذلك في مكتب « يوسف رشاد » في القصر ظهر فيه ان « يوسف رشاد » قدم لـ « أنور السادات » مبلغ ألف جنيه لكي يؤسس بيتاً ويشتري سيارة ويبدأ حياة جديدة .

□

وتشير ظواهر الوقائع الى ان السادات ترك عمله في تلك الفترة مع « حسن عزت » ، ثم ذهب فقضى إجازة في حلوان ، ثم ظهر في وظيفة في احدى الدور الصحفية (دار الهلال) ، لكن الالحاح عليه لكي يجد طريقة يعود بها الى الجيش كان لا يزال مستمراً من جانب أسرة عروسه الجديدة . ويتصل « أنور السادات » بـ « يوسف رشاد » مكرراً الالحاح عليه بتسهيل عودته الى الجيش خصوصاً وانه حتى من الناحية الشكلية فإن القضاء برّأه في قضية مقتل « أمين عثمان » ، وبدأ « يوسف رشاد » يمهد الجو ، ثم أعطى نصيحته الى « أنور السادات » . وبناء على هذه النصيحة ـ وكما تقول رواية موثوق بها ـ فإن « السادات » ألقى بنفسه أمام الملك حينما كان يؤدي صلاة الجمعة ذات يوم في مسجد « الحسين » في القاهرة ، ولقد قبّل يد الملك وطلب منه الصفح عن أي خطأ قد يكون ارتكبه ؛ وأجاب الملك بهزّة من رأسه ، وانتهى المشهد الغريب في مسجد « الحسين » .

وفي اليوم التالي اتصل « يوسف رشاد » بـ « أنور السادات » وطلب منه ان يذهب لمقابلة الفريق « محمد حيدر » وزير الحربية . وذهب « أنور السادات » الى مكتب « حيدر » باشا الذي استقبله وقال له (طبقاً لرواية أحد أفراد مكتبه في ذلك الوقت) : « أنت ولد مجرم وتاريخك أسود » . قالها « حيدر » باشا بمزيج من المزح والجد ، وحاول «أنور السادات » ان يشرح، ، ولكن « حيدر » باشا استوقفه قائلاً له : « لا داعي للكلام » . ثم التفت الى مدير مكتبه وقال له : « هذا الولد يعود الى الجيش اليوم » .

وهكذا فانه في يوم ١٥ يناير ١٩٥٠ عاد « أنور السادات » مرة اخرى الى سلك ضباط الجيش المصري . كان قد تزوج بـ « جيهان » وكانا قد وجدا مسكناً بحي « المنيل » في القاهرة . لكن ادارة الجيش وجدت انه ربما كان من الأفضل ان لا يبقى ضابط تختلف الآراء فيه مثله في القاهرة . وهكذا فقد أرسل للخدمة في « رفح » على حدود سيناء الشمالية .

□

وفي مقر الفرقة الأولى للمشاة في رفح رأيت « أنور السادات » وقضيت يوماً كاملاً معه . كنت في ذلك الوقت قد فرغت من تغطية حرب فلسطين كصحفي ، وكنت دائم العودة الى مسارح العمليات ، وكنت أحرص على زيارة قطاع غزة مرة كل سنة على الأقل ، مهما كانت شواغلي في مهام اخرى . وكان ان التقيت بـ « أنور السادات » في احدى هذه المرات . لم تكن هذه أول مرة نلتقي فيها ، فقد وجدته ذات مساء في بيت « يوسف رشاد » المطل على النيل في الجيزة ، كنت هناك ضيفاً على العشاء مع آخرين ، وذهبت مبكراً بعض الشيء حتى اسمع من « يوسف رشاد » بعض ما يجري ، وعندما دخلت وجدته جالساً مع شخص عرفت ملامحه على الفور من متابعة وقائع محاكمة قتلة « أمين عثمان » . ومع ذلك فإن « يوسف رشاد » قدمه لي بإسمه وتبادلنا حديثاً عابراً ، ثم استأذن هو وانصرف .

ربما من أثر هذا اللقاء العابر قبلها في بيت « يوسف رشاد » فإن « أنور السادات » أقبل عليّ بحرارة عندما لمحني في مقر قيادة الفرقة الأولى للمشاة برفح عائداً من قطاع غزة ، لم يتركني طول اليوم ، وأصر على دعوتي للغداء في بيته ، كان يعيش وحده بين رفح والعريش ، فقد بقيت زوجته في القاهرة . ثم اكتشفت ان الهدف من إلحاحه على صحبتي هو انه أراد ان يعرض عليّ كتاباته لأرى ما اذا كان يمكن نشر بعضها في مجلة « آخر ساعة » التي كنت أرأس تحريرها في ذلك الوقت .

كانت الكتابات التي قدمها اليّ في ذلك اليوم مجموعة من القصص القصيرة تملأ دفتراً كبيراً مكتوبة كلها بخطه . كذلك قدم لي رواية طويلة

تملأ وحدها كراسة بأسرها عنوانها « أمير الجزيرة » ، وكانت ـ كما قال لي ـ تروي قصة أمير شاب يحيطه رجال تقدمت بهم السن وفقدوا صلتهم بالعصر ، وكانوا يحاولون ان يحجبوا عنه شباباً يحلمون بأن يستطيع أميرهم ان يجد طريقه خارجاً من حصارهم . وأخذت القصص معي الى القاهرة ، وافترقنا ، وان أحسست على أي حال ان « أنور السادات » ليس سعيداً بهذا البعد على خط الحدود . كانت تلك بالتأكيد فترة حيرة في حياته . . وبدا لي انه لم يكن يعرض انتاجه الأدبي فقط على الآخرين ، وإنما كان يتحرق شوقاً لكي يعرض نفسه كلها على من قد يهمه الأمر .

ونعرف الآن ان « جمال عبد الناصر » ضم « أنور السادات » الى حركة « الضباط الأحرار » سنة ١٩٥١ . ولقد ثار ـ ولا يزال يثور حتى الآن ـ جدل طويل عن السبب او الأسباب التي جعلت « عبد الناصر » يضم « أنور السادات » الى تنظيمه السري الذي كان يستعد للقيام بثورة يقلب فيها نظام الحكم من أساسه .

الفصل الرابع
في ظل عبد الناصر

في أواخر سنة ١٩٥١ أصبح « أنور السادات » عضواً في تنظيم « الضباط الأحرار » ، وقد كان كل أعضاء اللجنة التأسيسية للتنظيم ـ وقد اصبح فيما بعد مجلس قيادة الثورة ـ يعارضون انضمامه باستثناء « جمال عبد الناصر » . كانوا يعرفون السجل بطبيعة الحال ، ابتداء من مغامرته في خدمة المخابرات العسكرية الألمانية الى مشاركته في « الحرس الحديدي » ، والدور الذي قام به في اغتيال « أمين عثمان » ومحاولات اغتيال « مصطفى النحاس » ، كما انهم قد سمعوا رواية تقبيله ليد « الملك فاروق » في جامع « الحسين » . وكان « جمال عبد الناصر » يعرف يقينا بكل هذه الوقائع ، وتختلف الآراء وتتعدد الاجتهادات حول السبب الذي من أجله قام « عبد الناصر » بضم « السادات » الى تنظيم « الضباط الأحرار » رغم معارضة الآخرين بدون استثناء .

هناك من يرون انه اراد عن طريقه ان يعرف أخبار القصر ـ صلته بـ « يوسف رشاد » ـ وقد ألمح « أنور السادات » نفسه الى هذا حين تحدث عن الخدمات التي أداها للثورة قبل قيامها. لكن المشكلة ان« أنور السادات» لم يكن خلال هذه الفترة (النصف الأخير من ١٩٥١ والنصف الأول من ١٩٥٢) في القاهرة ، وإنما كان بعيداً في رفح والعريش . ومن ناحية أخرى فإن القصر كان قد بدأ يغلق ملف « الحرس الحديدي » ويريد ان ينسى ،

وينسى الناس ، كل شيء عنه بعد ان أصبح أمره معروفاً في دوائر عديدة ، الى درجة ان « ارنست بيفين » وزير الخارجية البريطانية في حزب العمال استدعى السفير المصري في لندن وقتها وهو « عبد الفتاح عمرو » وطلب منه ان يسافر الى القاهرة ليبلغ الملك انه لا يليق بالجالس على عرش البلاد ان تكون لديه فرق لقتل خصومه وإرهابهم يسخر فيها بعض ضباط حرسه او جيشه . وأضيف الى ذلك ان بعضاً من ضباط « الحرس الحديدي » ـ وبالذات مجموعة الضابط « مصطفى كمال صدقي » ـ دخلوا في مشاكل بينهم لأسباب شخصية وبدأت المعارك بينهم تصبح حديث الناس ، بل وموضوعاً لتحقيقات رسمية .

وهناك رأي يتصل بهذه النقطة وهو ان « عبد الناصر » وضع « أنور السادات » تحت الاختبار وتصور انه يستطيع إعادة توجيهه واستغلاله في معرفة تنظيم « الحرس الحديدي » لو فكر الملك في استعماله ضد « الضباط الأحرار » إذا حدث وأحس بوجودهم ونشاطهم . وهناك من اعتقدوا ان دافع « عبد الناصر » الحقيقي هو انه كان يستطيع ان يزوّد القصر بمعلومات خاطئة عند اللزوم عن « الضباط الأحرار » ، وأنه لهذا السبب كان يرى ان علاقات « أنور السادات » مع القصر لا ينبغي تضييعها ، لكن معظم زملاء « عبد الناصر » كانوا يخشون ان « أنور السادات » سوف يصبح على أرجح الاحتمالات عميلاً مزدوجاً .

وأتذكر أنني سألت الرئيس « عبد الناصر » مرة عن هذا الموضوع ، وكان رده :

« انني أردت ان أضع في إطار الحركة كل هؤلاء الضباط الذين اقترن اسمهم بالعمل السياسي في مصر ، وقد تصورت ان دخولهم الى دائرة « الضباط الأحرار » سوف يفتح صفحة جديدة في تاريخهم ، كما ان سابق تجاربهم سوف تكون إضافة الى حصيلة التنظيم » .

ثم أردف الرئيس « عبد الناصر » بعد قليل قائلاً :

« ثم اننا كنا محتاجين الى ضباط في الإشارة . لقد كان موضوع التعامل مع شبكة التليفونات واللاسلكي في الجيش وفي البلد من أهم العقد التي تواجهنا في الإعداد لخطة الثورة » .

□

ولم تكن المشكلة ملحة على أي حال في ذلك الوقت ، فلم يكن هناك ما يمكن ان يقوم به « أنور السادات » في رفح والعريش . وطوال النصف الثاني من سنة ١٩٥١ ـ أي منذ انضم ـ الى نهاية السنة فقد حضر اجتماعين من اجتماعات التنظيم . وكان الحظ حليفه في الاجتماع الثاني ، فقد ذهب للقاء « جمال عبد الناصر » أثناء زيارة له في القاهرة وأبلغه انه سمع من « يوسف رشاد » عن حركة تنقلات بين قادة القوات المسلحة ، ووجد « عبد الناصر » ان هذه المعلومات قد تكون ذات أهمية بالنسبة للتنظيم ، وهكذا دعاه لحضور اجتماع للجنة التأسيسية العليا للحركة لكي يروي لأعضائها ما سمعه بنفسه ولكي يشتركوا معاً في تقييم دلالاته . وهكذا وجد « أنور السادات » نفسه داخل اجتماعات أعلى مستوى في القيادة ، وطوال النصف الأول من سنة ١٩٥٢ حضر « أنور السادات » اجتماعين آخرين تصادف عقدهما أثناء وجوده بإجازات في القاهرة . وبعد ربع قرن من الزمان أعطى « أنور السادات » صورة جد مختلفة لصلاته بتنظيم « الضباط الأحرار » . فقد كتب في صفحة ١٠١ من « البحث عن الذات » :

« كان عبد الناصر يهرع لرؤيتي حينما يعلم أنني وصلت في إجازة الى القاهرة لكي يشكو اليّ ما يلقاه من المصاعب التي يخلقها له بعض أعضاء الحركة في قيادة الضباط الأحرار . وليس من المبالغة ان أقول ، وأنا لا أتذكر حوادث تلك الفترة ، انه بين كل سبعة أيام قضيتها في الاجازة فانني قضيت خمساً منها مع عبد الناصر أحاول فيها أن احل مشاكل التنظيم وأدرس بعناية مواقفه وتحركاته ، وكان جمال عبد الناصر يحترم تجربتي » .

ولم يكن « أنور السادات » هو مندوب حركة « الضباط الأحرار » في

رفح والعريش حيث كان يعيش ويعمل ، بل ان المندوبين المعتمدين في هذه المنطقة للحركة كانا الأخوين « جمال سالم » في الطيران و « صلاح سالم » في قيادة الفرقة الأولى للمشاة . وفي الخطة الأساسية للثورة فقد كان « عبد الناصر » يريد ضابطاً من سلاح الاشارة لكي يتولى مسؤولية قطع الاتصالات التليفونية أثناء تنفيذ المراحل الحساسة الأولى في عملية قلب النظام الملكي فجر يوم ٢٣ يوليو . وفي مشروع الخطة الأصلي المكتوب بخطه فإن « جمال عبد الناصر » حدد هذه المهمة ثم وضع أمامها اسم « أنور السادات » وأضاف بجانبه علامة استفهام بالقلم الأحمر . ولقد أخطر « السادات » بالموعد الأصلي الذي حدد للانقلاب ، وهو حوالي ٥ أغسطس . ولكن هذا الموعد جرى تقديمه بسبب التطورات السياسية المتلاحقة في ذلك الوقت . وبعث « جمال عبد الناصر » بأحد أعضاء اللجنة التأسيسية العليا ، وهو « حسن ابراهيم » ، الى العريش ورفح لكي يخطر الأخوين « جمال » و « صلاح سالم » بالموعد الجديد . كذلك طلب « عبد الناصر » من « حسن ابراهيم » ان يخطر « أنور السادات » بضرورة حضوره الى القاهرة في موعد أقصاه ٢٢ يوليو . وفي ذلك اليوم بالتحديد وصل « أنور السادات » بالقطار الى القاهرة وتوجه الى بيته ، ثم أخذ زوجته « جيهان » وذهب معها الى احدى دور السينما الصيفية بالمنيل .

كانت دور السينما الصيفية المفتوحة في تلك الأيام تعرض ثلاثة أفلام متصلة في برنامج واحد ، وقد حضر « أنور السادات » وزوجته كل العرض من أوله الى آخره [١] . وهناك من يدعون ان « أنور السادات » أثناء مشاهدته العرض السينمائي في تلك الليلة دخل في مشاجرة عنيفة مع واحد آخر من

---

(١) عندما تقابل الرئيس أنور السادات مع الرئيس الامريكي رونالد ريجان لأول مرة في صيف سنة ١٩٨١ في واشنطن ، قال لريجان ان أحد الأفلام التي شاهدها في تلك الليلة كان من تمثيله . وليس هناك من يستطيع ان يقطع على وجه اليقين ما اذا كان ذلك صحيحاً أم انها « مجاملة اجتماعية » من أنور السادات لصديقه الجديد رونالد ريجان . وكان هذا هو الأساس لما قاله بعده رونالد ريجان وهو يرد على مجاملة السادات بمجاملة اخرى من عنده « وهكذا كان لي دور في الثورة المصرية دون ان أعرف ! » .

المشاهدين ، ثم رتب هؤلاء على ذلك ان « أنور السادات » كان يريد ان يجهز لنفسه دليل نفي يقطع بوجوده في مكان آخر اذا انكشفت الأمور . وليس هناك دليل مادي مؤكد يعزز هذا الادعاء .

وبعد انتهاء العرض السينمائي ، عاد « أنور السادات » وزوجته الى شقتهما ، وكان ذلك في الساعة الواحدة الا الربع من صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهناك وجد مع بوّاب العمارة التي يسكنها رسالة مغلقة بخط « جمال عبد الناصر » يسأله فيها اين هو ، ثم يخطره بأن العملية « سيتم تنفيذها الليلة » . وارتدى « أنور السادات » زيه العسكري واتجه الى ناحية العباسية حيث كان يعرف ان الهدف الأساسي ليلتها سوف يكون رئاسة أركان حرب الجيش . وفي الوقت الذي وصل فيه « السادات » كانت العملية كلها قد تمت بنجاح ، وكان الضباط الأحرار يسيطرون على قيادة الجيش في القاهرة وعلى كل المواقع الحساسة في العاصمة . ولقد منع الجنود « أنور السادات » من دخول رئاسة أركان حرب الجيش وبقي في الخارج ينادي على « عبد الحكيم عامر » بعد ان كان قد سمع صوته من بعيد يلقي ببعض الأوامر ، وتعرّف « عبد الحكيم عامر » على صوت « السادات » وطلب ان يسمح له بدخول مقر القيادة .

□

وأتذكر انني رأيت « السادات » عندما دخل الى مقر القيادة وكانت الساعة الثالثة صباحاً ، كانت الحاجة الى قطع التليفونات قد انتهت ، وأصبحت التليفونات الآن في خدمة الثورة الجديدة . وكان « السادات » يبدو مشدوهاً وهو يسمع من « عبد الحكيم عامر » بأن كل شيء قد تم تنفيذه بأقصى درجة من النجاح . وأتذكر انه قال انه سوف ينزل الى بدروم القيادة حيث « سويتش » التليفونات لكي يتأكد من حسن عمله . وكانت قيادة الثورة الجديدة في ذلك الوقت تحاول الاتصال بالقيادة الفرعية في منطقة قناة السويس وبقيادة الفرقة الأولى للمشاة في رفح . وكان هناك بيان قد جرى إعداده يعلن نجاح الثورة . وكانت استوديوهات الاذاعة في شارع الشريفين

وكذلك مرسلاتها في « أبو زعبل » قد تم احتلالها وتأمينها مما جعل الوقت مناسباً لإعلام الشعب المصري والعالم بأن ثورة قامت في مصر . وأمسك « جمال عبد الناصر » بنسخة من البيان المكتوب ونادى « أنور السادات » . الذي كان قد صعد لتوه من البدروم : « أنور . . ان لديك صوتاً قوياً ، وأنت تجيد الالقاء ، فاذهب الآن الى استوديو الاذاعة واقرأ هذا البيان » .

وانطلق « أنور السادات » لكي يذيع البيان في الساعة السابعة صباحاً بالضبط طبقاً لتعليمات « جمال عبد الناصر » ، وقبل الساعة السابعة بقليل كان أحد أجهزة الراديو في مقر القيادة مفتوحاً في انتظار سماع صوت أنور السادات وهو يلقي البيان ، لكن صوته تأخر عشرين دقيقة . فعندما وصل الى استوديوهات الشريفين كان مقرىء القرآن في الصباح قد بدأ قراءته ، وقال « أنور السادات » حينما عاد بعد ذلك الى مبنى القيادة انه اضطر ان ينتظر حتى فرغ المقرىء من قراءة القرآن فأذاع البيان .

□

وفي صباح يوم ٢٣ يوليو قام « أنور السادات » بمهمة أخرى . فقد قدم « نجيب الهلالي » باشا ، رئيس الوزراء وقتها ، استقالته للملك بعد إذاعة بيان قيام الثورة ، وتوجه الى القصر الملكي لينصح الملك « بقبول مطالب الضباط وان لا يكرر مأساة عمه توفيق مع ضباط الثورة العرابية » . وكان قرار مجلس قيادة الثورة بضرورة تشكيل وزارة جديدة يكلف برئاستها « علي ماهر » ، وكان لا بد من رسول الى « علي ماهر » في بيته ليستطلع رأيه ، وتطوّع « أنور السادات » لهذه المهمة قائلاً انه يستطيع ان يعرف بيت « علي ماهر » . وهكذا ذهب مصطحباً معه صحفياً من الذين توافدوا في الصباح على مركز القيادة قال لـ « السادات » انه يعرف بيت « علي ماهر » في الجيزة .

وبعد يومين كلف « أنور السادات » بمهمة أخرى في الاسكندرية حيث كان الملك « فاروق » يقضي كالعادة شهور الصيف . كان يحمل معه نص

الإنذار الذي وجهه الجيش الى الملك بالتنازل عن العرش ، ومنذ الساعات الأولى للثورة كان « زكريا محيي الدين » هو المكلف بقيادة العملية العسكرية في الاسكندرية ، وكان « جمال سالم » هو الذي يتولى الناحية السياسية . وكان هناك خلاف في مجلس قيادة الثورة الجديد حول طريقة التعامل مع الملك . فبينما كان « جمال سالم » يرى ـ ومعه بعض الأعضاء ـ ضرورة محاكمة الملك وإعدامه ، فإن « جمال عبد الناصر » يقول ضاحكاً : « إذا كنا قد قررنا إعدامه فلماذا نحاكمه ؟ واذا قررنا ان نحاكمه فكم من الوقت يستغرقه ذلك ، بينما الثورة تواجه مهام تغيير لا تستطيع الانتظار » . وكان رأيه باختصار هو طرد « فاروق » من البلاد ، وليسدل الستار على قصته المخزية في مصر . وهكذا أرسل « أنور السادات » الى الاسكندرية يحمل نص الانذار والتعليمات النهائية بأن هدف عملية الاسكندرية هو إخراج الملك . وحينما توجه « أنور السادات » من مطار النزهة الى ثكنات مصطفى كامل التي اتخذها « جمال سالم » مقراً لقيادته ، كان القنصل البريطاني العام في الاسكندرية قد وصل الى الثكنات ، وكان على وشك ان يدخل لمقابلة « جمال سالم » الذي لم يمانع في استقباله لكي يؤكد له مرة أخرى انه ليس هناك ما يمكن ان يخشاه الأجانب في الاسكندرية من قيام الثورة الجديدة ، فهم في رعايتها شأنهم في ذلك شأن المواطنين المصريين . وحضر « أنور السادات » هذه المقابلة مع « جمال سالم » ، فقد بدأت في الوقت الذي دخل فيه هو الى الحجرة . لكن « أنور السادات » ـ بشكل او آخر ـ قدم رواية أخرى منقحة عن هذه المقابلة في كتابه « البحث عن الذات » ، إذ صوّر هذه المقابلة التي كانت ودّية بشهادة كل حضورها ، على انها مواجهة بينه وبين القائم بالأعمال البريطاني ، فقد روي انالقنصل(لم يكن هو القائم بالأعمال) جاء بإنذار للثورة وانه هو (السادات) رفض الانذار ولقّن الانجليز درساً لن ينسوه . ان الروايات المنقحة عن هذه المشاهد كلها بدأت تتطور بعد سنة ١٩٧٠ ، فقد أصبح « السادات » ـ طبقاً لروايته ـ هو مؤسس حركة الضباط الأحرار ، ومعلن قيام الثورة بصوته ، والرجل الذي وضع الانجليز

في مكانهم منذ اللحظة الأولى ، والثوري الذي أرغم « فاروق » على مغادرة البلاد الى المنفى . ان السادات « الممثل » أخذ المسرح من السادات « الضابط » ومن السادات « السياسي » .

***

وبعد يوليو ١٩٥٢ غاب « أنور السادات » من وسط الصورة بينما برز الى المقدمة آخرون من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانت لهم مشاركتهم في الإعداد لها ، وكان لدى بعضهم ما يأخذونه على « أنور السادات » والطريقة التي حاول بها ان يضع نفسه في المقدمة أثناء الوقائع التي حدثت في الاسكندرية يومي ٢٥ و ٢٦ يوليو حتى طرد الملك . فقد ظهر في كل الصور التي التقطت لمقابلات رئيس الوزراء الجديد « علي ماهر » في ذلك اليوم وكان قد ذهب اليه يحمل مظروفاً يحوي نص إنذار الثورة للملك . وخلق ظهوره في هذه الصور انطباعاً خاطئاً عن دوره في الثورة ، وكان ذلك كافياً لإثارة حساسيات عدد من الضباط الذين كانوا يعرفونه او كانوا يعرفون الحقيقة .وتجددت شكوكهم فيه ، بل وبدأ بعضهم يوجه اليه في حضوره بعض الملاحظات الجارحة ، لكن « عبد الناصر » كان يحميه ، وكما حدث من قبل ، وكما سيحدث فيما بعد ، فإن طبيعة « أنور السادات » المستعدة للخضوع أمام الأقوى كانت هي التي حكمت موقفه . كانت أحسن أيامه هي تلك التي كان يستطيع فيها ان يلتصق بشخصية قوية ، لكن « جمال عبد الناصر » في ذلك الوقت ، وان كان قد أسبغ حمايته على « أنور السادات » ، فإنه كان في نفس الوقت مشغولاً عنه بالكثير من الأعباء والأثقال ، ولم يكن لديه وقت كاف ليواصل حماية صديق يحتاج لحمايته . وهكذا فإن « أنور السادات » نظر حوله يستكشف علاقات القوى ، ثم قرر ان يلتصق بـ « عبد الحكيم عامر » الذي كان قد برز باعتباره الرجل الثاني بعد « جمال عبد الناصر » في مجلس قيادة الثورة . (كان « محمد نجيب » الذي صدّره مجلس قيادة الثورة ليتحدث باسمها رمزاً يمثل الثورة دون ان يكون قوة حقيقية في صفوفها ، لكن ذلك لم يكن واضحاً في الفترة الأولى) . وهكذا

فإن « أنور السادات » استقر في حماية « عبد الحكيم عامر » الذي كان في نفس الوقت أقرب أعضاء مجلس قيادة الثورة الى قلب « جمال عبد الناصر » .

□

وفي سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة ضرورة أن يتحمل بعض أعضائه مسؤوليات عملية في السلطة ، وفضلاً عن « محمد نجيب » الذي أصبح رئيساً مؤقتاً للجمهورية ورئيساً للوزراء - فإن « جمال عبد الناصر » أصبح نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للداخلية ، كما ان « عبد اللطيف البغدادي » أصبح وزيراً للحربية ، كما أصبح « جمال سالم » مسؤولاً عن الإصلاح الزراعي ، و « خالد محيي الدين » عضواً في مجلس الانتاج والخدمات ، ولم يعهد بأي منصب رسمي في ذلك الوقت الى « أنور السادات » ، ولكن نظراً لسابق اشتغاله بالصحافة ، فقد عهد اليه بالإشراف على جريدة « الجمهورية » التي كانت تمثل وجهة نظر الثورة . وكتب « أنور السادات » مقالات كثيرة في جريدة « الجمهورية » جُمع بعضها فيما بعد ونشر على شكل كتاب ، بينها « قصة الثورة كاملة » و « صفحات مجهولة » ، لكن مقالات أخرى كثيرة لم تكن صالحة للحفظ داخل كتب منشورة . وفي يوم من أيام سنة ١٩٥٥ ، وأثناء المناقشات الممتدة حول الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذي تقدمت به بريطانيا تدعمها فيه الولايات المتحدة ، والذي خرج الى الوجود بعدها تحت اسم « حلف بغداد » - ظهر بامضاء « أنور السادات » في « الجمهورية » مقال عنيف أثار ضجة كبرى . فقد ذهب السفير الامريكي بنسخة من المقال المنشور في « الجمهورية » الى مقابلة « جمال عبد الناصر » يسأله اذا كان مقبولاً لديه ان يهاجم « جون فوستر دالاس » بمثل هذه العبارات الواردة في المقال ، وأمسك « جمال عبد الناصر » بنص المقال يقرأه ، ودهش . . وخرج السفير الامريكي ، ودُعي « أنور السادات » لمقابلة « جمال عبد الناصر » الذي سأله في عبارة واحدة مما كتب ، كان نصها : « انا نريد ان نصفع دالاس على قفاه الخنزيري » .

وكانت وجهة نظر « جمال عبد الناصر » ان الهجوم على الولايات المتحدة له ما يبرره ، ثم ان وزير خارجيتها بالطبع قابل للمناقشة والهجوم ، ولكن حين يكون الكاتب عضواً في مجلس قيادة الثورة ، وحين يكون النشر في جريدته الرسمية ، فإن هناك أصولاً لا بد من مراعاتها . واكتشف « جمال عبد الناصر » ان « أنور السادات » لا يعرف شيئاً عما يسأله فيه ، ثم اكتشف انه لم يقرأ المقال المنشور بإمضائه ، واعترف « أنور السادات » انه يعطي أفكاره الى أحد الكتّاب في جريدة « الجمهورية » ليصوغها ، وكان رأي « جمال عبد الناصر » ان هذا مقبول على شرط ان يراجع ما ينشر بإسمه . وتكررت حوادث مشابهة ، وتبين ان بعض المحيطين بـ « السادات » في جريدة الجمهورية يكتبون بتوقيعه ما يريدون ولا يكلفون أنفسهم عناء أن يعرضوا عليه ما يظهر تحت توقيعه . وبعد قليل أُبعد « أنور السادات » عن رئاسة تحرير « الجمهورية » .

□

ولم يطل ابتعاده طويلاً عن المناصب،فقد رأى «جمال عبد الناصر» بعدها ان يعرض عليه منصب الأمين العام للمؤتمر الإسلامي الذي انشأه النظام الثوري تطبيقاً لنظرية « جمال عبد الناصر » عن الدوائر الثلاثة (العربية والافريقية والآسيوية) ، وجُعلت القاهرة مقراً له . ولم يكن هناك خوف من ان يكتب « أنور السادات » مقالات في المؤتمر الإسلامي لا يقرأها كما حدث في جريدة « الجمهورية » لأن عمل المؤتمر كان يقوم بالدرجة الأولى على الاتصالات بالبلاد الإسلامية ، وهو أمر مأمون العواقب . ويبدو ان « أنور السادات » كان سعيداً بعمله في المؤتمر الإسلامي ، لقد اكتشف في مجالات عمله المحتملة والمختلفة مجالات يمكن ان تظهر فيها مواهبه . كانت بين الاقتراحات المطروحة لتوسيع نشاط المؤتمر الإسلامي طبع كتب وإنتاج أفلام عن الإسلام ، وذلك أعطى السادات باباً واسعاً يدخل منه الى أجواء المخرجين والممثلين . كما ان المؤتمر أتاح له فرصاً كثيرة للسفر والتعرف الى كثيرين في العالم الإسلامي ، وكان « كمال أدهم » ، وهو صهر

للأمير « فيصل آل سعود » ـ أصبح ملك السعودية فيما بعد ـ واجداً من أهم الذين عرفهم « أنور السادات » في تلك الفترة ، وكان مقدراً له ان يلعب دوراً مهماً في حياته ، خصوصاً عندما أصبح « كمال أدهم » فيما بعد مستشاراً لصهره الملك « فيصل » ومشرفاً على المخابرات العامة السعودية . كان أول لقاء بين الاثنين في حفل عشاء في بيت مطرب مشهور هو « فريد الأطرش » ، ولم يكن « كمال أدهم » في ذلك الوقت قد أصبح بعد أهم رجل في السعودية بعد زوج شقيقته الملك « فيصل » . لكن « أنور السادات » أحس على الفور بأن « كمال أدهم » رجل له مستقبل ، وأصبح « كمال أدهم » صديقاً لـ « أنور السادات » . وكان « السادات » سنة ١٩٥٥ شاهد زواج « كمال أدهم » . وخلال سنوات عمله في المؤتمر الاسلامي كان « السادات » يتلقى الكثير من الهدايا في عالم يؤمن بالهدايا كوسيلة من وسائل توثيق الصلات . ومن سوء الحظ ان الهدايا الكثيرة التي تلقاها شجعت لديه ميلاً مكبوتاً للترف ضغطته سنوات الحرمان الطويلة . لكن الحق يقال انه كان كريماً في تقديم الهدايا قدر كرم الآخرين في تقديمها له ، ولقد قدم « أنور السادات » في تلك الفترة أكثر من سيارة « كاديلاك » كهدايا لعبد الحكيم عامر . وحينما نشب الصراع في مجلس قيادة الثورة حول مركز الرجل الثاني في هذا المجلس ـ لم يكن المركز الأول موضع صراع على الإطلاق ـ فإن « السادات » كان دائماً ببراعة يقف مع « عبد الحكيم عامر » ضد كل منافسيه او ناقديه : « عبد اللطيف البغدادي » ، « زكريا محيي الدين » و « صلاح سالم » .

وفي سنة ١٩٥٨ ـ وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة ـ فإن « السادات » أصبح رئيساً لمجلس الأمة المشترك بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، وكان « جمال عبد الناصر » يقول ضاحكاً : « ان أنور السادات يستطيع ان يخطب بصوت عال على الأقل مثل كل البعثيين السوريين » .

□

وظل « أنور السادات » لسنوات رئيساً لمجلس الأمة ، وكانت أظهر ملامح نشاطه هي الخطبة التي يلقيها كل عام أمام « جمال عبد الناصر » ليرحب به في المجلس ويبايعه بالزعامة . وفي نهاية سنة ١٩٥٨ تلقى « أنور السادات » صدمة شخصية هزته ، كان قد اتخذ لنفسه مسكناً يعيش فيه في فيلاّ متواضعة في شارع الهرم ، وجاءت « جلاديس » والدة « جيهان » لتعيش معهم في البيت ، وفكر « أنور السادات » في ان يجيء بأمه « ست البرين » لكي تعيش هي الأخرى معهم . ولم تكن التجربة ناجحة . كانت الموازين كلها تميل لصالح « جلاديس » ضد « ست البرين » ، واحتارت السيدة ذات الحظ العاثر أين تذهب ، ففي بيت زوجها القديم لم يعد لها مكان ، وفي ميت أبو الكوم لم يكن قد بقي للأسرة شيء ، وهكذا فإن « أنور السادات » استأجر لها شقة صغيرة في القبة بقرب البيت الذي كان يسكنه شقيقه « طلعت » . وفي يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ كان « أنور السادات » عائداً من بيت « عبد الناصر » في منشية البكري ـ مرّ على الرئيس بدون موعد واكتشف أنه مرتبط بسلسلة متلاحقة من المقابلات فأخذ طريق العودة الى بيته ، ثم تذكر انه بقرب مسكن والدته ، فعرج عليه ليراها ، ووجدها جالسة وحدها تتابع رواية في الاذاعة ، ورحبت به بشدة ، وسارعت لكي تصنع له فنجان قهوة ، وعندما عادت وصينية القهوة في يدها فوجىء بها ابنها وهي تقول له بصوت مختنق : « أنور ، خذ مني هذه الصينية » . ولم تلبث ان سقطت على الأرض وأسلمت الروح بين يديه ، وكانت صدمة قاسية عليه أصيب بعدها إصابة خفيفة في أعصاب إحدى ساقيه ، وهي إصابة أثّرت على مشيته حتى أيامه الأخيرة ، وأراد « أنور السادات » ان يدفن أمه في ميت أبو الكوم ، ولكن الأسرة لم تكن تملك مقبرة في جبانة القرية . وهكذا استأذن والد زوجته الأولى ـ عمدة ميت أبو الكوم ـ ان يسمح له بدفن والدته في مقابر اسرته حتى يستطيع ان يبني مقبرة لوالدته ، وقد وافق العمدة . وبنى « أنور السادات » مقبرة للأسرة في ميت أبو الكوم ، وكانت « ست البرين » أول من دفن فيها . وكانت تلك هي المناسبة التي تجددت فيها مرة أخرى علاقة « أنور السادات » بميت أبو الكوم ، فلم يلبث ان اشترى سبعة عشر

فداناً هناك ، ثم بنى لنفسه بيتاً في وسطها ، وهو بيت كتب له ان يلعب دوراً كبيراً في الصورة التي أراد « السادات » ان يقدم نفسه بها الى العالم عندما أصبح رئيساً للجمهورية .

* * *

ومع ان صلة « أنور السادات » قد انقطعت بالمؤتمر الإسلامي بعد ان اصبح رئيساً لمجلس الأمة ، فإن العلاقات التي كوّنها خلال فترة عمله فيه ـ المؤتمر الإسلامي ـ ظلت نشيطة . وفي سنة ١٩٦٢ تجددت واحدة من هذه الصلات ، وكانت لتجديدها عواقب بعيدة المدى بالنسبة له وبالنسبة لمصر . ففي صيف ذلك العام ـ ١٩٦٢ ـ وعن طريق صديق له من أيام المؤتمر الإسلامي هو الدكتور « عبد الرحمن البيضاني » الذي كان لاجئاً يمنياً في مصر ، جاء لمقابلة « السادات » تاجر من تعز في اليمن اسمه « عبد الغني المطهر » ، وكانت لديه رسالة من مجموعة من الضباط اليمنيين كوّنوا حركة سرية في الجيش اليمني بقيادة العقيد « علي عبد المغني » ، وكان فحوى الرسالة انهم يخططون لانقلاب يخلعون به نظام الإمامة في اليمن ويستبدلونه بجمهورية تقدمية على نمط مصر . وهم يريدون ان يعرفوا كيف تستطيع مصر ان تساعدهم عندما يقوم انقلابهم . وحمل « السادات » رسالتهم لـ « عبد الناصر » ، وفي حين كان « عبد الناصر » متشككاً في إمكانية الثورة وإمكانية نجاحها في اليمن ، فإن « أنور السادات » راح يؤيد بقوة مطالب ثوار اليمن ، وكان بارعاً في عرضه السياسي حين قال : « ان قيام ثورة في اليمن الآن يمكن ان يكون رداً على ضربة الانفصال التي وجهت لمصر بإخراج سوريا من الوحدة في العام السابق ، كما ان هذه الثورة اذا نجحت سوف تحدث آثاراً كبيرة في شبه الجزيرة العربية وهي معقل الرجعية ، وذلك يضع النظم الرجعية في وضع الدفاع عن نفسها بعد ان كانت قد استغلت فرصة الانفصال ووضعت نفسها موضع الهجوم » . كان « السادات » في ذلك واقعاً تحت تأثير الدكتور « عبد الرحمن البيضاني » .

وحدث ان توفي الإمام « أحمد » حاكم اليمن الاقطاعي ، وحل محله

في الإمامة ولي عهده الضعيف « محمد البدر » ، ووجدها ثوار اليمن فرصة مواتية فقاموا بانقلابهم ، ولسوء الحظ فإن قائد الثورة « علي عبد المغني » قتل في أول صدام مع القوات الملكية المهاجمة التي اتخذت من جيزان ونجران في السعودية قواعد للهجوم على « صاعدة » العاصمة القديمة في أقصى الجنوب . وفي تلك اللحظة الحرجة بالنسبة للثورة اليمنية ، فقد دارت مناقشات طويلة ومضنية داخل القيادة السياسية المصرية . كانت الثورة اليمنية الوليدة ـ وقد راح يقودها الآن فعلياً رمزها الإسمى « عبد الله السلال » ـ تطلب المساعدة من مصر في مواجهة تدخل سافر من وراء الحدود في السعودية . وكان « أنور السادات » أشد أنصار التدخل في اليمن ، وكان رأيه ـ بناء على نصائح « البيضاني » ـ ان كل ما يحتاج اليه الأمر هو عدد من الطائرات تلقي الرعب بين القبائل المتحركة ضد الثورة . وكان التعبير الأثير لدى « أنور السادات » أيامها هو : « حفنة من الطائرات حتى ولو ألقى طياروها شحنات من المتفجرات عبر نوافذها » . كان « جمال عبد الناصر » فيما بعد ـ وحينما اتسعت حرب اليمن وزاد تدخل الأطراف فيها ، من السعودية الى وكالة المخابرات المركزية الامريكية وحتى الى اسرائيل ـ لا يكف عن تذكير « أنور السادات » بما كان يقوله عن سهولة العملية وأنها لا تحتاج إلا لطائرات بدائية تلقي المتفجرات على القبائل من نوافذها ! وقال « جمال عبد الناصر » في إحدى المرات « إننا أرسلنا كتيبة من الجيش الى اليمن لنجدة الثورة ، ولكن كان علينا ان نبعث بفرقتين كاملتين لتعزيزها » . وفي حين ان « عبد الحكيم عامر » ـ راعي « أنور السادات » وحاميه ـ كان المسؤول عسكرياً عن إدارة الحرب في اليمن ، فإن « أنور السادات » أصبح هو المسؤول عن إدارة الجهد السياسي فيها .

□

كانت للصلات التي أقامها « أنور السادات » مع كثيرين خلال فترة عمله في المؤتمر الإسلامي ـ هوامش أخرى . ففي تلك الفترة نجده يقوم برعاية الشؤون الخاصة للشيخ « المبارك الصباح » ، وهو شخصية بارزة في

الأسرة الحاكمة الكويتية ، وكان لوقت من الأوقات وزيراً للداخلية ، لكنه اختلف مع بقية الأسرة وقرر الخروج من الكويت ، ثم اختار لبعض الوقت ان يعيش لاجئاً في القاهرة . وتكشف أبعاد صلات « أنور السادات » بالشيخ « المبارك الصباح » من خلال قضية رفعها عليه وكيله الرسمي في مصر ، وهو رجل أعمال من أصل فلسطيني اسمه « محمد بركات » ، كان الخلاف قد نشب بين الشيخ الكويتي ووكيله الفلسطيني لأسباب محاسبية ، ووصل الأمر الى القضاء ، وقدم « بركات » دفاتر حسابات العمليات التي قام بها للشيخ وكيف أدار شؤونه . واذا الدفاتر تظهر ان هناك مبالغ دفعت للذين كانوا يتولون رعاية شؤون الشيخ في مصر ، ومن بينهم « أنور السادات » ، ولقد كان وجود هذه القضية في المحاكم أمراً محاطاً بالغموض ، ولم ينتبه احد لما كان يظهر من وقائعها حتى عرف ان القضية سحبت بهدوء بعدما أصبح « السادات » رئيساً . ولكن « جمال عبد الناصر » أحس بشكل ما ان هناك شيء غير عادي في العلاقات بين الشيخ « المبارك الصباح » وبين « السادات » . وكان ذلك عندما طلب « أنور السادات » اضفاء كل مميزات الحصانة الدبلوماسية على الشيخ الكويتي حتى يستطيع استيراد ما يحتاجه من الخارج بدون جمارك ، وهكذا وصل الأمر الى « عبد الناصر » الذي سأل « السادات » فيه وأبلغه انه لا مجال لقبول الطلب لأنه استثناء يسيء الى « السادات » والى « الصباح » كلاهما ، فليس لمسؤول رسمي ان يطلب استثناء من هذا النوع مهما كانت الأسباب ، ثم ان إعطاء استثناء للشيخ « المبارك » لا يتمتع به غيره من اللاجئين السياسيين إساءة اليه أيضاً . ولم تنته حكايات العلاقات الخاصة بين الشيخ « المبارك الصباح » وبين « السادات » عند هذا الحد ، بل ظلت تظهر منها بعض الوقائع الملفتة للنظر . ومنها واقعة مشهورة سنة ١٩٦٦ . فقد حدث قرب نهاية تلك السنة ان وجه الكونجرس الامريكي دعوة لرئيس مجلس الأمة المصري لزيارة واشنطن والتعرف على النشاط البرلماني في الولايات المتحدة ، ويبدو ان « السادات » ألمح بشكل ما الى ان بدل السفر الرسمي الذي يتقاضاه كان

أقل مما ينبغي ، فإذا بالشيخ « المبارك الصباح » يحرر له شيكاً بمبلغ ٣٥ الف دولار . ووصل الى علم « جمال عبد الناصر » من خلال أحد الأجهزة الرسمية ، وسأل « السادات » فيه ثم طلب اليه ان يعيد الشيك فوراً الى الشيخ « المبارك الصباح » ، وتم ذلك فعلاً ، وأودعت صورة فوتوغرافية من الشيك في ملفات الرئاسة والمخابرات .

□

وكانت حرب اليمن لا تزال مستمرة . ولقد أدت هذه الحرب الى عملية إفساد لعدد كبير من الأجهزة الرسمية التي شاركت في إدارتها ، فقد كانت الحرب بعيدة عن كل رقابة ، ثم ان المجهود الحربي كان بطبيعته متحرراً من القيود التي تطبق على غيره من أنواع النشاط الذي تقوم به أجهزة الدولة العادية . ثم ان الاعتمادات لحرب اليمن كانت سخية ، فقد كان الهدف هو الوصول بالمعارك الى نتيجة مقبولة بأسرع ما يمكن . ولقد أضرت حرب اليمن ضرراً بليغاً بشخصية « عبد الحكيم عامر » ، ولقد عكست هذه الأضرار نفسها بطريقة مأساوية على سلوكه في حرب يونيو ١٩٦٧ . وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ فقد انحسر نفوذ « عبد الحكيم عامر » ، وبشكل ما فإن « أنور السادات » وجه طريقه عائداً الى الرعاية المباشرة لـ « جمال عبد الناصر » .

ولقد انتحر « عبد الحكيم عامر » بعد نكسة معارك ١٩٦٧ وهكذا لم يبق من الأعضاء الأصليين لمجلس قيادة الثورة غير « حسين الشافعي » و « زكريا محيي الدين » و « أنور السادات » بالطبع . ولم يلبث « زكريا محيي الدين » ان خرج من السلطة ، وهكذا لم يبق من المجموعة القديمة الأصلية سوى اثنين . كانت تلك فترة حالكة بالنسبة لمصر وبالنسبة لـ « عبد الناصر » شخصياً . كان يعمل ليل نهار والى أقصى حد يمكن ان تحتمله الطاقة البشرية ، خصوصاً في مجال إعادة بناء القوات المسلحة ، فضلاً عن إعطاء التماسك السياسي والاقتصادي لكيان المجتمع المصري . وقد جرت عملية إعادة بناء القوات المسلحة بكفاءة هائلة كما ظهر من حرب الاستنزاف

التي شنت بنجاح عبر قناة السويس . كما ان « جمال عبد الناصر » لا بد ان يكون قد شعر بقدر من الرضا عندما وقّع فيما بعد خطة العملية « جرانيت رقم ١ » ، وهي الخطة التي استعدت قواتها لعبور قناة السويس على خمسة محاور . كما ان عملية إعادة التماسك السياسي والاقتصادي تجلت في وقفة جماهير الشعب المصري وراء هدف إزالة آثار العدوان ، وأما على الناحية الاقتصادية فقد كان معيار النجاح يتمثل في ان عدة أهداف كبرى تحققت في نفس الوقت . فقد كانت الامكانيات الذاتية المصرية قادرة على إعادة بناء وتسليح الجيش ، وإتمام مشروعات كبرى مثل السد العالي ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم . هذا مع النجاح في السيطرة الكاملة على الأسعار ، الأمر الذي جعل الحياة محتملة بالنسبة للناس حتى في أقسى ظروف الحرب .

□

في هذه الأوقات الصعبة زاد « السادات » قرباً من « جمال عبد الناصر » ، وكان بيت « السادات » في الهرم هو المكان الوحيد الذي يستطيع فيه « جمال عبد الناصر »ان يذهب لكي يقضي ـ بين حين وآخر ـ ساعات مع صديق لم يكن يضغط على أعصابه بإثارة مناقشات سياسية او عسكرية ملحّة . كان طبيعياً على هذا الأساس انه حين تعرض « عبد الناصر » للنوبة القلبية الأولى في سبتمبر سنة ١٩٦٩ ان يضع « السادات » على رأس لجنة تضم بعض القريبين منه وتتولى تسيير شؤون الدولة في غيابه . وعلى أي حال فإن هذه اللجنة لم يقدّر لها ان تباشر عملاً حقيقياً ، فما لبث « عبد الناصر » ان نسي نوبته القلبية وعاد يمارس شواغله ومسؤولياته . وفي ديسمبر سنة ١٩٦٩ كان على « عبد الناصر » ان يشارك في أعمال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في ذلك الوقت في الرباط بالمغرب ، وأتذكر انني كنت معه في هذه الرحلة . وعندما دعاني الى الجلوس بجانبه بعد إقلاع الطائرة كما كان يفعل دائماً ، فإنه أشار اليّ بالجلوس وعلى وجهه ابتسامة ، وفوجئت به يقول : « هل تعرف ماذا فعلت اليوم ؟ » ولم أكن أعرف ، وقال

لي : « كان أنور السادات سيمر عليّ لكي يصحبني الى المطار ، وطلبت منه ان يجيء معه بمصحفه . ولم يفهم ماذا عنيت بهذا الطلب ، وعندما جاء فقد جعلته يقسم اليمين ليكون نائباً لرئيس الجمهورية في غيابي »[1] .
وأبديت دهشتي وسألت عن السبب الذي دعاه الى ذلك ، ومدّ «جمال عبد الناصر» يده الى ملف كان قد وضعه أمامه على المائدة في الطائرة وسحب منه عدة أوراق ناولها لي ثم قال : « اقرأ هذه البرقيات » . كانت الأوراق عدداً من البرقيات الشفرية أرسلتها مجموعة المقدمة التي سبقت الرئيس الى الرباط لإعداد الترتيبات الإدارية اللازمة لاقامته ولعمله أثناء انعقاد مؤتمر القمة ، وكانت بينها برقية بتوقيع سكرتير عام رئاسة الجمهورية ورئيس مجموعة المقدمة تقول ان هناك معلومات متداولة في بعض الأوساط السياسية في المغرب بأن الجنرال « محمد أوفقير » وزير الداخلية المغربي يتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الامريكية في محاولة لاغتيال « جمال عبد الناصر » أثناء وجوده في المغرب . وفرغت من قراءة البرقية بكل تفاصيلها ، والتفت الى الرئيس مستوضحاً ، وقال هو : « انني كثيراً ما أتلقى مثل هذه المعلومات ، ودائماً ما يثبت انها اشاعات بلا أساس ، لكن ظروفنا الآن لا تحتمل أي فراغ ، ولقد فكرت في انه اذا فرض وصدقت المعلومات هذه المرة وحدث شيء ، فإن انور يصلح لسد الفترة الانتقالية . ان الاتحاد الاشتراكي والقوات المسلحة سوف يواصلون تحمل المسؤوليات الفعلية ، وفي فترة الانتقال فإن دور أنور سيكون شكلياً » . ثم أضاف « عبد الناصر » : « ان الآخرين جميعاً واتتهم الفرصة ليكونوا نواباً لرئيس الجمهورية إلا أنور . . ولعله دوره الآن » . ثم اضاف مرة اخرى قوله : « وعلى أي حال فهي فترة اسبوع على أرجح الأحوال» ، فقد علمته التجارب

---

(١) بالطبع كانت هناك مصاحف في بيت جمال عبد الناصر ، بل انه كان هناك على الدوام مصحف بجوار سريره . ولكن جمال عبد الناصر تصوّر ان طلبه الى أنور السادات بأن يجيء معه بمصحف سوف يكون رسالة يفهم منها السادات ان هناك حلف يمين ينتظره .

من قبل ان كل هذه التقارير عن مؤامرات الاغتيال مبالغ فيها ، وقد رأى منها الكثير .

□

كانت الشهور التسعة من مؤتمر القمة في الرباط ـ ديسمبر ١٩٦٩ ـ الى رحيل « جمال عبد الناصر » ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ـ فترة حافلة ، عاد « عبد الناصر » من الرباط ليسمع بتفاصيل الغارة الاسرائيلية على « السخنة » ، وهي الغارة التي تمكنوا خلالها من الحصول على أحد أجهزة الرادار . وقرر ان يقوم بزيارته السرية المشهورة الى الاتحاد السوفييتي لكي يجد حلاً نهائياً لمشكلة الدفاع الجوي ، خصوصاً في العمق . وقام بهذه الزيارة السرية فعلاً في يناير ١٩٧٠ ، وتوصل بعد مفاوضات شاقة الى اتفاق بالغ الأهمية . فقد وافق السوفييت على تزويد مصر بصواريخ « سام ٦ » القادرة على ردّ غارات الطيران المنخفض . وفي الفترة التي كانت لازمة لاتمام تدريب القوات المصرية على الصواريخ الجديدة فقد اتفق على ان تركز مصر كل ما لديها من الصواريخ المضادة للطائرات لحماية القوات المسلحة في جبهة قناة السويس ، على ان يشارك الاتحاد السوفييتي في الدفاع عن العمق حتى تعود من الاتحاد السوفييتي أطقم بطاريات الدفاع الجديدة بعد انتهاء تدريبهم .

وكانت تلك خطوة هائلة في تأثيرها على الموازين الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط . فإن التواجد الفعلي للاتحاد السوفييتي في مصر بالمشاركة في الدفاع عن العمق رفع مستوى الصراع من مواجهة بين مصر واسرائيل الى احتمال مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . وكانت تلك مخاطرة محسوبة أرادها « عبد الناصر » لتغطية الفترة اللازمة لاستكمال متطلبات الدفاع الجوي المصري من ناحية ، ولبدء مبادرة سياسية استراتيجية يستفيد فيها بالتوتر المحتمل الناشىء من رفع الصراع من المستوى الاقليمي ـ مصر واسرائيل ـ الى المستوى العالمي ـ احتمال الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة . وفي ظل هذا التوازن الخطر الجديد بدأ

« عبد الناصر » مناورته السياسية ، فوجّه في أول مايو سنة ١٩٧٠ رسالة الى « ريتشارد نيكسون » رئيس الولايات المتحدة بأن يطلب الى اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة ـ او اذا لم يكن ذلك في استطاعته فعلى الأقل يوقف إمداد اسرائيل بالسلاح الجديد والا اعتبر طرفاً بالوساطة في عملية استمرار احتلال الأراضي العربية . وجاء رد نيكسون بما اشتهر بعد ذلك باسم « مبادرة روجرز » التي نص فيها لأول مرة على الانسحاب من الأراضي العربية بعد اتصالات يجريها مبعوث الأمم المتحدة السفير « جونار يارنج » المكلف بالاشراف على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

□

حين وصل نص « مبادرة روجرز » بالطرق الدبلوماسية الى القاهرة لم يكن « جمال عبد الناصر » موجوداً فيها ، وإنما كان موجوداً في طرابلس يحضر احتفالاً بجلاء الامريكيين عن قاعدة « هويليس » بليبيا . وحوّلت اليه هناك نصوص « مبادرة روجرز » ، وكان اتجاهه وهو هناك الى قبولها ، فقد كانت في إطار المناورة السياسية الكبرى التي قام بها ، وكانت أقرب شيء الى توقعاته . لكن « أنور السادات » في القاهرة لم يكن على علم بخطط « جمال عبد الناصر » . كان ما زال يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية ، وفي الواقع فإن زحام الأحداث كان قد حوّل الأنظار كثيراً عن وجوده في هذا المنصب . لكنه بحكم وجوده في هذا المنصب تلقى ـ بالطريق الرسمي ـ معلومات عن « مبادرة روجرز » وتصوّر « أنور السادات » ـ في حدود ما يعرفه ـ ان « جمال عبد الناصر » سوف يرفض أي مبادرة تجيء من الولايات المتحدة . وهكذا فإنه مبالغة في إظهار نشاطه عقد إجتماعاً للجنة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي عرض فيه الخطوط العريضة للمبادرة الامريكية ـ وبالنيابة عن « جمال عبد الناصر » ـ كما يتصور ـ فإنه حبذ رفضها . وعندما سمع « جمال عبد الناصر » فيما بعد بما حدث فانه سأل « أنور السادات » فيما جرى . وكان « أنور السادات » في منتهى الحرج ، فقد تصوّر أنه سبق « جمال عبد الناصر » الى ما كان يريد ، لكنه اكتشف متأخراً أنه أخطأ

التقدير ، ولم يكن هناك وقت للدخول في تفاصيل ، فقد كان « جمال عبد الناصر » على موعد مع قادة الاتحاد السوفييتي في موسكو بعد عودته من طرابلس الى القاهرة التي لم يمض فيها غير يوم واحد .

وعاد « جمال عبد الناصر » بعد عشرين يوماً قضاها في الاتحاد السوفييتي ـ في المفاوضات وفي إجراء فحوص طبية وعلاج في مستشفى « برفيخا » قرب موسكو ـ ليجد « أنور السادات » متورطاً في مشكلة جديدة كان يمكن ان تكلفه منصبه كنائب رئيس الجمهورية ، وتغيّر بالتالي مجرى تاريخ مصر الحديث .

□

كان « أنور السادات » وزوجته « جيهان » دائمي الشكوى من ان بيتهما في الهرم لم يعد لائقاً ، خصوصاً و« أنور » يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية ، وزاد من ضيقهما بالمنزل ان « جمال عبد الناصر » نفسه كان يزور « أنور السادات » فيه بين وقت وآخر . وهكذا حدث ـ بينما كان « جمال عبد الناصر » في موسكو و« أنور السادات » يقوم بمهام نائب الرئيس في مصر ـ ان ذهبت السيدة « جيهان » تبحث بنفسها عن بيت آخر جدير بأن يسكنه نائب الرئيس . واكتشفت ان بالقرب من بيتهم في شارع الهرم قصراً يملكه ضابط سابق اشتغل بالأعمال الحرة هو اللواء « الموجي » ، وطلبت « جيهان السادات » ان تؤجر البيت ولكن صاحبه رفض ، واذا بقرار من نائب الرئيس بوضع صاحب البيت تحت الحراسة . وعندما عاد « جمال عبد الناصر » من رحلته الى موسكو ، تلقى تقريراً عما حدث ، وضايقه كثيراً ما عرفه ، وانصب جزء من ضيقه على « أنور السادات » الذي سارع بالانسحاب الى ميت أبو الكوم ، وشاع ان غضب « عبد الناصر » منه أعاد اليه اضطراباً في القلب كان قد تعرض له من قبل . وكان الحظ حليفاً لـ «أنور السادات» هذه المرة كما كان حليفه في مرات اخرى سابقة ولاحقة . والحقيقة انه كوفىء بدلاً من ان يعاقب ، فقد وجد « جمال عبد الناصر » ـ بعد ان هدأ ضيقه ـ ان يخصص بيتاً ليكون مقراً لنائب رئيس الجمهورية ،

وان يسكن في هذا المنزل كل من يشغل منصب نائب الرئيس أثناء توليه هذا المنصب . كان البيت الذي وقع عليه الاختيار بيتاً من بيوت الضيافة الرسمية . وفي الحقيقة فإنه كان قصراً يطل على النيل ، وكان في السابق ملكاً لمليونير يهودي اسمه « ليون كاسترو » فرضت عليه الحراسة مع غيره سنة ١٩٦١ ، ثم أصبح بيته السابق واحداً من بيوت الضيافة الرسمية . وانتقل « أنور السادات » الى هذا البيت فعلاً ، وبدأ في اجراء اصلاحات متواضعة فيه ، وفي هذا الوقت رحل « عبد الناصر » وارتفعت فاتورة الاصلاحات المتواضعة الى مبلغ ٦٥٠ الف جنيه . وعلى طريقة « جاكلين كنيدي » التي أعادت فرش البيت الأبيض ، فإن زوجة الرئيس الجديد اختارت بعضاً من التحف التي كانت موجودة في القصورةالملكية السابقة لكي تجمّل بها بيتها الجديد على أساس ان البيت ملك للدولة ، وأنه باعتباره مقراً لرئيس الجمهورية الجديد سوف يكون مزاراً لكل كبار الضيوف الذين يزورون الجمهورية ورئيسها الجديد .

□

ولقد رحل « جمال عبد الناصر » عن الدنيا بعد نوبة قلبية أصابته بعد دقائق قليلة من الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . وحينما أكد الأطباء انه قد لفظ أنفاسه الأخيرة فإن هؤلاء الذين كانوا يحيطون بفراشه في تلك اللحظات الحزينة تجمّعوا في الصالون الكبير في الدور الأول من بيته وراحوا يتدبرون الخطوة التالية . كان « السادات » آخر الذين وصلوا الى البيت في تلك اللحظات الرهيبة من تاريخ مصر ، لكنه كان من أوائل الذين دخلوا الى الصالون الكبير الذي شهد اجتماع القلة التي أحاطت بفراش « عبد الناصر » في لحظاته الأخيرة . كان الجو شديد التوتر وكان يمكن لأي مراقب ان يجد على وجوه هؤلاء الرجال ملامح تنبىء بصراعات وانقسامات يمسك بها الحزن والمفاجأة في تلك اللحظة ، ولكنها تشير وتنبىء بأمور وأمور يمكن ان تحدث بعدها . كان « جمال عبد الناصر » قد تعوّد في أي اجتماع أحضره ان يبدأ بسؤالي عن رأيي في أي موضوع مطروح للمناقشة .

كان يعتقد انني دائما أتكلم كصحفي يفتح الموضوعات ويثير الاحتمالات بغير حرج . وكان يشك في ان بعض الآخرين عادة يحومون حول الموضوع حتى يتعرفوا على رأيه فيه ، ثم يسبقوه الى ما يتصورون انه يريده . وفي تلك الليلة الحزينة اتبع « أنور السادات » نفس التقليد الذي كان يتبعه « جمال عبد الناصر » معي ، فقد بدأ بسؤالي عما أراه الآن ، وكتمت أحزاني ورحت أتكلم ، قلت : « انه من المهم الآن ان يشعر الناس بحركة الاستمرار ، لا ينبغي الآن ان نجدد او نخترع ، وانما لا بد ان نحتكم جميعاً الى قاعدة وضعت سلفاً ، ولا يمكن ان تكون هناك قاعدة الا الدستور ، والدستور يقول بأنه في حالة وفاة رئيس الجمهورية فإن نائبه يتولى رئاسة الجمهورية بالنيابة لفترة ستين يوماً حتى يجري الاستفتاء على خلف له يحل محله » ، وقلت : « انه من المهم أيضاً ان تكون الحركة خطوة بعد خطوة ، خطوة وليس خطوتين في نفس الوقت لكي نتجنّب المساومات والصفقات ، وبما انه لا بد من البدء بالرئاسة أولاً ، فلا بد ان نركز الجهد كله حتى يصبح هناك رئيس يتحمل مسؤوليته الدستورية ، ثم تجري بعد ذلك خطوة ثانية » . كان السادات لا يزال حتى ذلك الوقت هو نائب الرئيس رسمياً . وبكل الشواغل التي ألحت على العمل الوطني ، من مؤتمر الرباط الى زيارة موسكو السرية الى استمرار حرب الاستنزاف الى « مبادرة روجرز » الى المواجهة بين الملك « حسين » والثورة الفلسطينية في الأردن - فإن وضع « أنور السادات » كنائب للرئيس كان قضية منسية حتى وان كان قد خطر للبعض - بما فيهم « عبد الناصر » نفسه - ان الأمر قابل لاعادة النظر فيه . وهكذا بقي « أنور السادات » في مكانه حتى تلك اللحظة الحزينة . كان معنى الأخذ بما اقترحته - ووافق عليه الآخرون لأن أحداً لم تكن لديه خطة بديلة مقبولة ، او لأن أحداً لم يجد متسعاً من الوقت ليخطط من جديد - إن « السادات » هو الذي سيصبح رئيساً للجمهورية بالنيابة . كانت للكثيرين من حضور هذا الاجتماع تحفظات مختلفة على « أنور السادات » ، لكن ضرورات الاستمرار غلبت فيما أعتقد أي اعتبارات غيرها في ذلك الموقف

الحرج ، وفيما يتعلق بي فلقد كنت ـ مع إدراكي لأوجه قصور أعرفها في شخصية « أنور السادات » ـ أجد فيها جوانب ايجابية ، ولقد تصورت حتى في غمرة الحزن العميق في ذلك الوقت ان وقر المسؤولية سوف يبرز أحسن ما في الرجل من صفات ، ويرجح ما هو ايجابي على ما هو سلبي . ولقد خطر ببالي نموذج « هاري ترومان » الذي تولى الرئاسة في الولايات المتحدة بعد « فرانكلين روزفلت » الذي قاد امريكا الى النصر ، كان « ترومان » وهو نائب للرئيس شخصية باهتة ، لكنه تحت وقر المسؤولية تحوّل ليصبح واحداً من أعظم الرؤساء الامريكيين في العصر الحديث .

□

لم تكن هناك معارضة لما اقترحت من خطوط في تلك الجلسة المفعمة بالحزن والقلق ، لكن السؤال الذي طرح نفسه هو كيف يمكن عملياً تنفيذ القواعد التي طرحتها ، واقترحت ضرورة عقد اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لكي تعلن على الأمة رحيل رئيسها ، واقترحت ان يُدعى الأطباء الذين كانوا يشرفون على علاج الرئيس الراحل في الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا لكي يقدموا أمامه تقريراً عن أسباب وفاة الرئيس . وفي الحقيقة فانني لم أكن أبتكر جديداً ، وإنما كنت قد اتصلت بكبير أمناء الرئاسة أطلب اليه ملف المراسم الخاصة بإعلان وفاة رئيس الدولة ، وكانت هذه المراسم قد طبقت لآخر مرة في مصر حين توفي الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ . وحينما عقد الاجتماع تلوت أمامه وبصوتي مسجلاً في محاضره بياناً بإعلان وفاة الرئيس كنت قد أعددته كوزير للارشاد القومي في ذلك الوقت ، وطلب اليّ « أنور السادات » ـ بعد ان وافق الاجتماع المشترك على الاعلان الذي أعددته ـ ان ألقيه أمام كاميرات التليفزيون وميكروفونات الاذاعة . وقلت لـ « أنور السادات » انه هو الذي يجب ان يقف الآن أمام العدسات والميكروفونات لكي يراه الناس ويسمعوه حتى يشعروا بأن انتقال السلطة قد تم فعلاً . وأضفت مسجلاً بصوتي في محاضر المجلس المكتوبة

والمسموعة إن الشعب الامريكي كان يريد سماع صوت الرئيس الجديد « ليندون جونسون » بعد ان عرف باغتيال سلفه « جون كيندي » في مدينة دالاس سنة ١٩٦٣ ، وأن ذلك كان مهماً في تأكيد معنى انتقال وتثبيت السلطة بالنسبة لهذا الشعب وبالنسبة لأصدقاء امريكا وأعدائها على السواء . وقد كان من ذلك ان الدنيا كلها شهدت نائب الرئيس الامريكي « ليندون جونسون » يقسم يمين تولي السلطة قبل ان تقلع طائرته من دالاس ، حيث كان يرافق رئيسه الذي سقط ، الى واشنطن التي كان البيت الأبيض ينتظره فيها ، ووافق المجلس المشترك كما وافق « السادات » على اقتراحي ، وغادرنا مقر الاجتماع في قصر القبة معاً ، وذهبنا في سيارتي الى وزارة الارشاد القومي في مبنى الاذاعة والتليفزيون . وحين طلب مني ان أرافقه الى الاستوديو وان أكون بجواره حين إلقاء البيان ، فقد كان رأيي ان يذهب وحده لكي تكون الصورة واضحة بغير لبس أمام الأمة ، وأتذكر انه اكتشف قبل دخوله الاستوديو انه ـ في غمرة اضطرابه ـ نسي نظارته في قاعة الاجتماعات في قصر القبة ، فأعرته نظارتي ، واكتشف انها صالحة له ودخل بها فألقى بيانه على الناس .

□

وانتهت إذاعة البيان ، وانقض الخبر كالصاعقة على الناس ، ولكن « أنور السادات » كان عليه ان يواجه حقائق موقفه الجديد . ولم تكن المجموعة ـ التي اشتهرت فيما بعد بوصف « مراكز القوى » ـ معادية في ذلك الوقت لتولي « أنور السادات » منصب رئاسة الجمهورية . ولعل بعضهم خطر له ان « أنور السادات » الذي يعرفونه يسهل التأثير عليه وتوجيهه . وأتذكر انني قلت لبعضهم انني أعرف كيف يفكرون ، ولكني أريد ان أذكرهم بنموذج من تاريخ مصر القريب ، وهو نموذج « النحاس » باشا الذي اختارته أغلبية من أعضاء الوفد بعد « سعد زغلول » ليكون رئيساً لحزب الأغلبية ، متصورين انه الأضعف ، ثم اكتشفوا بعد فوات الوقت ان هذا الذي تصوروه الأضعف استطاع ان يطردهم واحداً بعد واحد من الوفد ويبقى هو على القمة . وقد

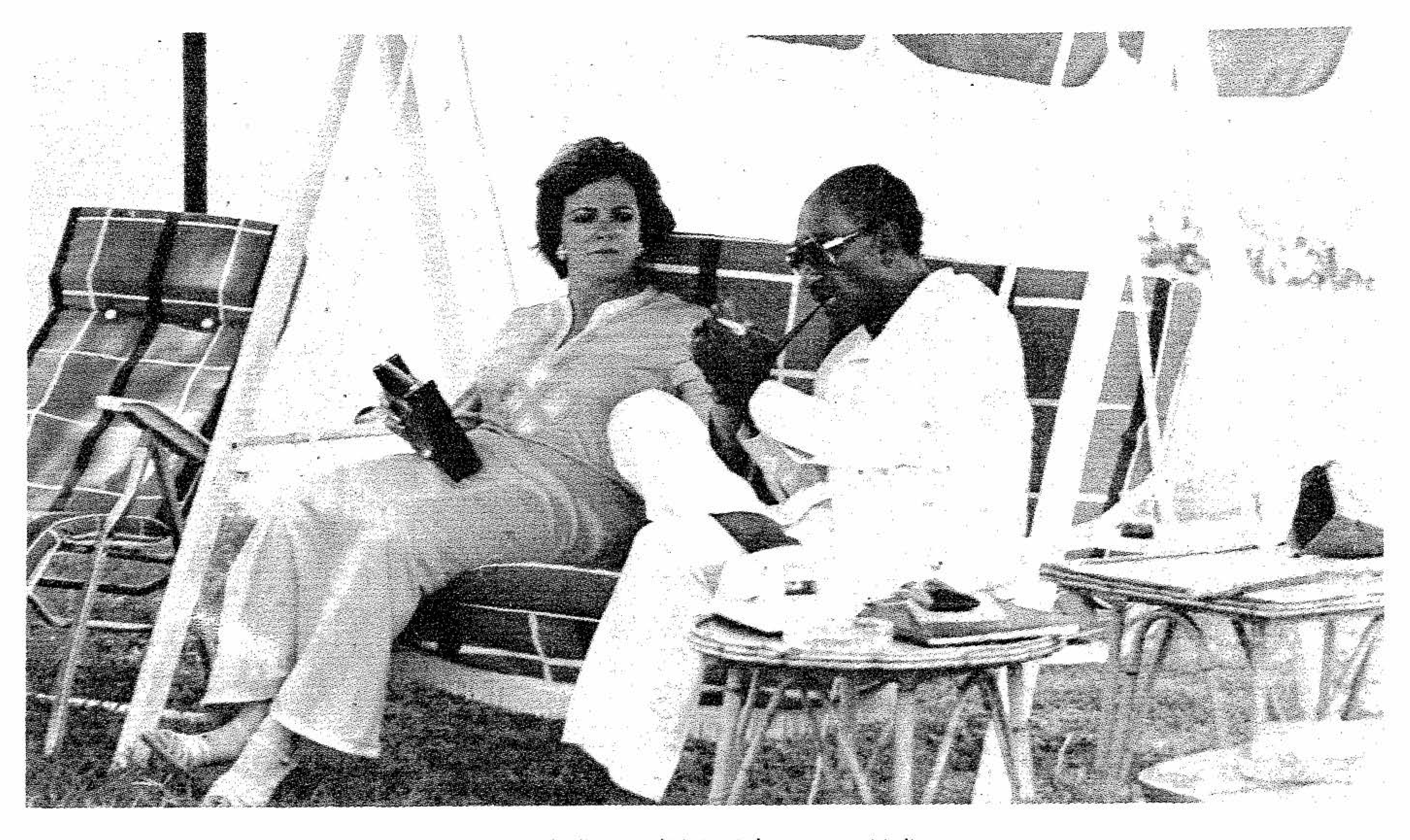
قدمت استقالتي من الوزارة لـ « أنور السادات » بتاريخ ٣ اكتوبر ، بعد يومين اثنين من جنازة « جمال عبد الناصر » ـ لكن « أنور السادات » طلب اليّ ان أبقى حتى أشرف على حملته الانتخابية في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية . ولقد وافقت شريطة ان يقبل استقالتي التي قدمتها ، بخطاب رسمي منه ، وان ينشر الخطابان ـ الاستقالة والرد عليها ـ فور إعلان نتيجة الاستفتاء . وذلك ما حدث ، وأظنها المرة الوحيدة في تاريخ مصر الحديث التي تنشر فيها استقالة مكتوبة من وزير ورد مكتوب من رئيس الجمهورية عليها .

ولقد أدرنا الحملة الانتخابية لـ « أنور السادات » في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية على أساس انه كان الرجل الذي اختاره « جمال عبد الناصر » لهذا المنصب بنفسه حين احس باحتمال خطر على حياته . وحين توجه « أنور السادات » بعد إعلان نتيجة الاستفتاء الذي لم يكن هناك من ينافسه فيه الى مجلس الأمة لأداء اليمين الدستورية أمامه ، كان الشعار الذي تقدم به إلى المجلس « ان برنامجه هو برنامج عبد الناصر » ـ وأودع « السادات » في المجلس فعلاً نسخة من بيان ٣٠ مارس الذي أصدره « جمال عبد الناصر » ووافق عليه الشعب في استفتاء عام سنة ١٩٦٨ ، وكان هذا البرنامج يحدد خطى عملية وتنفيذية للعمل الوطني المصري قبل المعركة وبعدها . وعندما انتهى « أنور السادات » من القاء خطابه أمام مجلس الأمة ، استدار الى تمثال نصفي لـ « عبد الناصر » كان موضوعاً على منصة المجلس ، وانحنى بطريقة مسرحية أمامه . وسرت همهمة في القاعة ، فقد بدت هذه الحركة ـ مع كل الاحترام لجمال عبد الناصر ـ نوعاً من الوثنية ، لكن الممثل في « أنور السادات » كان يبحث عن أقصى تأثير درامي في لحظة درامية .

الفصل الخامس
على القمة في مصر

في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠ اصبح « أنور السادات » رسمياً رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بعد استفتاء نال فيه ٩٠,٠٤ من أصوات الذين اشتركوا في الاقتراع على رئاسته . لقد أصبح الآن حاكم مصر . وإن لم يصبح بعد حاكماً له كامل الحرية في قراره ، لأن تحديات كبيرة لسلطته كانت لا تزال تنتظره عند أول منحنى من الطريق . لكن الأمور تقتضي هنا وقفة قصيرة أمام الشخص الذي كان أقرب كل الناس الى « أنور السادات » وأكثرهم تأثيراً عليه : زوجته « جيهان » .

ان « جيهان » كانت دائماً تروي قصة صادفتها في بداية حياتها مع « أنور السادات » . تقول « جيهان » إنها ذات يوم كانت تتناول العشاء مع زوجها في مطعم على شاطىء النيل في الجيزة اشتهر باسم « كازينو الحمام » . وبينما هما جالسان جاءت قارئة كف عجوز وعرضت ان تقرأ كف كل منهما ، وتقول لهما كل شيء عن الحاضر والمستقبل وما ينتظرهما من حظوظ . وطبقاً لرواية « جيهان » فإن قارئة الكف أخذت يدها ثم قالت لها : « انك ستكونين ملكة مصر » . وتقول « جيهان » انها هي و « أنور » أغرقا في الضحك ، فقد كان ما قالته قارئة الكف بعيداً عن أي تصور . فمصر في ذلك الوقت ملكية ، وأسرة محمد علي موجودة ، والملك فاروق ملء الساحة كلها ، كما ان « أنور



السادات مع زوجته في استراحة المعمورة (فاروق ابراهيم)

السادات » كان في ذلك الوقت تائهاً في مجال المقاولات ، لم يعد حتى الى القوات المسلحة ، ولم يقترن بحركة « الضباط الأحرار » . وعلى أي حال فإنه اذا كانت القصة صحيحة ، فلا شك ان ما قالته قارئة الكف قد ترك أثراً على نفس « جيهان » . ليس معنى ذلك انها صدقته ، وإنما معناه أنها كانت في أعماقها مستعدة للتصديق اذا واتتها الفرصة يوماً . كانت « جيهان » دائماً طموحة ، وكانت مستعدة ان تبذل كل جهد وراء طموحها ، ومما لا شك فيه أنها كانت جميلة ، وكان جمالها يعكس ألوان أمها الأجنبية ، ومن المحتمل ان تكون قد ورثت ذكاءها من والدها المصري ، وان كان هذا الذكاء لم ينعكس كثيراً على غيرها من ذريته .

ولقد أثبتت « جيهان » انها قوة ضخمة في حياة زوجها ، وكانت عاملاً دافعاً وراءه ، وكان استعداده الطبيعي الموروث للخضوع للقوة تعوّضه كمية الطاقة المتحكمة الكامنة فيها . كان « أنور السادات » بطبيعته لا يملك جَلَداً كبيراً على العمل ، وفي كل الأحوال فقد كان يكره مجرد رؤية الأوراق الرسمية . ومما يلفت النظر انه لا توجد صورة له قط بين كل آلاف الصور التي نشرت له تمثله جالساً على مكتب . ظهرت له صور كثيرة تحت الأشجار ، في الحدائق ، او وهو يمارس رياضة المشي ، او الجري او السباحة ، او وهو في صالون من صالونات بيت او قصر او استراحة يستقبل زائراً أو يشارك في مناسبة اجتماعية ، بل وظهرت له صور يحلق ذقنه ويغسل أسنانه . ولكن لم تظهر له صور على مكتبه الرسمي او على مكتبه في بيته .

□

كانت قواعد العمل في رئاسة الجمهورية منذ أيام « عبد الناصر » تجري على ان الرئيس يتلقى كل يوم أربعة ملفات أساسية يدور حولها نشاطه اليومي . الأول ملف من وزارة الخارجية يحوي أهم البرقيات الشفرية والتقارير الواردة من سفراء مصر في كل أنحاء العالم . والثاني تقرير من وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام في البلاد . والثالث من المخابرات يضم نشاطها في الأمن الداخلي والخارجي وأعمال مكافحة الجاسوسية . وعادة فإن المخابرات

العسكرية كانت تضيف الى هذا التقرير ملحقاً حول الموقف على حدود الدولة وتحركات القوات والنوايا المحتملة لأعدائها ، وغير ذلك من المعلومات ذات الطابع العسكري . وكان التقرير الرابع من وزارة الاقتصاد ويحوي أرقاماً عن الأحوال المالية والاقتصادية بما فيها حالة الاحتياطي في البلاد ، وكانت وزارة التموين تلحق بهذا التقرير كل المعلومات المتاحة عن أوضاع الاستهلاك والأسعار والمخزون السلعي من كل الاحتياجات الأساسية . وكانت هناك ملفات لا تجيء يومياً ، وإنما تجيء كل بضعة أيام ، خاصة بالتحديد بأحوال الانتاج الصناعي والزراعي . كذلك كانت وزارة الارشاد تقدم للرئيس تقريراً كل أسبوع عن أهم اتجاهات الرأي العام .

كانت هناك اضافات أخرى غير ذلك . فقد كانت هيئات التخطيط في وزارة الخارجية والاقتصاد تبعث الى الرئاسة بتصوراتها لخطى أي مرحلة قادمة . الى جانب ان مجموعة الوزارات التي يتصل عملها بنشاط وفود ذاهبة من مصر او وفود أجنبية قادمة اليها ، كانت تبعث الى أجهزة الرئاسة بما لديها من تقديرات ومعلومات خصوصاً اذا كان على الرئيس ان يشترك بنفسه فيما تجريه من مفاوضات . كان هذا كله يشكل شحنات ضخمة من الأوراق تصل الى الرئاسة كل يوم ، وهي لا تصل صماء ، وإنما تصل مع توقع رد عليها أو إشارة او توجيه . وفوق ذلك ففي أيام « جمال عبد الناصر » كان ذلك كله يرد ومعه أكوام ضخمة من الصحف العربية والأجنبية . وكان « جمال عبد الناصر » يتابع بصفة خاصة صحف بيروت ، ويعتقد انها في ذلك الوقت تمثل وجهات نظر قوى عربية تؤثر على ساحة العمل العربي العام . وكان « جمال عبد الناصر » يستطيع ان يستخلص من حرية الصحافة اللبنانية ، او على الأصح من تنوّع واختلاف القوى التي تساند كل صحيفة ، نتائج تدخل في حساباته . وكانت كومة الصحف التي تذهب الى مكتبه كل يوم تضم معظم الجرائد والمجلات الصادرة في انجلترا وامريكا بالتحديد . وعندما بدأ « أنور السادات » يتلقى هذا الطوفان من الأوراق ، فقد صاح منذ أول يوم : « ابعدوا عني كل هذه الأوراق ، ان هذا التل من الورق يمكن ان يخنقني

تحته » . وأتذكر مرة انني رأيت سكرتيره السيد « فوزي عبد الحافظ » قادماً نحوه يحمل مجموعة من الملفات ، وكنت معه على ظهر الباخرة الصغيرة الراسية أمام شاطىء استراحة القناطر ، وفوجئت بالرئيس الجديد يصيح في سكرتيره وهو ما زال بعد على سلم الباخرة : « ارجع بهذه الحمولة كلها » . ثم التفت اليّ يقول : « انهم يريدون ان يقتلوني بهذا الورق كله كما قتلوا به جمال عبد الناصر » . وربما كان « السادات » على حق في أن « جمال عبد الناصر » كان يقرأ كثيراً ، وكان بعض ما يقرأه لا يساوي الوقت الضائع فيه . ولكن الذي لا شك فيه أيضاً ان « أنور السادات » لم يكن يقرأ ما كان يتحتم عليه ان يقرأه . وعلى أي حال فإن « جيهان » حاولت لبعض الوقت ان تعوّض قصوره . فقد أصبحت قارئة نهمة لبعض الأوراق ، وكانت تهتم كثيراً بتقارير مراقبة التليفونات وتقارير المخابرات وتقارير اتجاهات الرأي العام . لكنها بالطبع لم تكن تقرأ ـ ولا كان مطلوباً منها ان تقرأ ـ التقارير الخاصة بالسياسة الخارجية او الاقتصاد . وكان نشاطها هذا مفيداً في بعض الأحيان ، خصوصاً وان « أنور السادات » لم يكن يستقر في مكان ، لم يكن يهرب بخياله فقط ، وإنما كان دائم التنقل كأنه يحاول الهرب بالجسد أيضاً . واذا قيست أيام كل سنة من سنوات حكمه ، فإن هذا القياس كان كفيلاً بأن يظهر أنه لم يستطع ان يستقر في مكان واحد أكثر من أسبوعين ، كما انه لم يقض في بيته ومع اسرته إلا أقل من نصف السنة . ان « جيهان » أصبحت بهذا الشكل عيون « السادات » و آذانه ، وسرعان ما جمعت من حولها بلاطاً خاصاً بها يتكوّن من زوجات بعض رجال الأعمال والسياسيين والضباط ، كذلك ضم هذا البلاط عدداً من سيدات الطبقة القديمة التي كانت بارزة قبل الثورة . وفي وقت من الأوقات كانت تعتبر نفسها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ضباط الحراسة في الرئاسة وعن زوجاتهم ، وفي مرة من المرات رتبت مشروع زواج بين كبرى بناتها وبين أحد ضباط الحراسة ، ولم يتعدّ المشروع درجة الخطوبة ، ثم تغيّرت الظروف . وكان من مزايا « جيهان » ان ذكاءها مكنها في بعض الأوقات من معرفة بعض جوانب القصور لديها ، فقد أدركت انها لم تحصل على تعليم كاف ، وانها تزوجت في سن السادسة عشر . والآن وقد أصبحت زوجة

لرئيس الدولة ، مما يعرّضها في أي وقت لمقابلة شخصيات عالمية في مصر او خارجها ، فإنها شعرت بالحاجة الى إعداد نفسها لمهامها الجديدة . وقد سألت بعض أصدقائها فيما يمكن ان تفعله ، وكانت نصيحتهم لها انه من الخير لها ان تبدأ بدراسة سريعة لتاريخ مصر ، فإن أقرب الاحتمالات ان أي شخصية سوف تجلس بجوارها سوف تحدثها عن مصر وتاريخها وفنونها . وقد اعتبرت هي ان اقتراحهم مقبول ، وهكذا فإنهم وجدوا لها أحد أساتذة المصريات الكبار وهو الدكتور « عبد المنعم ابو بكر » ورتبوا معه ان يعطيها بعض المحاضرات عن تاريخ مصر القديم وفنونها ، وان يصحبها في زيارات ميدانية الى بعض المتاحف ومواقع الآثار . وكان المفروض ان تنتقل بعد ذلك من المصريات القديمة الى التاريخ الإسلامي والفنون الإسلامية ، لكن مشروع التثقيف المكثّف هذا لم يقدّر له ان يكتمل ، فبعد حوادث ١٥ مايو سنة ١٩٧١ اطمئن السادات وأسرته الى أنه لم يعد هناك من هو قادر على التحدي ، وهدأت بالتالي محاولات البحث عن الثقافة . وفي ذلك الوقت خلع « السادات » على زوجته لقب « سيدة مصر الأولى » ، وقد كان هذا اللقب الجديد مستعاراً من البيت الأبيض الأمريكي ، لكن وقع تعبير « السيدة الأولى » في أمريكا لم يكن كوقع تعبير « سيدة مصر الأولى » باللغة العربية .

* * *

اعتبر « أنور السادات » ان ١٥ مايو هو تاريخ ثورة جديدة قادها لتصحيح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وراح يحتفل بهذا اليوم كل عام احتفالات ضخمة جديرة بثورته هو وليس ثورة « عبد الناصر » ، ولم يكن ما حدث في ذلك اليوم ثورة في تقديري ، بل العجيب ان الرئيس « السادات » نفسه ألقى خطاباً رسمياً لام فيه الذين يطلقون على حوادث ذلك اليوم وصف الثورة . كان ما حدث في ذلك اليوم في حقيقة أمره صراعاً على السلطة ، ولقد انتهى باختفاء المجموعة التي أطلق عليها وصف « مراكز القوى » من مواقع الحكم ، ثم وراء قضبان السجون . لقد تفجر ذلك الصراع على السلطة في جلسة عقدتها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي يوم ٢١ ابريل . ويومها شن

« علي صبري » ـ وهو واحد من أعنف مهاجمي السادات ـ هجوماً عنيفاً على مشروع وحدة مقترح بين مصر وسوريا وليبيا . ولم يكن الخلاف على مشروع الوحدة ـ في الواقع ـ الا غطاء للخلافات الحقيقية حول السلطة . كان السادات يبدو متحمساً للمشروع ، وفي نيته ان تغيير شكل الدولة سوف يعطيه الفرصة لاعادة تكوين مؤسسات السلطة ، كاللجنة المركزية ومجلس الأمة . وكانت الأغلبية الساحقة في هاتين المؤسستين لمجموعة مراكز القوى التي تسيطر على الاتحاد الاشتراكي . ومن جانبهم هم فإنهم استطاعوا استكشاف نواياه الدفينة ، وبالتالي فقد عارضوا المشروع ، ليس كرهاً في الوحدة ، ولكن إبقاءً على ما هو قائم من مؤسسات الحكم . وهكذا تفجّر الصراع في تلك الجلسة من جلسات اللجنة المركزية ، وكان واضحاً ان « السادات » يقف ومعه أقلية لا تكاد تذكر ، بينما كانت الأغلبية كلها على الجانب الآخر . ولقد ارتفعت ثلاث أيدي فقط تؤيده عند الاقتراع على المشروع ، بينما كان باقي الأعضاء ـ أكثر من ثلاثمائة ـ يقفون مع الجانب الآخر . وبدا ان انقساماً عميقاً قد وقع ، وجاء اقتراح برفع جلسة اللجنة المركزية وعقد اجتماع طارىء وعاجل للجنة التنفيذية العليا لم يسفر هو الآخر عن شيء الا تكريس الانقسام ، وكان معروفاً ان الفريق « محمد فوزي » وزير الحربية يقف مع الجانب الآخر ـ أي مع المعسكر الذي يضم خصوم « السادات » ، ومع ذلك فبعد أقل من ثلاثة أسابيع من اجتماع ٢١ ابريل ، كانت الموائد كلها قد انقلبت رأساً على عقب ، وكان « السادات » قد خرج من الصراع منتصراً . كيف حدث ذلك ؟

□

ان قصة قرار « أنور السادات » بفصل « علي صبري » يوم ٢ مايو والوقائع التي تلت ذلك ، رويت أكثر من مرة . ولكن الليلة التي كانت حاسمة في الصراع كله ، هي ليلة ١١ مايو ١٩٧١ . ففي تلك الليلة وصل الى بيت « أنور السادات » بعد منتصف الليل ضابط بوليس يعمل في إدارة الرقابة على التليفونات بوزارة الداخلية ، وكان يحمل معه مجموعة من الأشرطة المسجلة تكشف بوضوح ان كل تليفونات الرئيس « السادات » كانت موضوعة

تحت الرقابة . لم يكن تليفونه هو تحت الرقابة ، ولكن الرقابة وضعت على تليفونات جميع الذين يتصل بهم بغير استثناء ، وبالتالي فقد كان هو تحت الرقابة الكاملة ، وان لم يوضع تليفونه هو بالتحديد في كشف المراقبات . وفي صباح يوم ١١ مايو أرسل اليّ ابنته الكبرى في بيتي القريب من بيته يستدعيني لأمر هام . ودهشت انه لم يستعمل التليفون في دعوتي وأنه أرسل ابنته لاستدعائي في هذا الوقت الباكر من الصباح . وذهبت اليه ، وكان يجلس على الشرفة التي تصل بين غرفة نومه وغرفة نوم زوجته في الدور الثاني من بيته في الجيزة . وحين دخلت كان جالساً بالبيجاما وأمامه جهاز تسجيل ، وسألته مندهشاً عما جرى ، وكان رده : « اجلس واسمع » . وجلست وسمعت ، وأحسست بخطورة الموقف ، واقترحت عليه ان يشرك معنا في السر الدكتور « محمود فوزي » رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، وكنت - فضلاً عن إعجابي به كصديق - أثق في رجاحة عقله وحكمته . ولم يكن هناك وقت . فقد كان مقرراً في ذلك اليوم ان يمّر الفريق « فوزي » على الرئيس « السادات » لكي يصحبه الى اجتماع مع قيادات القوات المسلحة يعقد في قاعدة بلبيس . ونصحته بأن يذهب الى اجتماعه مع الفريق « فوزي » وأن يحضر اجتماع قادة القوات المسلحة كما كان مقرراً ، كما نصحته ايضا ان ينتهز فرصة يتأكد فيها من موقف الفريق « محمد صادق » رئيس أركان حرب القوات المسلحة . واتفقنا على لقاء مساء ذلك اليوم نعاود فيه بحث الأمر يشترك معنا في البحث الدكتور « فوزي » .

□

. كان واضحاً لي ، كما كان واضحاً للكل ، ان موقف القوات المسلحة في هذا الصراع سوف يكون هو الموقف الحاسم ، وكنت أتصور ان القوات المسلحة سوف تكون دائماً سنداً للشرعية وان الزج بها في صراع على السلطة ليس محمود العواقب . وفي نفس الوقت فقد كنت أتصوّر انه لو أرادت مجموعة مراكز القوى ان تتحرك ضد رئيس الجمهورية ، فليس أمامها الا القوات المسلحة تستغلها ، إما باستعمالها مباشرة او بتحييدها تماماً من الصراع . كانت

مجموعة مراكز القوى لا تضم فقط قيادات الاتحاد الاشتراكي واللجنة المركزية . ولكنها كانت تضم أيضاً مجموعة من المسؤولين في أكثر المواقع حساسية في الدولة ، كرئاسة الجمهورية والمخابرات والإعلام والداخلية ، وفوق هؤلاء جميعاً وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة .

وفي يوم ١٣ مايو ، واستناداً على واقعة الشرائط المسجلة ، قدم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية « شعراوي جمعة » استقالته ، وأصدر « أنور السادات » قراراً بقبولها على أساس بدء عهد جديد من الديمقراطية وسيادة القانون . ثم أصدر « أنور السادات » قراراً بتعيين محافظ الاسكندرية « ممدوح سالم » وزيراً للداخلية . وأدى قبول « السادات » لاستقالة « شعراوي جمعة » الى أزمة مع بقية أفراد المجموعة الذين خططوا ثم قرروا ان يواجهوه باستقالة جماعية يفاجئونه بها وتهدده بما سمّاه هو « إنهيار دستوري » في الدولة . فقد سمع من الاذاعة نبأ استقالة مشتركة قدمها له وزير الحربية ووزير رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس الشعب وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومدير المخابرات العامة . ولم يكن ما وراء ذلك كله ظاهراً لأول وهلة ، ولكن إعلان الاستقالات في الاذاعة قبل وصولها الى يد رئيس الجمهورية كان بلا شك إجراء درامياً قصد به دفع الأزمة الى أقصى درجات الحدة . ولكن ماذا بعد ذلك . . تختلف الآراء هنا وتتعدد الاجتهادات . هل كانت هذه الخطوة هي النهاية ؟ او أنها كانت بداية شيء آخر ، او بالتحديد بداية عمل آخر ؟ هل كان قصدهم مواجهته بأمر واقع يرغمه على التراجع ويخضعه تماماً لسلطاتهم ؟ هل كان بداية لحركة تقوم بها التنظيمات الجماهيرية التي كانوا ـ بحكم مواقعهم ـ يمسكون بمقاليد الأمور فيها ؟ هل كانت بداية لخطوة حاسمة يقوم بها الفريق « محمد فوزي » القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية ، وهو عضو بارز في المجموعة ، ليس فقط بحكم صلاته الوثيقة بهم ، ولكن ايضا بحكم صلة القرابة التي تربطه بأحدهم ؟ . . وهل كان للقوات المسلحة ـ بتوجيه من الفريق « فوزي » ـ دور مرسوم يكاد يصل الى حد الانقلاب ؟ كل هذه اسئلة واحتمالات قابلة لكثير من الظنون والتساؤلات !

□

إن تطورات الحوادث أظهرت فيما بعد وثيقة خطيرة كان يمكن لو انها ظهرت في حينها ان تلقي ضوءاً كبيراً على الأهداف التي توختها المجموعة . وربما لو ان هذه الوثيقة ظهرت في وقتها ووقعت في يد « أنور السادات » في حينها لكانت الأمور قد اختلفت ، ولكان « السادات » ـ متذرعاً بها ـ قد قدم رقبة كثيرين الى المشنقة ، ولم يكتف بمجرد إدخالهم السجن .

ان الوثيقة تقدم مرة اخرى دليلاً على حسن حظ « أنور السادات » . مرة اخرى أنقذه انضباط الجيش المصري وسلامة توجهاته وحرصه على ان يكون بعيداً عن مناورات وصراعات السياسة الداخلية . يوم ٢١ ابريل مساءاً ، وعقب الاجتماع العاصف في اللجنة المركزية وفي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ، حيث وقع الصدام علنياً وعنيفاً بين « السادات » وبين بقية أفراد المجموعة ـ كتب الفريق « محمد فوزي » بخط يده أمراً الى الفريق « محمد صادق » نصه كما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الحربيــة

التاريخ ١٩٧١/٤/٢١

فريق صــادق

باكر ترتبط وتنظم وتخطط مع :

(١) مخ حربية (اختصار لمخابرات حربية) .
(٢) فر ٦ ميكا (اختصار للفرقة السادسة الميكانيكية) .
(٣) ل ٢٢ م (اختصار للواء ٢٢ مشاة) .
(٤) شرطة عسكرية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الحربية

رقم القيد ....
التاريخ / / ١٩٧

ذكي صادق

سار ترتيب وتنظيم وتخطيط مع

١ - مع حربية
٢ - فرع ٦ [illegible]
٣ - ل ع ع ٣
٤ - سرية [illegible]

لا [illegible] [illegible] [illegible] - اى اتصالات

نظام اللاسلكي - امكانية التجمع - ازدحام [illegible] الخ

مصدر الاوامر (قوات + مشتركة + سلاح)

واجبات (١) الاوامر
(٢) مراكز القيادة
(٣) حرب الكترونية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

لأغراض تأمين القاهرة ـ أي احتمالات .
نظام الكود ـ أماكن التجمع ـ أرقام تل . . الخ .
مصدر الأوامر : فوزي + شعراوي + سامي .

واجبات :

(١) الازاعة (هكذا في النص ، بالـ « زين » وليس بالـ « ذال ») .
(٢) مداخل القاهرة .
(٣) حرب الكترونية قفل أجهزة لاس (لاسلكي) السفارات .

(توقيع)
محمد فوزي [١]

صدر هذا الأمر مكتوباً من الفريق « فوزي » مساء يوم ٢١ إبريل ١٩٧١ . وتسلمه الفريق « صادق » ، ولم يصدر تعليماته الى ضباط آخرين بتنفيذ ما جاء فيه انتظاراً وترقباً . وفي نفس الوقت كانت الأزمة تتحرك الى ذروتها . ولقد أحسست بأول نذير ينبىء بالاحتمالات القادمة حينما همس الفريق « محمد صادق » في أذني مرة أثناء لقائي معه : « قل لهذا الرجل ان يصحو من نومه وان يأخذ حذره، وعلى أثر هذه الملاحظة العابرة فإن نصيحتي للرئيس « السادات » كانت ان يبقي خطوطه مع الفريق « صادق » مفتوحة ،

---

(١) حينما كشف الفريق محمد صادق لأول مرة أثناء نشره لمذكراته سنة ١٩٨٢ عن وجود هذه الوثيقة ، فإن الفريق محمد فوزي ـ وهو عسكري كفء لعب دوراً فعّالاً في عملية إعادة بناء القوات المسلحة ـ دافع عن نفسه بقوله ان الهدف من هذا الأمر لم يكن استعداداً لعملية انقلاب ضد رئيس الجمهورية ولكنه كان ضمن استعداداته للمعركة مع اسرائيل . ولم تكن هذه الحجة مقنعة بالقدر الكافي ، فقد كان توقيت صدور الأمر مع الأزمة التي حدثت في اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا مسألة يصعب اخضاعها للمصادفات وحدها ، ثم ان الفريق فوزي كان يعرف ان المعركة مع اسرائيل ليست حالّة ، وكان هو أول من يعرف ايضاً ان الاستعداد العسكري لم يكن كاملاً لأن كل منشآت الصعيد كانت مكشوفة من وجهة نظر الدفاع الجوي . كما انه كان من المستغرب ان يبدأ وزير الحربية استعداداته للحرب بإغلاق العاصمة . ثم ان مصادر التعليمات التي قررها في أمره العسكري كانت مصادر سياسية حزبية ولم تكن مصادر عسكرية ، وحتى اذا كان هؤلاء الذين حدد أسماءهم كمصدر للتعليمات سوف يقومون بهذه المهمة بحكم مناصبهم الرسمية ، لقد كان مما يدعو الى الدهشة ان ذلك تم بدون علم رئيس الجمهورية ومن وراء ظهر رئيس الوزراء .

وان يحاول شخصياً وبنفسه ان يتأكد من موقف اللواء « الليثي ناصف » قائد الحرس الجمهوري . ومن الناحية التنظيمية البحتة فإن الحرس الجمهوري كان يدخل في اختصاص وزير شؤون رئاسة الجمهورية « سامي شرف » وهو واحد من أفراد المجموعة ، وهكذا فإن إتصالاً مباشراً بين رئيس الجمهورية وقائد الحرس بدا لي ضرورياً ، وهكذا كانت نصيحتي له ، وهكذا فعل .

□

كانت الأزمة تتحرك الى ذروتها ، وتصادف في ذلك الوقت ان وصل الى القاهرة « ويليام روجرز » وزير الخارجية الامريكية الذي قدم لـ « السادات » يوم ٤ مايو مقترحات جديدة لحل أزمة الشرق الاوسط . ورد عليها « السادات » بمقترحات بديلة . واستدعى « السادات » الفريق « فوزي » لكي يحيطه علماً بتفاصيل المقترحات التي حملها اليه « روجرز » ومقترحاته هو البديلة لها . وفوجىء « السادات » في اليوم التالي بالفريق « محمد فوزي » يقدم له تقريراً بخطه في ١٢ صفحة من القطع الصغير عنوانها « رأي القوات المسلحة في مقترحات روجرز » ، وكانت الخلاصة التي وصل اليها الفريق « فوزي » في تقريره ان كل ما هو مطروح للمناقشة من المقترحات ـ سواء في ذلك مقترحات « روجرز » او رد « السادات » عليها ـ غير مقبول . وكان ذلك أيضاً مدعاة للاستغراب ، فإن أحداً لم يطلب من الفريق فوزي « رأي القوات المسلحة » ، كذلك لم يذكر الفريق « فوزي » كيف استطاع في ساعات قليلة ان يحصل على رأي القوات المسلحة ، وما هي الطريقة التي استعملها في قياسه لرأيها . كان من حقه بدون شك ان يسجل رأيه هو ويقدمه لرئيس الجمهورية ، اما ان يحدث ذلك باسم « القوات المسلحة » ، فإن عملية الضغط بدت مباشرة وفجة ، كما انها بدت تمهيداً لشيء يجيء بعدها (١) .

---

(١) ليس هنا ولا الآن المجال المناسب لرواية كل تفاصيل صدام أنور السادات مع من أطلق عليهم وصف « مراكز القوى » ، وإنما تتصل الرواية هنا فقط بما هو ضروري لشرح ما يتصل بموقف السادات والطريقة التي خرج بها من هذا الصراع مطلق اليد في التصرف في شؤون البلاد ، والطريقة التي ساعده الحظ بها على الانتصار في صراع بدا وكأن كل موازين القوة فيه تميل لغير صالحه .

وبعد قبول استقالة « شعراوي جمعة » يوم ١٣ مايو ، وبعد ان استقر رأي الآخرين - ومن ضمنهم الفريق « فوزي » - على تصعيد الأزمة بالاستقالة الى درجة الانفجار ، فإن الفريق « فوزي » دعا قادة القوات المسلحة الى اجتماع في مكتبه في وزارة الحربية . وبدأ يحدثهم عن آخر تطورات الأزمة ، وكان مما قاله : « ان رئيس الجمهورية يبيع البلد للامريكان » . وتساءل عما إذا كانت القوات المسلحة يمكن ان تقبل هذا الوضع . . وساد الاجتماع صمت ثقيل ، فقد كان معظم الحاضرين يشعرون ان الصراع في هذه المرحلة داخلي ، وان هدفه هو السلطة ، وان الجيش يطلب منه ان يتدخل في قضية لا تتصل بالمهمة التي تقع على عاتقه وهي مهمة تحرير تراب الوطن . وطبقاً لروايات معظم شهود هذا الاجتماع ، فإن الفريق « فوزي » فوجىء بالفريق « صادق » رئيس أركان حرب القوات المسلحة يقول له ما معناه : « إنك يا سيادة الوزير قدمت استقالتك كما قلت لنا ، والآن فإنك تعرض علينا ما لا دخل لنا فيه وما يمكن ان تترتب عليه عواقب وخيمة . . انك الآن متعب ، وانا أقترح ان تذهب الى بيتك لتستريح . أما القوات المسلحة فيجب ان تظل مسؤولة فقط عن مهمتها الرئيسية » . والتفت الفريق « صادق » الى قادة القوات المسلحة الجالسين حول مائدة الاجتماع وسألهم عما اذا كانت القوات المسلحة مستعدة للتدخل في السياسة في الوقت الذي يتحتم عليها فيه ان تواصل استعدادها ليوم المعركة ؟ » ومرة اخرى كان الصمت الذي ساد القاعة معبراً أكثر من أي شيء آخر عن مشاعر واتجاهات هؤلاء القادة . وبدت الحيرة على وجه الفريق « فوزي » ثم ما لبث بعد فترة من التردد ان همّ واقفاً وغادر القاعة ، وغادر مبنى وزارة الحربية .

□

كان « أنور السادات » - والى اللحظة الأخيرة - تحت الانطباع بأن الفريق « صادق » أقرب الى مجموعة مراكز القوى منه اليه . وكانت تأكيداتي له تلك الليلة بناء على ما كنت أسمعه من الفريق « صادق » في عدة لقاءات سابقة ، ان الأمر ليس كذلك . وفي تلك اللحظات الحرجة مساء يوم ١٣ مايو ، لم

يكن لدى « السادات » وقت طويل للتردد ، وهكذا فإنه اتصل بالفريق « صادق » تليفونياً وسأله عن الموقف ، وطمأنه الفريق « صادق » ، وأخطره « السادات » بالتليفون بأنه عيّنه وزيراً للحربية ، وطلب منه ان يمرّ عليه ، وقال الفريق « صادق » انه سيفرغ من بعض الاجراءات ويمرّ على « السادات » في بيته . وقد جاء اليه فعلاً في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل . ولم ينس « السادات » في هذه اللحظات نزعاته المسرحية ، فقد قال لـ « صادق » وهو يودعه بعد انتهاء المقابلة : « على فكرة يا محمد ، ابتداء من الآن تضع على كتفك علامة رتبة فريق أول » .

هكذا فشلت المحاولة ، وخرج منها السادات وهو بطل الساعة الذي استطاع بمفرده ان يتصدى لأخطبوط أعدائه ، بينها الواقع ان الظروف خدمته بأكثر مما كان يتصور . لقد أنقذه حظه الذي لم يتخل عنه حتى هذه اللحظة ، وأنقذته ايضا روح الانضباط السائدة في الجيش المصري ، ومن مراجعة أوراق القضية في محاكمة مجموعة « مراكز القوى » فإن وثيقة الأمر المكتوب بخط الفريق « فوزي » لم تظهر في الملفات . وقد صدر الحكم بإعدام بعض أفراد مجموعة « مراكز القوى » ، ثم خفف الحكم الى السجن المؤبد ، والحقيقة انه لم تكن توجد في الملفات الظاهرة أدلة حاسمة على الإعداد لمحاولة انقلاب ، وإنما كانت هناك مجرد إشارات وتلميحات سجلتها المحادثات التليفونية بين الأطراف . ومن الغريب ان بعضهم هو الذي كان يسجل هذه المحادثات . . ولو ان « السادات » عثر على وثيقة الفريق « محمد فوزي » لاختلف الأمر . ولكن الفريق « صادق » يقول انه كان يخشى تأثير اقدام « السادات » على حمّام دم ضد خصومه في ظروف كان يمكن لشيء من هذا النوع فيه ان يؤثر على الروح المعنوية للقوات المسلحة والرأي العام عموماً . وهكذا ـ طبقاً لما قاله ـ فإنه أخفى الوثيقة حتى ما بعد وفاة « أنور السادات » [1] .

* * *

(١) من الأسئلة الحائرة المتعلقة بتلك الفترة والتي سوف تبقى لغزاً حتى تتضح جميع التفاصيل ، هو التساؤل عن السبب الذي دعا الفريق فوزي الى إعطاء مثل هذا الأمر المكتوب مساء ٢١ ابريل . لقد كانت =

والآن أصبح « السادات » رئيساً لمصر بالفعل وليس بمجرد الاسم فقط . ولكن ذلك كان يلقي عليه في نفس الوقت مسؤوليات كبيرة . وعندما كان يستعد لتوجيه خطابه الى الأمة ليخطر جماهير الشعب بتفاصيل صراعه مع مجموعة مراكز القوى ، وجدته يريد ان يركّز في خطابه على ان خصومه حاولوا ان يمنعوه من التفاوض مع وزير الخارجية الامريكية « ويليام روجرز » . وكان يريد ان يتخذ من تقرير الفريق « فوزي » اليه بـ « رأي القوات المسلحة » في مقترحات روجرز ومقترحاته هو رداً عليها دليله على ذلك . وقلت له في مكتبه بقصر القبة ، وكان على وشك ان يبدأ خطابه : « انني أتصور ان القضية المركزية فيما يتعلق بهذا الصراع هي قضية الديمقراطية ، فهي القضية التي تهم الناس مباشرة في هذه الظروف . ان الناس يريدون ان يسمعوه وهو يؤكد لهم ضمانات حرياتهم . لقد أفلتوا بالكاد من شبح دكتاتورية كان يمكن ان تصل في تجاوزاتها الى بعيد [1] .

وعندما جعل « السادات » من الديمقراطية قضيته الرئيسية فإن الناس بدوا وكأنهم جميعاً قد تنفسوا الصعداء ، ومن المفارقات انه اتخذ هذه المناسبة فرصة ليبدي فيها رأيه في نوع الديمقراطية الذي يتصوره . وكانت ديمقراطية محاطة بكثير من الضباب على أحسن الاحتمالات . فلقد ذهب في مناسبة ١٤ مايو يتحدث الى مجلس الأمة ، وخلال حديثه قال موجهاً خطابه للمجلس : « لقد قررت ان أجيء الى هنا لأتحدث اليكم أنتم بوصفكم أعضاء مجلس الشعب » . ثم أضاف : « وعلى فكرة ان اسم مجلسكم الآن لم يعد مجلس

= مثل هذه الوثيقة في يد الفريق صادق ـ مكتوبة بخط الفريق فوزي ـ دليل إدانة قاطع لا يمكن انكاره . وقد حرص الفريق صادق على إخفاء هذه الورقة لعدة سنوات . ولهذا فانه أخفاها وراء صورة داخل برواز معلقة في صالون بيته ، ولم يعرف احد لسنوات طويلة ان هذه الصورة التي تبدو بريئة المظهر تخفي وراءها سراً من أهم الأسرار في وقائع التاريخ السياسي لمصر في عهد السادات .

(١) كانت مجموعة مراكز القوى ـ بصرف النظر عن حسن او صدق نوايا أفرادها ـ تعتقد ان التطبيق الاشتراكي يحتاج الى اجراءات من السيطرة والقمع تتجاوز ما هو مقبول . لقد سببت اتجاهاتهم في هذا المجال نقداً تحملته فترة حكم عبد الناصر بغير مبرر . وفي الحقيقة فإن أي تطبيق حقيقي للاشتراكية كان لا بد له ان يعتمد على حرية الجماهير وليس على قمع هذه الحرية .

الأمة ، وإنما أصبح من الآن مجلس الشعب » . وتقبل الأعضاء تغيير اسمهم دون استشارتهم بكثير من التواضع عبّروا عنه بكثير من التصفيق .

* * *

كانت المشكلة الكبرى التي تواجه « أنور السادات » بعد ذلك هي مشكلة الجيش ، كانت القوات المسلحة في ذلك الوقت معدّة ومجهزة وموجهة نحو هدف واحد واضح وقاطع ، وهو إزالة آثار العدوان . لكن « السادات » ـ ولو انه لم يقل هذا بوضوح ـ لم يكن مؤمناً بإمكانية الحرب . وكان في أعماقه يعتقد ان « عبد الناصر » وقع في خطأ كبير حين لم يعترف ـ بعد حرب سنة ١٩٦٧ ـ ان مصر قد هزمت ، ثم يتصرف على هذا الأساس . كما ان « أنور السادات » لم يكن في أي وقت من الأوقات مدركاً لأهمية العلاقات مع الاتحاد السوفييتي . ومن مفارقات الحظوظ ان الرجل الذي اقترن اسمه فيما بعد بالانتصار الاستراتيجي الذي حققه الجيش المصري في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، لم يكن في دخيلة نفسه يستوعب ان العبرة في الصراعات ليست بالاحتلال المؤقت لأجزاء من الأرض طالما ان الحرب لم تنته والتاريخ لم يتوقف ، ولكن المشكلة تنشأ وتتفاقم حين يقع احتلال الإرادة الوطنية وحين تتعطل بذلك حركة التاريخ . ولقد بدأ « السادات » بعد فترة قصيرة من توليه السلطة يعود الى الأفكار التي كانت شائعة قبل الثورة ، وكأن فكره الخاص خلال سنوات الثورة قد وضع في ثلاجة للتبريد العميق ، فلما ذابت الثلوج استيقظت نفس الأفكار القديمة ، وكانت التطورات الكبرى التي شهدها العالم والمنطقة قد حولت تلك الأفكار الى أشباح غير قابلة للتجسيد . ومن ذلك على سبيل المثال ان الرئيس « السادات » عاد الى الفكرة القديمة الشائعة عن مشروع « مارشال » ، فبدأ يتصور ثم بدأ يقول ان ما تحتاج اليه مصر هو برنامج للانعاش الاقتصادي على غرار مشروع « مارشال » ، وان الولايات المتحدة الامريكية وحدها هي التي تستطيع ان تموله وتنظمه .

ومع ذلك فإنه من الغريب ان أول قرار رئيسي اتخذه « أنور السادات » بكامل إرادته بعد ان أصبح حاكم مصر الفعلي ، هو انه وقّع معاهدة للصداقة

والتعاون مع الاتحاد السوفييتي في ٢٧ مايو ١٩٧١ ، وكان ذلك مدّعاة لدهشة الامريكيين . ولقد ساءلوا أنفسهم ما الذي يعنيه هذا القرار ؟ ولماذا تخلص « السادات » من أعوانه الذين كانوا يتصورونهم موالين للسوفييت ، وهي خطوة اعتبروها إتجاهاً الى اليمين ، ثم اذا هو فجأة يأخذ زاوية حادة في الاتجاه الى اليسار ـ ! ـ ويعقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتي !! ان عبد الناصر ـ بكل كراهيتهم له ـ لم يقدم على هذه الخطوة .

□

ولكي يجد الامريكيون جواباً على كل هذه الأسئلة المحيرة فلقد استشاروا أصدقاءهم السعوديين . ولقد تصادف ان كان الملك فيصل ومعه صهره الشيخ كمال أدهم ـ الذي كان قد أصبح الآن مستشاراً للملك ومديراً للمخابرات العامة في السعودية ـ موجودين في واشنطن عندما أعلن عن توقيع المعاهدة . ولقد كان الامريكيون يعرفون ان « كمال أدهم » ـ الذي كانت مخابراته تعمل بالتنسيق الكامل مع وكالة المخابرات المركزية الامريكية ـ هو في نفس الوقت وثيق الصلة بـ « أنور السادات » وان صداقتهما كانت ترجع الى الأيام الأولى للمؤتمر الإسلامي ، ثم توثقت ـ وهي ظاهرة ملفتة ـ أثناء حرب اليمن التي كانت مصر والسعودية خلالها تقفان في معسكرين متصارعين . والحقيقة ان الصلة بين الاثنين كانت وثيقة الى حد ان جريدة الـ « واشنطن بوست » نشرت على صدر صفحتها الأولى في عدد ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧ ان كمال أدهم كان طوال الستينات « يمد السادات بدخل ثابت » . ولقد كان نشر هذه الواقعة ضمن سلسلة التسرب الكبير للأسرار الذي أعقب « ووترجيت » ، ثم كشف وثائق المخابرات الامريكية . ان المهم في الاستشهاد بهذه الواقعة ليس إثبات محتواها عن طريق الإلحاح عليها ، وإنما أهم ما فيها ـ من وجهة نظر هذا الكتاب ـ هو ما تشير اليه من رؤية أطراف لعمق العلاقة التي كانت تربط بين « السادات » و « كمال أدهم » . وعلى أي حال ، فعندما أصبح « أنور السادات » رئيساً للجمهورية كان « كمال أدهم » من أول الذين يترددون عليه ، ثم كان بعد ذلك من أكثر الذين كانوا يترددون عليه . وكان

« كمال أدهم » في أحاديثه مع الرئيس « السادات » في تلك الفترة يركّز أمامه على مدى الجهود التي تبذلها السعودية لشد اهتمام الولايات المتحدة الى حل لقضية الشرق الاوسط ، لكنهم - كما كان يقول - كانوا يصطدمون دائماً بمشكلة الوجود السوفييتي في مصر . ولقد شرح له الرئيس « السادات » اضطراره للاعتماد على الروس طالما ان الامريكيين ماضون في سياستهم بتزويد اسرائيل بكل ما تحتاج اليه . ولقد حدث ان الرئيس السادات في تلك الفترة المبكرة من حكمه كان على استعداد لمكاشفة كمال أدهم بأنه مستعد لطرد السوفييت اذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . ويبدو ان هذه النوايا تسربت على نحو او آخر الى الولايات المتحدة ، واذا بعضو مجلس الشيوخ السناتور « جاكسون » - وهو من أشد مناصري اسرائيل - يذيع القصة كلها ، الأمر الذي سبّب حرجاً شديداً للرئيس « السادات » وربما لـ « كمال أدهم » أيضاً .

والآن وقد فوجئت الادارة الامريكية بعقد المعاهدة بين مصر والاتحاد السوفييتي أثناء وجود الملك فيصل في واشنطن - فلقد قرر الملك ان يجيء الى مصر بنفسه ليستكشف حقيقة التطورات ويطمئن ، وليطمئن الآخرين . ولقد كان للملك رأيه حتى قبل ان يجيء الى مصر ، فقد قال لمن قابلهم من المسؤولين الامريكيين ان المعاهدة مجرد مناورة وجد السادات نفسه مضطراً اليها ، وأما نواياه الحقيقية فهو يعرفها [1] .

□

وقرب نهاية زيارة الملك « فيصل » لمصر في أوائل شهر يونيو سنة ١٩٧١ ، كانت هناك مفاجأة في انتظاري . دهشت حين دقّ التليفون في مكتبي في « الأهرام » وقتها ، وكان المتحدث هو الدبلوماسي السعودي المخضرم الشيخ « طاهر رضوان » المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية

---

(١) كان ذلك ما سمعته بنفسي من الملك فيصل عندما قابلته في الاسكندرية أثناء زيارته لمصر عائداً من الولايات المتحدة الى بلاده .

لدى الجامعة العربية . وقال لي الشيخ « طاهر رضوان » ان الملك « فيصل » قد حدد موعداً لاستقبالي في قصر القبة يوم الجمعة القادم ، وهو اليوم السابق لانتهاء زيارته لمصر . كان مبعث دهشتي انني كنت ناقداً عالي الصوت ضد سياسة السعودية وضد سياسة الملك « فيصل » فيما كنت أكتبه من مقالات في « الأهرام » ، خصوصاً في فترة حرب اليمن . وفيما أعرفه عن الملك « فيصل » ، فلم يكن هو الشخص الذي ينسى بسهولة او يغفر . كانت محادثة الشيخ « طاهر رضوان » يوم أربعاء ، وقلت له معتذراً انه من سوء حظي انني سأكون في الاسكندرية مع عائلتي في عطلة نهاية الاسبوع ، فلقد مضت عليّ ثلاثة أسابيع دون ان أراها ، وعطلة نهاية الاسبوع الحالية هي فرصتي الوحيدة وسط زحام التطورات . وسألني الشيخ « طاهر رضوان » : « متى تذهب الى الاسكندرية ؟ » قلت له : « اليوم » . وعاد الشيخ « طاهر » بعد نصف ساعة يتصل بي تليفونياً ليقول لي ان جلالة الملك بالاسكندرية اليوم وانه سيعود الى القاهرة غداً ، وانه مراعاة لظروفي مع رغبته في مقابلتي ، قد حدد لي موعداً في الساعة السابعة من مساء هذا اليوم نفسه ـ الأربعاء ـ في فندق فلسطين بالاسكندرية .

ولم يكن هناك ما يمكن قوله . وهكذا ذهبت في الساعة السابعة الى فندق فلسطين والى موعدي مع الملك فيصل . وكان الملك بالغ الود في حديثه ، ولم نفتح صفحة الماضي . وراح يحدثني عن زيارته لواشنطن ، وكيف فوجىء الامريكيون بالمعاهدة التي وقعها « السادات » مع الرئيس السوفييتي « بادجورني » . ولقد حدثني الملك بتفسيراته هو كما أعطاها للامريكيين . ثم سألني الملك فجأة عن رأيي في هذه المعاهدة ، وكنت قد قلت رأيي فيها من خلال الكتابة ، وأيضاً من خلال حديث مع التلفزيون المصري في ذلك الوقت. قلت له : « اذا كان لي ان أستنتج وجهة نظر الرئيس في هذا التصرف ، فاني أتصور انه أراد تحقيق توازن بين مجموعة من القوى في الداخل وفي الخارج » . وان كان لا بد ان أعترف انني شخصياً ضد المعاهدات بين دول العالم الثالث ،

وأي من القوتين الأعظم [1] . وبدأ الملك يطرح عليّ نظرياته عن العلاقة بين الشيوعية والصهيونية ، وأنها في واقع الأمر وصميمه نفس الشيء . وقال لي الملك انه شرح نظريته للرئيس الامريكي « ريتشارد نيكسون » ، وأن « نيكسون » اهتم بها ورجاه ان يعيد شرحها أمام بعض معاونيه ومنهم « سبيرو أجنيو » نائبه ، و« ريتشارد هيلمز » مدير وكالة المخابرات المركزية وقتها . وطال الحديث أكثر من ساعتين كان الملك خلالها بالغ الود والرقة . وعندما خرجت من جناحه كان السيد « كمال أدهم » في انتظاري قائلاً لي : « لقد آثرت ان أتركك مع الملك وحدكما ، حتى تستطيعا الكلام معاً بحرية كاملة » . ثم سألني : « لعل اللقاء كان طيباً » . وقلت له : « انه كان كذلك بالفعل » . ثم أضفت: « ان الملك كان بالغ اللطف، ولقد تجنبنا أحاديث الماضي وتركنا ما بقي من ذكرياته للنسيان ، فنحن الآن أمام صفحة جديدة » . ثم قلت : « انني على أي حال لم استطع ان أفهم بعد نظرية الملك عن الصهيونية والشيوعية » (كان الملك بين أشياء أخرى يعتقد ان بريجنيف يهودي لأن اسمه الأول « ليونيد » ، وهو يظن انه مشتق من اسم « ليون » وهو ايضا في رأيه اسم يهودي) .

□

وبدأ « كمال أدهم » يحدثني عن ضرورة الترتيب لتنسيق وثيق بين الملك والرئيس « السادات » . وقلت له ان ذلك بالفعل أمر مرغوب فيه ، لكنه بعد

---

(١) كنت قد أبديت اعتراضي للرئيس السادات مباشرة على عقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتي ، مع إيماني بأهمية الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي . وكان ذلك عندما علمت لأول مرة بنيّته الى توقيع مثل هذه المعاهدة . ولقد أبلغ الرئيس السادات اعتراضاتي الى بعض أعضاء الوفد الذي كان يشترك معه في مفاوضاتها ، وبينهم السيد « محمود رياض » وزير الخارجية وقتها ، الذي اتصل بي يسألني عن أسباب اعتراضي . وقلت له انها على الفور تذكرني بالمعاهدة المصرية ـ البريطانية سنة ١٩٣٦ ، بل ان مدتها المقترحة وهي ٢٠ سنة توحي الى الأذهان على الفور بتلك المعاهدة ، وكانت مدتها ٢٠ سنة ـ هذا مع تسليمي المطلق بالفارق في الظروف وبالطبيعة لعلاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي عن تلك التي كانت تربطنا ببريطانيا سنة ١٩٣٦ .

وأعتقد ان اعتراضاتي كانت سبباً مباشراً في تخفيض مدة سريان المعاهدة من ٢٠ سنة ـ كما كان مقترحاً ـ الى ١٥ سنة ـ كما صدر في نصها النهائي .

ذلك بدأ يدخل في موضوع أثار دهشتي ، فقد قال : « ان هناك الآن وسائل ثورية في الاتصالات ، وانه حتى الروس لا يعرفونها ولم يقدموا الينا من الأجهزة ما يسمح بها » . ثم انتقل ليقول : « انك الشخص الوحيد الذي يثق فيه الرئيس الآن ، ولقد طلب الينا ان نتحدث اليك ، فهو يرغب في ان يكون هناك إتصال مباشر عن طريق اجهزة خاصة توضع في بيتي وفي بيتك لنكون نحن الاثنين قناة الاتصال بين الرجلين الكبيرين » . وزادت دهشتي وتساءلت : « في بيتي ؟ او لعلك تقصد في الأهرام ؟ » . وقال كمال أدهم : « هذا موضوع بالغ السرية ولا ينبغي ان يتم من خلال الأهرام » . ولما كنت أعلم بالصلة بين وكالة المخابرات المركزية وبين وكالة المخابرات السعودية ـ وهو شيء طبيعي بالنسبة للعلاقات بين البلدين ـ فلقد قلت له : « انني لا أجد نفسي على استعداد لقبول مثل هذا الترتيب » . وأحس كمال أدهم ان رفضي كان قاطعاً ، وانتقل الحديث الى مواضيع اخرى .

وعندما رويت للسادات فيما بعد تفاصيل ما حدث قائلاً له انني استغربت بمقدار ما تضايقت من ذلك العرض ، كان رده عليّ ببساطة : « لا بأس ! والمستحسن ان تنسى هذا الموضوع »[١] . وبعد عدة أسابيع جاءني الفريق « صادق » يقول ان أجهزة القوات المسلحة استطاعت ان تلتقط إشارات لاسلكية تمكنت من تحديد مركز صدورها في مكان ما في الجيزة (حيث كان بيت السادات) . وأبدى الفريق « صادق » استغرابه من هذا الاكتشاف ، وأدركت أنا دون ان أقول له ان الطرف الآخر في الخط الساخن

---

(١) كنت في ذلك الوقت أنقد موقف الاتحاد السوفييتي في بعض ما أكتبه على أساس تأخيره في تزويد مصر بما كانت تحتاجه من أسلحة كان الاتفاق قد تم عليها بالفعل في آخر زيارة قام بها جمال عبد الناصر لموسكو . ويبدو ان نقدي لسياسة الاتحاد السوفييتي صوّر للرئيس السادات ، وربما للملك ايضاً ، ان ذلك النقد كان صادراً عن عداء للاتحاد السوفييتي يمكن استغلاله ، بينما الحقيقة ان نقدي لسياسة الاتحاد السوفييتي كان قائماً عن اقتناع بأساس متين لعلاقة صداقة معه . وكان رأيي دائماً ـ ولا يزال ـ ان الاتحاد السوفييتي هو الصديق الأول الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة مع اسرائيل ، كما ان السلاح السوفييتي هو السلاح الوحيد الذي نستطيع ان نستعمله في مثل هذه المواجهة ، ولو حتى لبناء موقف تفاوضي قابل للتصديق .

بين الملك والرئيس قد بدأ يعمل من بيته . وفيما بعد فإن هذا الخط انتقل الى إدارة المعلومات التابعة للرئاسة في قصر عابدين .

كان ذلك نموذجاً لغرام « السادات » بمغامرات العمل السري وعملياته الخفية ، كما انه كان نموذجاً للطريقة التي يمكن لشخصيته ان تتأثر فيها بشخصية أخرى أقوى منها . وربما كانت لـ « السادات » من وجهة نظره دوافع أقنع نفسه بها فعلاً ، فقد كانت حجته ان الواقعية تفرض الاعتراف بأن الولايات المتحدة هي أقوى قوة في هذا العالم ، وأنه اذا كان هناك حل محتمل ـ سياسي او عسكري ـ لأزمة الشرق الأوسط ، فإن مثل هذا الحل لا يتحقق الا بمعرفة الامريكيين وبواسطة السعوديين .

***

ويمكن ان يقال انه مهما كان من أفكار « أنور السادات » او من نواياه ، فإنه في ذلك الوقت حاول قدر ما يستطيع اخفاءها عن كل الأطراف . وبرغم الرقابة التي كان موضوعاً تحتها باستمرار من جانب الامريكيين مباشرة او عبر السعوديين ، او من جانب الروس من موقعهم الممتاز في القاهرة ـ فإنه استطاع ان يجعل الجميع في حيرة من حقيقة أمره . وقبل شهرين اثنين من قراره الشهير بطرد الخبراء السوفييت ، كان قد دعا المارشال « جريتشكو » وزير الدفاع السوفييتي الى القاهرة ، ورتب بنفسه بعض تفاصيل زيارته لكي يكون لقاؤه حاراً . ولقد دعي المارشال الى بيت الرئيس في الساعة السابعة مساء ، قبل ان يتوجه الى حفل عشاء أقامه له الفريق « صادق » في نادي الضباط بالزمالك . لكن المارشال « جريتشكو » لم يصل الى النادي قبل الحادية عشرة مساءً ، فلقد أصر « السادات » ـ إمعاناً في إظهار حفاوته ـ على استبقائه بينما غنّت له إحدى بناته أغنية عن « ليالي موسكو » تعلمتها حينما كانت تحضر معسكراً للشباب في الاتحاد السوفييتي . ووصل المارشال الى نادي الضباط سعيداً ومبتهجاً بالود الذي أظهره له الرئيس المصري . بل ان الرئيس « السادات » في ذلك الوقت وجه اليّ اللوم علانية ثم مباشرة بيني وبينه على سلسلة من المقالات كتبتها في نقد سياسة الاتحاد السوفييتي تحت عنوان « اللا سلم واللا حرب » ، وطلب

مني وقتها ايقاف هذه المقالات ، وأضاف : « إن الاتحاد السوفييتي هو صديقي الوحيد » ، وكان ردي عليه انه اذا تصور أي إنسان ان له صديقاً واحداً ووحيداً في الدنيا إذن فهو في مشكلة .

□

ونحن الآن نعرف ان « السادات » كان في ذلك الوقت يقلّب في ذهنه قرار طرد الخبراء السوفيت من مصر . لكن المشكلة التي كانت تحيره هي كيف ؟ ، في ذلك الوقت ، وقرب نهاية شهر يونيو سنة ١٩٧٢ ، قام الأمير « سلطان » وزير الدفاع السعودي ومعه السيد « كمال أدهم » بزيارة للقاهرة . ومرة اخرى أثير موضوع الوجود السوفييتي الذي يتذرع به الامريكيون أمام السعوديون لتبرير إحجامهم عن المشاركة في حل لأزمة الشرق الأوسط . وكان رأي الطرف السعودي انه اذا كان « السادات » قد استقر على قرار فلا بد له ان يخبرهم به سلفاً لكي يستطيعوا ان يحصلوا على مقابل له من الولايات المتحدة . وكان هذا بالضبط ما لا يريده « أنور السادات » وما كان مصمماً على ألا يحدث . كان يعرف ان قرار إخراج الروس سوف يكون قراراً دراماتيكياً الى آخر درجة ، وانه سوف يثير العالم كله . ولم يكن لديه استعداد لأن يشاركه في أضواء هذه اللحظة أحد . ولقد تصور انه بمجرد إعلانه قرار طرد السوفييت فإن الامريكيين سوف يكونون سعداء الى درجة تجعلهم يستجيبون لأي شيء يطلبه . وفي ذلك كانت حساباته خاطئة . وكما قال « كيسنجر » فيما بعد : « لماذا لم يقل لنا ما كان ينوي ان يفعله ؟ ربما لو قال لنا لكنا قدمنا له شيئاً في مقابله » . وفي السياسة ـ كما في كل شيء آخر ـ فإن أحداً ليس مستعداً لأن يدفع ثمناً في شيء حصل عليه بالفعل .

وكان الفريق « محمد صادق » بين الذين اعترتهم الدهشة حين أطلعه « السادات » على نواياه يوم ٧ يوليو ، قبل يوم واحد من قيامه بإخطار السفير السوفييتي « فلاديمير فينوجرادوف » بقراره الخطير . وبرغم ان الفريق « صادق » كانت له سمعة معادية للسوفييت فإنه كان أبعد ما يكون عن السعادة وهو يسمع ما لدى الرئيس من أخبار نواياه . ولقد رجا الرئيس ان يفكر في الأمر ،

وان لا يتصرف فيه على أي حال وكأن قراره عملية طرد . وكان مما قاله له ملحاً : « بصرف النظر عن أوجه نقدنا للاتحاد السوفييتي ، فهم الآن مصدر مصر الوحيد للحصول على السلاح » . ولقد اثبتت التطورات ان مخاوف الفريق « صادق » لم يكن لها أساس . فإن مناورات السياسة لها حسابات أعقد مما يبدو على السطح . والذي حدث فعلاً هو ان الاتحاد السوفييتي قدم لمصر من السلاح بعد طرد خبرائه منها إمدادات أكبر وأهم مما كان يقدمه قبل القرار . ولا يمكن بالطبع القطع في مقاصد الروس الحقيقية من وراء ذلك . ولعلهم أرادوا ان تكون امداداتهم المتزايدة من السلاح رسالة منهم الى الجيش المصري مؤداها انهم لم يقصّروا ، ولعلهم كانوا يريدون ان يتركوا « السادات » أمام المعركة التي كان يتحدث عنها بجيش لا تكون لديه حجة يلومهم بها أمامه ويتهمهم بأنهم هم الذين حجبوا الفرصة عنه وحالوا بينه وبين ما كان يريد . كانوا على أرجح الظنون يريدون قطع الطريق عليه لكي لا يكون من تأخيرهم عذر يتذرّع به .

□

والحقيقة ان « السادات » كان يبحث عن أعذار . في سنة ١٩٧١ كان قد أعلن « سنة الحسم » التي سوف تشهد المعركة لا محالة . ولكن شيئاً لم يحدث ، وكان عذره الذي تذرع به هو الأولوية التي اخذتها الحرب في شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان .

وجاءت سنة ١٩٧٢ ولم تقع المعركة . وكان يمكن ان يكون العذر هو تأخر السوفييت في إمدادات السلاح ، الأمر الذي لم يترك له خياراً سوى ان يطرد خبراءهم من مصر . وسارع السوفييت الى تقديم إمدادات من السلاح لم يسبق لها مثيل ، خصوصاً عقب زيارة قام بها لموسكو الفريق « أحمد اسماعيل علي » الذي خلف الفريق « صادق » كوزير للحربية .

وجاءت سنة ١٩٧٣ معبأة بالاحتمالات . وكانت الشواهد حافلة بالنذر الخطيرة بالنسبة لجيش طالت تعبئته وتزايد استعداده واستكمل تدريبه على

عملية العبور الى درجة ان مناورات لهذه العملية المعقدة عبر مانع مائي جرت عشرات المرات وعلى مستوى الفرق . ولقد وقع حادث صغير ، ولكنه بدا كشرارة وسط الظلام . ففي يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٢ قام أحد الضباط بقيادة وحدة من السيارات الميكانيكية الى مسجد « سيدنا الحسين » مخترقاً بوحدته قلب العاصمة ، وهناك عند مسجد « سيدنا الحسين » ، وحين حوصرت وحدته وألقي القبض عليه ، كان مطلبه هو ان الوقت قد حان لدخول المعركة مع اسرائيل ، وكان التفسير الرسمي لتصرف هذا الضابط انه فقد توازنه العقلي . وكان الفريق « صادق » هو كبش الفداء ، فقد بدأ « السادات » يتهمه بأنه هو السبب في تأخير استعداد الجيش المصري للمعركة ، وأنه أهمل أوامر صادرة عن الرئيس ، وانه لهذا السبب جرت اقالته واستبداله بالفريق « أحمد اسماعيل علي » .

* * *

لم تكن القوات المسلحة وحدها هي التي بدأت تظهر فيها علامات التململ . ولكن الأمة كلها بدت فعلاً في حالة تململ ، كان شحنها تزداد طاقته كل يوم من أجل هدف لا يبدو انه سيتحقق ، وكان ذلك يخلق نوعاً من الاحباط شعر به « أنور السادات » وان راح ينسبه الى غير أسبابه الحقيقية . وكان الطلاب قد قاموا بمظاهرات تعبيراً عن هذا الاحباط ، واعتقلت أعداد كبيرة منهم ، وأغلقت الجامعات ، وحدثت في ذلك الجو ـ من نهاية ١٩٧٢ وبداية ١٩٧٣ ـ حادثة غريبة تنطوي ثناياها على دلالات بالغة الأهمية . ففي وسط ذلك الجو المشحون والمعبأ بالتوتر ، اجتمع عدد من الكتّاب والمفكرين في مكتب الاستاذ « توفيق الحكيم » ، ووجدوا ان الموقف يحتم عليهم ان يقولوا كلمة ، وهكذا استقر رأيهم على توجيه خطاب مفتوح الى الرئيس السادات يتعرضون فيه لعدد من القضايا ، بينها قضايا الشباب كما تعكسها الأوضاع في الجامعات . وقد أوضحوا للسادات ان الشباب يشعر بتمزق ، خصوصاً شباب الجامعات ، لأن هؤلاء لا ينتظرهم بعد التخرج الا عدد غير محدود من السنين يقضونها في الجندية استعداداً لمعركة تبدو أبعد وأبعد كل يوم . ولقد ألمحوا في

الخطاب المفتوح الى « السادات » ان المعركة - كما يظهر لهم من بعيد - تقتص ضريبة فادحة من الموارد المصرية المالية والانسانية . ثم خرجوا من ذلك - وان لم يقولوه صراحة - الى انه قد يكون من المفيد استكشاف محاولات الحل الدبلوماسي . ولم ينشر هذا الخطاب - الذي اشتهر باسم « عريضة الكتّاب » - في مصر ، ولكن بعض الموقعين عليه وجدوا سبيلاً لنشره في بعض الصحف الصادرة خارج مصر ، وبالذات في بيروت . وطلب الرئيس « السادات » الى الدكتور « عبد القادر حاتم » نائب رئيس الوزراء - وكان في الواقع يقوم بمهمة رئيس الوزراء الفعلي ، الى جانب عمله الأصلي كوزير للإعلام والثقافة - ان يستدعي عدداً من هؤلاء الكتّاب وفي مقدمتهم الاستاذين « توفيق الحكيم » و « نجيب محفوظ » - وهما كاتبان يتمتعان بشهرة كبيرة - وان ينقل اليهم ضيقه الشديد من البيان الذي كتبوه . ويبدو ان « السادات » أيضاً طلب الى الدكتور « حاتم » ان يشرح لهم حقائق الموقف . ويبدو ان التعليمات لم تكن واضحة ، وتسبب ذلك في ان هذه المقابلة كشفت فيها بعد عن كثير جداً من الخبايا . ويبدو ان « السادات » لم يعرف أبعاد ما دار في هذه المقابلة ، ولقد وجد نفسه بعد ذلك مدفوعاً الى مهاجمة هؤلاء الكتّاب بقسوة بدت مستغربة ، فقد وصف « على سبيل المثال في عدد من الاجتماعات عقدها لقيادات الاتحاد الاشتراكي وللصحفيين - « توفيق الحكيم » بأنه رجل عجوز استبد به الخرف وانه يكتب بقلم يقطر بالحقد الأسود ، وانه في مقابلته مع الدكتور « حاتم » أبدى آراء انهزامية . ثم أضاف انها محنة ان رجلاً رفعته مصر لمكانته الأدبية الى مستوى القمة انحدر الى الحضيض في أواخر عمره .

□

كنت في ذلك الوقت في رحلة الى آسيا ، بدأتها باليابان ثم الصين وبنجلاديش والهند وباكستان . وعدت بعد غياب شهر كامل عن القاهرة . وكان الجو بين « السادات » وبيني قبل السفر متوتراً بسبب بعض ما كنت أكتبه عن ضرورات الحرب المحدودة ، وعن ضرورة تقوية موقفنا السياسي العام بما فيه خيار القوة المسلحة الذي لا يمكن بدونه حتى بناء موقف تفاوضي ملائم .

وعدت الى القاهرة بعد هذه الرحلة الآسيوية لأجد ان أزمة بيان الكتّاب على أشدها . واستوضحت الاستاذ « توفيق الحكيم » الذي كان واحداً من أبرز نجوم الأهرام فترة رئاستي لتحريره ، وبدأ « توفيق الحكيم » يشرح لي التفاصيل ، ثم اذا هو يلقي اليّ بقنبلة . قال لي ان الرئيس « السادات » في أحد خطاباته اتهمه بالانهزامية وبإضعاف الروح المعنوية ، ثم أضاف انه قرر ان يكتب خطاباً للرئيس « السادات » يقول له فيه حقيقة ما جرى في لقائه مع الدكتور « حاتم » ، حتى ولو كان ذلك آخر ما يكتبه في حياته . ثم ناولني خطاباً بخط يده كان نصه كما يلي بالحرف :

« القاهرة في ٧ مارس ١٩٧٣

سيادة الرئيس ،

واجبي يحتم عليّ ان لا أكتم عليك الآن شيئاً مما حدث في مقابلتي مع الدكتور حاتم نقل عنها عبارة منسوبة الى أحد الكتّاب الذين قابلهم .

وحقيقة الأمر ما يأتي :

١ ـ طلب الدكتور حاتم مقابلتنا أنا والاستاذ نجيب محفوظ والاستاذ ثروت أباظة . وكان هو أول المتكلمين شارحاً لنا الموقف بقوله ان أساس المحنة التي نحن فيها هو ان مصر لم تقبل الهزيمة وتسوي الأمور عقب ٥ يونيو ١٩٦٧ مباشرة . وأوصانا بأن هذا الكلام سر . ولذلك حفظنا هذا السر حتى اليوم . ولولا إشارة السيد الرئيس الى الانهزاميين لما سمحنا لأنفسنا بنقله الى أحد .

٢ ـ قال لنا أيضاً ان الحديث عن حل سلمي اليوم هو أخطر من الحديث عن المعركة ، لأن السيد الرئيس سيجد نفسه محاصراً من جهات مختلفة تعارضه في ذلك ، وهذه الجهات هي ليبيا والمقاومة الفلسطينية والجيش واليسار المغامر . ولذلك كان ردنا هو أنه لا بد لنا نحن الكتّاب الوطنيين ان نساعده اذا كان ذلك في مصلحة مصر . لأننا لا يمكن ان نتركه وحده أمام

القاهرة في ٧ مارس ١٩٧٢

سيادة الرئيس

ما أظن يخفى عليكم أنه لا أكتم عنكم أي شيء مما حدث في مقابلة مع الدكتور طاهر نقل عنا عبارة منسوبة الى احمد كتبت بالنيابة فأبلغوهم .

وحقيقة الأمر ما يأتي :

١ - طلب الدكتور طاهر مقابلتنا أنا والأستاذ نجيب محفوظ والأستاذ ثروت اباظة . وكان هو أول المتكلمين شارحاً بأن موقفه يتعلق بأن السياسة العربية التي تنبع هو أن مصر لم تتقبل الهزيمة ولن تسلم للأمر الواقع منذ يونيه ١٩٦٧ مباشرة . وأوضحنا أنه هذا الكلام سر . ولذلك حفظنا هذا السر حتى اليوم . ولولا اشارة السيد الرئيس الى الإسماعيلية لما سمحنا لأنفسنا بنقله الى أحد .

- قال لنا ايضا ان يحدث من حل سلمي اليوم هو افضل من تحديثه من المؤتمر. لأن من شأنه ان يسبب سيكون نفس ما جرى في بلاد مختلفة تعارضه في ذلك. وهذه البلاد هي ليبيا والمقاومة الفلسطينية وسوريا والجزائر والعراق. ولذلك كان يردنا هو انه لا يريد لنا من كتاب الوطنيين ان نساهم اذا كان ذلك في مصلحة مصر. لأننا لا نريد ان نتركه وحده امام تعقبات تحركه دون ما فيه مصلحة الوطن وحده. وهذه هي المناسبة التي ذكرت بها عبارة: نساهم مع الكل الذين بيانه"

- قال لنا ايضا عندما يتكلم عن طبيعة المعركة التي تراها مصر ضرورية بأن هذه المعركة في الحقيقة لن تكون أكثر من مجرد مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم الى خطورة الموقف المتفجر في المنطقة "ليسرع الى دفع الحالة بتسوية مقبولة". وقال ان التسوية التي تقبلها مصر

ليست بالضرورة الانسحاب الكامل دفعة واحدة.
بل يكفي الحل الجزئي في اطار الحل الشامل

هذا ما اردت ان اوضحه وما ذكرته في المقابلة
في هذه المقابلة على الخطوط العامة. لأنه ما نشر
في الصحف حول هذا الموضوع كان بعيداً عن
ملابسات الحقيقة.

واني - اذ أؤكد لسيادتك تقديرنا جميعاً في
وطنيتك التي نعرفها عنك منذ قديم وحبك للسلام
وكفاحك في سبيله منذ سنين - أجدد
ان تتقبل خالص التحية مع فائق الاحترام

عقبات تحول دون ما فيه مصلحة الوطن وحده . وهذه هي المناسبة التي ذكرت فيها عبارة « نساعده على الحل الذي يراه » .

٣ ـ قال لنا أيضاً عندما سئل عن طبيعة المعركة التي تراها مصر ضرورية بأن هذه المعركة في الحقيقة لن تكون أكثر من مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم الى خطورة الموقف المتفجّر في المنطقة ليسرع الى منع الكارثة بتسوية مقبولة . وقال ان التسوية التي تقبلها مصر ليس بالضرورة الانسحاب الكامل دفعة واحدة ، بل يكفي الحل الجزئي في إطار الحل الشامل .

هذا ما أردت ان أوضحه وما ذكرني به الرفيقان في هذه المقابلة مع الدكتور حاتم . لأن ما نشر في الصحف حول هذا الموضوع جاء بعيداً عن ملابساته الحقيقية .

وإني اذ أؤكد لسيادة الرئيس ثقتنا جميعاً في وطنيته التي نعرفها عنه من قديم ، وحبه الدائم لمصر وكفاحه في سبيلها منذ شبابه ـ أرجو ان يتقبل صادق التحية مع عميق الاحترام .

توفيق الحكيم »

□

فرغت من قراءة خطاب « توفيق الحكيم » ونزل عليّ ما فيه نزول الصاعقة . وطلب اليّ « توفيق الحكيم » ان أحمل هذا الخطاب لأسلمه بنفسي للسادات ، لأن حساسية الموضوع لا تحتمل إرساله اليه بأي طريقة اخرى . وذهبت لمقابلة « أنور السادات » ومعى هذا الخطاب ، وكان وقتها يقيم في استراحة القناطر ، وكنت أقدّر منذ البداية انه سيكون لقاءاً عاصفاً . وبدأت ، فقلت للرئيس : « ان توفيق الحكيم حمّلني خطاباً بخط يده اليك ، وأنا أقترح ان تقرأه قبل ان نتكلم فيما نريد ان نتكلم فيه » . وفتح « أنور السادات » مظروف الخطاب ثم راح يقرأ، وذهلت من أول سؤال وجهه اليّ بعد ان فرغ من قراءته . قال بالحرف : « محمد . . هل هناك صورة اخرى من هذا الخطاب ؟ » ، وتجاهلت مقصده الحقيقي وقلت له : « ان الخطاب كما

ترى بخط يد توفيق الحكيم » ، كان ذلك اول تعليق ، ثم كان تعليقه بعد ذلك : « كنت اتصوّر ان حاتم يصلح رئيساً للوزراء وأنا الآن أعرف حدوده » . ثم كان تعليقه الثالث : « ان توفيق الحكيم يجب ان « يعقل » ، ولم يكن له ان يكتب مثل هذا الكلام ولا حتى لي » . بدت لي كل هذه التعليقات غريبة في معانيها ودلالاتها ، ولكني كنت أرى بعيني وأسمع بأذني ، ولم يكن امامي غير ان أصدق ما أراه وأسمعه مهما كانت مرارته . وفجأة قال « السادات » بلهجة تسليم زادت من دهشتي : « ما رأيك ان تجيء بتوفيق الحكيم هنا لكي نصالحه ولكي نحاصر هذا الموضوع ونصفيه مرة واحدة ؟ » ومع ان الحديث امتد بنا بعد ذلك الى مواضيع اخرى فإني كنت أمارس دوري في الحوار شارداً وموزع الفكر .

□

وعدت اليه ومعي « توفيق الحكيم » بعد يومين في استراحة القناطر ايضاً . وطوال الرحلة بالسيارة من مبنى الأهرام في وسط القاهرة حتى استراحة القناطر ، وتوفيق الحكيم بجانبي ، فقد كنت أحاول ان أتخيل شكل اللقاء القادم بين الاثنين ، ومع اني ظننت أنني استنفذت كل الاحتمالات ، فإن الذي كان في انتظارنا كان شيئاً لم يخطر على بالي ولم يدر بخاطري .

رحب أنور السادات بتوفيق الحكيم ترحيباً حاراً ، ثم قال على الفور : « انني أعددت لك مفاجأة » . ثم صفق الرئيس بيديه واذا باثنين من ضباط الحرس يدخلان وهما يحملان فيما بينهما ماكيت مجسد لمشروع من عدة مبان تحيط به نماذج الأشجار من كل ناحية . والتفت « السادات » لـ « توفيق الحكيم » وقال له : « هل تعرف ما هذا يا توفيق ؟ » وكان رد توفيق الحكيم نظرة تساؤل وجهها للرئيس الذي قال بطريقة مسرحية : « أمامك الآن دار الأوبرا الجديدة التي سوف أبنيها مكان دار الأوبرا القديمة التي احترقت » . واستطرد : « لقد كلفت أعظم المهندسين المتخصصين في دور الأوبرا بأن يعدوا مشروعاً لدار أوبرا تليق بمصر بدل تلك الدار الصغيرة التي احترقت والتي بناها

الخديوي اسماعيل . وقد جاء اليّ بالمشروع كما انه صنع له ماكيت مجسد ، وقررت ان تكون أنت أول من يشاهده . سوف تكون هناك ثلاثة مسارح في المبنى ، واحد كبير والثاني متوسط وآخر صغير للمسرح التجريبي . وسوف تكون هناك قاعة للموسيقى السيمفونية أعدت على أحدث تكنولوجيا العصر من ناحية هندسة الصوت ، وسوف تكون هناك قاعة للموسيقى الشرقية ، الى جانب قاعات للمحاضرات » . ولمدة ثلاثة أرباع ساعة كاملة كان « أنور السادات » في حالة تجل فني وهو يشرح صورة الحياة في دار الأوبرا الجديد كما يتمثلها في خياله بعد ان يتم بناؤها . كنت أحاول ان أسيطر على دهشتي طول الوقت ، فذلك مسار لم أتوقعه لأول لقاء بين الاثنين بعد قنبلة الخطاب . وكان « توفيق الحكيم » يدير عصاه الشهيرة في يده ويهز رأسه مبديا إعجابه بين الوقت والآخر للنهضة الفنية التي يمكن ان تساعد على احتضانها دار الأوبرا الجديدة . ثم قال السادات : « ها انت ترى ان مشاكل اللحظة لا تمنعني عن الاعداد للمستقبل » . ثم أضاف : « ان صراعنا في الحقيقة صراع حضاري ولا بد ان نستعد له » ، وتطرق الحديث الى إعجاب السادات ببعض مؤلفات توفيق الحكيم ، ثم انتهى اللقاء . وخرجت وتوفيق الحكيم الى سيارتي عائدين الى الأهرام ، وظل كلانا صامتاً يتأمل ما حدث لبعض الوقت . وأتذكر أنني سألته : « لو انك واجهت أثناء تأليف احدى رواياتك حواراً يدور كالذي جئنا بسببه ، فهل كنت تتصور ان يحدث ما رأيناه إلا في مسرح اللامعقول ؟ » ، وكان توفيق الحكيم يهز رأسه ، وكان ذلك تعبيره عن حيرته في فهم ما حدث .

ولم تمض الا أسابيع حتى راح « السادات » يشيد بالرجل الذي اتهمه بالخرف وبأن قلمه يقطر بالحقد الأسود ، وفيما بعد أنعم عليه بأرفع وسام مصري ، وهو « قلادة النيل » [1] .

* * *

---

(١) كان توفيق الحكيم في ذلك الوقت قد فرغ من نشر كتاب له بعنوان « عودة الوعي » ، وكان الكتاب هجوماً حاداً على جمال عبد الناصر .

ولقد كنت أقابل الرئيس السادات باستمرار في تلك الأيام ، وكنت أشعر بالصراع الذي يدور في عقله ، كان في مأزق حقيقي ، كان الشعور بالاحباط في مصر شديداً ، يكاد يصل الى حد الغضب ، وكانت القوات المسلحة تشعر انها ـ وقد أتمت استعداداتها ـ متروكة بغير قرار ، وكان حلم المعركة التي أعد الضباط والجنود أنفسهم لها يبدو ضائعاً وسط الضباب السياسي ، وكان يمكن ان تكون لهذا كله آثاره على معنويات القوات . وكان السادات يدرك بغريزته ان كل هذه التوترات المتراكمة يمكن ان تنفجر ، وانه ما لم يستطع السيطرة على هذا الانفجار ، فإن هذا الانفجار المحتمل يمكن ان يطيح به ، ولكن كيف يتصرف ؟ كانت الفكرة الملحة عليه هي معركة صغيرة يمكن ان تشد القوتين الأعظم ، ولكن كيف يتسنى له ان يثق في نوايا الامريكيين .

في فبراير سنة ١٩٧٣ كان « السادات » قد أرسل مستشاره للأمن القومي « حافظ اسماعيل » الى واشنطن للقاء رسمي أحيط بكل أضواء الدعاية اللازمة مع « ريتشارد نيكسون » رئيس الولايات المتحدة ـ ثم لقاء سري مع نظيره الامريكي « هنري كيسنجر »[١] في مزرعة يملكها « دونالد كندل » ـ رئيس مجلس ادارة « بيبسي كولا » والذي كان صديقاً شخصياً للرئيس « نيكسون »[٢] .

---

(١) كان مقرراً في البداية ان أحضر أنا هذا الاجتماع مع كيسنجر في مزرعة دونالد كندل . وكان ذلك بناء على اقتراح من نيكسون وكيسنجر نقله اليّ في القاهرة المستر دونالد كندل بنفسه وفي حضور الدكتور زكي هاشم الذي كان محامياً لـ « بيبسي كولا » في مصر في ذلك الوقت . ثم عزز كندل ذلك الطلب بعد ذلك برسالتين بعث باحداهما مع الدكتور محمد حسن الزيات المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة ، ثم رسالة أخرى بعث بها عن طريق الدكتور أشرف غربال القائم بأعمال شؤون الرعايا المصريين في واشنطن . وألح عليّ الرئيس السادات ان أذهب لهذا اللقاء السري مع كيسنجر ، ولكني آثرت في النهاية ان أعتذر لأن فكر الرئيس السادات لم يكن محدداً في ذلك الوقت ، كما ان موقفنا التفاوضي لم يكن على درجة القوة القادرة على تحقيق نتائج ناجحة .

وقد شرحت تفاصيل هذا كله ونشرت وثائقه ، بما فيها الرسائل المكتوبة التي بعث بها كل من الدكتور الزيات من نيويورك والدكتور غربال من واشنطن . وذلك في مقال صدر بعنوان : « كيسنجر وأنا . . مجموعة أوراق » ، وقد نشر هذا المقال في ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وأحدث نشره خلافاً شديداً بين الرئيس السادات وبيني .

(٢) كان الرئيس نيكسون نفسه ـ قبل توليه الرئاسة ـ محامياً لشركة « بيبسي كولا » .

ولم يسفر هذا الاجتماع السري بين « حافظ اسماعيل » و « هنري كيسنجر » عن شيء يذكر . وفي الحقيقة فإن « كيسنجر » لم يكن تحت ضغط يفرض عليه ان يقترب بتناول أزمة الشرق الأوسط ، فقد كان يراها أزمة خامدة ، وهو لا يقترب الا من الأزمات الساخنة ، وقد عبّر عن ملاحظته تلك أكثر من مرة ، ليس فقط اثناء لقائه السري مع « حافظ اسماعيل » ، ولكن أيضاً خلال تصريحات صحفية نقلت عنه أكثر من مرة ، كما نقلها عنه الى الرئيس « السادات » عديدين ممن قابلوه ثم قابلوا الرئيس « السادات » بعده ، وبينهم « أرنو دي بورشجراف » مندوب مجلة « نيوزويك » في الشرق الأوسط ، وكان من المراسلين الاجانب المقربين في ذلك الوقت لدى الرئيس « السادات » .

□

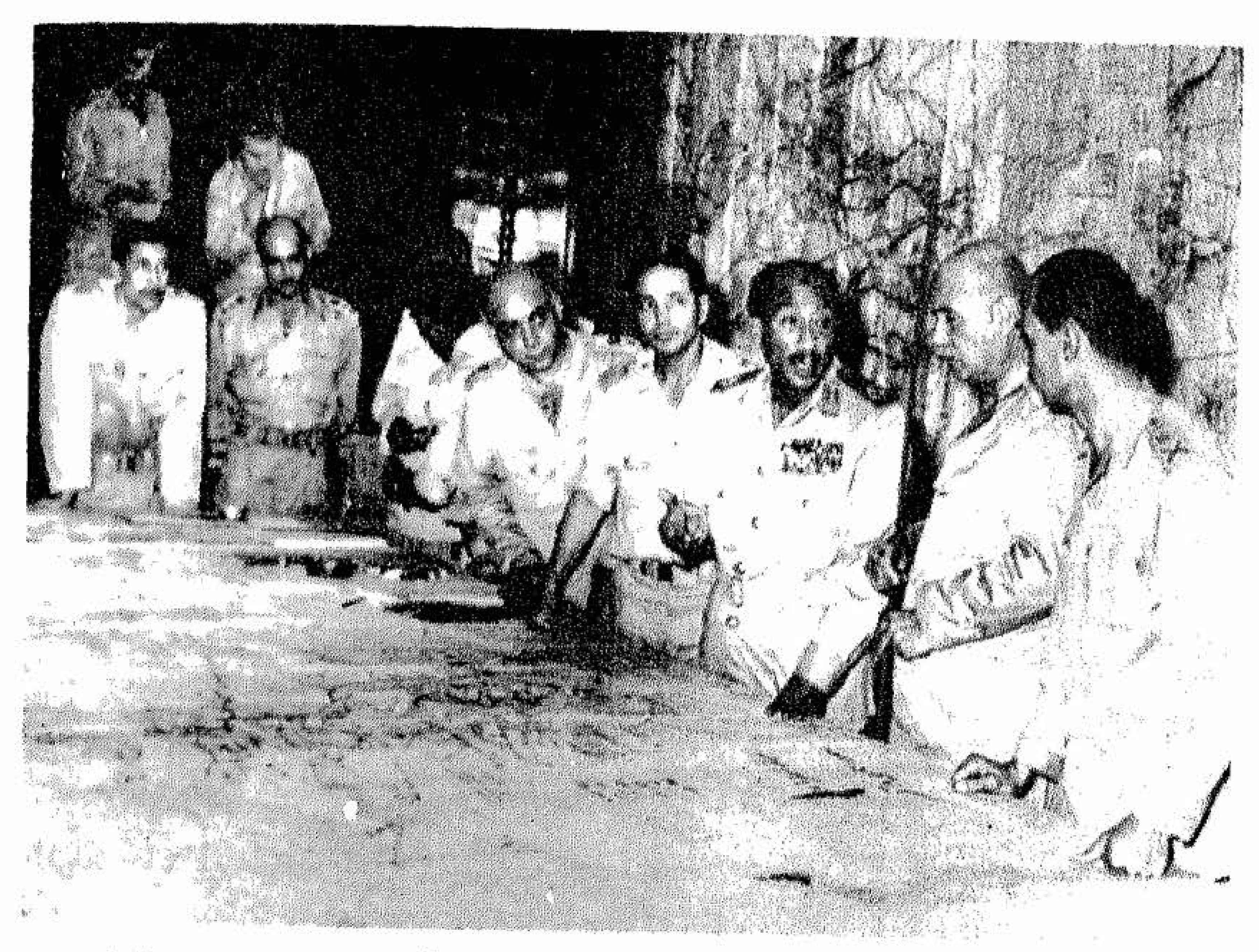
كان الالحاح من دوائر عديدة على ضرورة الحركة او التسخين ، كان مطلب الحركة الحقيقية مطلباً وطنياً مصرياً وقومياً عربياً ، وبدت مناورة التسخين مطلباً لجهات دولية وعربية متعددة ، بينها السعودية . فقد كان « كمال أدهم » والمخابرات السعودية من أهم المصادر التي يعتمد عليها الرئيس « السادات » في معرفة النوايا والاتجاهات الامريكية ، ونصحه السعوديون أكثر من مرة بالحركة ، وأكدوا ان التسخين سوف يفرض نفسه على كل الأطراف بما فيهم الولايات المتحدة ، لأن التسخين سوف يعطي الولايات المتحدة حجة إزاء اسرائيل ، كانت الولايات المتحدة ـ كما نقل عنها ـ تقول انها تلح على اسرائيل في ان تقابل خطوة « السادات » بطرد الخبراء السوفييت بخطوة أخرى سخيّة . وكانت اسرائيل ترد عليهم بأن ما تم قد تم ، ولا فائدة من دفع ثمن لشيء أصبح في الجيب فعلاً . وأكد لي السيد « كمال أدهم » بنفسه ـ فيما بعد ـ ذلك الاتجاه في السياسة الامريكية ، وقال لي ان مسؤول المخابرات الامريكية في الشرق الاوسط كان يرى هذا الرأي لأن الاسرائيليين يظهرون عناداً متزايداً ، وان السياسة الامريكية ـ والحال كذلك ـ ليس عندها مانع من بعض التسخين ، ومن الغريب ان هذه الرسالة نفسها نقلت فيما بعد

الى الرئيس « السادات » ليس فقط بواسطة السيد « كمال أدهم » وإنما أيضا بواسطة « دافيد روكفلر » رئيس بنك « تشيس مانهاتن » ، وكان صديقاً للرئيس السادات ومهتماً بالشرق الأوسط بسبب المصالح الواسعة لبنك « تشيس مانهاتن » في المنطقة . وكان آخر لقاء في تلك الفترة بين « السادات » و« روكفلر » في استراحة برج العرب يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٣ . واتذكر انني قابلت الرئيس « السادات » عقب مقابلته لـ « دافيد روكفلر » في برج العرب . وكان لقائي معه في كابين الاستراحة المطل على شاطىء البحر . ومع ان « السادات » كان قد حدثني في بداية هذا الشهر عن الاحتمالات القريبة للمعركة ، كما طلب مني ان أشارك في إعداد خطة سياسية واعلامية للتمهيد لها ومصاحبة تطوراتها ـ فانني في هذا اللقاء فقط في مساء يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧٣ أحسست ان « السادات » يتحدث جدياً لأول مرة عن المعركة . بل انه في تلك الليلة حدد لي موعد بدء العمليات تقريباً .

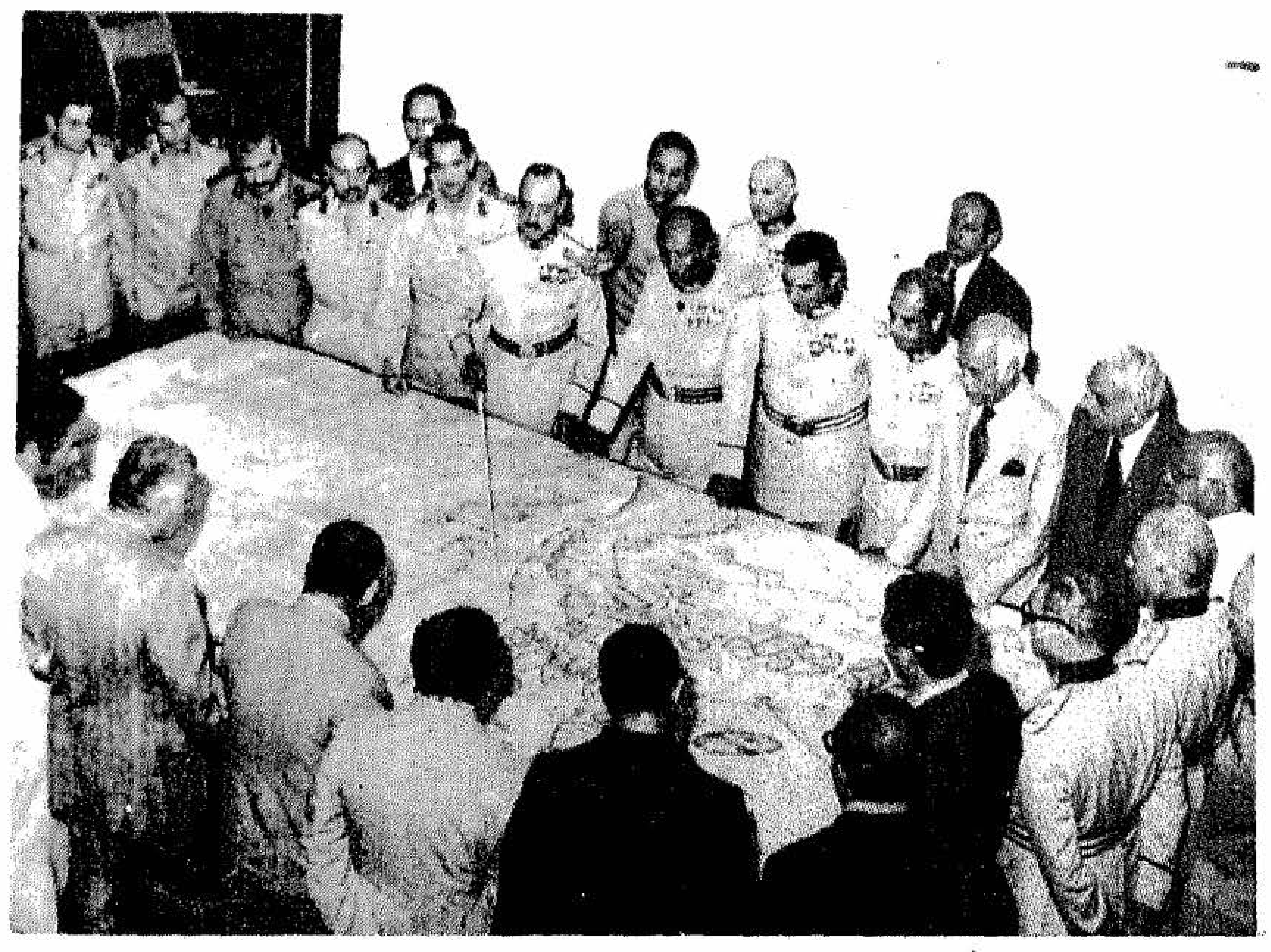
من الصعب على أي انسان ان يتصور المشاعر التي كانت تعتمل في أعماق « أنور السادات » في تلك الأيام الحاسمة ، كان قد استقر على الحركة ، فلم يكن أمامه سبيل غير ذلك ، وكان أكثر ما يضغط عليه وجود جيش ضخم جهّز وأعدّ لهدف واحد لا بديل له وهو دخول معركة . وما لم يصدر اليه أمر البدء فإن العواقب يمكن ان تكون وخيمة . كان « السادات » يُدفع دفعاً بفعل عوامل كثيرة الى دخول المعركة ـ وربما يمكن للانصاف فهم بعض أسباب تردده بسبب ضخامة القرار وفداحة العواقب التي يمكن ان تترتب على أي خطأ في الحساب . ولقد كان من السهل عليه ان يتهم آخرين بالانهزامية ، ولكن الانصاف يقتضي أيضاً ان يقال ان تردده هو لم يكن أمراً بسيطاً يمكن ان يصدق معه وصف مثل الانهزامية او غيره من الأوصاف . فالمسؤولية التي كان يتحملها هائلة ، والمخاطر على كل خطوة من الطريق .

□

وعلى أي حال ، فقد كان للحالة النفسية للسادات في تلك الفترة آثار جانبية بالغة الحساسية . فلم يكن قادراً على الصراحة حتى مع حلفائه ، وحينما



صورة إعلامية للسادات بلباسه العسكري في المقر العسكري الذي أدار حرب اكتوبر (دار الهلال)



صورة إعلامية أخرى للسادات في المقر العسكري ويظهر فيها بزيه الرسمي (دار الهلال)

أتم اتفاقه النهائي مع الرئيس « حافظ الأسد » على المعركة وتوقيتاتها وخططها ، فانه أخطر السوريين بأنه سينفذ خطة « جرانيت ٢ » التي كانت تقتضي الوصول الى المضايق في سيناء ، لكنه في أمره لبدء العمليات للفريق « أحمد اسماعيل » طلب اليه في الواقع تنفيذ خطة « جرانيت ١ » التي كانت تقتضي مجرد عبور قناة السويس والاحتفاظ بخمسة رؤوس كبارى على الضفة الشرقية لقنالة السويس . ان ذلك لم يؤد فقط الى سوء فهم بينه وبين السوريين في المراحل الحساسة للمعركة ، لكنه أدى ايضاً الى نتيجة اخرى أكثر خطورة . تلك هي أنه حينما حدث النجاح الساحق للقوات المصرية في عملية عبور قناة السويس فإن « السادات » ـ الذي لم يكن يتوقع هذا القدر من النجاح ـ لم يكن قادراً على سرعة استغلاله . ولم يبدأ التخطيط للمرحلة الثانية من العمليات بعد العبور الا يوم ١٢ اكتوبر ـ أي بعد ستة أيام من بدء الهجوم ـ وفي تلك اللحظة كان الوقت قد أصبح متأخراً .

ان احداً لم يتوقع ان يتصرف الجيش المصري بالطريقة التي تصرف بها ، ولم يتصور أحد ان يصل مستوى الأداء الى هذه الدرجة من القدرة والكفاءة . ان هذا الأداء كان أكبر مفاجأة في المعركة ليس فقط للاسرائيليين وللامريكيين ، ولكن للسادات نفسه . لقد أذهلته تلك الدقة في التخطيط والتنفيذ التي جرت بها المراحل الأولى لعملية العبور . وكان تكتيك نشر الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات تكتيكاً رائعاً استغلته شجاعة الرجال وإقدامهم لتحقيق ما يمكن وصفه بحق بأنه انتصار استراتيجي باهر . أتذكر يوماً قبل بدء المعركة في بيته في الجيزة ، قال لي الرئيس « السادات » فيه ، وكلماته تعكس تلك الحيرة التي كانت تتجاذب مشاعره : « مهما يكن من أمر ما يحدث فسوف يقول الناس أنني أديت واجبي . واذا هزمنا أثناء العبور فسوف يكون ذلك قدرنا ، ولكن الشعب لا يستطيع ان يلومني . لقد دافعنا عن شرف مصر بصرف النظر عن الثمن ، حتى اذا وصلت خسائرنا الى عشرين ألف أثناء العبور » .

لكن ما حدث فعلاً لم يفرض على مصر مثل هذا الثمن الفادح . لقد

تكفلت شجاعة الرجال وتصميمهم باندفاع لم يكن في حساب أحد . لقد اندفعت القوات عبر قناة السويس كما لو انها كانت تقوم بمناورة . كان الرجال قد حفظوا عن ظهر قلب أدوارهم في الخطة ، وكان إحساسهم بوطنهم دافعاً إضافياً الى عمل أدّوه بما لا يكفي معه أي مديح ، في خلال أربعة وعشرين ساعة من العمليات التي بدأت في الساعة الثانية وخمس دقائق ظهر يوم السبت ٦ اكتوبر كانت هناك خمسة فرق على الناحية الأخرى من قناة السويس . للمرة الثانية كان انضباط القوات المسلحة وشجاعتها هو العامل الحاسم ليس فقط في انقاذ « أنور السادات » ولكن في انقاذ مصر [١] .

وعندما اطمأن « السادات » ـ بعد فترة التردد والقلق ـ الى تحقق المعجزة التي قام بها الجيش المصري ، فانه بدأ يعكس الشعور الطاغي بالرضا والكرامة اللذين أحس بهما كل المصريين وكل العرب ، خصوصاً وقد محيت آثار مهانة سنة ١٩٦٧ . من سوء الحظ ان الانتصار الضخم الذي حدث لم يستطع ـ وراء الفرحة والاعتزاز ـ ان يؤثر على الخطة التي كان رسمها لنفسه . كان ما زال يفكر في « حركة » او في « تسخين » ، ولم يتنبه الى ان الصورة الاستراتيجية العامة للمنطقة كلها قد تغيرت فعلاً ، وانه يستطيع الآن باطمئنان ان يرفع مستوى تطلعاته ومطالبه ، كان الموقف قد تغير تغييراً أساسياً بعد العبور ، وكان هو لا يزال عند تفكيره كما كان قبل المعركة . كانت المعركة قد صنعت تحالفاً هائلاً يضم قوى كثيرة قادرة على تحقيق حل مشرّف لأزمة الشرق الأوسط ، كان العرب لأول مرة قد تحركوا معاً على أكثر من جبهة بقواتهم المسلحة ، وكان سلاح البترول مشهراً ، وكانت الامكانيات العربية المالية والنفسية عند أقصى درجات قوتها ، وكانت القوتان الأعظم وجها لوجه في موقف خطر . وكانت اوروبا الغربية اكثر استعداداً لدور ايجابي ، وكانت اسرائيل تحت ضغوط هائلة . لكن « السادات » كان في ذلك الوقت ما زال كما

---

(١) تضايق الرئيس السادات فيما بعد حينما رحت ألح في مقالاتي أثناء الحرب وبعدها على ان البطل الحقيقي في المعركة كان هو الانسان المصري العادي وليس اي أحد غيره .

كان قبل المعركة ـ يتصور ان مفاتيح الموقف في يد الامريكيين وانهم وحدهم يستطيعون تدبير الأمور .

وفي الوقت الذي راح فيه يمثل دور المنتصر العظيم ـ فإنه بسخاء شديد قام بتسليم ٩٩ في المائة من أوراق لعبة الشرق الأوسط الى أيد في واشنطن !! وسلّطوا الأضواء كلها عليه . . وراحت محركات كاميرات التليفزيون تدور بغير انقطاع .

الجزء الثاني

النهب الثاني لمصر

« الجغرافيا هي العامل الثابت
في صنع التاريخ .. »

(رسالة مكتوبة بخط يده، بعث بها
الرئيس شارل ديجول الى الرئيس
جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٦ أغسطس
١٩٦٧).

الفصل الأول

العالم .. مسرحه

قبل متابعة خطى « السادات » من موقع القمة في مصر حتى وصوله الى أفق النجوم اللامعة في العالم ـ فإنه لا بد من نظرة سريعة على قضايا الشرعية التي تواجه الزعماء في دول العالم الثالث . ولا بد من نظرة أيضاً على الضغوط التي يتعرض لها العالم العربي بصفة خاصة ، كما أنه لا بد أخيراً من نظرة على الظروف الخاصة المتصلة بمصر تحديداً .

وفيما يتعلق بمعظم بلدان العالم الثالث فإنها جميعاً تعيش في حالة شرعية إنتقالية ، تحاول فيها أن تنتقل من الشرعية التقليدية ذات الأساس القبلي أو الديني الى الشرعية الدستورية والقانونية التي تتمتع بها ـ ولو نظرياً على الأقل ـ بلاد العالم المتقدمة في الغرب . وفي الواقع فإن بلدان العالم الثالث التي ما زالت تعيش الحالة الانتقالية لا تجد لشرعية السلطة فيها غير أساسين : الأساس الأول هو ضرورات الاستمرار ، وفي العادة فإن ما يعبر عن هذا الاستمرار هو البيروقراطية ، بما فيها القوات المسلحة التي تستطيع أن تكفل على الأقل حداً أدنى من ضرورات الوجود والاستقرار وربما النمو . والأساس الثاني هو وجود رجل ـ على قيد الحياة أو في عداد الأموات ـ يكون وجوده رمزاً لآمال مختزنة أو متحفزة ، وغالباً ما يكون هذا الرجل هو البطل البارز في تحرير وطنه من الحكم الاستعماري أو الاستغلال الأجنبي .

والمشكلة على أي حال أن هذا الرجل الواحد مهما كانت درجة

إحترامه أو الاعجاب به ، لا يستطيع أن يعيش على أكاليل الغار وحدها ، كما أنه لا يستطيع أن يورث منجزاته وبالتالي سلطاته الى خلف له . ان أي رئيس للجمهورية أو للوزراء في الغرب سوف يكون متوقعاً منه بطبيعة الحال أن ينفذ البرامج التي تقدم حزبه للناخبين على أساسها . ولكن شرعيته ومدة بقائه في السلطة تجيء من خلال المؤسسات الدستورية للدولة . وأما في العالم الثالث فإن شرعية أي رجل وكذلك بقاءه يتوقفان على درجة القبول العام ـ غير المنظم في معظم الأحيان ـ الذي تحققه أعماله ونتائجها أمام الناس . وفي العادة فإن كل واحد من زعماء بلدان العالم الثالث يتحدث عن التنمية بإعتبارها أساساً فيما يريد ان يحققه ، ولكن الذي يدعو للأسف أحياناً أن معظمهم لا يقدّر أن التنمية ليست مجرد مسألة بناء مصانع ، وانما هي عملية شاملة تشمل كل نواحي الحياة في بلاده : الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية ، فإنها جميعاً يجب أن تسير على خطوط متوازية ، فليس ممكناً أن تتم أي تنمية حقيقية دون أن تكون هناك المؤسسات القادرة على تحمل مسؤولياتها ، ولا يمكن أن تقوم مثل هذه المؤسسات إلّا على أساس الحقائق الاجتماعية والإمكانيات المتاحة لازدهارها .

ولأن التنمية الداخلية عملية بالغة التعقيد ، فإن عدداً من زعماء دول العالم الثالث يذهبون وراء حدود بلادهم في محاولة لتأكيد شرعية نظمهم عن طريق ميادين السياسة الخارجية . وربما كان بعض ذلك ضرورياً أو مفروضاً بحكم ظروف العالم . فليس هناك أي حاكم يقدر في هذا العالم على أن يقبع معزولاً وراء الحدود الطبيعية لوطنه (وكثيراً ما تكون هذه الحدود غير طبيعية ، فإن معظم خطوط الحدود في العالم الثالث رسمتها ظروف التجربة الاستعمارية ومصادفاتها ، ويندر بينها أن توجد دولة تتمتع بما يمكن تسميته بحق حدوداً طبيعية). الى جانب ذلك فإن أمواج الهواء المفتوحة تجعل أي حاكم مكشوفاً أمام منافسيه أو خصومه . ثم أن شحنات التليفزيون المثقلة بالصور والظلال والألوان لا تعترف بخطوط الحدود الدولية . ولم يعد صحيحاً أن الاستقلال الوطني يرمز اليه علم او نشيد أو

مقعد في الأمم المتحدة . كما أنه لا بد لكل حاكم ان يتأكد من أنه يمسك بأدوات السيطرة في يده لضمان الاستمرار : كالبيروقراطية والبوليس والجيش . وحتى هذه الأدوات لم تعد كافية في هذا العصر لإحكام السيطرة . فهذه الأدوات لا تستطيع السيطرة على عقول الناس . وهكذا فإنه لكي تكون السيطرة كاملة فإن حاكم أي واحدة من هذه الدول يجد نفسه ـ مهما ادعى ـ يعزز قبضته على الأمور بواسطة الصحافة والاذاعة والتليفزيون في بلاده . وهكذا فإن مرسلات الراديو العالية والقوية تصبح أكثر في الدلالة على قوة السلطة في الدولة من العلم الملون ، كما أن استديوهات التليفزيون الكاملة التجهيز تصبح أهم من مقعد في الأمم المتحدة .

□

إن التعميم بالطبع له مزالقه ، ولا بد من الاحتراس حتى لا تكون الأحكام عشوائية . وبالرغم من أن بلاد العالم العربي تحسب ضمن بلدان العالم الثالث وتنطبق عليها التصورات العامة الخاصة به ، فإنها على نحو أو آخر يمكن أن تعتبر قضية خاصة . ان العالم العربي لا يشكو من قلة التاريخ ، بل لعل شكواه بالعكس من كثرة التاريخ ، وهو مثقل بمواريث الماضي ، بل ويمكن ان يقال ان الشرق الأوسط هو بؤرة التاريخ ، ففي أراضيه نبتت معظم الحضارات القديمة بآدابها وفنونها ، وفوق ذلك فقد كانت هذه المنطقة موطن كل الأنبياء ومهبط كل الأديان ، ثم أنها كانت مسارح القتال لكل الغزاة من « سارجون » إلى « الإسكندر » ومن « قيصر » الى « اللنبي » . ثم أنها كانت ميدان معركة لكل الأيديولوجيات ، وهي الآن مسرح صراع قائم وصدام محتمل بين القوتين الأعظم في هذا العصر . وفيما يتعلق بالأفكار والمعارف فإن الشرق الأوسط كان سبّاقاً للعطاء أكثر منه سبّاقاً للأخذ . وليس هناك من ينكر أن النهضة الأوروبية ـ ومن خلال مراكز الاشعاع الثقافي العربي في أسبانيا وصقلية ، الى جانب الحروب الصليبية والاحتكاك مع بيزنطة ـ تأثرت الى حد بعيد بتطعيم عربي واسلامي . وبالرغم من أن الشرق الأوسط له تاريخ كبير في العطاء فإن ذكريات الحصار

القريب حوله ما زالت ماثلة في الأذهان وفي الوجدان . وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فإن الامبراطورية العثمانية التي كان مفروضاً فيها ـ بحكم الخلافة ـ أن تكون قلعة لحماية الاسلام تستطيع الحضارة العربية في أمانها أن تزدهر ـ أثبتت في النهاية أنها كانت حامياً متهاوناً . وحينما انهارت في النهاية تحت مختلف الضغوط ، فإن العرب وجدوا أنفسهم مكشوفين في العراء . كانوا يرتبطون معاً بروابط اللغة والدين والقانون والحضارة والتجارة والاختلاط المتصل والمصالح المشتركة ، لكن الإطار السياسي لكل هذه الروابط لم يكن موجوداً . وبالرغم من كل ما تم انجازه عملياً ونظرياً باسم القومية العربية والوحدة العربية فإن هذا الاطار السياسي ما زال مفقوداً . وهكذا فإن العالم العربي اليوم أشبه ما يكون بـ« موزاييك » من الكيانات التي قد يكون لها ماضيها العريق ، لكنها محكومة بشكل عام بنموذج العالم الثالث . هناك بلدان ـ مثل السعودية والمغرب ـ ما زالت الشرعية فيها تقوم على الأساس الديني . وهناك بلاد اخرى ما زال أساس الشرعية فيها هو النظام القبلي ، وفي بلاد عربية أخرى فإن القوات المسلحة ـ باعتبارها طليعة البيروقراطية ممثل الاستمرار بأية احتمالات قد تكون كامنة فيه ـ هي أساس الشرعية.

□

ونصل إلى مصر . فبين كل البلاد العربية تحتل مصر مكانة خاصة ، وبدون أن تكون أسباب هذه المكانة الخاصة واضحة لدى اصدقائها أو أعدائها ، فإن احتمالات سوء الفهم ـ أو ما هو أخطر ـ ستظل قائمة . ولقد كانت مصر طوال العصور عرضةلاجتهادات على جانب الصواب بعضها . وربما يذكر كثير من الناس كلمة المؤرخ اليوناني « هيرودوت » ، التي بدت لوقت طويل وكأنها الحكمة مقطرة ، حين وصف مصر بأنها : « هبة النيل » . لكن مؤرخاً مصرياً حديثاً كالاستاذ « شفيق غربال » كان أقرب الى الحقيقة حين قال : « أن مصر ليست هبة النيل ، وإنما هي هبة الشعب المصري » . فالنيل يمر بأقطار عديدة ، من منتصف القارة الافريقية وحتى شطآن البحر

الأبيض ، لكن تجربته مع مصر لم تتكرر على طول ضفافه إلاّ في مصر . ثم أن هناك مقولة شائعة أخرى ، فكثيراً ما يقال إن مصر ثابتة وغير قابلة للتغيير وأن سجلها في التاريخ هو صفحة من الفقر . وقد عبر عن ذلك « ادوارد دايسي » في كتابه عن مستقبل مصر حين قال : « ان المصريين عاشوا طويلاً في العبودية لدرجة أن تاريخهم ليس الا سلسلة متعاقبة من السادة الطغاة » . ولا يمكن ان يكون ذلك صحيحاً على هذا النحو الذي أطلقه « دايسي » ، فإن أي مجتمع لا يقدر على التغيير محكوم عليه بالتحجر والتكلس ، وذلك لم يحدث لمصر ولا لمجتمعها . ومن الملفت للنظر أن مصر في حقيقة الأمر تقدم مثالاً نادراً لقابلية التغيير . ففي خلال الألفي سنة الأخيرة غيرت مصر لغتها ثلاث مرات ، وغيرت مصر ديانتها ثلاث مرات ، وليس هناك ما هو أكثر ثباتاً في حياة أي شعب من لغته ومن دينه . واذن فمصر ليست متحجرة ولا متكلسة . والخطأ الذي يقع فيه كثيرون ممن كتبوا عن مصر ابتداء من « هيرودوت » والى العصر الحديث ، أنهم خلطوا بين الثوابت في مصر وبين المتغيرات . بينما قصة مصر الحقيقية هي حوار بين ضرورات الاستمرار وضرورات التغيير .

وأول الثوابت وأهمها في حياة المصريين هما النيل والصحراء : النيل يعطي مورد الحياة ، والصحراء تحاصر النمو ، ولم يكن أمام أي مصري إلاّ أن يحيا ضمن مجتمع الوادي أو يضيع في الصحراء . ولأن كل شيء في مصر كان يعتمد على ضبط مياه النهر ، فقد كان لا بد من سلطة مركزية تعززها بيروقراطية مركبة الدرجات تتنازل من الفرعون على القمة الى الفلاح في أي قرية . والحياة السياسية في مصر كانت دائماً تأخذ هذا الطابع المحكوم بالجغرافيا . ولأن المياه كانت تفيض في الصيف الحار ، ولأن مصادر هذا الفيضان كانت دائماً بعيدة وغير مرئية من مصر ، فلقد كانت هناك الحاجة دائماً الى عقيدة شبه دينية تتفاعل مع هذه المعجزة السنوية .

ولقد جاءت معظم المتغيرات في الحياة المصرية من خارج حدودها . فمن خارج الحدود جاء الغزاة ، والحكام أحياناً ، وترك كل منهم جزءاً من

نفسه في مصر سارياً في لغة وعادات سكان الوادي . ولكن في النهاية كان المصريون يستوعبون ما يريدون وكانوا يهضمون الغزاة أو كانوا يلفظونهم .

إن هذه المعجزة السنوية بالفيضان جعلت من مصر كياناً وحدانياً ـ إذا جاز التعبير . ثم أنها خلقت مفهوم « الملك الاله » . وبشكل أو آخر فإن كل فيضان جديد عزز بطريقة واعية أو غير واعية هذا الاعتقاد . ولقد استطاعت مصر أن تحوّل « الاسكندر المقدوني » و « يوليوس قيصر » الى فراعنة . ولقد أعلن « نابليون » نفسه مسلماً في اللحظة التي نزل فيها من أسطوله في أبو قير ، بل أن إذاعات برلين الموجهة الى الشرق الأوسط والى مصر ـ التي كانت مسرحاً مهماً من مسارح الحرب العالمية الثانية ـ أشارت أكثر من مرة الى أن هناك من يسمون « هتلر » في مصر بلقب « الحاج محمد هتلر » . وربما كانت تلك مبالغة من إذاعة برلين ، لكنها كانت تعبيراً عن شيء . أكثر من ذلك ، فإن الملك « فاروق » ـ مع أن دمه خليط من التركي والشركسي ـ حاول مرة أن يثبت إنتسابه الى النبي . وفي وقت حرب السويس ، وعندما وجهت موسكو انذارها الشهير الى بريطانيا وفرنسا بوقف العدوان على مصر وإلا فإن باريس ولندن ليستا بعيدتين عن مطال الصواريخ السوفيتية ـ فإن مظاهرة متحمسة خرجت تهتف بإسم « بولجانين سيف الدين » . وربما كان تطبيقاً لنفس هذا الوجدان الوحداني في مصر أن « أنور السادات » اختار لنفسه لقب « الرئيس المؤمن » .

□

إن حاكم مصر ـ « الملك الاله » ـ كان يجلس دائماً فوق قمة الهرم ، وتحته كانت هناك طبقة تجمع ما بين بقية أسرته المالكة وكبار الكهنة ، وتحتهم كانت هناك طبقة ثالثة تضم كبار موظفي الدولة مع صغار الكهنة ، وأخيراً كانت قاعدة الهرم تتكوّن من قاعدة عريضة من فلاحي الأرض والعمال . كان الحاكم هو حلقة الصلة بين الاله والانسان ، وكان هو موزع المياه التي هي عطية الاله للإنسان . وكان موظفوه هم محصلو الضرائب

ومنظمو العمل الاختياري او الإجباري على هؤلاء الذين يكدحون في الحقول أو يعبئون صفوف الجيش ، أو يبنون المعابد والمقابر .

وفي العصر الحديث فإن « محمد علي » أثبت فهمه للمعاني الكامنة في هرم التركيب السياسي المصري . وبدت له بوضوح الثلاثية الصارمة بين الحاكم والأرض والفلاح . وقد تجلى فهمه لهذه الثلاثية وبأسلوبه الخاص حينما جعل نفسه في وقت من الأوقات المالك الوحيد لكل الأرض الزراعية في مصر . وعندما جاء عهد سليلة الملك « فاروق » ليجلس على عرش مصر ، فإن البنية الاجتماعية في مصر كانت قد أصيبت بتشوهات عميقة ، كان أكثر ما يصوّرها أن نصف في المائة من السكان كانوا يملكون ثلث الأرض الزراعية وكانوا يحصلون لأنفسهم على نصف الدخل المتولد منها .

هناك ثوابت أخرى في تاريخ مصر . النيل واحد من هذه الثوابت ، وحقيقة أن مصر جسر بري بين قارتين ، وأنها في نفس الوقت برزخ بين بحرين ـ نموذج آخر من الثوابت . وهذه كلها ثوابت تعني ان مصر تحتل في وسط العالم موقعاً استراتيجياً فريداً . والحقيقة ان موقع مصر كان خليقاً بأن يفرض نفسه على التاريخ . ولم يكن أمام مصر ـ إذا كانت قوية ـ غير أن تتحمل مسؤولية موقعها ، وأما إذا كانت ضعيفة فلم يكن أمامها إلّا أن تكون جزءاً من إمبراطورية أو نظام أجنبي يسيطر على الموقع ويسيطر منه . إذا لم تكن مصر تملك القدرة على إستعمال موقعها ، فإن غيرها سوف يستعمله لأن هذا الموقع ببساطة لا يمكن أن يظل خالياً ، لأن التاريخ أيضاً لا يقبل الفراغ . ولقد كانت الأهمية الكبرى لثورة سنة ١٩٥٢ أن الشعب المصري بعد ألفين وخمسمائة سنة [١] كان هو الذي غيّر حكامه ، ولأول مرة كان الحاكم مصرياً .

---

(١) طوال ألفين وخمسمائة سنة قبل الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ ومنذ انهيار عصر الأسر الفرعونية للقد كان الموقع المصري محتلاً باستمرار ولم يكن يطرد الدولة القديمة من الموقع الا غازياً جديداً يتحداها فيه . كان الإغريق هم الذين أخرجوا الفرس ، وكان الرومان هم الذين أخرجوا الاغريق ، وكان العرب هم الذين أخرجوا الرومان ، وذلك تكرر على نحو أو آخر حتى جاء العثمانيون فأخرجوا المماليك ، ثم جاء الفرنسيون وحاولوا اخراج العثمانيين وبقايا المماليك ، ثم جاء الانجليز واخرجوا العثمانيين .

ان مصر التي تولى « أنور السادات » زمام الأمور فيها كانت مطبوعة إلى حد كبير بطابع «جمال عبد الناصر» . وإذا كان صحيحاً ـ على حد تعبير « لينين » ـ أنه ليس هناك ما يصح تسميته برجل ثوري ، وإنما هناك ما يمكن أن نسميه حالة ثورية ، وأن الثوري في الحقيقة هو رجل يستطيع أن يشعر بهذه الحالة وأن يتفاعل معها وأن يتحرك فيها ـ فإن « جمال عبد الناصر » كان بهذا الوصف واحداً من هؤلاء الثوريين . ولعله كان يدرك هذا بإحساسه حين وصف دوره ذات مرة قائلاً : « انني لست زعيم حركة وإنما أنا تعبير عن هذه الحركة » . ومع أن الظروف التي عاش وعمل فيها « جمال عبد الناصر » لا تزال قريبة ، إلاّ أنه من الصعب الآن إعادة تمثل حالة التفاعلات والتوترات التي سادت العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية . كانت هناك امبراطوريتان قديمتان (بريطانيا وفرنسا) تواجهان مرحلة الانحسار وربما الانهيار . وكانت هناك امبراطوريتان جديدتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) راحت كل منهما تستعرض عضلاتها استعداداً للإنقضاض . وكانت هناك أفكار جديدة وعنيدة تنتشر بسرعة وتهز المنطقة الى الأعماق وتحاول إخراجها من القالب الذي كانت فيه ومن المشاكل التي كانت تعانيها بعد فترة الحرب وما شهدته من صدام الجيوش وآثار التضخم المالي والأخلاقي ، إلى جانب الآثار الوافدة لبداية ثورة وسائل المواصلات . قبل الحرب كانت سياسة العهد الجديد التي أعلنها « روزفلت » في بداية حكمه قد شدت الاهتمام في المنطقة وأثارت كثيراً من الإعجاب وأيقظت كثيراً من الآمال . وخلال الحرب ظهر مشروع « بفردج » في انجلترا ـ حلم بالعدل الاجتماعي ـ وكان لهذا المشروع أثر مماثل على المثقفين والمفكرين في المنطقة . وعلى حافة الحياة السياسية في بلدانها فقد ظهرت بوادر استقطاب الى اليمين والى اليسار ، فقد برز تأثير الشيوعيين الى جانب ازدياد نفوذ الاخوان المسلمين ، وكان كلاهما ـ حافة اليمين وحافة اليسار ـ يشدان كل يوم أتباعاً جدداً ويكسبان أرضاً جديدة . وكانت القومية العربية وحلمها في الوحدة العربية قد

اصبحت ضرورة مقبولة بالرغم من المذاق الاسلامي الذي كان ملحوظاً فيها بالنسبة للمسيحيين العرب من أقباط مصر وموارنة لبنان . وتوج هذا كله بتوقيع ميثاق الجامعة العربية سنة ١٩٤٤ . في ذلك المناخ بدت السياسات المصرية التقليدية القائمة على المناورة والتوازن بين الانجليز والقصر والوفد ـ بدت شيئاً فات أوانه لأنه يفقد صلته بالحقائق الجديدة يوماً بعد يوم .

كان لا بد من تغيير . ولم تكن هناك فائدة ترجى من انتظار التغيير بواسطة حزب سياسي قديم أو جديد . فلقد كان التركيب الطبقي في مصر لا يزال في حالة سيولة ، الأمر الذي يمنع ظهور قاعدة اجتماعية صلبة يقوم عليها تنظيم سياسي حقيقي ويزدهر . هكذا فإنه حين جاء التغيير ـ كان مصدره هو القوة الوحيدة في المجتمع التي تمثل ارادة الاستمرار من ناحية ، وتملك مقدرة العمل من ناحية أخرى ـ الجيش . ليس معنى ذلك أن ما حدث سنة ١٩٥٢ كان إنقلاباً عسكرياً على الصورة التقليدية المعروفة ، حين يضيق جيش من الجيوش بعجز الادارة المدنية عن تسيير الأمور في بلد من البلدان ومن ثم يتقدم هو ليطرد الادارة المدنية المتهاوية وليتولى بنفسه تسيير الأمور . لم يكن ذلك ما حدث في مصر ، وانما كان ما حدث في حقيقة الأمر ثورة نظمتها جماعات من الشباب في القوات المسلحة انعكس عليهم وتمثل فيهم ذلك السخط العام السائد بين كل جموع السكان . وهكذا تقدموا لكي يضعوا أساساً لتغيير إجتماعي شامل كانوا يشعرون ـ كما يشعر غيرهم ـ أنه قد اصبح حتمياً .

□

والشيء المهم فيما يتعلق بـ« جمال عبد الناصر » ، وربما كان من أبرز أسباب نجاحه ، أنه ـ مثل « محمد علي » قبله ـ أدرك بعمق حقيقة الثوابت الجغرافية والتاريخية التي تصوغ وتحكم أقدار مصر . ولم يكن يملك تجربة نظرية كاملة تقدم له ولو بالشكل مفاتيح التغيير ، ولهذا فإن فكره كان ينمو ويتطور مع التجربة . وكان فهمه للثوابت هو بوصلة الأمان

لسلامة الاتجاه . ولقد فهم في البداية أن أمن مصر يعتمد على دعامتين : النيل ـ وذلك أوحى له بأن تكون لمصر سياسة افريقية واضحة . والثانية هي الجسر البري الى آسيا ـ وهذا كان يعني ضرورة أن تكون لمصر سياسة شرقية واضحة . وكان هدف الأمن المصري على المحور الجنوبي ـ النيل ـ محدداً وكان أيضاً محدوداً ـ يريد بالدرجة الأولى أن يطمئن على أنه ليست هناك على منابع النيل ولا في طريقه قوة تقدر أو ترغب في عرقلة وصول المياه الى مصر . لكن المحور الشرقي للأمن كان قضية أكثر تعقيداً وتشابكاً . كان هدفاً محدداً ولكنه لم يكن هدفاً محدوداً . ولقد بدا « جمال عبد الناصر » في البداية متأثراً بدراساته العسكرية كضابط شاب استوقفته طويلاً قضايا الأمن المصري من وجهة نظر عسكرية . وكان تأثير استراتيجيات « اللنبي » في الحرب العالمية الأولى واضحاً عليه . ولقد قام بتدريس حملات « اللنبي » في الشرق لطلبة الكلية الحربية حينما أصبح مدرساً بها ، وأصبح مقتنعاً أن هناك خطين للدفاع عن مصر : أولهما خط غزة ـ بير سبع ، وهو يقع خارج مصر . والثاني مضايق سيناء وهي آخر خط دفاعي قبل قناة السويس . وكان « جمال عبد الناصر » أيضاً قارىء تاريخ دؤوب . وقادته قراءاته الى عبرة هامة وهي ان كل حكام مصر الكبارمن « تحتمس الثالث » الى « صلاح الدين » الى « محمد علي » أدركوا أن الحدود الحقيقية للأمن المصري تقع في الشمال الشرقي بعيداً في سوريا . ثم أضافت تجربته الشخصية في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ بعداً وعمقاً جديدين، كانا في الواقع دليله الى إيمان مستقر وثابت بهدف الوحدة العربية . وهكذا فإنه وصل الى يقينه العربي بالتجربة العملية أكثر منه بالتصور النظري . لقد رأى في فلسطين ارتباطات مصر الحقيقية وانتماءها التاريخي .

وفي كتابه عن « فلسفة الثورة » فقد شرح « عبد الناصر » بشكل تفصيلي تصوره للدوائر الثلاثة المتشابكة التي تعيش فيها مصر : الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية ، والدائرة الاسلامية . وكانت مصر ـ حتى بالموقع ـ في القلب من ذلك كله . لكن هذه الأفكار لم تكن هي وحدها

التي أعطت لـ« عبد الناصر » شرعيته . لقد أعطته الأرضية التي يقف عليها ، لكنه استطاع أن يبني شرعيته على هذه الارضية بمنجزاته التي حققها فعلاً ، كالاصلاح الزراعي وتأميم قناة السويس وتأميم مصادر التمويل ، وبرامج التصنيع الواسعة وعمليات اعادة التوزيع المستمر للثروة ، ومجانية التعليم والتأمينات الاجتماعية ، ومشاركة العمال والفلاحين في كل المجالس الشعبية بالنصف على الأقل ، وبناء السد العالي ، وتحرير المرأة[1] . الى جانب هذا كله في الداخل ، فقد كانت هناك معركته المستمرة ضد الاستعمار ومع حركة التحرر الوطني ، وضد مناطق النفوذ ومع حركة عدم الانحياز . وكان ذلك كله ـ في الداخل والخارج ـ هو الذي جعل منه في واقع الأمر وحقيقته زعيماً سياسياً للعالم العربي كله .

وكان « عبد الناصر » ـ باختصار ـ يرى أن الأمة العربية تملك ميزة أساسية واحدة ، وتواجه خطراً أساسياً واحداً ، أما الميزة الأساسية فقد كانت استراتيجية الموقع وروابط سكانه . وقد أضيف الى هذه الميزة فيما بعد عنصر البترول والثورة المتولدة منه ، وكان « عبد الناصر » يرى أن هذه الميزة وما أضيف اليها يعطي العرب إمكانيات تستطيع ان تحقق حريتهم ووحدتهم إذا أحسن توجيهها . وأما الخطر فقد كان بالنسبة له دائماً خطراً خارجياً . ولم ينته هذا الخطر بإنهيار الأمبراطوريتين البريطانية والفرنسية ، وكانت معركته ضدهما في السويس هي الضربة الحاسمة الأخيرة التي عجلت بالانهيار ـ وانما ظل الخطر الخارجي في رؤيته قائماً بعد هذا

---

(١) إن التحول الاجتماعي الذي شهدته مصر ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ لا يمكن قياسه بمجرد الأرقام فقط ، ومع ذلك فإن بعض الاحصائيات الصادرة في تقارير البنك الدولي يمكن أن تكون مؤشرات للتذكير . ففي هذه الفترة زادت مساحة الأرض الزراعية في مصر بأكثر من ١٥ في المائة ، أي أنه لأول مرة استطاعت الزيادة في رقعة الأرض الزراعية أن تسبق الزيادة في عدد السكان .

لقد كان عبد الناصر أول حاكم مصري يوسع رقعة وادي النيل ، وفي نفس الفترة فقد زاد تعداد الشباب في المدارس والجامعات والمعاهد العليا بـ ٣٠٠ في المائة ، وكان هناك قبل ١٩٥٢ طبيب واحد لكل ٥٠٠٠ من السكان ، وسنة ١٩٧٠ أصبحت النسبة طبيب لكل ٢٠٠٠ من السكان ، بينما زاد متوسط العمر من ٤٣ سنة الى ٥٢ سنة .

الانهيار . لقد وجد بعد السويس أن الاستعمار بوسائل أخرى يريد أن يواصل سيطرته على قلب العالم العربي بواسطة اسرائيل ، وكان ذلك خطراً ماثلاً متحفزاً للإنقضاض كل يوم .

ومن الخطأ أن يتصور أحد أن « عبد الناصر » كان يريد الحرب مع اسرائيل ، مع أنه كان يدرك أن المواجهة العسكرية لا مفر منها ، ليس لأنه يريدها ولكن لأن اسرائيل سوف تفرضها دائماً . كانت فلسفة استراتيجيته في مواجهة اسرائيل هي : الحصار والعزل . وكان دائماً يلجأ الى تشبيه يستطيع أي فلاح مصري أن يفهمه لأنه مأخوذ من صميم حياته . كان يقول : « إن الفلاح المصري حين يصاب بالسنطة فإنه لا يقطعها بحد السكين وانما هو يربط حولها شعرة من ذيل حصان ثم يشدها ويحكم الشد حتى يمنع وصول الدم اليها وحينئذ يموت نموها وتسقط على الأرض » .

كان رأيه أن « الدول العربية ينبغي أن تكون قادرة على الدفاع عن حدودها دواماً ، لكنه كان من الصعب عليها ـ في ظل التوازن العالمي الراهن ـ أن تبدأ حرباً هجومية ضد اسرائيل وأن تصل بهذه الحرب الى نهايتها » . وكان استقراؤه للتاريخ يؤكد له أن اسرائيل عائق أساسي بين مشرق العالم العربي ومغربه ، وأنها على الجسر الموصل بين آسيا وافريقيا تقف عازلاً بين الكتلتين البشريتين العربيتين في هاتين القارتين . وذلك فضلاً عن دور المسدس المصوب الى أمن الأمة الذي كانت تقوم به . وربما من هنا كان موقفه في الرد على زملائه من الأعضاء المؤسسين لحركة التضامن الآسيوي ـ الافريقي . ففي بداية سنة ١٩٥٥ كان الاستعداد يجري على قدم وساق لعقد مؤتمر « باندونج » الشهير . وكان « ديفيد بن جوريون » رئيس وزراء اسرائيل قد أفلح في اقناع الزعيم البورمي « أونو » بأن اسرائيل دولة آسيوية وأن من حقها حضور مؤتمر التضامن الآسيوي الافريقي في « باندونج » . ورفض « جمال عبد الناصر » ، وقال أن حضور اسرائيل يعني غياب الدول العربية كلها » . وفي ذلك الوقت تساءل عدد من كبار المؤسسين في « باندونج » ـ وبينهم « نهرو » و « سوكارنو » الى جانب

« أونو » ـ عن تصور مصر لحل الصراع العربي الاسرائيلي . وكان رد « جمال عبد الناصر » أن الحل ـ في رأيه وبمنتهى الواقعية ـ هو قبول كل الأطراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقسيم ، على أن يؤخذ في الاعتبار « تعديل برنادوت » على التقسيم ، وبمقتضى هذا التعديل كان النقب يدخل في حدود الدولة الفلسطينية . وكان معنى ذلك على الخريطة أن الجسر البري بين المشرق العربي والمغرب العربي سوف يصبح مفتوحاً بغير عوائق ولا حواجز ـ خصوصاً بين مصر وسوريا .

ومع ذلك فلقد كانت اسرائيل هي مأزق « جمال عبد الناصر » في السياسة الخارجية والخطر المشهر أمامه في كل وقت ، بمقدار ما كانت مشاكل الممارسة الديمقراطية هي المأزق الذي واجهه في السياسة الداخلية .

لقد رحل « عبد الناصر » والمأزقان حجر عثرة في طريق تجربته .

* * *

كانت هذه هي الأرض ، وكانت هذه هي المشاكل التي ورثها « أنور السادات » . وأتذكر مرة في صيف سنة ١٩٦٩ ، وكان ذلك قبل فترة قصيرة من اصابة الرئيس « عبد الناصر » بأول نوبة قلبية ، وكنا نحن الثلاثة ـ الرئيس « عبد الناصر » و « أنور السادات » وأنا ـ جالسين نتحدث في حديقة استراحة المعمورة المطلة على البحر . كان « عبد الناصر » في ذلك اليوم يتحدث عن بعض مشاكله الصحية ، فقد كان مفروضاً أن يسافر بعد قليل الى الاتحاد السوفيتي ليواصل العلاج بالمياه الكبريتية في « تسخالطوبو » التي نصحه بها الأطباء لحالة التهاب الأعصاب في الساق ، وكانت تسبب له آلاماً حادة في بعض الأحيان .

وقال « جمال عبد الناصر » ضمن ما قاله « أنه سوف يسأل الأطباء مرة اخرى عما إذا كانت مشاكله الصحية يمكن أن تعطل حسن أدائه لواجباته » .

وكان ذلك هاجساً ألح عليه أكثر من مرة رغم أنه في تلك الفترة كان يعمل ساعات مضاعفة ، خصوصاً في مجال متابعة تسليح الجيش والاشراف بنفسه على التدريب والتخطيط . وكنت أسمع ساهماً ، ولكن « أنور السادات » اندفع فجأة يقول لـ« جمال عبد الناصر » : « ما هذا الذي تقوله » يا معلم » ؟ » (هكذا كان السادات ينادي عبد الناصر دائماً أو يوجه إليه الخطاب) . ثم استطرد السادات يقول : « ومن هذا الذي يستطيع أن يأتي بعدك ؟ انك جعلتها مسألة صعبة جداً لمن سيخلفك لا سمح الله . ماذا تركت له لكي يفعل ؟ لقد طردت الملك وطردت الانجليز ، وبنيت السد العالي ، وحققت ارادة الوحدة العربية ، وغيرت وجه مصر كلها . انني أرثى له هذا الرجل المسكين بصرف النظر عمن يكون »[1] . ورد « جمال عبد الناصر » قائلاً : « هل تتصور أن الأمريكان سوف يتركون مصر في حالها عندما أذهب ؟ لا تتصور لحظة أن ذلك يمكن أن يحدث » . ثم استطرد « عبد الناصر » يقول بصوت تلوح منه نبرة شجن : « من يدري أنهم لا يقومون الآن بإعداد رجل مثل سوهارتو في مكان ما من صفوف الجيش » . ومن مفارقات المقادير أن « السادات » في تلك اللحظة قال بصوت ملأه بنبرة وعيد : « لو أن أحداً دلني على مثل هذا الرجل وأين هو لقطعت رقبته بيديّ هاتين » !

لم يكن « أنور السادات » مجرّباً ولا كان مفكراً ، ومع ذلك فإنه بدأ بداية طيبة . وكانت لديه ميزة أنه كان نائب الرئيس الذي عينه « جمال عبد الناصر » . ولقد أضاف هو الى ذلك بعد انتصاره في مايو ١٩٧١ مسحة من الديمقراطية أكسبته شعبية كبيرة ، ثم جاء أكتوبر ١٩٧٣ ومعه عبور قناة السويس . وكان يمكن ان نتصوّر أن « السادات » قد أعطى لنفسه شرعية جديدة ، وعزز مركزه بطريقة لا مجال للشك فيها . لكن ذلك لم يدم طويلاً .

---

(١) عندما كلفني الرئيس السادات فيما بعد بكتابة خطابه في افتتاح الدورة العادية للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، بعد ترشيحه للرئاسة ، فاني حرصت على أن أضمن صدر الخطاب مجمل هذه الواقعة حتى يقولها « السادات » بنفسه ، وحتى يكون ارتباطه بما تحقق من أهداف ارتباطاً مسجلاً عليه .

ولقد كان جزء من المشكلة يقع على شخصية « السادات » كما صاغتها ظروفه . إن تلك الظروف لم تتح له فرصة كافية ليتعلم أو يعلم نفسه بطريقة جادة ومنظمة . وبينما كان « جمال عبد الناصر » ـ مثلاً بعد تخرجه من الكلية الحربية ـ يواصل الدراسة في كلية أركان الحرب ويصبح مدرساً للتاريخ ومدرساً للاستراتيجية وقارئاً لهما ومصغياً مهتماً ـ كانت الظروف التي أثرت في شخصية « السادات » لا تتيح له الوقت قطعاً لكي يفكر في أصول المسائل التي كان عليه أن يواجهها الآن . ولم تكن لديه فكرة عميقة عن تاريخ مصر والعوامل الفاعلة في هذا التاريخ . فبعد صبا تعيس في البيت المزدحم بالتوتر في كوبرى القبة ، هرب بالخيال الى هواية التمثيل ، ثم هرب من الواقع بالمغامرات مع جواسيس المخابرات الألمانية والعمليات الدموية للحرس الحديدي ، وقضى جزءاً أساسياً من سنوات شبابه في فراغ السجون ، وأصعب من ذلك فإنه اكتسب عادات تآمرية كان من الصعب عليه أن يتخلص منها . ولقد تمتع بمزايا السلطة العليا وأدواتها دون تقدير كاف للمسؤوليات التي ترتبط بها . ولم يكن يفهم الطبيعة الحقيقية لمصر ـ ولقد سطحها فيما كان يقوله عن أخلاق القرية ـ لكن طبيعة مصر كانت أمراً مختلفاً عن هذا التسطيح ، وكذلك كانت علاقات مصر ببقية شعوب الأمة العربية . ولقد استطاع فقط أن يفهم أن مصر هي القائد الطبيعي للعرب ، لكنه افترض أن العرب سوف يكونون مرغمين على اتباعه في أي طريق يختاره ، وكان ذلك خطأ . إن جوهر القيادة وقوة الفعل الكامنة فيها مسألة أعقد بكثير مما كان يتصوره . لكنه لم يكن يرى ذلك . ولقد خلط في هذه المسألة بين الرئاسة والقيادة . فالرئاسة لها الطاعة بالقانون ، ولكن القيادة لا يمكن أن تمارس دورها الا بالاقتناع الكامل بأن الدور الذي تقوم به يعبر عما يشعر به الآخرون في ضمائرهم ويعجزون وحدهم عن تحقيقه . وبالتالي فإن الرئاسة سلطة ، وأما القيادة فهي دور ، وإذا توقف أداء الدور فإن دعوى القيادة التي تترتب عليه تفقد حقها في أن تقود .

□

إن ذلك كله من أسباب القصور لم يكن حاداً في البداية وكان هناك الأمل لدى كثيرين من أن النواحي الايجابية في شخصيته ، ومنها تشوقه الى قبول الناس له ورضاهم عنه يمكن ان يكون لها التأثير الأكبر على تصرفاته ، خصوصاً وأن وصوله الى قمة السلطة قد يعطيه الآن من دواعي الأمن والطمأنينة ما يؤكد أحسن ما فيه . ذلك لم يتحقق كما كان التمني ، لكن الأمور لم تبدأ بالاستفحال إلّا بعد أن اتجهت اليه كل أضواء المجد بعد حرب أكتوبر . كانت في يده فرصة لم تسنح لغيره ، وكان يستطيع ـ لو أنه فهم حقيقة الانتصار الذي تم في أكتوبر واستوعب هذه الحقيقة ـ أن يعيد صياغة علاقات مصر ببقية الأمة العربية ، وعلاقات العرب جميعاً بالعالم الخارجي . كان تحت تصرفه ورهن اشارته تحالف هائل لم يسبق له أن تحقق لغيره . كان العرب كلهم جيوشاً وشعوباً في المعركة ، وكانت مواردهم من نفط ومال في خدمتها ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قريبة من الساحة ومهتمة بما يجري فيها ، وكان الاتحاد السوفيتي يؤيده ، وكان الرأي العام العالمي قد استيقظ لأول مرة الى حقائق الصراع في الشرق الأوسط . لكن السادات أدار ظهره لهذا كله . وبدلاً من إستغلال النصر ـ وهو في الحقيقة لم يدرك جوهر طبيعته ـ فإنه التفت بسرعة ليستغل ما هو سطحي من مظاهره . كان ملهوفاً على الاستعراضات وعلى الميكروفونات وعلى عدسات التليفزيون ، وتجاهل كل الصداقات والتحالفات متصوراً أنه يستطيع أن يصنع كل شيء وحده مع صديقه الجديد « هنري كيسنجر» . والغريب أنه حتى « كيسنجر » نفسه ـ بنظرته العملية والعلمية ـ كان عاجزاً عن فهم قصور « السادات » في استغلال جوهر النصر الذي حققه العرب . وقد عبر « كيسنجر » عن ذلك بنفسه ، وبرز تعبيره مليئاً بالصراحة والاستغراب في نفس الوقت ، خلال المحاضر السرية لاجتماعاته مع القادة الاسرائيليين أثناء محادثات فك الارتباط . لقد جاء في هذه المحاضر (صفحة ١٥٢ من المحاضر السرية لمحادثات هنري كيسنجر) بالحرف :

« شرح الدكتور هنري كيسنجر أن هدف محادثات فك الارتباط هو تجنب

الحاجة في الوقت الحالي الى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلام . كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدي الى نتائج مهمة أخرى بينها رفع الحظر عن تصدير البترول ، وهذا بدوره سوف يؤدي الى انهاء عزلة اسرائيل لأنه سوف يخفف الضغوط الموجهة اليها من دول أوروبا الغربية واليابان » . ثم أضاف الدكتور هنري كيسنجر بالحرف ومحذراً : « إن أحدا في اسرائيل لا ينبغي أن يساوره أدنى شك في أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدي الى انكسار السد الذي يحمي اسرائيل من هذه الضغوط . وفي هذه الحالة فإن اسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم بانسحاب جزئي وانما سيكون مفروضاً عليها أن تنسحب الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ » . ثم أضاف كيسنجر بالنص : « الحقيقة أنني مندهش من سلوك السادات لأن الرئيس المصري لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لإستعمال كل قوى الضغط السياسي التي خلقها الموقف العالمي الجديد - في مفاوضاته لفك الارتباط . إن السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض إتفاقاً شاملاً وعلى شروطه ، وحتى لو تجددت المعارك فإن العالم سوف يلقي اللوم كله على اسرائيل » . ثم قال كيسنجر متسائلاً : « أنني لا أعرف لماذا لا يحاول « السادات » إستعمال حقائق الموقف الجديد لكي يضغط من أجل إنسحاب اسرائيلي شامل » . ثم رد كيسنجر على نفسه وقال بالحرف أيضاً : « أن السادات فيما يبدو لي وقع ضحية الضعف الانساني . انه يتصرف بسيكولوجية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً في سيارة مكشوفة داخلاً في موكب منتصر الى شوارع السويس بينما آلاف من المصريين يصفقون ويهللون له » .

لقد كان محزناً حقاً في تلك الأوقات أن « السادات » عاد بعد أكتوبر ١٩٧٣ الى نفس مطالبه القديمة التي نادى بها في مبادرته الجزئية في فبراير ١٩٧١ وكأن شيئاً لم يحدث بين التاريخين ، بينما الواقع ان المسافة بين التاريخين كانت شاسعة ، لكنه لم يستطع رؤ يتها .

الفصل الثاني

إعادة ترتيب المنطقة

كان « السادات » كثيراً ما يعطي الإنطباع بأن تصرفاته وليدة انفعالاته ، ولم يكن ذلك صحيحاً في المطلق. ربما كان صحيحاً في بعض المسائل الصغيرة ، لكنه في المسائل الكبرى كانت قرارات « السادات » دائماً ما تجيء نتيجة حسابات طويلة . وإن كانت هذه الحسابات تدور وتجري وتصل الى نتائجها داخل شخصيته الخاصة والعوامل التي كونتها . ولم يكن هناك مجال تأثر بحسابات « السادات » ـ على طريقته الخاصة ـ أكثر من مجال السياسة الخارجية والتوجيه الجديد الذي أعطاه لها والذي تحولت مصر به من دولة غير منحازة الى دولة يربطها حلف وثيق مع واحدة من القوتين الأعظم هي الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد أظهر لنا سياق الحوادث حتى الآن كيف أن « السادات » ـ بعد أن أصبح رئيساً ـ بدأ يتلقى الإشارات والنصائح من السعوديين بأن « الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تستطيع أن تمارس ضغطاً على اسرائيل . وأن الولايات المتحدة لن تمارس هذا الضغط طالما أن الاتحاد السوفيتي موجود في مصر بخبرائه وبسلاحه » .

وبصرف النظر عما إذا كان هذا التحليل صحيحاً إلى النهاية ، أو محكوماً في جزء منه بمصالح معينة ، فإن « أنور السادات » كان مستعداً

للإقتناع . ولا بد للإنصاف أن يقال إنه كان مستعداً للإقتناع لأبعد مما كانت توحي به الإشارات والنصائح ، لكنه كان يحتفظ دائماً بسره لنفسه ، ولم تكن تصرفاته الظاهرة تعبر بالضرورة عن نواياه الحقيقية ، بل لعله كان يتعمد العكس[1] .

كانت لديه في القاهرة قنوات ظاهرة للإتصال بالولايات المتحدة عن طريق مكتب رعاية المصالح (كانت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة منذ معارك ١٩٦٧ ، وحل محل السفارات في عاصمتي البلدين مكتب لرعاية المصالح) . كان الممثل الأمريكي المشرف على مكتب رعاية المصالح دبلوماسي أمريكي كفء هو الوزير المفوض « دونالد برجس » . وقد تمت بعض الاتصالات فعلاً عن طريق « دونالد برجس » ، ولكن « السادات » لم يكن مقتنعاً بأن قنوات وزارة الخارجية الطبيعية تستطيع أن تحمل رسائله الهامة الى الدوائر المؤثرة في واشنطن . وربما عزز هذا الانطباع لديه أن الصراع كان محتدماً في ذلك الوقت في واشنطن بين « ويليام روجرز » وزير الخارجية وبين « هنري كيسنجر » مستشار الأمن القومي للرئيس « ريتشارد نيكسون » . وكان نفوذ «كيسنجر » هو الأقوى ، وكانت قاعدة نفوذه هي لجنة الأربعين الشهيرة التي تضم كل اجهزة المخابرات والدفاع في الولايات المتحدة ، والتي كان يتم من خلالها رسم سياسة البيت الأبيض . وللإنصاف فإن « هنري كيسنجر » كان يحاول في ذلك الوقت الدوران من حول وزارة الخارجية ووزيرها « ويليام روجرز » ، وبالتالي فإنه كان يشجع أطرافاً دوليين عديدين على فتح قناة موازية للإتصال تصل خطوطها الى البيت الأبيض . ومع أن « أنور السادات » كانت لديه القناة السعودية للتوصيل ـ فإنه بدأ يشعر بحاجته الى قناة مستقلة تنقل ما يريده سراً إلى واشنطن . وهكذا فإنه مع قرب نهاية ١٩٧١ كان قد أشار بإتصالات دورية مباشرة بين الفريق

---

(١) ان الشعب المصري أدرك بفطرته هذه الطبيعة في سياسات السادات ، وكانت من أوائل النكت التي رويت عنه في الشارع المصري أن « الرئيس كان يأمر سائق سيارته باعطاء اشارة لليسار وبعدها يتجه الى اليمين » .

« احمد إسماعيل » ـ وكان وقتها مديراً عاماً للمخابرات العامة المصرية ـ وبين المستر « يوجين ترون » الذي كان واضحاً أنه ممثل المخابرات المركزية الأمريكية الخفي ضمن بعثة رعاية المصالح الموجودة علناً في مصر ، والتي كانت تمارس عملها داخل إطار السفارة الاسبانية التي كلفتها واشنطن بتمثيلها في مصر بعد قطع العلاقات . وكان الخط الذي يبدأ بـ« ترون » في القاهرة ينتهي في واشنطن الى مسؤول الشرق الأوسط في ادارة المخابرات المركزية الامريكية ثم الى لجنة الأربعين الشهيرة بالبيت الأبيض . وكانت هناك جهوداً تُعزز حركة الاتصالات على هذه القناة السرية ، وذلك من خلال نشاط كان يقوم به عدد من الصحفيين الأمريكيين ورجال الأعمال ممن كانوا على صلات وثيقة بمواقع صنع القرار . وليس من السهل على أي باحث ان يتعقب حركة التبادل عبر هذه الوسائل المكتومة ، كما أنه ليس من السهل معرفة الأثر الذي أحدثته هذه الحركة على تشكيل تفكير « أنور السادات » . لكنه كان يحتفظ بكل أوراقه قريبة الى صدره كما يقولون . ولم يكن أحد يعرف ما لديه . وحتى إذا أتيح لأحد أن يعرف ، فقد كان صعباً عليه أن يتصور كيف يستطيع « أنور السادات » أن يستوعب بطبيعته الخاصة ما لديه ثم أن يحوله الى مواقف أو الى اجراءات عملية . لقد ساعدته غريزة المتآمر فيه على حفظ أسراره ، وربما كانت من ناحية اخرى ترضى فيه رغبة نسبة كل شيء اليه وحده ، بل وربما ساعدت أيضاً على أن تعطي لقراراته قوة المفاجأة ، وكان هذا هو ما آثر تسميته فيما بعد بوصف « سياسة الصدمات العصبية » .

□

ولقد أخطأت حساباته في بعض المرات . فبعد أن طرد الخبراء السوفيت في صيف سنة ١٩٧٢ ـ على سبيل المثال ـ فإنه إنتظر مكافأة ما فعل ، ولكن المكافأة لم تصل . وأدرك أن عليه أن يجرب وسائل أخرى للإقتراب . وبدأت تجيئه التلميحات الى ضرورة تسخين الموقف ، ثم بدأت تضغط عليه عوامل مختلفة مثل القوات المسلحة والشعور الشعبي العام ،

وتدفعه دفعاً الى اتخاذ قرار . بل وتدفعه دفعاً إلى معركة كان يتهيبها . ولكن مسار الحرب ونتائجها كانت مفاجأة له كما كانت مفاجأة للأمريكيين . فلم يتصور الأمريكيون أن الجيش المصري كان قادراً على التخطيط وعلى الحرب على النحو الذي حدث فعلاً . وربما تصور الأمريكيون بعد الحرب أنهم قد أخذوا مقاس « السادات » ، ولكنهم لم يحسنوا قياس قدرات الرجال الذين كان يقودهم . وكان ذلك اكتشافاً كبيراً بالنسبة لهم .

ولقد بدأت أولى الرسائل المتبادلة بين « السادات » و « هنري كيسنجر » بعد ساعات قليلة من بدء المعارك ، وقد دارت من خلال قنوات الاتصال السرية التي كان السادات قد أقامها مباشرة مع مجلس الأمن القومي الأمريكي من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[1] . وفي يوم ١١ أكتوبر تلقى السادات رسالة هامة من كيسنجر . وكان فحواها ان الموقف الآن قد وصل إلى نقطة ملائمة يمكن أن تبدأ منها المفاوضات لتسوية مقبولة تبدأ بقبول لوقف اطلاق النار ثم تنتهي بمؤتمر للسلام . ويبدو أن السادات ـ حين تلقى هذه الرسالة ـ كان ما زال منتشياً بالنجاحات الأولى التي حققتها القوات المسلحة المصرية ، ولعله كان يومها أيضاً يفكر في تطوير الهجوم على الجبهة المصرية بهدف تخفيف الضغط عن سوريا . وأتذكر أنه دعاني يومها الى لقائه في قصر الطاهرة ، وقال لي وهو يبتسم راضياً ، وفي يده ورقة راح يقرأ لي بعض ما فيها : « لقد أرسلوا لي هذا الآن . هي رسالة من كيسنجر . لقد بدأوا يتحركون بعد أن تأكدوا أننا لسنا جثة هامدة » . وقال لي السادات يومها : « أنه سوف يرد على هذه الرسالة ، ولكنه لن يعطي تعهدات قاطعة لكي يترك لنفسه حرية الحركة » .

ويبدو أن واشنطن قررت أن تجرب ثانية بعد أن أحست أن رد « السادات » لم يكن قاطعاً . وهكذا فلقد تم الاتصال بـ« ادوارد هيث »

---

(١) كان هنري كيسنجر دائماً من أنصار قناتين للاتصال ، القناة الدبلوماسية والقناة البديلة (كما كان يسميها ، ويعني بها قناة المخابرات) ـ وكان ذلك النظام نافعاً له خصوصاً في الفترة التي لم يكن فيها وزيراً للخارجية وإنما مستشاراً للأمن القومي للرئيس فقط .

رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت ، الذي كلف السفير البريطاني في القاهرة - في ذلك الوقت السير « فيليت آدامز » - لكي يذهب لمقابلة الرئيس « السادات » - تم اللقاء في قصر الطاهرة - وأن يحمل اليه طلباً بموافقة مصر على قبول وقف اطلاق نار في المواقع التي بلغتها القوات. وكان رد « السادات » أنه إذا كان عليه أن يقبل وقف اطلاق النار ، فإنه لا بد أن يبدو من الجانب الآخر دليل على أن اسرائيل على استعداد للإنسحاب من الأراضي المصرية المحتلة سنة ١٩٦٧ . ولقد وصل هذا الرد الى واشنطن في اليوم الذي بدأت فيه محاولة تطوير الهجوم المصري فجر يوم ١٣ أكتوبر . وكان هذا هو اليوم الذي اتخذ فيه الرئيس « نيكسون » قراره بفتح جسر جوي ضخم لإمداد اسرائيل بما كانت تحتاجه من أسلحة وذخائر ، خصوصاً بعد خسائرها الكبيرة في الأيام الأولى من المعارك ، ولقد كانت عوامل اصدار مثل هذا القرار واضحة . ويمكن أن يضاف اليها أن « كيسنجر » ربما أحس أن « السادات » يراوغ في قبول وقف اطلاق النار ، ومن ثم فقد قرر التصرف . وبصرف النظر عن العوامل التي أثرت في التفكير الامريكي وقتها ، فإن بدء امدادات الجسر الجوي مكنت اسرائيل من أن تدفع الى المعركة بكل احتياطها الاستراتيجي ، ومن ثم بدأ مسار الحرب يختلف .

ويوم ١٦ أكتوبر جاء رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي « أليكس كوسيجين » الى القاهرة . كان السوفيت على اتصال وثيق بالأمريكيين . وكانوا هم أيضاً من أنصار قبول وقف اطلاق النار . وقام « كوسيجين » بنفسه بإعطاء « السادات » أدلة حاسمة - بصور الأقمار الصناعية - عن حجم الهجوم الاسرائيلي المضاد الذي قاده الجنرال « شارون » وعبر به قناة السويس الى الغرب (جرى وصفه في ذلك الوقت باسم « الثغرة ») واقتنع « السادات » . وأبدى استعداده لقبول وقف اطلاق النار وبدء مفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وأمكن ترتيب وقف لاطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر ، وان كان الاسرائيليون - كما هي عادتهم - قد استغلوا لصالحهم حالة وقف اطلاق النار فعززوا مراكزهم ونشروا وجودهم الى مواقع جديدة وبعيدة لم

يكونوا فيها عندما بدأ تنفيذ وقف اطلاق النار . كان « كيسنجر » قد ذهب الى موسكو عند الاتفاق بين القوتين الأعظم على مشروع القرار الذي قدم الى مجلس الأمن بوقف اطلاق النار . وعندما بدا أن وقف اطلاق النار لا يحترم من جانب اسرائيل ، فقد توتر الموقف بين القوتين الأعظم الى الدرجة التي دعت موسكو إلى ابداء التشدد ودفعت واشنطن إلى رفع درجة الاستعداد النووي يوم ٢٥ أكتوبر . وبدا بعد هذه التطورات أن الأمريكيين قد أصبحت لهم ـ بشكل ما ، وبصرف النظر عن حقائق موقفهم ـ القدرة على اتخاذ دور الحكم في المباراة الكبرى الدائرة على ساحة الشرق الأوسط .

* * *

بدأ « هنري كيسنجر » يلعب دوراً أساسياً في إدارة الأزمة . كما عُرف أيضاً أنه يفكر جدياً في زيارة المنطقة لكي يتولى الاشراف على محاولات الحل على الطبيعة . وقرر « السادات » أن يرسل وزير خارجيته « اسماعيل فهمي » الى واشنطن في نهاية أكتوبر لكي يستكشف النوايا ، ولكي يمهد الأرض للمحادثات القادمة . كان « كيسنجر » يتصور أن مهمته في الشرق الأوسط ـ على حد تعبيره في مذكراته[1] ـ سوف تكون « سيكولوجية بالدرجة الأولى » . كانت تلك أول زيارة له الى العالم العربي ، ولم تكن لديه فكرة عما يمكن ان يتوقعه . وأتذكر أنه قال لي مرة أنه عندما أصبح مستشاراً للأمن القومي مع « ريتشارد نيكسون » فإنه حاول أن يتجنب قدر ما يستطيع الاقتراب من الشرق الأوسط ومشاكله . فقد كان يحس أنه من الممكن ـ بحكم كونه يهودياً ـ أن يتهم بالتحيز لصالح اسرائيل . ومن المفارقات أن تطورات الأحوال فيما بعد جعلته يغوص في مشاكل الشرق الأوسط بأكثر مما فعل أي وزير خارجية أمريكي سبقه . ولقد اقترب « هنري كيسنجر » من تناول أزمة الشرق الأوسط مسلحاً بمجموعة ضخمة من الدراسات وأوراق العمل ، ولكن الورقة التي أثرت عليه أكثر من غيرها ـ فيما يبدو ـ كانت

---

(١) ص ٧١٦ من كتاب « سنوات الفوران » لهنري كيسنجر .

تقريراً فلسفياً نصف ساخر كتبه له أحد أساتذة جامعة « هارفارد » تحت عنوان « السوق والخيمة » . كان هدف كاتب هذا التقرير ـ فيما يبدو ـ أن يعطي لوزير الخارجية فكرة عن طريقة التعامل مع العرب الذين كان عليه ان يتفاوض الآن معهم لأول مرة . كان مضمون الرسالة أن القرار العربي يصدر في «خيمة الشيخ» الذي يملك مقاليد الأمور في شؤون قبيلته ، كما ان أسلوب التفاوض يدور بمنطق « السوق » حيث تكون المساومات صاخبة والأصوات عالية وحيث ينطلق القسم المغلظ كل لحظة يحلف بأن هذا آخر سعر وأن النزول بعده ظلم كبير ، ومع ذلك تظل المساومة على أشدها . وكان مؤدى النصيحة التي يوجهها كاتب التقرير الى وزير الخارجية الأمريكي أن عليه أولاً أن يكتشف من هو « الشيخ » في « الخيمة » ، ثم عليه بعد ذلك أن يعد نفسه لمساومات لا ينفذ صبرها في « السوق » .

قبل أن يجيء « كيسنجر » الى القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، فإن « السادات » ـ وكنت حتى ذلك الوقت لا أزال من أقرب الناس اليه ـ سألني عن الطريقة التي يمكن ان تتم بها المفاوضات مع « كيسنجر » . وكان رأيي كما شرحته له أنه لا ينبغي له أن يتصدى بنفسه لعملية التفاوض الفعلي . وسألني الرئيس « السادات » مستغرباً : « لماذا ؟ ألم يتفاوض بريجنيف وماوتسي تونج وغيرهما من القادة العالميين مع كيسنجر مباشرة ؟ » . وقلت : « إن هذا صحيح ، ولكن مفاوضات كيسنجر مع هؤلاء جميعاً سبقها تمهيد من خبراء الجانبين درست خلاله ـ بل وطحنت ـ كل المشاكل والقضايا ولم يعد باقياً أمام الكبار إلا عملية تأكيد نهائية لما تم عليه الاتفاق. وليس ذلك هو حالنا الآن مع الولايات المتحدة » . ثم كان اقتراحي المحدد للرئيس : « أنني أفهم أهمية رئاسته نفسه للمفاوضات، ولكني أقترح أن يقوم بها مع وفد رسمي . وله وحده أن يختار هذا الوفد ، موسعاً أو مضيقاً على أي نحو يراه » . ثم حددت أكثر قائلاً : « تستطيع أن تشكل وفداً موسعاً يضم مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية (الدكتور « محمود فوزي ») ومستشار الرئيس للأمن القومي (« حافظ اسماعيل ») ووزير

الخارجية (« إسماعيل فهمي ») ، أو تستطيع أن تختار وفداً مضيقاً من أي واحد من هؤلاء ، وبالطبع فإنك تستطيع أن تترأس الوفد بنفسك وأن تحضر مراسم افتتاح الجلسة الأولى ، ثم تعطي بعض توجيهاتك وتغادر القاعة تاركاً عملية المفاوضات تأخذ مجراها » . وقاطعني الرئيس « السادات » قائلاً : « إنني لا أرى مبرراً لكل هذا اللف والدوران » . وقلت له : « أرجوك أن تأذن لي أن أتكلم بصراحة . أن كيسنجر مفاوض ذكي ، وقد درس بالتأكيد حقائق أوضاعنا هنا ، وهو يعرف أن سلطة القرار كلها في يدك ، ولهذا فإنه سوف يضغط عليك لكي يحصل على أكبر قدر ممكن من التنازلات . وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك في اسرائيل لأنه حتى إذا تفاوض مع جولدا مائير فإن رئيسة وزراء اسرائيل سوف تقول له عند كل مطلب يتقدم به أنها مضطرة للتشاور مع لجنة الأمن والدفاع في مجلس الوزراء أو مع قيادات حزبها الحاكم أو مع زعماء الكنيست . وهذا يعطي الجميع هناك فرصة لتدبير أمورهم وتحديد مواقفهم بطريقة أكثر صلابة ، أو فلنقل أكثر عناداً . ثم عدت ألح « بأن وجود متفاوض مصري غيره أمام كيسنجر يُمكن هذا المتفاوض على الأقل أن يقول لـ« كيسنجر » أمام أي مطلب أو أي ضغط غير معقول ـ أنه مضطر للعودة للتشاور مع الرئيس ، وهذا يعطينا وقتاً لحسن دراسة المواقف والتدقيق في الصيغ » . وأصغى الرئيس « السادات » لما كنت أقول ، ثم لم يلبث أن هز رأسه غير مقتنع ، ثم أضاف بالتعبير الفرنسي الدارج : « لا ، سوف تكون المفاوضات بيني وبين كيسنجر tête à tête ».

وهكذا كان بالفعل . وبدأ الاجتماع الحاسم والخطير ـ في تاريخ مصر الحديث كله ـ في الساعة الحادية عشرة صباح يوم ٧ نوفمبر في قصر الطاهرة . والغريب أن « السادات » عكس اقتراحي تماماً . فلقد دعا أعضاء وفد موسع يضم مستشاره للأمن القومي ووزير خارجيته ورئيس أركان حرب القوات المسلحة الى الجلوس معه ، بينما جلس « كيسنجر » على الناحية الأخرى من المائدة ومعه « جوزيف سيسكو » مساعده ، و « هارولد سوندرز »

و « ألفريد آثرتون » من كبار خبراء الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية ، ثم بدأ مصورو الصحف والتليفزيون يلتقطون مئات الصور ، ثم خرجوا . ولم تمض بضعة دقائق حتى خرج بقية أعضاء الوفدين تاركين « السادات » و « كيسنجر » وحدهما تماماً . وفي اليوم التالي رأيت « أنور السادات » عند الظهر ، وكان ممدداً على سريره في غرفة النوم الرئيسية في قصر الطاهرة . كان قد أخذ حماماً ساخناً ليريح أعصابه ، ثم اندلف تحت الأغطية في السرير الفاخر . وأعطاني « السادات » فكرة عامة عما حدث في الاجتماع .

□

كان « كيسنجر » قد بدأ بتهنئة « السادات » على أداء الجيش المصري الذي لم يكن أحد يتوقعه ، وكان « السادات » بالطبع ممتناً لسماع ذلك . وفي مقابل هذا الاطراء فإن « السادات » قدم لـ« كيسنجر » اطراء مماثلاً حين قال له : « لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن تجيء الى القاهرة . انني كنت أريدك هنا منذ وقت طويل . ولو أنك جئت لكنا تجنبنا مشاكل كثيرة . لقد كنت أريد أن تتولى أنت محاولات حل الأزمة منذ البداية » . وكان « كيسنجر » بدوره سعيداً بهذا الشوق إليه . ويظهر أن « كيسنجر » في ذلك الوقت فتح حقيبة أوراقه وبدأ يخرج منها بعض الأوراق . وقاطعه « السادات » ـ طبقاً لروايته ـ قائلاً له : « ما هذا الذي تفعله ؟ هل تتصور أنني سأدخل في مناقشة معك حول مواقع خطوط وقف اطلاق النار كما كانت يوم ٢٢ أكتوبر ؟ كلا يا دكتور كيسنجر . أنت رجل استراتيجي وأنا رجل استراتيجي ، وأريد أن تكون مناقشاتنا معاً على المستوى الاستراتيجي » . وتوقف «أنور السادات » في روايته ، واستطرد بعد قليل : « ثم بدأت أحدثه في موضوعات لم يكن يحلم أنني سوف أثيرها معه » . ثم سكت ولم يضف شيئاً ، وأحسست أنه ليس على استعداد للدخول في تفاصيل أكثر ، ولم أحاول أن ألح .

لكن ما تكشّف لي فيما بعد ـ ومن خلال إتصالات ومناقشات مكثفة ـ

أوضح أمامي بعض الخطوط العريضة من حقيقة ما جرى من مناقشات في ذلك الاجتماع الخطير . وفيما يبدو فإن « السادات » بدأ فقال لـ« كيسنجر » أنه ضاق ذرعاً بعلاقته مع الاتحاد السوفيتي ، وأنه - أي « السادات » - قرر أن ينفض يده نهائياً من أي علاقة مع الاتحاد السوفيتي . ثم قال لـ« كيسنجر » الذي استبدت به الدهشة - أنه الآن يعتبر أن الاتحاد السوفيتي هو العدو الحقيقي . ثم أضاف نقطة أخرى ذكرها لي هو بنفسه في اليوم التالي : « أن هذه سوف تكون آخر حرب بين مصر واسرائيل » .

كان « كيسنجر » أمام نقطتين يستطيع هو أكثر من غيره أن يقدر الاحتمالات الاستراتيجية الخطرة والمترتبة عليهما :

١ - إن العدو بالنسبة للسادات الآن هو الاتحاد السوفيتي .

٢ - إن حرب أكتوبر بين مصر واسرائيل سوف تكون آخر الحروب .

ثم استخلص « السادات » بنفسه أمام « كيسنجر » - الذي استبدت به الدهشة - النتيجة المترتبة على هاتين النقطتين ، وهي أن جهود السلام في الشرق الأوسط لا بد أن تتولاها الآن بالتنظيم والاشراف دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة . ثم أضاف « السادات » أنه سوف يكون مستعداً في المستقبل - وبعد حل بعض المشاكل العاجلة - لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل . ولكن ذلك عليه ان ينتظر بعض الوقت للإعداد النفسي ، وحين يكون الناس في مصر قد بدأوا في تقدير واستيعاب المزايا التي سوف تجيء من وقف الحرب وبداية عملية السلام[1] .

---

(١) أكد اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل السابق في مقابلة هامة نشرتها له صحيفة « جيروزاليم بوست » على امتداد صفحة كاملة في عدد يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٨٢ ، وجود اتفاق استراتيجي توصل اليه السادات مع كيسنجر وانضمت اليه اسرائيل . وقال رابين بالحرف : « في سنة ١٩٧٤ كان هناك اتفاق بالتراضي بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل على مفهوم استراتيجي واحد يرتكز على ثلاث نقط :

أ - ان الولايات المتحدة سوف تقود عملية السلام في المنطقة مع ابعاد الاتحاد السوفيتي تماماً ، وكذلك أوروبا الغربية .

=

ثم تحدث الرئيس « السادات » بعد ذلك عن ما سماه « فشل التجربة الاشتراكية في مصر » ، وأنه يريد تنمية من نوع جديد تعتمد على مفاهيم مختلفة . وأضاف أنه تحدث في هذا الموضوع فعلاً مع « ديفيد روكفلر » .

وطبقاً لمصادر أثق تماماً في حسن اطلاعها ـ وقد رأيت بنفسي من الوثائق وشواهد التصرفات ما يؤكدها ـ فإن الرئيس « السادات » تقدم بعد ذلك لـ« كيسنجر » بطلب غريب ، وهو أن تتولى الولايات المتحدة في المستقبل مسؤولية أمنه « لأنه يعرف أن مؤامرات كثيرة سوف تحاك ضده من السوفيت ومن العرب ، بل ومن بعض العناصر في داخل مصر نفسها » .

وفي نهاية المقابلة سأل « السادات » ، « كيسنجر » عما دار بينه وبين « جولدا مائير » التي كان قد قابلها في واشنطن قبل زيارته للقاهرة . كان « كيسنجر » لم يتمكن بعد من استيعاب كل هذه الجرعة من « الاستراتيجية » التي قدمها له « السادات » ، وحاول أن يستخدم مواهبه كقصّاص ممتاز ، فقال لـ« السادات » : « كانت المفاوضات مع جولدا مرهقة » . ثم أضاف ضاحكاً : « تصور يا سيادة الرئيس ، ليلة كاملة في مناقشة مستمرة مع امرأة واحدة ، وكانت هذه المرأة هي جولدا . ألا ترثى لحالي ؟ » وضحك « أنور السادات » ومد « كيسنجر » يده الى حقيبته فأخرج من أحد ملفاتها ورقة كانت تحوي ستة نقاط قدمتها له « جولدا مائير » في واشنطن[١] .

والغريب أن « كيسنجر » كان قد قال لـ« جولدا مائير » في واشنطن أنه يشك في أن « انور السادات » يستطيع أن يقبل مقترحاتها المتمثلة في النقاط الست . لكن « السادات » أمسك بالورقة التي ناولها له « هنري كيسنجر »

= ب ـ أن كلا من مصر واسرائيل سوف تكونا حجرا أساس توأمين في سياسة للمنطقة تقودها الولايات المتحدة .

جـ ـ أن عملية السلام سوف تتم على مراحل . وهكذا كانت سياسة الخطوة خطوة التي اتبعها كيسنجر ، وكذلك كانت سياسة الرئيس كارتر التي توصلت لاتفاقيات كامب ديفيد » .

(١) النقاط الستة المشهورة التي أعلنت بعد انتهاء جلسة المحادثات بين السادات وكيسنجر ، وكانت بداية انقسام خطير في التحالف العربي والدولي الذي لعب دوراً أساسيا في حرب اكتوبر .

وألقى نظرة عليها ، ثم قال على الفور : « حسناً ، انني أوافق » . والأكثر غرابة أنه في مؤتمر صحفي عقده الاثنان بعد انتهاء محادثاتهما ، فإن « أنور السادات » قال للصحفيين ـ دون أن تطرف له عين ـ أنه هو الذي قدم النقاط الست، وأسماها كالعادة « نقاطي الستة »[1] .

□

وفي هذا الوقت كانت الاتصالات العسكرية المباشرة بين مصر واسرائيل ـ لتحديد خطوط وقف اطلاق النار تطبيقاً لقرار من مجلس الأمن ـ تجرى على الكيلو ١٠١ . وكان اللواء « محمد عبد الغنى الجمسي » رئيس أركان الحرب يمثل الجيش المصري في هذه المحادثات ، كما أن الجنرال « أهارون ياريف » مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية كان هو ممثل الجيش الاسرائيلي . وكتب « هنري كيسنجر » فيما بعد :[2] « من سوء الحظ أن المتفاوضين العسكريين لم يكونوا مفوضين من حكوماتهم » . ولم يكن هذا خطأ اللواء « الجمسي » الذي يرأس الوفد العسكري المصري ، فإن « أنور السادات » كان في ذلك الوقت مشغولاً بمناورة معقدة . بشكل ما تصور « السادات » أن هناك صراعاً بين رئيسة الوزراء الاسرائيلية « جولدا مائير » ووزير دفاعها « موشى ديان » ، وتصور أيضاً أن الأمريكيين يشجعون « ديان » . وتصور كذلك أنه يستطيع استغلال الخلاف بين الساسة والعسكريين في اسرائيل لمصلحته (جرب نفس الأسلوب فيما بعد في استغلال الخلاف بين « بيجين » و« وايزمان ») . وعلى أساس هذه

(١) قال الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في مذكراته « الحفاظ على الايمان » التي نشرت في نوفمبر سنة ١٩٨٢ ما نصه : « لقد لاحظت في كامب ديفيد ان السادات يريد أن يتخذ قرارات مصر بنفسه ولم يكن يحب وجود أحد من مساعديه معنا . وكان يبدو بشكل أو آخر غير مستريح اذا كانوا قريبين منا . وقد كان السادات يقضي وقتاً قليلاً مع مساعديه ، وعلى العكس من ذلك كان بيجين » . ويقول كارتر أيضاً : « كنا نعد أي صيغة نراها معقولة ، ثم كنت آخذها للسادات الذي كان يلقي عليها نظرة سريعة ويوافق عليها بسرعة وأحياناً يدخل عليها تعديلات طفيفة . ثم كنت آخذ نفس هذه الصيغة الى بيجين ، وإذا بنا نقضي ساعات وأحياناً أيام يشترك فيها الوفد الاسرائيلي كله » .

(٢) ص ٧٥١ من كتاب « سنوات الفوران » لهنري كيسنجر .

التصورات كلها فإن « السادات » كلف « الجمسى » بأن ينتحي بـ« ياريف » جانباً ثم يسر إليه برسالة من « السادات » إلى « ديان » (كان السادات يظن بأن ياريف هو رجل ديان) ومؤدى الرسالة أن « السادات » ـ ولعلم « ديان » شخصياً ـ على استعداد لقبول انسحاب جزئي الى خط المضايق . في ذلك الوقت كان « اسماعيل فهمي » في واشنطن ، وكانت التعليمات الصريحة الصادرة له من « السادات » تطلب اليه أن يصر على أن تكون أول مرحلة في الانسحاب الى خط العريش ـ رأس محمد .

وبدت الاشارات والتعليمات الصادرة من القاهرة متضاربة . ففي حين أن « الجمسى » كان يهمس في أذن الجنرال « ياريف » بأن « أنور السادات » يقبل خط المضايق كمرحلة أولى في الانسحاب ـ كان « اسماعيل فهمي » يصر باسم « السادات » في واشنطن على أن أقل ما يمكن القبول به هو خط العريش ـ رأس محمد . وكان الاسرائيليون والامريكيون بالطبع يتبادلون المعلومات ، وأصبح هذا التضارب الواضح مبعث حيرة للجميع ، لكنهم مع الأسف استنتجوا منه ما أرادوه .

* * *

إن إجتماع ثلاث ساعات بين « هنري كيسنجر »و « أنور السادات » يوم ٧ نوفمبر ترك « كيسنجر » في حالة اندهاش . كان الاتهام الذي يوجه اليه في بعض الأوقات أنه كان يرى أزمة الشرق الأوسط من منظور واحد فقط ، وهو منظور الصراع بين القوتين الأعظم . لكنه حين جاء الى المنطقة لأول مرة كان يشعر ـ كما قال فيما بعد ـ أنه الى جانب مسؤولياته الرسمية ، يحمل معه أيضاً هموم الشعب اليهودي . ولقد كان « انور السادات » باقتراحه للتنسيق الاستراتيجي بين مصر وأمريكا ، هو الذي رفع القضية المحلية الى مستوى الصراع بين القوتين الأعظم . وفجأة فإن كل الأسباب التي كانت تدفع « كيسنجر » الى التردد قبل الاقتراب من أزمة الشرق

الأوسط ـ كانت هي نفسها التي جعلت هذه الأزمة فيما بعد تجذبه اليها بشدة . هل كان يمكن له هو ـ اليهودي الألماني الهارب من جحيم النازية ـ أن يصبح الرجل الذي اختارته الأقدار لحل المشكلة التي نتجت عن هذا الجحيم ؟

كان رد الفعل الأول لدى « كيسنجر » مشوباً ببعض الشك . صحيح أنه كانت للأمريكيين اتصالات كثيرة مع « السادات » خلال الأعوام السابقة ، وصحيح أنهم رأوا بعيونهم كيف تصرف مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٢ ـ لكنهم مع ذلك لم يكونوا قد أعدوا أنفسهم لإقتراحات كاسحة من نوع ما اقترحه « أنور السادات » . وأغلب الظن أن « كيسنجر » لم يكن يعرف الى أي حد يحق له أن يصدق ما سمع أو أن يتصرف على أساسه ، ولهذا فقد كان متردداً في نقل كل ما سمعه رسمياً للإسرائيليين . وهناك شواهد على أنه ناقش بعض جوانب هذا الموضوع مع صديقه « اسحق رابين » الذي كان سفيراً لدى الولايات المتحدة في ذلك الوقت . كان ما يقترحه « السادات » ينطوي على متغيرات بعيدة المدى . فهل كان « السادات » قادراً على تنفيذ كل هذا الذي عرضه ؟ وبعد دراسات مستفيضة في واشنطن ، كان التقدير بأن هناك فرصة . لم تكن هناك قوى منظمة تستطيع أن تتحدى خططه الجديدة في مصر ، ثم أن إنتصار أكتوبر عزز سلطته الى أبعد حد .

وكما طلب « أنور السادات » فإن الامريكيين بدأوا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن سلامته الشخصية . ولم يكن حرسه الخاص هو الذي سافر ليتدرب من جديد على مهمته في أمريكا فقط ولكن الترتيبات بدأت توضع أيضاً لإنشاء قوة خاصة لمواجهة الارهاب الدولي . وبدأت معدات أمن الكترونية معقدة وأسلحة خفيفة حديثة تنقل الى مصر . ثم عينت المخابرات المركزية الامريكية واحداً من خبرائها في الشؤون العربية اسمه « جون فز »[1] ، لكي يكون متواجداً باستمرار في مقر الرئاسة ، وكانت المهمة

---

(١) يعمل « جون فز » الآن بالأعمال التجارية في سويسرا في شركة يساهم فيها الشيخ « كمال ادهم » . ومثل غيره من كبار الموظفين السابقين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية =

الموكولة اليه أن يتأكد من كل المسائل المتعلقة بالأمن .

ثم جاء بعد ذلك الاتفاق الشهير بين أجهزة المخابرات الخمسة النشيطة وقتها في المنطقة ، والمهتمة أساساً بأفريقيا حفاظاً على الاستثمارات الهائلة فيها للبنوك الأمريكية (وبينها بنك تشيز مانهاتن) ، والتي شاركت فيها كل من مخابرات السعودية وايران والمغرب ومصر وفرنسا . ولقد نتج عن هذا الاتفاق تكوين « نادي السافارى » الذي قدمت صورة كاملة لنشاطه في كتاب سابق[1] . كان هذا النادي الغريب من بنات أفكار الكونت « جاك دي ميرانش » الذي كان رئيساً لأمن الدولة والجاسوسية المضادة في فرنسا . وكان هدف هذا النادي مواجهة ما سماه أعضاؤه « التوسع الشيوعي في افريقيا » . وكانت أبرز العمليات التي أدارتها هذه المجموعة هي مشاركة قوات مصرية ومغربية في انقاذ نظام « موبوتو » في الكونغو ، لكي لا تضيع ـ بانهيار هذا النظام ـ كل القروض التي استدانها من البنوك الغربية . وكان نشاط هذا النادي موضع ترحيب من الأمريكيين ومن « هنري كيسنجر » الذي كان ضيق الصدر من القيود التي فرضها الكونجرس على أي محاولة للتدخل الأمريكي في افريقيا . ان التنظيم السري الجديد أصبح يعطي الفرصة للتدخل دون اذن من الكونجرس وبدون اعتمادات اضافية .

* * *

ولم يكن « كيسنجر » أقل سعادة بالسياسية الجديدة التي أعلنها « السادات » تحت شعار « تنويع مصادر السلاح » . فقد كان ذلك يعني في الواقع استبدال الاتحاد السوفيتي كمصدر رئيسي لتسليح مصر بمصادر أخرى من الغرب ، وربما بعد ذلك من الولايات المتحدة . ولم يكن معقولاً لأي بلد أن يتسوق أسلحته من عشرات المصادر . وفي الحقيقة ـ وللإنصاف ـ

= ممن عملوا في الشرق الأوسط ـ فإنه وجد الفرصة مناسبة بعد انتهاء دورة خدمته ان ينتقل من خدمة الوكالة الى العمل في مؤسسات اقتصادية عربية أو متصلة بالعرب .

(١) كتاب « عودة آية الله » الصفحات من ١١٣ ـ ١١٦ من الطبعة الأصلية الانجليزية للكتاب .

فإن الاتحاد السوفيتي لم يقصر في معاملة مصر أثناء حرب أكتوبر أو بعدها مباشرة . ولا يمكن لأحد أن يتجاهل ـ بصرف النظر عما قيل أو يقال ـ أن كل ما تحقق في حرب أكتوبر تحقق بسلاح سوفيتي . وبعد حرب أكتوبر مباشرة فإن الاتحاد السوفيتي قدم لمصر ٢٥٠ دبابة من طراز « تي . يو ٦٢ » هدية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي تعويضاً لها عن خسائر الحرب . كما أنه باع اليها فيما بعد ثلاثة أسراب من طائرات « ميج ـ ٢٣ » المتطورة . ومع ذلك فقد كانت مكافآته هي استبعاده من مؤتمر جنيف في ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، بينما كان المفروض أن يقوم الاتحاد السوفيتي في هذا المؤتمر بدور مساو لدور الولايات المتحدة على الأقل . وفي ابريل ١٩٧٤ كان « السادات » عنيفاً في هجومه على الاتحاد السوفيتي بأنه قصّر في التزامه بتعويض مصر عن كل خسائرها في القتال ، دون أن يشرح الأساس الذي جعله يتصور أن هناك التزاماً سوفيتياً بتعويض مصر عن خسائرها .

□

وربما كان مفيداً هنا أن نتوقف لحظة أمام علاقات السلاح بين مصر والاتحاد السوفيتي . لقد بدأت هذه العلاقات في سنة ١٩٥٥ حين عقدت مصر أول صفقة لشراء السلاح السوفيتي ، وقد أطلق عليها في ذلك الوقت وصف « صفقة السلاح التشيكوسلوفاكية » ـ واستمرت حتى سنة ١٩٧٥ حين توقفت مبيعات السلاح السوفيتي الى مصر . في هذه الفترة ـ ٢٠ سنة ـ اشترت مصر من السلاح السوفيتي ما قيمته ٢٢٠٠ مليون روبل (قيمة الروبل تساوي رسمياً قيمة الدولار تقريباً) . ودفعت مصر من ثمن هذه الصفقات ٥٠٠ مليون روبل . وكانت ما زالت مدينة في هذه الفترة بـ ١٧٠٠ مليون روبل .

وفيما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨١ (ست سنوات) اشترت مصر من الغرب أسلحة تقدر قيمتها بـ ٦٦٠٠ مليون دولار تقريباً .

وبالصفقات السوفيتية ـ ٢٢٠٠ مليون روبل على إمتداد عشرين سنة ـ

خاضت مصر خمسة حروب : حرب السويس ، حرب اليمن ، حرب سنة ١٩٦٧ ، حرب الاستنزاف ، وحرب أكتوبر .

وبالصفقات الغربية ـ ٦٦٠٠ مليون دولار على امتداد ست سنوات ـ فإن مصر لم تدخل معارك حربية باستثناء معركة صغيرة ضد ليبيا نشبت بسبب معلومات سربتها اسرائيل الى مصر عن طريق المغرب بأن هناك مؤامرة ليبية لإغتيال « السادات » .

وفي كل الأحوال ، فإنه لا يبدو أن حرباً كبيرة يمكن أن تقوم بين مصر واسرائيل . وفضلاً عن توازن القوى العسكري ، فإن حقائق التوازن الاقليمي والدولي الآن تجعل العدوين السابقين ـ مصر واسرائيل ـ أطرافاً في نفس المعسكر الذي يعتمد أساساً على الولايات المتحدة ، حتى في امدادات السلاح . وهكذا فإنه حتى على فرض وقوع صراع بين الاثنين في المستقبل ، فإن حركة هذا الصراع سوف تكون أشبه بالصراع بين تركيا واليونان لا أكثر ولا أقل . والحقيقة أن قرار « السادات » في الاعتماد على أمريكا في امدادات السلاح كان معناه أنه ليس هناك بديل للمفاوضات مع اسرائيل . فلقد أوضح كل الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين التزامهم الثابت بأمن أسرائيل ، بما يتضمنه ذلك من الاحتفاظ بالتفوق لإسرائيل دواماً على كل الدول العربية . ولقد كان آخر من أكد هذا الالتزام بطريقة قاطعة هو الرئيس الحالي « رونالد ريجان » في خطاب بعث به الى رئيس وزراء اسرائيل « مناحم بيجن » بعد اتمام انسحاب اسرائيل من « ياميت » في سيناء . وهكذا فإنه لم يعد على مصر فقط أن تواصل التفاوض الى ما لا نهاية مع اسرائيل ، ولكن عليها أيضاً ان تتفاوض مع اسرائيل المتفوقة عليها وعلى بقية العرب ـ بضمان أمريكي ـ في موازين السلاح . وذلك تفاوض لا يؤدي بإسرائيل الى تنازل عن شيء .

* * *

ولقد بدأ « الاتفاق الاستراتيجي » الجديد يلقي ظله على بعض

التصرفات التي بدت في ذلك الوقت ـ ولأول وهلة ـ نتيجة للتسرع والنقص في الحيطة. وكانت المفاوضات من أجل فك الارتباط الأول تحمل في كل يوم ظلاً يستوقف النظر ، ومهما كان حسن النوايا مفترضاً ـ فقد بدأ تكاثف الظلال على التصرفات يصنع جواً لا يستطيع أحد أن يتجاهله مهما كان من حسن النوايا . وأثناء مفاوضات فك الارتباط ، كانت موافقة « السادات » على سحب القوة الرئيسية للوحدات المدرعة في سيناء صدمة كبيرة . وأتذكر مشهداً في فندق « كتراكت » بأسوان أثناء تلك المفاوضات ـ في ديسمبر ١٩٧٣ . كان هناك وفد رسمي أمريكي يرأسه « كيسنجر » . وكان « كيسنجر » قد بدأ دبلوماسية المكوك متنقلاً بين أسوان والقدس . وكان هناك وفد مصري . وكانت هناك جلسات بين الوفدين تعقد في فندق « كتراكت » ، ولكن هذه الاجتماعات كانت في معظم الأحيان بعيدة عن الصورة الحقيقية لما يجري . فقد كان « كيسنجر » يعود من القدس الى استراحة « السادات » في أسوان ، وهناك يجري كلام تترتب عليه آثار . ثم تبدأ بعض الآثار في الوصول الى الوفود الرسمية في فندق « كتراكت » ، بعد أن يكون كل شيء قد تم وانتهى . بل وكان بعض ما تم وانتهى يصل الى الوفد المصري بواسطة « هنري كيسنجر » . وفي ذلك اليوم جاء « كيسنجر » من استراحة « السادات » في أسوان ليقول للوفد المصري : « ان الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعاً » . وذهل الفريق « الجمسي » وهو يسمع هذه المعلومات وتمتم لنفسه : « لا يعقل . . . كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق ولا يبقى هناك غير ثلاثين ؟ » ورد عليه « كيسنجر » قائلاً : « إن الرئيس كان مستعداً حتى لسحب هذه الثلاثين ، لأننا بصدد صنع سلام » . وقال الجمسي : « لو يعلم الناس مقدار الجهد والعناء والعذاب الذي اقتضاه عبور هذه الدبابات الى الشرق لأدركوا ما أحس به » .
وبدا التأثر واضحاً على « الجمسي » الى درجة أنه اقترب من نافذة في فندق « كتراكت » تطل على النيل وأخرج من جيبه منديلاً ، وكان واضحاً لبقية

الواقفين ان هذا الجندي المنضبط لم يتمالك دموعه . وأحس « كيسنجر » أن الأمور ليست على ما يرام ، خصوصاً وأنه كان ما زال يجهل حقائق الأمور والمشاعر داخل القوات المسلحة المصرية . وتحرك صوب « الجمسي » حتى وصل الى مكانه وسأله : « ماهو الأمر يا جنرال ؟ » . ورد « الجمسي » يعكس مرة أخرى شعور جندي منضبط لا يعرف خفايا ما يجري وراء ظهره حتى تلك اللحظة ـ قائلاً : « لا شيء يا سيدي الوزير ، ما دامت هذه هي الأوامر فسوف ننفذ . بالنسبة لنا فإن الأوامر هي الأوامر » .

وبعد سحب الدبابات وسحب المدافع بدأ سيل التنازلات السرية التي صاحبت اتمام اتفاق فك الارتباط الأول : الاستجابة لمطلب « جولدا مائير باطلاق سراح كل الأسرى الاسرائيليين (أكثر من ٢٠٠ أسير ، بينهم حوالي ثلاثين طياراً) ـ رفع الحصار عن باب المندب والتعهد القاطع بعدم تكرار ذلك مرة أخرى مهما كانت الظروف ـ التعهد بالتغاضي عن أية شحنات من البضائع متجهة الى اسرائيل على بواخر غير اسرائيلية ـ التعهد بعدم السماح بأية أعمال معادية لأسرائيل بواسطة الفلسطينيين من الأراضي المصرية ـ التعهد بعدم الدخول في نشاط اعلامي ضد اسرائيل . وكان الأخطر من ذلك كله هو تعهد مصر بالبدء فوراً في إعادة تعمير مدن القناة ، واعادة السكان المهجرين الى هذه المدن . وكان المقصد الاسرائيلي من هذا الطلب الغريب والاصرار عليه هو أن تعود مدن القناة الثلاثة بمن فيها من السكان العائدين وبما ينفق عليها من اعتمادات اعادة التعمير ـ رهائن في مطال المدفعية الاسرائيلية لو حدث وأخلّ « السادات » بتعهده السري الأكبر لـ« كيسنجر » ، وهو أن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب .

□

وفي واقع الأمر فإن « السادات » كان في تلك الأسابيع الحاسمة ينقل مصر من نظام اقليمي الى نظام آخر . كان الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية مسرحاً لصراع بين نظامين : أولهما النظام العربي الذي كان يضم بلدان الأمة العربية التي يربطها معاً ميثاق الجامعة العربية وميثاق

الضمان الاجتماعي العربي ، وتشده أكثر من ذلك حركة القومية العربية التي قادها « جمال عبد الناصر » . كان هذا النظام يشعر بشخصيته العربية المتميزة ويؤمن باستقلاله في المصلحة والأمن وبالارادة والفعل . وكان هذا النظام العربي يحدد استقلال العرب وعدم انحيازهم كاستراتيجية أساسية ، كما أنه كان يحدد اسرائيل كعدو رئيسي في المنطقة . وفي مقابل هذا النظام فقد كان هناك نظام آخر هو نظام الشرق الأوسط ، والذي كانت ترعاه دول الغرب الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية . وكان هدف هذا النظام تجميع دول الشرق الأوسط كلها ، بما فيها تركيا وإيران وباكستان (واسرائيل فيما بعد حين تسنح الظروف) . وكان هدف هذا النظام هو دعوى مقاومة الشيوعية ، وكان العدو الرئيسي بالنسبة له هو الاتحاد السوفيتي . والغريب أن فكرة هذا التحالف الغربي عرضت على مصر قبل الثورة سنة ١٩٥٠ باسم « منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط » ، ورفضتها . ثم رفضتها مصر مرة ثانية وقادت جهاداً مقدساً ضدها تبعتها فيه الأمة العربية كلها ، عندما عادت هذه المحاولة مرة أخرى تحت اسم « حلف بغداد » . ثم رفضتها وقاومتها مرة ثالثة حينما عادت تحت اسم « مبدأ أيزنهاور » .

ولم يكن هدف الولايات المتحدة من كل هذه المشروعات مجرد جر المنطقة الى إطار الأحلاف العسكرية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي فحسب ـ وانما كان هدف الولايات المتحدة الى جانب ذلك هو تمييع التمايز العربي الذي تخلقه وحدة الأمن والمصلحة وتسنده وحدة التاريخ والمصير ـ الى جانب تسهيل استيعاب اسرائيل في تنظيم اقليمي مع العرب . كانت مصر دائماً ـ حتى من قبل الثورة ـ تعارض هذه المخططات وتعتبرها نوعاً من الاستعمار الجديد . وبعد الثورة فإن مصر قادت معارك ضارية دفعت فيها تكاليف ضخمة حتى تؤكد شرعية النظام العربي وأحقيته في الحفاظ على مطالب الأمن القومي للأمة العربية .

وفي هذا الوقت ـ ديسمبر ١٩٧٣ ـ كان « السادات » يتحرك بمصر من نظام إلى نظام . كان يتحرك من النظام العربي وإمكانياته وتحالفاته التي

حققت انتصار أكتوبر الى نظام الشرق الأوسط الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية وتحركه لمصالحها . وفي البداية فقد كان الطرف الشرق أوسطي الذي ظهر أكثر من غيره هو إيران ، يحكمها في ذلك الوقت الشاه « محمد رضا بهلوي » واختلطت الأمور حينما تصدر الشاه عملية رفع أسعار البترول ، وبدت هذه الخطوة وكأنها داخلة في مخطط استعمال النفط كسلاح سياسي ضد مؤيدي اسرائيل . ولم يكن ذلك صحيحاً . فقد كان حظر التصدير الى أصدقاء اسرائيل هو الركيزة الأساسية في عملية استخدام النفط كسلاح سياسي ، لكن الأمور اختلطت وانتهز « السادات » هذه الفرصة وراح يسبغ على شاه ايران أفضالاً على مصر لم يقدمها . فقد راح يقول إنه قدم لمصر بترولاً في وقت كانت فيه مصر تحتاج الى هذا البترول . وكان الصحيح الذي لا مجال لمناقشة فيه هو أن الألة الحربية الاسرائيلية التي واجهت مصر في معارك السويس ومعارك سنة ١٩٦٧ ومعارك حرب الاستنزاف ومعارك حرب أكتوبر ـ كانت تتحرك وتقاتل بطاقة بترول ايراني . لكن ذلك غطى عليه الضباب عمداً في ذلك الوقت . وكان الضباب ستاراً لشد مصر من نظام الى نظام آخر معاد له . . . من النظام العربي الى النظام الشرق أوسطي .

□

وهكذا بدأت عملية إعادة ترتيب المنطقة . كانت تلك هي الفترة الحاسمة التي افترقت فيها الطرق . وكانت تلك هي لحظة الحقيقة التي كان يجب أن يتنبه لها الجميع . لكن الكثيرين صمتوا والقليلين تكلموا . ولا يستطيع احد أن يكابر الآن أن اتفاقية فك الارتباط الأول كانت الخطوة الأولى في رحلة « أنور السادات » إلى القدس بعد ذلك بقرابة أربع سنوات ، كما ان اتفاقية فك الارتباط الثاني في أغسطس ١٩٧٥ كانت نصف الطريق الى القدس .

كان خروج مصر من النظام العربي ينطوي على أخطار كبيرة تهدد الأمة العربية كلها حاضراً ومستقبلاً . كان خروج مصر من النظام العربي يعني أن الأمة العربية فقدت قيادتها التاريخية . فقد كانت مصر دائماً في العالم

العربي تقوم بدورين : دور نواة عملية الوحدة التي تتجمع حولها بقية الكيانات ، ودور رائد عملية التحديث ـ فقد كانت امكانيات مصر الحضارية هي طريق أمتها الى العالم الحديث . وفي الواقع فإن درس التاريخ يعلم كل من يريد أن يتعلم أنه اذا غاب دور مصر الفاعل والمؤثر فإن العالم العربي ينقسم تقليدياً الى عدة مناطق جيوبوليتيكية تنحصر داخل حدودها وتهدر امكانياتها في صراعات جانبية . كان العالم العربي في غياب دور مصر التوحيدي والتحديثي ينقسم في الغالب الى أربع مناطق جيوبوليتيكية هي منطقة شبه الجزيرة العربية (تضم السعودية ومجموعة الدول الصغيرة المطلة على الخليج) ـ ومنطقة الهلال الخصيب (التي تضم العراق وسوريا والاردن ولبنان) ـ ومنطقة المغرب العربي (التي كانت تضم المغرب وتونس والجزائر وليبيا) ـ والمنطقة الرابعة هي منطقة وادي النيل (تضم مصر وربما السودان في الظروف التي تعجز مجموعة شرق أفريقيا عن شده إليها) .

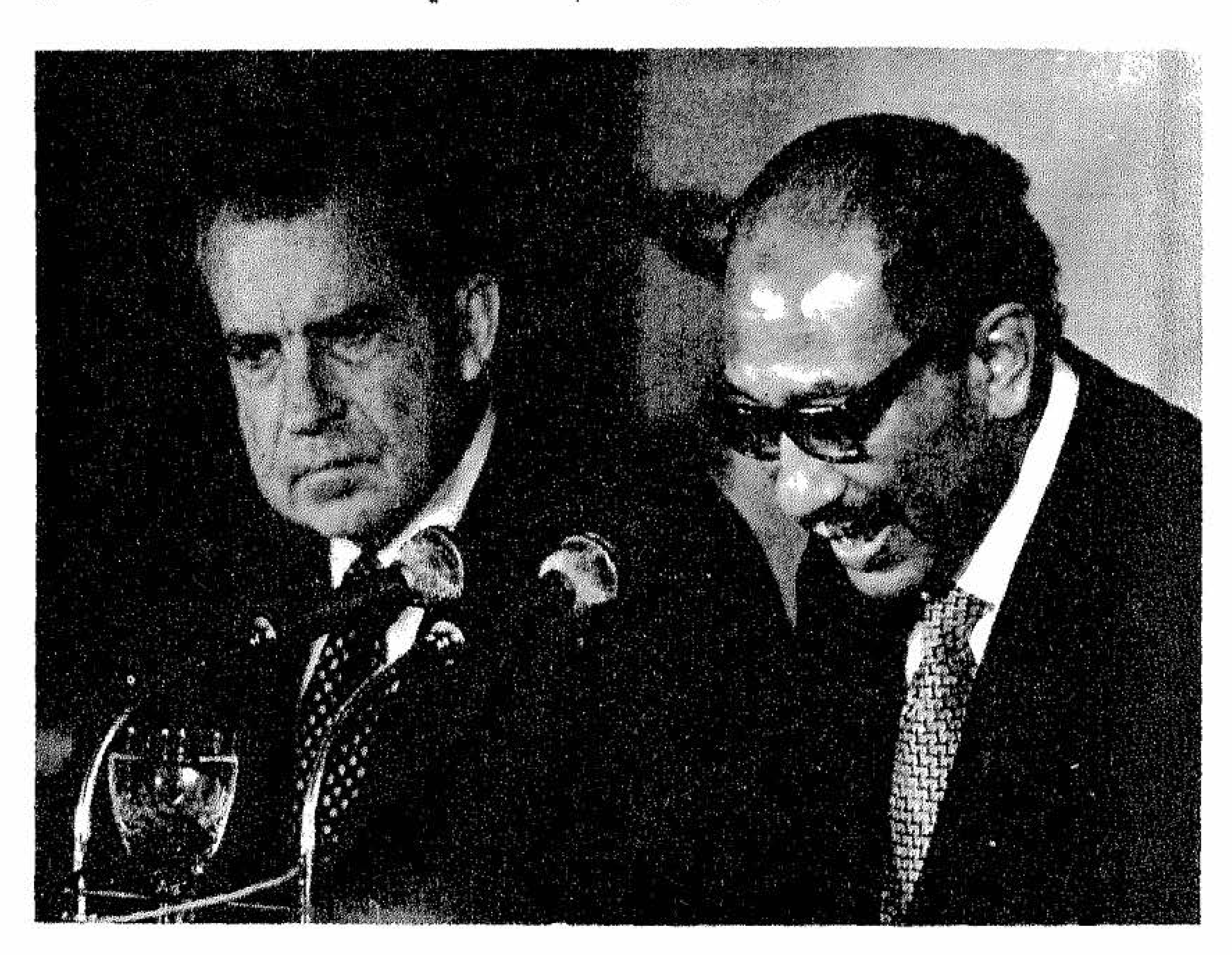
وفي معظم الأحيان فإن الصراعات الجانبية كانت تطل برأسها كلما غابت الحركة العامة للمنطقة وتباطأت خطاها على طريق الوحدة والتحديث . وغالباً ما كانت هذه المناطق تنكفيء على نفسها وتنغمس في صراعات دينية وطائفية وقبلية ، الخ . والكارثة أن مصر كانت تخرج من النظام العربي وتسمح لهذا النظام بأن يتفكك في الوقت الذي كان هذا النظام قد حقق بها ومعها أهم انتصاراته . وأكثر من ذلك سوءاً فإن مصر كانت تعزل نفسها عن العالم العربي في الوقت الذي بدأ فيه أن مركز الثقل الاستراتيجي في المنطقة ينتقل بسرعة من قناة السويس الى الخليج . أي أنه في الوقت الذي كانت فيه كل التحديات تحتم على مصر أن تزداد التصاقاً بأمتها العربية . فإن « انور السادات » إختار هذا الوقت بالذات لكي يؤكد عزلها .

وبالطبع فإن هذه السياسات الجديدة للسادات ، بما فيها تغييره لتحالفات مصر ، كانت تلقى ترحيباً حاراً في الغرب تعكسه وسائل الاعلام ، خصوصاً في الولايات المتحدة . وعندما كان « كيسنجر » في القاهرة في يناير ١٩٧٤ ، فإنه قام مع « السادات » بترتيب الزيارة التي سيقوم بها « نيكسون »

الى مصر والى غيرها من بلدان الشرق الأوسط في صيف ١٩٧٤ ، كما أن « كيسنجر » استطاع أن يقنع « السادات » بضرورة رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة. وهو المطلوب منه في ظل حظر بترولي مفروض على الولايات المتحدة ، حتى وإن كان غير مؤثر » . ومن المفارقات أن « السادات » هو الذي راح يلح على الدول البترولية العربية لكي ترفع الحظر عن تصدير النفط الى الولايات المتحدة . وكان الملك فيصل ملك السعودية في ذلك الوقت ذكياً حين قال في اجتماع جانبي عقد على هامش مؤتمر القمة في الجزائر : « إنني أرفع حظر النفط فقط إذا قالت لي دول المواجهة كتابة إن رفع الحظر الآن فيه مصلحتها » . وكان له ما طلب .

□

وجاء « ريتشارد نكسون » في زيارة أعد لها « كيسنجر » و « السادات » اعداداً دقيقاً . كان الهدف من هذه الزيارة ـ في وسط خضم أزمة « ووترجيت » ـ أن تؤثر على الرأي العام الأمريكي وتقنعه ان الرئيس الآيل



نكسون يستمع إلى خطاب يلقيه السادات (الاهرام)

للسقوط في واشنطن بسبب فضيحة « ووترجيت » هو صانع السلام الذي تهلل له جماهير العالم العربي التي طالما وقفت موقف العداء ضد السياسة الأمريكية . وربما كان في ذهن « السادات » ـ الذي لم يقدر مدى خطورة فضيحة «ووترجيت » ـ أن زيارة رئيس أمريكي له في ذلك الوقت ترفع هيبته وتفسح له المجال الذي يريده تحت الأضواء العالمية . ولقد كان آخر مقال كتبته في الإهرام يوم ١ فبراير ١٩٧٤ هو مقال توقعت فيه سقوط نيكسون وخروجه من البيت الأبيض . وكان غضب « السادات » من هذا المقال بالغ العنف والشدة . ومن الملفت للنظر أن التعليمات صدرت للصحف المصرية في ذلك الوقت بأن تمتنع عن نشر تطورات فضيحة « ووترجيت » التي كانت تتفجر كل يوم في واشنطن . واستقبل « نيكسون » في القاهرة استقبال بطل وهو المطارد في بلده ، وكانت جماهير الشعب المصري في عزلة عن الحقيقة ، وكانت تدفعها آمال عريضة ووردية أعطيت لها على غير أساس . وكان الزائر البارز الآخر الذي جاء الى مصر في تلك الفترة هو « محمد رضا



السادات مع شاه إيران (الاهرام)

بهلوي » شاه ايران . كان قادماً لمصر بعد غياب طال . فقد جاءها أول مرة حين كان ولياً للعهد ، ليخطب لنفسه الأميرة « فوزية » شقيقة الملك « فاروق » ، وكان وقتها شاباً خجولاً غير واثق من نفسه ترهقه علاقته المعقدة بوالده الطاغية . والآن عاد شاه إيران سنة ١٩٧٤ الى مصر وكان هو نفسه الذي أصبح الطاغية ، وكان أيضاً الشريك الأساسي في مخططات الولايات المتحدة في المنطقة . ومن سوء الحظ أن برنامجه احتوى على زيارة للسد العالي بناء على طلبه هو . وذهبت قرينة السادات في زيارة متقدمة الى أسوان لتتأكد من سلامة ترتيبات الزيارة . ولاحظت أثناء تجوالها في مبنى السد العالي أن هناك صورة للرئيس « عبد الناصر » معلقة على حائط طريق يحتمل أن يسلكه الشاه في جولته . وطلبت رفعها مخافة أن يتضايق الشاه من رؤيتها ، وقد كان عداؤه لـ« عبد الناصر » مستحكماً . ورفعت الصورة على أن تعود الى مكانها بعد انتهاء زيارة الشاه . ولكنها لم تعد .

الفصل الثالث

صورة طبق الأصل

وطبقاً للترتيب الزمني البحت فإن « السادات » جاء الى الرئاسة كخلف لـ« عبد الناصر » . ولكن ذلك لم يكن نُسق الأمور كما رآها بنفسه ـ أو كما بدأ يراها فيما بعد . وذات يوم قال لي : « إنني وجمال آخر الفراعنة العظام في تاريخ مصر » . ولقد دهشت وقتها لهذه الملاحظة ورجوته أن ينساها . . إذا قالها أحد الصحفيين الذين يكتبون عنه فقد يكون الأمر محتملاً ، وأما أن ترد على لسانه هو فقد يفسرها سامعوها على نحو قد لا يكون سليماً . لكنه لم يلبث أن كررها ـ كما علمت فيما بعد ـ وأكثر من ذلك فقد كررها ذات يوم للرئيس « جيمي كارتر » ، وان كان قد طوّر النظرية ، اذ قال لـ« كارتر » : « إن الناس ينظرون اليّ على أنني خليفة لجمال عبد الناصر ، وذلك ليس صحيحاً . فأنا لا أحكم مصر طبقاً لأسلوبه ، ولكن أحكمها طبقاً لأسلوب رمسيس الثاني . ذلك ما يفهمه الشعب المصري بطبيعته وما يريده[1] » . وعلى أي حال فإن « السادات » راح يتخذ لنفسه سمة الحاكم

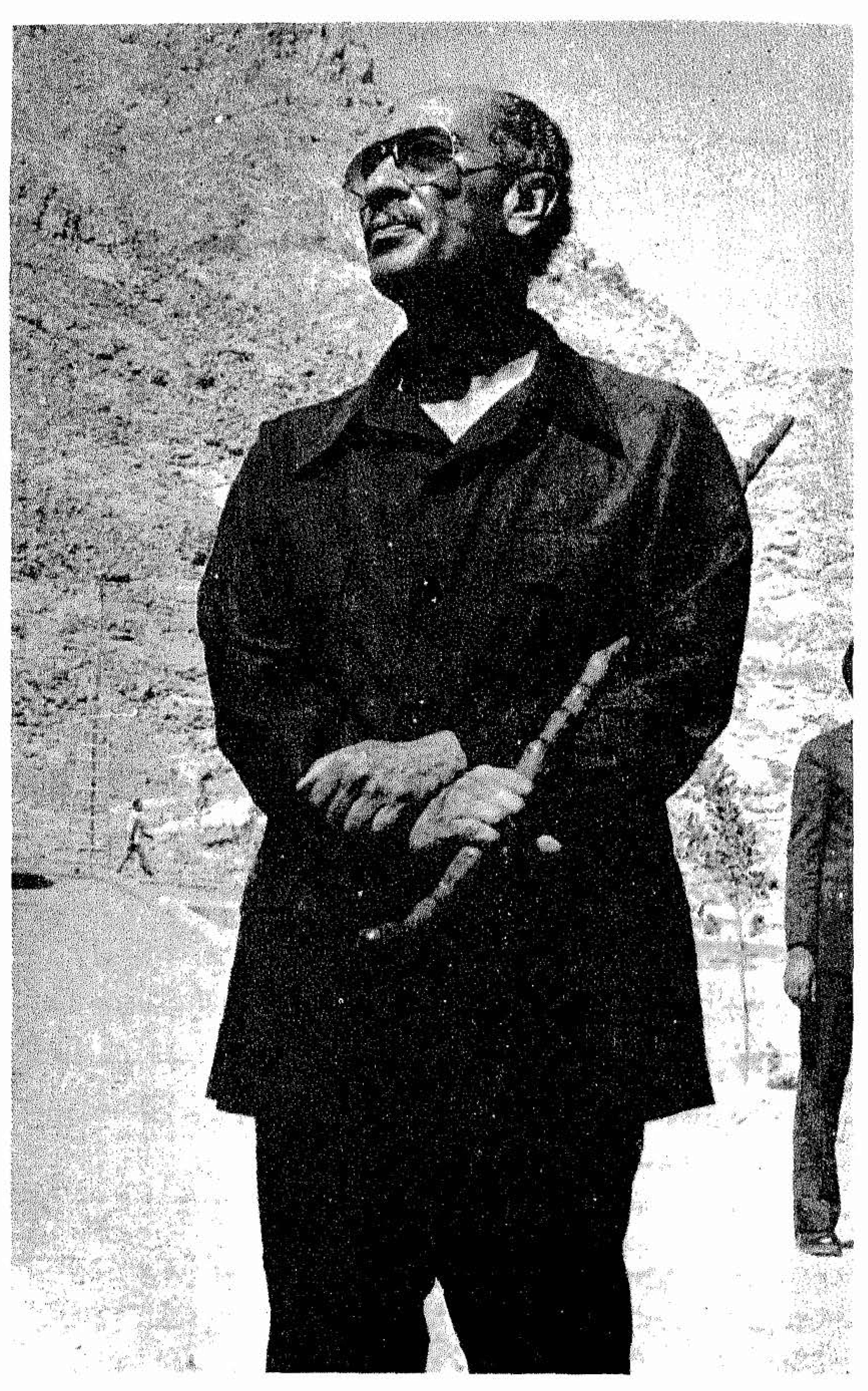
---

(١) روى لي هذه القصة الصحفي الأمريكي الشهير « جوزيف كرافت » ، وكان قد جاء الى مصر في احدى المرات ليجري حديثاً مع الرئيس السادات . وقبل مجيئه الى مصر فإنه التقى في البيت الأبيض بالرئيس جيمي كارتر الذي دعاه الى افطار مبكر معه ليحيطه علماً بآخر التطورات في العلاقات المصرية الأمريكية . ولقد احتفظت بمصدر هذه الملاحظة سراً ـ كما طلب مني « جوزيف كرافت » وقتها ـ و أما الآن وقد تغيرت الظروف فإنني أسمح لنفسي أن أذكر التفاصيل . وعلى أي حال فإن الرئيس كارتر بنفسه وفي مذكراته بعنوان « الحفاظ على الايمان » أشار الى هذا المعنى حينما قال أن السادات كان يشعر في أعماقه بأنه أحد فراعنة مصر القديمة .

المطلق ـ الفرعون الإله . وبرغم انه أصبح الآن حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية ، وتصور أنه لا بد أن يتحدث عن الديمقراطية ، فقد كان فهمه للديمقراطية مختلفاً. وأتذكره ذات يوم وهو يحاول اقناعي بسياساته ـ يقول : « إن جمال وأنا نريد نفس الشيء . لكن الفارق بيني وبينه هو أنه كان يحصل على ما يريد بالديكتاتورية ، وأما أنا فأحصل على ما أريد بالديمقراطية » !

ولقد راح « السادات » ـ وبطريقة واعية ومنظمة ـ يتخذ لنفسه « صورة » فرعونية . راح يفضل أن يقف أمام عدسات التصوير بـ« البروفيل » (الوضع الجانبي) ممسكاً في يده بعصا المارشالية كأنها مفتاح الحياة الذي كان يحمله الفرعون . ومن المفارقات أنه اذا كان هناك شبه حقيقي بين « السادات» وبين أي حاكم سابق في مصر ـ فقد كان ذلك الشبه بينه وبين الخديوي « اسماعيل[1] وليس « رمسيس الثاني » . كلا الرجلين كان لديهما الحظ ـ وربما كان الأولى أن نسميه سوء الحظ ـ لكي يجيئا الى السلطة في فترة من الرواج المالي . وفي حالة الخديوي « اسماعيل » فقد كان سبب الرواج هو الارتفاع الهائل الذي طرأ على أسعار القطن المصري حين تعذر ـ بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية ـ وصول القطن الأمريكي الى أسواق أوروبا ومصانعها . وفي حالة « السادات » فقد كان السبب هو طوفان أموال البترول . ولقد جاء كلاهما ـ الخديوي اسماعيل وأنور السادات ـ الى السلطة بعد حاكم أدرك أهمية موقع مصر الاستراتيجي ، وحاول استغلال فهمه لهذا الموقع لكي يجعل من مصر قوة دولية . ليس هناك شك في أن « محمد علي » و « جمال عبد الناصر » كلاهما واجها نكسات عسكرية حادة خلال هذه العملية ، لكنه لا يوجد أدنى شك ـ في نفس الوقت ـ على أن رؤية كليهما أبرزت دور مصر وأهمية موقعها في العالم . وكان كلاهما ـ محمد علي وعبد الناصر ـ مؤمناً بالتنمية بصرف النظر عن إختلاف الهدف

(١) الخديوي اسماعيل باشا هو حفيد محمد علي مؤسس آخر أسرة مالكة في مصر ، وجد آخر ملوكها الملك فاروق . وقد تولى الحكم من سنة ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩ .



السادات والعصا بيده أمام الكاميرات في « جبل الراحة » (دار الهلال)

الاجتماعي لدى كل منهما . وبالتالي فإن عهدهما كان يمكن أن يوصف ـ دون مبالغة ـ بأنه فترة تراكم اقتصادي . لكن خليفة كل منهما ـ الخديوي اسماعيل وأنور السادات ـ جاء مسرفاً ومبذراً .

□

ولقد أدى إسراف الخديوي اسماعيل وتبذيره الى تكدس الديون على مصر ، الى درجة دفعت دائنيها الأجانب إلى أن يتحركوا لإنشاء ما أسموه « صندوق الدين العام » الذي كان يضم مفوضين أجانب لهم حق مراقبة دخل البلاد ومصروفاتها . ولقد وصل الخديوي اسماعيل الى الموقف الذي إضطر فيه سنة ١٨٧٥ الى بيع أسهم مصر في شركة قناة السويس للحكومة البريطانية بواسطة بنك « روتشيلد » ، وكان ذلك شاهداً مؤسفاً على الضرورات اليائسة التي جلبها على نفسه . والغريب أنه باع أسهم قناة السويس لكي يتمكن من دفع فوائد أقساط « الدين الموحد » في موعده . وفي سنة ١٨٧٨ أصبح وزير المالية انجليزياً ، كما أن أحد الفرنسيين أصبح وزيراً للأشغال العامة . وبعد أربع سنوات وصلت سياسات الخديوي إسماعيل الى نتائجها المنطقية في معركة التل الكبير ، وبدأت سبعون سنة من الاحتلال البريطاني لمصر .

ورغم أن « الدين الموحد » بلغ حجمه ـ سنة ١٨٦٧ ـ الى رقم ٩١ مليون جنيه استرليني ـ وهو رقم فلكي بمعايير تلك الأيام ـ فإن المبلغ كله لم يذهب الى الضياع . صحيح أن الخديوي اسماعيل لم يستطع أن يفرق بين مصاريفه الخاصة ومصاريفه العامة ، ولكن الصحيح أيضاً أن الخديوي اسماعيل الذي بنى لنفسه عشرات القصور وصرف ببذخ مجنون على ضيوفه الأجانب وعلى رحلاته الى الخارج وعلى الاحتفالات الصاخبة لزواج أنجاله ـ راح في نفس الوقت يمد خطوط السكك الحديدية وينشىء الطرق والكبارى والمواني ـ الى جانب حفر قناة السويس . ولقد كانت مشكلة « اسماعيل » أن غواية أوروبا له كانت غواية لا تقاوم ، وكان النموذج

الأوروبي غلاباً عليه بمقدار غلبة الديون والمغامرين الأوروبيين الذي جاءوه بها . وكان ذلك الطريق هو الذي أدى الى نهايته .

كان « السادات » أيضاً مقتنعاً بأن مصر تنتمي الى الغرب المتقدم وليس إلى الشرق المتخلف . وبرغم أن عادات « السادات » الشخصية لم تكن في البداية حافلة بمظاهر الترف الزائد ، فإنه كان محاطاً بكثيرين على استعداد للإنغماس في هذا الترف ، وكان على استعداد لأن يرخي لهم العنان فيما يريدون ، ثم لم يلبث أن ذهب معهم الى نفس الطريق .

وعندما تولى « السادات » منصب الرئاسة فإن المرتب الرسمي لرئيس الجمهورية كان تسعمائة جنيه في الشهر . الى جانب ذلك فقد كان هناك تحت تصرف الرئيس إعتماد خاص مقداره مليون جنيه في السنة . وكان المفروض أن هذا المبلغ موجود في مكتب رئيس الجمهورية للصرف منه في نواح يراها رئيس الجمهورية لازمة ويعفيه القانون من تقديم مستندات صرف عنها . كان هذا المبلغ يحوّل الى مكتب الرئيس كل سنة من ميزانية المخابرات العامة التي كانت جزءاً من ميزانية الدفاع ، وكانت اعتماداتها تقرر كل سنة في البرلمان دون تفصيلات محددة ، وانما كان رقمها الاجمالي هو الذي يطرح للموافقة . وفي أيام « عبد الناصر » فإن مبلغ المليون جنيه كان يوضع في مكتب وزير شؤون رئاسة الجمهورية ، وكانت له أوجه صرف شبه محددة . فقد كان منه ـ على سبيل المثال ـ مبلغ ٦٥٠ ألف جنيه تصرف على اللاجئين الوطنيين من العرب والأفارقة الذين يختارون القاهرة ملجأ لهم أثناء الفترات القاسية من نضالهم . وكانت بعض المبالغ من هذا الاعتماد تصرف لمعاونة عدد من الضباط الأحرار[1] الذين ساهموا

---

(١) كان السادات قبل توليه الرئاسة يحصل من هذا الاعتماد على معونات شبه دورية باذن « جمال عبد الناصر » . وفي الأوراق الرسمية لهذه الفترة أوامر صرف باسم السادات كل منها بمبلغ ٥ آلاف جنيه . ويبدو أن مرتبه لم يكن يكفي التزاماته خصوصاً أمام الكثيرين من افراد عائلته ، وهكذا لجأ لـ « عبد الناصر » ، وكان « عبد الناصر » يرى أن أعضاء مجلس قيادة الثورة لهم الحق في الا يشعروا بضغوط عليهم تدفعهم الى ما لا يليق بهم (وجدت في السجلات ثلاثة أذون صرف باسم « أنور السادات » كل منها بخمسة آلاف جنيه وكلها سنة ١٩٦٩ وأوائل سنة ١٩٧٠ ، وليست هناك سجلات محفوظة لما حصل عليه =

في احداث الثورة ثم ابتعدوا الى الظل . ثم أن بعض المبالغ كانت تصرف لمعاونة بعض الذين يلجأون لرئيس الجمهورية في طلب المعونة من عامة المواطنين . وكانت هناك دفاتر ترصد فيها حسابات هذا المبلغ بما فيها أوجه الصرف منه الى جانب الفائض بعد الصرف . وعندما استقال آخر وزير لشؤون رئاسة الجمهورية تحت حكم « عبد الناصر » من منصبه في مايو ١٩٧١ فلقد كان الفائض من هذا الاعتماد والمتراكم فيه سنة بعد اخرى هو مبلغ مليون و ٨٥٠ ألف جنيه ، كما أنه كانت هناك أيضاً ستة آلاف من الجنيهات الذهبية أعيدت الى القاهرة بعد رحلة الملك « سعود » المشهورة الى اليمن ، وقد وضعت في حرز مقفول حتى يتم البت في أمر التصرف فيها .

وبعد سقوط مراكز القوى في مايو ١٩٧١ ، فإن الموظف المسؤول الذي تولى استلام مكتب وزير شؤون رئاسة الجمهورية السابق وجد كل هذا : الفائض النقدي وحرز الجنيهات الذهبية ، وصدر اليه الأمر أن يحمل هذا كله الى بيت « السادات » في الجيزة وأن يسلمه هناك لسكرتير الرئيس ، السيد « فوزي عبد الحافظ » . ثم أجرى « السادات » بعد ذلك تعديلات على وضع هذا الاعتماد كله ، فقد أشار بفصل ميزانية اللاجئين عن رئاسة الجمهورية وتحويلها الى المخابرات العامة ، وكان هذا يعني أن مبلغ المليون جنيه قد أصبح تحت تصرف الرئيس كل سنة دون أي وجوه محددة للصرف منه عليها . ولم تمض سنوات حتى ظهر ان اعتماد المليون جنيه لم يعد كافياً ، وجرى طلب دفعات اضافية لتعزيزه من ميزانية المخابرات العامة . وفي السنوات الأخيرة من عهد السادات تضاعف هذا المبلغ تقريباً .

□

= أنور السادات بإذن من المشير عبد الحكيم عامر أثناء حرب اليمن ، وان كانت المعلومات كلها تؤكد أن السادات كان يحصل من أموال الشؤون العامة للقوات المسلحة على مبالغ كبيرة ، وفي تلك الفترة كان السادات قد التصق بالمشير عامر وأصبح ملازماً باستمرار له حتى في بعض شؤون حياته الشخصية .

ولقد بدأ « السادات » يتمتع إلى أقصى حد بأبهة الرئاسة ، وعندما رأى طائرة الرئيس الأمريكي « نيكسون » - سلاح الطيران رقم ١ - فلقد بدأ على الفور يريد لنفسه واحدة مثلها ، وكان ثمن الطائرة خرافياً - ١٢ مليون دولار - ولم يكن « السادات » يريد للطائرة التي يركبها أن تكون طائرة عادية من طائرات شركة الطيران الوطنية ، كما كان الحال أيام « عبد الناصر » . كما أنه في نفس الوقت لم يكن يريدها تابعة للسلاح الجوي المصري ، كما هو الحال في طائرة « نيكسون » . ولتجنب الأقاويل التي يمكن أن تثار بسبب وجود طائرة خاصة مجهزة كـ « فيلا طائرة » للرئيس ، وغير تابعة لشركة الطيران الوطنية ولا للسلاح الجوي المصري ، فإن الرئيس « السادات » اختصر الطريق بأن طلب من المملكة العربية السعودية ان تدفع له ثمن هذه الطائرة لتكون هدية له .

ولقد سبقت الاشارة من قبل الى نزعة « السادات » بأن لا يستقر في مكان واحد ، وكانت لهذا التجوال المستمر تكاليفه الكبيرة . كان له بيته الأساسي في الجيزة، وكان يستعمل قصر الطاهرة ، كمكتب ومقر قيادة ، وأعيد تجهيز استراحة القناطر لكي تكون بدورها مقراً رئاسياً كاملاً . وأعيد بناء البيت القديم في ميت أبو الكوم وزود بنظام تكييف مركزي للهواء . وقد رأى الرئيس « السادات » سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٣ أن يزود كل واحد من هذه المقار بمركز قيادة مزود بنظام حديث للاتصالات تحسباً ليوم نشوب المعركة مع اسرائيل ، وبعد قليل أمر بتجهيز سيارة « مرسيدس » من طراز ٦٠٠ لكي تكون - كذلك - مقر قيادة متحرك . وكانت تكاليف تجهيزها تصل الى ٧٠٠ الف دولار . وأتذكر أنني ناقشته يوماً في أمر هذه السيارة وأن تكاليفها يمكن أن تكون مدعاة لقيل وقال ، خصوصاً وأني لا أرى لها ضرورة ملحة . وكان رد الرئيس « السادات » : « لنفترض أن شيئاً وقع بينما أنا على الطريق » . ثم أضاف : « لا بد أن أكون قادراً حتى من السيارة الاتصال بحافظ الأسد وبالقذافي - (في ذلك الوقت !) - لتنسيق الأمور » . ولقد ذكرني هذا بواقعة حدثت حينما كان نائباً لرئيس الجمهورية مع « جمال عبد الناصر » ، وظهر

في أحد اجتماعات الاتحاد الاشتراكي يتكلم مرتدياً حلة صيفية ذات لون « كاكي » ، وسأله أحد الحاضرين لماذا يرتدي هذا الزي شبه العسكري ، وكان رده على الفور : « لأن الحرب قد تنشب في أي لحظة ، ويجب أن نكون مستعدين » . ويومها ظهرت وقائع تلك الجلسة من جلسات الاتحاد الاشتراكي وكلام « السادات » فيها وحواره مع حضورها ـ في الاهرام . واتصل بي الرئيس « جمال عبد الناصر » تليفونياً يقول لي : « ما هذا الذي نشره الاهرام اليوم عن أنور السادات ؟ » ثم أضاف ضاحكاً : « هل لبس الكاكي هو سبيلنا الوحيد للإستعداد للحرب في أي لحظة ؟ » . ومن هذا المنطق كان اختيار الرئيس « السادات » للمحروسة ـ اليخت الشهير للخديوي اسماعيل ـ لكي يدخل به قناة السويس بعد إعادة فتحها سنة ١٩٧٥ . وقد ناقشته في ذلك طويلاً واقترحت عليه أن يدخل الى قناة السويس باحدى قطع الأسطول البحرية ، ولا بأس من تغيير اسمها الى اسم جديد له معنى كالعاشر من رمضان ـ مثلاً ـ وهو مرادف لتاريخ ٦ أكتوبر الشهير . وكان بين الحجج التي سقتها للرئيس « السادات » لتعزيز اقتراحي أن دخوله الى قناة السويس على « المحروسة » سوف يعيد للأذهان ذكرى الخديوي « اسماعيل » . (وراقت للرئيس السادات فكرة دخول قناة السويس على ظهر مدمرة حربية ، لكنه لم يستطع أن يتخلى عن أبهة « المحروسة » فأمر بأن تتبع مدمرته عبر قناة السويس من الشمال الى الجنوب) .

* * *

والحقيقة أنه من الصعب اجراء مقارنة دقيقة بين ديون مصر في عهد الاسراف الكبير ـ أيام الخديوي « اسماعيل » وأيام « السادات » ـ فلقد تغيرت قيمة النقود تغيراً كاملاً خلال مائة سنة .

وربما كان مفيداً القاء نظرة على ديون مصر الخارجية في بداية رئاسة « السادات » .

سنة ١٩٧١ وعندما أصبح « السادات » رئيساً بالاسم والفعل لمصر ،

فقد كانت ديون مصر للإتحاد السوفيتي (مع استبعاد الدين العسكري) حوالي ٣٨٠ مليون دولار . وكان هذا يشمل ديون بناء السد العالي والمشروعات الصناعية . وكان هناك دين للولايات المتحدة (قيمته ٢٠٥ مليون دولار) يرجع معظمه الى مشتروات القمح من الولايات المتحدة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٥ . وكانت هناك ديون أخرى لإيطاليا (١٢٢ مليون دولار) . ولألمانيا الغربية (١٠٦ ملايين دولار) . وللكويت (١٣٠ مليون دولار) . وكانت هناك ديون أخرى أقل لليابان ولبعض بلدان أوروبا الشرقية وعدد من البنوك التجارية . وعلى الجملة فإن الديون المدنية على مصر بلغت قيمتها في ذلك الوقت ١٣٠٠ مليون دولار . وفيما يتعلق بالدين العسكري ، فقد اشترت مصر من الاتحاد السوفيتي على امتداد عشرين سنة أسلحة وذخائر قيمتها ٢٢٠٠ مليون دولار تم منها تسديد ٥٠٠ مليون دولار وبقي على مصر منها ١٧٠٠ مليون دولار كان مشكوكاً في أنها ستسدد في يوم من الأيام (وهي على أي حال لم تسدد حتى الآن) .

وقد يقتضي الانصاف القاء نظرة متأنية على حجم المساعدات السوفيتية لمصر . ففي فترة التعاون الوثيق بين البلدين بلغ حجم ما قدمه الاتحاد السوفيتي لمصر ١٨٣٩ مليون دولار . وفي نفس الفترة كان ما قدمه الاتحاد السوفيتي للصين ١٧٥٠ مليون دولار . وهذا يعني ببساطة أن نصيب الفرد في مصر مما قدمه الاتحاد السوفيتي لمصر زاد ١٥ مرة عن مثيله في الهند ، و ٢٠ مرة عن مثيله في الصين . وكان السبب أن الاتحاد السوفيتي كان يدرك ويقدر القيمة السياسية والاستراتيجية لمصر الى جانب مقدرتها على استغلال قيمة موقعها .

والحقيقة أن مصر في تلك الفترة أصبحت ـ وبجدارة ـ عاصمة العالم الثالث كله ، ولم تكن مجرد مصادفة أن مصر سنة ١٩٦٤ مثلاً كانت ملتقى لهذا العالم الثالث . في تلك السنة شهدت :

مؤتمر قمة عربي في يناير ـ زيارة من « خروشوف » في مايو لمناسبة

اتمام المرحلة الأولى من بناء السد العالي - مؤتمر قمة عربي ثانٍ في الاسكندرية في سبتمبر - مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز في القاهرة في أكتوبر .

وبالتأكيد كان السوفيت يراقبون باهتمام هذا الدور الفريد لمصر . وبرغم أن السوفيت بدوا مفاوضين شديدي المراس أمام المفاوضين المصريين ، فإنهم لم يحاولوا قط أن يعقدوا صفقة يمكن أن يكون لها أدنى تأثير على السيادة المصرية . ولقد كان الادعاء الذي وجهه أمثال « جون فوستر دالاس » بأن مصر رهنت محصولها الأساسي - وهو القطن - للأجانب بنفس الطريقة التي رهن بها الخديوي اسماعيل جمارك مصر لهم ، ادعاء عارياً عن الصحة . وفي كل الأحوال فإن ما حصلت عليه مصر من الاتحاد السوفيتي ذهب كله لإستثمارات صناعية ومنشآت مائية ضخمة طويلة المدى عادت بنفع دائم على البلاد . ذلك جانب من الصورة بحياد كامل .

فإذا انتقلنا الى الجانب الآخر من الصورة لوجدنا أنه من الصعوبة بمكان أن يحصل أي باحث مدقق على صورة توضح حقيقة ما جرى لشؤون مصر المالية والاقتصادية في السنوات العشر التالية ، وبالتحديد إبتداء من سنة ١٩٧٤ . إن كل وزير للمالية في تلك الفترة تسلم منصبه وبدأ عمله بتصريح يقول فيه إنه صدم عندما أتيح له أن يطلع على الأرقام . بل أن « السادات » ردد نفس الشعور بالصدمة أكثر من مرة . قال مرة إنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا عندما أطلعه عليها رئيس وزرائه الدكتور « عبد العزيز حجازي » . ثم قال بعدها إنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا بعد أن أطلعه عليها السيد « ممدوح سالم » الذي خلف الدكتور « حجازي » . ثم قال مرة ثالثة أنه لم يعرف حقيقة الأرقام إلا عندما أطلعه عليها الدكتور « مصطفى خليل » الذي خلف « ممدوح سالم » . ولقد بقيت الحقيقة لغزاً لسنوات طويلة حتى جاء الرئيس « حسني مبارك» الى الرئاسة ودعا الى مؤتمر اقتصادي موسع كان هدفه معرفة الحقيقة . وإذا الأرقام تكشف أن الحقيقة أفدح مما كان يتصور أحد . ففي خلال السنوات العشر الأخيرة زاد الدين المصري المدني

فقارب ١٩ ألف و ٥٠٠ مليون دولار . كما أن الدين العسكري وصل الى ستة آلاف مليون دولار . أي أن ديون مصر الخارجية ـ مدنية وعسكرية ـ زادت عشر مرات في فترة حكم الرئيس « السادات »[١] .

□

ومع ذلك فما زال هناك خلط كثير فيما يتعلق بحسابات مصر ، وليس مؤكداً حتى هذه اللحظة أن الصورة قد ظهرت بكامل تفاصيلها . وربما كان جزء من الخلط راجعاً الى أن أحداً لا يعرف بالضبط كم تلقت مصر من العالم العربي ، وفي بعض الأحيان من أوروبا الغربية (خصوصاً في مجال استخدام القروض) ، أو من البنوك التجارية (خصوصاً في مجال التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين القصير الأجل) . وفي ظل هذا الخلط فإن وزير مالية الكويت (السيد عبد اللطيف الحمد) ـ وهو اقتصادي عربي بارز ـ قدّر أن مصر حصلت من العالم العربي (ودائع ـ منح ـ قروض ـ ضمانات) على مساعدات تصل الى ٢٢ ألف مليون دولار في الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ . بينما كان هناك خبير اقتصادي مصري كالدكتور « عبد المنعم القيسوني » الذي قدر كل ديون مصر من سنة ١٩٧١ الى ١٩٧٧ بـ ١٤ ألف مليون دولار .

وقبل سنة ١٩٧٣ كان المصدر الوحيد للمال العربي في مصر هو ١٢٠ مليون جنيهاً استرلينياً سنوياً قدمتها الى مصر دول البترول العربي ـ السعودية والكويت وليبيا ـ التي وافقت في قمة الخرطوم صيف ١٩٦٧ على أن تدفع لمصر سنوياً هذا المبلغ دعماً لصمودها وتعويضاً عن خسائرها بسبب اغلاق قناة السويس وانقطاع دخل السياحة . لكن التدفق الحقيقي للأموال العربية الى مصر جاء بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . ولقد تدفق جزء كبير من هذه الأموال عن طريق الصناديق الخاصة التي أنشأتها بعض الدول

---

(١) تقارير ومناقشات المؤتمر الاقتصادي الموسع المنعقد .

المنتجة للبترول ، كصندوق التنمية الكويتي وصندوق أبو ظبي والمؤسسات المالية السعودية المشابهة .

وقد نشأت أسباب لفوضى الحسابات بسبب فوضى التعاملات العربية وانعدام الضوابط التي تحكمها . وعلى سبيل المثال فهناك نموذج حي يقدمه لنا مؤتمر القمة العربي في الرباط سنة ١٩٧٥ . في الرباط قرر المؤتمر أن يقدم إلى مصر وسوريا دعماً اضافياً قدره ألف مليون دولار تتقاسمه الدولتان لتعويض بعض خسائر حرب أكتوبر . وتشكلت لجنة فرعية لبحث قواعد تقسيم هذا المبلغ بين البلدين . كان الاجراء العادي المتبع فيما قبل أن يتم تقسيم المساعدات العربية على الدول المستحقة لها بنسبة عدد سكان كل منها . وفي ذلك الوقت نبه السيد « محمود رياض » الأمين العام لجامعة الدول العربية الى ضرورة حضور وزير خارجية مصر في اجتماعات اللجنة الفرعية التي كان عليها تقسيم المبلغ بين مصر وسوريا ، وكانت خشيته أن يحاول المندوب السوري اقتراح تقسيم المبلغ مناصفة بين مصر وسوريا . ولم يكن « السادات » على استعداد لأن يسمع شيئاً من هذا ، وكان تعليقه للأمين العام للجامعة العربية : « نحن لا نتسوّل » . ولم يحضر وزير خارجية مصر اجتماع اللجنة الفرعية . وكانت النتيجة ما توقعه « محمود رياض » . ففي غياب المندوب المصري اقترح المندوب السوري - دون معارضة - تقسيم المبلغ مناصفة . وكان تصرف « السادات » في الموضوع بعد ذلك غريباً ، فقد طلب أن لا يحول مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار التي تخص مصر الى البنك المركزي المصري طبقاً للعرف والقواعد ، وإنما طلب تحويلها الى اعتماد خاص يخضع له شخصياً ، وكانت حجته في ذلك أن تحويل المبلغ الى البنك المركزي سوف يضعه تحت رحمة وزراء المالية يسدّون به أي احتياجات عاجلة تقابلهم ، بينما هو يحتاج هذا المبلغ لطوارىء التطورات المحتملة في أزمة الشرق الأوسط . ولقد قبلت بعض الحكومات بأن تدفع أنصبتها في اعتماد الطوارىء الخاص (شراء أسلحة) ، ولكن الحكومة الكويتية صممت على أنها لا تستطيع أن تحوّل نصيبها إلاّ

إلى البنك المركزي المصري وإلا فإنها سوف تتعرض للمساءلة أمام مجلس الأمة الكويتي . وكانت النتيجة مزيداً من الفوضى والاضطراب في ضبط الحسابات .

□

ولقد اعتادت بعض الدول العربية ـ وبينها السعودية على سبيل المثال ـ أن تعطي لبعض أصدقائها اعتمادات سرية تحت بنود مختلفة مثل « مكافحة الشيوعية » . ويروي السيد « كمال ادهم » أن بعض رؤساء الدول الافريقية مثلاً ـ وبينهم الرئيس السابق « عيدي أمين » ـ كانوا يقصدون الى الرياض للشكوى من أن خزائنهم خاوية وأنهم يحتاجون الى بعض الاعتمادات لمواجهة مقتضيات أمنهم من مخاطر متعددة بينها خطر الشيوعية الدولية . وكان بعض هؤلاء الرؤساء يحملون ما يحصلون عليه من حقائب يخرجون بها من المملكة . وليس مؤكداً أن مصر استفادت من هذا الكرم السعودي في مكافحة الشيوعية الدولية . ويقرر « كمال أدهم » بأن أحداً من المسؤولين المصريين لم يحصل على مساعدات نقدية وانما حصلوا على مساعدات نوعية فقط (معدات واجهزة وتسهيلات) . ولقد كانت هناك مساهمات مختلفة متعددة على نحو أو آخر لمصر إزاء قضايا أمنية ودفاعية . وبسبب الطبيعة الحساسة للظروف فإن حسابات ذلك كله لم تظهر قط في الدفاتر الرسمية . وليس أدل على فوضى الحسابات من أن آخر ميزانية في عهد الرئيس « السادات » (ميزانية ١٩٨١) قدمت الى مجلس الشعب على أساس فائض قدره ألف مليون جنيه . وفي السنة التالية مباشرة ـ وكان « السادات » قد اختفى من المسرح السياسي في مصر ـ فإن الميزانية أعيد تقديمها بعجز قدره ٢٠٠٠ مليون جنيه (يقدر بعض الخبراء أن العجز الحقيقي يزيد عن ضعف هذا المبلغ) .

* * *

كانت هناك كذلك « المعونة الأمريكية » ، وهي قضية تحتاج الى فحص دقيق . ان الجزء الأكبر من المساعدات الأمريكية يأخذ طريقه الى

مصر من خلال القانون المشهور برقم ٤٨٠ ، وهو قانون صدر سنة ١٩٥٤ ، لتمكين الولايات المتحدة من التخلص من فائض الأغذية المخزون لديها ، وبالذات الحبوب . وكانت الفلسفة وراء اصدار هذا القانون في الواقع هي أنه ـ عوضاً عن اغراق السوق بهذه الفوائض من المحاصيل ، مما يؤدي الى خفض الأسعار بالنسبة للفلاح الأمريكي ـ فقد يكون ملائماً أكثر بيع هذه المحاصيل الفائضة الى بعض الدول الأجنبية التي تحتاج اليها في مقابل عملات محلية . ولقد قيل في مقدمة القانون ان اهدافه هي توسيع نطاق التجارة الدولية ، وإيجاد وسيلة دفع مرنة لبعض التزامات أمريكا الخارجية ، وتشجيع النمو الاقتصادي ، وتسهيل شراء مواد استراتيجية ، ثم ـ وهذا هو الأهم ـ تدعيم سياسات الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بهذا الهدف الأخير فإن فوائد المحاصيل هذه أصبحت سلاحاً ضخماً في الترسانة السياسية الأمريكية . ولقد تأكدت فائدتها على نحو مؤثر في التعامل مع بلدان مثل الهند ومصر ، التي كانت حاجتها الى الحبوب ماسة . كانت مصر سنة ١٩٧٤ قد أصبحت مرة أخرى ـ وبشكل مؤثر ـ مؤهلة من وجهة نظر السياسة الأمريكية للإستفادة من القانون رقم ٤٨٠ .

وكانت القاعدة المعمول بها بالنسبة للمبالغ المتولدة عن تطبيق القانون ٤٨٠ هي توجيه هذه المبالغ الى ثلاث مؤسسات تحصل كل منها على جزء يتم التصرف فيه من خلالها .

كان الجزء الأول يوجه الى بنك التصدير والاستيراد ويخصص في تمويل مشروعات محلية (مثل مشروعات انشاء محطات حرارية في الريف) .

وكان الجزء الثاني يوجه الى شراء أراض وعقارات تلبي احتياجات السكن أو العمل بالنسبة للموظفين الأمريكيين في مصر الى جانب دفع نفقات السفارة والهيئات التابعة لها بالعملة المحلية (كان هذا الجزء يستغرق حوالي ٢٠ في المائة من المجموع الكلي) .

وكان الجزء الثالث يوجه لهدف ملح من أهداف السياسة الأمريكية ، وهو تشجيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري . وبالطبع فإن الحكومة الأمريكية تحتفظ لنفسها بحق الرقابة المباشرة والحازمة على المشروعات التي تستفيد من هذه الاعتمادات وكان لها حق المتابعة والتوجيه بالنسبة لهذه الأوجه من النشاط بما في ذلك حق انهاء المعونة اذا وجدت ذلك ملائماً . ولقد أصّر الأمريكيون أيضاً على حقهم في الحصول على دعاية كافية محلياً لكل النشاطات المستفيدة من تطبيق القانون ٤٨٠ . وفي بعض المرات فقد أصبحت العادة أن يحصلوا على هذه الدعاية مكررة مرتين وثلاثاً في وسائل الاعلام التي كانت تمتلىء بالصور والكلمات عندما يوقع الاتفاق بالمبلغ الشامل أولاً ، ثم عندما يوقع الاتفاق الخاص بحصة كل قطاع من القطاعات المستفيدة ، ثم عندما يوقع الاتفاق الخاص بكل مشروع على حدة . وكانت هناك شروطٌ عامة مفروضة على كل مساعدة أمريكية من أي نوع ـ بينها أن تشحن البضائع الى مصر على بواخر أمريكية ، وبينها أن بعض الشركات الأمريكية الكبيرة التي قد يكون لها دور ـ ولو غير مباشر في بعض العقود ـ يتعين تخليصها من الحظر المفروض عليها بنصوص أحكام المقاطعة مع اسرائيل (في هذه الفترة قررت الحكومة المصرية ـ وباجراء منفرد ـ إخراج شركات « فورد » و « جنرال الكتريك » و « زيروكس » من القائمة السوداء للمقاطعة) . وكان على الحكومة أيضاً أن توقع نصاً اشتهر باسم « الامتناع عن الرشوة » ، وبمقتضاه فقد حظر على أي مصري أن يحصل على شيء لنفسه من أموال المعونة الأمريكية ، وكان هذا نصاً سهلاً في الكتابة صعباً في التطبيق ، إلى جانب أن قبول التوقيع عليه كان مهيناً .

وكان توزيع الاعتمادات في مصر يتم من خلال « هيئة المساعدة الأمريكية » التي أصبحت ظاهرة مهمة في حياة مصر[1] . ومن الظواهر الشاذة ان مصر واسرائيل كانتا ـ طبقاً لقرارات الكونجرس الأمريكي ـ

---

(١) شبه أحد المثقفين المصريين « هيئة المساعدة الأمريكية » في حديث أدلى به الى مجلة « الاهرام الاقتصادي » التي تصدر في القاهرة بأنها اصبحت بمثابة « حكومة ظل » في مصر .

مستفيدتين بمبالغ متقاربة من أموال المساعدات الأمريكية . وفي حين أن عدد موظفي « هيئة المساعدة الأمريكية » في مصر بلغ ١٠٣٠ موظفاً أمريكياً ، فإن عدد موظفي « هيئة المساعدة الأمريكية » في اسرائيل لم يزد على أربعة . ولهذا فإنه لم يكن غريباً أن يقول رجل مثل السفير « هيرمان آيلتس » السفير الأمريكي السابق في القاهرة أنه « قلق من زيادة حجم الظهور الأمريكي في القاهرة بأكثر مما تقتضيه الظروف ، وأن هذا الظهور الزائد قد يصبح قاتلاً بنفس المقدار الذي كان به في إيران قبل الثورة » .

ولقد كان واضحاً أن بعض أوجه نشاط هيئة المساعدة الأمريكية أصبح لها تأثير بالغ الضرر على الحياة الوطنية المصرية ، وذلك فيما يختص بما أصبحوا يسمونه إعتمادات الأبحاث . ففي سنة ١٩٨١ خصص مبلغ ٤٥ مليون دولار تحت هذا البند وبدأ تنفيذ مشروعات أبحاث ، بعضها يمكن أن يكون ضاراً بالأمن القومي بمصر[٢] وبعضها الآخر لم يكن له من هدف ظاهر إلا صرف الأموال ربما للإلهاء أو استنفاد الطاقات . ان الجامعات المصرية تأثرت كثيراً ببعض هذه النشاطات . كانت هذه الجامعات قد ضعفت بالخسارة التي نجمت عن هجرة بعض أفضل العقول فيها الى جامعات الدول العربية . ثم زادت المشكلة حدة حين جاء هذا النزيف لمصلحة مشروعات الأبحاث الأمريكية ، وكان يمكن للهجرة الأكاديمية المصرية الى العالم العربي أن تجد من يدافع عنها لأنها تقوم برسالة علم وتنوير لصالح الأمة العربية . وأما اهدار الطاقات في خدمة مشروعات المساعدة الأمريكية ، فقد كان صعباً تبريرها .

ومن المفارقات أن المساعدات الأمريكية ـ وغيرها من المساعدات ـ

---

(٢) كان هناك عنصر جمع معلومات في عدد كبير من هذه الأبحاث التي تمت بدعم أمريكي ، وكان واضحاً بما لا يقبل الشك أن بعض هذه الأبحاث لا يمكن ان تخدم الا هدف الاختراق الأمريكي للمجتمع المصري . ولقد استبد القلق في بعض المرات بعدد من الأساتذة الضالعين في بعض مشروعات هذه الأبحاث ، وعقدت جماعات منهم جلسات مغلقة ضمتهم ناقشوا فيها هذا المأزق وتوصلوا الى ضرورة وضع ميثاق شرف يحكم نشاطهم ما داموا غير قادرين على ايقافه لأسباب علمية ـ فيما قال بعضهم ـ ومالية كما كان يقول نقادهم .

حققت شعار السادات الذي رفعه بعد حرب أكتوبر ، وهو شعار مشروع مارشال لمصر . فبين سنة ١٩٧٤ و ١٩٨٠ حصلت مصر من المساعدات الأجنبية على أكثر مما حصلت عليه الدول الأربع المستفيدة أساساً من مشروع مارشال (وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا) . وفي حين أن مشروع مارشال حقق في هذه الدول ما حقق ، فإنه من المشكوك فيه أن يكون مشروع مارشال ـ على طريقة الرئيس السادات ـ قد حقق شيئاً يذكر .

* * *

كان صندوق النقد الدولي مصدراً آخر من المصادر المهمة للمديونية المصرية ، وكذلك كان البنك الدولي ، وكانت مصر عضواً في كلتا المؤسستين التوأمين . وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي ، فقد كان الصندوق حريصاً على أن يرى مصر ـ شأنها في ذلك شأن غيرها من الذين يتلقون مساعداته ـ تتبع سياسة نقدية صارمة ، بما فيها الالحاح المستمر على تخفيض قيمة الجنيه المصري . وفيما يتعلق بالبنك الدولي ـ الذي لم تكن مصر مدينة له قبل حرب أكتوبر الا بقرض واحد قيمته ٦٠ مليون جنيه ، خصصت لتوسيع وتعميق مجرى قناة السويس ـ فإنه الآن وإبتداء من سنة ١٩٧٤ تقدم بسرعة ليصبح واحداً من أهم الدائنين لمصر . في السنة المالية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ قام البنك باقراض مصر ٢٢٧ مليون دولار . وفي السنة المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ قام البنك باقراض مصر ٢٢٢ مليون دولار . وفي السنة المالية ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ قام البنك باقراض مصر ٢٦٧ مليون دولار . وهكذا ظهر فجأة على المسرح دائن كبير له عند مصر حوالي ألف مليون دولار .

إن نتائج هذا الاقتراض على هذا النطاق وصل في بداية سنة ١٩٨٢ الى أن المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في شهر فبراير من تلك السنة لبحث شؤون مصر المالية ـ توصل الى أن الخزينة المصرية سوف تدفع ابتداء من سنة ١٩٨٣ ما قيمته ٢٠٠٠ مليون دولار كل سنة لمجرد سداد فوائد هذه

الديون ، وهو مبلغ يلتهم دخل مصر من قناة السويس والبترول ، وهما اثنان من أهم مصادرها في الحصول على النقد الأجنبي .

ولقد سارعت مؤسسات مالية أمريكية خاصة ـ مقتفية في ذلك أثر الوكالات الحكومية والدولية الكبرى ـ لكي تحصل لنفسها على نصيب من الفرص المالية والاقتصادية لمصر . وكان من أبرز هذه المؤسسات بنك « تشيس مانهاتن » الذي يرأسه ـ في ذلك الوقت ـ « دافيد روكفلر » . كانت البنوك في مصر في ملكية القطاع العام حتى حرب اكتوبر ، وكان ذلك صادراً عن فلسفة أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الطموحة التي تريدها وتحتاجها مصر الا بسيطرة على سوق المال . لكن « دافيد روكفلر » وجد أن الظروف السياسية السانحة في مصر ، ودوره هو في ترتيب بعضها ، يفتح له الباب ليتقدم بطلب لفتح فرع لبنكه في مصر . ولقد كانت نصيحة واحد من أبرز



السادات مع دافيد روكفلر قبل الحرب ، ويظهر بزي عسكري خاص صممه بيير كاردان (دار الهلال)

الاقتصاديين المصريين ـ وهو الدكتور « عبد المنعم القيسوني » ـ سنة ١٩٧٣ ترى برفض هذا الطلب . لكن الرئيس السادات كان له رأي آخر . وتم التوصل الى صيغة وسط . وبمقتضى هذه الصيغة تم تكوين بنك مشترك بين بنك تشيس مانهاتن الأمريكي وبين البنك الأهلي المصري ، وأطلق على البنك الجديد المشترك اسم « تشيس الأهلي » . كانت مساهمة البنك الأهلي في رأسماله بمبلغ ٥١٠ آلاف دولار ، وكانت مساهمة تشيس مانهاتن بـ ٤٩٠ ألف دولار . وبهذا يكتمل رأسمال البنك المشترك الجديد ليصبح مليون دولار . وبدا من الناحية النظرية أن البنك الأهلي يحتفظ بحق الأغلبية . لكن واقع الأمر جعل السيطرة الفعلية في يد تشيس مانهاتن ، الذي احتفظ وحده بحق الادارة مقابل نصيب في الأرباح ، وهكذا أصبحت حصته من نتائج عمليات البنك أكبر من حصة البنك الأهلي . وفي الواقع فإن السنة الأولى لنشاط البنك المشترك أعطت لتشيس مانهاتن ربحاً يقدر بحوالي ٤ ملايين دولار . وكانت هذه جائزة هائلة على رأسمال يقل عن نصف مليون دولار . وكان من أهم أسباب نجاح البنك المشترك الجديد أنه أعفى من كل القوانين والقيود التي كانت تطبق على البنوك الوطنية . فالبنوك الوطنية لم يكن عليها فقط أن تدفع الضرائب وأن تساهم في حل مشاكل العمالة ـ وانما كان عليها أيضاً أن تنفذ قواعد مشاركة الموظفين والعمال في الادارة وفي الأرباح . وكل هذا أُعفي منه البنك المشترك الجديد . ليس هذا فقط ، لكن هذا البنك أصبح مسموحاً له أيضاً أن يقرر لائحة خاصة للمرتبات . وفي حين أن البنوك الوطنية كانت مقيدة بالحد الأقصى الرسمي للمرتبات ـ وهو خمسة آلاف جنيه في السنة ـ فإن البنك الجديد راح يعرض مرتبات أكثر اغراء ـ مضاعفة عدة مرات ـ وهكذا فإنه استطاع أن يجذب خيرة العناصر في مجال أعمال البنوك . كانت لديه مرونة في العمل تساعده على الحركة السريعة . وفضل كثيرون من المصريين أن يتجهوا اليه بودائعهم . بل واتجهت اليه ودائع مؤسسات عربية تابعة لجامعة الدول العربية ـ التي كان مقرها القاهرة في ذلك الوقت ـ وهكذا تضخم حجم ودائعه . وفي نفس الوقت فلقد كانت له سياسة مرسومة بالنسبة للمشروعات التي يتولى تمويلها

في مصر . كان معظمها للتجارة الاستهلاكية . ولم تحظ مشروعات التصنيع الحيوية بأي اهتمام منه . كذلك فإن جزءاً كبيراً من الودائع المصرية والعربية فيه وجدت طريقها للاستثمار خارج مصر . وكان دخول بنك تشيس مانهاتن خطوة أولى على طريق سار عليه فيما بعد كثيرون . فلم تكد تجيء سنة ١٩٨١ حتى أصبح عدد البنوك الأجنبية العاملة في مصر ٥٦ بنكاً لها حرية العمل بغير قيود ، بينما وقعت البنوك المصرية تحت الحصار .

الفصل الرابع

الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً

حينما نشر « جون مارلو » في بريطانيا كتابه الشهير تحت عنوان « نهب المصريين » ، ورد في مقدمته : « أن قصة استعمار مصر إقتصادياً ومالياً وعلمياً بواسطة أوروبا ـ جاءت نتيجة الضغوط التي مارستها قوى توسعية ذات تفوق فني وعسكري في العالم الغربي المتفوق صناعياً ، وكانت هذه القوى تملك فائضاً من السلع تبيعها وتفرضها فرضاً على مجتمع متخلف مكشوف أمامها ومفتوح لمخططاتها . كان مجتمعاً زراعياً يضم سكاناً تم ترويضهم بواسطة الطغاة من حكامهم الذين كان معظمهم من الغرباء تهاووا بسرعة أمام اغراءات الغرب » . كان « جون مارلو » يتحدث عن المصريين في عصر اسماعيل . وهناك لمحات كثيرة مما قال يمكن أن تنطبق على عصر السادات ، مع خلاف ظاهر وهو أنه في السبعينيات من القرن العشرين لم تكن أوروبا الغربية هي ممثل القوى التوسعية المتفوقة فنياً وعسكرياً ـ وإنما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي طليعة هذه القوى في هذه المرة . ولم تكن الولايات المتحدة وحدها التي تملك ما تريد فرضه على مصر ، وانما كانت هناك أيضاً قوى عربية وغربية ، كذلك فإن مصر لم تعد عزلاء ولا متخلفة ، ولا كان حكامها من الغرباء ولا كان شعبها مروضاً . ومع ذلك فإن عملية الاختراق حققت كثيراً من أهدافها .

إن أوجه الشبه بين ما حدث في عصر إسماعيل وما حدث في عصر السادات كان يرجع في جزء منه - إذا أردنا تحري الانصاف - الى مجمل الظروف المؤثرة على معظم دول العالم الثالث ومن بينها مصر . كان مجمل هذه الظروف أن هذه البلدان كلها بلدان مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة . وكانت هي الطرف المغبون في عملية التبادل بين المتخلفين والمتقدمين . وفي سنة ١٩٧٥ فإن المستهلكين في الغرب دفعوا في المواد الخام المصدرة اليهم من العالم الثالث ثمانية أمثال المبالغ التي تلقاها هذا العالم الثالث ثمناً لما قام بتصديره من المواد الخام . كان معنى ذلك أن جهات ما وسط عملية التبادل قد حصلت على أرباح خرافية . وفي حالة البترول - الذي هو أساس حالة الرخاء السائدة الآن في العالم العربي - فإن هامش الربح كان مهولاً . ففي سنة ١٩٧٥ حصل العرب من بترولهم على ١٢٥ بليون دولار ، وكان الثمن الذي بيع به نفس هذا البترول الى المستهلك في الغرب ١٠٠٠ بليون دولار - أي أن نسبة الربح كانت ٤٠٠ في المائة - وكان العالم العربي معرضاً لحملات كراهية تصوره كما لو أنه كان يبني رخاءه المالي على حساب المستهلك في الغرب ، ولم تكن تلك هي الحقيقة ولا نصف الحقيقة ولا ربع الحقيقة . كان المستفيد الأول هو شركات الغرب الكبرى وحكوماته .

ولقد حاولت دول العالم الثالث - بين آن وآخر - تعديل الشروط التي تحكم التجارة الدولية بينها وبين الغرب ، ولكن جهودها لم تكلل بالنجاح . وفي الحقيقة فإن الخطأ كله لا يمكن وضعه على حساب الغرب . وعلى سبيل المثال فلقد سبقت الإشارة الى الصناديق الخاصة التي أنشأتها بعض الدول العربية لتنظيم مساعداتها الى مصر مثلاً . لكن سنة ١٩٧٥ شهدت تحوّلاً مؤسفاً في دور هذه الصناديق وأساليب عملها . كان الاتفاق قد تم سنة ١٩٧٥ على إعادة جدولة الديون المصرية بدعم مشترك من صندوق عربي جديد تعاونت فيه كل الصناديق العربية المستقلة تحت اسم « صندوق الخليج » . وذهب الرئيس السادات لمقابلة الشيخ الجابر الأحمد الصباح -

رئيس وزراء الكويت في ذلك الوقت (أصبح فيما بعد أميراً للكويت) ـ ليقول له أنه « يفكر في أن يتولى ديفيد مسؤولية الاشراف على ادارة صندوق الخليج » . وسأله الشيخ الجابر مستغرباً : من هو ديفيد يا فخامة الرئيس ؟ » . ورد السادات : « ديفيد روكفلر » . وحاول الشيخ جابر أن يعترض قائلاً : « ولكن لدينا عشرات من ديفيد ، ولهم نفس مؤهلاته ، لكن سوء حظهم أن أسماءهم هي أحمد وعلي ومحمد » .

وكان ديفيد روكفلر ـ على أي حال ـ هو الذي خرج رابحاً آخر النهار . وكلف بنك تشيس لكي يدير صندوق الخليج لإعادة جدولة ديون مصر . وكان موقفه فريداً ، فقد كان في الموقف السعيد الذي جعله يمثل صندوق الخليج وفي نفس الوقت يرعى مصالح مصر ، أي أنه أصبح الممثل الوحيد للطرفين العربيين !

□

كان تأثير أموال البترول العربي على مصر محدوداً في البداية . وذهبت معظم هذه الأموال الى مشروعات محددة بالذات ، كإعادة بناء مدن القناة المدمرة . واختيرت لبعض المواقع الجديدة في هذه المدن أسماء من نوع « مدينة الشيخ زايد » (عندما قام الملك فيصل بزيارة لمنطقة القناة في صحبة الرئيس أنور السادات قيل له إن اسمه سوف يطلق على مدينة جديدة هناك . وحاول فيصل أن يتنازل عن هذا الشرف قائلاً للرئيس السادات : « أرجوك يا سيادة الرئيس . . لا داعي لذلك . إننا اليوم أصدقاء وغداً من يعرف ؟ فلقد يصبح هذا الاسم مدعاة للحرج لديكم ») .

لكن طوفان الأموال الجديدة العربية والغربية سرعان ما بدأ يتدفق ليكسر البنية القائمة للمجتمع المصري . قبل ثورة ١٩٥٢ ، كانت معظم المصالح الاقتصادية والصناعية المؤثرة في حياة البلاد (بما فيها بالطبع قناة السويس) في يد الأجانب بالملكية ، أو في يدهم بالسيطرة . وغيرت الثورة هذا كله ،فأممت المصالح الأجنبية الكبرى لحساب قطاع عام كان ينمو يوماً

بعد يوم . والآن ، سنة ١٩٧٤ وما بعدها ، فلقد ظهرت جماعات جديدة - يصعب وصفها بأي قدر من الدقة العلمية بأنها طبقات - اندفعت بسرعة لتستفيد من الأوضاع الجديدة . كانت هذه الجماعات تضم بعضاً من أفراد الأسر ذات النفوذ في السلطة ، وكانت تضم بعض هؤلاء الذين ذهبوا مبكراً الى البلاد المنتجة للبترول وجمعوا هناك ثروات طائلة ، وكان بينهم بعض الذين وجدوا لأنفسهم مواقع مؤثرة في البنوك والشركات الأجنبية التي كانت تظهر على المسرح كل يوم . وتم تفصيل قوانين لفتح الطريق أمام هذه الجماعات . وفي سنة ١٩٧٤ أصبح من حق أفراد مصريين أن يصبحوا وكلاء لشركات أجنبية (كان هذا الحق من قبل قاصراً على القطاع العام). وفي يونيو من نفس السنة صدر القانون رقم ٤٣ بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وكان بين الميزات التي أعطاها للشركات التي تنشأ وفق أحكامه ، اعفاء من الضرائب يمتد عشر سنوات . وأعلنت « بور سعيد » كمنطقة حرة ، وكانت الفكرة تشجيع الشركات الأجنبية على تصنيع منتجاتها فيها بهدف اعادة تصديرها الى المناطق المحيطة بمصر . لكن ما حدث فعلاً أن ثمانين في المائة من البضائع التي دخلت الميناء وجدت طريقها الى الأسواق المحلية .

وأصبح من حق أي انسان يستطيع الحصول على نقد أجنبي أن يستورد - دون تحويل رسمي - ما يشاء من السلع لسوق كان جائعاً لأنواع من السلع لم يكن يعرفها - أو يحتاجها - من قبل . واشتد الجوع بحملات اعلانية صارخة راحت تفتح الشهية لاستهلاك بغير حدود . ونشأت سوق سوداء ضخمة للإتجار بالنقد ، وكان في استطاعة من يريد ، أن يحصل من محل صغير في الزمالك مثلاً على مليون جنيه من العملة الصعبة اذا كان يستطيع دفع الثمن بالعملة المحلية . وكان ذلك يمكن أن يحدث في دقائق دون اجراءات أو أوراق أو موافقات . وتدهور سعر النقد المصري الى درجة لم يسبق لها مثيل . (أصبحت للدولار ثلاثة أسعار ، سعر رسمي في حدود ٤٨ قرشاً ، وسعر تشجيعي في حدود ٨٠ قرشاً ، وسعر فعلي في السوق

يتراوح ما بين ١١٠ و ١٢٠ قرشاً) .

ولقد ذهب جزء كبير من الأموال المتدفقة الى الاسكان الفاخر ، والى أعمال المقاولات ، وإلى السياحة ، وإلى السلع الاستهلاكية ، والترفيهية ، واتخذت هذه السياسة الجديدة لنفسها اسم « سياسة الانفتاح » ، وبالفعل فلقد اصبحت مصر مفتوحة أمام كل المغامرين من « رجال الأعمال » على اختلاف جنسياتهم وهوياتهم وأطماعهم ، كما لم تكن مفتوحة قط منذ أيام « اسماعيل » . كان الكل يحاول أن يبيع أي شيء ، ولم يكن هناك من يطلب منه تصريحاً ، أو يوجه اليه سؤالاً . ولقد كتب أحد المراقبين يقول « انه رأى في سوبر ماركت واحد في القاهرة ٥٨ نوعاً مختلفاً من الشامبو » . وفي الحقيقة فإن مصر كان يجري تحويلها من منطق الاقتصاد المخطط للتنمية ، الى منطق السوبر ماركت .

ولم تكن هناك فائدة حقيقية لهذا كله . وتشير الأرقام مثلاً الى أنه في ظل سياسة الانفتاح تم انشاء ٥١٢ مشروعاً ، ومع ذلك فإن عدد العاملين في هذه المشروعات كلها لم يتجاوز ٢٨ ألف عامل ، ولم تصدّر هذه المشروعات الا منتجات قيمتها ٢,٤ مليون جنيه في العام ، في حين أنها تستورد في العام من الخارج بما قيمته ٥٥٠ مليون جنيه . ويمكن أن يقال إن نصف هذه الواردات كان سلعاً وسيطة ، ولكن النصف الآخر كان كله سلعاً استهلاكية وترفيهية . وظهر في هذا الوقت تعبير شاع استعماله كثيراً ، وهو أن السوق المصرية تعرض ثلاث أنواع من السلع : سلع انتاجية ، وسلع استهلاكية ، وسلع استفزازية .

* * *

إن الآثار المقلقة لهذه التحوّلات كلها كانت بعيدة الأثر على المجتمع المصري . صحيح أنه كانت في مصر طبقة اقطاعية قبل الثورة ، لكن هذه الطبقة ـ التي فقدت امتيازاتها بعد الثورة ـ كانت صغيرة . وصحيح أنها كانت طبقة مستغلة ، لكن ثروتها ومطامعها كانت كلها تدور ـ على الأقل ـ حول

ملكية الأرض الزراعية . كان التصاقها بالتراب المصري يحفظ لها ولاءها الوطني الأساسي ، فقد كانت جذورها في هذا التراب . وأما الأغنياء الجدد ، فلم تكن لهم جذور على الاطلاق . وفي سنة ١٩٧٥ بدا كما لو أن هناك تنبّه لمخاطر هؤلاء الأغنياء الجدد المستفيدين من سياسة الانفتاح ، وأطلق السكرتير العام للإتحاد الاشتراكي وقتها عليهم وصف « القطط السمان » . وذهب رئيس الوزراء في ذلك الوقت ـ ممدوح سالم ـ الى أبعد من ذلك حين وصفهم بـ« الأبقار السمان » . كان التقدير في ذلك الوقت أن مصر قد ظهر فيها فجأة ما بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ مليونير . وفي سنة ١٩٨١ وقف عضو بارز في مجلس الشعب (ممتاز نصار) يقول ـ دون أن يناقضه أحد ـ بأن عدد أصحاب الملايين في مصر قد وصل الى ١٧ ألفاً . وكانت الكارثة أن هذا يحدث في بلد تعيش خمسة ملايين أسرة فيه على متوسط دخل قدره ٣٠ دولاراً في الشهر [١] .

وكانت عملية فك القطاع العام تجري بنشاط ، وكان القطاع الخاص يتحرك بهمة متسابقاً الى تركته . ومن الأمثلة البارزة على ذلك ، ما حدث في صناعة الألومنيوم ، كانت مصر قد استغلت كهرباء السد العالي في انشاء مجمع ضخم للألومنيوم يملكه القطاع العام . وفجأة ظهرت مجموعة من الشركات الخاصة الصغيرة حققت أرباحاً هائلة بواسطة الحصول على سبائك الألومنيوم وتقطيعها وتجهيزها للإستهلاك المنزلي وغيره ، بأسعار باهظة . وكان من نتيجة فتح السوق على مصراعيها وبدون حساب ، أن زاد المخزون السلعي الراكد لدى الشركات الوطنية الكبرى المملوكة للقطاع العام . وعلى سبيل المثال، فإن مصانع المحلة الكبرى التي تمثل كل تقاليد صناعة النسيج في مصر ، وجدت نفسها أمام طوفان من السلع المستوردة ، وكانت النتيجة أنها وجدت لديها بضائع مخزونة تقدر قيمتها بحوالي ١٠٠٠ مليون جنيه . وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الرأسمالية الكبرى ـ حتى أمريكا واليابان ـ

---

(١) تقرير منقول عن تقديرات البنك الدولي ، طرح للمناقشة في المؤتمر الاقتصادي الموسع الذي عقد في مصر في فبراير ١٩٨٢ .

تلجأ الى نظام الحصص والتعريفات لحماية منتجاتها المحلية ، كان في مصر من خلطوا بين الرأسمالية والانفتاح . والحقيقة ان الرأسمالية في أسوأ حالاتها كانت أفضل من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية لما حدث تحت اسم « الانفتاح » .

كان النشاط الطفيلي هو قانون كل يوم ، وكانت الشركات التي تمارس أعمالها في ظل الانفتاح تظهر واحدة بعد الأخرى ، وعلى نسق يكاد أن يكون متكرراً . كانت معظمها منشآت عائلية ـ أب وأبناؤه ، أو اثنين أو أكثر من الإخوة ، وغالباً ما يكون معهم شريك عربي من النوع الذي شدته الفرص التي ظهرت فجأة في مصر . وفي معظم الأحيان كان هناك أيضاً شريك أجنبي يمثل شركة غربية كانت تريد ان تستفيد بالثمرة التي تنتظر من يقطفها في مصر دون ان تخاطر بشيء من رأسمالها .

وزادت معدلات التضخم بالطبع ، وفي سنة ١٩٧٩ كانت معدلات التضخم ـ طبقاً للتقارير الرسمية ـ تتراوح ما بين ٣٠ و ٣٥ في المائة . وكان هناك بين الخبراء من يقدّرون النسبة بأعلى من ذلك كثيراً . وراحت المباني الجديدة تظهر في أفق القاهرة ـ بعضها عمارات فخمة ، وبعضها عمارات للإسكان الاداري ، وبعضها فنادق . وكثير منها كان يجري بيعه قبل أن ينتهي بناؤه . وبين هذه المشروعات كان هناك مشروع أثار ضجة في وقته ، وهو مشروع « هضبة الأهرام » . كان وراءه مستثمر كندي ـ أو هكذا بدا على الورق ـ وكان الهدف انشاء مدينة لأغنياء السياح والأغنياء من فوضى الانفتاح . وكان المشروع هشاً في اقتصادياته ، وكانت كل تفاصيله ملأى بمظاهر التلاعب . ولقد تحمّس الرئيس « السادات » شخصياً لهذا المشروع ، وكان فخوراً بأنه سوف يضم ملعب « جولف » صممت مساحاته الخضراء بحيث تشبه شكل مفتاح الحياة عند قدماء المصريين . وثارت ضجة كبرى حول هذا المشروع ، فلقد اعتبره كثيرون من الوطنيين عبثاً بمنطقة تضم كنوزاً لا تقدّر من تراث مصر .

□

ولم تكن كل هذه المشروعات الجديدة والبرّاقة قادرة على استيعاب أكثر من ٤ في المائة من خريجي الجامعات المصرية ، على فرض انهم وجدوا « الواسطة » القادرة على اعطائهم الفرصة . كان ذلك العالم الجديد عالماً من الوهم ، ولو أن « ديفيد روكفلر » كان يتصور أن سياسة الانفتاح تستطيع ان تصنع عالماً جديداً في مصر . كانت الصيغة التي تصوّرها « ديفيد روكفلر » لهذا العالم الجديد ـ كما رواها لي أثناء لقاء بيننا في مكتبه في بنك « تشيس مانهاتن » في نيويورك سنة ١٩٧٥ ـ تقوم على أساس تحالف بين : المال العربي والعمالة المصرية والتكنولوجيا الأمريكية . ولكن الواقع الذي نشأ عن هذه الصيغة كان مسخاً غريباً جعل الحياة مستحيلة بالنسبة لغالبية المصريين .

كان الحصول على شقة صغيرة في القاهرة يتكلف ٣٠ ألف جنيه على الأقل ، وكان لا بد لمن يريد شراء شقة أن يدفع معظم الثمن قبل استلامها . وهكذا فإن عشرات الألوف من الشباب المصري كانوا يخرجون الى الحياة ليس فقط بدون فرصة عمل ، ولكن بدون مسكن . ولم يجد كثيرون منهم سبيلاً غير الهجرة . وهكذا بدأت مصر تشهد نزيفاً في طاقاتها البشرية ، لم يقتصر فقط على المتعلمين ، ولكنه امتد الى الحرفيين (عمال النجارة والبناء والكهرباء والسباكة ـ وحتى الفلاحين) . ولم يكن هناك فلاح في العالم أكثر التصاقاً بأرضه من الفلاح المصري ، ومع ذلك فقد نزح أكثر من مليون فلاح الى العالم العربي يبحثون عن أمل (ذهب الى العراق وحدها حوالي نصف مليون فلاح ـ وذهب الى الأردن ما بين ١٥٠ ألف و٢٠٠ ألف فلاح ـ وذهب عشرات ألوف غيرهم الى بلاد عربية أخرى) . وكان كثيرون منهم يعودون بمجرد أن يتيسر لهم ما يستطيعون أن يبدأوا به حياة جديدة في مصر . كان الواحد منهم يعود لكي يشتري قطعة صغيرة من الأرض في الريف ، أو سيارة تاكسي في المدن ، أو عربة نقل يستغلها ما بين القرية والمدينة ، ويمكن أن يقال ـ دون مجال لخطأ كبير ـ أن أي مبنى جديد في الريف أو أي جرّار زراعي حديث ، مملوك لفلاح ذهب الى العالم

العربي ثم عاد الى مصر . وشهد المجتمع المصري عملية استقطاب حادة بين « القطط السمان » والمحيطين بهم ـ عدد من الناس لا يتجاوز ١٥٠ ألف شخص ـ في جانب ، وبقية السكان في جانب آخر .

□

ولم يكن «السادات » قلقاً لنتائج سياسة الانفتاح . بل على العكس ، فإنه حين ارتفعت أسعار الأراضي العقارية في مصر ، كان تعليقه أن « مصر ارتفع ثمنها وأصبحت لها الآن قيمة » . وكان « ديفيد روكفلر » يضع القضية في اطار مختلف في تصريح نقلته عنه جريدة « نيويورك تايمس» وجاء فيه : « إن مصر الآن تدرك أن سياسة الاشتراكية والقومية العربية فشلت في رفع مستوى معيشة الأربعين مليوناً من سكانها . ان الرئيس السادات قد أدرك أن القطاع الخاص هو وحده الذي يستطيع أن يساعده في رفع مستوى المعيشة في مصر » . ثم يستطرد « روكفلر » قائلاً : « ولقد ناقشت ذلك مع الزعماء الاسرائيليين الذي وافقوا معي على أن اتجاهات السادات في بلاده هي اتجاهات بّناءة. وهم يرون الآن أن هناك فرصة أحسن لإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ، لأن السادات يريد أن يتفرّغ لبناء بلاده بطريقة سليمة » . والغريب أن « ديفيد روكفلر » لم يكن مستعداً أن يستثمر من أمواله أو من أموال بنكه شيئاً في مصر . وفي نفس المقابلة التي أشرت اليها معه في مكتبه في أكتوبر ١٩٧٥ ـ فلقد شرح لي بنفسه الأسباب التي لا تجعل لمصر جاذبية بالنسبة لرأس المال الأجنبي . قال لي وقتها : « إن مصر منطقة مخاطرة من الناحية السياسية . وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي لا بد له أن يحصل على نسبة ربح لا تقل عن ٣٠ في المائة ، وهي نسبة لا تستطيع مصر احتمالها . ولهذا فإن الأفضل لمصر أن تحاول اغراء المستثمرين العرب » .

وفي الحقيقة فإن مصر أصبحت مغرية لكل المستثمرين من أي نوع . مرة أخرى عادت مصر الى الوضع الذي وصفه الدكتور « عبد الجليل

العمري » وزير المالية في أول عهد الثورة ، حين قال : « إن الاقتصاد المصري قبل الثورة كان أشبه ما يكون ببقرة ترعى على التربة المصرية ، لكن ضروعها كانت تمتد الى الخارج حيث يتم حلب لبنها هناك » .

الفصل الخامس

شرخ في شرعية النظام

وهكذا ، مرة اخرى ، وكما حدث في عصر « اسماعيل » ، وجدت مصر نفسها غارقة في الديون . مرة أخرى فإن الدائنين الذين تسابقوا الى تقديم الديون اليها كانوا هم أنفسهم نفس الدائنين الذين بدأوا في إحكام الحصار وتشديد الرقابة .

في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، بعث « بول ديكي » ـ ممثل صندوق النقد الدولي بالقاهرة ـ بمذكرة سرية وشخصية الى الدكتور « زكي شافعي » وزير الاقتصاد ـ جعل عنوانها « بعض الأفكار حول مسألة الاصلاح الاقتصادي » . وفي هذه المذكرة أوضح « ديكي » أن الحاجة أصبحت ماسة ـ من وجهة نظره ـ لبعض الاجراءات الحازمة ، ومن ضمنها تخفيض سعر الجنيه المصري (ما أصبح يسمى تأدباً توحيد سعر الصرف) ، الى جانب رفع ـ أو تخفيض ـ الدعم على بعض السلع الضرورية التي كانت الحكومة لسنوات طويلة تقوم بدعمها لصالح سواد الشعب (بين هذه السلع الخبز والسكر والوقود وبعض أنواع الأقمشة الشعبية) . وباختصار ، كان رفع الدعم ـ أو تخفيضه ـ عن هذه السلع موضوعاً حيوياً بالنسبة لمعيشة ملايين من الناس العاديين في مصر . كانت هذه التوصيات الاقتصادية ذات أبعاد سياسية بالغة الخطورة في نفس الوقت . ومن ناحية أخرى فان مصر التي

كان اقتصادها موجهاً من الخارج ـ وبتعبير أدق من واشنطن ـ كان يمكن عزلها ببساطة عن بقية العالم العربي ، كما أن أموال البترول يمكن أن تستخدم ببساطة في إبقائها طافية على السطح ـ لا تغرق وفي نفس الوقت لا تقدر على السباحة ـ وفي كل الأحوال فإن ذلك كان يعرقل أداءها لدورها كقيادة للعالم العربي .

ولقد أدت مقترحات « ديكي » الى شعور بالقلق العميق لدى الدكتور « زكي شافعي » وزملائه في المجموعة الاقتصادية ، داخل مجلس الوزراء ، وأبدوا بعض الاعتراضات . وكان بين ما حاولوا شرحه لممثل صندوق النقد الدولي ، أن مصر تحوّلت في حقيقة الأمر من دولة مصدّرة الى دولة مستوردة ، فإذا جرى تخفيض قيمة الجنيه المصري ، فمعنى ذلك ببساطة أن فاتورة الواردات سوف ترتفع . ولقد كانت الرعشة تصيبهم حين يتصوّرون ما يمكن أن يترتب على الغاء الدعم من آثار . كان الدكتور « عبد المنعم القيسوني » ـ وهو من أنصار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ـ خبيراً متمرّساً بالمفاوضات مع الغرب ، وكان هو في ذلك الوقت نائباً لرئيس الوزراء ومسؤولاً عن الشؤون الاقتصادية والمالية كرئيس للمجموعة الخاصة من الوزراء الذين يتصل عملهم بقضايا الاقتصاد والمال . ولقد بذل الدكتور « القيسوني » ، كل جهده لكي يفند مقترحات صندوق النقد الدولي ، لكن الجميع ما لبثوا أن وجدوا أن ما قدّمه ممثل صندوق النقد الدولي هو في واقع الحال « طلبات » وليس مجرد مقترحات .

□

وعندما تسرّبت أخبار ما كان يجري في الكواليس الى بعض الدوائر السياسية المهتمة في مصر ، فلقد ثارت في مجلس الشعب زوبعة من الاحتجاج قادها بعض النواب المستقلين في مجلس الشعب في ذلك الوقت . لكن الضغوط على مجلس الوزراء وعلى المجموعة الاقتصادية كانت لا تقاوم ، وهكذا فلقد جرت الموافقة في مجلس الوزراء على الغاء الدعم عن بعض السلع تحت شعار « ترشيد الأسعار » . وصدرت صحف

يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ تحمل على صفحاتها الأولى قوائم بخمس وعشرين سلعة ضرورية قفزت أسعارها الى أعلى مرة واحدة . كان رئيس الوزراء في ذلك الوقت هو « ممدوح سالم » ، وهو ضابط شرطة ومحافظ الاسكندرية ووزير داخلية سابق . كان بحكم خبرته الطويلة في مسائل الأمن قد اتخذ بعض الاحتياطات التي وجدها ضرورية لتعزيز قوى الأمن في العاصمة ، خصوصاً من قوات الأمن المركزي ، ومع ذلك فقد شهد الصباح الباكر من يوم ١٨ يناير انفجاراً شعبياً هائلاً بدأ أولاً في الاسكندرية ، وبعد قليل - ودون تنسيق - انفجر في القاهرة . اندفعت الى الشوارع في كل مكان كتل بشرية من عشرات ألوف الرجال والنساء في مظاهرات ساخطة صاخبة تعلن معارضتها القوية لقرارات انقضت على رؤوسهم مفاجئة كالصواعق ، وكان من شأنها أن تجعل الحياة مستحيلة بالنسبة لهم ولأسرهم .

ولم يكد النهار ينتصف حتى كانت المظاهرات تجتاح مصر من أقصاها الى أقصاها - من الاسكندرية وحتى أسوان . كان السادات في تلك اللحظة في أسوان - مقره الشتوي المفضل - وكان يرتب هناك لاستقبال الرئيس اليوجوسلافي « جوزيب بروز تيتو » . ومن الغريب أن « السادات » لم يعرف بما كان يجري بمصر ، ولم يسمع به إلا الساعة الرابعة بعد الظهر . وعندما علم في تلك الساعة المتأخرة ، كان جالساً في شرفة استراحته المطلة على خزان أسوان القديم ، وكان منشغلاً بحديث صحفي تجريه معه صحفية لبنانية نشيطة . وفجأة توقف عن الكلام . ولاحظت هي أنه يتطلع في اتجاه مدينة أسوان . والتفتت الى حيث كان هو ينظر ، وشاهدت عاموداً من الدخان يرتفع فوق المدينة . وقال السادات تلقائياً كأنه يسائل نفسه : « ما هذا » ؟ . وقالت له الصحفية اللبنانية : « ربما كانت المظاهرات في القاهرة قد وصلت الى هنا » . وسألها الرئيس مندهشاً : « اية مظاهرات ؟ » .

□

ولم ينتظر السادات طويلاً لكي يعرف الاجابة على سؤاله . كانت الحقيقة قد بدأت تواجه حرسه الخاص المنهمك في استعدادات الزيارة

المرتقبة لـ « تيتو » ، وكـانوا يتحركون بسياراتهم من المطار الى الفنادق التي سينزل فيها الضيف الزائر والوفد المصاحب له . وكانوا يراجعون كل الترتيبات، ولقد وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه مع المظاهرات ، وتسبب الزي الرسمي لبعضهم في مشاكل حادة مع المتظاهرين ، وتحطمت بعض سياراتهم وأشعلت النيران في بعضها . ثم هرع محافظ أسوان مذعوراً الى استراحة الرئيس . كان مجيء المحافظ مذعوراً الى الاستراحة هو الرد الذي تلقاه السادات على تساؤله المتأخر عن « أية مظاهرات ؟ » . وكانت الرسالة التي يحملها المحافظ حافلة بالنُذر. قال المحافظ : « سيادة الرئيس ، أرجـوك أن تغـادر الاستـراحـة عـلى الفـور » . ثم بـدأ يُحـذر السـادات من أن الجماهير الغاضبة تزحف في الطريق الى الاستراحة ، وأنها قد بلغت نصف الطريق اليها والبوليس يقاوم ، لكن الخطر سوف يصبح محدقاً إذا تقدمت الجماهير أكثر وقطعت الطريق بين الاستراحة والمطار . ولم يكن لدى السادات غير أن يطيع ، فسارع بالخروج تاركاً وراءه كل شيء حتى الأوراق الرسمية التي أرسلت إليه في مشتاه للإطلاع أو للتوقيع . كان الخروج مهيناً ، وظلت ذكرياته طويلاً محفورة بمرارة في ذاكرة الرئيس .

□

وكان الموقف يتطور في القاهرة . فقد بدأ « ممدوح سالم » ـ إزاء حجم وكثافة المظاهرات وعنفها ـ يشعر بالحاجة الى تدخل الجيش . وكان تصوره عندما أقبل الليل أنه إذا استؤنفت المظاهرات في الصباح ، فلسوف يكون مستحيلاً للبوليس وحده أن يسيطر على الموقف . واتصل بالفريق « محمد عبد الغني الجمسي » وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة . ولكن الفريق « الجمسي » بدا رافضاً لفكرة اشتراك الجيش في قمع المظاهرات . ولقد قام بتذكير رئيس الوزراء بأنه طلب بعد حرب أكتوبر من الرئيس السادات وعداً بألا يستعمل الجيش على الاطلاق في أية عمليات ضد جماهير الشعب مهما كانت الظروف . وقال وزير الحربية لرئيس الوزراء : « انني اتفقت مع الرئيس على أن حرب أكتوبر وضعت الجيش

بالنسبة للشعب في موضع لائق وعزيز ، ولا ينبغي لهذه العلاقة أن تشوهها أي طوارىء سياسية . وقد وافقني الرئيس واعطاني هذا الوعد » . لكن رئيس الوزراء لم يكن على استعداد لقبول شيء من هذا . لقد كانت مسؤوليته عن الأمن العام كما رآها في شوارع القاهرة وغيرها من المدن الكبرى في مصر هي شاغله الوحيد . وإزاء الحاح رئيس الوزراء ، فقد تصوّر وزير الحربية أنه وجد لنفسه مخرجاً حين قال إنه على أي حال لا يستطيع أن يحرك أية وحدات من القوات المسلحة الى الشوارع إلا بأمر الرئيس بوصفه رئيساً للدولة وقائداً أعلى للقوات المسلحة . وجاءه الأمر بعد اتصال بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ، ومع الأمر بالتدخل صدر قرار باعلان الأحكام العرفية ، وفرض حظر التجول ، وتكليف الجيش بمسؤولية السيطرة على الموقف .

كان السادات في ذلك الوقت قد وصل الى القاهرة قادماً من أسوان ، وقصد الى بيته في الجيزة ، وكانت هناك طائرات هليكوبتر واقفة أمام البيت على شاطىء النيل جاهزة للاقلاع . وكانت المنطقة كلها محاطة بالدبابات الثقيلة . وفي مطار « أبو صوير » كانت طائرة السادات الكبيرة ـ من طراز « بوينغ ٧٠٧ » ـ رابضة على أرض المطار مستعدة للطيران ، إذا حتمت الظروف والتطورات . وكانت وجهتها المقررة ـ إذا جاء وقت الرحيل ـ الى طهران حيث كان الشاه على استعداد لاستقبال أصدقائه إذا اضطروا الى الهرب من القاهرة .

ومع أن الليل كان قد هبط ، فإن المظاهرات كانت ما زالت تجوب الشوارع وتحاول الاقتراب من بيت السادات في الجيزة ، وكانت هناك هتافات معادية وقاسية في كثير من الأحيان ، كما أن آلافاً من صور « جمال عبد الناصر » ظهرت فجأة فوق رؤوس المتظاهرين .

□

وفي اليوم التالي ـ ١٩ يناير ـ بدأت المظاهرات عنيفة منذ الصباح

الباكر ، وظهرت بعض العناصر التي اندفعت الى النهب والتدمير ، . وكان واضحاً أن هناك جماعات أرادت استغلال الموقف ، لكن أية محاولات لاستغلال الموقف لم تكن قادرة على حجب حقيقة أن المظاهرات أساساً كانت انفجاراً شعبياً دفع اليه اليأس والغضب . وبدأ الجيش يتحرك مسبوقاً باعلانات متكررة في الاذاعة والتليفزيون بأن الرئيس قد أمر بإلغاء توصيات المجموعة الاقتصادية التي أدت الى رفع الاسعار . ويشير التزامن الواضح بين هذا الاعلان وبين نزول الجيش الى الشوارع ، الى نقطة قوية الدلالة . كان ذلك التزامن يشير ـ ولو بطرف خفي ـ الى أن صنّاع القرار لم يكونوا واثقين من موقف الجنود إذا هم نزلوا الى الشوارع للتصدي للمظاهرات بينما قرارات رفع الأسعار ما تزال سارية . ومن المؤكد أن بعضهم ـ بعض صنّاع القرار ـ راودهم الشك في أن الجنود والضباط ـ وهم جزء من الشعب يعانون ما يعانيه ويقاسون ما يقاسيه ـ قد يرفضون أوامر التصدي للمظاهرات ، وقد تتطور الأمور الى ما هو أسوأ . وعندما انجلى ضباب هذه المواجهة الحادة التي شهدتها كل مدن مصر ، كان هناك ما يقرب من مائة وستين شخصاً قتلوا في الشوارع .

***

عندما يجد نظام من النظم الحاكمة في العالم الثالث نفسه أمام أزمة مع جماهيره لا تكفيه لمواجهتها وسائله السياسية العادية ، ولا تكفيه وسائل القمع البوليسي التي تملكها الدولة ، ولا تكفيه وسائل القمع المعنوي الذي يمكن أن تصنعه وسائل اعلامه (صحف ـ اذاعة ـ تليفزيون) ـ ثم يجد نفسه مضطراً الى فرض الأحكام العرفية وحظر التجول ، واستدعاء القوات المسلحة لكي تمسك بزمام الأمور ـ فمعنى ذلك أن شرعية هذا النظام تكون قد أصيبت بكسر ، أو بشرخ كبير على الأقل ! وكان ذلك بالضبط ما واجهه نظام السادات في أعقاب حوادث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ . ولقد أدرك السادات بعد الأزمة ، وان لم يستطع تقدير طبيعتها ، وبدأ يستطلع آراء كثيرين كنت بينهم ، ولو أني كنت في ذلك الوقت بعيداً عن أي اتصال به .

وكان رأيي ـ عندما سئلت عنه ـ « أن علاج أي ظاهرة يتوقف على تشخيصها . فإذا كان الرئيس يعتقد ـ كما كان يقول البعض وقتها ـ بأن ما حدث كان مؤامرة من الناصريين والشيوعيين ـ إذن فإن العلاج لا بد أن يكون بأجهزةالسلطة . وأما إذا كان التشخيص الحقيقي لما حدث ـ كما كان يقول آخرون ، وأنا بينهم ـ بأن ما حدث كان انفجاراً سياسياً له دواعيه الاجتماعية والاقتصادية ـ إذن فإن العلاج لا يمكن أن يكون بأجهزة السلطة وأدواتها ، وإنما يتحتم أن يكون العلاج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً » . وقلت إنه « إذا أخذ الرئيس بنظرية المؤامرة فإني أؤثر أن أظل بعيداً . وأما إذا أخذ بنظرية الحل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ـ إذن فإني على استعداد لبذل كل ما لديّ من جهد لاجتياز الأزمة » .

وقضى السادات يومين في مشاورات مع مجلس الأمن القومي ، وتأرجح بين وجهتي النظر المتعارضتين ، وفي أعماقه فلقد كان مجروحاً مما تصوّره رفضاً قاطعاً من الناس لسياساته . ولقد أحس أن الناس نسوا أمجاده في أكتوبر ، وأن صورته كقائد وطني و« كبير للعائلة » ـ كما كان يحب أن يقدم نفسه للعالم ـ قد تم تمزيقها في شوارع القاهرة خلال ساعات عاصفة .

□

ومما جعل الأمور أشد سوءاً بالنسبة له أنه في تلك اللحظة كان هناك رئيس جديد يدخل الى البيت الأبيض (جيمي كارتر الذي أقسم اليمين كرئيس ودخل البيت الأبيض يوم ٢٠ يناير ١٩٧٧) . كان السادات قد ربط نفسه نهائياً بالسياسة الأمريكية عن طريق اتفاقه الاستراتيجي الشهير ، ولكن المشكلة كما بدت له أن الناخب الأمريكي راح يخذله مرة بعد أخرى . في البداية كان يراهن على « نيكسون » ، وكان قد أنشأ علاقة تعاون ممتازة معه من خلال « هنري كيسنجر » ، وإذا بـ « نيكسون » يخرج من البيت الأبيض وسط ضجيج فضيحة مدوية وجدها السادات بمنطقه طريقة غريبة في معاملة رئيس للجمهورية ! وأفاق السادات من صدمة سقوط « نيكسون » ، وراح يبني جسوراً جديدة مع خلفه « جيرالد فورد » ، وساعده على ذلك أن

« كيسنجر » كان لا يزال وزير خارجيته . وبدأ السادات يطمئن الى « فورد » - اطمئنان « فلاح الى فلاح » كما كان يقول !! وجاءت الانتخابات ، وإذا « فورد » يخسر المعركة ، وإذا رجل جديد - لا يعرفه السادات - يجيء من المجهول ويدخل البيت الأبيض . ولم يكن ما سمعه السادات عن الرئيس الجديد « جيمي كارتر » يدعو الى التفاؤ ل .

□

وفي الحقيقة ، كانت تلك فترة صعبة بالنسبة للسادات . فإلى جانب كل هذا الذي كان يواجهه في الشارع المصري وفي البيت الأبيض الأمريكي ، فإن علاقة السادات بالعالم العربي كانت متوترة . لقد تقبلت بعض القوى في العالم العربي اتفاق فك الارتباط الأول المنفرد بينه وبين اسرائيل بالسكوت . وساعد على هذا السكوت أن الآمال الكبيرة التي ولدتها حرب أكتوبر كانت لا تزال شائعة في الأجواء . ولكن فك الارتباط الثاني سنة ١٩٧٥ - وكان أيضاً إتفاقاً منفرداً - جعل القشعريرة تسري في أوصال بقية العالم العربي . والآن وقد حدث ما حدث - في الشارع المصري وفي البيت الأبيض الأمريكي - فان السادات بدأ يحس أن موقفه يضعف وأن الضوء يشحب من حوله ، خصوصاً أمام أصدقائه الجدد من « آل بهلوي » و « آل روكفلر » و «آل أوناسيس» . أحس بالضعف الشديد . ثم أحس بالعزلة . ثم بدأت تراوده مشاعر اليأس .

ومرة أخرى - كما هي عادته - كان رد فعله هو الهرب . وفي هذه المرة لم يكن هربه الى الوهم ، ولكنه على أي حال كان هرباً للمجهول . وعلى وجه اليقين ، فقد كان هناك خط في تفكير السادات ربط مباشرة ما بين مظاهرات يناير سنة ١٩٧٧ ، وما بين الرحلة الشهيرة الى القدس في نوفمبر من نفس السنة .

□

ان الرابطة بين الحدثين الكبيرين : - أولهما الذي اشتهر باسم

« مظاهرات الطعام » ، وثانيهما الذي اشتهر باسم « مبادرة السلام » ـ كانت رابطة معقدة الى أقصى حد ، ولكن التدقيق في مسار الحوادث يظهر بوضوح أن هذه الرابطة مباشرة وموصولة بأسباب كثيرة متشابكة .

بعد المظاهرات مباشرة كان السادات يحس بحاجة النظام الى عملية « ماكياج » ـ أو ربما عملية « ترميم » تغطي على حقيقة ما حدث وتخفي الشرخ الكبير في الواجهة . وكان أسلوبه في ذلك هو الأسلوب التقليدي الذي لجأ اليه دواماً ، وهو أسلوب الاستفتاء . لقد خرج من فترة الحيرة وقد استقر رأيه مع الذين يرون أن ما حدث يومي ١٨ و١٩ يناير كان مؤامرة دبرها وخطط لها ونفذها بعض الشيوعيين وغيرهم ممن تحركهم الأرواح الشريرة . وهكذا تقدم السادات الى الناخبين باستفتاء يضم أحد عشر اقتراحاً ، وكان على هؤلاء الناخبين أن يقولوا رأيهم في هذه المقترحات . وكانت هذه المقترحات من أغرب ما قدم الى المواطنين ، مع أن الاستفتاء جرى تحت عنوان « حماية أمن الوطن والمواطنين » . ولقد وردت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ست مرات في بنود هذا الاستفتاء . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من أنشأ تنظيمات معادية لنظام المجتمع وكل من شارك فيها ، أو دعي إلى انشائها » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من تجمهر بقصد تخريب أو إتلاف الأملاك العامة أو التعاونية أو الخاصة ، وتطبق نفس العقوبة على المحرضين والمشجعين » . . « الأشغال الشاقة لكل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته أو يتهرب من أداء الضرائب والتكاليف العامة » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر يؤدي الى اثارة الجماهير ، وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه ، وعلى المحرضين والمشجعين » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة للعمال الذين يضربون عن عملهم عمداً متفقين في ذلك ، أو مبتغين تحقيق غرض مشترك » . . « الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر أو اعتصام » . . . وكانت نتيجة الاستفتاء كما أعلنت رسمياً أمام السادات : ٩٩,٤٢ في المئة .

وتظاهر السادات ـ على الأقل أمام الآخرين ـ أن نتيجة هذا الاستفتاء قد قامت بمهمة « الماكياج » أو « الترميم » المطلوب ، فقد أظهرت أن هناك « جماهير واسعة » تقف وراءه وتؤيده ، وأن أقلية ضئيلة هي التي تعارضه وتثير له المتاعب . لكن من المشكوك فيه أن هذا الذي تظاهر به كان يعكس دخيلة نفسه حقيقة . ولعل هذا هو التفسير المحتمل للمرارة التي كانت تنعكس في تصرفاته وأقواله ، وحتى تعبيرات وجهه ، كلما تذكر أحداث يناير ١٩٧٧ .

ولقد كان عليه أن يتحرك بسرعة ، فقد كان أمامه لقاؤه الضروري والمنتظر مع الرئيس الأمريكي الجديد . ويُثبت سياق الحوادث أن هذا الاجتماع المنتظر كان حلقة في سلسلة من الحلقات . لم يكن السادات مطمئناً الى الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارترعلى اساس ما سمعه عنه ، فضلاً عن أن نجاحه أبعد عن دائرة القرار والضوء صديقاه « فورد » و« كيسنجر » . ومع ذلك فإن الاجتماع الذي كان يشغل بال السادات نجح بأكثر مما كان يتصور هو. والذي لم يكن السادات قادراً على فهمه هو أن القرار السياسي في الولايات المتحدة يعتمد على مؤسسات ثابتة ودائمة ، كما أن القرار ليس متروكاً بالكامل لمزاج الجالس في البيت الأبيض . وعندما التقى السادات وكارتر، فلقد وجد السادات أن كارتر حريص عليه بمقدار حرص من سبقوه . ولقد كان الاستثمار الأمريكي في السادات أكبر من أن يُترك لمزاج رئيس يلتقي مزاجه مع ضيف أجنبي أو يصطدم . كانت السياسة الأمريكية الثابتة حريصة على السادات ، راغبة في تدعيمه . لكنها تصورت في نفس الوقت أنه في هذا الموقف الذي واجهه في حوادث ١٨ و١٩ يناير قد يكون الآن أكثر استعداداً لحركة أنشط في مجال تنفيذ الاتفاق الاستراتيجي الشهير . كان كارتر بطبيعة الحال قد أحيط علماً بتفاصيل هذا الاتفاق الذي اقترحه السادات بنفسه على كيسنجر ، وكان يعرف أن هذا الاتفاق يقتضي التدرج خطوة خطوة نحو مفاوضات مباشرة مع الاسرائيليين. والآن فإن كارتر راح يسأل الرئيس السادات هل هو على

استعداد لخطوة كبيرة و « شجاعة » أخرى . وكان رد السادات أنه على استعداد ، ولكن الأمر يحتاج الى إعداد عملي ونفسي .

□

كان السادات يتصور أن مفاوضه الاسرائيلي ـ عندما تجيء اللحظة « للخطوة الكبيرة الشجاعة » ـ سيكون شيمون بيريز . ولقد تصوّر ـ شأنه شأن آخرين غيره من ساسة العالم المهتمين بالشرق الأوسط ـ أن الانتخابات الوشيكة في اسرائيل سوف تؤدي الى انتخاب شيمون بيريز رئيس حزب العمل الذي سيعود مرة أخرى رئيساً لوزراء اسرائيل . ولقد كانت هناك بينه وبين شيمون بيريز بالفعل اتصالات ، لكنها كانت اتصالات عن طريق وسطاء ، بينهم الملك الحسن ملك المغرب ، والرئيس نيكولاي شاوشيسكو رئيس رومانيا ، وبرونو كرايسكي مستشار النمسا ، ومحمد رضا بهلوي شاه إيران . وربما خطرت للسادات في ذلك الوقت فكرة عقد لقاء سري بينه وبين بيريز كواحد من الاحتمالات .

كان لقاء السادات مع كارتر في ابريل ١٩٧٧ . وفي ٤ مايو ١٩٧٧ التقى السادات مع الملك الحسن ملك المغرب في الرباط ، وكان الملك الحسن قد التقى بشيمون بيريز قبلها بأسبوع واحد . وفي ١١ مايو جاء الرئيس الروماني شاوشيسكو الى القاهرة ، وتقدمت الاتصالات خطوة أخرى . لكن الجميع كانوا في انتظار نتائج الانتخابات لكي تؤكد سلطة بيريز على المرحلة القادمة من الاتصالات .

□

وفجأة وقعت الواقعة . فقد كان مناحم بيجن ـ وليس شيمون بيريز ـ هو الذي أصبح رئيساً لوزراء اسرائيل . وبدا كما لو أن كل الخطط والمناورات ضاعت هباء وتبددت في الهواء ، فقد كان السادات يعتقد أن بيجن وتحالف الليكود هم آخر من يستطيع الوصول معهم الى اتفاق .

وفي ١٥ يوليو كان الدور على بيجن المنتصر لكي يزور واشنطن .

وحدثه كارتر عن مقابلته مع السادات . وكان بيجن بالطبع قد أحيط علماً بالاتفاق الاستراتيجي المشهور . ونقل اليه كارتر مخاوف السادات من تعنت بيجن ، وكان رد بيجن أنه على العكس من ذلك ـ سوف يكون مستعداً كما كان بيريز تماماً للوصول الى إتفاق ، بل انه كان مستعداً ـ كذلك قال ـ للوصول الى أكثر مما كان يستطيع بيريز أن يصل اليه .

وفي نفس الوقت كان السادات قد بدأ يتلقى إشارات من تل أبيب بأن الحكومة الجديدة هناك ليست مستعدة لأن تواصل التعامل مع السادات سراً وعن طريق طرف ثالث، كما كان الحال أخيراً . وربما تصور بيجن ـ بتأثير ما سمعه من كارتر ـ أن بعض الحركة المحسوبة تجاه السادات قد تساعد الآن على فتح الطريق دون حاجة الى وساطة ملك المغرب أو شاه ايران أو الأمريكيين. ولقد ألمح الاسرائيليون من خلال القصر الملكي في المغرب أن لديهم معلومات عن مؤامرة ليبية ضد الرئيس السادات . وأوضحوا في نفس الوقت أنهم على استعداد لإعطاء التفاصيل مباشرة لمندوب مصري مفوّض ، وليس عن طريق أي وسيط . وقبل الرئيس السادات . ومن الصعب أن يقطع أحد بالسبب الكامن وراء قبوله السريع ، وهل كان السبب تلهّفه على معرفة تفاصيل مؤامرة تدبر ضده في ظروف حرجة ؟ أو أنه كان متلهّفاً بنفس المقدار الى استكشاف النوايا الاسرائيلية مباشرة ؟ وعلى أي حال ، فإنه سارع بإرسال مدير المخابرات العسكرية المصري الى الرباط حيث التقى هناك برئيس الموساد (المخابرات العامة الاسرائيلية) الذي أعطاه قصة تفصيلية عن مؤامرة يدبرها القذافي لإغتيال السادات . وليست هناك تفاصيل كافية يستطيع الباحث على أساسها أن يقيّم أهمية المعلومات التي تلقاها المندوب المفوّض المصري من نظيره الاسرائيلي في الرباط . وفي كل الأحوال فقد كان الرد الذي اختاره الرئيس السادات على المعلومات التي أبلغه بها الاسرائيليون غريباً ومحيّراً . فبناء على هذه المعلومات عن مؤامرة على حياته يدبرها القذافي ، أمر الرئيس السادات بشن حرب « تأديبية » على ليبيا . ولمدة أسبوع كامل فإن الطائرات المصرية قامت بقصف مواقع ليبية

على الحدود ووراء الحدود . وفي خضم هذه الحرب « التأديبية » ظهر فجأة عذر آخر ، هو أن « السوفيت كانوا يكدسون أسلحة كثيرة متقدمة في ليبيا ، وكان هذا التكديس السوفيتي يشكل خطراً على أمن مصر » . ثم عاد الرئيس السادات في حديث صحفي بعد سنة كاملة من هذه الحرب « التأديبية » فقال أنه « كان يريد أن يلقن القذافي درساً » . لكن المشكلة أن القذافي نفسه لم يقاس من هذه الحرب ، وإنما الذي قاسى هو الشعب الليبي والجيش الليبي ، وكلاهما لم يكن ضالعاً في المؤامرة على حياة السادات ـ على فرض أنه كانت هناك مؤامرة[1] كذلك قاسى من نتائج ما حدث عدد كبير من المصريين يعملون ويعيشون في ليبيا ، وكان يمكن لهذه الحرب « التأديبية » أن تعرضهم لمخاطر . وقد عرّضت بعضهم بالفعل لأزمات ضمير ، فقد وجد أحد مشاهير الجراحين المصريين ـ وكان يشرف على قسم الجراحة في مستشفى بني غازي ـ نفسه يجري عمليات جراحية لمدنيين وعسكريين ليبيين أصابتهم قنابل مصرية . وقال لي هذا الجراح الشهير أن الدموع كانت في عينيه وهو يجري بعض هذه العمليات . فقد بدا له ما حدث كله مأساة غير ضرورية .

لماذا اتخذ السادات هذا الأسلوب لمعاقبة القذافي ؟ ـ كان القذافي بلا شك مصدر متاعب ، لكن قرار حرب « تأديبية » تشن على ليبيا لم يكن رد الفعل الملائم لخلافات أو مشاكل نشبت بين حاكمين . وحتى لو كانت هناك مؤامرة من القذافي لإغتيال السادات ، فلم يكن من المعقول توجيه العقاب للشعب والجيش الليبيين على نحو يخلق سابقة خطيرة في العلاقات العربية ، خصوصاً بين شعبين متجاورين تربطهما وشائج قربى وثيقة .

إذا كانت قصة مؤامرة الاغتيال لا تصلح تفسيراً عقلانياً لرد فعل

---

(١) تقول مصادر موثوقة في الغرب أنه في صيف ١٩٨٢ بعث الرئيس حسني مبارك باحتجاج لإسرائيل يشجب تصرفاتها في لبنان . وكانت اسرائيل قد قامت بغزو كامل للبنان تحت دعوى « تأمين الجليل » . ورد بيجن على الرسالة بخطاب قال فيه أنه « يود تذكير الرئيس المصري أن سلفه أنور السادات استعمل حقه في الدفاع عن النفس بقصف أهداف في ليبيا المجاورة عندما قام الاسرائيليون بإبلاغه أن هناك مؤامرة ليبية تحاك ضده » .

السادات ، فهل كان التفسير الحقيقي هو أن السادات أراد في تلك الفترة الحرجة أن يثبت قدرته على التصدي للنظم المناوئة للولايات المتحدة ، وعلى تعقب « مخازن السلاح السوفيتي » أينما تكون ؟

□

وفي أول أغسطس ١٩٧٧ وصل « سيروس فانس » وزير الخارجية الأمريكي الى القاهرة لكي يحيط السادات علماً بتفاصيل المحادثات التي دارت بين كارتر وبيجن . وجاء فانس معه بخطاب مكتوب بخط يد الرئيس كارتر ، موجه الى الرئيس السادات ، وفيه يعرب الرئيس كارتر عن « اعتقاده بأن الوقت ملائم تماماً للخطوة الجريئة والشجاعة المنتظرة ، وأن محادثاته مع بيجن أكدت له أن الجو مهيأ ، وأن رئيس الوزراء الاسرائيلي صادق في رغبته من أجل السلام ، بل أنه قادر على أن يقابل السادات في منتصف الطريق » . وقال كارتر في خطابه ما مؤداه أن تقديره ، الشخصي هو أن بيجن ليس بالتطرف الذي شاع عنه ، وأن الفرصة قد تكون الآن سانحة ، وهو على استعداد من جانبه أن يلعب دوره في الامساك بها .

ويبدو أن بيجن ـ وقد أصبح الآن على علم برسالة كارتر المكتوبة التي حملها فانس إلى السادات ـ قرر أن يتخذ من جانبه مبادرات مستقلة تساعد محاولة الرئيس الأمريكي ، وربما وصلت الى فتح قنوات اتصال مباشرة ومستقلة .

حين عاد بيجن الى اسرائيل ومعه وزير خارجيته موشي ديان ، فإنهما قدّما تقريراً للجنة الأمن الخاصة في مجلس الوزراء ، وتقرر على أثرها ضرورة البحث عن قنوات موازية للإتصال مع الرئيس السادات .

وفي يوم ١٤ أغسطس ، قام موشي ديان وزير خارجية اسرائيل بزيارة سرية الى نيودلهي عاصمة الهند[1] . لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين الهند واسرئيل ، ومع ذلك فإن ديان تمكن من مقابلة « مورارجي ديساي »

---

(١) الجزء الأخير من مذكرات موشي ديان . بعنوان الإختراق صفحة ٢٧ .

رئيس الوزراء الهندي في ذلك الوقت . وكان « ديساي » صديقاً قديماً لإسرائيل ، وكان معارضاً دائماً لسياسة « جواهر لآل نهرو » و « أنديرا غاندي » المتعاطفة مع العرب . ومع ذلك فلقد أحس ديان بخيبة أمل لأن مورارجي ديساي أعرب عن اعتقاده بأن الفلسطينيين لا بد أن يتحدثوا عن أنفسهم ، وأنهم لب المشكلة في الشرق الأوسط ، ولا بد أن يشاركوا في أية محادثات لحلها . ولم يكن ذلك ما كان يريد ديان أن يسمعه ، وربما لم يكن يتوقعه من مورارجي ديساي . وعاد ديان الى تل أبيب من رحلته السرية الى الهند دون أن يفتح باباً جديداً .

وبعد يومين طار ديان إلى طهران للقاء مع شاه ايران صديق السادات الحميم - لنفس السبب[1] .

وبعد ثمانية أيام وصل ديان فجأة الى لندن ، وانتهز فرصة وجود الملك حسين ملك الأردن هناك وطلب مقابلة سرية معه . ولم يقل ديان للملك ما كان يدور في الكواليس في ذلك الوقت ، ولكنه سأله عما إذا كان مستعداً لنقل رسالة الى السادات . لكن الملك حسين لم يكن يريد ان يتورط . مع أنه وجد وسيلة غير مباشرة لإحاطة الرئيس السادات علماً بما حدث[2] .

□

وكان ديان أكثر حظاً مع الملك الحسن ، وذلك بفضل الاتصالات الوثيقة بين الجالية اليهودية في المغرب وبين القصر ، وكذلك بين المخابرات المغربية والمخابرات الاسرائيلية . وكان « نادي سافاري » وأجهزة المخابرات المتعاونة فيه قد اتصلوا في بعض المناسبات بالمخابرات الإسرائيلية[3] . كان الملك الحسن قد التقى ببعض الاسرائيليين بين وقت وآخر ، ولكنه لم يكن قد التقى بديان . وهكذا فإنه في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٧٧ وصل ديان الى المغرب والتقى بالملك الحسن[4] .

---

(١) الجزء الأخير من مذكرات موشي ديان . بعنوان الإختراق صفحة ٣٢

(٢) نفس المصدر صفحة ٣٥ .

(٣) كتاب « مدافع آية الله » ، صفحة ١١٦ .

(٤) الجزء الأخير من مذكرات موشي ديان . بعنوان الإختراق صفحة ٣٨ .

وكان من نتيجة هذا اللقاء أن قام الملك الحسن بترتيب اجتماع بين موشي ديان وزير خارجية اسرائيل ، وبين السيد حسن التهامي ، الذي كان وقتها بدرجة نائب رئيس وزراء في رئاسة الجمهورية . وكان في ذلك الوقت مقرّباً من السادات . وتم الاجتماع بالفعل تحت رعاية الملك الحسن . ومن سوء الحظ أن أطراف هذا الاجتماع أداروا فيما بينهم حواراً يشبه حوار الصم ، فلقد تكلم كل منهم ولكن من المشكوك فيه أن يكون الاجتماع قد أدى الى فهم لمقاصد أطرافه . ولعل ديان كان الوحيد الذي لعب أوراقه بمهارة ، فقد قال ما يريد بالطريقة التي تروقه ، وفهم ما يريد على النحو الذي يسمح لإسرائيل بأن تحقق أهدافها . ولا يمكن لأحد أن يقطع بشيء حول الصورة التي نقلت الى السادات عن هذه الاجتماعات مع ديان . ويمكن أن يقال أن ما وصله كان مشوباً بكثير جداً من الخلط والتشويش . وعلى أي حال فقد كان يروق له دائماً أن يفهم من الأمور ما يناسب هواه . ولقد قيل له ـ على أرجح الأحوال ـ أنه سوف يدهش من حجم التنازلات التي يمكن أن تقدمها اسرائيل له في حالة مفاوضات مباشرة . وأن اسرائيل على استعداد لأن تضع كل شيء بدون أفكار مسبقة على مائدة المفاوضات .

□

لكن السادات كان لا يزال حائراً في الأسلوب الذي يواصل به ما بدأ الآن يتبلور في ذهنه . ولقد نشرت تلميحات وإشارات في بعض الصحف الأوروبية عن اجتماعات سرية عقدت بين ديان وبين شخصية عربية بارزة . ثم بدأت التلميحات تحدد هذه الشخصية بأنها شخصية مصرية . وبدأ السادات يقلق من أن استمرار تسرب الأخبار قد يؤدي الى نسف كل ما مهد له حتى الآن . ثم قدّر لزيارته الى رومانيا يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٧٧ أن تكون زيارة حاسمة . وصل السادات في ذلك اليوم الى العاصمة الرومانية بوخارست ، واجتمع بالرئيس شاوشيسكو الذي كان بدوره على اتصال وثيق بالحكومة الاسرائيلية . وكان شاوشيسكو على استعداد لكي يعطي إجابات هامة وحاسمة على سؤالين محددين طرحهما عليه السادات :

السؤال الأول : هل بيجن راغب حقيقة في السلام ؟

السؤال الثاني : وهل بيجن يملك القوة على أن ينفذ عملية السلام ، ويفرض أي اتفاق يمكن الوصول إليه ؟

وكان رد شاوشيسكو على السؤالين بالإيجاب . كان رده قاطعاً لأي شك وأي تردد . بل وأضاف شاوشيسكو أن بيجن على أساس سمعته كصقر متشدد يستطيع أن يلعب دور ديجول في الجزائر ، ولن يستطيع أحد أن يزايد عليه أو أن يتهمه بالتفريط . وبالتالي فإنه يستطيع أن يفرض اتفاقاً يعجز غيره من السياسيين المعروفين « بالاعتدال » أن يفرضوه . واقترح شاوشيسكو على السادات فكرة ترتيب اجتماع سري بينه وبين بيجن في بوخارست لمجرد استطلاع النوايا ، لكن السادات كان يحس أن ذلك ليس هو بالضبط ما يريده . كان يعرف أكثر من غيره أن أي سر لا يمكن أن يبقى كذلك لمدة طويلة . وأنه إذا تسرب خبر إجتماعه سراً ببيجن ، فإن ذلك سوف يضعه في موضع ضعيف وحرج . وفي تلك الظروف طُرحت فكرة غريبة مؤداها عقد اجتماع موسع يضم رؤساء الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ـ الولايات المتحدة . والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين ـ ويحضره هو وبيجن . ومضى السادات أكثر من ذلك ، فاقترح أن يتم مثل هذا الاجتماع في القدس باعتبارها مدينة السلام . لكن هذا الاقتراح الغريب لم يجد أجنحة يحلق بها في الهواء، وما لبث أن سقط على الأرض . وكان على السادات أن يقرر دون إبطاء موقع خطوته التالية .

□

ومن المفارقات الملفتة للنظر أن النشاط السياسي المفتوح لحل أزمة الشرق الأوسط في ذلك الوقت كان قد اقترب كثيراً من إمكانية عقد مؤتمر لبحث الأزمة جدياً في جنيف . بل ان تلك الفترة شهدت محاولات أمريكية وسوفيتية عبرت عن نفسها في بيان مشترك عن مبادىء وخطوط حل الأزمة ، أعلن عنه في واشنطن وموسكو . لكن السادات لم يكن يريد أن يسلك هذا

الطريق ، فلقد تصوّر أن سلوك هذا الطريق سوف يضعه تحت رحمة السوريين والفلسطينيين ، فضلاً عن الاتحاد السوفيتي . ثم أنه كان قد تجاوز نقطة اللاعودة في قنوات الاتصال السري المفتوحة مع أكثر من جهة .

كان السؤال يزداد الحاحاً عليه كل يوم ، وراح يجترّ كل الصور وكل الكلمات التي نقلت اليه ، ومن بينها ما نقله اليه حسن التهامي من ديان الذي قال له حينما التقيا في المغرب « أن العامل النفسي هو وحده العقبة الحقيقية التي تعترض سبيل الاتفاق » ، وأنه إذا ما تم إجتياز هذا الحاجز ـ النفسي ـ فلن تصبح هناك مشكلة مستعصية على الحل .

والسؤال ما زال أكثر الحاحاً ، ولم يعد يحتمل التأجيل .

طريق جنيف لا بد من إيقافه ـ والاتصالات عن طريق القنوات السرية يمكن ان تتسرب في أية لحظة وتؤدي الى مشاكل مزعجة .

وإذا كانت المسألة مسألة الحاجز النفسي واجتيازه ، فتلك هي لعبته المفضلة .

في تلك الظروف لاح في فكره خيال الذهاب الى القدس (وليس معروفاً إذا كان قد ناقشه مع أحد ، أو احتفظ به طول الوقت لنفسه يدور حوله ويعود إليه) .

ولقد قال هو على أي حال في حديث منشور له ، وكرر ذلك القول أكثر من مرة :

« ركبت الطائرة من بوخارست بعد انتهاء زيارتي لشاوشيسكو ، وكانت تأكيدات شاوشيسكو تدور في رأسي . وعندما وصلت الطائرة قرب الحدود البلغارية (مسافة ثلث ساعة) كانت فكرة الذهاب الى القدس بنفسي قد استقرت » .

كانت الفكرة ملائمة للسادات من كل الوجوه ، وكانت قدرتها على الاستجابة لكل النزعات المكبوتة في خياله حافلة بالاحتمالات .

العالم كله سوف يصعق من المفاجأة . . .

الدنيا كلها سوف تركز أنظارها عليه . . .

الصحف والإذاعات والتليفزيون لن يكون لها جميعاً موضوع غيره . . .

وعندما يفيق الكل من الصدمة ـ بما فيهم العرب ـ يكون هو قد اجتاز الحاجز النفسي وحقق النتائج المرجوة ، وعاد بها وفي يده حجة حاسمة تصفع وجوه كل ناقديه الذين سوف يجدون أنفسهم في العراء تماماً ، بينما هو « أنور السادات » قد تمكن بضربة جسورة واحدة من أن يحقق الحل الذي عجز العرب ـ بالسلاح وبالسياسة ـ عن تحقيقه لعشرات السنين . وهكذا انتقل في فكره من أقصى درجات السرية الى أقصى درجات العلانية . أصبحت دراما العلنية هي سلاحه الأساسي في تحقيق التأثير المطلوب . كان ذلك هو السادات في « أروع » أحواله ـ على حد تعبيره .

□

ويبدو من ظواهر الأحوال أن السادات الذي مرّ بطهران ـ يوم ٣١ أكتوبر ـ ثم الرياض ، في طريق عودته من بوخارست الى القاهرة ، قد أسرّ إلى صديقه شاه إيران بفكرته الجديدة ، وشجعه الشاه . لكنه في الرياض كان غامضاً ، فقد اكتفى بأن قال للأمير فهد أن الأمريكيين يضغطون عليه من أجل اتصالات مباشرة مع اسرائيل ، وأنه يفكر في الأمر . وكان تعليق الأمير فهد غامضاً بمقدار غموض ملاحظة أنور السادات .

وعاد أنور السادات الى القاهرة ، وكان « الممثل » الكامن في أعماقه هو الذي تولى توجيه دفة الأمور .

بدأ إعداد المسرح . وتحدد موعد رفع الستار يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ـ مناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة . وبدأ السادات يلقي خطابه على نواب لم يكونوا مستعدين للمفاجأة التي أعدها لهم . قرب نهاية الخطاب

قال السادات : « إنني مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض ، حتى الى الكنيست نفسه ، لكي أتحدث للإسرائيليين في عقر دارهم عن رغبتنا في السلام » . ومع أن مجلس الشعب صفق بحماسة لهذه العبارة ، فقد كان ظن الأعضاء بغير استثناء أنها مبالغة خطابية . وحتى رئيس الوزراء في ذلك الوقت ـ ممدوح سالم ـ ظنها كذلك . . . فقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات الى مكتب الرقابة على الصحف بطلب عدم ابراز هذه العبارة في العناوين أو المقدمات التي توضع لخطاب الرئيس . ووصل السيد اسماعيل فهمي ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ إلى أبعد من ذلك ، فقد طلب من الصحف حذف هذه العبارة تماماً من خطاب الرئيس . لكن السادات كان متنبهاً ، فلم ينم إلا بعد أن اطلع على الطبعات الأولى للصحف ، وأصدر تعليماته ـ غاضباً ـ معاكسة لتعليمات رئيس وزرائه ووزير خارجيته ـ بأن على الصحف أن تبرز إبرازاً كاملاً ما يعتبره هو أهم جزء في خطابه ، وهو « الذهاب الى أقصى الأرض بما في ذلك الكنيست من أجل السلام » . وبدأت العاصفة هبوبها .

□

كان ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية بين الذين حضروا جلسة مجلس الشعب الشهيرة ، وبالتأكيد فلقد أفزعه ما قاله السادات فيها عن استعداده للذهاب الى القدس . ومع أن عرفات لم يأخذ الأمر جداً ـ شأنه في ذلك شأن غيره من السامعين ، فضلاً عن تأكيدات قدمها له رئيس الوزراء ووزير الخارجية بأنها كانت « زلة لسان » دفع اليها فرط الحماسة ـ فإن ياسر عرفات استبد به القلق . والغريب أن السادات كان حريصاً على أن يحضر عرفات جلسة مجلس الشعب التي أعدّها مسرحاً لقنبلته المدوية . قبلها كان ياسر عرفات في طرابلس يحاول التوسط بين مصر وليبيا لإزالة الخلاف الذي نجم بين البلدين في أعقاب الحرب « التأديبية » . وكان ياسر عرفات يظن أنه توصل الى حل ممتاز . فقد تلقى وعداً من القذافي بأنه سوف يقدم الى مصر ٥٠٠ دبابة جديدة تعوضها عما كانت تشكوه من نقص

في امدادات السلاح . كان عرفات مشغولاً بمفاوضاته في طرابلس حين تلقى رسالة من السادات تلح عليه في الحضور الى القاهرة فوراً . وأكثر من ذلك ، بعث اليه السادات بطائرة خاصة تقله من طرابلس الى القاهرة لكي يحضر جلسة مجلس الشعب . والآن كان ياسر عرفات غاضباً ، ولقد غادر القاهرة في نفس الليلة وهو يقول لمودعيه : « لقد وضع العمامة فوق رأسي » .

□

كان السادات يعرّف عن مقاصده ، ما كان يجهله كل الذين سمعوه . ولم تكن هناك حماسة زائدة جرفته ولا زلة لسان ، وإنما كان قصده هو بالضبط ما قاله . وتداعت التطورات بسرعة خيالية . بل أن مفاوضات إتمام الرحلة الى القدس دارت أمام عدسات التليفزيون الأمريكي ، التي أصبح السادات أمامها نجم الساعة ، بل نجم العام بغير منازع . ومع أن الرئيس كارتر الذي كان يلح على مفاوضات مباشرة قد فوجيء بالمسار الذي اتخذته الحوادث ، إذ أنه لم يتوقع قط هذه الخطوة الدارمية ـ فإنه على أي حال اندفع يشجعها ويحاول الوصول بها الى نتيجة ناجحة . كان كارتر قبل هذه المبادرة قد اعترض على فكرة الاجتماع الموسع في القدس ، وكان قد بدأ يفكر مع مستشاريه في سيناريو للقاء بين بيجن والسادات يبدأ بذهاب كل واحد من الاثنين في مواعيد متقاربة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبينما الاثنان في الولايات المتحدة الأمريكية بعد خطاب كل منهما في الأمم المتحدة، فإن كارتر يوجه لهما الدعوة للإجتماع به معاً في البيت الأبيض . والآن فقد بدا اقتراح السادات بالذهاب مباشرة للقدس أكثر بريقاً . . وربما أكثر نفعاً ، خصوصاً إذا استطاع الأمريكيون إقناع آخرين ـ وبينهم السعوديين ـ بالانضمام أو بالتأييد ، أو على الأقل بالسكوت . وكان تفكير كارتر ـ وكذلك تفكير السادات الذي راح يتصور نفس الشيء تقريباً ـ خطأً فادحاً في الحكم على الأمور .

□

وجاء اليوم المحدد للرحلة المثيرة . أول رئيس عربي يضع قدمه في القدس المحتلة . ثم يكون ذلك يوم وقفة عرفات . كان العالم كله مشدوداً بالانبهار ، وكان العالم العربي على العكس مشدوهاً بالصدمة . حتى أن الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية وقتها ، وهو بطبيعته رجل قليل الكلام ، لم يستطع إخفاء أساه . ولقد قال : « يومها كنت ذاهباً لأغسل الكعبة الشريفة في وقفة عرفات . ودخلت البيت العتيق . ولم أتعوّد في بيت الله أن أدعو على أحد ، وانما تعوّدت أن أدعو لكثيرين . وبالرغم مني في ذلك اليوم فقد وجدتني أبتهل الى الله بأن تسقط الطائرة التي تقل السادات الى القدس وتتحطم قبل أن يصل اليها ، وحتى لا يفضح المسلمين والعرب بذهابه هناك . ولقد راعني أن أدعو على مسلم داخل الكعبة ، لكن الرجل لم يترك لي خيار » .

□

كان الشعور السائد لدى جماهير عريضة من الشعب المصري مختلفاً . عندما سمعوا عرض السادات بالذهاب الى القدس فإنهم قابلوه بسخرية من عدم التصديق . كان ذلك في رأيهم مثالاً جديداً للسادات « الممثل » الذي حملّته ألفاظه بأكثر مما تحتمل أفعاله ، وبالتالي فإن ما قاله لا ينبغي أن يؤخذ جداً . لكنه عندما راح يكرر عرضه ، وعندما بدأوا يرون بأعينهم استعدادات الرحلة والمفاوضات الجارية بشأنها أمام عدسات التليفزيون تنقلها اليهم نشرات الأخبار ـ تحوّل إنكارهم الى دهشة وبدأوا يراقبون رئيسهم باستغراب . كانوا في تلك اللحظات كمن يشاهد لاعباً في سيرك يوشك أن يقوم بحركة خطرة سوف تؤدي حتماً إلى سقوطه . هل يستطيع ؟ وكيف ؟ أو هل يقع ويكسر رقبته ؟ ثم ماذا ؟ ـ ولا بد من التسليم أنه كان هناك عنصر آخر مكبوت لكنه راح يؤدي دوراً خطيراً في تلك الظروف . فعلى طول ثلاثين سنة اشتبكت مصر في خمس حروب مع اسرائيل ، وخلال هذه الحروب فإن مسحة من الغموض الخرافي راحت تحيط بحقيقة اسرائيل . إن الخرافة راحت تصوّر لهم أن الاسرائيليين

يتمتعون بقدرات خارقة ، وليس مستبعداً أنه كانت هناك لمسة إعجاب خفية بإسرائيل (مثل ذلك تكرر مع شعوب أخرى غير الشعب المصري إزاء أعداء حاربوه ، وعلى سبيل المثال فقد كان هناك إعجاب بريطاني مكبوت بعدد من القادة الألمان الذين حاربوهم في معارك الحرب العالمية الثانية ، وأظهرهم على سبيل المثال الفيلد مارشال أروين روميل) .

□

وعندما نزل السادات في مطار بن جوريون بالقدس وعدسات التصوير تطبق الحصار حوله ، فإن الشعب المصري أتيحت له ـ ولأول مرة ـ أن يرى اسرائيل دماً ولحماً . أن يرى أمامه رجالاً ونساء كانوا كعفاريت الجن في خياله ، من أمثال جولدا مائير وديان وبارليف وشارون . أن اللغز الاسرائيلي الغامض بدأ يفض أسراره واحداً بعد الأخر أمام عيون المشاهدين المصريين الذين التصقوا تقريباً بأجهزة التليفزيون يتابعون ـ مأخوذين ـ ما تنقله لهم ، وربما دون قصد منهم تراجع شعورهم بالدهشة ليحل محله شعور بالمشاركة في الحدث من خلال متابعتهم لتفاصيله تجري ثانية بثانية أمام عيونهم . كانت كل عائلة في مصر ـ وكل فرد ـ تشاهد الآن نجماً لامعاً يتحرك أمامهم ولم يكن لديهم إلا أن يأملوا في أن يستطيع هذا العمل أن يحقق لهم ما كانوا يتمنونه . كانوا بالتأكيد يتمنون السلام ، ويقرنونه في أذهانهم بالرخاء . والآن بدا السادات أمامهم وكأنه يمد يدا ليمسك بالسلام ، ويستعد باليد الأخرى لكي يمسك بالرخاء . لن ترهقهم بعد الآن ـ هكذا حلموا ـ أن الأمريكيين سوف يكونون كرماء . ثم أن اليهود ، وهم الذي يمسكون بمفاتيح خزائن الأرض ـ هكذا تصوروا ـ سوف يفتحون أبواب الخزائن . ولسوف تهبط الأسعار ويخف عناء الناس . ان حياة جديدة على وشك ان تبدأ .

□

ومع الأسف ، لم يكن لهذا كله أساس . ولقد كان مهرجان السادات

الكبير بلا قاعدة حقيقية . وحتى عندما جاءت كامب دافيد بعد الرحلة المسرحية للقدس ، فإن كل ما أمكن تحقيقه هو استرجاع سيناء . وفي الحقيقة فإن سيناء لم تكن أبداً مطمعاً للإسرائيليين . لم تكن لديهم فيها دعاوي تاريخية ـ من ناحية ـ وانما كانت لهم فيها ضمانات أمن . ومن ناحية أخرى ، فلقد كان هدفهم الكبير هو إخراج مصر من المعركة ، وإبعادها عن آسيا وحصرها في أفريقيا ، وذلك لا يمكن أن يتأتى إذا استمر احتلالهم لسيناء . فقد كان استمرار احتلال سيناء يعني ببساطة استمرار ارتباط مصر بالصراع العربي الاسرائيلي . وثمة اعتبار ثالث كان يلح على اسرائيل لإتمام صلح منفرد مع مصر ، وهو أن مصر بإمكانياتها البشرية والحضارية والاقتصادية هي الطرف العربي الوحيد القادر على الحرب الى النهاية ضد اسرائيل . وبالتالي فإن خروجها من الساحة يعطي لإسرائيل يداً طليقة في مجال مطالبها الحقيقية ، وكلها في آسيا (في كل فلسطين وأجزاء من سوريا ولبنان) .

ومع ذلك فقد عادت سيناء بترتيبات أمن أكثر مما كانت تحلم به اسرائيل ، وأخطر من ذلك فإن الولايات المتحدة بنفسها شاركت في ضمانات الأمن ، وراحت تحوّل هذه المشاركة الى خطوة أولى في تغيير نظام الأمن في المنطقة كلها : الانتقال من نظام عربي خالص للأمن ، الى نظام الشرق الأوسط . . . الحلم الأمريكي العتيد القديم !

الجزء الثالث

الإسلام السياسي

« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ،

فان لم يستطع فبلسانه ،

فان لم يستطع فبقلبه ،

وذلك أضعف الإيمان » .

(محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم)

الفصل الأول
القبضَة الحديدّية

مع بداية سنة ١٩٧٨ كان المناخ السياسي في مصر مثقلاً بالحيرة والتخبط . كانت هناك بعض الآمال لا تزال معلقة بالمبادرة ـ التعبير الذي شاع في وصف رحلة السادات للقدس ـ لكن أحداً لم يكن يعرف سبيلاً إلى تحقيق هذه الآمال . ولا كانت هذه الآمال ذاتها محددة . وكان الأمريكيون ـ ومعهم معظم بلدان الغرب ـ شديدي الحماسة للرئيس السادات وللشجاعة التي رأوها في رحلته إلى القدس ، وكانوا لا يكفون عن تهنئته وتهنئة أنفسهم . لكن ذلك كله كان بلا نتيجة ملموسة ومحققة .

وبصرف النظر عن الآمال المصابة بالاحباط في داخل مصر ، وعن « الشجاعة » المثيرة للاعجاب في الغرب ـ فان السلام لم يكن قد جاء بعد .

لم تتقدم دولة عربية واحدة لكي تنضم الى عملية « السلام » ، وبالعكس ، فقد تبارت كل هذه الدول مع بعضها في شجب هذه العملية ، ثم بدأت تدفقات المساعدات العربية على مصر تبطىء ، ثم تتوقف .

وكان النظام في مصر في حاجة ماسة إلى بعض المكاسب المادية التي يمكن نسبتها الى السياسة الجديدة ، بحيث لا يستثار السخط الكامن لدى الناس ، والذي أمكنت السيطرة عليه بصعوبة بعد انفجاره في يناير ١٩٧٧ .

كانت كل عوامل السخط موجودة ، لكن مزيج القمع بعد بداية ١٩٧٧ ، مع أفراح « مهرجان السلام » في نهاية ١٩٧٧ ـ ساعد على تغطية الحقيقة . لكن هذا المزيج من السخط والفرح كان هشاً . لم تكن الحياة قد أصبحت أكثر سهولة بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب المصري ، ولم يكن التضخم قد أصبح أقل حدة . كان الأغنياء ما زالوا يزدادون غنى ، بينما الفقراء يزدادون فقراً . صحيح أن الدعم على السلع الأساسية لم يلغ كما كان مخططاً ، ولكن الصحيح أيضاً أن أسعار كثير من السلع راحت تتحرك ببطء وتدريجياً إلى أعلى . وإذا دل ذلك على شيء ، فقد كان يدل على قوة المحكومين وضعف الحاكمين ، فعندما تتقهقر حكومة أمام جماهيرها ، ولا تجد ما تلجأ إليه غير خداعهم ـ فان الاحساس بالمرارة يخلق حالة غريبة ومشحونة بالشكوك بين الإثنين .

□

وكانت هناك شواهد مهمة على تغييرات هامة تجري في التركيب النفسي للفرد المصري العادي . كانت الأوهام الشائعة القديمة عن خنوع هذه الشخصية واستسلامها للواقع ، تتبدد بالتجارب واحدة بعد الأخرى . والحقيقة أن الشعب المصري كان في حالة فوران لم تهدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وكان هذا الفوران هو الذي فتح الطريق لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتحوّلات الهائلة التي شهدتها مصر والمنطقة بعدها . ولقد ساعدت حرب ١٩٦٧ والنتائج التي ترتبت عليها في حقن هذا الفوران المصري بجرعة من العنف كان من الخطأ اغفال تأثيراتها . وأتذكر أن مشكلة نشأت بين العمال والادارة في مصانع المحلة الكبرى سنة ١٩٧٥ وقام العمال باعتصام داخل مصانعهم ، وأعلنوا أنهم مسؤولون عن الحفاظ على آلاتها . ومن سوء الحظ أن السلطات ما لبثت كالعادة أن ألقت اللوم على الشيوعيين . وفي ذلك الوقت ـ مارس ١٩٧٥ ـ وكانت علاقتي مع الرئيس السادات قد تجددت بعد قطيعة استمرت من شتاء ١٩٧٤ حتى خريف نفس العام ـ فإنه راح يحدثني عن ذلك الاعتصام في المحلة

الكبرى ، وعن سيطرة الشيوعيين على عملية الاعتصام . وكان رأيه أن التنظيم الذي تمت به عملية الاعتصام ، والمقدرة التي تجلت في مواجهة المعتصمين لقوات الأمن المركزي التي أرسلت لفض الاعتصام - هي دليل على وجود مخطط مدبر . كنا في ذلك الوقت في استراحته في أسوان ، وكانت محادثاته مع كيسنجر من أجل تحقيق مرحلة ثانية لفصل القوات على الجبهة المصرية لا تحرز أي تقدم بسبب تعنت الاسرائيليين . وفي ذلك اليوم كان قد بدأ حديثه بالمصاعب التي تواجهها المفاوضات ، ثم انتقل فجأة الى حوادث المحلة ، ثم بدأ يلقي اللوم على الشيوعيين . وكان رأيي مختلفاً ، وحاولت ان أشرح له وجهة نظري . وكان مؤداها أنه ينبغي إعادة الحسابات التقليدية عن السلوك الشعبي المصري . فهذا السلوك بدأت تدخله نزعة عنف صنعتها ظروف تاريخية ، ثم أضافت إليها تجربة ما بعد ١٩٦٧ . وقلت له : « خلال ست سنوات ، ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ ، دخل الى القوات المسلحة ما يزيد عن مليوني شاب . قيل لهم جميعاً كل يوم أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها ، ثم دربوا على استعمال السلاح ، ثم تعرضوا لتجارب الحياة في الصحراء وفي الخنادق ، ثم صهرتهم تجربة القتال ، وتجربة القتال ليست بالضبط تجربة وديعة ، وليست سلبية ، وإنما هي قمة ممارسة الارادة في أقسى ظروف العنف . ان مثل هذا كله لا بد أن يكون قد ترك أثراً على مئات ألوف من الشباب تركوا خدمة القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب وعادوا الى مدنهم وقراهم يواجهون حياة جديدة . ولا يمكن أن نتصور أن التجربة التي عاشوها من قبل لم تترك عليهم بصماتها » . ثم قلت للرئيس : « بصرف النظر عما يمكن أن يظنه من نوايا الشيوعيين ومخططاتهم ، فانني أقرب إلى الظن بأن قيادات الاعتصام التي خططت ونفذت هي من المجندين السابقين ، لا وليست من الشيوعيين » . ولعلي لا أتجاوز إذا قلت أن نتائج التحقيقات أثبتت أن ما قلته للرئيس السادات وقتها كان صحيحاً الى حد ما . والحقيقة أن الذي تسرب من تجربة الحرب على أنماط السلوك لدى جماعات كثيرة من الشباب - لم يكن

هو وحده الذي تسرب من الميدان إلى الوادي . تسربت ظواهر جديدة على النفسية المصرية في عدد مختلف من قطاعات الشعب المصري ، خصوصاً الشباب . تسربت أيضاً من ميدان القتال الى الوادي كميات هائلة من الأسلحة والذخائر . ولقد ظهر ذلك فيما بعد جلياً حتى في معارك الانتخابات . وعلى سبيل المثال ، فإنه في انتخابات دائرة البداري سنة ١٩٨٠ ، كانت الحكومة تحاول في هذه الدائرة ما حاولته في دوائر أخرى مع النواب المستقلين الذين قادوا تيار المعارضة النشيط في البرلمان السابق . وحشدت وزارة الداخلية قوة لواء كامل من الامن المركزي داخل الدائرة . وأحس المرشح المستقل ـ المستشار ممتاز نصار ـ أن وزارة الداخلية تقوم باستعراض قوة وراءه ما وراءه . وبينما هو يحاول بالحوار الديمقراطي مع قائد القوة البوليسية المحتشدة أو المتأهبة ، إذا أنصاره يتأهبون لمواجهة القوة بالقوة . وعاد المستشار ـ الذي عاش حياته في خدمة القانون ـ إلى قائد القوة يقول له : « إنني أرى أمامي عواقب وخيمة لهذا الذي تفعلونه . إذا كان معكم هنا خمسة آلاف قطعة سلاح ، فإن الناس هناك قد احتشدوا بسبعة آلاف قطعة سلاح ، وسوف تكون المواجهة دامية ، وأنا أحملكم النتائج » . وقدّر قائد القوة موقفه ، وكانت الحقائق أمام عينيه تتحدث عن نفسها . وتمت الانتخابات دون تدخل ، وكان ممتاز نصار واحداً من المستقلين القلائل الذين نجحوا في تلك الانتخابات ، رغم أن الأوامر الصادرة كانت صريحة في ضرورة اسقاطه .

* * *

في هذا المناخ المفعم بالقلق أو الشك ، وشواهد العنف الكامن ـ كان أنور السادات لا يزال مقتنعاً بنجاح مبادرته ، ولا يزال يشجع الأحلام القائلة بأن هذه المبادرة سوف تحل مشاكل مصر الداخلية والخارجية . كان السادات يريد أن يصدق أحلامه . وكان يريد من الآخرين أن يصدقوا . وبعد عودته من القدس فلقد تصادف أن كان معه أحد كبار الصحفيين

المصريين[1] ، وفوجىء الصحفي بالرئيس السادات يقول له : « إنني أرثى لكم جميعاً . لم يعد لديكم ما تقولونه أو تكتبونه . لقد فقدتم الموضوع الذي عشتم عليه سنوات طويلة . والآن انتهى الموضوع ، وحلت المشكلة ، وعليكم ـ أيها المساكين ـ أن تبحثوا عن موضوع آخر » . وفهم الصحفي بالطبع أن السادات يتحدث عن الصراع العربي الاسرائيلي ، وأبدى فهمه لاحتمالات التفاؤل لدى الرئيس فيما يتعلق بسيناء ، لكنه سأل الرئيس عن الاحتمالات فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة ؟ وقال السادات بطريقته الدرامية التي كان يلجأ اليها في مثل هذه المواقف : « وهذه أيضاً انتهت » . ومضى الصحفي في تساؤلاته : « والقدس يا سيادة الرئيس » ؟ ـ وكان رد السادات : « القدس هنا في جيبي » .

لعله كان يصدّق . لكنه كان حريصاً على أن يصدّق الآخرين أيضاً . ومن نماذج هذا الحرص انه عندما وجد السعوديين حريصين على البقاء بعيداً عن كل ما يتصل بمبادرته ـ قرر أن يرسل إليهم السيد حسن التهامي نائب رئيس الوزراء لينقل إليهم رسالة منه ، وكانت الرسالة غريبة في تصادمها مع الحقائق الواقعة . كان الملك خالد ملك السعودية في ذلك الوقت في جنيف . وقيل للملك أن حسن التهامي يرغب في مقابلته لينقل إليه رسالة هامة تتعلق بالقدس ، وهي الموضوع الذي يعرف السادات حساسيته لدى ملوك السعودية . وبعد الحاح شديد ، قبل الملك خالد مقابلة حسن التهامي . ولكنه اعتذر له بأنه مريض ، وهو غير قادر على الحديث في السياسة ، فاذا كان لديه ما يقول سياسياً فمن الخير أن يقوله للأمير فهد . وهكذا فان حسن التهامي تمنى للملك شفاء عاجلاً ، ونقل إليه تحيات الرئيس السادات وتمنياته ، ثم خرج مع الدكتور رشاد فرعون مستشار الملك الذي قال له أنه مخوّل بأن يسمع ما عنده . وقال له حسن التهامي : « اننا

(١) الاستاذ أحمد بهاء الدين . . وكان الرئيس السادات قد عينه رئيساً لتحرير الأهرام سنة ١٩٧٥ بقرار منه ، ثم عزله من هذا المنصب بعد شهور بقرار أبلغه به الدكتور كمال أبو المجد وزير الاعلام في ذلك الوقت .

حصلنا على تعهد مكتوب من الاسرائيليين باستعادة القدس » . وكان الدكتور رشاد فرعون كالعادة واعياً وحذراً ، ولهذا فلقد طلب من السيد حسن التهامي أن يسجل هذا الذي قاله له كتابة . وكتب حسن التهامي ما مؤداه : « اننا حصلنا من الاسرائيليين على تعهد يؤكد أن القدس سوف تعود الى السيادة العربية » . ولم يكن هناك أساس لمثل هذا القول ، فلقد كانت شروط الاسرائيليين - خصوصاً فيما يتعلق بالقدس - قاطعة : ان القدس لم تكن موضوعاً للمفاوضات ولن تعود مرة أخرى مدينة مقسمة ، وسوف تكون هي العاصمة الأبدية لاسرائيل . وفوق ذلك فقد كانت المواقف الاسرائيلية فيما يتعلق ببقية النقط الاساسية في الأزمة واضحة ، وهي أنه : لا عودة الى خطوط ما قبل ١٩٦٧ - ولا دولة فلسطينية - ولا اعتراف أو اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .

* * *

وبصرف النظر عن كل الأحلام أو الأوهام ، فلم تكن اسرائيل في الحقيقة على استعداد لأن تعطي شيئاً . وكان من الصعب اخفاء هذه الحقيقة طويلاً ، فقد كانت ظاهرة منذ أول يوم ، وازدادت وضوحاً يوماً بعد يوم .

حتى في اللقاء الأول الذي تم في اطار مبادرة زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، كانت الأمور ظاهرة لمن يريد أن يفهم . كان السادات في الطريق الى القدس قد واجه استقالة وزير خارجيته اسماعيل فهمي ، ثم واجه استقالة محمد رياض الذي عينه ليحل محله . ولم يجد أمامه إلا أن يختار قائماً بأعمال وزارة الخارجية لكي يذهب معه ضمن الوفد الذي صحبه الى القدس . وكان اختياره قد وقع على الدكتور بطرس غالي الذي كان مستعداً للمهمة لأكثر من سبب . كان بطرس غالي ينتمي الى واحدة من أقدم العائلات القبطية ، وكان اسم عميد هذه الأسرة - وهو بطرس باشا غالي - مقترناً في مصر بتهمة الخيانة ، فقد كان رئيساً لمحكمة دنشواي الشهيرة ، وجرى اغتياله بعدها . وكان الدكتور غالي قد تلقى تعليمه في فرنسا ، ثم أصبح أستاذاً في الجامعة ، وتولى لسنوات طويلة رئاسة تحرير الأهرام

الاقتصادي . وكانت زوجته من أسرة يهودية عاشت طويلاً في مصر (أسرة « نادلر » التي كانت تملك مصنعاً للحلوى في الاسكندرية) - وكان لدى الدكتور غالي احساس واقعي بالمدى الذي يمكن أن يصل إليه رجل في مثل ظروفه في اطار السياسة المصرية . وكان يمكن تلخيص موقفه كله في أنه « ليس لديه ما يخسره » .

وفي المفاوضات القادمة في القدس ، فقد كان على الدكتور غالي أن يركز اهتمامه على نظيره موشي ديان . بينما كان على عضو آخر في الوفد ، هو الدكتور مصطفى خليل - مهندس تلقى علومه في الولايات المتحدة الامريكية ، وبرز كوزير للمواصلات في عهد عبد الناصر ، واختاره السادات رئيساً للوزراء - أن يركز اهتمامه على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، وعلى رأسها عازار وايزمان وزير الدفاع ، وأنيطت بحسن التهامي مهمة التركيز على ساسة حزب العمل الاسرائيلي - وبينهم جولدا مائير وشيمون بيريز واسحق رابين وأبا ايبان . وكان المقاول المليونير عثمان أحمد عثمان مكلفاً بالمساعدة على كل الجبهات . . . هكذا حدد السادات لكل عضو في الوفد الذي صحبه موقعه ، لكن السياسات لم تكن محددة ، ولا كانت وسيلة ادارة هذه السياسات خلال عملية المفاوضات محدودة أيضاً . وضاعت مبادرة الزيارة في احتفالات عارمة ، وفي عبارات مبهمة لا تعني أي شيء . وكان الشيء الوحيد الذي انتهت إليه هذه المسرحية الكبيرة هو ضرورة عقد مؤتمر في القاهرة تُمثل فيه كل الأطراف المعنية ، لكن أحداً من العرب لم يكن على استعداد للاشتراك ، كما أن الطرف الأمريكي لم يكن متأكداً بالضبط من أهداف الاقتراح بعقد المؤتمر . وعلى أي حال فقد شهد شهر ديسمبر من تلك السنة مؤتمراً عقد في فندق « مينا هاوس » تحت سفح أهرامات الجيزة . وكانت الوفود التي أتت هي فقط وفود مصر واسرائيل والولايات المتحدة . وتولى رئاسة الوفد الاسرائيلي الياهو بن اليسار ، وهو مدير مكتب مناحم بيجن . وكان بن اليسار في السابق من كبار مسؤولي الموساد (المخابرات العامة الاسرائيلية) .

□

ومن أول لحظة ، تجلت العجرفة في تصرفات رئيس الوفد الاسرائيلي . أثار أزمة قبل أن يدخل قاعة المفاوضات ، وقال انه فهم أن هناك مائدة مستديرة وأن حولها مقاعد الوفود ـ التي لم يحضر نصفها ـ (لم يحضر الأردن ولا سوريا ولا الفلسطينيون) . ثم قال بن اليسار أن مائدة المفاوضات أمام مقاعد الوفود تحمل أعلاما بينها العلم الفلسطيني أمام المقعد المخصص للوفد الفلسطيني . وقال بن اليسار أنه لن يدخل القاعة قبل أن يرفع هذا العلم الفلسطيني لأنه لا يعترف به . وبعد أخذ وردّ استغرق ساعات ، أمكن الوصول الى حل بدا أنه حل وسط ، وفي الحقيقة فإنه أعطى لبن اليسار كل ما كان يريده ـ فقد اتفق على رفع كل أعلام الوفود التي لم تحضر للاشتراك في المؤتمر . وفي نفس اليوم أثار بن اليسار أزمة أخرى ، فقد قال أنه لاحظ وهو يدخل الفندق بعد الظهر أن إدارة الفندق رفعت على المدخل مجموعة أعلام بينها علم غريب ، وهو لا يستطيع أن يدخل قاعة المفاوضات ـ بل الفندق كله . إذا ظل هذا العلم مرفوعاً (العلم الفلسطيني) . وكانت هذه مشكلة أعقد . فما كان يجري داخل القاعة كان يمكن ابقاءه في طي الكتمان ، وأما الأعلام المعلقة على الساريات أمام مدخل الفندق ، فقد كانت هناك على مرأى من الجميع . وبعد أخذ وردّ ، حصل بن اليسار مرة أخرى على كل ما كان يريد . وكان « الحل الوسط » الذي تم التوصل اليه هو تجريد كل الساريات من أعلامها ، بما فيها أعلام الدول المشتركة في المؤتمر .

ولقد أثبت هذا المؤتمر أنه كان مضيعة كاملة للوقت ، فقد راح الاسرائيليون يصرون على ضمانات للأمن . وكان مشهداً غريباً ذلك الذي تطلب فيه دولة نووية تملك القنبلة الذرية ، ضمانات أمن من آخرين لا يملكونها . وعجزت المناقشة عن الاقتراب من أية نقط محددة يمكن عندها استيضاح موقف الاسرائيليين من القضايا الخلافية الكثيرة . ولم يكن في وسع الأمريكيين أن يساعدوا بشيء ، وكان بادياً في تصرفاتهم تباعد ظاهر

لعدم التورط في المناقشات ، وكان بادياً من ذلك حرصهم على علاقاتهم بأطراف أخرى كالسعوديين والأردنيين ، وربما السوريين ـ ولعلهم في ذلك الوقت كانوا يطمحون الى استدراجهم على نحو أو آخر للاقتراب من « عملية السلام » .

□

ان مؤتمر « مينا هاوس » الضائع لم تلبث أن طويت صفحته ، ثم بدأت صفحة جديدة بمؤتمر الاسماعيلية الذي تحوّل الى فشل مدوّ . ففي يوم عيد الميلاد سنة ١٩٧٧ ، وقد وافق عيد الميلاد التاسع والخمسين لأنور السادات ، وصل مناحم بيجن الى الاسماعيلية لجولة جديدة من المفاوضات على مستوى القمة . وفي ذلك اليوم كان السادات قد انتهز الفرصة لأجراء تعديل في وفد المفاوضات ، تم هو الآخر بنفس الطريقة العشوائية . كان السادات يشعر أن الدكتور بطرس غالي ـ لظروفه المثيرة للجدل ـ لا يستطيع أن يكون وزيراً كاملاً للخارجية . ووقع اختيار أنور السادات على السفير المصري في بون ـ السيد محمد ابراهيم كامل ـ ليشغل منصب وزير الخارجية . وكان محمد ابراهيم كامل رجلاً مشهوداً له بالوطنية . وكان في شبابه ـ مع السادات ـ أحد المتهمين في قضية اغتيال امين عثمان .وكانت ملابسات تلك القضية قد تركت لدى محمد ابراهيم كامل تحفظات كثيرة على شخصية أنور السادات. ولم يتقابلا غير مرتين طوال مدة رئاسة السادات للجمهورية قبل تعيينه وزيراً للخارجية . وكان محمد ابراهيم كامل في القاهرة لعمل يتصل بمفاوضات مع حكومة ألمانيا الاتحادية ، حينما سمع مندهشاً من الاذاعة نبأ تعيينه وزيراً للخارجية . واستدعي على عجل الى الاسماعيلية لكي يلتقي بالسادات الذي جلس معه لمدة ربع ساعة قبل أن تدوي الصفارات مؤذنة بأن موكب مناحم بيجن رئيس وزراء اسرائيل قد وصل مع وفده من المطار الى استراحة الرئيس بالاسماعيلية . وفي تلك الربع ساعة قبل وصول بيجن ، قال السادات لمحمد ابراهيم كامل : « انه اختاره وزيراً للخارجية في هذا الظرف الدقيق لمعرفته لسجله الوطني



أسرتا السادات وبيغن أمام كاميرات التصوير (دار الهلال)

الناصح » . ثم أضاف : « أن الاسرائيليين لديهم شكوك في بعض المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية ، ولقد شكوا أكثر من مرة من « تشدد » هؤلاء المسؤولين وهو تشدد عكسته أوراق العمل التي قدموها ، وكانت تعكس في رأي الاسرائيليين « عقلية » ما قبل مبادرتي » . ثم أضاف السادات أنه يريد أن يُطمئن الاسرائيليين . وخرج محمد ابراهيم كامل لأن الوفد الاسرائيلي كان قد وصل الى أبواب الاستراحة ، لكنه لم يلبث بعد قليل أن فوجىء بالسيد حسن كامل رئيس الديوان ينقل إليه رسالة من الرئيس الذي كان قد انشغل بالترحيب بالوفد الاسرائيلي . وكان مؤدى الرسالة التي حملها حسن كامل هي : « ان الرئيس رغبة منه في طمأنة الاسرائيليين الى سلوك وزارة الخارجية تحت رئاسة وزيرها الجديد ـ يرغب في دعوة أعضاء الوفد الاسرائيلي ـ بيجن ووايزمان وديان ـ الى حضور مراسم حلفه لليمين الدستورية كوزير للخارجية » . ونزل هذا الطلب المفاجىء كالصاعقة على راس الوزير الجديد ، وقال لرئيس الديوان أنه « لا يستطيع أن يوافق على هذا الاقتراح لأنه سوف يكون بداية سيئة لعمله كوزير خارجية ، وهو لا يتصور أن يقوم وزير مصري بحلف يمين الولاء للدستور في حضور أي وفد أجنبي . فضلاً عن أن يكون هذا الوفد من اسرائيل » . ولم يتزحزح محمد ابراهيم كامل عن موقفه ، وأدى اليمين في النهاية أمام السادات في غرفة ، بينما الوفد الاسرائيلي ينتظر في غرفة مجاورة ليكون أعضاؤه ـ وعلى رأسهم بيجن ـ أول المهنئين لوزير الخارجية الجديد .

□

ثم بدأت جلسة المفاوضات الأولى في اجتماعات الاسماعيلية . ولم ينس بيجن في بداية حديثه أن يشير من طرف خفي إلى العراقيل التي يضعها الدبلوماسيون المصريون « المحترفون » أمام عملية المحادثات ـ وفي الحقيقة فان هؤلاء الدبلوماسيين لم يكونوا يضعون العراقيل ، وانما كانوا يحاولون قصاري جهدهم أن يواجهوا الآراء العامة والمبهمة للرئيس السادات بأوراق عمل تحدد القضايا وتبرز عناصر ما يرونه ضرورياً لسلامة الموقف التفاوضي

المصري . ودخل بيجن بعد ذلك في موضوع المستوطنات الاسرائيلية في سيناء ، يحاول أن يبرر رفض اسرائيل لمبدأ « عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة » . وكان رأي بيجن أن هذا المبدأ لا يصلح في حالة سيناء الشمالية لأن مصر ـ في رأيه ـ هي التي بدأت بحرب ١٩٦٧ . ولم يكتف بيجن بهذه المقولة الاستفزازية ، وإنما سارع فأخرج من حقيبته كتاباً في القانون الدولي يقول بجواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة إذا كان الطرف الذي استولى عليها هو الطرف الذي تعرّض للعدوان . ثم بدأ يوجه الى الرئيس السادات عبر مائدة المفاوضات سلسلة من الأسئلة راح يسوقها واحداً بعد واحد بالحاح منفر : « ألم تكن مصر يا سيادة الرئيس هي التي حشدت قواتها في سيناء سنة ١٩٦٧ تمهيداً لهجوم على اسرائيل ؟ » . كان السادات يستمع إليه وهو ينفث دخان غليونه ، ويهز رأسه بما يمكن تفسيره بمعنى الموافقة . وواصل بيجن أسئلته بنفس الالحاح المنفر : « ألم تكن الأصوات عالية في العالم العربي تنادي بالقاء اليهود في البحر ؟ »[1] . وكان السادات ما زال ينفث دخان غليونه ويهز رأسه . وواصل بيجن ضغطه : « ألم يحدث أن مصر هي التي فرضت الحصار على اسرائيل وكانت تريد خنقها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ؟ » . وحاول أحد أعضاء الوفد المصري أن يتدخل للرد على كل ادعاءات بيجن ، لكن السادات أسكته ! ثم خلص بيجن الى النتيجة التي كان يريد أن يصل اليها حين قال : « وإذن فأنت توافق معنا يا سيادة الرئيس على أن مصر هي التي بدأت الحرب الهجومية سنة ١٩٦٧ ، وأن هذا يعطي لاسرائيل الحق القانوني للاحتفاظ بالأراضي

---

(١) لم يحدث مطلقاً أن ورد تعبير القاء اليهود في البحر على لسان اي مسؤول مصري في اي وقت من الأوقات . ورغم أنه كان هناك انطباع عام بان مثل ذلك القول تردد على لسان مسؤولين مصريين فقد حدث تحقيق رسمي كبير في هذا الموضوع ، وأثبت هذا التحقيق حقيقة كذب نسبة هذا التصريح الى اي مسؤول مصري . وكانت مناسبة هذا التحقيق الذي أجرى سنة ١٩٦٥ ، أن الرئيس اليوغوسلافي تيتو سأل الرئيس عبد الناصر عنه ، وقال له ان هناك اعتقاداً شائعاً بأن ذلك ما يردده المسؤولون المصريون في خطاباتهم . وأكد له الرئيس عبد الناصر أن الدعاية الاسرائيلية هي التي خلقت هذا الانطباع على غير أساس من الوقائع . ثم طلب الرئيس عبد الناصر اجراء تحقيق كبير للتأكد من الحقيقة ، وكانت نتيجة التحقيق قاطعة .

التي استولت عليها ؟ » . ثم ختم بقوله : « ومع ذلك فنحن لا نريد الاستيلاء على كل هذه الأراضي » . ثم أوضح بعد ذلك أنه قد يكون مستعداً لاعادة السيادة القانونية لمصر على كل سيناء ، والاحتفاظ بالمستوطنات في حماية قوات مسلحة اسرائيلية ، وإلا « فان هؤلاء المستوطنين لا يستطيعون أن يناموا سالمين في أسرتهم » . وعندما انتقل بيجن للحديث عن « يهودا » و« السامرة » ، فقد أحس الرئيس السادات بتململ ظاهر على بعض أعضاء الوفد المصري ، ورأى مناسباً لحظتها انهاء الجلسة والانتقال الى مفاوضات مغلقة وشخصية بينه وبين بيجن وحدهما . ومع ذلك لم يكن هناك حل سهل ، وجاءت النهاية المأساوية لمؤتمر الاسماعيلية حين استطاع بيجن ببراعة أن يجعل السادات يعرض أمام مؤتمر صحفي مذاع على الهواء نقاط الاتفاق التي توصلا إليها ، وتلك التي لم يتوصلا فيها إلى اتفاق .

اتفقا ـ كما قال السادات ـ على « أن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب بين مصر واسرائيل » . واتفقا على « أن السلام هو الهدف الوحيد الذي يسعيان إليه » . وأما عن نقط عدم الاتفاق ، فان الاسرائيليين ـ كما قال السادات ـ يحتفظون بموقفهم في « يهودا » و« السامرة » ، كما أن الاسرائيليين يصرّون على أن القدس سوف تكون عاصمة موحّدة وأبدية لاسرائيل ـ بينما الطرف المصري لا يزال محتفظاً بحقه في مناقشة مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس . قيل ذلك كله أمام مئات من الصحفيين وأمام عدسات التلفزيون . وأحس المصريون بالصدمة وهم يسمعون رئيسهم يقرأ من تصريح مكتوب تعبير « يهودا والسامرة » ، بينما بيجن يجلس الى جواره ، ثم أن ديان ـ بالعصابة السوداء المشهورة على عينه ـ كان يجلس وراءه ورأسه تظهر ملتصقة برأس السادات على شاشات التليفزيون . كان المشهد بالنسبة للمصريين والعرب جميعاً مدعاة لمشاعر متضاربة تمزقها الشكوك والاحساس بالاحباط .

* * *

كان السادات قد تعهد علناً بأنه سوف يستقيل إذا فشلت مبادرته ، ولعلّه تعهد دفعته إليه غمرة حماسته للمشهد الكبير الذي كان نجمه الرئيسي ، أو لعله قطع هذا التعهد كحجة نهائية وحاسمة إزاء الذين تشككوا في امكانيات مبادرته منذ البداية ، فأراد أن يظهر لهم أنه على استعداد للمقامرة بمستقبله كله ، وبما أن قيمة الرهان عالية الى هذا الحد ـ اذن فان لديه ما يبرر اقدامه على المقامرة . لكن زيارة القدس تمت وانتهت ولم يحدث شيء . . ومحادثات القاهرة ، وبعدها محادثات الاسماعيلية التأمت ثم انفضت ولم يحدث شيء . كان واضحاً أن رهانه لم يصل الى نتيجة ، ومع ذلك فانه لم يقدّم استقالته . كان يشعر أنه لا بد من عمل شيء ، وكان يدرك أن الوقت لم يعد في صالحه . وكان الاحساس بخيبة الأمل قد راح ينتشر ، وكانت ذكريات مظاهرات يناير ۱۹۷۷ لا تزال حيّة في أذهان الناس ، بل ان بعض آثارها كانت أيضاً لا تزال حيّة . كانت سلطات الأمن قد اعتقلت حوالي خمسة آلاف شخص في القضايا المتصلة بحوادث مظاهرات القاهرة ، وأفرجت هذه السلطات عن بعضهم بعد قليل ، ثم قدمت عدة مئات من الباقين الى المحاكمة . ولم تكن هناك أدلة على وجود مؤامرة ، وان ثبتت تهمة النهب على بعض الذين وجدوا في المظاهرات فرصة يحصلون فيها على بعض ما كان يعز عليهم الحصول عليه في ظروف عادية . وصدرت الأحكام على من صدرت عليهم خفيفة وهيّنة ، بل ان القضاء المصري في تلك المناسبة سجّل في أحكامه أنه كانت هناك دواع حقيقية لسخط الناس واحتجاجهم . وكانت تلك كلها اشارات مقلقة بالنسبة للسلطة ، وهكذا في مواجهة موقف تتزايد مصاعبه فان الرئيس السادات قرر أن العلاج الوحيد هو أن لا ينتظر حدوث شيء ، وإنما يبادر هو بالانقضاض على كل مصادر المعارضة . كانت سياسته الآن هي سياسة القبضة الحديدية .

□

إن الذين أفرجت عنهم المحاكم يمكن الآن استمرار سجنهم عن

طريق القوانين الاستثنائية (كان بعض هؤلاء ما زال في السجن حين اغتيل السادات) . كان أمر هؤلاء سهلاً ، ولكن ماذا عن الآخرين الذين ما زالوا يملكون هامشاً للحركة . لم يكن يكفيه أن يهاجمهم باعتبارهم ناصريين أو شيوعيين ـ مع أن هذه كانت التهم التي راح يلصقها بكل الذين عارضوا مبادرة ذهابه للقدس ، كما ألصقها من قبل بكل الذين تظاهروا ضد عملية رفع الأسعار . كان السادات في حاجة الى أسلحة أخرى جديدة يواجه بها هؤلاء الذين لا يزالون يملكون هامشاً للحركة .

كان سنة ١٩٧١ قد أنشأ سلطة جديدة أطلق على رئيسها لقب « المدعي العام الاشتراكي » . وكان مصدر هذه البدعة القانونية مشكوكاً فيه ، وقد تضاربت الأقوال حول من أوحى إليه بهذه الفكرة . كان في الاتحاد السوفيتي في عصر ستالين سلطة مماثلة ، وبعد موته فإن المنصب جرى إلغاؤه. ولقد أدخل السادات في دستور سنة ١٩٧١ سلطة منصب المدعي العام الاشتراكي ، وفي البداية استخدم ذلك في محاكمة مراكز القوى . ولو أنه كان قد عثر على الدليل الذي أخفاه الفريق « صادق » عدة سنوات لكان قدمهم الى محكمة عسكرية . وهكذا فان المدعي الاشتراكي بدا له في ذلك الوقت وسيلة طبيعية لبلوغ أغراضه . والآن فان السادات خوّل المدعي الاشتراكي كل السلطات التي تجعله يتصرف مع أي شخص يهدد مصالح الشعب وأمنه كما يتصورها السادات[1] ، وأعطاه السلاح الذي

---

(١) شاءت الظروف ـ أو بمعنى أدق شاء الرئيس السادات ـ أن أُقدم للمسألة أمام المدعي الاشتراكي سنة ١٩٧٨ . واستغرقت التحقيقات معي شهرين كاملين ـ يوليو وأغسطس من تلك السنة ـ وكان الذي تولى التحقيق معي هو المدعي الاشتراكي بنفسه ـ المستشار أنور حبيب في ذلك الوقت ـ يعاونه اثنان من مساعديه . وتناولت التحقيقات معي سؤالي عن آرائي معتقداتي وبعض مواقفي . ولقد كان بين ما سئلت فيه مقالات كتبتها قبل أكثر من عشر سنوات . ولقد مُنعت قبل التحقيق بشهر وبعده بشهور من السفر الى الخارج وكانت هناك حملات عليّ دون أن يكون لي حق الرد عليها ، فقد كنت ممنوعاً من الكتابة في مصر . ولا بد أن أعترف أن اهتمام وسائل الاعلام العالمية ـ خصوصاً الصحافة ـ بقضيتي في ذلك الوقت خلقت ضغوطاً كان من شأنها أن توقفت الاجراءات معي . ولا بد أن أعترف للامانة أن بعض الذين كانوا يحققون معي كانوا ممزقين بين روح القانون ـ أي قانون ـ كما يفهمونها وبين الأوامر الصادرة اليهم بالتحقيق معي من الرئيس السادات شخصياً .

مكنه من التصرف الى آخر الحدود ، وكان هذا السلاح هو « قانون العيب » ، وهو قانون اخترعه وصممه أنور السادات شخصياً .

ان لفظ « العيب » لفظ شائع في مصر لوصف أي تصرف لا يكون لائقاً ، ولكن تحويل رأي معنوي الى تجريم قانوني قضية بالغة الخطورة حتى بالنسبة لروح التشريع في أي بلد . وكانت نصوص « قانون العيب » بالفعل شيئاً لا مثيل له في أي بلد متحضّر . كانت هذه النصوص خليطاً من عبارات مشوّشة وألفاظ تحتمل أكثر من معنى ، لكنها جميعاً كانت تقود الى كوارث محيقة . كانت المادة الأولى في هذا القانون تقول أن « حماية القيم في المجتمع هي واجب كل مواطن فيه » . وكانت المادة الثانية تحدد القيم الأساسية في المجتمع « بما فيها التقاليد الأصيلة لمجتمع العائلة المصرية » . ثم جاءت المادة الثالثة تضع العقوبات للاخلال بالقيم ، وكان يعتبر اخلالاً بالقيم نشر أي دعاوى تحمل في طياتها تشكيكاً في تعاليم السماء أو اختلافاً معها (هكذا تدخل القانون في ضمير المواطن وعلاقة الانسان بربه ، دون أن يحدد كيف يمكن اعتبار رأي ما تشكيكاً في التعاليم السماوية ؟ وكيف ؟) . كذلك كان يعتبر اخلالاً بالقيم الحض على معارضة سياسة الدولة أو نظامها الاجتماعي الاقتصادي (دون أن يكون هناك توصيف يمكن قبوله لسياسة الدولة أو لنظامها الاجتماعي الاقتصادي . ومعنى ذلك أن أي رأي يختلف عن الخط الرسمي يمكن أن يقع تحت طائلة القانون) .
وكان يعتبر اخلالاً بالقيم تشجيع الشباب على الاستهانة بالقيم الوطنية أو المعنوية (هكذا دون أية ضوابط) . وكان يعتبر اخلالاً بالقيم اذاعة أو نشر أخبار أو معلومات تؤدي الى استثارة الرأي العام ، أو بذر بذور الشقاق بما يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي . وهكذا بقية مواد « قانون العيب » . وكانت العقوبات المتربصة بالذين يقعون تحت طائلة هذا القانون ـ وكل مواطن كان معرّضاً لذلك ـ تصل الى حد اهدار كل حقوقهم الانسانية والسياسية بما في ذلك سلبهم حق الانتخاب ، ومنعهم من السفر ، وفرض التحفظ عليهم في أي مكان يقرره المدعي العام الاشتراكي (أحد

السجون العادية في معظم الأحيان ، أن لم يكن في كلها) ، ثم فرض الحراسة على ممتلكاتهم وأموالهم . وهكذا كان المدعي الاشتراكي وهو ينفذ هذا القانون يملك سلطة غير محدودة ليس فقط على تصرفات المواطنين ، ولكن أيضاً على ما يدور في عقولهم أو تختلج به ضمائرهم . ومن الغريب أن كلمة « الاشتراكية » في لقب المدعي الاشتراكي هي الذكر الوحيد الذي بقي من تجربة تطبيق الاشتراكية في مصر . كأن النظام الاجتماعي الذي ساد في عصر عبد الناصر على أساس التنمية الشاملة والمخططة قد تمت عملية تفكيك أوصاله ليحل محله نظام آخر شبه رأسمالي على النموذج الأمريكي . وبالتالي فان كلمة الاشتراكية تلاشت من قاموس الحياة السياسية الجديدة في مصر ، لكن الكلمة بقيت فقط في لقب المدعي الاشتراكي لكي توحي « جواً » اجتماعياً معيناً حول هذا المنصب الغريب . وليست هناك حاجة بالطبع الى القول بأن قانون العيب وجد طريقه بدوره الى استفتاء عام ، وكانت النتيجة « بالطبع » أن اكثر من ٩٩ في المائة من الناخبين وافقوا عليه .

* * *

كان السادات الآن معزولاً عن بقية العالم العربي ، وكانت علاقته مع اسرائيل قد قوبلت برفض كامل من جانب الدول العربية ، سواء تلك التي كانت تسمى نفسها « تقدمية » ، أو تلك التي كانت ترى نفسها ممثلة للاعتدال . وكان رد السادات هو محاولة خطرة لاعادة بعث العصبية المصرية المحلية تحت ادعاء « الوطنية المصرية » . وبدأت حركته السياسية في الداخل تعكس حقائق هذه العزلة .

كان قبل ذلك بسنتين قد أنشأ ما سماه « المنابر » ، وكانت في حقيقتها أجنة احزاب سياسية . ولقد قرر هو على أي حال أن تكون هناك ثلاثة منابر : يمين ووسط ويسار . وقد دخلت هذه المنابر الثلاثة انتخابات سنة ١٩٧٦ ، وعندما ذهب السادات لافتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب في تلك السنة ، قال للنواب إنه قرر تحويل المنابر الى أحزاب سياسية لأنه رآها

جميعاً تخوض المعركة الانتخابية على أسس حزبية . وكان رأيه أنه لا داعي للتخفي ، واذن فلنسمها أحزاب . كان هو قد اختار لنفسه منبر الوسط وأصبح راعياً له ، وان لم يصبح رئيسه ، لأنه كرئيس للجمهورية كان يجب نظرياً أن يكون فوق الأحزاب . وهكذا اتخذ ما كان يعرف باسم « منبر الوسط » إسماً جديداً لنفسه هو « حزب مصر » ، وكانت شعارات هذا الحزب : « مصر أولاً ومصر أخيراً » و « مصر كانت دائماً ولا تزال مصر » ، وعبارات أخرى باهتة من هذا النوع . ولقد اختار رئيس وزرائه ـ في ذلك الوقت السيد ممدوح سالم ـ ليرأس هذا الحزب ، ولم يكن ذلك اختياراً سعيداً ، فلقد كانت شهرة ممدوح سالم الأساسية أنه رجل أمن . وبصرف النظر عن مزايا كثيرة للرجل ، فان الأمر بقي مثيراً للجدل . ولقد كان يمكن فهم ضرورة تعيين رجل أمن في منصب رئيس الوزراء في حالة طوارىء ، ولكنه كان من الصعب رؤية رجل أمن يحاول لمّ شتات حزب سياسي صدر له قرار بأن يصبح حزب الأغلبية . وللانصاف فان ممدوح سالم حاول أن يعطي نفسه هوية سياسية ، وفي بعض الأحيان فانه كاد ينجح ، لكن الوضع كله كان ضد طبيعة الأشياء.

وتحوّل « اليمين » أيضاً الى حزب هو « حزب الأحرار»، وعهد برئاسته الى السيد مصطفى كامل مراد ، وهو ضابط سابق أبدى إهتماماً ملحوظاً بالقضايا الاقتصادية . أما « اليسار » ، فقد اختار لنفسه اسم « حزب التجمع الوحدوي الاشتراكي » ، ورأسه السيد خالد محيي الدين ، وهو واحد من الأعضاء القدامى في مجلس قيادة الثورة وجد نفسه قريباً من الفكر الماركسي .

ولم يلبث السادات بعد قليل ـ وإزاء التحديات الجديدة ـ أن وصل الى نتيجة مؤداها أن الموقف يحتاج الى علاج آخر لا يقوى عليه حزب مصر ولا رئيسه ممدوح سالم . وهكذا أعلن فجأة عن اعتزامه العودة شخصياً الى ما أسماه « الشارع السياسي » . وهكذا أعلن أنه سيبدأ حزباً جديدا تحت اسم « الحزب الوطني » . ولم يكن هذا حزباً جديداً ، وإنما كان حزباً قديماً

أعيد بعثه مرة أخرى . كان اسم الحزب يمثل معنى مقصوداً . كان القصد هو العودة الى الوراء سبعين سنة ، الى أيام مصطفى كامل ومحمد فريد . لقد تم القفز فوق مرحلة سعد زغلول ، والوفد ، وعبد الناصر ، وتجربته ، ورجعت الأمور مرة أخرى الى أيام مصطفى كامل الذي كان يمثل المرحلة الرومانسية المبكرة في الوطنية المصرية . وكانت تلك قراءة غريبة للتاريخ ، فإن مصطفى كامل الذي كان خطيباً مؤثراً وداعية مخلصاً للقضية الوطنية ، بدا في أخريات القرن العشرين شخصية عاطفية ، يذكره الناس بعباراته الحماسية الشهيرة : « لو لم أكن مصرياً لتمنيت أن أكون مصرياً » . كان ذلك يتفق مع نزعات الانعزال الجديدة . ولكي لا يخطىء أحد في مقاصد السادات وفي اتجاه ما يفعله ، فلقد قرر أن يكون مقر الحزب الجديد هو نفسه مقر الحزب الوطني القديم . ومن سوء الحظ أن مبنى الذكريات القديم كان قد تحوّل الى أطلال في واحد من أحياء القاهرة المزدحمة . وهكذا عاد السادات الى نفس المبنى الذي كان مقراً لحزب مصر . . نفس المبنى الذي كان من قبل مقراً للاتحاد الاشتراكي العربي . وربما فكر السادات في ذلك الوقت في أن حزب مصر والحزب الوطني يمكنهما الحياة كتنظيمين مستقلين ، مع استمرار ولائهما معاً لنظامه . وكان ذلك فوق ما تحتمله طبائع الأمور أو طبائع الناس . فما كاد السادات يعلن عن عودته الى « الشارع السياسي » ، وانشائه لحزب جديد تحت رئاسته ، حتى سارع كل أعضاء حزب مصر إلى الوقوف وراءه تحت راية الحزب الجديد ، وذاب حزب مصر ـ أو تبخر ـ ولم يبق من أعضائه غير اثنين أو ثلاثة تصوّروا بصدق أنهم يستطيعون أن يجعلوا حزب مصر قوة فعالة في الحياة السياسية . وكان أحد هؤلاء هو عبد العظيم أبو العطا ، وهو وزير ري سابق ومهندس ممتاز ، وأحد المشاركين الكبار في عملية بناء السد العالي ، وكان في نفس الوقت أميناً عاماً لحزب مصر . ولقد وجد نفسه في نهاية المطاف معي في نفس الزنزانة بسجن ملحق طرة وشاءت له المقادير أن يفارق الحياة أمام عيوننا في ظروف أسيفة ومحزنة . فقد قبض عليه وهو مريض ، وأودع السجن دون أية

رعاية طبية ، ولا حتى في الغذاء أو الدواء ، وحين فاجأته نوبة قلبية لم يكن هناك طبيب ولا جهاز يمكن الاستعانة به في محاولة انقاذه .

□

ولقد راح السادات في مقابلاته مع الصحف أمام عدسات التليفزيون يصرّ على أن أكثر من ٩٩ في المائة من الناس يؤيدون سياسته ، لكن الاجراءات العنيفة التي بدأ يتخذها كانت تكذيباً عملياً لكل ما كان يدّعيه . وهكذا بدأت مصر تنضوي تحت النموذج المعروف في عدد من بلدان العالم الثالث حين يقرر الحاكم أن الوقت قد حان للضرب بيد من حديد . على السطح في هذه البلدان كان أي مراقب يستطيع أن يرى واجهات تحمل لافتات : رئيس للجمهورية ـ رئيس للوزراء ـ مجلس للوزراء ـ برلمان في بعض الأحيان ـ احزاب سياسية . . . لكن شيئاً من ذلك لم يكن يمثل الحقائق السياسية الواقعة في هذا البلد ، خصوصاً إذا ما حاول المراقب أن ينفذ الى ما تحت السطح . في مثل هذه الحالات ، فان الحقائق السياسية كلها تختفي من فوق السطح لكي تغوص تحت الأرض. هناك ، بعيداً عن العيون ، تظهر الحركات الفاعلة . . هناك يتحوّل السخط الى تيارات سياسية متحفزة ومتأهبة . . هناك تفور وتغلي المشاعر الحقيقية للناس .

هكذا كان الحال في السنوات الأخيرة لحكم الشاه في ايران . وهكذا أصبح الحال في السنوات الأخيرة من حكم السادات في مصر .

الفصل الثاني
النزول الى العمل السرّي

كانت الواجهة التي تقدمها مصر إلى العالم الخارجي واجهة مثيرة للإعجاب لأول وهلة . كانت هناك كل الظواهر التي تشير إلى دولة تقع وسط منطقة حساسة من العالم ، وتضج بالنشاط المالي والتجاري ، وعلى رأسها سياسي له شهرته الدولية التي تضمن له عناوين الصفحات الأولى من صحف العالم في كل مرة يفتح فيها فمه . لكن الحقيقة كانت مختلفة عما تقول به الواجهة ، فقد كان هناك شعور بالإحباط ينتاب الناس في كل مناحي حياتهم .

ولدواعي الإنصاف مع السادات ، فإن هذا الشعور بالإحباط لم يكن من العدل نسبته إليه وحده ، ولا إلى فشل مبادرته بالذهاب إلى القدس . وإنما تعود أصول هذا الشعور بالإحباط إلى ما قبل ذلك كثيراً ، وربما إلى أيام جمال عبد الناصر . كان عبد الناصر قد حقق كثيراً من المنجزات في زمانه ، ولكنه أيضاً في نفس الوقت خلق آمالاً لم يكن في استطاعته تحقيقها . إن الجيل الذي شب في عصره وجد الملكية تسقط والجمهورية تقوم ، ورأى قناة السويس تؤمم مع هزيمة ساحقة تلحق بإمبراطوريتين كبيرتين (بريطانيا وفرنسا) فشلتا في منعه من تحقيق هدفه في تأميم قناة السويس . ثم أن هذا الجيل رأى مصر زعيمة معترفاً بها في بناء عالم عربي جديد ، وبناء نظام إجتماعي جديد يصلح لأن يكون نموذجاً تحتذيه كل دول

العالم الثالث . وبدأ هذا الجيل يظن أن أكبر الأهداف تقع في متناول يده وفي نطاق قدرته . ثم جاءت كارثة حرب سنة ١٩٦٧ . وبدا لبعض الوقت أن كل شيء قد ضاع ، وأن منجزات الماضي جميعها كانت سراباً نفته كارثة الحرب .

وليس هناك مجال للإنكار أن عبد الناصر سنة ١٩٦٧ فشل في تحقيق الهدف الأساسي لأي نظام ، وهو قدرته على حماية حدود وطنه . وبهذا الفشل فإن شرعية نظام عبد الناصر اهتزت على نحو واضح بنفس المقدار الذي اهتزت به شرعية نظام السادات بعد حوادث يناير ١٩٧٧ . ومع ذلك فقد كان هناك فارق حيوي بين الطريقة التي واجه بها كل من الرجلين أزمة نظامه . إن هزيمة سنة ١٩٦٧ ـ بالنسبة لنظام عبد الناصر ـ لم تكن نهاية العالم ، ولا آخر فصل في التاريخ . فالمعركة ما زالت مستمرة ، والمواجهة مع اسرائيل حية ، تتحرك إلى حرب الإستنزاف ، والقوات المسلحة يعاد بناؤها وتسليحها ، والهدف واضح والقوى كلها تجري تعبئتها . ومع ذلك فقد انفجرت في أعقاب الحرب مشاعر قلق عكست نفسها في مظاهرات الطلاب في فبراير سنة ١٩٦٨ . وكان رد فعل جمال عبد الناصر إزاء هذا الشعور بالقلق ـ وبالسخط ـ هو أنه حاول فهم الأسباب الحقيقية التي تسببت فيه . وهنا كانت مسارعته إلى إصدار بيان ٣٠ مارس الذي وعد بعالم جديد من الحريات السياسية والشخصية فور إنتهاء المعارك . وهكذا فإن جمال عبد الناصر إقترب من وجدان الناس وحاول أن يلتقي مع آمالهم . ولم يكن ذلك رد فعل السادات إزاء مظاهر القلق ـ والسخط ـ التي واجهته بعد أزمة الشرعية التي أصابت نظامه . لقد ابتعد أكثر عن الناس ، واستفتاهم على ستة بنود تتضمن أحكاماً بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبدلاً من أن يقدم لهم الخبز فقد نصب لهم مهرجان المبادرة الكبير ، وبدلاً من وعد الحرية لم يجد ما يقابلهم به إلا سياسة القبضة الحديدية .

□

هكذا فإن الحياة السياسية في مصر ، أو على الأقل قواها الحية

والنشيطة ، بدأت تتحرك نحو النزول الى العمل السري . الآن ما هي القوى التي بدأت تتواجد وتنشط تحت الأرض في عوالم العمل السري ؟ بالطبع كان هناك الناصريون الذين لم يجدوا لأنفسهم مجالاً في العمل السياسي القانوني فوق الأرض ، وكانت مشكلتهم أنهم جماعات ضخمة لكنها مبعثرة وبغير قيادة . ولم يكن سبب ذلك أن كثيرين من معاوني عبد الناصر وجدوا أنفسهم في السجن بعد حوادث مايو سنة ١٩٧١ ، ولكن أيضاً لأن الجماعات الناصرية كانت تظن ـ ولأسباب وجيهة ـ أنها الممثلة الطبيعية للقوى الشعبية لثورة سنة ١٩٥٢ . وبعد مظاهرات سنة ١٩٧٧ فإن كثيرين من هؤلاء وجدوا أنفسهم في السجن ولم يكونوا على إستعداد مادي أو معنوي لتقبل هذا التغيير العنيف في مقاديرهم . لم تكن لدى هذه الجماعات الناصرية أية تجربة سابقة في العمل السري تحت الأرض ، بينما كان الأخوان المسلمون والشيوعيون مستعدين أكثر لتحمل ضربات القبضة الحديدية . بعد أربع وعشرين ساعة من حملة الإعتقالات في أواخر يناير ١٩٧٧ ، كان المعتقلون من الاخوان المسلمين والشيوعيين يجدون التنظيمات التي تمدهم بالطعام في السجون ، ويجدون المحامين الذين يدافعون عنهم ، ويجدون من يرعى شؤون عائلاتهم في غيابهم . وأما المعتقلين من الناصريين فقد كان الشعور بالدهشة والإستغراب يحيط بهم . كانوا يتصورون أنهم طلائع النظام الذي أقامه عبد الناصر ، ثم فجأة وجدوا أنفسهم في سجون هذا النظام . ولقد كانت هناك تنظيمات ناصرية بينها على سبيل المثال نوادي الفكر الناصري في الجامعات ، ولكن هذه التنظيمات كانت أعجز من القيام بالمهمة التي ألقتها عليها الظروف ، فضلاً عن أنه لم تكن لها قيادة قادرة ومعترف بها . وحتى من قبل حوادث ١٩٧٧ ، فإن الناصريين كانوا في حيرة من أمرهم ولم يكونوا قادرين على حسم موقفهم أمام النظام . وفي ظلال هذه الحيرة فإن بعضهم آثر أن ينضم إلى « خالد محي الدين » في حزب التجمع التقدمي الوحدوي . كذلك انضم إلى هذا الحزب بعض من الشيوعيين الذين أرادوا أن يحصلوا على مسحة من الشرعية والإحترام أمام بقية العالم العربي . وفي حين تردد كثيرون من

الناصريين في النزول إلى العمل السري تحت الأرض ـ فإن أعداداً من الشيوعيين تحركت بسرعة ـ وكانت لديهم تجارب الماضي ـ وما لبثوا أن اختفوا تحت الأرض . ولم يكن لهؤلاء تأثير كبير لأن تاريخ الحركة الشيوعية في مصر حافل بالإنقسامات وشبه الحروب القبلية !

وعلى أي حال ، فسواء كانوا تحت الأرض أو فوق الأرض ، فإن الناصريين والشيوعيين وضعوا جميعاً في سلة واحدة بالنسبة للنظام الذي اعتبرهم جبهة واحدة معادية له . وكان منطقياً أنه إذا أراد السادات أن يبحث لنفسه عن حلفاء يساندونه فإن اليمين كان هو الإتجاه الطبيعي الذي يتحتم عليه أن يبحث فيه ـ ليس فقط اليمين السياسي ، ولكن أيضاً اليمين الديني .

* * *

كانت قوى اليمين الديني تتلقى بالفعل تشجيعاً ومساعدة من خارج مصر قبل أن يلتفت إليها السادات ليمدها بتشجيعه ومساعدته . وفي سنة ١٩٧١ ـ على سبيل المثال ـ حدث شيء غريب لم تكن له سابقة من قبل في تاريخ الأزهر ـ تلك المؤسسة العريقة التي شاركت في عصور ازدهارها بدور كبير في حركة التحرر الوطني المصري . ففي تلك السنة عقد الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية ما يكاد أن يكون اتفاقية مع شيخ الأزهر الأسبق الشيخ « عبد الحليم محمود » . وفي الإتصالات التي سبقت الإتفاق ، فإن الملك فيصل عرض على مشيخة الأزهر إعتمادات تصل قيمتها إلى مائة مليون دولار لكي يتولى الشيخ قيادة حملة دعوة ضد « الشيوعية والإلحاد » (دفع الملك فيصل بالفعل جزءاً من هذا المبلغ ـ ٤٠ مليون دولار طبقاً لبعض التقديرات ـ ولكن رئيس الوزراء في ذلك الوقت السيد « ممدوح سالم » وجد أن الدولة تشتد حاجتها إلى النقد الأجنبي ، وهكذا حوّل هذا المبلغ إلى الخزينة ثم قدم لشيخ الأزهر بدله نقداً مصرياً للصرف على ما يراه من أغراض الدعوة) . وإندفع الشيخ إلى برنامج إعلامي كبير فكتب بنفسه عدة كتب عن الشيوعية ، ثم رتب لترجمة بعض الكتب عن نفس هذا الموضوع كان بينها كتاب « الإله الذي هوى » والذي شارك في تأليفه عدد

من المفكرين الأوروبيين والأمريكيين الذين بهرتهم الشيوعية لأول وهلة ، ثم استيقظوا على الواقع المر في التطبيق أيام ستالين . وتم بناء بعض المساجد الجديدة ، كما صرفت مبالغ كبيرة على سفر وفود دينية تحمل رسالة الدعوة .

لم يكن ذلك هو الطريق الوحيد الذي اتبعه الملك فيصل في تشجيع ومساعدة اليمين الديني في مصر ، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك حين حاول أن يرتب مصالحة بين الرئيس السادات ومجموعة من الأخوان المسلمين . كان الإخوان المسلمون الآن موزعين على عدة مجموعات . كانت هناك أولاً تلك القلة التي ظلت على إعتقادها بأن العنف والإرهاب هما أفعل الوسائل لتحقيق أهدافهم ، لكن معظم هؤلاء كانوا لا يزالون إما في السجون أو مختفين تحت الأرض . وكانت هناك مجموعة ثانية ، هم هؤلاء الذين غادروا مصر هرباً من الإضطهاد أو بحثاً وراء فرصة عمل في الخارج ، وكان كثيرون من هؤلاء قد جمعوا ثروات طائلة . وأخيراً كانت هناك مجموعة هؤلاء الذين آثروا البقاء في مصر وحاولوا قدر ما يستطيعون أن يواصلوا الدعوة في ظل الظروف القائمة مهما تكن صعوباتها .

وفي صيف سنة ١٩٧١ نجح الملك فيصل في أن يرتب إجتماعاً بين السادات وبين مجموعة الأخوان المسلمين الذين ذهبوا إلى الخارج . وبالفعل فقد عقد إجتماع في إستراحة الرئيس في «جاناكليس» في إطار من السرية المطلقة ، حضره بعض زعماء الاخوان في الخارج بعد أن حصلوا على ضمان بتأمين دخولهم إلى مصر وخروجهم منها ـ والتقوا هناك بالرئيس السادات . كان بين هؤلاء الدكتور « سعيد رمضان » الذي عاش بعض الوقت في السعودية ثم قصد إلى جنيف حيث رأس منظمة إسلامية ترعاها المملكة العربية السعودية . وخلال المناقشات التي جرت في ذلك الإجتماع فإن الرئيس السادات قال للاخوان الذين قابلهم أنه يواجه المشاكل من نفس العناصرالتي قاسوا هم منها (كان قد فرغ لتوه من معركته مع مراكز القوى) ، ثم أنه يشاركهم أهدافهم في مقاومة الإلحاد والشيوعية ، وكذلك فإن عبد

الناصر قد خلف له تركة ثقيلة ، وقد عرض عليهم إستعداده لتسهيل عودتهم إلى النشاط العلني في مصر ، بل وكان على إستعداد لعقد تحالف معهم . لكن الاخوان الذين قابلهم الســادات في ذلك الوقت لم يكونوا قادرين على إتخاذ قرار ، ويبدو أنهم لم يكونوا واثقين من إحتمالات التعاون معهم ، وكانت لهم شكوكهم حول نواياه . وفي كل الأحوال فإنهم حتى ذلك الوقت كانوا يعتبرونه جزءاً من ثورة ٢٣ يوليو التي اصطدموا معها .

□

ومضت السنين ، والآن أصبح الاخوان المسلمون ـ شأنهم شأن غيرهم من القوى في مصر ـ يدركون رغبة نظام السادات في التعاون مع العناصر الدينية . ووجد بعضهم رعاية خاصة من أحد الأصدقاء المقربين للرئيس ، وهو المهندس عثمان أحمد عثمان . كان عثمان أحمد عثمان من أغنى الناس في مصر ، وكان ينحدر من أسرة أصلها من العريش عاصمة سيناء ، وقد جاء إلى الإسماعيلية ليعمل في المقاولات ، ونمت أعماله حتى في الوقت الذي كانت فيه مصر تتخذ نهجاً اشتراكياً . وكانت الإسماعيلية التي أصبحت قاعدة نشاطه في ذلك الوقت هي الموطن الذي تأسست فيه جماعة الأخوان المسلمين ، فهناك قام بإنشائها مرشدها العام الأول الشيخ « حسن البنا » سنة ١٩٢٨ . ولقد مرت الجماعة بظروف دقيقة حتى جاء صدامها الكبير مع « محمود فهمي النقراشي » رئيس الوزراء سنة ١٩٤٨ ، وقام أحد أعضاء الجماعة بإغتياله ، وتولى بعده رئاسة الوزارة « إبراهيم عبد الهادي » ، وفي عهده وبتوجيه من القصر جرى إغتيال « حسن البنا » سنة ١٩٤٩ . وفي سنة ١٩٥٤ ، وبعد محاولة لإغتيال « جمال عبد الناصر » قام بها أحد أعضاء الجماعة ، واجهت الجماعة أصعب ظروفها ، وحكم بالإعدام على بعض قادتها ، كما وضع في السجون عدد آخر منهم ، وفر من استطاع إلى الخارج . ووجد بعضهم مجالاً فسيحاً في مشروعات « عثمان أحمد عثمان » الذي كانت ظروف التحوّل الإشتراكي في مصر قد جعلته يتوسع في نشاطه خارجها . كان على إستعداد لأن يعطيهم وظائف في

مشروعاته ، وعلى إستعداد لمساعدتهم في الحصول على أعمال خارج مشروعاته . وبعد تغيّر الظروف في مصر عاد بعضهم إليها ومعهم بعض ما جمعوه من مال . ولقد عادوا إلى مصر ليجدوا أن « عثمان أحمد عثمان » قد أصبح قوة كبيرة فيها بقرب الرئيس السادات . كان ما زال صديقاً لهم ، وكان من حوافزه على الإحتفاظ بهذه الصداقة أنه يشاركهم العداء لـ « جمال عبد الناصر » ولتجربته في التحوّل الإشتراكي ، إلى جانب أنه كان حريصاً على الحصول على تأيـدهم للسادات كقوة في الشارع تواجه من كان يسميهم ـ ويسميهم السادات معه ـ بالناصريين والشيوعيين . ولقد راح يحاول إقناعهم بالتعاون مع السادات ، بل إنه كان يبدو أمامهم مفوّضاً من السادات بالتعامل معهم . ولقد حمل إليهم تطمينات كثيرة بإسم الرئيس ، لكن بعضهم كان لا يزال متشككاً ، فقد بدا لبعضهم أن سياسات السادات في تقليد الغرب غير ملائمة ، بمقدار ما بدت لهم سياسات « عبد الناصر » التقدمية خطراً على فكرهم التقليدي .

وبعد رحلة السادات إلى القدس ، فقد وجدوا أن سبل التقارب بينهم وبين النظام محفوفة بالعقبات . لم يتقبّلوا صلحه المنفرد مع إسرائيل ، ولم يتقبّلوا أن هذا الصلح المنفرد أدى إلى التضحية بالقدس . . ومن ناحية أخرى كان لديهم عداء لم يخفوه لليهود بإعتبارهم يهوداً قبل أن يكونوا صهيونيين ، وكان ذلك دائماً عنصراً بارزاً في تفكير الأخوان المسلمين . ومع ذلك فقد كان بعضهم على إستعداد لمواصلة العمل في ظل هذه الظروف مهما كانت صعبة . وكان بين هؤلاء الشيخ « عمر التلمساني » ، وهو رجل يحظى بإحترام الكثيرين . وبدأ عمر التلمساني يحرر ويصدر مجلة « الدعوة » وحاول قدر ما يستطيع أن يتجنب القضايا السياسية الحادة . ورغم أن « الدعوة » صدرت بدون تصريح رسمي كما ينص قانون المطبوعات ، فإن البوليس لم يتعرض لها . كذلك صدرت مجلة أخرى هي « الإعتصام » عن مجموعة ثانية من الاخوان المسلمين . وحين كان السادات يحاول ترتيب علاقات أوثق بهم ، فإنهم كانوا يضعون بعض الشروط . وكان بين هذه الشروط ما إستجاب له السادات عن طيب خاطر ، ومن بينها مثلاً أن بعضهم

طلب سحب الحرس الجمهوري من المراسم المحيطة بضريح « جمال عبد الناصر » . واختفى الحرس الجمهوري ذات صباح من حول الضريح . لكن التعاون بين الفريقين لم يجد لنفسه طريقاً سهلاً ، وآثر كثيرون من جماعات الاخوان المتفرقة أن يتسربوا إلى عالم النشاط السري تحت الأرض منتظرين هناك تطور الأحوال .

وكان مسرح الإسلام السياسي يتسع ، وكان إتساعه يفسح الطريق أمام موجة جديدة من العودة إلى الأصول الإسلامية . كان الإسلام هو الملاذ الأخير لكل هؤلاء الذين راحوا ـ في ظروف الفوضى الإجتماعية والإقتصادية والفكرية التي بدأت تسود مصر ـ يبحثون جميعاً عن يقين مطلق يعتصمون به في أجواء حافلة بمتناقضات العصر كله ومتناقضات ما كان يجري في مصر بالذات .

الفصل الثالث

العــودة الى الاصول

في مناخ مثقل بالمتناقضات وأسباب الشك والحيرة والقلق ، وتضارب في القيم الاجتماعية والثقافية ، وتخبط في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ـ كانت العودة الى الدين طلباً لليقين حركة طبيعية . وبدا ذلك وحده ـ أمام عناصر جديدة خصوصاً بين الشباب ـ وكأنه السبيل الوحيد الى الخلاص . وراح ما اصطلح على تسميته « بالأصولية الإسلامية » يشكل قوة جذب غلابة تشد كثيرين . ان « الأصولية الإسلامية » في جوهرها كانت ـ كما يشير منطوق اللفظ ـ تمثل عودة الى الأصول الأولى للإسلام بالنقاء الذي كانت عليه حين تنزّل بها وحي السماء على « محمد بن عبد الله » (صلى الله عليه وسلم) . لم تكن رسالة « مُحمّد » قاصرة على مجرد العقائد الدينية ، ولكنها أيضاً كانت ترسم منهاجاً لتنظيم المجتمع وسلوك أفراده . ان الإسلام حدد علاقات الانسان بربه ، كما انه حدد أيضاً علاقاته مع غيره من البشر . ولم يكن هذا التنظيم الاجتماعي صالحاً فقط لأهله وبلادهم ، وإنما كان صالحاً للناس في كل زمان ومكان ، ومن هنا اتخذت العقيدة الإسلامية طابعها الشامل والمتكامل .

وتحت رايات الإسلام ، وفي عصور الخلفاء الراشدين ، فلقد زحفت قوات المسلمين لكي تهزم أكبر امبراطوريتين في ذلك الزمان وهما بيزنطة

وفارس ، ولتبني على أنقاضهما صرح امبراطورية عظمى اتسعت حتى شملت المسافة من الأندلس الى الهند . كانت الرسالة نفسها قد اكتملت بـ « مُحمّد » ، وكانت الامبراطورية الإسلامية الجديدة مسؤولية المسلمين وقدراتهم وطاقاتهم . والآن فإن قيام الامبراطورية الإسلامية العظمى جاء معه ـ طبقاً لقوانين التاريخ ـ ببذور الضعف والتحلل . ان الامبراطورية البيزنطية التي هزمت في الشام استطاعت ان تسرّب كثيراً من مؤثراتها ـ بما فيها أساليب الحياة ـ الى عصر الأمويين ، كما ان الامبراطورية الفارسية فعلت نفس الشيء في عصر العباسيين . وبدأت المراكز الحضارية الجديدة للامبراطورية الإسلامية تحل محل بساطة الصحراء القديمة . ورغم ان الإسلام كان قوة توحيد هائلة استطاعت ان تخلق ديناميكية قوة عظمى في ذلك الوقت ، فقد ضمت أطرافه شعوباً وأمماً كثيرة ـ كالمصريين والسوريين والعراقيين ـ وكلها شعوب لها تجاربها الغنية وتاريخها المليء بذكريات أمجاد غابرة . وكان من الصعب على هذه الشعوب والأمم ان تنسى الماضي والتاريخ ، وان تنسلخ عنهما تماماً .

ومنذ عهود هذه الامبراطوريات الكبرى ـ خصوصاً عهد الامبراطورية العباسية وبلاطها الذي شاع فيه الترف والأبهة ـ فلقد برزت في بغداد ، وفي عزّ ازدهارها ، دعوة العودة الى الأصول الأولى النقية للإسلام ، أو بمعنى أدق الى « الأصولية الإسلامية » . وكان الداعية البارز الى هذه الأصولية في ذلك الوقت هو الفقيه الإسلامي العظيم الإمام « أحمد بن حنبل » الذي حمل لواء الدعوة السلفية . ويمكن القول ان هذه الدعوة السلفية هي الأب الشرعي لما يسمى الآن بتيار « العودة للإسلام » في إطار الأصولية الإسلامية . كان رأي « ابن حنبل » ان التزام المسلمين الأوائل بأصول الإسلام هو وحده الذي جعلهم يحققون ما حققوه من مجد ، فإذا كانت استعادة ذلك المجد ضرورية ، إذن فإن العودة الى مصادر الإلهام التي حركت هؤلاء المسلمين الأوائل تصبح هي الأخرى ضرورية . واذا كان استلهام تلك المبادىء صالحاً في الماضي ، فإنه لا يزال صالحاً للحاضر

وصالحاً للمستقبل . ان القوة والعظمة التي حققتها هذه المبادىء يمكن استعادتها في أي وقت بواسطة نفس المبادىء . كان « ابن حنبل » الى جانب ذلك مؤسساً لمذهبه الشهير في الفقه الإسلامي .

□

في القرن التاسع وما بعده ، كانت الامبراطورية العباسية تزداد ضعفاً . وكان التدفق العربي القادم بنقائه من شبه الجزيرة قد خفّ تياره ، وبدأت الغلبة داخل الدولة الإسلامية لعناصر أخرى نشر عليها الإسلام عباءته . وأصبح السلاجقة الأتراك هم القوة المسيطرة في عاصمة الخلافة في بغداد ابتداء من منتصف القرن الحادي عشر ، وبعد قرنين من الزمان ـ ١٢٥٨ ـ جاءت الكارثة العظمى المتمثلة في زحف المغول بقيادة « هولاكو » ، وهبّت عاصفتها على بغداد تدمر معالم الحضارة وتسفك الكثير من الدماء ، وبينها دماء بقايا العباسيين .

إن هؤلاء الغزاة الجدد القادمين من أواسط آسيا أصبحوا مشكلة ، ليس فقط بالنسبة لهؤلاء الذين كان يعنيهم الدفاع عن حدود دار الإسلام ، وإنما أيضاً لهؤلاء الذين كان يعنيهم الدفاع عن تفسير أصيل لعقائد الإسلام . وبالطبع فإن الغزاة الجدد أصبحوا يسمون أنفسهم « مسلمون » . ولكن أي نوع من المسلمين ؟ وهل كان كافياً لأي إنسان ان يشهر إسلامه فيصبح مسلماً ، او ان ينطق بالشهادتين فيصل بذلك الى جوهر العقيدة ؟ وهل كان الإسلام هو مجرد ترديد أقوال وترتيل عبارات لا يفهم القائلون بها حقيقة معانيها ؟

كانت تلك فترة جيشان بعيدة الأثر في الفكر الإسلامي ، وكان لا بد لهذه الفترة ان تنبت فكرها ، وكان أحد مفكريها شيخاً من المهاجرين الذين هربوا من بغداد الى دمشق أمام جحافل المغول الغازية . وعندما مات هذا الشيخ ، أخذ مكانه ابنه الفقيه الأصولي « أحمد بن تيمية » الذي كان استلهامه لأفكار « ابن حنبل » استلهاماً مباشراً ، والذي أصبح فكره الآن

بدوره من أبرز مصادر الإلهام لدى الحركة الأصولية الإسلامية الجديدة . كانت حياة « ابن تيمية » موزعة بين دمشق والقاهرة ، وفي نفس الوقت كانت موزعة بين رضا الحكام عنه وغضبهم عليه . وكان يظهر في حلقته يوماً ثم يغيب في السجن أياماً أخرى ، وكانت دعوته صلبة الى الجهاد ضد المغول ، وكان اعتقاده انه لا يكفي لصحة إسلامهم مجرد إعلانهم اعتناق الإسلام . وحين رفعت جيوش المغول المصاحف على أسنّة السيوف أثناء حصارهم لدمشق ، كان « ابن تيمية » هو الذي رفع صوته محذراً من هذه الخديعة ، واصفاً إياها بأنها محاولة لقهر الإسلام تحت غطاء التظاهر بالايمان به .

ولقد امتد تأثير « ابن تيمية » عبر العصور ، وكان تأثيره بارزاً على اثنين من كبار المفكرين السلفيين الجدد في العالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر ، وهما الشيخ « جمال الدين الأفغاني » والشيخ « محمد عبده » . كان « الأفغاني » يحثّ الناس على العودة الى قيم الإسلام الأصولية قبل ان يفسدها طغيان الخلفاء وضعف العلماء ، وكان مستعداً للحض على العنف ـ بما في ذلك الأغتيال ـ في سبيل استعادة القيم الأصولية الأولى . وكان هناك اعتقاد شائع بأنه هو الذي حرّض على اغتيال « نصر الدين شاه » في فارس ، ولم يخف سعادته حين جرى اغتيال هذا الشاه على يد أحد تلاميذ الشيخ . وكان الشيخ « محمد عبده » أحد مريدي الأفغاني ومن أقرب الناس اليه . وفي بداية شبابه فقد كان « محمد عبده » أيضاً من أنصار استعمال العنف اذا كان ذلك لازماً لتجديد العالم الإسلامي بقيم الأصولية الإسلامية . وكان القرن التاسع عشر قد شهد محاولات أخرى للعودة الى بساطة الإسلام الأولى ونقائه ، وكانت الحركة الوهّابية في نجد والحركة المهدية في السودان والحركة السنوسية في ليبيا من النماذج الشهيرة لتلك المحاولات المستمرة لمواجهة تحدي الغرب بالعودة الى روح الإسلام الأولى . وعلى أي حال فإن هذه الحركات لم تكن قادرة على التحدي ، وما لبثت ان تحولت اما الى ملكيات (كما حدث فى السعودية وليبيا للوهّابية

والسنوسية) ، او الى أحزاب سياسية (كما حدث للمهدية في السودان) .

□

وفي مصر فقد بدأ هبوب العاصفة الفكرية التي أطلقها الثوار والمصلحون مثل الشيخ « جمال الدين الأفغاني » والشيخ « محمد عبده » ، الى جانب التيار الضخم المتأثر بالفكر الأوروبي الذي بدأه المعلّم العظيم الشيخ « رفاعة رافع الطهطاوي » . ان هذه العواصف والتيارات أدت بدورها الى تنشيط عدة اتجاهات هامة في الحياة الفكرية والسياسية في مصر . لكن تيار المحافظة بقي له أنصاره ، وكان أبرزهم الشيخ « رشيد رضا » وهو تلميذ الشيخ « محمد عبده » ومؤرخه ، وكان الى جانب إعجابه بالشيخ « محمد عبده » ـ من أنصار العودة الى الفكر السلفي التقليدي . وهكذا كان اهتمامه باجتهادات « ابن حنبل » و « ابن تيمية » ، وأصبحت جريدته « المنار » ممثلة لهذا الفكر . ولقد كان من هذه العودة الى الفكر السلفي تأييده لدخول الوهّابيين الى مدن الحجاز ونشره للكثير من أعمال « ابن تيمية » ، كما انعكس ذلك على كتابات الشيخ « رشيد رضا » نفسه في شؤون السياسة والدين . لكن الشيخ « رشيد رضا » كان بشكل ما يفتقر الى قوة التجديد التي تسلّح بها أساتذته ، خصوصاً الشيخ « محمد عبده » وهكذا فإن « المنار » لم تلبث ان تجمدت وتضاءل إشعاعها الفكري وعجزت عن ملاحقة تطورات العصر .

وفي المقابل فإن التيار الفكري العلماني المتحرر المتأثر الى حد كبير بالشيخ « محمد عبده » ، والذي مثّله في مطلع القرن أصدقاؤه ومريدوه من أمثال الأستاذ « أحمد لطفي السيد » ـ كان يزداد قوة وفعالية . وتعزز هذا التيار سياسياً بظهور « سعد زغلول » الذي كان أيضاً من تلاميذ « محمد عبده » ، كما انه تعزز فكرياً بتلاميذ « لطفي السيّد » والمعجبين به من جيل الرواد الذين برز دورهم في الحياة السياسية والفكرية لمصر في أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ . إن الإسهام الفكري لهذه التيارات والاتجاهات منح الحياة المصرية خصوبة وغنى ، لكن الضعف ما لبث ان اعترى هذه الحيوية

الجديدة . وربما كان السبب الأساسي في الضعف هو ان القوى السياسية والاجتماعية التي حركتها هذه التيارات والاتجاهات انتهت الى التهادن مع الاستعمار الأجنبي بدل ان تتصدر لمقاومته . لقد أغرتها مواقع السلطة والنفوذ التي احتلتها ، كما دفعتها الامتيازات الطبقية التي حصلت عليها . وانتهى الأمر الى ان المجرى الأساسي للحياة الوطنية دبَّ فيه الفساد ـ ولم يكن ذلك قاصراً على مصر وحدها ، وإنما كان نفس النموذج يجد صداه في سوريا والعراق وفي بقية بلدان العالم العربي . وظهر فراغ في مناحي الفكر والعمل حاولت بعض القوى وبعض القيادات ان تملأه ، كل حسب تصوراته . وكان بين الذين حاولوا ، الشيخ « حسن البنّا » المرشد العام الأول للإخوان المسلمين . وربما لم تكن محضّ المصادفة ان الشيخ « حسن البنّا » أسس حركة الإخوان المسلمين أولاً في الإسماعيلية ، فقد كانت الإسماعيلية في ذلك الوقت ـ خلافاً لمعظم المدن المصرية ـ مدينة شبه اوروبية باعتبارها المركز الرئيسي لشركة قناة السويس التي كانت دولة داخل الدولة ، ثم ان الإسماعيلية في ذلك الوقت أيضاً كانت قلب منطقة الاحتلال البريطاني . وربما من تأثير رد الفعل لهذا المناخ الغريب أن حركة الإخوان المسلمين كان يمكن أن تظهر في الإسماعيلية وان تقوى هناك ، وأن يتصور بعض الأطراف انها يمكن ان تكون بديلاً في الشارع المصري لقوة الوفد . كان « حسن البنّا » مدرّساً ، وكان متأثراً بالاتجاهات السلفية للشيخ « رشيد رضا » ، لكن « حسن البنّا » أثبت بسرعة انه داعية نشيط ، كما انه مُنظم من الطراز الأول ، وكانت له جاذبية شخصية على الذين يتصلون به . ولقد استطاع ان يصك الشعارات ـ مثل شعار « القرآن دستورنا والنبي قائدنا » ـ قوة فعل لا يستهان بها . والحقيقة ان هذا الشعار كان بشكل ما تجدياً لدستور سنة ١٩٢٣ الذي كان يقوم نظرياً على أسس علمانية . وكان الوفد ـ حزب الأغلبية ـ تحت زعامة « زغلول » ثم « النحاس » من أنصار هذا الدستور وحماته . وهكذا فإن البذور الأولى لخلافات بين الإخوان والوفد كانت قد وُضعت في الأرض ـ فكرياً على الأقل ـ منذ البداية الأولى وحين تم تأسيس جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٢٨ .

□

وانتقل « حسن البنّا » من الإسماعيلية الى القاهرة . أي أن وجود الإخوان المسلمين امتد الى العاصمة ، ومنها الى مصر كلها . ومن مصر إلى بعض انحاء العالم العربي وخارجه . لقد أصبحت الجماعة قوة لا يستهان بها ، ولا يستغرب والحال هذه ان الوفد راح ينظر اليها بشك ، كما ان القصر راح يرقبها باهتمام . كان القصر يعتبر نفسه ـ بصرف النظر عن صدق دعاويه ـ راعياً للمؤسسة الدينية الرسمية في مصر . وكان الأزهر ـ تقليدياً ـ موضع اهتمام خاص من القصر . لكن ظهور الإخوان المسلمين جاء الى الساحة بقوة منظمة ترفع شعارات الدين ، وهي في نفس الوقت ليست مدينة بشيء الى القصر . وبرغم ذكاء الشيخ « حسن البنّا » ومهاراته المتعددة فقد كانت الحياة السياسية المصرية ـ بكل التعقيدات الطارئة فيها ـ مشكلة عويصة بالنسبة له . ولقد بدأ بعض العسكريين وبعض السياسيين ينظرون الى الإخوان المسلمين كحليف محتمل . وكان بينهم رجال من أمثال اللواء « عزيز علي المصري » باشا ، واللواء « صالح حرب » باشا . ومن السياسيين كان هناك « علي ماهر » باشا و « عبد الرحمن عزّام » باشا . وحتى من قبل ان تولد الجامعة العربية ويقع ميثاقها (سنة ١٩٤٤ ، فلقد كان هناك شعور متزايد بالانتماء الى العالم العربي ، وكان هؤلاء الرجال ـ عسكريون ومدنيون ـ يمدون أبصارهم شرقاً الى العالم العربي والإسلامي مدركين ان لمصر روابط وصداقات هناك . كانت لهؤلاء الرجال ـ عسكريين ومدنيين ـ صلات كما قلنا بالإخوان المسلمين ، ولم تكن هذه الصلات قاصرة على ما يمكن عمله في مصر ، وإنما بدا للجميع ان هناك صلات أخرى تشدهم نحو الشرق . وعندما جاءت ظروف الحرب العالمية الثانية ومآزقها ومصاعبها ، فليس مستبعداً ان الشيخ حسن البنّا لم يكن بعيداً عن أفكار « علي ماهر » الذي كان في ذلك الوقت رجل القصر القوي وعدو الوفد العنيد .

□

وتفجرت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان على الإخوان المسلمين ان يجدوا لأنفسهم مكاناً وموقعاً في خضم الحياة السياسية . وكان هناك جيل جديد من « رهبان الليل وفرسان النهار » ، كما كان الشيخ « حسن البنّا » يسمي الطلائع من أنصاره . وشاركت بعض هذه الطلائع في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . ولقد أثبت بعضهم نفسه تحت نيران القتال . وفي الطريق الى فلسطين وخلال معاركها ، فقد حدث اللقاء بين عناصر مما أصبح فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار ـ وبين عناصر من الإخوان المسلمين ولقد أعجب عدد من الضباط الأحرار ـ وبينهم « جمال عبد الناصر » ـ بتنظيم الإخوان المسلمين واقتربوا منه ، وربما راودتهم الأفكار في لحظة من اللحظات ان يصبحوا جزءاً منه . لكن عدلوا عن هذه الفكرة عن اقتناع بأن مجمل فكر الإخوان ونشاطهم وارتباطاتهم السياسية غير قادر على تلبية احتياجات مصر . وفي الحقيقة فإنه لم يكن هناك برنامج عمل محدد للإخوان المسلمين ، فلم يكن كافياً للشيخ « حسن البنّا » ان يقول لكل من يسأله عن برنامج الجماعة أن ذلك البرنامج هو « القرآن » ، ولا كان كافياً أن يقول أن مطلبه هو « اقامة حكم اسلامي » ، ولا كان كافياً بنفس المقدار أن يزداد الضغط عليه للإفصاح عن برنامجه فلا يجد ما يقوله غير « عندما تكون لديّ الكلمة وتجيء الظروف المناسبة ، فسوف نتكلم عما يمكن عمله على ضوء الواقع الذي نجده . وحتى يحدث هذا فلن ندخل أنفسنا في ضباب التفاصيل » . . كل ذلك لم يكن كافياً ، فليس في مقدور حركة سياسية ان تكون فعّالة ومؤثرة دون ان يكون لها برنامج محدد يلتقي على أهدافه كل المؤمنين بهذه الأهداف .

وكان « حسن البنّا » واعياً بالمخاطر التي تحيط به ، كما انه كان يعرف ان هناك قوى كثيرة ترغب في تصفية حركته او استيعابها . وهكذا فإنه أنشأ جناحاً سرياً من الإخوان المسلمين أطلق عليه اسم « النظام الخاص » ، وتم تسليح هذا « النظام الخاص » وتدريبه ليصبح قوة قادرة على الضرب والردع . ولقد كان الشيخ « حسن البنّا » ـ وبعض أنصاره ـ يقولون ان هذا

« النظام الخاص » بتدريبه وتسليحه ، يعد لمواجهة قوة الاحتلال . ولكن الواضح ان هذا « النظام الخاص » كان يُعَد للعمل الداخلي ، فلم يكن حجمه أفراداً وسلاحاً وتدريباً قادراً على ان يمثل أي تحدّ حقيقي لقوات الاحتلال البريطاني . ولقد أحيط « النظام الخاص » بطقوس غامضة تؤكد بدورها غموض أهدافه . فقد كان « الجاهزين » للإنضمام له يؤخذون لكي يحلفوا يمين السمع والطاعة للمرشد العام داخل غرفة مظلمة وعلى مصحف ومسدس . وبعدها يصبحون على استعداد لتنفيذ أي أمر مهما كان دون مساءلة او تردد . وفي ظروف الفوران السياسي التي سبقت حرب فلسطين وما اكتنفها من تحركات ومناورات ، فإن التنظيم العام للإخوان المسلمين بدأ يضعف ، بينما كان النظام الخاص يحتفظ بعنفه وصلابته . ولقد قام أفراد هذا النظام بهجمات إرهابية على بعض المواقع التي تصوروها رموزاً للانحراف ، فألقيت قنابل على بعض دور السينما والمحلات الأجنبية والنوادي الليلية وما شابهها . وفي مارس ١٩٤٨ ضرب النظام الخاص أول ضربة عشوائية تثير القلق . ففي هذا الشهر أصدر أحد القضاة في مصر ، وهو المستشار « أحمد الخازندار » ـ أحكاماً بالسجن على بعض الذين ثبت عليهم القيام بهذه الأعمال الارهابية ، واذا النظام الخاص يقرر اغتيال المستشار « الخازندار » ويقتله فعلاً أمام باب بيته . وتصاعدت المواجهة بين الإخوان المسلمين والحكومة ، وقرر « محمود فهمي النقراشي » باشا ـ رئيس الوزراء في ذلك الوقت ـ حل جماعة الإخوان المسلمين لأنها تمثل في رأيه خطراً على النظام العام في مصر . وصدر أمر الحل يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، وتبعه أمر آخر بمصادرة كل أموالها وممتلكاتها . وبعد ثلاثة أسابيع من هذا القرار جرى اغتيال « النقراشي » باشا في مدخل وزارة الداخلية بواسطة شاب من أعضاء النظام الخاص تنكر في زي ضابط بوليس .

□

كان « حسن البنّا » ـ فيما يبدو ـ قد أحل اغتيال « النقراشي » ، لكنه لم يلبث ان غيّر رأيه مدركاً ان اغتيال رئيس الوزراء أمر أخطر من ان يمضي بغير

عقاب . ولعله تصور ان العقاب يمكن ان يناله هو شخصياً ، وبتدبير سلطات لا يقوى على مواجهتها . لكن تغييره لرأيه جاء متأخراً ، فلقد مضى « النظام الخاص » في خطته ونفذ بنجاح عملية الاغتيال . وتولى رئاسة الوزارة « ابراهيم عبد الهادي » باشا ، وكان « حسن البنّا » يشعر بالحلقة حوله تضيق يوماً بعد يوم . ولقد حاول ان يتنصل من مسؤولية الاغتيال ، ومضى أكثر حين أصدر بياناً بإدانتها ، وكان عنوان بيانه الشهير في ذلك الوقت هو « ليسوا أخواناً وليسوا مسلمين » - يقصد بذلك الذين قاموا بالاغتيال . ولم يكن ذلك كله كافياً لانقاذه ، فقد رتب رئيس الوزراء بالتعاون مع القصر ضربة انتقام وجهت الى الشيخ « حسن البنّا » نفسه ، وعهد الى قائد حرس الوزارات بمهمة اغتيال الشيخ « حسن البنّا » . واستعان الضابط الكبير المكلّف بالاغتيال - القائمقام « محمد وصفي » - باثنين من جنود البوليس جيء بهما من صعيد مصر ، وأعطيا السلاح اللازم ، وقاما بالفعل بضرب الشيخ « حسن البنّا » بالرصاص أثناء خروجه من مبنى جماعة الشبان المسلمين في الساعة التاسعة من مساء يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ . لم يكن « ابراهيم عبد الهادي » ، والقصر معه ، مستعدين للمساومة . وتعرض الإخوان المسلمون لاضطهاد لا حدود له .

وظل الحظر على الاخوان المسلمين قائماً - وكذلك اضطهادهم - حتى تغيّر المسرح السياسي في مصر سنة ١٩٥٠ ، فقد أجريت في ذلك الوقت انتخابات عامة جاءت بحزب الوفد الى الحكم . ويبدو ان بعض أصدقاء القصر ورجاله وجدوا ان عودة « النحاس » باشا - عدو الملك القديم - الى الوزارة قد تعني مواجهة جديدة بينه وبين الملك . ومع ان « النحاس » باشا كان مستعداً في هذه الوزارة للمهادنة بغير حدود ، فإن القصر وأصدقاءه راحوا يبحثون عن حلفاء يستطيعون الوقوف أمام قوة الوفد في الشارع . وكان المرشح الطبيعي لهذا الدور هو جماعة الاخوان المسلمين التي تصوّر هؤلاء انه قد تم ترويضها واستئناسها بعد ان جيء لها بمرشد عام جديد هو الأستاذ « حسن الهضيبي » الذي كان قاضياً محافظاً محترماً . وفي بداية سنة ١٩٥٢

كان التحالف الجديد بين الاخوان المسلمين والقصر قد استكمل أواصره ، ودعي المرشد العام الجديد الأستاذ « حسن الهضيبي » الى مقابلة مع الملك « فاروق » ، خرج بعدها الى الصحفيين الذين سألوه عن هذه المقابلة وما جرى فيها ، وكان رده المشهور « زيارة كريمة لملك كريم » .

□

وعندما قامت الثورة في يوليو ١٩٥٢ فقد كان الاخوان المسلمون ـ بحكم الأفكار القديمة والروابط السابقة ـ قريبين منها . وتمتعت الجماعة وحدها بتسامح لم تحظ به غيرها من التنظيمات القائمة في ذلك الوقت . لقد قام الضباط الأحرار بعد شهور قليلة من الثورة بحل كل الأحزاب السياسية القائمة وحظر نشاطها ، لكن هؤلاء الضباط الأحرار لم يستطيعوا نسيان صلاتهم القديمة بالإخوان المسلمين ، فكانت جماعتهم وحدها هي التنظيم الوحيد الذي واصل وجوده ونشاطه بطريقة علنية . وحاول « الهضيبي » ان يلعب دوراً على المسرح السياسي بعد الثورة . لكنه هو الآخر لم يكن قادراً على تحديد برنامج سياسي له بمقدار ما كان سلفه نفسه غير قادر على مثل هذا التحديد . كان لا يزال مصمماً على تطبيق المبادىء الإسلامية ، لكن ذلك كان شعاراً عاماً لا يحدد أي شيء . وتعقّدت الأمور اكثر حين آثر جناح من الإخوان المسلمين ان ينفصل عن صفوفهم وان ينضم الى حكومة الثورة . وفي نفس الوقت فإن « الهضيبي » لم يكن قادراً على قيادة تنظيم كان يجهل الكثير من ظروف نشأته وظروف عمله . ولم يدم الوفاق بين مجلس الثورة والإخوان المسلمين طويلاً .

تصوّر الإخوان المسلمون ان الضباط الأحرار يريدون استغلالهم ، كما تصور الضباط الأحرار ـ الذين تحوّلوا الآن من تنظيم ثوري الى نظام دولة ـ ان الإخوان المسلمين يريدون ان يملوا عليهم ما ينبغي ـ او ما لا ينبغي ـ عمله . وأخطر من ذلك ان « النظام الخاص » داخل الجماعة كان لا يزال موجوداً ، ولم تكن لـ « حسن الهضيبي » سلطة ولا قوة السيطرة عليه . وكان « جمال عبد الناصر » يدرك طبيعة هذا « النظام الخاص » ونزعات العنف

التي تحكم بعض قياداته . بل لقد كان يعرف بعض هذه القيادات شخصياً . ولم يكن في استطاعته ان يتركهم وما يريدون . وتجمعت عوامل الصدام ، ومرة اخرى يناير ١٩٥٤ جرى حل جماعة الإخوان المسلمين واختفت مجموعات من قيادات تنظيمهم الخاص تحت الأرض . وفي ٢٦ اكتوبر من هذه السنة جرب « النظام الخاص » ان يضرب ضربته بمحاولة لاغتيال « جمال عبد الناصر » في ميدان المنشية بالاسكندرية . ونجا « عبد الناصر » بمعجزة ، وتشكلت محكمة خاصة حاكمت المتهمين بمحاولة الاغتيال ، وكان « أنور السادات » واحداً من القضاة الثلاثة لهذه المحكمة التي أصدرت أحكامها بإعدام ستة من المنفذين او من الذين اعتبرتهم محرّضين ، كما شملت الأحكام أيضاً عدداً من أحكام السجن لمدد طويلة . وربما كان الباعث على هذه الأحكام التي بدت قاسية هو ان النظرة الى محاولة الاغتيال كانت نظرة الى مواجهة شاملة بين جماعة مسلحة سرية وبين نظام ثوري كان في ذلك الوقت يواجه تحديات ضخمة في الخارج والداخل ، وكان على وشك القيام بتحولات أساسية كبرى على مستوى مصر والمنطقة العربية . وفي كل الأحوال فلقد بدت هذه الأحكام قاسية ، خصوصاً وأنها شملت بعض القيادات الفكرية للجماعة وبينهم « عبد القادر عودة » .

* * *

وبهذه الضربات المتلاحقة ضد جماعة الإخوان المسلمين التي مثلت محاولة لاعادة بعث وتنشيط الفكر الإسلامي السلفي ـ فإن مركز الأصولية الإسلامية كان لا بد له ان يبحث عن موطن جديد . وبالفعل فقد نشأ موطن جديد ، وكان هذا الموطن في باكستان . كانت فروع تنظيم الإخوان المسلمين قد امتدت الى هذا البلد الذي ولد تاريخياً بفعل حركة إسلامية قوية . وبين الأعضاء النشيطين لهذا الفرع الباكستاني من الإخوان المسلمين ـ كان هناك عضو قدّر له ان يلعب دوراً بعيد الأثر في إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية الجديدة ، وكان ذلك العضو هو « أبو الأعلى المودودي »

الذي كان يصدر جريدة في كراتشي أسماها « ترجمان القرآن » . كانت هذه الجريدة تعبّر عن فكر الإخوان المسلمين وتدعو الى عودة للأصول النقية الأولى للإسلام . وحينما اختفى تأثير المركز الرئيسي في القاهرة ـ فإن « أبو الأعلى المودودي » أصبحت له سلطة لم تكن له في ترجمة الأصولية الإسلامية دون توجيه او إرشاد من القاهرة . وبرزت على الفور مشكلة أدت الى مضاعفات كبيرة . فباكستان كانت تختلف عن مصر . فمصر كانت مركزاً لمحيط عربي يمتد حولها ، وبالتالي فإن التعبير الإسلامي كان فيها بضرورات الطبيعة والتاريخ تعبيراً توحيدياً . وأما في باكستان التي نشأت تاريخياً بحركة انسلاخ عن البحر الهندوكي المحيط بها ، فقد كان من الطبيعي والتاريخي ان يكون تعبيرها الإسلامي ذا طابع انسلاخي ، وليس الطابع التوحيدي الذي برز في مصر . في باكستان كان تمايز الإسلام يتحقق بالفرقة والانعزال الديني والثقافي عما حوله من تأثير هندي . كان ذلك أساس قيام واستمرار وجود باكستان كدولة وكأمة . وانعكس تأثير هذا الوضع على فكر « أبو الأعلى المودودي » وإسهامه في إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية .

□ ⟶

هكذا برز في فكره عنصر « الجهاد » وراح يفرّق بين مرحلتين مختلفتين تعيشهما المجتمعات الإسلامية :

مرحلة الاستضعاف ـ وفيها تكون الجماعة الإسلامية غير قادرة على ان تتولى زمام أمورها بنفسها . وفي هذه الحالة ـ طبقاً لفكره ـ فإنها تنسحب لتُعد نفسها حتى تصبح قادرة على مواجهة المرحلة الثانية .

والمرحلة الثانية هي مرحلة الجهاد ـ وهي تجيء حين تكون الجماعة الإسلامية قد أتمت استعدادها وحان لها ان تخرج من عزلتها لتتولى بنفسها زمام الأمور عن طريق الجهاد .

وكان « أبو الأعلى المودودي » يعقد المقارنة بين مرحلة الاستضعاف

ومرحلة الجهاد من ناحية ، وبين كفاح « مُحمّد » صلى الله عليه وسلم في « مكة » ثم في « المدينة » بعد ذلك .

كان « مُحمّد » في مكة في مرحلة الاستضعاف (طبقاً لأبي الأعلى المودودي) ، واضطر الى الهجرة الى المدينة حيث جمع الأنصار وحشد قواهم ، وهكذا بلغ مرحلة الجهاد فعاد بالفتح الى مكة وقاد انتصار الإسلام الأكبر والنهائي .

وناقش « أبو الأعلى المودودي » في فكره قضايا متعددة وخطيرة ، وبينها قضية الحاكمية - أي مصدر السلطة التي تفصل في شؤون البشر . بالنسبة له كانت الشرعية والسلطة لله وحده ، وكان القانون هو نصوص القرآن . ولم يكن « المودودي » - بحكم حواجز اللغة - يعرف من اجتهادات فقهاء الإسلام العظام ما يعرفه غيره ممن يملكون ناصية اللغة العربية . وهكذا فإن حرفية النص القرآني بقيت هي وحدها الفيصل النهائي بالنسبة له ، بعيدة عن ذخيرة الاجتهادات الهائلة التي أسهم بها فقهاؤه الكبار خصوصاً في عهود الخصوبة والازدهار . بالنسبة لأبي الأعلى المودودي كان النص يقف وحده بعيداً عن التاريخ وبعيداً عن كتابات أئمة الفقه . كانت حرفية النص في تقديره تحوي كل شيء وتشرح كل شيء وتفصل في كل شيء . هكذا اصبح « أبو الأعلى المودودي » - ولو حتى بحكم حاجز اللغة - أصولياً حرفياً . وبسبب ظروف باكستان التاريخية والطبيعية فإن هذه الأصولية الحرفية أصبحت أيضاً أصولية انعزالية جاهزة للانفصال عما حولها ، متأهبة للانقضاض عليه وتحطيمه وإزالته . وأصبح « أبو الأعلى المودودي » على هذا النحو أكثر من مجرد داعية للتغيير والثورة . أصبح داعية للعنف بغير حدود . ولقد وجدت أفكاره جمهوراً يسمعها باهتمام عبر الحدود خصوصاً في ايران ، كما ظهر في ثورة « الخميني » فيما بعد [1] .

---

(١) اعتقل أبو الأعلى المودودي في باكستان ابان حكم الجنرال أيوب خان ، وحكم عليه بالاعدام واستطاع أنصاره في العالم الإسلامي كله ان يقوموا بضغط هائل شاركت فيه بعض الحكومات العربية ، وهكذا خفف حكم الإعدام الى السجن ، ثم اتصلت الجهود من أجله فأطلق سراحه ثم مات قبل عدة سنوات وأصبح قبره مزاراً لدعاة الأصولية الإسلامية من كل مكان .

لقد توسع « أبو الأعلى المودودي » في فكرة الحاكمية وأصبحت كتاباته فيها مرجعاً لا يمكن الاستغناء عنه في فهم موجة الأصولية الإسلامية الزاحفة من الشرق . لقد بدأ « أبو الأعلى المودودي » بكتاب صغير شهير تحت عنوان « المصطلحات الأربعة » وركز فيه كما يبدو من عنوانه على أربع نقاط :

- حاكمية الله في مقابل حاكمية البشر .
- ألوهية الله في مقابل ألوهية الإنسان .
- ربانية الله في مقابل العبودية لغيره .
- وحدانية الله في مقابل الاعتماد على أي مصدر آخر في تنظيم أمور المجتمع .

كانت فكرة الحاكمية على هذا النحو فكرة « انقلابية » - تعني ببساطة « تكفير النظام القائم وتكفير الحاكم والخروج عليه ، وجواز قتاله وجواز الاستيلاء على أموال الدولة ومحاربة سلطاتها ، واعتبار الخدمة في قواتها - جيشاً او بوليساً - مكروهاً يجب تفاديه ، بل هي أيضاً نوع من الكفر لأن الطاعة ليست واجبة إلا لإمام ولا يمكن ان تكون هناك طاعة لإمارة الكفر والسفه والجاهلية » . واذا كانت الحاكمية على هذا النحو هي نقطة البداية ، فإن النتيجة التي تترتب عليها منطقياً هي الثورة على النظام اذا كان أساسه هو حاكمية البشر وليس دولة إسلامية .

وعلى هذا الأساس تصبح للدولة الإسلامية ثلاثة خصائص : الخاصية الأولى انه ليس لفرد او أسرة او طبقة او حزب أي نصيب من الحاكمية لأن الحاكم الحقيقي هو الله . والخاصية الثانية انه ليس لأحد من دون الله شيء من أمر التشريع . والخاصية الثالثة ان الدولة الإسلامية لا يقوم بناؤها إلا على ذلك القانون الإلهي الذي جاء به النبي من عند الله مهما تغيّرت الظروف والأحوال [1] .

---

(١) كتاب « منهاج الانقلاب الإسلامي » لأبي الأعلى المودودي .

هذه هي حاكمية الله ، وأما حاكمية البشر فتتمثل في ثلاثة نظم هي العلمانية والقومية والديمقراطية . فالعلمانية تعني عزل الدين عن الحياة الاجتماعية للأفراد وقصره فقط على العلاقة بين الفرد وربه . وأما القومية فإنها تقوم على مصلحة شعب واحد بصرف النظر عن مصالح بقية شعوب أمة الإسلام ، ومن ثم تنشأ الحروب بين القوميات . وأما الديمقراطية فإنها تعني سيادة الأكثرية على الأقلية ، وهو تجسيد لحاكمية البشر .

* * *

ولقد وصلت أفكار « أبو الأعلى المودودي » وكتاباته الى مصر في ظروف ضغط شديد كانت تتعرض له بقايا جماعة الإخوان المسلمين ، وكان كثيرون منهم في السجون في ذلك الوقت يقاسون ظروفاً صعبة . ان أفكار السلفية الإسلامية التي نشأت في مصر متفتحة على التراث الإسلامي كله ، وتوحيدية في نظرتها الواسعة الى العالم الإسلامي ـ عادت اليها الآن عن طريق باكستان وقد اكتست طابعاً متزمتاً وإنعزالياً . وكانت الظروف الصعبة مناخاً صالحاً لهذه العودة الانقلابية بمنطقها ودوافعها . وكان بين الذين أثرت فيهم هذه الدعوة في سجون مصر في ذلك الوقت الأستاذ « سيد قطب » . ويبدو ان كتابات « أبو الأعلى المودودي » وصلت اليه بطريقة ما داخل أسوار السجن ، فتلقفها مشتاقاً وكان مستعداً للتفاعل معها والاضافة اليها . كان « سيد قطب » في السجن يرى نفسه ويرى الأصولية الإسلامية كلها في مرحلة استضعاف ، وراح من وراء الأسوار يحلم بالمرحلة الثانية ، وهي مرحلة الجهاد . وفي تلك الفترة تبلورت في ذهنه أفكار كتابين : « في ظلال القرآن » و « معالم على الطريق » .

وفي « معالم على الطريق » كان المنهاج الذي رسمه « سيد قطب » بسيطاً وواضحاً :

« ١ ـ ان هناك تعارضاً شديداً بين فكرتين وتصورين ومجتمعين ونظامين وحقيقتين : الإسلام والجاهلية ، الإيمان والكفر ، الحق والباطل ، الخير والشر ، حاكمية الله وحاكمية البشر ، الله والطاغوت ـ وانه لا بقاء

لطرف الا بالقضاء على الطرف الآخر ، ولا سبيل الى المصالحة او الوساطة بينهما .

٢ ـ إنَّ الإسلام هو الحق والخير والعدل ، وان مجتمع الإيمان هو المجتمع الذي تكون فيه الحاكمية لله ، وان نظام الدولة القائم هو الباطل والشر والظلم ، مجتمع الكفر حيث تكون الحاكمية للطاغوت . ولما كان الايمان قولاً وعملاً ، فإن الدولة الإسلامية تصبح مشروعاً ممكناً على شرط ان تصبح الشهادة مطلباً وأمنية .

٣ ـ لا يمكن ان يحدث التغيير الا عن طريق الانقلاب ، الانقلاب في السلطة والقضاء على أئمة الكفر ووضع أئمة الايمان محلهم .

٤ ـ ان هذه العملية تقوم بها الصفوة المؤمنة ، جيل قرآني جديد مثل جيل الصحابة الأوائل ، قادر على قيادة مجتمع الإيمان ضد مجتمع الكفر . فالأولوية للصفوة وليست للجماهير ، والصدارة للنخبة وليست للشعب .

٥ ـ ان هذه العملية عملية تحرر شامل واجبة وضرورية ، مفروضة فرضاً عينياً على كل مسلم ومسلمة ، مسؤولية فردية وجماعية ، دينية وأخلاقية لتحويل مجتمع الكفر والطاغوت الى مجتمع الإيمان والحرية ، وحتى تصبح « لا إله إلا الله » منهج حياة وتحرير للوجدان البشري والتخلص من حكم الطاغوت » .

□

وكانت لكتابات « سيد قطب » تأثيراتها ، ولقد ساعد على انتشار هذه التأثيرات ان الاخوان المسلمين لم يقبلوا مجمل الأفكار الرئيسية التي جاءت بها الثورة المصرية . كانت أفكار هذه الثورة عن المساواة وتذويب الفوارق بين الطبقات تبدو متعارضة مع قول القرآن ﴿ ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ﴾ ، كما أن سلطة مجلس يادة الثورة بدت لهم تجسيداً لحاكمية البشر . وكانت لهم اعتراضات اساسية على سياسة الثورة المصرية خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفييتي الذي يعتبر دولة ملحدة .

وفي سنة ١٩٦٥ كانت أفكار « سيد قطب » هي المحرك الذي دفع بعض جماعات الإخوان المسلمين الى التخطيط لعمليات انقلابية تبدأ باغتيالات وضربات ضد قيادات الدولة ومؤسساتها ومشروعاتها ، وانكشف المخطط ، ومرة اخرى كانت هناك محاكمات وأحكام بينها حكم بالإعدام على « سيد قطب » نفسه .

وعندما رحل « جمال عبد الناصر » عن هذه الدنيا وجاء « أنور السادات » الى رئاسة الجمهورية ، كان هناك جيل جديد تحت الأرض من الجماعات الدينية . كانت السجون قد صهرتهم وقوّت استعدادهم للتضحية ، ولم يكن إلهامهم هذه المرة من أفكار « حسن البنّا » الذي بدا لهم تاريخاً مضت أيامه ، وإنما كان الأساتذة الجدد هم « أبو الأعلى المودودي » الذي أصبح لهم إماماً ، و « سيد قطب » الذي أصبح بالنسبة لهم شهيداً . لقد دخلوا الى إطار الفكر المطلق حيث لا مساومة ولا تعايش بين مجتمعين وعقيدتين . لم يعد أمامهم الا الجاهلية او الإسلام ، والا حاكمية البشر تعترض الطريق أمام حاكمية الله .

وكانت سياسات الانفتاح بكل آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة ظهور النفوذ الأجنبي بكل ما يمثله من دواعي الكفر ، وكانت سيادة قيم مجتمع استهلاكي تمادت فيه ظواهر الإنحلال ـ كانت تلك كلها عوامل جديدة وقوية أضافت الى شعورهم بعدالة هدفهم .

الفصل الرابع

اخراج الجن من القمقم

لم يظهر نظام السادات وعياً على الإطلاق لحقيقة ما كان يجري تحت السطح في الحياة السياسية المصرية . كان يبدو مشغولاً بهؤلاء الذين إعتبرهم أعداءه « الشرسين » ، مثل الناصريين واليساريين والمثقفين ومن بقوا من الوفديين . كان هؤلاء بالتأكيد قوة لا يستهان بها في معارضته . وكانت صفوفهم في هذه الفترة تتسع ، فقد إنضم إليهم كل هؤلاء الذين رفضوا مبادرة السادات والصلح المنفرد مع إسرائيل ، وكل هؤلاء الذين آمنوا بالوحدة العربية ، وكل هؤلاء الذين قاوموا تزايد الدخول الأمريكي إلى مصر ، وكل هؤلاء الذين تأثروا بإرتفاع الأسعار والتضخم وزيادة الديون الخارجية ، والذين أحسوا بالأسى ازاء عملية الإفساد المعنوي والمادي الذي صنعته سياسة الإنفتاح . كان هؤلاء جميعاً هم الذين تصور النظام أنهم عناصر المقاومة من « الأرذال » الذين يتعين عليه أن يقمعهم ، ولكن كيف ؟

لم يكن هناك من يساوره أدنى شك حول قدرة المؤسسات الرسمية ، بما فيها البرلمان والأحزاب السياسية ، فقد كانت هذه كلها تقريباً من صنع النظام . لم تكن لدى حزب مصر ـ على سبيل المثال ـ ولا الحزب الوطني بعده ـ من القوة السياسية إلا ما أسبغه النظام بالسلطة عليهم ليكونوا واجهات يتستر وراءها الفعل الحقيقي . وكان أكثر من نصف أعضاء مجلس الشعب

من هؤلاء الذين غيروا آراءهم مع تغيير الحكومة لسياساتها . كانوا إشتراكيين في الوقت الذي كان من الحكمة فيه أن يكونوا أعضاء في الإتحاد الإشتراكي العربي . وأصبحوا رأسماليين عندما انفتحت الأبواب لرأس المال الأجنبي . وكانوا أصدقاء للإتحاد السوفياتي حين كان ذلك ملائماً ، ثم انتقلوا بسرعة ـ حين تغيرت الظروف ـ إلى الصداقة مع الولايات المتحدة . وكانوا دعاة الحرب مع إسرائيل ، وبعد المبادرة أصبحوا كلهم من دعاة السلام . كان معظم هؤلاء النواب مؤيدين دائمين ، لهم ما يكسبونه من وراء التأييد ، ولم يكن عندهم ما يعطونه إلا مزيداً من التأييد بقصد مزيد من المكاسب . وكان بعضهم من الطبقة الطفيلية المستفيدة من الإنفتاح . ظهر بالتحقيقات الرسمية أن أحدهم مثلاً ـ وهو رشاد عثمان ـ كوّن ثروة مقدارها ثلاثمائة مليون جنيه في سبع سنوات ، وكان من بين التهم التي وجهت إليه بواسطة المدعي الإشتراكي تهمة تهريب المخدرات . والغريب أن سلطات التحقيق طلبت رفع الحصانة عن رشاد عثمان تمهيداً لمحاكمته ، ولكن الطلب تعطل في البرلمان بسبب صداقات رشاد عثمان ، ولم ترفع عنه الحصانة إلا في عطلة المجلس . وتمت اجراءات محاكمته سنة ١٩٨٢ ، وحكم عليه . ومع أن البرلمان رغم ذلك كله شهد مجموعة من النواب النشطين الذين استحقوا بالفعل الوصف الذي أطلق عليهم ، وهو وصف « المستقلين » لما اتخذوه من مواقف مبدئية وما أثاروه من قضايا حيوية ـ إلا أن هؤلاء كانوا أقلية صغيرة .

فإذا كان البرلمان والأحزاب السياسية أضعف من أن يكونوا صمامات أمن تحمي النظام ـ فما الذي يتبقى ؟

كان من الصعب تصور إمكانية إستخدام الجيش مرة أخرى في حالة ظهور قلاقل ، على النحو الذي استخدم به في يناير ١٩٧٧ .

وإذن فقد كان النظام في حاجة إلى قوى أخرى تساعده خصوصاً في الشارع ، وهكذا جرى تبني سياسة استدراج بعض القوى من التيار الديني ليكونوا حليفاً للنظام . إن الدين كان في كل العصور وفي كل البلدان سلاحاً

قابلاً للإستخدام بواسطة مختلف القوى بما يناسب كل عصر ومكان . وعلى سبيل المثال فإن الدين لم يكن عقبة ضد التحوّلات الإجتماعية الكبرى التي حدثت في عصر « جمال عبد الناصر » . وبالعكس فقد خرجت أقوال النبي والصحابة تؤيد كلها مطالب العدل الإجتماعي ، وشاع في كتابة الكتّاب والمفكرين القول المأثور عن الصحابي الجليل « أبو ذر الغفاري » : « ثلاث للناس جميعاً : النار والماء والكلأ » . كانت تلك هي وسائل الإنتاج في العصر الذي قيلت فيه ، وإعتبرها « أبو ذر الغفاري » ملكاً للمجتمع ، وبهذا القول فإن « أبو ذر الغفاري » سبق الفكر الإجتماعي التقدمي الحديث بأربعة عشر قرناً كاملة . لكن احتضان الدين للفكر التقدمي كان الآن مرحلة أزاحتها التطورات الجديدة . وأصبح على الدين الآن أن يُستغل لخدمة مقولات جديدة ، وهكذا بدأ الضغط على فكرة الطاعة لأولي الأمر ، وهو معنى موجود في تراث الدين ، لكنه مشروط بضمانات لم تكن متوفرة . وكان الإلحاح عليه الآن إخراج للكلم عن موضعه .

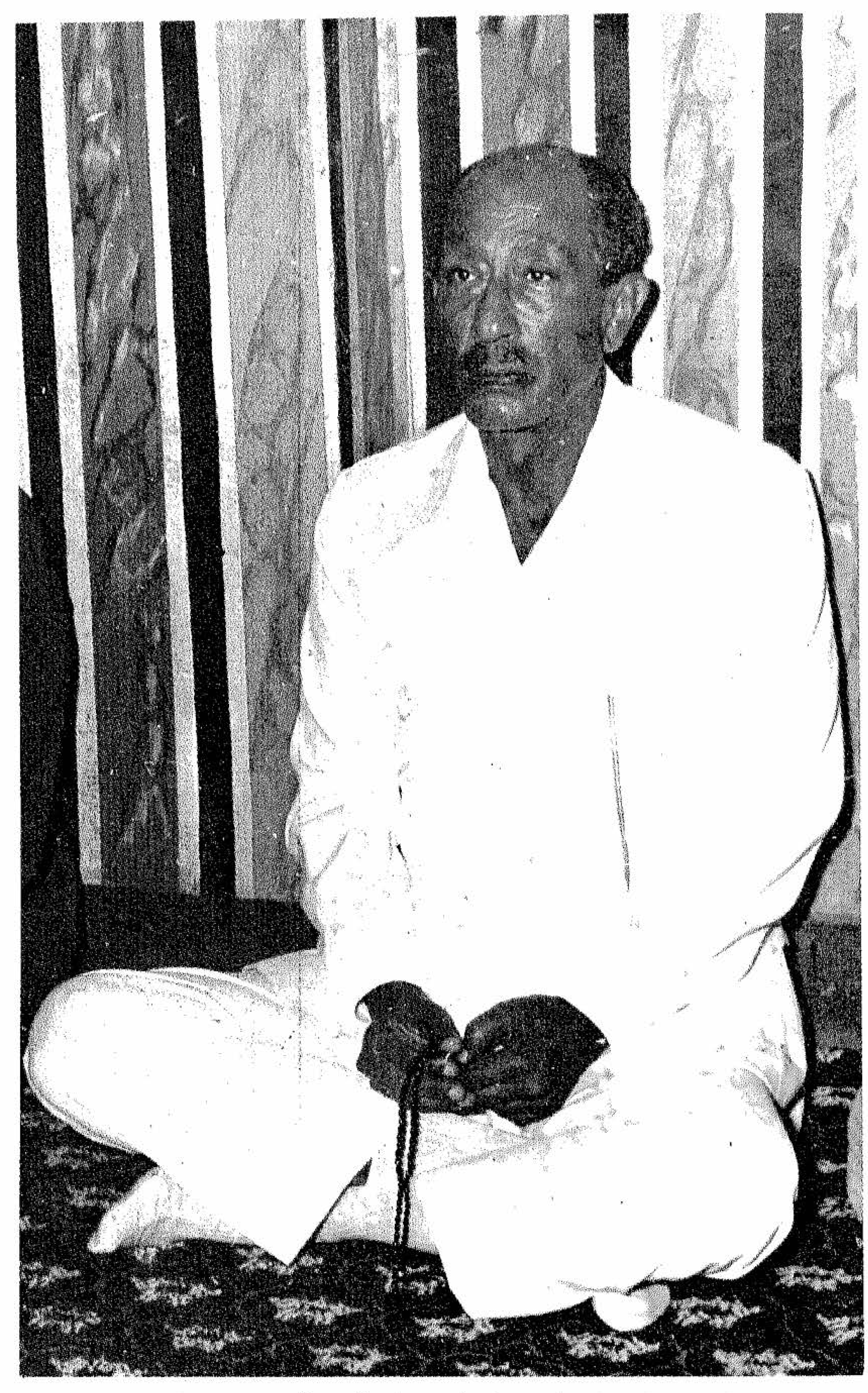
* * *

كانت نتائج محاولة النظام لإستغلال الدين في خدمة أهدافه ظاهرة للعيان ، فقد جرت تقوية محطة القرآن الكريم التي بدأت عملها في عصر « عبد الناصر » ـ ولكن موادها الآن تحوّلت في أغلبها من خدمة أهداف التقدم الإجتماعي إلى خدمة مطالب طاعة أولي الأمر . كان الناس في تشوّق إلى إقتراب أكثر من حقائق دينهم ومن روحه ، وأستخدم هذا التشوّق لأهداف سياسية ضيقة . وأصبح الآذان يقطع برامج الإذاعة والتليفزيون حين يجيء موعده ، وكان التناقض في بعض الأحيان مروعاً ، فقد أصبحت معظم برامج التليفزيون مسلسلات أمريكية وأفلام إثارة ومسرحيات هابطة ، وفجأة وسط هذا كله ينبعث صوت المؤذن منادياً المؤمنين إلى الصلاة .

وخرج السادات بنفسه إلى الساحة . لم يكتف بلقب « الرئيس المؤمن » ، ولكنه الآن بدأ يظهر كل أسبوع في صلاة الجمعة يؤدي الصلاة أمام عدسات التليفزيون ويتمتم بشفتيه آيات من القرآن ويسبل عينيه فرط



السادات يصلي وأمامه عصاه (دار الهلال)



السادات يجلس خلف الصفوف في الجامع وذلك لأسباب أمنية (دار الهلال)

تقوى وخشوع وهو يعرف أن الأضواء والعدسات كلها مسلطة عليه . وعلى أي حال فقد أصبحت صلاة الجمعة مناسبة إعلامية أسبوعية يستعملها الرئيس . كانت الصحافة الأجنبية والمحلية تُخطر مقدماً بالمسجد الذي ينوي الصلاة فيه ، وكان عدد كبير منهم يحتشد خارج المسجد في إنتظاره ، وهناك ينعقد كل أسبوع مؤتمر صحفي « تلقائي » .

لكن النشاط الأكبر في محاولة إستغلال الدين جرى في الجامعات . كان العنصر المسيطر قبل ذلك في إتحادات الطلاب هو عنصر الناصريين والتقدميين . ولم يعد ذلك مسموحاً به . وفي البداية فإن السادات إختار لوزارة الشباب خريجاً من كلية طب كان قد ظهر أيام المظاهرات التي وقعت سنة ١٩٦٨ ـ وهو الدكتور « عبد الحميد حسن » . وعُززت وزارة الشباب في عهدها الجديد بإعتمادات كبيرة ، لكن هذه المحاولة لم تحقق الهدف المنشود منها ، فليس يكفي أن يعين أحد الشبان وزيراً لكي يكون قادراً على قيادة جموع الشباب والتأثير عليهم .

وحاول السادات بعد ذلك تجربة أخرى . فقد بدأ يدعو بعض القيادات الطلابية إلى لقاءات معه في استراحة القناطر ، وحرص على أن تجري أمام عدسات التليفزيون لكي تبدو أمام الناس قدرته على فنون الإقناع وإبراز رغبته في التصالح مع الأجيال الجديدة . ولكن هذه التجربة لم تنجح أيضاً ، فقد حدث ذات مرة أن بدأ أحد الشبان على مرأى ومسمع من ملايين يناقش رئيس الجمهورية ويشكو إليه من الإمتيازات التي تتمتع بها الطبقات المستفيدة من حكمه و« المنافقين » من الذين يحيطون به . وفقد السادات أعصابه ورآه ملايين المشاهدين وهو يصرخ في الشاب بعصبية « الزم مكانك . . . الزم مكانك . . . حذار ، إنك تتحدث إلى رئيس الجمهورية . . . إلى كبير العائلة المصرية » . ولم تتكرر التجربة مرة أخرى .

□

وكانت التجربة الثالثة هي إستغلال الدين مباشرة ، ولم يكن الذين يقومون بهذه المحاولة على علم بحقيقة التيارات المؤثرة والفاعلة في مجال الحركة الإسلامية . تصور الذين كانوا يقومون بهذه المحاولة أن ساحة الحركة الإسلامية لا تضم إلا أحد فريقين : إما جماعات من الشباب المتدينين وغير المرتبطين بأي تنظيم ، وإما بقايا من جماعة الاخوان المسلمين . ومع أنه جرت محاولة لتنبيههم إلى أن الصورة قد اختلفت في الساحة الإسلامية ، فإنهم لم يكونوا على إستعداد لسماع أي تنبيه .

لم يتوقفوا طويلاً أمام ما حدث سنة ١٩٧٤ حين إستطاع شاب حصل على الدكتوراه في الفلسفة ـ هو الدكتور « صالح سرية » ـ أن يقود مجموعة من الشباب معظمهم من الطلاب ـ في هجوم على الكلية الفنية العسكرية حيث كان يتصور أن بمقدوره الحصول على مزيد من المتطوعين ومزيد من الأسلحة لكي يزحف ويحتل قاعة اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي العربي . وكانت خطته أن تتمكن جماعته من إغتيال السادات وآخرين من أركان حكمه ، ثم تعلن الإستيلاء على السلطة . كانت المحاولة يائسة بالتأكيد . وقد جرى سحقها بسرعة ، وقتل بعض الأفراد ، وحوكم « صالح سرية » ومعه بعض زملائه ، وأعدم عدد منهم ، وما لبث الموضوع أن نُسي . نسب كله إلى تأثير حزب مغمور هو « حزب التحرر الإسلامي » . ولم يتوقف أحد ليدرس أبعاد ما حدث .

ولم يتوقف هؤلاء الذين كلفوا بمحاولة إستغلال الدين أيضاً ـ أمام عملية إختطاف الشيخ « محمد الذهبي » من بيته في حلوان ـ إحدى ضواحي القاهرة ـ بواسطة مجموعة من الشبان كانوا يرتدون زي ضباط البوليس . وكانت هذه المجموعة بعد اختطافها للشيخ الذهبي قد أعلنت شروطاً للإفراج عنه . بينها ضرورة قراءة بيان أعدّوه في الإذاعة والتليفزيون . وكان البيان يندد بالنظام بإعتباره نظاماً لا يقوم على أحكام الإسلام . ولقد هددوا بقتل ضحيتهم إذا لم يستجب لمطالبهم . وقتلوه فعلاً . ولقد اعتقل المدبرون وأظهرت التحقيقات وجود تنظيم أطلق عليه البوليس وصف « التكفير

والهجرة » . وكان ذلك هو الوصف الذي وجدوه لما سمعوه في التحقيقات من شباب اعتبروا أنفسهم يعيشون في مجتمع دمغوه بالجاهلية ، وشبهوه بمجتمع مكة قبل هجرة الرسول إلى المدينة . كان تنظيم « التكفير والهجرة » يضم شباباً رفضوا المجتمع الذي وجدوا أنفسهم فيه ، وأرادوا قطع الصلات بينهم وبينه . كان فكرهم ـ في مرحلة استضعاف ـ ينادي بالإنسحاب من المجتمع إلى المساجد أو حتى إلى الصحارى والجبال ، ليقيموا هناك مجتمعات إسلامية جديدة تقوي نفسها ثم تعود لتهدم المجتمع الذي اعتزلوه . ولقد وجدوا أنفسهم مضطرين للخروج على أفكارهم في حالة الشيخ « الذهبي » لأنهم تصوروه في وقت من الأوقات متعاطفاً ثم ما لبث ـ في رأيهم ـ أن ارتد حين أصدر كوزير للأوقاف فتوى تدين أفكارهم ، وجعله ذلك في عيونهم خائناً ينبغي أن يحاسب . وكان ما كان . لكن السلطات الآن آثرت أن تكتفي بالنظر إلى سطح الأمور وتعتبر ما جرى مجرد حادثة يمكن نسيانها .

□

١ وكان النظام لا يزال يتصور أن في مقدوره أن يواصل التعامل مع الحركة الدينية بالطريقة التقليدية . طريقة التعامل مع المؤسسة الدينية الرسمية أو الشخصيات ذات الإتجاه الديني المعروف . وفي شهر رمضان في سنة ١٩٨٠ قرر السادات أنه سوف يجتمع بعد الإفطار بجماعات من علماء الأزهر والشيوخ ، ثم قرر في اللحظة الأخيرة أن يدعو الأستاذ عمر التلمساني ليحضر الإجتماع ، بإعتباره ممثلاً لجماعة الاخوان المسلمين . وكانت الجماعة في ذلك الوقت ـ فيما يبدو من ظواهر الأمور ـ لا تعارضه إلا في شيء واحد وهو « الصلح مع اليهود » . وكالعادة فقد كان لا بد أن يجري اللقاء أمام عدسات التليفزيون . كانت المواجهة التي حدثت بينه وبين إتحاد الطلاب في القناطر قد نُسيت وأصبح السادات يتصور أنه مهما قال فإن مواطناً عادياً لن يتجاسر على الإعتراض على شيء مما

يقول[1] . وبعد أن انتهى السادات من الحوار مع العلماء والمشايخ ،فإنه التفت فجأة إلى الأستاذ « التلمساني » وبدأ يوجه له ما يكاد أن يكون إنذاراً لأنه يكتب في مجلة « الدعوة » مقالات في الهجوم على الصلح مع إسرائيل . وقال السادات : « يا عمر ، إنني لا زلت أسمح للدعوة بأن تصدر بدون ترخيص ، وهذا ضد القانون ، وأنا أتسامح ، لكنكم ذهبتم بعيداً جداً ، وأستطيع غداً إذا شئت أن أطبق القانون وأن أغلق مجلة الدعوة » . كان « التلمساني » شيخاً تقياً وذكياً في الوقت نفسه ، ومع أنه فوجىء بحديث الرئيس الموجه إليه ، وكان في الأصل قد اندهش من الدعوة التي وجهت إليه لحضور هذا الإجتماع ـ إلا أنه مع ذلك وقف في ثبات وقال : « أنت يا سيادة الرئيس تضعني في موقف صعب . . . كيف أستطيع أن أرد عليك وأنت في مكانك هذا محاط بكل أبهة مركزك وبكل أركان حكومتك ؟ . . . إنني لا أجد عندي إلا أن أشكوك إلى الله » . ووجد السادات نفسه في موقف حرج ، فإن التلمساني يوشك أن يخطف منه إهتمام الناس ، ويبدو وكأنه تفوق عليه أمامهم . وهكذا إندفع السادات فوراً واضعاً في صوته كل الخشوع التي تمكّن من تطويعها بهذه السرعة ليقول للتلمساني : « لا يا عمر ، لا تشكوني إلى الله . إنني رجل يخاف الله ، فلا تشكوني إليه » . وتصور السادات أنه قد أفحم التلمساني وإستعاد لنفسه مرة أخرى ذروة الإهتمام ، ولكن التلمساني لم يسكت ، بل إستطرد ليقول : « ولماذا تخاف من أن أشكوك إلى الله يا سيادة الرئيس ؟ إنني أشكوك إلى أعدل الحاكمين ، وهو لا يظلم أحداً ، فلماذا تخاف يا سيادة الرئيس ؟ » .

وفي اليوم التالي كان هذا الحوار حديث المدينة .

---

(١) حدث مرة في أحد الاجتماعات السياسية وفي وجود خالد محيي الدين أن قال الرئيس السادات أنه هو الذي جند خالد محيي الدين في حركة الضباط الأحرار . ولم يشأ خالد محيي الدين أن يعارض هذه المقولة التي لم تكن بالقطع صحيحة ، ولم يكن أمامه إلا أن يترك أعصابه تغلي في صمت .

الفصل الخامس

هدنة مع الجن

لقد بدأ يتضح يوماً بعد يوم أن هؤلاء الذين استفادوا من الأوضاع الجديدة في مصر ـ وجدوا مُلائماً لهم أن يغرقوا كل النقد الموجه إليهم في موجة عاتية من التدين . كانت هناك أموال كثيرة تجيء من الخارج ، وكان بعضها يذهب الى جماعات الأخوان التي كانت على استعداد لتأييد سياسات النظام . وتقدم المهندس « عثمان أحمد عثمان » ـ المقاول الشهير ـ والسيد « محمد عثمان اسماعيل » ـ كان محافظاً لأسيوط ، وقبلها كان أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي في وقت السادات ـ وراح الاثنان يقدمان المساعدات لبعض الجماعات الاسلامية ، وكانت مساعداتهم أموالاً وأسلحة . كان الجزء الأكبر منها يذهب الى الجامعات وجرى تمويل أوجه نشاط تنوعت أساليبها ومظاهرها ، بل وجرى انشاء جمعيات من أغراضها تزويد الطلاب بما وصفوه بأنه « الزي الديني » : زي الجلابيب للشبان ، وزي الحجاب للشابات . ويمكن أن يقال أنه لأسباب اجتماعية بحتة ، فان كثيرين من الشباب أقبلوا على هذا الزي . كان هذا الزي على الأقل قادراً على اخفاء الفوارق الطبقية . وبذل جهد كبير لتمكين الجماعات الدينية من السيطرة على اتحادات الطلاب ، وكان تشجيع شباب الجماعات الدينية على النجاح في انتخابات الاتحادات عملية منظمة قصد منها استبعاد القيادات الناصرية والتقدمية والغاء وجودها تماماً من القيادات الطلابية . ومضت هذه

العملية شوطاً بعيداً على طريق النجاح ، وعلى سبيل المثال فانه في خريف العام الدراسي لسنة ١٩٧٨ استطاع شباب الجماعات الدينية ان يحصلوا في جامعة الاسكندرية على كل الستين مقعداً لاتحاد الطلاب في كلية الطب وفي كلية الهندسة . وحصلوا على ٤٧ مقعداً من ٤٨ في كلية الحقوق ، و٤٣ مقعداً من ٦٠ في كلية الصيدلة . وبدأت هذه القيادات الطلابية الجديدة تؤكد نفسها ، وبدأ أعضاؤها يمارسون داخل الجامعة ـ في قاعات الدرس وخارجها ـ سلطات واسعة . أمروا بأن تبدأ الدراسة كل يوم بالصلاة ، واستجيب لطلبهم . ثم نهوا عن الاحتفال بالأعياد الوطنية والشعبية لأنها مناسبات علمانية . ولأنهم كانوا يعلمون أن لديهم تأييد سلطات علياً فان هذه القيادات الطلابية راحت تتصرف وكأنها مسؤولة عن ادارة الجامعات . بدا وكأنهم يعتقدون أن لهم وحدهم حق تقرير المناهج ، ولهم وحدهم حق حذف ما هو « غير ضروري » منها (على سبيل المثال نظرية النشوء والارتقاء لـ « داروين ») . ثم بدأوا يعترضون ويمنعون بالقوة أية احتفالات في الجامعة يدخل فيها عنصر الموسيقى . وكذلك بدأوا يتدخلون حتى في أنواع الطعام التي يمكن أن تقدم في مطاعم الجامعة ، فقد كان هناك في رأيهم طعام اسلامي وطعام غير اسلامي . ولم يعد هناك من يجسر على معارضتهم وإلا كان العقاب جزاءه . ثم تصدوا للحفاظ على مكارم الأخلاق كما يتصورونها ، وأصبح أي شاب وشابة يسيران معاً في حرم الجامعة أو يتبادلان حديثاً بينهما معرضين للضرب . ثم تجاوزت الأمور كل الحدود حين ظهر أعضاء هذه الجمعيات وفي أيديهم السكاكين . وكان الغريب أنها كانت سكاكين من نوع موحد ، وهو النوع المعروف بمطاوي « قرن الغزال » . ولقد قبض على بعض من هؤلاء بعد أن أصابوا عدداً من زملائهم بجروح . ثم أفرج عنهم بأوامر . اصبح واضحاً أن السلطات لا تتسامح معهم فقط ، وإنما هي تشجعهم أيضاً . ولم يعودوا يكتفون بالسيطرة داخل الجامعات وإنما راحوا يمدون نشاطهم خارجها . وفي احدى المناسبات استولوا على مسجد كبير في القاهرة يواجه الجامعة ، ثم وضعوا عليه الميكروفونات وراحوا ينادون الناس للانضمام اليهم . وفي صلاة عيد

الأضحى سنة ١٩٨٠ وجهت الجماعات الدينية دعوة للصلاة في ميدان عابدين . وتجمع ما يقرب من أربعمائة ألف مصل أمام القصر الجمهوري بعابدين ، ولم يكن معقولاً تدفق مثل هذا العدد بدون رضا السلطات .

□

وبدأ البعض يتنبه الى الخطورة الكامنة في هذا النوع من النشاط . وفي بداية سنة ١٩٨١ ذهب المدعي الاشتراكي ليقابل الرئيس السادات في استراحته بأسوان ، وهناك أبدى تخوفه مما يجري . وكان رأيه أن هذا النشاط لم يعد محتملاً ، وأنه لا بد من وضع حد له قبل أن يفلت زمام الأمور . ولكن الرئيس لم يكن في عجلة من أمره ، بل انه ما لبث أن أمر بالافراج عن اثني عشر طالباً كانوا معتقلين متلبسين باستعمال السكاكين .

ولم يكن شباب هذه الجماعات هم الذين أصابتهم الحمى فقط ، ولكن كان هناك بجوارهم ووراءهم كثيرون من المستفيدين بسياسة الانفتاح وممن راحوا يغطون أنفسهم بمظاهر التدين . راحوا يبنون المساجد ، بل ان بعضهم من بنوا عمارات سكنية فاخرة في القاهرة والاسكندرية حوّلوا الطوابق الأرضية منها الى مساجد للصلاة . ولم يكن ذلك ابتغاء مرضاة الله وحده ، وإنما كان فيه أيضاً تجنب لمصلحة الضرائب ، فبناء مسجد في عمارة كان كفيلاً بتخفيف عبء الضرائب عن صاحبها . بدا وكأن النظام الذي يعادي الشيوعية يريد أن يجعل من التدين تطبيقاً عملياً لمقولة « ماركس » المشهورة عن أن الدين أفيون الشعوب . وبالفعل فلقد بدأوا يتعاملون مع الدين بنفس منطق التعامل مع مخدر . لكن المشكلة أن النظام لم يعد يعرف مع من يتعامل . ولم يكن قد استوعب درس التاريخ أو تعلم منه شيئاً ، فان تيار التدين كان خليقاً أن ينمو الى درجة لا تسمح لأحد بالسيطرة عليه ولا باستغلاله لصالحه . لم تكن المحاولة في البداية لصالح الدين وإنما لخدمة السياسة ، وكان يمكن أن يستمر ذلك بعض الوقت ، لكن الشباب الذي دفع الى ساحة الدين ما لبث أن اكتشف أنه دخل في بحر واسع فيه الكثير مما يستطيع أن يتعلمه .وبدأت أفكار الأصولية الأسلامية تفرض نفسها . وعاد

الامام « ابن حنبل » والفقيه الكبير « ابن تيمية » يمارسان تأثيراً لم يتنبه إليه النظام ولم يكن يستطيع مراقبته أو احتواءه . . ثم لحق بهما « أبو الأعلى المودودي » و « سيد قطب » . . .

كان الجن قد خرج من القمقم ، ولم يكن في مقدور أحد أن يعيد حبسه فيه مرة أخرى مهما استعان بالطلاسم أو فنون السحر .

الجزء الرابع

الكنيسة القبطية

« . . أتمشى متمهلاً كل سنيّ

من أجل مرارة نفسي »

(الكتاب المقدس .
العهد القديم
اشعياء ٣٨ : ١٥)

الفصل الأول

المسيّح والصّليب

« لقد كانت مصر هي التي اخترعت الأبدية » . . كان محدثي هو « أندريه مالرو » المفكر والكاتب والسياسي وصديق « ديجول » المقرب ووزير ثقافته الشهير ، وكنا على مائدة غداء في باريس في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠ . كان حديثنا بداية عن مصر وفرنسا ، وعن« عبد الناصر » و «ديجول» ،ثم تشعب الحديث حتى قال « مالرو » تلك العبارة الصغيرة في عدد كلماتها والكبيرة بما تحتويه من معان واشارات . كان فيها كثيراً جداً من الحقيقة ، فمما لا شك فيه أن فكرة الأبدية لعبت دوراً كبيراً في الفكر والفنون والآداب في مصر القديمة . وهذه الحقيقة واضحة كل الوضوح لكل من أتيح له أن يتعرف ـ ولو بطريقة عابرة ـ على الآثار الباقية من التاريخ الفرعوني . وثمة عبارة يصادفها الباحث كثيراً وهو يتابع مجرى الحياة العادية للناس في ذلك التراث المصري الذي حفظته الأحجار وأوراق البردى . عندما يراد تحذير أحد الناس من أنه يوشك أن يعاقب بخطاياه فإن التهديد الذي يوجه له عادة من الناصحين هو قولهم : « حذار ، انك على وشك أن تفقد أبديتك » !

□

إن ديانات مصر القديمة لا يمكن اعتبارها من تلك العبادات شبه

القبلية التي ظهرت في أماكن متفرقة (كالهند مثلاً) ، ثم اندثرت ودفنها التاريخ في أودية النسيان دون أن تترك وراءها أثراً . بالعكس من ذلك تماماً ديانات مصر القديمة ، فإن رموز عقائدها كانت قريبة الشبه ـ على سبيل المثال ـ برموز العقائد في المسيحية : موت وبعث أوزوريس ـ الإلهة الأم ايزيس وطفلها المقدس حورس قابعاً في حجرها ـ مفتاح الحياة الذي يكاد أن يكون في شكله صليباً . كل هذه الرموز تستثير في الفكر مقارنات تبدو أمثالها في مبنى كل كنيسة مسيحية وفي أي صلاة مسيحية . وليس ضرورياً أن يكون هذا التقارب مجرد صدفة .

إن المسيحية جاءت الى مصر مبكراً . لقد حملها معه القديس مرقص نفسه ، أحد حواريي المسيح والذي تقول مصادر التاريخ أنه هو نفسه كان مصرياً من الصحراء الغربية (من ما يمكن أن يكون ليبياً الآن) . وطبقاً للروايات التاريخية فإن القديس مرقص وصل الى مصر حاملاً تعاليم المسيح بعد سنوات قليلة من صلب معلمه . وطبقاً لنفس الروايات التاريخية فإن القديس مرقص كتب الانجيل الذي يحمل اسمه حينما جاء الى مصر في صحبة القديس بطرس . ثم أن مصر كان لها الحق ـ دون كل ولايات الامبراطورية الرومانية ـ أن تتيه فخراً على غيرها لأنها كانت الملجأ الذي هاجرت اليه العائلة المقدسة تحاشياً لإضطهاد هيرود .

ولقد واجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد في العصر الروماني ، خصوصاً تحت حكم « ديسيوس » و « فاليريان » و« ديوكليتيان »في القرن الثالث وبداية القرن الرابع الميلادي ، حتى أصدر الامبراطور قسطنطين مرسوم التسامح الديني سنة ٣١٣ . ولم يتضمن مرسوم التسامح مجرد اعتراف الامبراطور بالمسيحية فحسب ، وانما كان من بعض آثاره أن الامبراطور وضع شارات المسيحية على أعلام جيوشه وعلى دروع جنوده ، وبعث برسله الى الأساقفة يحملون هداياه . وبرغم ذلك فإن الاضطهاد لم يتوقف .

□

وقبل أن يصدر قانون التسامح فإن الكنيسة المصرية لم تكن تحتضن رموز مصر التاريخية فحسب ، وانما كانت أيضاً تحتضن فكرة الوطنية المصرية المتميزة والمستقلة . ولقد أسهمت الكنيسة المصرية بنصيب بارز في دراسة وحفظ الفكر المسيحي كله . وكانت الكنيسة المصرية على سبيل المثال هي التي أنشأت نظام الرهبنة[1] ، فقد كان الأتقياء يحملون صلواتهم ويذهبون الى عزلة الصحراء بُعداً عن الاضطهاد وقرباً من الله في عزلة ينقطعون فيها له . ولقد كان القديس انطونيوس ـ ابن أسرة مسيحية غنية ـ هو أول من استجاب ـ سنة ٢٦٨ ـ لقول المسيح « اذهب وبع ما تملك واعطه للفقراء » . وفعل أنطونيوس ذلك وأنشأ نظام الرهبنة ، فقد ذهب الى صحراء وادي «النطرون» وتبعه تلاميذ له اقتفوا أثره في الانقطاع للعبادة . ولم تكد تمض سنوات حتى شهد وادي النطرون بناء ما يقرب من خمسين ديراً جمعت خمسة آلاف راهب قرروا أن يهبوا حياتهم كلها للمسيح .

كان نظام الرهبنة أول عطاء من الكنيسة المصرية لكل الكنائس المسيحية الأخرى . ولقد كان الدور الوطني الذي قامت به الكنيسة المصرية من أهم الخواص التي ميزتها عن غيرها من الكنائس . كانت مصر منذ غزاها « أغسطس » ـ ٣٠ قبل الميلاد ـ قد أصبحت ولاية رومانية ، لكن شعبها لم يستطع أن ينسى أنه وريث أكثر من ألفي سنة من الاستقلال . كانت الاسكندرية وقت الغزو الروماني أعظم مدن العالم قاطبة ، سواء في مجالات التجارة أو في مجالات العلم . وعندما دخلت المسيحية الى مصر فإن بطرك الاسكندرية كان يقف على قدم المساواة مع بطاركة القدس وأنطاكية وروما واسطنبول ، بل وكان هناك من يتصورون أنه يقف في مرتبة أرفع منهم . وبهذا التراث وراءهم فلم يكن غريباً أن يشعر المصريون بمرارة من التدخل الأجنبي مهما كانت الصورة التي يتخذها . وراحوا يقاومون . رفضوا العقائد التي أريد فرضها عليهم ، كما رفضوا الضرائب التي أريد فرضها عليهم أيضاً .

---

(١) كانت للرهبنة من قبل سوابق في ديانات مصر القديمة قبل المسيحية .

ولقد كان عصر قسطنطين هو الذي شهد أعظم البطاركة المصريين الذين جلسوا على كرسي الاسكندرية وهو الأنبا[1] « اثناسيوس » . كان « اثناسيوس » شاباً صغيراً عندما انتخب سنة ٣٢٦ لكي يخلف البطريرك « اسكندر » . وكان « اثناسيوس » سكرتير « اسكندر » قبل أن يلي مقعده . ولقد ظل على هذا المقعد ستة وأربعين سنة لعب خلالها دوراً لم يتح لغيره من البطاركة - في أي بلد - في تشكيل الخريطة الدينية والفكرية - والسياسية - للعالم المسيحي . كان « اثناسيوس » رجلاً نشيطاً لا يهدأ ، وكان إيمانه ثابتاً وشجاعته لا يرقى اليها شك ، وكان قادراً على الكلام وعلى الكتابة ، وأعطى جزءاً من حياته في محاربة هرطقة آريوس التي كانت تقلل من الطبيعة المقدسة للمسيح ، وبالتالي تؤثر على صلب عقيدة التثليث . وفي الحقيقة فإن « اثناسيوس » لم يجلس على كرسي البطريركية طويلاً ، فقد قضى أكثر من عشرين سنة من ولايته في المنفى ، بينها ستة في عهد ابن « قسطنطين » وخليفته « قسطانطيوس » الذي طارد « اثناسيوس » ووضع جائزة لمن يأتيه برأسه . وفي ذلك الوقت كان « اثناسيوس » ينتقل من ملجأ الى ملجأ هارباً من اضطهاد الامبراطور . كان الرهبان يسبقونه الى مخابئه ويلحقونه ، وكان الفلاحون يتسترون على تحركاته ، ولم تحدث خيانة واحدة رغم أن كثيرين من الذين حموه تعرضوا للموت بسبب ما فعلوه له . وأصبح بطريرك الاسكندرية رمزاً لمقاومة المصريين لغير المصريين وتأكيداً لرفض مصر أن يملي عليها أحد من خارجها آراءه وعقائده . ولقد بدأ صدام « اثناسيوس » مع أباطرة بيزنطة من الروم منذ اللحظة الأولى ، فعندما أصبحت المسيحية ديناً رسمياً للأمبراطورية سنة ٣٨١ ونشأ الارتباط الوثيق بين الدين والدولة - فإن « اثناسيوس » رفض هذا الربط بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية واعتبره خلطاً بين ما لله وما لقيصر في حين أن المسيح يقول « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . وتقول مصادر التاريخ الكنسي المصري أن اثناسيوس كتب الى امبراطور بيزنطة يقول له : « لا تقحم نفسك

---

(١) كلمة « أنبا » في اللغة القبطية القديمة تفيد تقريباً وصف « القديس » .

في المسائل الكنسية ولا تصدر الينا أمراً بشأن هذه المسائل . لقد أعطاك الله المملكة وعهد الينا بأمور الكنيسة ، وليس مسموحاً لنا بأن نمارس حكماً أرضياً ، وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي » .

□

كان هناك بطاركة في بقية أرجاء الامبراطورية قبلوا بسلطة الامبراطور متصورين أن رعايته للكنيسة تعطيها مزايا كبرى ، لكن « اثناسيوس » لم يكن من هذا الرأي . وربما كان في فكره أن تبعية الكنيسة للامبراطور سوف تؤدي أيضاً إلى تبعية الشعب ليس فقط في مسائل الحكم والسياسة ولكن أيضاً في مسائل الوجدان والضمير ، وهذا يؤدي الى الذوبان الكامل بما يحمله من مخاطر . ثم أصبح « اثناسيوس » طرفاً في المناقشة الحامية التي احتدمت في العالم المسيحي ، وأصبح اسم « اثناسيوس » علماً على الأرثوذكسية التي أصبحت أكثر المذاهب تمسكاً ومحافظة . وبسبب التقاليد التي أرساها « اثناسيوس » فإن خليفته بعد قرن من الزمان ـ وقت انعقاد مجمع كالدونيا ـ ٤٥١ ميلادية ـ وجد نفسه محروماً بسبب الخلاف حول طبيعة المسيح . كان حرمان البطريرك المصري « ديوسكورس » تعبيراً عملياً عن تمسك الكنيسة القبطية بفكرها المصري الأصيل . كانت مصر التي احتضنت المسيحية قد أعطتها بقدر ما أخذت منها وأصبحت طرفاً أساسياً في الحوار الذي دار حول طبيعة المسيح . ووقفت الكنيسة المصرية ودافعت وانفصلت بسبب اصرارها على الطبيعة الواحدة للمسيح . كانت معظم الكنائس الأخرى واقعة تحت تأثير رجال الدين الملكانيين (أي رجال الملك) ، وأما الكنيسة المصرية فقد رفضت تسرب السلطة اليها . ويلفت النظر أن الكنيسة المصرية في ذلك الوقت استقطبت معها كنائس السوريين والأرمن واليونانيين .

كانت كنيسة بيزنطة تقول بطبيعتين للمسيح : رجل وإله . وأما الكنيسة المصرية فقد كانت تقول بطبيعة واحدة للمسيح : حلول الإله في الرجل . كان « ديوسكورس » عنيداً في دفاعه عن معتقدات الكنيسة المصرية ،

وعندما وصل القرار بحرمانه الى مصر فإن غضب الشعب كان بغير حدود . لقد رفضوا بصوت واحد أن يعترفوا بقرارات مجمع كالدونيا ، وإذا كانت السلطة قد حرمت بطركهم فإنهم إختاروا أن يكونوا محرومين معه . لقد كان رأيه الذي أعلنه في المجمع هو عقيدتهم ، وكان ذلك يكفيهم بصرف النظر عما تعتقده بيزنطة وامبراطورها وبطركها ، وأية قرارات تصدر عنهم جميعاً . وزادت الخطوط الفاصلة بين مصر و بيزنطة حدة . ورغم أن عهداً من السلام ساد بين الدين والدولة ، فإن مصر لم تتمتع بهذا السلام . ولم يكن الإمبراطور « تيودوسيوس » على استعداد لقبول تحد لسلطته من احدى مستعمراته ، وهكذا فإنه بعث الى نائب الملك في مصر يقول له : « إذا لم يوافق البطرك المصري على قرارات مجمع كالدونيا فليخرج من المدينة . وإذا وافق نجعله بطريركاً وحاكماً في نفس الوقت » . وخرج البطريرك ماشياً حافياً .

□

وتبع ذلك انقسام في مصر ، فإن سكانها من بقايا الإغريق إنحازوا إلى كنيسة بيزنطة ، وأما الأغلبية الوطنية فإن عقائدها إختلطت بدمها وبشرفها ، وتجسد ذلك في رفضها قرارات مجمع كالدونيا . ولقد وقف الشعب للرجل[1] الذي عينه الامبراطور خلفاً للبطرك المنفي ، ومنعه من دخول كنيسة الاسكندرية ، وعندما تدخل جنود الامبراطور وقاموا بمذبحة رهيبة للناس على أبواب الكنيسة وأدخلوا اليها صنيعة الامبراطور فإن الشعب أدار له ظهره ورفض الاعتراف به أو الخضوع دينياً لسلطته . ووسط إضطهاد عنيف ودام أصدرت الكنيسة المصرية ما سمي بـ« قانون الإيمان » (نصه : نؤمن برب واحد ـ يسوع المسيح ـ ضابط الكل ـ أتى وتجسد من سيدتنا وملكتنا مريم ـ ونؤمن بأن لاهوته لم يفارق ناسوته لحظة واحدة أو طرفة عين) . ولقد بقى البطرك الملكي لبعض الوقت جالساً على كرسي

---

(١) نائب البطريرك أبوليناروس .

الاسكندرية يتمتع بالسلطة الرسمية ، وأما البطرك المصري فقد كان يتنقل بين أديرة الصحراء يحمل معه السلطة الفعلية للكرسي البطريركي . كان هناك بطريرك للإمبراطور البيزنطي ، وكان هناك بطريرك للشعب المصري . كان بطريرك الامبراطور من الملكانيين . وأما بطريرك الشعب المصري فقد التصق به منذ ذلك الوقت وصف « القبطي » نسبة الى اسم مصر القديم .

* * *

وفي سنة ٦٢٣ جلس على كرسي البطريرك بطرك مصري جديد قدر له أن يشهد فترة حاسمة من التاريخ ، وهو البطرك بنيامين . كان بنيامين - مثل اثناسيوس من قبل - ينتمي الى أسرة غنية من فرشوط ، ومثل اثناسيوس أيضاً فإن بنيامين كان سكرتيراً لسلفه البطرك أندرونيكوس وأصبح خليفة له . أصبح بنيامين بطركاً مع وقت الغزو الفارسي لمصر ، ولم يحدث صدام بين الفرس وبين الكنيسة القبطية ، فإن الفرس تركوا البطاركة والشعب وشأنهم . وفي نفس الوقت فإن البطاركة والشعب لم يكونوا آسفين لهزيمة البيزنطيين . وعلى كل حال فإن الكنيسة القبطية من جانبها تحفظت بالإبتعاد عن سلطات الغزو الفارسي . وبعد عشر سنوات من الحكم الفارسي عاد الامبراطور البيزنطي (كان هرقل هو الذي يجلس على عرش امبراطورية الروم الآن) ، فاقتحم مصر مرة أخرى ، وحاول هرقل بكل النفوذ الذي حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس في سوريا ومصر أن ينتهز الفرصة ويفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية . وبرغم عشر سنوات من الاضطهاد الدموي البشع فإن المحاولة لم تفلح ولم يكن هناك أمل لأي حل وسط يطرحه هرقل ، وفي الحقيقة فإن القضيةلم تكن مجرد خلافات عقيدة،وإنما كانت القضية قد اصبحت صراعاً قومياً أيضاً . لقد تمسك الأقباط ، وأصروا على التمسك باستقلالهم الديني . كانت تلك آخر ضرورات الاستقلال التي بقيت لهم . صحيح أن مصر فقدت استقلالها السياسي وأصبحت مستعمرة ، لكن استقلالها الديني الذي حاربت من أجله أصبح في ضميرها نوعاً من عودة الروح إلى إستقلالها

السياسي . إستقلال في القلب حتى وإن بعد هدف إستقلال الأرض . وكان هذا الاصرار على إستقلال القلب دائماً من مفاتيح فهم التاريخ المصري .

ومرة أخرى فإن الامبراطور البيزنطي هرقل عين بطريركاً آخر يقوم في نفس الوقت بأعمال نائب الملك . ووجد الأنبا بنيامين نفسه لاجئاً في بلده ، وراح يتنقل طول الوقت بين أديرة الصعيد بينما الشعب كله معه ضد البطريرك الملكي ونائب الملك الجالس في الاسكندرية . ولم يكن غريباً والأمر كذلك أن يكون الشعب المصري جاهزاً لإستقبال شيء جديد . كان الشعب الصامد للإضطهاد ينتظر الخلاص .

□

وجاء الفتح الإسلامي . كان « محمد » عليه الصلاة والسلام قد لقي وجه ربه في المدينة في يونيو سنة ٦٣٢ ، ووصلت جيوش المسلمين الى العاصمة السورية دمشق في سبتمبر سنة ٦٣٥ ، ثم دخل الخليفة عمر بن الخطاب الى القدس في يناير سنة ٦٣٨ ، وبعد أقل من سنة من هذا التاريخ كان القائد العربي عمرو بن العاص يقود قوة صغيرة يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة الى أربعة آلاف فارس ، وكانت وجهتهم هي فتح أغنى الولايات البيزنطية وهي مصر .

لم يكن العرب غرباء بالنسبة لكثيرين من المصريين ، فإن قبائل عربية كثيرة كانت قد استقرت في الصحارى المحيطة بوادي النيل ، واختلطت بالمصريين وتعاملت معهم ، ثم أن المصريين كانوا قد سمعوا عن الفاتحين العرب الذي فتحوا سوريا . وصحيح أن هؤلاء العرب المسلمين كانوا شديدي الإيمان بدينهم وتعاليمه ، إلا أنهم لم يكونوا كغيرهم من الغزاة يحملون السيف ولا شيء غيره . وبالتأكيد فإن الناس في مصر كانوا قد سمعوا بإرتياح كيف أن الخليفة عمر لم يرض أن يصلي ولا أن يصلي جنوده في كنيسة القيامة في القدس حتى لا تختلط الأمور فيدعيها المسلمون لأنفسهم ويجرحون بذلك مشاعر المسيحيين . هكذا فإنه أم الصلاة ومعه

جنوده خارج الكنيسة . كانت هناك أيضاً عوامل تاريخية أخرى تلعب دورها في ربط المشاعر بين الفاتحين العرب وبين الأقباط . كان الفاتحون العرب يعتبرون اسماعيل جدّاً لهم ، وكان إسماعيل إبن جدهم الأكبر إبراهيم من زوجته المصرية هاجر . كانت هناك أيضاً ذكرى لا تنسى ، فقد كان الابن الوحيد الذي ولد للرسول ولم يقدر له أن يعيش طويلاً ـ من فتاة مصرية هي « ماريا » القبطية .

ويجمع كل المؤرخين على أن أقباط مصر إستقبلوا الفاتحين العرب بإعتبارهم مخلصين من طغيان كانوا يريدون التحرر من أغلاله . ولقد زادت طمأنينة الشعب في مصر حينما سمعوا أول خطاب ألقاه عمرو بن العاص يوم الجمعة الحزينة سنة ٦٤٤ وهو يقول : « اذهبوا بعون الله فازرعوا الأرض وكلوا من خيراتها ولبنها وقطعانها وصيدها . واطعموا جيادكم وحافظوا عليها فهي عدتكم ضد العدو وبها تنتصرون وتغنمون . وإحفظوا عليها عهد جيرانكم الأقباط . إن أمير المؤمنين عمر قال لي أنه سمع رسول الله يقول أن الله سيفتح عليكم مصر بعدي فاحفظوا عهد أقباطها فهم أهلكم وهم في حمايتكم » .

□

ومع أن عدد الجنود الأصليين الذين جاؤوا مع عمرو بن العاص في فتح مصر كان صغيراً ، إلا أن تعريب مصر تعريباً كاملاً تم بسرعة مدهشة وفي زمن قصير . في القرن الثامن أصبحت اللغة العربية لغة رسمية للدولة ، وبالتالي فقد أصبحت لغة المعرفة والعلوم وحلت محل اليونانية . ومع مجيء القرن الحادي عشر كانت اللغة العربية قد أصبحت لغة عامة سكان مصر ، بينما تراجعت اللغة القبطية الى الأديرة . ومع أن صلوات الكنائس كانت لا تزال تتلى وترتل باللسان القبطي القديم فإن المواعظ أصبحت الآن باللغة العربية . ومما يلفت النظر حقيقة أن الحكم والحضارة الرومانية والهلنستية حكمت مصر أكثر من ألف سنة غير أنها لم تستطع أن تنفذ الى صميم الشعب المصري ـ بينما لم تكد تمضي أكثر من أربعة قرون بعد الفتح

العربي حتى أصبحت مصر عربية في كل شيء . وكما كانت مصر تحت حكم الرومان والبيزنطيين أغنى ولاية في الامبراطورية ـ فإنها إستمرت كذلك تحت حكم العرب ، وبالتالي أصبحت مصدر غنى لكل من تولى حكمها . وليس هناك ما يدعو للدهشة على هذا الأساس أن مصر شهدت ٣١ والي في عهد الأمويين (بمعدل والي كل ثلاثة سنين) ، ثم شهدت ٧٤ والي تحت العباسيين (أي والي كل سنة ونصف) . كانت مصر أكبر مكافأة يحصل عليها أحد البارزين من رجال الخلافتين الأموية والعباسية لأنها كانت تضمن لهم ثراء مؤكداً . وربما كان من هنا أن بعض الولاة تجاوزوا في طلب المغانم ، ثم كان من تجاوزهم في بعض المرات ما أدى الى احتجاج جماهير الشعب المصري ، مما أدى بدوره الى ظهور بعض حوادث الصدام .

ومع ذلك فإنه عندما ظهر الصليبيون في المنطقة بعد خمسمائة سنة من حكم العرب والتعريب الكامل ، فإن أقباط مصر لم يظهروا أي قدر من التعاطف ولا من التعاون مع زملاء لهم في المسيحية . جزء من ذلك كان يرجع دون شك الى حقيقة أن المصريين تذكروا على الفور أن هؤلاء الغزاة القادمين من الشطآن الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ـ سواء كانوا الرومان أو الإغريق ـ لم يحملوا اليهم خيراً ولا حملوا اليهم حرية . كان هناك أيضاً سبب آخر هو أن الصليبيين الكاثوليك كانوا يعتبرون عقائد أقباط مصر ـ وأولها عقيدة الطبيعة الواحدة للمسيح ـ نوعاً من الهرطقة الدينية لا يقل في رأيهم سوءاً عن « هرطقة » المسلمين . وتصرف الصليبيون كما كان أقباط مصر يتوقعون ، فإنهم لم يسمحوا لهم ـ كما أنهم لم يسمحوا للمسلمين ـ بزيارة القدس عندما كانت المدينة المقدسة في أيدي الصليبيين . وعندما سقطت مدينة دمياط في أيدي الصليبيين أثناء الحملة الخامسة (١٢١٩) ، فإن الصليبيين خطفوا كل أطفال المدينة وباعوهم الى أسقف عكا الذي قام بتعميدهم وفق العقائد الكاثوليكية . وبعد ثلاثين سنة من ذلك ، وحينما إستطاع الملك لويس التاسع ملك فرنسا أن يحتل دمياط مرة أخرى فإنه ـ

رغم محاولاته للحذر في التعامل مع الأقباط ـ أساء اليهم أبلغ إساءة حينما عيّن قسيساً كاثوليكياً ليكون بطريركاً للمدينة . وقرب نهاية الحروب الصليبية (١٣٦٥) وحين تمكن الملك بطرس ملك قبرص من أن يقوم بهجوم ناجح على الإسكندرية ـ فإن جنوده لم يكونوا يبدون إهتماماً إلا بأمرين : إما النهب والسرقة ، وإما القتل المباح للأقباط ولليهود وللمسلمين على السواء . ولم تمض إلا سنوات حتى قتل بطرس نفسه ، ومضت أربعمائة عام قبل أن يظهر غاز مسيحي آخر أمام شواطىء الاسكندرية .

* * *

لقد نزل نابليون على شواطىء مصر في يوليو ١٧٩٨ . وبعد معركة الأهرام ، وبعد إتمام احتلال القاهرة ـ فإن نابليون حاول أن يبني مؤسسات لحكومة محلية . وفي هذا فإنه ـ مثل حكام المماليك الذين سبقوه ـ لم يلبث أن وجد نفسه يستعين بالأقباط في عدد من الوظائف الإدارية في مسائل الري والجمارك والضرائب وما يشبه ذلك من المهام . كان الأقباط ـ خصوصاً طوال عهد المماليك ـ هم المكلفون بمثل هذه الأعمال ، فقد كان الأمراء يستعينون بهم على رعاية المصالح دون أن يخشوا خطراً منهم على سلطة الحكم . وهكذا فإن أقباط مصر كانوا مستودع أسرار شؤونها الادارية . وفعل نابليون نفس الشيء ، وربما لم يكن أمامه بديل ـ هكذا فإنه قام بتعيين المعلم جرجس الجوهري (وهو أكبر موظف قبطي في جهاز الحكم المملوكي الذي قهره نابليون) ـ مفتشاً إدارياً عاماً لمصر ، وطلب اليه أن يضع على الورق قواعدَاً للوائح المتبعة في مسألة الجمارك والري كخطوة أولى . بل ان نابليون ما لبث أن عثر على قبطي آخر في المجال العسكري ، وهو الرجل الذي اشتهر بإسم الجنرال « يعقوب » والذي ما لبث أن شكل ما عرف بإسم اللواء القبطي الذي عمل في خدمة الفرنسيين . ولقد أصبح الجنرال يعقوب فيما بعد قائداً مساعداً للجنرال « دوسيه » على رأس القوة التي طاردت « مراد » بك الى صعيد مصر . ويلفت النظر على الفور أن بطريرك الأقباط في ذلك الوقت رضي عن جهود المعلم جرجس الجوهري

في تنظيم الإدارة المصرية ، ولكنه أعلن معارضته للدور العسكري الذي قام به يعقوب ، بل ان الخلاف بين البطريرك القبطي والجنرال القبطي تطوّر الى درجة أن يعقوب حاول ذات مرّة أن يقتحم مقر البطريركية راكباً صهوة جواده ، لكن جنوده لم يتبعوه واضطر الى الانسحاب . ولم ينسحب الجنرال يعقوب من مدخل البطريركية فقط ، ولكنه ما لبث أن إنسحب من مصر بالكامل مع قلائل من افراد لوائه عندما انسحبت كل الجيوش الفرنسية من مصر سنة ١٨٠١ . وقد اختفى ذكره من صفحات التاريخ بعد أن غادر مصر . وتقول بعض الروايات أنه مات على الباخرة التي كانت تقله الى فرنسا .

□

إن الحملة الفرنسية فتحت مصر لرياح التغيير . والحقيقة أن أفكار الثورة الفرنسية ـ الحرية والأخاء والمساواة ـ كانت قد وصلت الى مصر قبل أن تصل إليها جيوش نابليون . ثم أن هذه الأفكار كانت أقرب الى روح الاسلام من كل الدعاوى التي حاولت الامبراطورية العثمانية ـ خصوصاً في فترة انحلالها ـ أن تفرض بها ـ وبإسم الإسلام ـ ستاراً حديدياً من حول ممتلكاتها العربية . وهكذا فإن الفترة السابقة واللاحقة على الحملة الفرنسية كانت فترة بالغة الأهمية بالنسبة للعرب من رعايا السلطان العثماني ـ مسيحيين كانوا أو مسلمين . كانت تلك الفترة فترة بحث دقيق في أعماق النفس وبداية لتنبه راح يحاول أن يتطلع حوله ليعيد اكتشاف ذاته وعالمه . وكان ذلك أصدق وأعمق ما يكون في مصر .

إن الحملة الفرنسية من ناحية أخرى فعلت ما هو أكثر من ذلك ، فلقد لفتت أنظار أوروبا ـ وعلى وجه الخصوص انجلترا ـ الى أهمية الطريق البحري والبري الى الهند والشرق الأقصى . ثم أنها أيضاً لفتت أنظار جماعات من الرجال والنساء الى دور ينتظرهم في التسلل الغربي الى الشرق ـ وهم المبشرون .

إن الارسالية التبشيرية البريطانية الأولى وصلت الى مصر سنة ١٨١٥ ،

ثم لم تلبث أن رحلت عنها دون أن تحقق أي شيء . وبعد أربعين سنة كان الدور قد جاء على المبشرين الأمريكيين لكي يحاولوا في مصر . كان هؤلاء المبشرين قد صنعوا لنفسهم قاعدة في لبنان ، والآن فقد بدأوا يمدون فرعاً منهم الى صعيد مصر حيث كانت توجد الكثافة السكانية للأقباط . كان المبشرون البريطانيون والأمريكيون يتصورون في الأصل أنهم يستطيعون أن يمارسوا عملهم التبشيري بين المسلمين . وعندما اكتشفوا أن هذه المحاولة من ضروب المستحيلات ـ فإنهم لم يلبثوا أن حوّلوا إهتمامهم إلى العمل بين الأقباط .

ومن سوء حظ الكنيسة القبطية أنها لم تكن مهيأة في ذلك الوقت ـ منتصف القرن التاسع عشر ـ لمواجهة هذا التحدي المنقض عليها من وراء البحار حاملاً معه أفكاراً جديدة ورجالاً جدداً . فلعدة قرون قبل ذلك كان أقباط مصر يعيشون جنباً الى جنب مع إخوانهم المسلمين ، وفي معظم الأحيان كانت العلاقات طيبة ، وفي أقلها كانت هناك أسباب للإحتكاك . لكن أتباع الدينين كانوا يعتبرون أنفسهم مصريين . وربما كان الأقباط في صميم قلوبهم يعتبرون أنفسهم مصريين أكثر من بقية سكان مصر ، لكن التفاوت العددي بين أتباع الدينين كان يصنع في النهاية نوعاً من التوازن ضم الكل على أرض مصر في إطار من السلام . والحقيقة أن شبه نظام قام واستقر لتحديد ودمج العلاقات بين الطائفتين . في كل قرية مصرية تقريباً كان هناك نمط واحد لا يكاد يتغير : العمدة مسلم والصراف قبطي . أولهما في القرية مسؤول عن سلطة الحكم ، والثاني مسؤول عن شؤون المال ، وكلاهما لا يخشى منافسة من الآخر . وكان من الصعب في أي قرية تمييز القبطي عن المسلم . بل ان القسس الأقباط كانوا من الفلاحين العاديين . كان الواحد منهم يعمل حافياً في حقله طوال الأسبوع ، وفي يوم الأحد يفتح حجرة في بيته ومنها يقود طقوس الصلوات التي كان يحفظ نصوصها القبطية عن ظهر قلب بطريقة السماع ـ لأنه لا يكتب ولا يقرأ ـ كما أنه لا يعرف هذه اللغة أساساً . وفي يوم الاثنين كان القسيس القبطي يعود الى عمله فلاحاً

عادياً شأن غيره من مئات الألوف على التربة السمراء . بل أن عرش البطريرك القبطي في ذلك الوقت لم يكن غير حصيرة على الأرض يجلس عليها ومن فوقها يباشر سلطاتها الدينية .

□

ولقد كان البطريرك كيرلس الرابع ـ الذي جلس على الكرسي البطريركي القبطي من سنة ١٨٥٤ الى سنة ١٨٦٢ ـ رجلاً ذكياً بالفطرة . ولقد كان من أوائل من رأوا المخاطر التي تهدد الكنيسة القبطية واستقلالها من جراء نشاط المبشرين الغربيين . وهكذا فإنه منذ اليوم الأول بدأ يحارب نشاطهم . وتروي « ريتا هوج » ـ وهي ابنة المبشر الأمريكي المشهور « جون هوج » ـ في كتاب لها أن والدها جلس مرة يحاول إقناع كيرلس الرابع بأن يرفع الحظر الذي فرضه على نشاط الارساليات التبشيرية الغربية بين أقباط مصر . كان جون هوج قد أتى معه ـ لمقابلة البطريرك ـ بالقنصل الأمريكي العام في القاهرة في ذلك الوقت ، لكي يعطي وزناً لجهوده مع البطرك ، لكن البطرك كان حازماً . ولم يكن حزم كيرلس الرابع مجرد حزم سلبي بل أنه قرر أن يتحرك هو نفسه لمواجهة تحديات العصر . ان البطرك كيرلس الرابع في ذلك الوقت قام بشراء مطبعة لطبع الكتب ، وعندما وصلت مطبعته الى القاهرة فإن البطريرك رأى أن يكون ذلك بإحتفال عام يكون من شأنه إعلان رغبته في تجديد شباب الكنيسة القبطية . وهكذا فإن القسس والشمامسة قاموا بزف الصناديق التي تحوي قطع المطبعة في موكب كنسي الى المبنى الذي أعد لها . كان زفافاً بالمعنى الحقيقي والرمزي ، فقد غنى فيه الشمامسة ترنيمة « أوبورو » ، وهي الترنيمة التي كانت تستعمل فقط حينما يدخل الى الكنيسة شخص مرموق . لقد قرر البطريرك أن يجعل موكب المطبعة مناسبة ترحيب واستقبال كنسي وشعبي لكي يعلن أن الأقباط على استعداد لمواجهة تحديات العصر . وهناك قصص كثيرة تروى عن البطريرك كيرلس الرابع ، أشهرها ما حدث بينه وبين القنصل العام في القاهرة لروسيا القيصرية . فقد ذهب القنصل الى مقابلة البطريرك لكي يقول له أن

الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا ، شأنها في ذلك شأن الكنيسة القبطية في مصر ، لا تقبل أحكام كالدونيا ـ ثم يسأله ما إذا كان يرى مناسباً أن يضع رعاياه من الأقباط في مصر تحت حماية القيصر الروسي العظيم (كان ذلك عصر تسابق كل الامبراطوريات على مواقع الاستغلال والنفوذ في الشرق) .
ولكن البطريرك كيرلس الرابع رد على تساؤل القنصل الروسي بتساؤل من جانبه ـ سأل : « هل يموت القيصر الروسي ؟» ـ ورد القنصل : « بالطبع ، انه شأن جميع البشر يموت عندما ينتهي أجله » ـ ورد البطريرك كيرلس : « إذن ، فلماذا أضع نفسي وأهلي تحت حماية من يموت ، في حين أننا جميعاً في حماية حي لا يموت ؟ » .

الفصل الثاني
رياح التغيير

كان كيرلس الرابع مشهوراً بلقب « المصلح » . ولم يكن سبب هذا اللقب مجرد أنه جاء بمطبعة ، ولكن أيضاً لأنه كان أول من فتح مدارس للبنات كما للصبيان في القاهرة ، ثم أيضاً لأن داراً جديدة للبطريركية بُنيت في عهده . وبعد وفاته فقد حل محله البطريرك ديمتريوس ، لكنه لم يمكث طويلاً على الكرسي البطريركي لأن الموت عاجله قبل أن يترك أثراً باقياً في تاريخ الكنيسة القبطية . ولفترة انتقالية قصيرة تولى الكرسي البطريركي بالنيابة أسقف الاسكندرية مرقص .

كان إسماعيل الآن خديوي مصر ، وكانت رياح التغيير تهب من الغرب على وادي النيل بقوة اعصار . ولقد أثرت هذه الرياح بقوة على أقباط مصر ، شأنهم في ذلك شأن المسلمين فيها . وكان من أول آثار رياح التغيير أن الرجل العادي بدأ يشعر أن هناك دوراً يستطيع أن يؤديه ـ بل لا بد له أن يؤديه ـ في مجتمعه . وأحس المواطن القبطي أن شؤون الكنيسة تعنيه . كان بين الآراء الجريئة لكيرلس « المصلح » رأي بأن يكون لكل أبرشية مجلس يتولى أمورها يضم فرعين : فرع للشؤون الكنسية يضم رجال الدين ، وفرع للشؤون المدنية يضم مواطنين عاديين . ولقد نظم هذا الفرع الأخير فيما بعد ، ورتب نظامه بحيث يجري انتخاب أعضائه كل خمس

سنوات بالاقتراع العام ، وأوكل اليه بطريقة واضحة دور الاشراف على المسائل المالية والمدنية للأبرشية . ولقد أيّد مرقص هذا التنظيم الذي أصبحت له قوة القانون سنة ١٨٧٤ ، وتطور ليصبح المجلس الملّي (على نمط غيره من المجالس الملّية التي وجدت في الامبراطورية العثمانية لكي ترعى المسائل الطائفية الدينية لكل مجتمعات الأقليات الدينية) . وكان النظام يقتضي أن يرأس المجلس الملّي أرفع موظف قبطي في الحكومة ، وفي العادة فقد كان هذا الموظف بدرجة وكيل وزارة في إحدى الوزارات .

□

وفي سنة ١٨٧٥ جرى انتخاب بطريرك جديد . كان راهباً من دير في مديرية البحيرة ، وقد اشتهر بإسم « يوحنا الناسخ » لأنه قضى ثلاثة عشر عاماً من حياته في نسخ عدد من المخطوطات القديمة بهدف الحفاظ على تراثها ، واتخذ يوحنا الناسخ لنفسه اسم « كيرلس الخامس » . ولفترة من حكمه فإن العلاقات بينه وبين المصلحين المدنيين كانت طيبة ، لكن الخلافات ما لبثت أن ظهرت بين الفريقين بسبب حقوق الإشراف على أوقاف الكنيسة القبطية . واحتدمت المعركة بين الفريقين لأن البطريرك راح يقاوم تدخل المجالس الملّية فيما اعتبره إختصاصاً مطلقاً للكنيسة ، وبالتالي تحدياً غير شرعي لسلطته . وفي نفس الوقت فإن المصلحين المدنيين كانوا يشعرون أن الأوقاف القبطية والمصالح المتصلة بها كانت أكبر من أن تترك تحت السيطرة الكاملة لراهب واحد ، وأصبح الصراع مريراً . كان بطرس غالي باشا قد أصبح رئيساً للمجلس الملّي العام ، وقد حاول أن يحل الخلاف عندما طلب الى الخديوي أن يتدخل في الأمر ، وفي نفس الوقت تألفت أيضاً جمعية للتوفيق بين الفريقين أطلق عليها اسم « جمعية التوفيق القبطية » . ولم تنجح كل جهود التوفيق . وفي سنة ١٨٩٢ لجأ بطرس غالي باشا ومعه أغلبية من المجلس المِلّي العام الى خديوي مصر الشاب في ذلك الوقت ـ « عباس حلمي » الثاني ـ ليطلبوا منه تنحية البطريرك كيرلس الخامس . وحاول القنصل العام الروسي في القاهرة أيامها ان يتدخل في

الخلاف ، ولكن جهوده لم تصل الى نتيجة . واستجاب الخديوي عباس حلمي الثاني لطلب بطرس غالي وأغلبية المجلس الملّي ، وتقرر تعيين أحد الأساقفة ـ وهو الأسقف « اثناسيوس » من دير صنبو ـ قائماً بأعمال البطريرك ، لكن البطريرك كيرلس كان أسرع من الكل . وبينما كان اثناسيوس يركب القطار من الصعيد في الطريق الى القاهرة ، لقيه على محطة بني سويف أسقف بني سويف بأمر من البطريرك حاملاً له رسالة مؤداها : « أنه قد تجاوز سلطاته ، وعصاه ، ولهذا فقد قرر البطريرك حرمانه » . وتصوّر اثناسيوس أنه يستطيع أن يتجاهل قرار الحرمان ، فواصل السفر الى القاهرة ، لكنه عند وصوله اليها وجد جماهير غفيرة تحيط بدار البطركخانة وتمنعه من الدخول ، والمظاهرات تهتف في وجهه : « اذهب يا محروم » . وبالرغم من التأييد الشعبي الكاسح للبطريرك كيرلس ضد أعدائه في المجلس الملي ، وعلى رأسهم بطرس غالي ، فإن الخديوي عباس حلمي الثاني ـ بتأثير نصائحهم ـ قرر نفي كيرلس الى دير في وادي النطرون . ولقد كان أحد رؤساء الوزارات المسلمين ـ رياض باشا ـ هو الذي ذهب الى الخديوي عباس حلمي ليقول له « أن الدستور لا يعطيه الحق في نفي مواطن مصري عادي ، فكيف ينفي زعيماً روحياً له مكانة لا تقل عن مكانة بابا روما » .

وعاد كيرلس الخامس من المنفى منتصراً على كل أعدائه . وأتيح له أن يلعب دوراً بارزاً في الثورة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٩ .

* * *

إن الاحتلال البريطاني لمصر كان قد أدى الى تغييرات في أحوال أقباطها نتيجة لفتح أبوابها للنفوذ الأوروبي في عصر الخديوي إسماعيل . كانت الثورة العرابية ـ الى جانب ذلك ـ رد فعل مصري أصيل تجاه زيادة النفوذ الغربي . وقد انتهى الصراع بين الوطنية المصرية والتدخل الأجنبي في ذلك الوقت الى احتلال مصر بواسطة الانجليز ـ لكن مجمل ظروف ذلك العصر كله جاءت بظواهر كثيرة ومختلفة ، منها ظاهرة نمو طبقة متوسطة

مصرية راحت تحصل على جزء من الثروة المتدفقة من التجارة ، وعلى نصيب يتسع يوماً بعد يوم في ملكية الأرض الزراعية . وبالطبع فإن الطبقة المتوسطة المصرية الجديدة التي بدأت تنمو كانت من الطائفتين : المسلمون والأقباط . ويمكن أن يقال أن حظ الأقباط في هذه الظروف كان ـ لأسباب متعددة ـ أكثر ظهوراً ، فقد أتيحت لهم ـ لأول مرة ـ ملكية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ، كما أن عدداً كبيراً من الوظائف الرئيسية في الدولة تفتحت أمامهم خصوصاً في عدد من وزارات الحكومة ، كوزارة المالية والأشغال العامة ومصالح البريد والسكك الحديدية . وربما كان ذلك إتساقاً ـ على نطاق أوسع ـ مع التقليد القديم الذي جعل شؤون الحسابات وجباية الضرائب من نصيبهم خلال قرون طويلة من تاريخ مصر . وبالطبع فإن ذلك أحدث بعض الحساسيات ، لكن هذه الحساسيات تعقدت بعض الشيء عندما وقع اختيار سلطة الاحتلال البريطاني على بطرس غالي باشا لكي يرأس محكمة دنشواي في يونيو ١٩٠٦ . كانت محكمة عجيبة وحاكمة أعجب ، وكانت في كل الأحوال تمثيلاً فظاً لإرهاب الاحتلال البريطاني . وكان رد فعل الأحكام التي صدرت بالإعدام عن محكمة دنشواي شديداً لدى كل جماهير الشعب المصري ، وتبلور رد الفعل في فبراير ١٩١٠ حينما أقدم وطني مصري مسلم هو « إبراهيم الورداني » على اغتيال بطرس غالي باشا عقاباً له وقصاصاً . في هذا المناخ حاولت سلطات الاحتلال البريطاني ـ وطبقاً لمبدأ « فرّق واحكم » ـ أن تستغل المشكلة الطائفية ، كما أن آخرين غيرها حاولوا استغلالها ، وبينهم بعض البعثات الدبلوماسية وبعض البيوتات المالية الذين راحوا يتظاهرون بالعطف على الأقباط بدعوى أنهم أكثر قدرة على العمل وأشد جلداً وإخلاصاً .

وفي جو النُذر الذي أعقب اغتيال بطرس غالي وعمليات الإثارة التي لحقت به ـ جرت الدعوة الى عقد مؤتمر قبطي عام تم عقده فعلاً في أسيوط سنة ١٩١٠ ، وبدأت فيه محاولة لوضع ما سمي بـ « حقوق الأقلية » . وكان الرد عليه بمؤتمر إسلامي عام عقد في القاهرة في السنة التالية . وحاول

الانجليز تعويض خسارتهم - باغتيال بطرس غالي - بتعيين قبطي بارز آخر، وهو يوسف سليمان باشا، لتشكيل الوزارة - لكن البطريرك كيرلس الخامس نصح يوسف سليمان باشا بعدم القبول. غير أن ضغوط الآخرين على يوسف سليمان باشا كانت أقوى من نصيحة البطريرك، وهنا تطوّع وطني مصري آخر، وهو قبطي هذه المرة - عريان سعد - بأن يغتال يوسف سليمان باشا. وبالفعل فإنه قام بإلقاء قنبلتين على موكبه، نجا منهما بمعجزة - - واقتنع بعدها أن رئاسته للوزارة لا تخدم إلا هؤلاء الذين يحاولون إثارة وإستغلال الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط.

□

كان ذلك سنة ١٩١٩، وكان الجدل الدائر حول شكل الحركة الوطنية المصرية قد بدأ يستقر نهائياً لصالح نضال موحّد في إتجاه هدف واحد، هو هدف الاستقلال. قبل ذلك كان مصطفى كامل - والحزب الوطني معه - يرى أن مصر كبلد إسلامي تقع ضمن إطار الخلافة العثمانية، وبهزيمة تركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى فإن نظام الخلافة سقط. وبدا لفترة من الزمن أن الملك فؤاد - ملك مصر وقتها - تداعبه فكرة إرث الخلافة، لكن الفكرة ما لبثت أن تبخرت بحكم حقائق الظروف. وعلى أي حال فإن التيار العلماني في ذلك الوقت أكد قوته. وتجمعت قوى الثورة ضد الاحتلال البريطاني على الأساس الوطني، وكانت ثورة سنة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول شديدة الوعي بحقائق مصر عندما رفعت شعار «وحدة الهلال والصليب». ولقد أدرك أقباط مصر أن الاحتلال البريطاني لمصر ليس إلا عارضاً طارئاً في تاريخها. ورغم أنهم قد لا يكونون أكثر من عشرة في المائة من السكان، إلا أن أقدارهم تنصهر في نفس البوتقة مع أقدار إخوانهم من المسلمين. وربما ساعدت المصالح المتسعة للطبقة المتوسطة في ذلك الوقت - بما فيها من مسلمين ومسيحيين - على توحيد المواقف بأكثر مما استطاعت اختلافات الدين أن تفرّق بينهم. لقد أحس كل من المسلمين والأقباط أن أي خلافات بينهم سوف تستغل بواسطة الانجليز لاستبقاء سيطرتهم. وقد تبين الفريقان

أن محاولات التفرقة لا ينبغي أن تنجح ، وكتعبير عن التضامن الوثيق فإن مشايخ الأزهر راحوا يحرضون على الثورة في الكنائس ، كما راح القسس الأقباط يلقون عظاتهم في المساجد - وفي الأزهر على وجه التحديد - بعد صلاة الجمعة .

كان سعد زغلول شديد الوعي بالمشكلة الطائفية ، وبفضل قيادته للثورة سنة ١٩١٩ ، وبفضل المبادىء التي أرساها في « الوفد » ، فإن هذه المشكلة التي ظهرت لها بوادر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم تلبث أن تراجعت ، وبدا أنها حُلّت . وتحتوي محاضر مناقشات اللجان التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ - وبالذات لجنة الأقليات ، التي ضمت أعضاء من المسلمين والأقباط - على صفحات تشهد للفريقين ببعد النظر وصدق التعبير عن الضرورات والحقائق الوطنية . ان هذه اللجنة رفضت مبدأ التمثيل النسبي للأقليات في البرلمان ، على أساس أن ذلك سوف يؤكد منطق التفرقة بين مواطنين في أمة واحدة .

وفي حزب الوفد - تحت قيادة سعد زغلول ، وبعده تحت قيادة مصطفى النحاس - فإن عدداً من أبرز أقطاب الوفد كانوا من الأقباط (ويصا واصف وسينوت حنا) . وكان سكرتير عام الوفد تحت زعامة مصطفى النحاس هو مكرم عبيد باشا ، الذي تولى وزارة المالية دائماً في كل وزارات الوفد حتى سنة ١٩٤٢ . وكان مكرم عبيد من ألمع الشخصيات في الحياة السياسية المصرية ، ومن أبرز وزراء الاقتصاد في مصر ، بل أن مكرم عبيد كان من أكثر السياسيين المصريين في تلك المرحلة وعياً باحتياجات مصر الاجتماعية ، وكان - في وسط ظروف الحرب العالمية الثانية - هو الذي أعلن شعاره المشهور بأنه « اذا كان واجبنا أن نحرر المصري من استغلال الأجنبي .. فإن علينا في نفس الوقت أن نعمل لتحرير المصري من استغلال المصري » .

هكذا فإنه - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً - كان الأقباط في مصر قد أصبحوا عنصراً مندمجاً مع التيار الرئيسي للحياة المصرية .

وفي داخل الكنيسة القبطية ـ وفي هذا الوقت ـ كانت هناك صورة جديدة تظهر وتتضح معالمها يوماً بعد يوم .

الفصل الثالث
جيل جديد

في بداية هذا القرن كان هناك موظف في البطريركية يدعى « حبيب جرجس » . كان عمله متصلا بالتعليم الديني ، ولكن اهتماماته كانت أبعد وأوسع بحيث شملت كل مناحي الحياة في المجتمع القبطي . كان شديد الاحساس بميراث الكنيسة القبطية وبالتحديات التي تواجهها ـ في رأيه ـ سواء من المبشرين الأجانب او من التيار العلماني الذي ظهر في مصر مع حركة التنوير ، او من التأثيرات الإسلامية التي رافقت نمو الحركة الوطنية المصرية خصوصاً بنفوذ رجال من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، ثم الاتجاه الواضح في الحزب الوطني تعاطفاً مع الخلافة العثمانية . كان حبيب جرجس قد ألف مجموعة من الكتب والمنشورات ، وكانت كلها تتناول ما يشغل باله من قضايا ، وكانت القضية الأساسية التي تشغله كما يبدو من كتاباته هي «خصوصية» أقباط مصر. وقد كتب مرة يقول: «نحن الأقباط يحق لنا ان نفخر بالدور القيادي الذي لعبناه في تطور المسيحية » . وكان ذلك صحيحاً بدون جدال ، فإن أي قبطي مصري يذهب الى فنلندا مثلاً يكتشف أن المسيحية لم تدخلها قبل القرن الحادي عشر . . بينما وجدت المسيحية في مصر منذ أيامها الأولى . ثم أن الكنيسة القبطية في مصر كانت طرفاً رئيسياً في الحوار الذي شكل العالم المسيحي منذ الأيام الأولى وحتى الآن . وكان « جرجس » أول من استعمل التعبير الخطير « الأمة

BIBLIOT...

القبطية » . . يعني به شيئاً أكبر من مجرد الكنيسة القبطية ورعاياها . وقد بدأ جرجس حملة واسعة لإعادة بعث اللغة القبطية القديمة . وبشكل عام فلقد يمكن القول أن دوره في المجتمع القبطي وبين الأقباط كان يتوازى مع الدور الذي قام به بعض المُصلحين الإسلاميين من أمثال الأفغاني وعبده . كان التوازي زمنياً على وجه التقريب ، كما انه كان هناك نوعاً من التشابه ـ مع اختلاف الغايات ـ في النظرة النقدية الى أحوال المجتمع في الحدود التي شغلت بال المجددين او الأصوليين بالنسبة للإسلام والمسيحية .

ويبدو من كتابات حبيب جرجس أن أوضاع الكنيسة القبطية كانت تؤرقه ، خصوصاً بما لحق بها في رأيه من عوامل الضعف والتفكك . كان الهرم الكنسي الذي يقف البطرك على قمته لا يزال على شكله الظاهر ، ولكن هذا الهرم من الداخل كان يبدو لحبيب جرجس خاوياً من الحيوية . كانت قاعدة هذا الهرم الكنسي تتكون من الشمامسة ، والشماس هو الدرجة الأدنى في سلم الكنيسة ومهمته أن يساعد الكاهن في الخدمة الكنسية . وكان الأصل في مهمة الشماس أن يكون متفرغاً لعمله ، وعندما ساءت الأحوال داخل الكنيسة فإن معظم الشمامسة أصبحوا صبياناً متطوعين ، ولمدة ثلاثة أو أربعة قرون كان هذا هو الوضع .

فوق القاعدة العريضة من الشمامسة في التركيب الهرمي للكنيسة كان هناك الكهنة وهم العمود الفقري في الخدمة الكنسية ، وكان هؤلاء الكهنة من القسس الذين يسمح لهم بالزواج ، ولقرون طويلة أيضاً فإن معظمهم كانوا من فلاحي الريف الذين يعملون في الأرض طوال الأسبوع ويفتحون حجرة للصلاة في آخره .

فوق القسيس (او الكاهن) يجيء القمّص ، وهو عادة رئيس كنيسة كبيرة يقوم بمساعدته ما بين ثلاثة أو خمسة من القسس . واذا لم يكن رئيس كنيسة كبيرة ، فإنه يكون عادة مسؤولاً عن أكثر من كنيسة صغيرة في منطقة واحدة .

وعندما يصل التركيب الهرمي للكنيسة الى تلك الدرجة فإنه يبدأ في

الاختلاف نوعياً في اتجاهه نحو القمة ، اذ يبدأ من هنا سلك الرهبان ، فمنهم يجيء الأساقفة الذين يتولون الرعاية الكنسية على مستوى الأقليم . ان الأساقفة لا يتزوجون باعتبارهم من الرهبان ، وتعتبر رسامة كل واحد منهم على ابرشيته نوعاً من الزواج المقدس بينه وبينها . والأبرشية هي منطقة الولاية الجغرافية لسلطة الأسقف ، والذي يرسم حدودها هو المجمع المقدس ، وهذه الحدود غير قابلة للتغير في حياة نفس الأسقف على قاعدة أنه وأبرشيته في زواج لا يفصله إلا الموت . وفي العادة فإن تقسيم الأبرشيات كان يتسق في مصر الى حد كبير مع تقسيم المديريات والمحافظات فيما بعد .

ومن الأساقفة ـ الرهبان ـ كان يتكوّن المجمع المقدس الذي هو أعلى سلطة في الكنيسة ، والذي كان يقوم بالدور الأساسي عادة في اختيار البطرك .

كان هذا هو الشكل الهرمي بصفة عامة ، وكان لا يزال باقياً على حاله منذ قرون طويلة ، لكن حبيب جرجس بدأ الآن يرى أن هذا الشكل يحتاج الى اعادة بعث جديد . وباعتباره متصلاً بشؤون التعليم في البطريركية فإن حبيب جرجس بدأ من النقطة التي كان يقف عندها . كان يرى أن قسيس القرية قد أصبح في الواقع فلاحاً أمياً يتلو ترانيم ودعوات يحفظها بالسماع دون أن يعرف لها قاعدة أو يدرك لها معنى ، وكان ذلك في رأيه طبيعياً لأن مسؤولية التعليم القبطي في القرى كانت تقع على عريف يتولى تحفيظ الأطفال صوت الترانيم ونبرات الأدعية ، وكانوا في كل قرى مصر يدفعون له أجره في المواسم ، ويدفعونه عيناً : بالبيض وبالدجاج وبالبلح ، الخ . لكن حبيب جرجس كان يرى ان الأمور تتغير بسرعة . ان الارساليات البريطانية والأمريكية بدأت تتجه الى بناء مستشفيات ودور ملاجىء لليتامى . ثم ان هؤلاء المبشرين هم الذين أدخلوا إلى مصر في أواخر القرن الماضي أول إنجيل مطبوع ، وكان قادماً من لبنان . ولم يكن الإنجيل هو المطبوع الوحيد ، وإنما كانت هناك مطبوعات أخرى عن أدبيات المسيحية غيره تباع

في السوق وتباع بأسعار رخيصة على عربات « الكارو » في شوارع مدن مثل أسيوط وغيرها (كانت نسخة الإنجيل تباع على هذا النحو في أسيوط بنصف قرش) . وهكذا فإن الإرساليات - سواء بوجودها المباشر أو بتأثيرها المحسوس - راحت تعمل في المناطق القبطية الحساسة في صعيد مصر . وبدا أن جهود هؤلاء المبشّرين تلاقي نجاحاً كبيراً ، فقد بدأ كثيرون من الأقباط في صعيد مصر يغيّرون مذهبهم وينتقلون بأعداد ملفتة للنظر الى المذهب البروتستانتي والكاثوليكي .

□

ومع أنه كانت هناك محاولة من جانب الكنيسة القبطية لمواجهة هذه التحديات الجديدة - الا أن حبيب جرجس كان يرى أن الأمر يحتاج الى ما هو أكثر من ذلك . كانت الكنيسة قد أسبغت رعايتها على جمعية اسمها « جمعية أصدقاء الكتاب المقدّس » ، وكان على هذه الجمعية أن تستعمل مطبعة البطريركية وأن تنشر كل ما تستطيع نشره من تراث الكنيسة القبطية . وكان رأي حبيب جرجس أن الضرورات تقتضي العودة الى البداية - أي البدء بالتعليم من أول مراحله . وعلى هذا الأساس فقد اقترح ودعا الى إنشاء مدرسة دينية في أحضان البطريركية ، وتأسست هذه المدرسة بالفعل باسم « المدرسة الاكليريكية » سنة ١٩١٠ . وفي البداية فقد فتحت أبوابها لأبناء عدد من القسس ، وكان رأي حبيب جرجس أن هؤلاء - بحكم نشأتهم - أقرب استعداداً الى تلقّي التعليم الديني عن غيرهم من الصبيان . وكان المؤهل الوحيد المطلوب في المدرسة الاكليريكية في ذلك الوقت هو شهادة الدراسة الأولية . ومع تقدم التعليم العام في مصر ، فقد ارتفع مستوى القبول ليصبح الحصول على البكالوريا (الثانوية العامة) شرطاً لدخول المدرسة الاكليريكية . ولم يتح لحبيب جرجس أن يعيش لكي يرى المدرسة الاكليريكية وقد تحوّلت الى كلية ، ثم يرى الكلية وقد تحوّلت الى جامعة دينية قبطية .

ولم تكن المدرسة الاكليريكية وما تطورت اليه هي كل إسهام حبيب

جرجس في تطوير الكنيسة القبطية من الداخل عن طريق التعليم ، وإنما كانت له جهود أخرى من أهمها دوره في إنشاء مدارس الأحد التي قدّر لها فيما بعد أن تلعب دوراً كبيراً في الحياة المعاصرة للكنيسة . ولم تكن فكرة مدارس الأحد فكرة جديدة اخترعها حبيب جرجس ، ولكنها كانت فكرة انتشرت في الغرب ووجدها حبيب جرجس صالحة للتطبيق في مصر ، بل لعله لم يكن أول من وجدها صالحة للتطبيق في مصر ، لأن الإرساليات الكاثوليكية طبّقتها قبله في مراكز نشاطها في الصعيد . وحين قام حبيب جرجس بتطبيق فكرة مدارس الأحد في القاهرة أولاً ، فإنها أخذت على الفور بُعداً جديداً . كانت فكرة مدارس الأحد الأساسية هي ان الأطفال يذهبون الى الكنيسة مع ذويهم يوم الأحد ، لكنهم عندما يصلون الى هناك ينفصلون عن ذويهم ويذهبون وحدهم ومع غيرهم من الأطفال الى غرفة أخرى . وبينما ينهمك الكبار في الصلوات في القاعة الرئيسية للكنيسة فإن أطفالهم في مكان آخر قريب منهم ينهمكون في دروس مكثّفة لا تشمل الإنجيل وحده ، إنما تمتد الى تاريخ المسيحية والتاريخ القبطي والتراث المتميّز للكنيسة القبطية .

ولا بد أن يقال أن كلا الخطوتين : خطوة إنشاء المدرسة الاكليريكية من ناحية ـ وخطوة إنشاء مدارس الأحد من ناحية أخرى ـ تضافرتا معاً لتصنعا تياراً قوياً كان له تأثيره المحسوس في الكنيسة القبطية . ان هذا التأثير راح يتزايد مع السنين ومع زيادة عدد الخريجين من المدرستين وتقدمهم في مختلف مناحي الحياة . ثم ان هذا التأثير المتزايد ، والذي كان في البداية دينياً أو ثقافياً بحتاً ، ما لبث أن بدأ يأخذ نبرة سياسية بدأت تسمع بوضوح ، خصوصاً في المحيط القبطي .

□

إن الأجيال الأولى من خريجي المدرسة (الكلية) الاكليريكية ومن مدارس الأحد ـ بدأت تصل الى مواقع التأثير في الثلاثينات والأربعينات . في هذا الوقت كان الشباب كله في مصر وغيرها يتلفّت حوله بقلق باحثاً عن

حلول سياسية لمشاكل اجتماعية ملحّة . كان ذلك حال الشباب من المسلمين ، فاتجه بعضهم الى الأخوان المسلمين والى التنظيمات اليسارية . وفيما يتعلق بشباب الأقباط ، فقد بدا أول الأمر أن الحركة الشيوعية جاهزة لاستقبال كثيرين منهم . لم يكونوا بالطبع مستعدين للإنضمام للإخوان المسلمين ، ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت ـ وبوضوح ـ تنظيم على نمط الإخوان المسلمين في الناحية القبطية يمكن أن يستقطب نشاطهم . ولسنوات قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها برز في الحركة الشيوعية المصرية وفي التيار الأكثر تصلباً فيها ـ وهو تيار « التروتسكيين » ـ عدد من الشباب الأقباط . لكن ظاهرة ملفتة للنظر طرأت فجأة بعد الحرب العالمية الثانية . لقد بدأ عدد من شباب الأقباط من خريجي الجامعات ـ من كليات الهندسة والحقوق ، ومن المتخصصين في الآداب والفلسفة ـ يقدمون أنفسهم الى الأديرة طالبين الالتحاق بسلك الرهبنة . كانت الظاهرة مفاجئة ، كما كانت ملفتة للأنظار ، ولم يكن ممكناً لهذه الظاهرة أن تكون محضّ مصادفة ، وإنما كان وراءها بالتأكيد منطق محدد في فكره وفي هدفه . كان واضحاً أن هناك مجموعات من الشباب تؤمن أن الكنيسة القبطية لا تزال هي العنصر الأساسي في حياة الأقباط في مصر . وكان واضحاً أيضاً أن هذه المجموعات من الشباب تعتقد أن السيطرة على شؤون الكنيسة تتركز في أيدي الرهبان الذي يرأسون الأديرة أو يشغلون مراكز الأساقفة ، وبالتالي يكوّنون المجمع المقدس . وكان واضحاً أخيراً أن هذه المجموعات من الشباب ترى أن القوة في الكنيسة ، ومن ثم القوة في المجتمع القبطي ، تكمن في الأديرة .

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ . وفي أول الأمر هلّل لها كل الشعب المصري بمن فيهم المسلمين والأقباط . ومع أنه كان هناك عدد من كبار مُلاّك الأراضي والأثرياء الأقباط ضمن صفوف النظام القديم ـ السابق على الثورة ـ إلا أن هؤلاء كانوا أقلية ضئيلة . ولقد كان هناك مثيل لهذه الأقلية المتميزة بين المسلمين ، وربما كان يحق للأقلية من الفريقين أن يقلقوا

لانتهاء نفوذهم بقيام النظام الثوري الجديد ـ إلا أن التيار الكاسح بين الجماهير (المسلمين والأقباط) كان صلباً في تأييده للثورة في تلك الأيام .

ثم بدأ بعض الأقباط يلاحظون ظواهر بدت لهم في ذلك الوقت مما يستحق الاهتمام . على سبيل المثال لم يكن هناك عضو قبطي في مجلس قيادة الثورة الذي أصبح بعد يوليو ١٩٥٢ سلطة الحكم العليا في البلاد . ومع أنه لم يكن من حق أحد أن يتصور أن حركة سرية تحت الأرض للضباط الأحرار كان عليها أن تراعي التوازنات الطائفية ـ إلا أن الملاحظة بدت منطقية في الشكل ، خصوصاً بعد أن أصبحت قيادة الثورة سلطة عليا . ولقد كان هناك عدد لا بأس به من الضباط الأقباط بقرب صفوف حركة الضباط الأحرار ، لكن هؤلاء لم يكونوا ضمن البارزين في الصفوف . وكان بعض هذا منطقياً بطبائع الظروف ، فالأقليات عادة في أي بلد ـ خصوصاً إذا كان الوئام يسود حياتها مع الأغلبية ـ لا تنضم بسهولة الى حركات سرية تحت الأرض . ومثل هذا كان يمكن تصوره في حالة الانضمام الى تنظيم الضباط الأحرار في العصر الملكي .

ثم بدت ظاهرة أخرى ، تلك هي أن حظر نشاط الأحزاب السياسية القديمة ، وخصوصاً حزب الوفد ـ الذي كان الأقباط عنصراً بارزاً في نشاطه ـ أدى على الفور الى اختفاء عدد كبير من القيادات السياسية القبطية من ساحة الحياة العامة في مصر . وبالتالي فقد بدا بين الأقباط شعور بأن شيئاً ما قد ضاع .

□

ولقد حاول النظام الثوري الجديد في مصر مواجهة بعض هذه الحساسيات ، فركز اهتمامه على عدد من الوزراء الأقباط الذين اشتركوا مع الثورة في الحكم . لكن هؤلاء الوزراء الأقباط ـ وان كانوا في حدود اختصاصهم مؤهلين لما تولوه من مناصب ـ لم يكونوا أكثر من مجموعة من التكنوقراط ليس لهم تأثير عميق في مجتمع الأقباط المصريين . كان لهم بالطبع تأثير وظائفهم ، لكن هذا التأثير لم يكن كافياً لكي يحولهم الى

قيادات أو زعامات سياسية بارزة على مسرح الحياة العامة . وبالطبع فإن بطريرك الأقباط وسلطات الكنيسة تحته حاولت استعمال هؤلاء الرجال الجدد كقناة اتصال مع الحكومة ، لكن الكل كان يعي أن الصورة الآن تختلف عن الصورة القديمة ، والسبب بسيط وهو أن الوضع الاداري قضية تختلف تمام الاختلاف عن النفوذ السياسي خصوصاً إذا كانت له قاعدة شعبية . إن التكنوقراط الجدد كانوا يختارون لمناصبهم لتخصص لهم في أحد ميادين العمل ، ولم يكونوا يختارون لأن لهم تأثيراً على غيرهم أو بإسهام سابق لهم في مجال العمل السياسي العام . وفي العادة فقد كان تعيينهم في مناصبهم هو بداية دخولهم باب الحياة العامة ، ولم يكن ذلك كافياً .

ثم جاءت قوانين يوليو الاشتراكية ، بما فيها التأميم وإعادة تحديد الملكية ، ولقد كانت هذه القوانين ضربة شديدة الى البورجوازية المصرية . وكانت الضربة محسوسة أكثر بين الأقباط الذين كانوا قد تقدموا بعيداً في عدد من قطاعات الأعمال والتجارة والتوكيلات . . . الخ .

وفي أثناء هذا كله كان التوجه العربي للنظام الثوري يتأكد يوماً بعد يوم ويدفع ـ بدوره ـ الحركة العامة للقومية العربية ، ويزيد من قوتها المتنامية . ومع أن الأقباط في مصر ـ شأنهم في ذلك شأن عدد من الأقليات المسيحية في المشرق ـ قد شاركوا بنشاط في مناقشة قضية العروبة ، إلا أن عدداً لا يستهان به بينهم كان يتخوّف من أن العروبة تحتوي قطعاً على تأثيرات إسلامية لا شك فيها .

وهكذا فإنه بمجمل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعربية في مصر ، فإن شعوراً بشيء من القلق أصبح محسوساً في أجواء المجتمع القبطي في مصر . وعلى أي حال فقد بدا لكثيرين أن الكنيسة هي المجال الوحيد الذي يمكن أن يضم ويحمي نشاطهم . وهكذا فإن تيار التحديث القبطي الذي بدأ يخرج من الكنيسة مع نهاية القرن التاسع عشر بدأ يعود اليها مرة أخرى في الستينات والسبعينات من القرن العشرين .

الفصل الرابع

كنيسة تنطلق

في أواخر الأربعينات لاحت في الأفق إشارات تستحق بعض الإلتفات . ظهر تنظيم يحمل اسم « جماعة الأمة القبطية » ، وبدأ يوزع منشورات تحمل دعاوى مثيرة ، بينها طلب الحكم الذاتي للأقباط . كان اسم هذا التنظيم - « جماعة الأمة القبطية » - في حد ذاته داعياً الى التساؤل . ومع أن هذه الحركة السرية كانت صغيرة وغير قادرة على التأثير ، إلا أن إنشاءها كان إشارة تستوجب الالتفات . وفي سنة ١٩٥٤ أقدم رجل يدعى « ابراهيم هلال » ، ينتمي الى هذا التنظيم ، على مغامرة من النوع الحافل بالإثارة والمفاجآت . كان ابراهيم هلال - كما ظهر فيما بعد - شاباً في الرابعة والثلاثين من عمره ، وكان من خريجي مدارس الأحد ، وكان محامياً . وفي فجر أحد أيام تلك السنة قام خمسة من الشبان الأقباط - يقودهم ابراهيم هلال - بهجوم مسلح على المقر البابوي . اقتحموا بوابة دار البطريركية بقوة السلاح وجرّدوا حرسها من عصيهم ، وشقوا طريقهم الى الداخل ، ولم يجدوا صعوبة في الوصول الى غرفة نوم البطرك العجوز الأنبا « يوساب » الذي أوقظ من نومه بغلظة ليجد نفسه أمام ثلاثة من المسلحين (تركوا واحداً منهم على بوابة دار البطريركية ليمنع أحداً من طلب النجدة ، وتركوا ثانياً على مدخل جناح البطرك لكي يعرقل أية محاولة للاقتراب من حجرة النوم التي إقتحمها بقية المهاجمين) . ولدهشته الكبيرة

فإن البطريرك العجوز الأنبا يوساب وجد مُهاجميه الثلاثة المحيطين بفراشه يطلبون منه ان يسارع بإرتداء ملابسه لأنه « سيذهب » معهم . واستسلم الرجل العجوز للقضاء والقدر ، فارتدى ملابسه بسرعة واستعد ليذهب معهم حيث يريدون . ولكنهم أبرزوا له دون سابق انذار مجموعة من الأوراق طلبوا اليه ان يوقّع عليها بإمضائه ، ولم يكن هناك مفر أمامه من التوقيع ، وهكذا وقّع على وثيقة بتنازله عن العرش البطريركي ، ووثيقة أخرى بدعوة المجمع المقدس والمجلس المحلي لإجراء انتخابات لبطرك جديد ، ووقّع على وثيقة ثالثة بتوصيات لتعديل لائحة انتخاب البطرك بحيث يشترك في انتخابه جمهور رعاياه الدينيين . ثم خرج الثلاثة بالبطرك ، وانضم اليهم بقية رفاقهم ، ليركبوا سيارة كانت في انتظارهم ومضت مسرعة الى دير وادي النطرون ، وهناك سلموا البطرك العجوز لراهب الدير الذي اعترته الدهشة لكل ما رآه أمامه ، ثم « امروه » ان يستبقي البطرك لديه رهن الاحتجاز يتفرغ للصلوات والعبادة لأنه تنازل عن العرش البابوي . وعادت المجموعة بعد ذلك مسرعة الى القاهرة لتصدر بياناً أرسلته الى الكنائس والى الصحف والى بعض الجهات الرسمية تعلن فيه تنازل البطريرك وإقراره بالفساد المستشري في الكنيسة ، وتطلب الى الشعب القبطي أن ينتخب بدلاً منه ، وتحذّر سلطة الدولة « من أي تدخل في الشؤون الداخلية للأقباط » .

كانت المغامرة كلها لأي مراقب محايد محاولة يائسة لا تحتوي على أي عنصر من عناصر النجاح ، وبالفعل فإن الحكومة سرعان ما تدخلت فألقت القبض على مختطفي البطريرك ، وأطلقت سراح البطرك العجوز من أسوار الدير ، ثم أعادته الى المقر البابوي ليواصل ممارسة سلطاته . لكنه مهما كانت عناصر اليأس في المغامرة ، فإنها كانت إشارة إلى أشياء تجري وتتفاعل في المحيط القبطي .

□

وفي أواسط الخمسينات ، ومع تأميم شركة قناة السويس وعدد من البنوك الكبرى بينها البنك الأهلي وبنك مصر ـ بدأت ظاهرة أخرى ملفتة

للنظر وهي الهجرة الواسعة لعدد من شباب الأقباط الذين ذهبوا يحاولون بناء حياة جديدة في الغرب ، خصوصاً في الولايات المتحدة وكندا واستراليا . كان هؤلاء نوعاً جديداً من المهاجرين ، فقد كانوا مؤهلين علمياً بأعلى الدرجات في تخصصاتهم ، وكانت البلاد التي هاجروا اليها على إستعداد للترحيب بأمثالهم . وعندما جاءت القوانين الاشتراكية ومعها التأميمات الواسعة ، فقد لحقت بموجة الهجرة الأولى موجة ثانية ، وكانت هذه المرة بين جماعات من أغنياء الأقباط . لقد ذهبت عائلات بأكملها استطاعت ان تنقل أجزاء لا بأس بها من ثرواتها الى الخارج لكي تخوض تجربة حياة أخرى في عدد من البلدان الأوروبية التي لم تكن أنماط الحياة فيها بعيدة عمّا ألفته هذه العائلات . وهكذا وجد هؤلاء لأنفسهم مقارٍّ جديدة في سويسرا وفرنسا وغيرهما من بلدان أوروبا .

ومن نتيجة هذه الهجرات أن الكنيسة القبطية أصبح لها فروع عبر البحار ، فإن المهاجرين لم يأخذوا معهم تخصصاتهم العلمية او ثرواتهم المنقولة فحسب ، وإنما أخذوا أيضاً عقيدتهم الدينية . وأصبحت الفروع الجديدة مراكز متقدمة للكنيسة الأم في مصر تتّبع تعاليمها وتبعث اليها بمساعداتها ، وتتوقع بالطبع في مقابل ذلك أن يكون لها بعض التأثير على توجهات الكنيسة ذاتها . ولقد بدأ هؤلاء في الخارج يشكلون نوعاً من جماعة الضغط حتى في مواجهة السلطة المصرية ، فقد كان من حقهم ان يرفعوا أصواتهم بالشكوى ضد أي إجحاف يتصورونه ، دون أن يكون في مقدور سلطة الدولة أن تسائلهم عما يقولون .

□

لقد توافقت هذه التطورات مع اهتمام متزايد في الغرب ـ وبالذات في الولايات المتحدة الامريكية ـ تجاه كنائس العالم . كان مجلس الكنائس العالمي قد تألف سنة ١٩٤٨ إبان إشتداد رياح الحرب الباردة . وكانت عملية إنشاء مجلس الكنائس العالمي تعكس دون أدنى شك رغبة جهات أمريكية معينة في أن يقوم الدين بدور رئيسي في الصراع ضد ما كانت هذه

الجهات تسميه « الالحاد الشيوعي » . وفي الحقيقة فإن تلك كانت معركة سياسية وان تنكرت ببراقع الدين ، بل ان التحقيقات التي جرت في الكونجرس فيما بعد أثبتت ان مجلس الكنائس العالمي كان من الجهات التي حصلت على مساعدات ضخمةمن وكالةالمخابرات المركزيةالامريكية ضمن الصراع بين واشنطن الرأسمالية وموسكو الشيوعية . ولم تكن محض صدفة ان الجلسة الافتتاحية لمجلس الكنائس العالمي في دوره التأسيسي في لاهاي أوجدت « جون فوستر دالاس » بين الجالسين على منصة الرئاسة . لم يكن دالاس ابن قسيس فحسب ، لكنه كان أبرز نجوم عصر الحرب الباردة ، وقد أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية مع الرئيس الامريكي « دوايت ايزنهاور » . وكان شقيقه « ألان دالاس » هو الرئيس المزمن لادارة المخابرات المركزية الامريكية . ومن فوق منصة الرئاسة في جلسة تأسيس مجلس الكنائس العالمي كان كلام دالاس داعياً الى التأمل . كان بين ما قاله : « أن نبشر بالمسيحية فهذا معناه أننا نبشر بالحضارة الغربية » .

□

كان البطرك القبطي في ذلك الوقت هو الأنبا « كيرلس السادس » الذي انتخب سنة ١٩٥٩ . ولقد لعب شباب الجامعات الذين التحقوا بالأديرة من قبل دوراً كبيراً في إنتخابه . كان هو راهب دير وادي النطرون الذي فتح لهم أبوابه في الوقت الذي تشكك فيه غيره من رهبان الأديرة في قبول هؤلاء الوافدين الجدد . ولقد وقفوا بحماسة وراء انتخابه بطركاً ، وحركوا في ذلك كل مواقع تأثيرهم خصوصاً مدارس الأحد . ولم يكن هناك ما يربط هؤلاء الشباب بالممثلين الرسميين للأقباط في الحكومة ، وبالعكس فإن هؤلاء الممثلين ـ بأصولهم التكنوقراطية ـ كانوا يتشككون في جيل الرهبان الجدد ويعتبرونهم من المتشددين ، بل وكان بعضهم يسمي هذا الجيل من الرهبان « الاخوان المسلمين الأقباط » . ومع أن هذا الجيل من الرهبان الشبان لعب دوراً نشيطاً في انتخابات البطريرك كيرلس السادس ، إلا أن تأثيره بعد عملية

الانتخاب ظل محصوراً داخل نطاق معين .

كانت العلاقات بين جمال عبد الناصر وكيرلس السادس علاقات ممتازة ، وكان بينهما إعجاب متبادل ، وكان معروفاً ان البطريرك يستطيع مقابلة عبد الناصر في أي وقت يشاء . وكان كيرلس حريصاً على تجنب المشاكل ، وقد استفاد كثيراً من علاقته الخاصة بعبد الناصر في حل مشاكل عديدة ، وبين هذه المشاكل كانت هناك المشكلة الحساسة وهي بناء الكنائس الجديدة . كان بناء الكنائس الجديدة لا يزال محكوماً بما يسمى بـ « الخط الهمايوني الصادر عن الباب العالي بتحديد إنشاء دور العبادة لأهل الذمة في مصر » . كان هذا الخط الهمايوني يضع قيوداً على بناء الكنائس الجديدة ، ويسمح لها بشروط استقر أمرها في النهاية في يد وزارة الداخلية . وبالطبع فقد كانت هناك محاولات كثيرة من جانب أقباط مصر لتفادي أحكام هذه اللوائح بكل الطرق . كانت المشكلة حساسة ، فبمبدأ حرية العقيدة كان لا بد أن يكون للأقباط حق بناء الكنائس بدون قيود الخط الهمايوني ، ولكن من ناحية أخرى فان مجرد وجود هذا الخط الهمايوني وما ترتب عليه من تقاليد ـ وربما من رواسب ـ فان الأمر لم يكن سهلاً الى هذا الحد . كانت الفكرة التي يقوم عليها هذا الخط الهمايوني هي أن الإسلام خاتمة أديان السماء ، وأنه إذا كان قد حرص بمبادئه على حماية دور العبادة للأديان التي سبقته ، فان التوسّع في هذه الدور بعده ليس مبرراً من وجهة نظره . وبالطبع فان المسيحيين كان لهم رأي آخر الى جانب أن تعدادهم كان بالفعل يتزايد ، وبالتالي كانت تتزايد حاجتهم الى الرعاية الروحية بما فيها الكنائس .

□

وكانت المشاكل تتحوّل الى احتمال صدام حينما تنشأ فجأة كنيسة جديدة لم يصرّح بقيامها ، وفي الواقع فان عملية إنشاء الكنائس الجديدة بدت في جزء منها ـ وفي بعض المراحل ـ وكأنها عملية تهرّب أو تهريب . كان أحد القادرين يقوم ـ بارادته او بتكليف ـ بشراء قطعة أرض في موقع

ممتاز ثم ينشيء على أطرافها مجموعة من المباني الصغيرة تضم في الغالب بعض الدكاكين التجارية ، وينشيء في وسط الأطراف مساحة من الفراغ تستعملها في البداية مجموعات من الشباب للرياضة ، ثم تتحوّل لقاءات الرياضة الى اجتماعات دينية ، ثم يُقام من حول الساحة جدار . وذات ليلة وتحت جنح الظلام يُقام فيها مذبح كنسي ، ثم يجيء أحد الأساقفة لتدشين المذبح ، وتصبح الساحة كنيسة من الناحية الدينية لا يجوز المساس بها لما اكتسبته من قداسة الصلوات . وبعد فترة من الزمن تنشأ المداخل والمنارات والأجراس ، ويتم الدهان الداخلي وتعلق الصور وحجاب الهيكل من أموال التبرعات ، وتصبح الكنيسة - شكلاً وموضوعاً - أمراً واقعاً مهما كانت اللوائح والخطوط .

ولقد كان نشوب المشاكل وإحتمال تطورها الى إحتكاكات - سواء مع سلطات وزارة الداخلية التي لم تصرح ببناء الكنيسة ، أو مع السكان المسلمين في المنطقة الذين وجدوا فجأة كنيسة تظهر بجوار مسجد حيهم - مدعاة لحرج شديد بالنسبة للبطريرك . كان يرى من ناحية أن طلبات إنشاء الكنائس الجديدة تضيع في سراديب وزارة الداخلية ، أو على الأقل تتأخر . ومن ناحية أخرى فإنه لم يكن متحمساً لأي إستفزاز على أساس مواجهة وزارة الداخلية بأمر واقع لم تصرح به . ولقد تحدث في القضية مع جمال عبد الناصر الذي أبدى تفهماً ، وسأل البطريرك عن عدد الكنائس الجديدة التي يرى من المناسب بناؤها سنوياً ، وكان رد البطريرك : « ما بين عشرين وثلاثين » . وكان رد عبد الناصر أنه يوافق على إقتراح البطريرك بأن يكون عدد الكنائس الجديدة سنوياً خمساً وعشرين كنيسة ، وأن يكون التصريح بها بتوجيه من البطريرك نفسه الى الجهات الرسمية .

وكانت هناك مشكلة أخرى واجهت البطريرك كيرلس السادس ، فقد كان تواقاً الى بناء كاتدرائية جديدة تليق بمكانة الكنيسة القبطية . كان بناء كاتدرائية جديدة مشروعاً محبباً الى قلب البطريرك ، لكنه لم يكن يريد أن يلجأ الى موارد من خارج مصر يبني بها الكاتدرائية الجديدة . وفي نفس

الوقت فإن موارد التبرعات المحتملة من داخل مصر كانت قليلة لأن القرارات الإشتراكية أثرت على أغنياء الأقباط ـ كما أثرت على أغنياء المسلمين ـ ممن كانوا في العادة قادرين على إعانة الكنيسة بتبرعاتهم ، إلى جانب أن المهاجرين الأقباط الجدد لم يكونوا بعد في موقف يسمح لهم بمد يد المساعدة السخية . ثم أن أوقاف الأديرة القبطية أثرت فيها أيضاً قوانين الغاء الأوقاف . وهكذا وجد البطريرك نفسه في مأزق . ولم ير مناسباً أن يفاتح جمال عبد الناصر مباشرة في مسألة بناء الكاتدرائية ، فلقد تصوّر في الموضوع أسباباً للحرج . وهكذا فقد تلقيت شخصياً دعوة من البطريرك لزيارته ، وذهبت فعلاً للقائه بصحبة الأنبا صموئيل الذي كان أسقفاً بدار البطريركية . وفي هذا اللقاء حدثني البطريرك عن المشكلة ، وأظهر تحرجه من مفاتحة جمال عبد الناصر مباشرة في الأمر حتى لا يكون سبباً في إثارة أية حساسيات . ثم سألني ما إذا كنت أستطيع مفاتحة الرئيس في الموضوع دون حرج للبطريرك ولا حرج على الرئيس نفسه . وعندما تحدثت مع الرئيس عبد الناصر في هذا الموضوع ، كان تفهمه كاملاً . كان يرى أهمية وحقوق أقباط مصر في التركيب الانساني والاجتماعي لشعبها الواحد ، ثم أنه كان يدرك المركز الممتاز للكنيسة القبطية ودورها الأساسي في التاريخ المصري ، ثم أنه كان كذلك واعياً بمحاولات الاستقطاب التي نشط لها مجلس الكنائس العالمي . وهكذا فإنه قرر على الفور أن تساهم الدولة بنصف مليون جنيه في بناء الكاتدرائية الجديدة ، نصفها يدفع نقداً ونصفها الآخر يقدم عيناً بواسطة شركات المقاولات التابعة للقطاع العام والتي يمكن أن يعهد اليها بعملية البناء .

وطلب اليّ الرئيس إبلاغ البطريرك بقراره ، وكان الرجل شديد السعادة عندما قمت بإبلاغه ، إلى درجة أنه طلب الى اثنين من الأساقفة ـ أحدهما الأنبا صموئيل ـ أن يقيما قداس بركات في بيتي ، وكان بالغ الرقة حين قال : « إن بركات الرب تشمل الكل ، أقباطاً ومسلمين » . وتم بناء الكاتدرائية ، وحضر جمال عبد الناصر احتفال إفتتاحها .

ولم تكن هذه هي كل أسباب المشاكل ، فقد أضيف إليها عنصر سياسي ، وهو أن قيام تنظيم سياسي واحد ـ وهو الإتحاد الإشتراكي ـ غيّر النظم القديمة لقوائم الأحزاب التي كانت تحرص على أن تتقدم إلى الناخبين بمرشحين يمثلون نوعاً من التوازن بين عنصري الأمة . أصبحت إنتخابات الإتحاد الإشتراكي باباً مفتوحاً بدون أية إعتبارات مرسومة . وهكذا فقد بدا أن وجود الأقباط في المجالس التشريعية أقل مما هو لازم وضروري . وجرت محاولة لمواجهة هذه المشكلة على أساس حق رئيس الجمهورية في تعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب بقرار منه . وكان معظم هؤلاء في العادة يجري إختيارهم من الأقباط ، لكن الأنصاف يقتضي القول بأن هذا الحل لم يكن مرضياً .

* * *

وفي هذا المناخ بدأت العناصر النشيطة ، خصوصاً من جيل الرهبان الجدد ، تلح على البابا (أصبح له لقب البابا بعد تدشين كاتدرائية القديس مرقص الجديدة) أن يسمح لهم بقسط أكبر من النشاط . كانوا قد ساعدوه على تولي العرش البابوي ، ولقد آن له الآن بدوره أن يساعدهم . وكان أهم مطالبهم أسقفيات جديدة تعطيهم مكاناً في المجمع المقدس . ولم تكن هناك أسقفيات خالية ، وهكذا فإن البابا أقدم على خطوة جديدة لأول مرة في الكنيسة القبطية، فقد أنشأ أسقفيات جديدة لا تمثل مناطق جغرافية . . . « أساقفة دولة » كما جرى التعبير في ذلك الوقت ـ أساقفة يتفرغون لمهام معينة دون أن يرتبطوا بمناطق جغرافية أو سكانية محددة . أن هذه الخطوة الجديدة كانت تعبر عن قوة رياح التغيير داخل الكنيسة القبطية ، كما أنها كانت تعبر عن اتساع دائرة نشاطهم خارج حدود مصر ، كما كانت تعبر أيضاً عن المطامح المستجدة لجيل مختلف من الشباب .

كان أبرز نجوم هذا الجيل من الرهبان الشبان الذين أصبحوا الآن أساقفة « سعد عزيز » ، وهو خريج آداب أصبح راهباً باسم « مكاري السورياني » (نسبة الى دير السورياني) ، ثم أصبح أسقفاً باسم الأنبا

« صموئيل » وعين أسقفاً للخدمات ، وكان في واقع الأمر بمثابة مسؤول عن العلاقات الخارجية للكنيسة القبطية ، فقد أصبح اختصاصه يشمل الاتصال مع الكنائس الأخرى (الفاتيكان وكنتر بري) ، ومع مجلس الكنائس العالمي ، ومع الكنائس القبطية التي بدأت تنتشر في المهجر خصوصاً في أوروبا وأمريكا . وأصبح الأنبا صموئيل مسؤولاً أيضاً عن الشؤون المالية للكنيسة . ومع بداية سياسة الانفتاح أظهر الأنبا صموئيل براعة ملحوظة في اعادة ترتيب الشؤون المالية لعدد من العائلات القبطية المشهورة التي كانت قد بقيت في مصر . كان الأنبا صموئيل هو المسؤول عن إيجاد فرص عمل ضخمة لهم ، ولقد إستطاع أن يجيئهم بتوكيلات عديدة لأكبر البنوك ، خصوصاً في ألمانيا الغربية التي بدأت في ذلك الوقت تلعب دوراً ظاهراً في نشاط وتمويل وتوجيه مجلس الكنائس العالمي بعد أن تأثرت الموارد الأمريكية لهذا المجلس نتيجة لإنكشاف علاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية . وكان الأنبا صموئيل هو الذي أوجد وظائف كبيرة لكثيرين منهم في البنوك الأجنبية التي عادت مسرعة ونشيطة تفتح أبوابها في مصر . وعندما قتل الأنبا صموئيل ـ مع الرئيس السادات ـ في حادث المنصة أثناء العرض العسكري يوم ٦ أكتوبر ، فلقد ظهر أن هناك حساباً بإسمه في أحد البنوك السويسرية مقداره ١١ مليون جنيه استرليني ، وكانت هناك في نفس الوقت وصية من الأنبا صموئيل تحدد أن هذه الأموال أموال الكنيسة ، ولا حق فيها لأحد غيرها . وبالفعل فقد كانت هذه كلها تبرعات وإعتمادات وضعت تحت تصرفه بوصفه أسقفاً للخدمات مسؤولاً عن العلاقات الدولية للكنيسة .

وكان من أبرز نجوم هذا الجيل من الأساقفة الجدد أيضاً « وهيب عطاالله» ، وهو حاصل على دكتوراه في فلسفة اللغات ، وقد رُسّم أسقفاً باسم الأنبا « جريجوريوس » ، وعينه البابا كيرلس أسقفاً للبحث العلمي . ولقد قام جريجوريوس في إطار مهمته بإنشاء معهد عالٍ للدراسات القبطية ، ثم شكل لجنة لإصدار نص نهائي كامل للكتاب المقدس ، وكذلك شكل هيئة علمية ضخمة لوضع دائرة معارف قبطية . وبدأ الأنبا جريجوريوس محاولة طموحة

أخرى لإعادة تسجيل الترانيم القبطية التي كانت تنتقل بالسماع من جيل الى آخر حتى يتم حفظها ، تمهيداً لمحاولة بعثها وأعطائها حياة جديدة . وكانت هناك إعتمادات طائلة وراء كل هذه العمليات .

□

لكن النجم الأكثر لمعاناً في هذا الجيل من الأساقفة كله كان « نظير جيد » . فقد تخرج في كلية الآداب وأصبح صحفياً وكاتباً وشاعراً قبل أن ينخرط في سلك الرهبنة ، ثم جرى ترسيمه أسقفاً تحت إسم الأنبا شنودة ، وقد جلس فيما بعد على الكرسي البابوي . كان الأنبا شنودة قد عين أسقفاً للتربية الكنسية ، وهكذا فإن كل كليات اللاهوت وكذلك مدارس الأحد دخلت في اختصاصه . وعندما أنشئت الكاتدرائية ، فإن الأنبا شنودة استن تقليداً مشهوراً ، هو درس الجمعة (يعيد الى الذاكرة درس الثلاثاء الذي اشتهر به الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين) . وأصبح درس الجمعة مناسبة هامة في حياة الكنيسة القبطية . فقد كان الألوف يتقاطرون لسماع الأنبا شنودة ، بل أن الأنبا شنودة أصبح معبود الشباب القبطي .

لكن واحداً من أبرز نجوم هذا الجيل من الرهبان الشبان آثر أن يظل في الدير ، ولم يصبح مثل بقية زملائه أسقفاً بغير أبرشية محددة . كان اسمه « يوسف اسكندر » وكان قد حصل على بكالوريوس الصيدلية ، بل أنه أنشأ صيدلية قبل أن يقرر الانقطاع للرهبنة . ولقد اختار لنفسه بعد رسامته لقب « متى المسكين » . وقد استقر في دير أبو مقار قرب الاسكندرية ، واستطاع تحويل هذا الدير الى منشأة إنتاجية كبيرة بما إستصلح من أراض حوله ، وبما أضاف من معدات الى الأرض الزراعية . وكانت التبرعات تأتيه من كل مكان في العالم ، ولم يعد ديره مجرد مكان للعبادة ولا مجرد منشأة انتاجية فحسب ، ولكنه أصبح أيضاً مركز إتصالات واسعة ومؤثرة في شؤون الكنيسة .

□

إن هذا الجيل من الرهبان الجدد الذي وجد نفسه قرب القمة في هرم الكنيسة لم يكن طرفاً في صراع مع القديم فقط ، وإنما دبت الصراعات بين أفراده أيضاً نتيجة لإختلاف رؤ ى كل منهم . كان البابا كيرلس قد تقدم في السن ، وكان يتصور أنه يستطيع أن يعتمد على جيل الشباب الذي فتح لهم هو طريق التقدم إلى أعلى المراتب . لكنه بدأ يحس بشكل ما أن المسائل تتجاوز ما كان يقدره لها .

في البداية شعر أن نشاط الكليات والمدارس الدينية قد بدأت تظهر فيه نبرة سياسية يمكن أن تؤخذ على الكنيسة ، وبدأ يتدخل مع الأنبا شنودة ، لكن الخط الفاصل بين الوعظ الاجتماعي والإيماءات السياسية لهذا الوعظ الاجتماعي كان فاصلاً دقيقاً . وبالتالي أحس البابا كيرلس أن الأنبا شنودة لا يطيع تعاليمه ، وهكذا قرر نفيه الى دير وادي النطرون . لكن نفي الأنبا شنودة أثار عاصفة من الاحتجاج ، خصوصاً في أوساط الشباب ، ولم يلبث البابا العجوز أن أعاد الأنبا المتحمس إلى المعجبين به في القاهرة .

وفي نفس الوقت كان البابا كيرلس لا يستريح لبعض ما بدا له من تصرفات « متى المسكين » ، الذي كان يتصرف بكامل حريته في ديره البعيد « أبو مقار » . وغضب البابا على « متى المسكين » وراح يطلق عليه وصف « متى المسكون » ، ثم أمره أن يخرج من ديره وأن يهيم على وجهه في الصحراء . وكان غريباً أن يتوسط الفاتيكان بين الاثنين ، ونتيجة لهذه الوساطة عاد متى المسكين الى ديره وهو يقول : « ان عودتي من الله وليست من أحد » .

وفي نفس الوقت فقد دب الخلاف بين الأنبا شنودة وبين متى المسكين . كان كلاهما يمثل مدرسة في الفكر وفي العمل ، وفي حين أن الأنبا شنودة كان يرى أن الكنيسة مؤسسة شاملة مكلفة بأن تقدم حلولاً لكل المشاكل وأجوبة لكل الأسئلة المتصلة بالدين والدنيا ، فإن متى المسكين كان له رأي آخر هو أن الدين علاقة بين الله وبين ضمير كل فرد ، وأنه لا ينبغي أن تكون لها علاقة بالسياسة . لقد كان هذا خلافاً موجوداً في كل

العقائد وفي كل الكنائس ، لكن الأنبا شنودة كانت لديه فرصة أوسع من غيره ، فلقد كانت فصول التربية الكنسية تمتلىء بالرجال والنساء ، كما أن مدارس الأحد كانت تمتلىء بالأطفال . بل أن الأنبا شنودة أنشأ فصولاً خاصة لخدم الكنيسة . وكانت دراسة الأنجيل بالطبع تقود الى مناقشات واسعة حول القضايا الاجتماعية ، وعلاقات الطبقات ، بل وتنظيم الأسرة . . . الخ .

وفي سنة ١٩٧١ مات البابا كيرلس .

الفصل الخامس
الرَّاهب المقاتِل

كان الوزراء الأقباط في عهد الثورة في موقفٍ صعب . كانت تحيط بدورهم مجموعة من العوامل المتناقضة .

من ناحية كان معظمهم من التكنوقراط الذين لا يستندون الى قواعد راسخة في المجتمع القبطي .

ومن ناحية أخرى فقد كانوا في هذا المجتمع حائرين بين بقايا العائلات القبطية التقليدية والكنيسة . العائلات القبطية القديمة ما زالت تتصور لنفسها دوراً علمانياً في الحديث عن الشؤون القبطية . والكنيسة ترى أنها أصبحت صاحب الحق الوحيد في هذه الشؤون ، وزاد من صعوبة الموقف أن الكنيسة انقسمت الى تيارين : التيار المحافظ القديم ، وجيل الرهبان الشبان المتحمسين . ثم أضيف إلى ذلك كله أن قوى من الخارج ـ مجلس الكنائس العالمي مثلاً ـ راحت تمارس تأثيرات محسوسة .

ومن ناحيةٍ ثالثة فقد كانت هناك أجهزة الدولة ـ وبخاصة وزارة الداخلية ـ التي كانت مكلفة بتنفيذ اللوائح والقوانين بما فيها الخط الهمايوني الشهير الذي ينظم عملية بناء الكنائس .

ومهما كانت ظروف هؤلاء الوزراء الأقباط ، فقد بدا لهم على الفور أن أول مصدر للمتاعب المحتملة هو جيل الرهبان الشبان . ولقد كان

تخوفهم من هؤلاء الرهبان هو الذي دعاهم الى إقتراح أن ينص في اللوائح التي تنظم إنتخابات الكنيسة أن لا يقل عمر أي مرشح للكرسي البابوي عن اربعين سنة . ولقد تصوّر بعضهم أن هذا النص كفيل بأن يبعد عن قمة الكنيسة سيطرة هذا الجيل من الرهبان الشبان . لكن الصورة كانت قد تغيرت عندما توفي البابا كيرلس السادس ، فقد كان معظم الرهبان من هذا الجيل قد وصلوا الأربعين أو تجاوزوها. وكانت اللوائح الجديدة التي تنظّم إنتخابات البابا قد استقرت على عدة ضمانات للاختيار . كان هناك نظام لإستطلاع رأي الجماهير القبطية عن طريق نوع من الإستفتاء . ثم كان على المجمع المقدس ان يختار من بين أعضائه ثلاثة من الرهبان . ثم تقرر كتقليد أن يترك للعناية الالهية دور في عملية الإختيار ، وكان ذلك عن طريق وضع أسماء الرهبان الثلاثة أصحاب أعلى الأصوات في المجمع المقدس - في صندوق صغير ، ثم وضع هذا الصندوق الصغير في غرفة مظلمة ، ثم الإتيان بطفل يدخل وحده الى الغرفة المظلمة ويمد يده الى الصندوق ثم يسحب ورقة واحدة ، ويكون اسم الراهب المكتوب عليها هو البابا الجديد الذي تلعب العناية الالهية دورها في إختياره عن طريق الاختيار العفوي ليد طفل صغير تمتد في غرفة مظلمة الى صندوق يحتوي على ثلاثة أسماء . وبعدها كان المجمع المقدس يخطِّر الحكومة باسم الراهب الذي شارك الشعب والمجمع المقدس والعناية الالهية في اختياره ، فيصدر مرسوم جمهوري باعتماد نتيجة الاختيار ، وتكون قيمة المرسوم العملية هي مجرد أن الدولة تتعامل مع البابا الجديد باعتباره رأساً للكنيسة ، لكن ذلك الإعتراف لا يعطيها حقوقاً ضمنية او صريحة اخرى ، فلا أحقية البابا الجديد في العرش البابوي تتوقف على اعترافها ، ولا هي تملك عزله .

ولقد كان الدور الموكول للعناية الالهية عن طريق الصندوق وأوراقه والغرفة المظلمة ويد الطفل التي تختار بالمصادفة - موضع جدل كبير حتى بين الأساقفة . ويذكر للأنبا جريجوريوس في هذا الصدد تعليق مشهور قال فيه : « إذا كنا نريد أن نستطلع رأي العناية الالهية في المرشحين ، فلماذا

نقصّر دورها على ثلاثة مرشحين ؟ وألا يحتمل أن لا تكون العناية الالهية راضية عن الثلاثة الذين كتبت أسماؤهم على ثلاثة أوراق وضعت في الصندوق » ؟ وكان اقتراح الأنبا جريجوريوس بعدها هو أن توضع ورقة رابعة بيضاء ، فاذا خرجت في يد الطفل الذي يقوم بالسحب من الصندوق الصغير ـ كانت تلك علامة على أن العناية الالهية ليست راضية عن الثلاثة .

□

وعلى أي حال فقد أتاحت لي المصادفات مرة أن أحضر مناقشة في بيت الرئيس السادات في الجيزة حول انتخابات البابا الجديد بعد وفاة البابا كيرلس السادس . كان الإجتماع يضم كلاًّ من الرئيس السادات ، ووزير الداخلية في ذلك الوقت السيد ممدوح سالم ، ونائب رئيس الوزراء الدكتور محمد عبد السلام الزيات وهو قانوني متمرّس الى جانب أنه كان في تلك الأيام من أكثر المقربين الى الرئيس السادات (ولو أن ذلك لم يمنع الرئيس السادات فيما بعد من إعتقاله مع آخرين ضمن الاعتقالات الواسعة التي جرت في سبتمبر ١٩٨١) ـ ولقد رحت أتابع تفاصيل المناقشة ، وكان موضوعها الاحتمالات الممكنة في إنتخابات البابا الجديد الذي يجلس على الكرسي البابوي بعد البابا كيرلس . وبدا لي من سير المناقشات بين الرئيس ومعاونيه أن الأمر قد انتهى الى منافسة بين اثنين من الرهبان ، أحدهما من الجيل القديم ، والآخر من جيل الرهبان الشبان المتحمسين وهو الأنبا شنودة . وسألني الرئيس عن رأيي في المسألة . وكان واضحاً أمامي من إتجاه المناقشة التي كانت في معظمها دائرة بين رئيس الجمهورية ووزير داخليته ـ أن وزير الداخلية يميل الى تأييد انتخاب الأنبا شنودة ، فقد كانت بينهما معرفة ، وكانت الصلات بينهما صلات ودٍّ وثقة . وأبديت رأياً عاماً فيما سئلت فيه ، وكان رأيي « أنني لا أعرف شخصياً أحداً من الاثنين ، ولكني بصفة عامة ـ وفيما يتعلق بكبار رجال الدين ـ أجدني أميل الى ترجيح كفة الأكبر سناً ، وذلك لعدة إعتبارات بينها إعتبار سياسي هو أنه إذا ثبت بالتجربة أن الأكبر سناً أكثر

صعوبة في التعامل معه ، فإن الطبيعة نفسها لن تعطيه زماناً طويلاً لإثارة المصاعب ، في حين أن ذلك لو حدث مع الأصغر سناً ، فإن الطبيعة كفيلة ـ في الظروف العادية ـ بأن تعطيه زماناً طويلاً لإثارة المصاعب » . لكن ممدوح سالم كان فيما يبدو متأكداً مما يقول ، وأضاف يومها أنه يستطيع أن يضمن نوايا شنودة ، ولا يثق أنه يستطيع ان يفعل ذلك بالنسبة للمرشح الآخر . وانحاز الرئيس السادات الى رأي وزير الداخلية . وكان من عجائب المصادفات بعدها أنه حين تمت إجراءات الانتخابات ودخل الطفل الى الغرفة المظلمة يسحب ورقة من الصندوق الصغير فإن الاسم الذي كان مكتوباً عليها كان هو اسم الأنبا شنودة .

□

كان الرئيس السادات لا يعلم إلا القليل عن الرجل الذي قُدِّر له فيما بعد أن يصطدم به . لقد كان الأنبا شنودة ممثلاً بارزاً لجيل الرهبان الشبان المتحمسين المصممين على إخراج الكنيسة القبطية من أوضاع العزلة التي كانت فيها ، وتحويلها الى مؤسسة قادرة على التفاعل مع العصر ومع العالم .

وفي الواقع فإن البابا شنودة وجد نفسه على رأس كنيسة هبّت عليها رياح التغيير وأعطتها مجموعة من أسباب القوة كانت جاهزة لمن يستطيع استعمالها . وكانت أبرز عوامل التغيير في أوضاع الكنيسة هي فروعها التي امتدت في المهجر ونشطت ، خصوصاً في الولايات المتحدة وكندا ، وأعطت للكنيسة سنداً نشيطاً ، بعيداً في نفس الوقت عن سلطة الدولة في مصر .

ثم أن هذه الفروع أصبحت مصدر موارد مالية تستطيع أن تساعد وتدعم . ولم تقتصر المساعدة والدعم على الموارد المالية ، وإنما امتدت أيضاً الى مجال الدعم والمساندة المعنوية والسياسية .

كذلك فإن الصلات العالمية التي أتيحت للكنيسة ـ سواء مع الكنائس الأخرى الكبرى في العالم ، أو مع مؤسسات مجلس الكنائس العالمي

وغيره ـ أضافت احتمالات للنفوذ لم تكن موجودة من قبل .

وبالتالي فإن الكنيسة كانت مهيأة لأن تصبح طرفاً مستقلاً إزاء سلطة الدولة ، وكان مما يسهل ذلك حقيقة أن الكنيسة أصبحت وحدها في الساحة دون وجود زعامات مدنية سياسية تنافسها في التأثير على الجماهير القبطية .

هكذا فإن المسرح كان مهيأً لدور يقوم به رجل يستطيع أن يتحمل مسؤوليته . وكان شنودة يملك الكثير من المقوّمات اللازمة . كان شاباً ومتعلماً ، وكان كاتباً وخطيباً متمكّناً ، وكانت شخصيته قوية الى جانب كثير من صفات الزعامة ، إلى جانب قوة إحتمال ومثابرة لا شك فيها ، فقد فرض على نفسه ـ على سبيل المثال ـ أن يظل داخل أسوار دير وادي النطرون ، لا يغادرها ولو مرة واحدة ، أحد عشر سنة كاملة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٣) . ولقد قضاها كلها في الدرس والقراءة والترجمة ونسخ مخطوطات قديمة .

وحين ينظر أي مراقب الآن الى الوراء ويستعرض ما كان ، فإنه يبدو أن صداماً كان محتّماً بين السادات وشنودة . والحقيقة أن كلاهما كان فيه شيء من الآخر ، على الأقل من ناحية الإحساس بالذات . ولم يتأخر الصدام كثيراً ، فقد بدأ أول احتكاك بين الاثنين بعد ستة أشهر من إنتخاب البابا شنودة . كان سبب الاحتكاك هو السبب التقليدي القديم : كنيسة قامت بغير ترخيص في الخانكة (إحدى ضواحي القاهرة) . وكان قيامها بنفس الطريقة القديمة : قطعة من الأرض اشتريت وأحيطت بسور من الدكاكين ، ثم أصبحت الأرض الفضاء في قلبها ملعباً ، ثم مدرسة ، ثم ملتقىً دينياً ، ثم جاءها المذبح ذات ليلة ، ودشنها أحد الأساقفة ، وفتحت لإقامة الصلوات . وطبقت وزارة الداخلية أحكام الخط الهمايوني القديم . فقامت وزارة الداخلية بواسطة البوليس بإزالة بعض المنشآت ، ومنعت إستعمالها للغرض الذي كان مقرراً لها . ولم يسكت شنودة ، وإنما أصدر أمره في اليوم التالي الى مجموعة من الأساقفة ان يتقدموا موكباً ضخماً من القسس ويسيروا صفاً بعد صف في زحف شبه عسكري الى ما بقي من مبنى « الكنيسة » ، ثم يقيموا قداس صلاة حتى بين أطلاله . وكانت الأوامر لهم

أن يواصلوا التقدم مهما كان الأمر ، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم . وحاول البوليس أن يتعرض لموكب الأساقفة والقسس ، لكن الموكب مضى حتى النهاية ، وكان المشهد مثيراً ، وكانت عواقبه المحتملة خطيرة .

□

ولقد غضب الرئيس السادات غضباً شديداً مما اعتبره ليس فقط تحدياً له ، وإنما أيضاً مما إعتبره نكراناً للجميل من مرشح للكرسي البابوي كان هو نفسه ـ بنصائح وزير داخليته ـ متعاطفاً معه . ويبدو أن الرئيس السادات قرر فيما بينه وبين نفسه أن المسائل تحتاج الى مواجهة مع البابا الجديد . وأتذكر أنه اتصل بي تليفونياً في مكتبي في الأهرام في تلك الأيام ، وقال لي : « أنني قررت أن أفجّر المسألة الطائفية ، وسأذهب إلى مجلس الشعب بنفسي وأشرح لأعضائه تفاصيل ما يجري ، وأطلب منهم إتخاذ ما يرونه من قرارات » . وكان الرئيس السادات بعد ذلك يطلب مني إعداد خطابه الذي « سيفجّر فيه المسألة » أمام مجلس الشعب . وقلت للرئيس السادات : « أن المشكلة الطائفية ـ على فرض أن هناك مشكلة ـ لا يمكن أن تواجه بأسلوب التفجير » . وكان رده عصبياً : « إنني لا أستطيع أن أجلس بقنبلة موقوتة تحت الكرسي ، وأنا لست مثل جمال (عبد الناصر) أترك المسائل تحل نفسها » . واستطرد الرئيس السادات : « أن شنودة يريد أن يلوي ذراعي ، ولن أسمح له أن يفعل ذلك » .

كان الرئيس السادات أيامها يشعر بأن الموقف العام كله في مصر حافل بأسباب القلق ، فقد كان الشعب كله معبأ لمعركة مع اسرائيل لم تقع بعد ، وكانت كل الموارد والأعصاب مرهونة بهذه المعركة التي لازالت في إطار المجهول ، وكان هناك نقد شديد في الداخل يوجه للرئيس . ويبدو على نحوٍ أو آخر أن فكرة تفجير المشكلة الطائفية طرحت نفسها عليه بإعتبارها فرصة يظهر فيها حزم قيادته ، ويحوّل بها الأنظار عن مشاكل أخرى ، الى جانب ان تفجيره للمشكلة على النحو الذي يتصوره كان كفيلاً بأن يحقق له

شيئاً من التعاطف من جانب العناصر الاسلامية المتطرفة التي كان قد بدأ منذ ذلك الوقت يسعى الى كسب تأييدها .

وعرضت أن أذهب اليه على الفور في بيته لكي نتناقش في الموضوع . وذهبت اليه وعرضت أمامه مخاوفي من أن تفجير المشكلة الطائفية في مجلس الشعب سوف يحوّل مصر إلى مجتمع طائفي من طراز لبنان ، ثم أن أي انقسام في الأمة الآن سوف يعرقل احتمالات المعركة المحتملة . لكن الرئيس السادات راح يصمم على ضرورة « فتح الجرح لتنظيفه » ـ على حد تعبيره . واقترحت عليه حلاً وسطاً هو أن يبعث بخطاب منه الى مجلس الشعب يطلب منه فيه ـ وبطريقة محايدة ـ أن يبحث موضوع الاحتكاكات الطائفية لخطره على وحدة الأمة . وبدأ الرئيس السادات يفكر في الأمر ، ودعمت إقتراحي بأن أخذت ورقة وقلماً وكتبت أمامه مشروع الخطاب الذي يستطيع إرساله الى رئيس مجلس الشعب لطلب التحقيق . واقترحت أيضاً ـ تسهيلاً للأمور ـ أن يُجري المجلس مناقشة عامة حول خطاب الرئيس ، ثم يحيل الموضوع الى لجنة خاصة يرأسها أحد الأعضاء البارزين في المجلس ، وهو الدكتور جمال العطيفي ، وهو زميل وصديق لي . ووافق السادات على مقترحاتي ، وذهب الخطاب الى المجلس ، ودارت مناقشة عامة حوله ، ثم أحيل الى لجنة يرأسها الدكتور جمال العطيفي . كان العطيفي وقتها يشغل أيضا منصب المستشار القانوني للأهرام الذي كنت رئيساً لتحريره ولمجلس إدارته . وكنا نتشاور في الأمر كثيراً . وفي الحقيقة فإن عمل اللجنة كان شبه مستحيل . كان في استطاعتها أن تحقق في ملابسات حادث الخانكة ، لكن القضية كانت أكبر من هذا الحادث ، ولم يكن هناك مفر أمام اللجنة في النهاية من أن تكتب تقريراً عاماً تبعث به الى الرئيس ومعه خطاب موجه اليه يقول : « إن هذا الأمر لا يتداركه إلا رئيس الدولة بحكمته وبمسؤوليته عن كل مواطنيها ، وكونه الحارس لوحدتها الوطنية » . وعندما وصل تقرير اللجنة وخطابها الى الرئيس السادات ، إتصل بي تليفونياً ليقول لي أن اقتراحي لم يصل الى نتيجة ، وأن

مجلس الشعب أعاد اليه « الكرة » . وقلت له « أنني كنت أتوقع ذلك ، فلم يكن معقولاً في مثل هذا الأمر ان يصل التحقيق الى إلقاء المسؤولية على أحد ، فذلك شيء لا فائدة لأحد فيه ، ثم أن القضية برمّتها أخطر من أن يتناولها تقرير لجنة في مجلس الشعب مع كل الاحترام له » . وقلت للرئيس أيضاً « أننا على أي حال لم نخسر شيئاً بإحالة الأمر الى المجلس ، بل إننا كسبنا وقتاً تهدأ فيه المشاعر وتخف فيه حرارة الإحتكاك ، ومن ثم يمكن له أن يصل الى حل معقول » .

وذهبت الى مقابلة الرئيس السادات في بيته في الجيزة أعرض عليه وجهة نظر مفصلة في إمكانية الحل . كان رأيي أن قضية الخط الهمايوني لا زالت أكبر سبب للمشاكل ، وأنه لا بد لها من حل « يعطي ما لله لله وما لقيصر لقيصر » . ثم رويت للرئيس السادات كيف جرى حل هذه المشكلة أيام الرئيس عبد الناصر ومن خلال اتفاقه مع كيرلس على وضع عدد معين من تصريحات بناء الكنائس الجديدة تحت تصرف البابا . وكان رأيي أن ذلك لا يحل المشكلة عملياً فحسب ، وإنما هو أيضاً يرضي مشاعر البابا حين يجعله يحس أنه يملك صلاحيات عملية وفعّالة كرئيس لكنيسة عالمية كبرى . وسألني الرئيس السادات كم عدد الكنائس الجديدة التي صرح بها عبد الناصر سنوياً للبابا كيرلس . وحين ذكرت له العدد ، فقد هزّ الرئيس السادات رأسه معترضاً وقائلاً : « إن ذلك كثير جداً » . ومضيت أشرح له الصورة العامة في العلاقات بين المسلمين والأقباط . وكان رأيي بأمانة أن هناك ظواهر للتشدّد بين الفريقين ، واقترحت عليه ان يذهب بنفسه الى الأزهر فيقابل هيئة كبار العلماء ، ثم يذهب بعد ذلك الى البطريركية فيقابل البابا وأعضاء المجلس المقدس حاملاً معه لكلٍ من الفريقين رسالة مؤداها « أن الوطن أحوج ما يكون الآن الى وحدته الوطنية ، ثم أن التسابق في بناء المساجد والكنائس تسابق حافل بدواعي الاثارة ، وأن احتياجات التطور الاجتماعي لا تتطلب فقط بناء مساجد وكنائس جديدة ، ولكنها تتطلب أيضاً بناء مدارس ومستشفيات جديدة » .

□

وفي اليوم التالي ذهب الرئيس السادات بالفعل الى الأزهر والتقى بهيئة كبار العلماء وعلى رأسهم شيخ الأزهر ـ ثم انتقل من هناك الى المقر البابوي حيث التقى بالمجمع المقدس وعلى رأسه البابا شنودة . ويبدو ان الرئيس السادات كان يتوقع الود في اجتماعه بالأزهر ، لكن الشكوك كانت تساوره بشأن اجتماعه في المقر البابوي ، ولقد فوجىء هناك بالحفاوة التي استقبل بها ، خصوصاً حين حيّاه البابا باعتباره « أباً لكل الشعب » . وكان من الملفت للنظر أن الرئيس السادات أثناء هذا الاجتماع نظر في ساعته ثم قال لمن حوله من الرهبان أعضاء المجلس المقدس ـ وعلى رأسهم البابا ـ أن موعد صلاة الظهر قد حان ، ثم قام يؤدي صلاة الظهر في غرفة اجتماعات المجمع المقدس ، وكانت الصور تلتقط له أثناء الصلاة ، ونشرتها كل الصحف في اليوم التالي على عرض صفحاتها الأولى ، وبدا فيها « الرئيس المؤمن » يصلي الظهر بينما رهبان المجمع المقدس يظهرون وراءه في خلفية الصورة .

وكنت في إنتظار الرئيس السادات في بيته عندما عاد من الزيارتين : الى الأزهر والى المقر البابوي . وسألته كيف سارت الأمور ، وكان رده : « رائعاً » . ثم راح يصف لي كيف إستقبله شنودة ، وكيف قال له « انه زعيم الشعب وأب كل طوائف الأمة وراعيها جميعاً » . ثم استطرد : « ان شنودة ليس سيئاً كما تصورت » . وأضاف الرئيس السادات : « لقد قلت له ان كيرلس كان تحت تصرفه تصريحات ببناء ٢٥ كنيسة جديدة ، وسوف أضع تحت تصرفك أنت تصريحات بخمسين » . وقلت للرئيس : « انك كنت تستكثر خمسة وعشرين ، وعلى أي حال فأنا سعيد لأنك أعطيته خمسين » . وقال السادات : « انك لا تتصور ماذا قال لي ، انه لم يتوقف لحظة طول الوقت عن تكرار قوله انك قائدنا وزعيمنا وأبانا وراعينا » .

□

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد . فان الأنبا شنودة كان قادماً الى الكرسي البابوي بقوة اندفاع جديدة ، ولقد راح يركّز على كنائس الخارج ويتوسع فيها ويرسم لها أساقفة جدداً، خصوصاً في أمريكا الشمالية وفي القارة الافريقية التي بدأ يمد نشاط الكنيسة القبطية الى كل أرجائها . كما أن البابا شنودة راح يوثّق علاقات الكنيسة القبطية ببقية الكنائس الكبرى في العالم وراح يحقق تواجداً دولياً ملحوظاً لكرسي مرقص الرسول ، وكان من الخطوات ذات الدلالة في هذا الاتجاه أن البابا شنودة وقّع سنة ١٩٧٣ إعلاناً مشتركاً مع البابا « بول » الجالس على عرش الفاتيكان في روما وقتها ، يعربان فيه معاً عن إهتمامها المشترك بتحقيق الوحدة بين كل الكنائس المسيحية . ولقد وصل ذلك كله الى ذروته حينما دُعي البابا شنودة لزيارة الولايات المتحدة الامريكية في شهر ابريل سنة ١٩٧٧ . ذهب البابا شنودة الى الولايات المتحدة الامريكية بعد شهر واحد من زيارة قام بها اليها الرئيس السادات لمقابلته الأولى مع الرئيس الامريكي الجديد « جيمي كارتر » .

وصل البابا شنودة الى نيويورك يوم ١٤ ابريل ١٩٧٧ ، واستقبلته في نيويورك مظاهرة كبيرة ترحب به . وكان برنامجه يتضمن زيارة الى واشنطن يلتقي خلالها بالرئيس كارتر ، وقد دعى معه الى هذا اللقاء مع الرئيس الأمريكي الأنبا صموئيل أسقف الخدمات ومسؤول الكنيسة القبطية عن العلاقات الدولية . وطلب البابا أن يرافقه في زيارته الى البيت الأبيض سفير مصر في واشنطن الدكتور أشرف غربال .

ويمكن فهم الكثير عن ظروف هذه المرحلة وملابساتها مما نشرته في تغطية أخبارها مجلة « الكرازة » ، وهي مجلة تنطق عادة بلسان البابا ، وتعتبر شبه ناطق رسمي للمقر البابوي . في عددها رقم ١٧ الصادر بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٧٧ نشرت مجلة « الكرازة » رسالة من واشنطن عن زيارة البابا للولايات المتحدة . كانت العناوين الكبيرة للرسالة كما يلي :

« استقبال حافل لقداسة البابا في نيويورك .

أول بابا للاسكندرية يزور الولايات المتحدة .

الصحف الامريكية تنشر أخبار الزيارة في صفحاتها الأولى .

قداسة البابا يلتقي بالرئيس كارتر في البيت الأبيض بواشنطن .

الرئيس كارتر يتحدث عن رحلة العائلة المقدسة الى مصر » .

كانت هذه هي العناوين الكبيرة ، أما الرسالة الصحفية نفسها بعد ذلك فقد جرت كما يلي :

« توجه قداسة البابا الى البيت الابيض وبرفقته الدكتور أشرف غربال سفير مصر في الولايات المتحدة حيث استقبلهما الرئيس جيمي كارتر في المكتب البيضاوي ، واستغرقت المقابلة نصف ساعة ، استفسر الرئيس خلالها عن أوجه نشاط الكنيسة القبطية التي كان مهتماً بها وبتاريخها وآثارها القديمة ، كما تحدث عن رحلة العائلة المقدسة الى مصر . وقد قدم قداسة البابا للرئيس كارتر أيقونة ذات ثلاثة جوانب ، على أحدها تظهر القديسة مريم ، وعلى الجانب الثاني تعميد المسيح ، وعلى الجانب الثالث تظهر قيامة المسيح . وفي بداية لقاء الرئيس كارتر بقداسة البابا شنودة الثالث قال له أنه سمع عنه كثيراً ، وأن السيد الرئيس انور السادات قد مدحه كثيراً وتحدث عنه بكل تقدير أثناء زيارته للولايات المتحدة . وعلّق الرئيس كارتر على أيقونة تعميد المسيح ، وقال أنه سوف يقنع الآخرين بشهادة التقليد القبطي بأن المعمودية تتم بالتغطيس . وقد فتح الرئيس كارتر بعد ذلك الباب للصحافة والتليفزيون ، وقال للمندوبين (مندوبو الصحافة والتليفزيون) انه يعرف ان عدد الأقباط في مصر سبعة ملايين . ثم انصرف الوفد وبقي قداسة البابا مع الرئيس كارتر في حديث خاص حضره نيافة الأنبا صموئيل والدكتور أشرف غربال . وذكر قداسة البابا (بعد المقابلة) أن الرئيس سأله عدة أسئلة عن الكنيسة القبطية ، وعن رأيه في موضوع القدس لأنه يعرف ان الكنيسة القبطية لها رأي في المشاكل السياسية لا سيما الصراع العربي الاسرائيلي . وكان رد قداسة البابا أن اليهود ليسوا شعب الله المختار في الوقت الحاضر ، وإلا ماذا نسمي الكنيسة المسيحية . وإن كنا نعتقد أنهم شعب الله المختار فمعنى ذلك أننا المسيحيين لسنا مختارين من الله بالمرة . أما عن المشاكل

السياسية فنحن نتحدث عن المبادىء العامة الأساسية الخاصة بالمشكلة ، أما التفاصيل فهي متروكة لرجال السياسة » .

□

كان واضحاً من هذا كله أن زيارة البابا تمت أولاً بتنسيق مع الرئيس السادات ، ثم أنها كانت ثانياً محاولة أمريكية للاتصال بالكنيسة القبطية على أعلى المستويات إتصالاً مباشراً ، ثم أنها كانت ثالثاً محاولة لاستمالة الكنيسة القبطية وإطرائها بقول الرئيس كارتر أنه يعرف أن عدد أقباط مصر وصل الى سبعة ملايين ، ثم إنها كانت بعد ذلك كله محاولة لإستدراج الكنيسة القبطية الى موقف « ملائم » ـ من وجهة النظر الامريكية ـ في مشاكل الصراع العربي الاسرائيلي وقضاياه . لكن البابا شنودة ـ كما ستظهر الأحداث فيما بعد ـ كان أذكى مما قدّر الآخرون ، كما أنه كان أقرب الى الالتزام بمقادير مصر ممّا ظن هؤلاءالذين كانوا يخططون لشيء آخر .

الجزء الخامس

العواصف تتجمّع

« انني مليونير . . هذا هو ديني »

(جورج برنارد شو في « ميجور باربرا »)

الفصل الأول
أوهام القوّة

مع بداية سنة ١٩٨١ كان الرئيس السادات قد أصبح في عزلة كاملة عن الحقائق الموضوعية المحيطة به . كان قد عزل بلاده عن بقية العالم العربي الذي تنتمي اليه ، وكانت تلك مفارقة محزنة ، ففي اللحظة التي زادت فيها أهمية العالم العربي الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية أكثر من أي وقت مضى ، فإن مصر خرجت منه .

على إمتداد أجيال كثيرة متلاحقة كانت مصر قد وجهت جزءاً كبيراً من حيويتها لخدمة أهداف الأمة العربية . ساعدت كل شعوبها بتحقيق الاستقلال . وساعدت على استعادة هذه الشعوب لسيطرتها على مواردها ، وبالذات البترول . كانت مصر أيضاً قد أسهمت بالجهد الأكبر في نشر التعليم وفي البعث الثقافي وفي وضع كبرياء الأمة بالنسبة لنفسها وبالنسبة للعالم في وضعه الصحيح .

وحتى حرب اليمن التي أثارت كثيراً من أسباب النقد ـ كانت لها على وجه التأكيد جوانب ايجابية . فقد فتحت أبواب القرن العشرين أمام الشعب اليمني لكي يبدأ دورة تطوره متخلصاً من طغيان نظام الإمامة . وأكثر من هذا ، فإن التواجد المصري في اليمن حمل رياح التغيير الى كل شبه الجزيرة العربية . ويمكن ان يقال ان التواجد المصري في اليمن كان مسؤولاً بشكل مباشر عن تنازل الملك سعود عن العرش في السعودية ،

وعن تولي الملك فيصل لهذا العرش من بعده . وكان هذا التواجد بالتالي هو الذي أدى في عهد الملك فيصل الى محاولة الانتقال بالسعودية من إقطاعية لعائلة الى دولة منظمة . ثم ان هذا التواجد أدى ـ بأحكام الواقع ـ الى استقلال كل دول الخليج .

ان أحكام الجغرافيا كانت تفرض على مصر دائماً دور القوة الاقليمية . هناك بلدان تستطيع ان تعيش في عزلة عما حولها لأنها تمتد على مساحة قارات ـ كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين مثلاً . وأما مصر فقضية تختلف ، فبسبب كثافتها السكانية ونتيجة للخصائص الانسانية لهؤلاء السكان القادرين على إمتلاك ناصية العلوم والحضارة والفنون ـ فإن مصر كان عليها دائماً ان تخرج الى العالم المحيط بها ، او تفقد أكبر مصادر قوتها . ولقد أضافت مصر الى أهميتها التاريخية دوراً جديداً في قيادة حركة الاستقلال والتحرر والتنوير العربي . وناضلت ـ حتى تحت حكم العثمانيين ، ثم تحت حكم الانجليز ـ لكي تؤدي دورها على أرضها وفيما حولها . ولقد اعترفت لها الأمة العربية بهذه المكانة وبهذا الحجم ، وعندما أنشئت جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ، فإن القاهرة أصبحت بالاجماع مقراً رسمياً للجامعة ، ثم جرى التقليد على ان يكون الأمين العام للجامعة مصرياً ، وكانت مصر تتحمل ٣٧ في المائة من ميزانية الجامعة . ولقد كانت تلك حقائق أدركتها كل دول العالم ، بما فيها القوتان الأعظم لولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عندما أصبح النظام الدولي يقوم على تنافس وتعاون الاثنتين بعد الحرب العالمية الثانية . وحاولت مصر ـ بناء على مجمل هذه الاعتبارات كلها ـ ان تلتزم سياسة غير منحازة ، بل وكانت واحدة من الرواد الأوَل في تشكيل هذه السياسة . ومن هذا الموقف القوي فإن الاتحاد السوفييتي لم يتردد في تأييد مصر بموارده الاقتصادية والسياسية ، كما ان الولايات المتحدة التي كانت شديدة التخوف من تأثير مصر ونفوذها التحرري جرّبت في بعض الظروف ان تنتهج سياسة ود مع مصر ، لكن أسباب الصدام كانت موجودة دائماً ، خصوصاً بظروف الصراع العربي الاسرائيلي ، وكانت مصر هي القيادة العربية المعترف بها لهذا الصراع .

وبالصلح المنفرد الذي وصل اليه السادات مع اسرائيل فإن هذا البناء كله فقد قوائمه ، ولم يجد السادات ما يفعله غير ان يُعلق كل دور مصر وطموحاتها رهناً للسياسة الامريكية . وحتى من وجهة نظر اقتصادية بحتة ، فقد كانت تلك صفقة خاسرة . فحتى من قبل مبادرة الذهاب الى القدس ، كانت الولايات المتحدة تقدم لمصر مساعدة في حدود بليون دولار سنوياً ، وبعد أربع سنوات فقد كان هذا المبلغ كما هو رغم التضخم المتزايد والهبوط في قيمة الدولار . وفي المقابل فإن دول الخليج الغنية كانت أقدر على تقديم مساعدات متزايدة . وعلى سبيل المثال فإن هذه الدول أقرضت العراق في هذه الفترة ما تصل قيمته الى حدود ٢٠ بليون دولار لمواجهة أعباء الحرب مع ايران . وهذا مبلغ يساوي تقريباً حجم ديون مصر الخارجية والتي لم تتلق من العالم العربي سوى الفتات في تلك الفترة .

وصحيح ان مصر كانت لها موارد أخرى غير المساعدات الامريكية ، أبرزها البترول وتحويلات المصريين العاملين في العالم العربي . لكن موارد مصر من البترول محدودة ، ثم ان البترول لا يمكن اعتباره دخلاً ، وإنما هو ثروة أصلية وإنفاق دخلها باعتباره نوعاً من الدخل هو في الحقيقة تبديد لرأسمال . كما ان سياسة الصلح المنفرد مع اسرائيل كان يمكن ان تؤدي الى آثار على أوضاع المصريين العاملين في العالم العربي او على تحويلاتهم الى مصر .

بل ان السادات ـ حتى وفق معاييره ـ لم يستطع ان يصبح مهندساً لتسوية شاملة في الشرق الأوسط . فقد تكفل مناحم بيجن بأن يسلبه أية إدعاءات في هذا الصدد . لقد أصبح واضحاً ان مناحم بيجن لم تكن لديه أية نية في ان يعترف للشعب الفلسطيني بأية حقوق ، بل ان النصوص التي كتبت في اتفاقيات كامب ديفيد ذاتها لم تلبث ـ على يد مناحم بيجن ـ ان أفرغت من أي محتوى يمكن ان تكون له أية قيمة فيها . بل على العكس ، فإن مناحم بيجن راح يعتبر الضفة الغربية وغزة غنيمة من حقه في مقابل الانسحاب من سيناء . ولم تستطع مصر ان تمنع اسرائيل من ضم القدس .

ومع استمرار عمليات الضم الزاحفة على الضفة الغربية وغزة ، فقد كان واضحاً ان أي نوع من أنواع الاتصال بين مصر وعرب آسيا على الجسر البري بين افريقيا وآسيا ـ يجري قطعه بطريقة نهائية لا رجوع فيها .

□

ولقد كان القول الشائع أحياناً ان السادات ـ على الأقل ـ نجح لأول مرة في ان يجعل الرأي العام الغربي يتفهم بطريقة صحيحة أحوال العالم العربي وقضاياه . ومن سوء الحظ ان ذلك القول ليس صحيحاً ، ذلك ان ما اهتم له الغرب في الواقع كان هو أداء النجم اللامع . ان الرأي العام في الغرب كان يعرف تصرفات رجل واحد ، ولكنه لم يكن يرى بعد ذلك مشاكل الملايين . ولم يكن هناك أي نوع من أنواع الحساب الدقيق للثمن الذي دُفع من أجل لفت الانتباه العالمي لأداء هذا النجم اللامع . ويمكن هنا ان نتذكر القصة المشهورة التي تروى عن الجنرال الألماني المشهور « هلموت فون مولتيكه » . كان السلطان التركي قد استقدم الجنرال الألماني ليدرب جيوشه سنة ١٩١٤ ، وفي أثناء احدى المناورات شاهد فون مولتيكه أحد الضباط الأتراك يقوم بتصرفات غريبة ، وتقدم منه يسأله : « من أين تريد ان تحصل على وسامك يا سيدي الضابط ؟ من قومك على هذه الناحية ، ام من أعدائك على الناحية الأخرى ؟ » .

ومن مغزى هذه القصة ، فإنه لا بد من التدقيق في مصدر أي تقدير يلقاه أي سياسي . وفي كل الأحوال فإنه ليس من حكمة القيادة في شيء ان يتقدم قائد لاحتلال موقع جديد اذا كان ثمن احتلال هذا الموقع هو ضياع القاعدة الأصلية له .

□

ولم يكن السادات على استعداد لأن يعترف ـ حتى لنفسه ـ بأن مغامرة المبادرة قد فشلت ، وأنه راهن عليها بكل شيء وخسر . وهكذا فإنه بدأ يهرب من الواقع الى الأوهام مرة اخرى . لم يكن من قبل يستطيع ان يستقر في مكان واحد ، والآن فإنه أصبح أقل استقراراً وأكثر قلقاً ، وبدأ يظهر في

مكان مختلف كل يوم . ويظهر بزي مختلف كل يوم . ويعكس مزاجاً مختلفاً كل يوم . وتعوّد ان يتنقل دائماً بالهليكوبتر ، فقد كان الانتقال بها اسرع وأسهل ، وكانت دائماً جاهزة كلما طرأ بباله ان يتحرك . ولقد اكتسب ما يمكن ان نسميه « عقلية الهليكوبتر » . وفي الحقيقة فإن الهليكوبتر شجعت لديه الابتعاد عن الحقيقة . من نافذة الهليكوبتر فإن مصر تبدو هادئة وساكنة ، الوادي أخضر والصحارى صفراء من حوله ، ونهر النيل يشق هذا كله كأنه تيار من الفضة يتدفق من الجنوب الى الشمال . لكن مصر الحقيقية كانت شيئاً مختلفاً ، لأن النزول على الأرض لمعرفة أحوالها كما ان فهم أحوال أهلها كان يتطلب شخصاً يمشي ويعيش بين أهلها . وكان السادات بعيداً في السماء يشق الفضاء بطائرة هليكوبتر . وكان هذا يشيع في تفكيره تصورات مقطوعة الصلة بالحقيقة .

وكان برنامج الحياة اليومية للرئيس السادات يؤكد بتفاصيله هذه العزلة عن العالم الخارجي . كان يستيقظ في الصباح متأخراً ـ ما بين الساعة التاسعة والتاسعة والنصف عادة ـ وعندما يفتح عينيه كان يمد يده الى مائدة بجوار سريره فيتناول ملء ملعقة من العسل مزجت بقليل من رحيق الملكات ، ثم كان يطلب فنجاناً من الشاي الساخن يحتسيه بعد العسل والرحيق . ثم تأتيه صحف الصباح القاهرية ، فيلقي نظرة عليها مركزاً اهتمامه على ما يتصل به : العناوين الكبيرة المتصلة بأخبار نشاطه في اليوم السابق ، ثم صوره . ثم يدخل خبير التدليك الخاص به [1] فيبدأ معه في القيام ببعض التمرينات الرياضية ، ثم يجيء دور التدليك والحمام ، ويكون ذلك كله قد استغرق أكثر قليلاً من ساعة . وبعدها تجيئه صينية الإفطار ، وهي مكونة عادة من طعام خاص خفيف يحتوي على بعض الجبن والخبز الخالي من أي سعر حراري والمصنوع من دقيق خاص مستورد من سويسرا

---

(١) كان للمدلك الخاص بالرئيس السادات وضع رسمي في البروتوكول . وقد دهش أحد سفراء مصر في عاصمة اوروبية حينما وجد الى جواره على مائدة عشاء رسمي ـ شخصاً من حاشية الرئيس لا يعرفه . وعندما سأل عنه اكتشف انه المدلك الخاص للرئيس .

(كان هذا الدقيق الخالي من السعرات الحرارية يستخدم في صنع كل أنواع الفطائر والحلوى التي تقدم للرئيس السادات ، بما فيها الكنافة ـ وحتى المعكرونة أيضاً خالية من أي نشويات ، وكان الرئيس السادات يقبل عليها ويسميها ضاحكاً « مكرونة خشب ») .

وليس سراً ان الرئيس السادات كان يشرب بانتظام ، وكان يقول ان ذلك بناء على نصيحة الأطباء بعد تعرضه في شبابه لعارض قلبي . وكان قبل الظهر يفضل الفودكا ، وكان يشرب منها كأساً واحداً او كأسين قبل ان يبدأ مقابلاته عند الظهر . وكان تفضيله للفودكا قبل بدء عمله يرجع الى اعتقاده بأنها لا تترك رائحة في فم من يشربها ، وكان يعتقد ان هذا القليل من الفودكا الذي يشربه قبل الظهر هو خير منشّط لعمله الذي كان يبدأ في العادة على شكل مقابلات (اثنتين او ثلاثة في اليوم) تبدأ في الثانية عشرة وتستمر لساعتين . وعندما تصبح الساعة الثانية والنصف او الثالثة بعد الظهر يفرغ الرئيس السادات من العمل شاكياً في العادة من انهم « يريدون قتلي بكل هذا الذي يضعونه على كتفي » . وتعود الفودكا مرة ثانية الى الظهور ، وتنتهي هذه الفترة في الساعة الرابعة او الرابعة والنصف يتناول في نهايتها غذاء خفيفاً مكوناً في العادة من بعض شرائح صدر الدجاج او اللحم البارد ، وطبق من السلطة او طبق من الخضروات الطازجة بدون أية توابل ، ويأوي الى فراشه لينام . ويستيقظ في العادة ما بين الساعة السابعة والسابعة والنصف شاعراً بالجوع ، فيطلب فنجاناً من الشاي بالنعناع ، ثم يطلب عشاءه ، وهو في معظم الأحيان من اللحوم المسلوقة او المشوية ، الى جانب بعض الأرز او المكرونة الخالية من النشويات ، ثم يتناول طبقاً من الحلوى المصنوعة من الدقيق الخاص الخالي من أي سعر حراري . ثم يبدأ في إجراء بعض اتصالات تليفونية مع بعض المسؤولين المصريين او مع بعض المسؤولين الأجانب خصوصاً في الولايات المتحدة (يكون الوقت في الولايات المتحدة ساعتها حوالي الظهر) . ثم يختم اتصالاته التليفونية بتلقي مكالمات من رؤساء تحرير بعض الصحف المصرية من المقرّبين منه ، يسمع منهم ما لديهم من أخبار ويزودهم بما لديه من توجيهات ، ثم يكون البند التالي من

برنامجه هو طلب كشف أفلام السينما الجاهزة للعرض في صالة السينما (كانت هناك صالة سينما في كل بيت من بيوته او استراحة من استراحاته ، وكانت الأفلام ترسل اليه حتى قبل عرضها على رقابة الأفلام ، لأنه كان يعتبر السينما تسليته الأساسية) . وعادة ما كان يلقي نظرة على كشف الأفلام ثم يخط بالقلم اشارة الى اثنين او ثلاثة منها ، وفي نحو الساعة العاشرة مساء يتوجه الى صالة السينما ومعه من يتصادف وجوده من أفراد اسرته او من أصدقائه . ويبدأ عرض الفيلم الأول ، وخلال عرض الفيلم فإنه كان عادة يتناول قدحاً او اثنين من الويسكي ، وأحياناً يأخذ معه قليلاً من شطائر الجبن او اللحم . وبعد منتصف الليل بقليل (يكون الفيلم الأول في العرض الليلي قد انتهى وبدأ عرض الفيلم الثاني) ، يشعر من حول الرئيس بأنه بدأ يغفو ، لكنه يغالب النوم لبعض الوقت ، ثم فجأة ينهض واقفاً طالباً من الآخرين جميعاً ان يظلوا حيث هم وألا يقطعوا مشاهدتهم للفيلم الذي يرونه ، وينصرف هو الى غرفة نومه لينام . وهكذا ينتهي برنامج يوم من أيامه العادية (كان البرنامج يختلف في شهر رمضان لأن الرئيس لم يكن يتناول المشروبات فيه ، كما انه كان يصوم أيامه كلها) .

□

ولقد استطاع السادات ان يحوّل عزلته الى فضيلة . وعندما يكون عليه ان يتخذ قراراً في أمر من الأمور ، فإن الصحف كانت تعلن انه سوف يعتكف في إحدى استراحاته البعيدة « لكي يصل الى قراره » ـ كما لو ان القرار يجيئه بوحي من السماء وليس عن طريق دراسات تحتويها أوراق الدولة او مشاورات مع كبار المسؤولين فيها ، او مع غيرهم من مستشارين . ولقد ضاقت مع الأيام دائرة من كان يتصل بهم ، وانحصرت هذه الاتصالات بدائرة قليلة من الناس كانوا على استعداد لأن يقولوا له ما يعرفون انه يرغب في سماعه . وأصبح يصدق كل ما يقدم اليه من نتائج استفتاءات ، ويصرّ على ان أكثر من ٩٩ في المائة من المصريين يؤيدون سياساته ، وان لا أحد يعارضه سوى قلائل من الأرذال والمنحرفين ، ولم يكن على استعداد على

الإطلاق لأن يعرف ان كل استمارات الاستفتـاءات تملأ في الـريف بواسـطة الادارة وبـدون ما حـاجة حتى الى شكليـات عمليـة الاقتـراع بمـا فيهـا عـدّ الأصوات .

وبسبب رغبتـه الدائمـة في التنقل من مكـان الى مكان ـ فـإن الحاجـة ظهـرت الى استراحـات جديـدة . ولـم يكـد الانسحـاب الاسـرائيلي يتم من الضفة الشرقية لقناة الـسويس حتى اتخذ لنفسـه استراحـة في الاسماعيليـة . ولم يكد فك الارتباط الثاني يتم حتى اتخذ لنفسه استراحة جديدة اخرى عند سفح جبل الـراحة في سينـاء قرب البقعـة التي استطاع فيهـا « موسى » عليـه السلام ان يسمع صوت الله ويتكلم معه . وظهرت للوجود استـراحة ضخمـة اخـرى على شاطىء مـرسي مطروح في الصحـراء الغربيـة . ولم يكن ذلـك كافياً بالاضـافة الى كل ما لديه من اسـتراحـات قبل ذلـك ، فقد بدأ الآن يمـد بصـره الى قصر المنتـزه (كان قصـر المنتزه احـد القصور الـرسميـة الأربعـة للملك فاروق : كان هناك قصر عابدين وقصر القبة في القاهرة ، وكـان هناك قصـر رأس التين والمنتـزه في الاسكـنـدريـة ـ وكـانت هـذه القصـــور جميعـاً تستخدم للمناسبات الرسمية) . لكن السادات بدأ الآن يرى ان قصـر المنتزه يجب ان يتحوّل الى قصر ضيافة كما قال ، وقد طلب إعادة ترتيبه ليصبح كما كـان تمامـاً عندمـا بني في أواخر القـرن التاسـع عشر ، مـع إضافـة مـطابـخ وحمامات حديثة اليه . ثم غيّر الســادات رأيه وطلب ان يصبـح قصر المنتـزه مكتباً خاصاً له في الاسكندرية ليستطيع فيه ـ قرب استـراحته في المعمـورة ـ ان يستقبـل من يشاء من معـاونيـه او من زواره . وجـرت عمليـة اعـادة لبنـاء القصـر تكلفت سبعة مـلايين جنيه (في الـوقت الذي كـانت فيـه آثـار مصـر التـاريخية الكبـرى تواجـه خطر التـداعي بـسبب نقص الاعتمـادات الـلازمـة لصيانتها) . والغريب ان الـسادات لم يقض في القصـر غير سـاعة واحـدة . وكـان هذا القصـر الذي أعيـد بناؤه ليصبـح مكتبـاً لـرئيس لم يمـارس عمله اطلاقاً من مكتب ـ وهماً آخر من الأوهام .

□

ولقد كانت تنقلاته المستمرة تمثل في واقع الحال كابوسـاً إدارياً ، لأن

متطلبات وجوده في أي مكان كانت تقتضي اجراءات ضخمة ومعقدة : فلم يكن يتبعه حيث ذهب أفراد حرسه الخاص فقط ، ولكن على الحرس الجمهوري ايضاً ان يحرس المنطقة التي يوجد فيها بقوة كتيبة كاملة تقريباً . ثم ان الأمر كان يقتضي ايضاً وجود مكتب للاتصالات وأجهزة لهذه الاتصالات تنقل اليه ـ ولو نظرياً ـ كل ما يحتاجه رئيس الدولة من معلومات ، وتنقل عنه كل ما يحتمل ان يصدره من تعليمات . وكان هذا كله يمثل ذيلاً إدارياً طويلاً يتبع الرئيس من بيته في الجيزة في يوم من الأيام ، الى بيته في ميت أبو الكوم في اليوم التالي ، ثم الى استراحته في القناطر او في الاسماعيلية او في غيرها من عشرات الاستراحات في أي لحظة وفي أي وقت . وكان هو نفسه ينتقل بالهليكوبتر . ولأسباب أمنية فقد كان موكبه في السماء عادة يتكون من ثلاث طائرات هليكوبتر لكي لا يعرف أحد أيها يستقله الرئيس . ومن ضمن صفقة طائرات الهليكوبتر التي اشتريت من شركة « ويستلاند » ـ فإن خمساً منها خصصت لاستعمال الرئيس . ولقد اكتشف الرئيس استعمالات اخرى للقصور الملكية الكبرى . فقد تحوّل قصر القبة على سبيل المثال الى مقر دائم لشاه ايران أثناء منفاه في القاهرة . ومنذ ان قامت الثورة الايرانية بطرد الشاه من ايران فإن هذه الثورة لم تجد لها عدواً أكثر من الرئيس السادات . وبصرف النظر عن رأيه في « الخميني » ، فلقد كان واضحاً أمامه وأمام العالم كله ان الشعب الايراني قد لفظ الشاه نهائياً ، وان إحتضان الرئيس السادات له على هذا النحو كان كفيلاً بإساءة العلاقات بين الشعب المصري وبين شعب من أكبر شعوب منطقة الشرق الأوسط . ولقد قطع الرئيس السادات محادثاته في كامب ديفيد ذات يوم لكي يتصل بالشاه ـ الذي كان لا يزال في طهران ـ ويسأله عن أخبار المؤامرات ضده ، ويعرب له عن مساندته لعرش الطاووس . وعندما إنهار هذا العرش نهائياً ولم يعد أمام الشاه الا ان يغادر طهران تحت إدعاء انه سيقوم بعدة زيارات رسمية خارج إيران ـ فإن أحداً في العالم وفي المنطقة لم يكن على استعداد ان يجاريه في هذه التمثيلية الا الرئيس السادات الذي بادر بدعوته الى زيارة مصر ، ورتب له في أسوان ما وصف بأنه استقبال شعبي (كان الملك حسين الذي تربطه بشاه ايران صداقة قديمة ـ اكثر تقديراً للحقائق

ولمصالح الأردن حين اعتذر عن الاشتراك في هذه التمثيلية ، واعتذر عن استقبال الشاه المطرود من طهران في عمان) . وعندما انتهت الزيارة الرسمية في أسوان وغادرها الشاه الى الرباط ، ثم الى المكسيك ، ثم الى بنما بعد ذلك (حيث لاحقته فيها جميعاً مظاهرات ومظاهر الاحتجاج والعداء من جانب الجماهير العادية ، والحرج من جانب حكومات هذه البلدان) ـ لم يجد الشاه مستقراً نهائياً له إلا في مصر حيث دعاه السادات لكي يقيم في « وطنه الثاني » . ولقد صفق الغرب طويلاً إعجاباً بهذا الكرم ، لكن الغريب ان أحداً من هؤلاء المصفقين ـ وهم اكثر من استفاد من الشاه ـ لم يكونوا على استعداد لان يضحّوا بأي شيء في مصالح بلدانهم تحت أي دعاوى من « الصداقة » او من « الإنسانية » . ولقد كان ترحيبهم في معظم الأحيان لا ينبع من تقدير للصداقة او الانسانية ، وإنما كان ينبع من ان استضافة السادات للشاه قد أعفتهم جميعاً من الحرج ومن المسؤولية . ولم تكن استضافة الشاه في صالح مصر ـ كما انها لم تكن في صالح الولايات المتحدة أو بريطانيا مثلاً ـ لكن الفرصة كانت مناسبة للنجم الساطع يظهر فيها للعالم انه يقدر على ما لا يقدر عليه غيره . ومن ناحية أخرى فقد كان يرى في نفسه تجسيداً لمصر ، وبالتالي فإن أي واحد من أصدقائه الشخصين ـ على فرض انه والشاه كانت تربطهما فعلاً صداقة شخصية ـ هو في نفس الوقت صديق لمصر . والحقيقة ان الشاه لم يكن صديقاً لمصر في أي وقت من الأوقات ، بل انه طوال كل المعارك مع اسرائيل ـ سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ وخلال حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ كان هو المصدر الرئيسي الذي يمدّ اسرائيل ببترولها ـ وهو البترول الذي تحركت به كل دباباتها ومدافعها وطائراتها في الجو وقطع أسطولها في البحرين الأبيض والأحمر !

وعندما اشتد المرض على الشاه في أيامه الأخيرة ، فإن الرئيس السادات بنفسه أصبح هو الذي يعلن النشرة اليومية عن الحالة الصحية للشاه المخلوع . وعندما مات الشاه أخيراً ، فإن الرئيس السادات تجاهل وصيته وتجاهل الحاح الامبراطورة « فرح » وقرر ان تكون جنازته جنازة رسمية في حين ان كلاهما ـ الشاه والامبراطورة ـ كان من رأيهما ان تكون الجنازة عائلية

ومحدودة . ولم يكن إصرار الرئيس السادات على جعلها جنازة رسمية محصوراً داخل مصر فقط ، لكنه أرادها أيضاً جنازة دولية ، فدعا اليها عدداً كبيراً من رؤساء الدول ، ولم يحضر في النهاية الا بعض الرؤساء السابقين ومن بينهم الملك قسطنطين ملك اليونان السابق الذي كان يعمل مديراً لبعض أعمال الشاه المالية في ذلك الوقت ، ثم الرئيس الامريكي السابق « ريتشارد نيكسون » .

□

كان الرئيس السادات من أنصار القول المأثور عن لويس الرابع عشر : « أنا الدولة » . . ولقد بدا ذلك اعتقاده فعلاً فأصبح يتحدث عن « شعبي » و « جيشي » و « أسطولي » الخ . لكنه في هذا كله لم يكن يستطيع ان يرى ان أي رئيس دولة كان يمكن له ان يتحدث باسم شعبه اذا كان بالفعل يعبّر فيما يقول عن مصالحه المشروعة وعن طموحاته ، فإذا لم يكن ذلك ما حدث فعلاً فإنه يفقد حقه في التحدث بإسمه . ولم يكن ذلك رأي السادات . فأي نقد يوجه اليه كان تهجماً يوجه الى مصر ، وكان ذلك ينطبق على المصريين وعلى غيرهم . وعندما لم تستطع أي حكومة عربية ان تقتفي أثره في رحلة القدس وتوقيع كامب ديفيد ، فإن السادات لم يلبث ان هاجمهم جميعاً باعتبارهم أقزاماً يتطاولون على مصر . وكان من الغريب انه في احدى خطبه في تلك الفترة هاجم الملك عبد الله ـ جد الملك حسين ملك الأردن ـ وكان تعليق الملك حسين بأدبه الجم : « من الغريب ان يهاجم فخامة الرئيس جدي الملك عبد الله على أساس ما قيل من اتصاله بالاسرائيليين ، بينما فخامته ذهب اليهم في القدس ووقّع معهم صلحاً منفرداً » .

لكن الرئيس السادات كانت له مقاييسه الخاصة ، او لعلها أوهامه الخاصة . وقد بدأ كل الذين اتصلوا به أثناء عمليات التفاوض ـ حتى من الاسرائيليين ـ يشعرون بهذه الحالة ، بل ان « ايزر » (عزرا ـ كما كان الرئيس السادات يناديه) « وايزمان » اضطر ذات مرة أثناء مناقشة مع الرئيس

السادات ان يقول له : « سيادة الرئيس ، حتى هؤلاء الرجال الذين طلعوا الى القمر عادوا مرة اخرى بعد ذلك الى الأرض » . وكان وايزمان بذلك يرد على المقارنة التي كثر تكرارها ـ اطراء للرئيس السادات ـ بين رحلة القدس وبين وصول الانسان الى القمر ، وكان السادات سعيداً بهذه المقارنة .

وكان للسادات أصدقاء جدد كثيرون بجانب شاه ايران وايزر وايزمان . كان هناك « صديقي جيسكار » ، وكان هناك « صديقي شميت » ، وكان هناك « أصدقائي نيكسون وفورد وكارتر » ، وكان هناك « صديقي اوناسيس » . وكان هناك غير هؤلاء كثيرين غمرتهم صداقة السادات ، وبالتالي صداقة مصر وكرمها المضياف . وبين هؤلاء كانت « اليزابيت تايلور » التي جاءت الى مصر مسبوقة ببرقية بعث بها زوجها « جون وارنر » ـ في ذلك الوقت ـ (كان عضواً في مجلس الشيوخ الامريكي عن ولاية فرجينيا) ـ وكانت البرقية تطلب باسم الزوج عدم تقديم أية هدايا لزوجته أثناء زيارتها لمصر لأن ذلك « قد يسبب إحراجاً سياسياً لي » . لكن كرم الرئيس السادات لم يكن مستعداً لسماع أية نصائح . ولقد وضع طائرته الخاصة تحت تصرف « اليزابيت تايلور » لكي تحملها للقائه في استراحة الاسماعيلية ، وعندما نزلت من هليكوبتر الرئاسة كان في انتظارها يرحب بها قائلاً : « مرحباً يا صاحبة الجلالة » . وبدت الدهشة على وجه اليزابيت تايلور ، واستطرد الرئيس السادات : « هل نسيت انك كليوباترا ملكة مصر ؟ » . ولقد عوملت اليزابيت تايلور في مصر بالفعل كإحدى الملكات . كان الرئيس السادات لا يزال يخلط بين التمثيل والواقع وبين الرواية والتاريخ ، وربما من هذا الخلط فإن اليزابيت تايلور وجدت حولها في مصر حراسة رسمية طوال مدة إقامتها ، ولم يكن المسؤولون عن حراستها متحمسين لهذه المهمة ، وقال أحد الضباط شاكياً في ردهة الفندق الذي كانت تقيم فيه ـ وهو واقف مع جنوده في انتظار استيقاظها من النوم : « أليست مصيبة من مصائب الزمن ان لا يكون أمامنا شيء الا حراسة احدى ممثلات هوليوود ؟ » .

ولم تكن اليزابيت تايلور هي ممثل هوليوود الوحيد الذي لقي تكريماً

في مصر السادات . قبلها جاء « فرانك سيناترا » ضيفاً مكرماً على الرئيس المصري لكي يغني تحت سفح الهرم في حفلة ضمت أربعمائة من أصحاب الملايين الامريكيين وعدداً من كبار الشخصيات الاوروبية والمصرية . ومن سوء الحظ ان الرئيس السادات دعا فرانك سيناترا لكي يغني له خصيصاً في بيته مع عدد قليل من ضيوفه المقرّبين ، وتصادف ان كان ذلك يوم ٢٨ سبتمبر ، وكانت مصر تحتفل فيه بذكرى رحيل جمال عبد الناصر . ولقد جاء ايضاً « انريكو ماسياس » من فرنسا ، و« خوليو اجلاسياس » من أسبانيا ـ وكان كلاهما نجماً في مهرجان تليفزيوني عند سفح الهرم يغني للنخبة الممتازة على القمة في القاهرة . ولم يكن كل هؤلاء النجوم منافسين ، فلقد كان السادات نفسه في كل هذا هو النجم الساطع ـ ربما اكثر من كل ضيوفه . ولم يكن يعارض كثيراً في ظهور مثل هذا النوع من النجوم بجانبه . بل العكس . لكنه كان حساساً اذا ما اتجهت الأضواء الى غيره من الساسة ـ رؤساء كانوا او ملوكاً . وعندما بدأ الرئيس ريجان يتحدث عما سماه « الخيار الأردني » ، والذي كان يعني اشتراك الملك حسين في عملية السلام ـ فإن الرئيس السادات لم يلبث ان سجل عدم موافقته . لم يكن يريد اية منافسة تتحول بها الأضواء عنه وعما يفعله ـ الى غيره طبقاً لسيناريو « الخيار الاردني » .

* * *

واذا كان الرؤساء العرب قد أصبحوا في نظر السادات أقزاماً ، فإن غيرهم كثيرين لم يكونوا أكثر حظاً . وفي صيف سنة ١٩٨١ ـ وأثناء مناقشة جرت بين مجموعة برلمانية في الحزب الوطني وبين الرئيس السادات ـ عبّر بعض النواب من أعضاء هذه المجموعة عن أملهم « في ان يتحرك الرئيس السادات خطوة في اتجاه سياسة عدم الانحياز » . وكان رد الرئيس السادات ملفتاً للنظر ـ قال : « من هناك في يوجوسلافيا بعد ذهاب تيتو استطيع ان أتحدث معه على قدم المساواة ؟ » . . ثم استطرد : « حتى تيتو في أواخر أيام حياته تصور انه يستطيع ان يُلقي عليّ دروساً ، وانحاز الى الفلسطينيين

والى جبهة الرفض ، ومع ذلك فلم أكن لأمانع في التحدث اليه لو انه كان لا يزال حياً » . واستكمل الرئيس السادات بقية عرضه لصورة مواقف الدول التي شاركت مصر في تأسيس حركة عدم الانحياز ، وقال : « في الهند هناك الآن أنديرا غاندي ، وهي واقعة تحت نفوذ السوفييت تماماً ، وهي لا تستطيع ان تفهم ان العالم تغيّر ، وبالتأكيد فأنا لا أستطيع ان أتحدث معها ، وفي الواقع فإنه لم تعد هناك في عالم عدم الانحياز شخصية يمكن الكلام معها » !

وبالرغم من كل الأصدقاء الجدد الذين عثر عليهم السادات ، وبالرغم من تصفيق الغرب له ، وبالرغم من كل ما كانت تقول به نتائج الاستفتاءات ـ فإن الرئيس السادات لم يكن في أعماقه وبغريزته ـ شاعراً بالاطمئنان . كانت هناك قلة من المحيطين به ـ وفي مقدمتهم زوجته « جيهان » ـ تنصحه بالبحث عن حلول . ولكن أية حلول ؟ وحلول لماذا ؟ . كان يبدو مقتنعاً بأن الطريق الذي اختاره هو الطريق الصحيح ، وبأن أهدافه كبيرة وان حججه مقنعة ، وكل ما في الأمر أحياناً ان رسالته لا تصل الى الناس ، وينبغي ان يكون ذلك خطأ أجهزة التوصيل : الصحافة والراديو والتليفزيون . وهكذا فإنه راح بين وقت وآخر يدعو رؤساء التحرير والمسؤولين عن الاذاعة والتليفزيون لمقابلته ، ويؤنبهم على قصورهم في نقل رسالته للناس ، ويدعوهم بعد ذلك الى مضاعفة جهودهم . وكان أمراً عادياً ان تصدر الصحف في ذلك الوقت وقد خصصت أكثر من نصف صفحاتها للرئيس : نشاطه وخطبه ومذكراته وسيل لا يتوقف من صوره في كل وضع . وكان ذلك هو أيضاً حال الإذاعة والتليفزيون . كِلا الجهازان أصبح ميداناً مقفولاً على الرئيس ، وكان اهتمامه بهما كبيراً . وفي الشهور الأخيرة قبل اغتياله ، فقد كان مهتماً بإخراج فيلم عن قصة حياته مأخوذ من كتابه « البحث عن الذات » . وفي تلك الأوقات العصيبة فإنه كان يقضي مع مخرج هذا الفيلم ومع الممثلين المرشحين للأدوار الرئيسية فيه ساعات طويلة لم يتح مثلها لرؤساء وزاراته او لوزرائه المشرفين على أخطر قطاعات الدولة . وكانت أية مناسبة تشد اهتمام الرئيس جديرة بأن تصبح مشهداً مقرراً على كل الناس .

وعندما عرف ان أمير وأميرة ويلز ـ بعد زواجهما الذي حظي باهتمام العالم ـ سوف يقضيان شهر العسل في رحلة بحرية تأخذهما الى البحر الأبيض ثم البحر الأحمر ـ فإن الرئيس السادات لم يكن على استعداد لتضييع هذه الفرصة . ولقد دعاهما الى الغداء او العشاء معه في أي مكان في مصر . لكنهما اعتذرا لأن الضرورات تفرض عليهما عدم مغادرة اليخت الملكي « بريتانيا » ، وكانا يسافران عليه . وعلى أي حال فإنهما ـ دفعاً للإحراج ـ وجها دعوة للرئيس السادات وزوجته للعشاء معهما على ظهر اليخت الملكي بينما كان يعبر قناة السويس من البحر الأبيض الى البحر الأحمر . وكادت الفرصة تضيع من الرئيس السادات لأن بحارة اليخت الملكي منعوا العشرات من مصوري الصحف والتليفزيون من الصعود الى اليخت . لكن الرئيس السادات تدارك الفرصة الضائعة للظهور مع العروسين الملكيين بأن انتظرهما في مطار الغردقة الذي نزلا اليه من اليخت الملكي ليركبا طائرة تقلهما الى بريطانيا مباشرة . لقد صمم السادات على ان يجعل إقلاعهما من مطار الغردقة مناسبة رسمية ، ونقل طابوراً كاملاً من الحرس الجمهوري بخوذاتهم الفولاذية (على النمط الألماني) لكي يصطفوا كحرس شرف يتفقده الأمير قبل ركوب الطائرة من مطار الغردقة . كان الرئيس السادات واقفاً هناك وسط المطار الواقع في قلب الصحراء ، وكانت معه زوجته جيهان وأبناؤه وأحفاده ، بل وظهرت في مؤخرة الصورة بعض مربيات الأحفاد . يبدو ان الكل كان يريد ان يشاهد العروسين الملكيين . ويبدو ان المناسبة كانت ـ من الناحية التليفزيونية ـ قادرة على ان تكون ملحقاً بحفل الزفاف نفسه ، وربما شدت نفس الجمهور الواسع من المتفرجين ! وبالتالي فهي مناسبة لا ينبغي ان تفوت .

□

وخلافا مع كل هذه المناسبات والاحتفالات الباهرة ، فقد كانت هناك مناسبة سنوية يحتفل فيها الرئيس السادات بواحد من أغرب الطقوس التي علّمتها له تجاربه . في نهاية كل سنة كان يقوم بما يسميه عملية « حرق

الورق » . وهكذا فإن الرئيس السادات كان بنفسه ـ وبصبر غريب ـ يفرز بعض أوراقه الخاصة ، ثم يقوم بنفسه بإحراق ما لا يرى لزوماً لإبقائه منها ، لأن أحداً لا ينبغي له ان يراها غيره . كان « حرق الورق » يتم اما في بيت الجيزة او في ميت أبو الكوم ، ولم تكن هناك مناسبة يظهر السادات فيها صبراً وجلداً كهذه المناسبة . وكان بين الأوراق التي يصر على احراقها الأوراق الخاصة بإنفاق المصاريف السرية الموضوعة تحت تصرفه . كان أحد السكرتيرين الموثوق بهم يشرف على عملية الصرف ويقدم للرئيس في نهاية كل شهر حساباً إجمالياً عما يتم التصرف فيه طبقاً لأوامره ، وكانت هذه الأوراق تعود الى الرئيس فيما بعد ليتولى هو بنفسه احراقها . وكانت هناك أيضاً بعض التقارير والرسائل السرية التي تصله والتي يرى ان لا يطلع عليها أحد . كان الحريق مصير هذه التقارير والرسائل السرية . كانت هناك ايضاً تسجيلات لمكالمات تليفونية او مقابلات او لقاءات يطلب بنفسه متابعتها ، فتجيء اليه مسجلة ومفرّغة على ورق . الحريق أيضاً .

وبالرغم من الاحتفال المشهود الذي جرى فيه إحراق عدد من أشرطة التسجيل أمام وزارة الداخلية عندما حقق السادات نجاحه ضد مراكز القوى ـ « هذا الرمز لإعادة الحرية التي طال غيابها »[1] ـ فإن وسائل التسجيل والمراقبة لم تلبث ان زادت أكثر مما كانت عليه قبل هذه المناسبة الرمزية . كانت طاقة الرقابة على التليفونات وتسجيل محادثاتها ـ عندما أصبح السادات رئيساً ـ في حدود ١٢٠٠ خط . وقرب نهاية عهد الرئيس السادات فإن طاقة المراقبة والتسجيل زادت الى ١٦٠٠٠ خط . كان التقدم التكنولوجي عنصراً مساعداً ، وكانت المساعدات التي تقدمها « الموساد » وإدارة المخابرات المركزية الامريكية ـ عنصراً مضافاً . وكان الحريق السنوي يلتهم أيضاً بعضاً من هذه التسجيلات اذا وردت خلالها وقائع لا يريد لها هو ان تظل مسجلة على شرائط .

* * *

---

(١) تعبير الرئيس السادات في « البحث عن الذات » ص ٢٢٤ .

وربما كان من أغرب النماذج للمنطق الذي ضاعت به الحدود بين الرئيس والدولة ، فأصبح الرئيس هو الدولة والدولة هي الرئيس ـ هو الطريقة التي تصرف بها في كنوز الآثار المصرية القديمة وبأوامر مباشرة منه . وبداية ، فإن الرئيس السادات استولى لنفسه على الاستراحة الرسمية لهيئة الآثار المصرية قرب أهرامات الجيزة . لكن هذه الاستراحة كان لا بد من إعادة ترميمها لكي تكون لائقة بساكنها الجديد . وكلفت شركة المقاولين العرب بهذه المهمة ووصلت تكاليف الفاتورة النهائية الى ٢٢٤ ألف جنيه . ولكن الغريب ان الفاتورة قدمت الى هيئة الآثار ، وكان التوجيه الصادر في هذا الصدد هو ان يتم سداد المبلغ من الميزانية المخصصة لبند ترميم الآثار في ميزانية الهيئة . وفوجئت الهيئة بالفاتورة المقدمة لها ، خصوصاً وان الميزانية السنوية لترميم الآثار لم تزد في تلك السنة عن ٦٠ ألف جنيه . وكان الشد والجذب بين هيئة الآثار وبين شركة المقاولين العرب ما زال على أشده حينما اغتيل الرئيس السادات ، ولا زالت المشكلة قائمة حتى الآن . ومن المفارقات ان المشكلة لا زالت قائمة بينما الاستراحة نفسها اختفت بالكامل من فوق سطح الأرض ضمن عملية إزالة الاستراحات في منطقة الهرم ، والتي كانت من ظواهر التغيير في مصر .

لكن الأمر في مجال الآثار المصرية لم يقتصر على الاستراحة التي كان الرئيس السادات مغرماً بأن تلتقط صوره فيها او بالقرب منها لكي تظهر الأهرامات معه في نفس الإطار ـ ان الأمر وصل الى أبعد من ذلك كثيراً حين راح الرئيس السادات يغدق عطاياه من كنوز الآثار المصرية على أصدقائه ، وبأوامر منه . كان هناك بالتأكيد ـ من قبل الرئيس السادات ـ تقليد تقديم هدايا من الآثار المصرية في بعض المناسبات . لكن القواعد كانت تقضي بتقديم هذه الهدايا الى هيئات رسمية ، ثم ان ما جرى تقديمه كان يجب ان يكون من آثار متكررة . ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ أنه بعد إتمام بناء السد العالي فإن جمال عبد الناصر أهدى الى الاتحاد السوفييتي آنية قديمة من المرمر من مخازن حفريات سقارة ، وقدمت الآنية في احتفال رسمي عقدته اللجنة المركزية في الاتحاد السوفييتي ، ووضعت في مدخل قاعة

الاستقبال الرئيسية في مبناها . كذلك قدمت أوان من نفس النوع الى المتحف الوطني في طوكيو ، والى متحف الفاتيكان . وعلى أي حال فإن كل الهدايا الرسمية من الآثار قبل سنة ١٩٧٠ تأخذ صفحة واحدة في سجلات هيئة الآثار . اما الآن فقد بدأ الكرم يأخذ أبعاداً أخرى .

في فبراير ومارس ١٩٧١ قدم الرئيس السادات هديتين ، واحدة للرئيس تيتو واخرى للرئيس بريجنيف . كانت هدية تيتو عبارة عن تمثال واقف للإله أوزوريس ارتفاعه ٤٨ سم . عثر عليه بحفائر بني سويف . وكانت هدية الرئيس بريجنيف تمثال جالس للإلهة إيزيس تقوم بارضاع الطفل حورس ، ارتفاعه ٢٢ سم ، وكانت هاتان الهديتان ـ على أي حال ـ بمقتضى خطابات رسمية من ديوان كبير الأمناء الى الهيئة . ثم بدأت الهدايا تأخذ منحى آخر تصوّره السجلات كما يلي :

* عقد من الخرز السكري من الأماثيست اللازوردي وفي منتصفه تميمة على هيئة حورس الطفل ـ هدية لامبراطورة ايران ـ بناء على إشارة تليفونية .

* تمثال من البرونز للطائر ايبيس ـ هدية لشاه ايران ـ بناء على اشارة تليفونية .

* إناء من المرمر ـ هدية لأردشير زاهدي زوج ابنة امبراطور ايران ـ بناء على اشارة تليفونية .

* تمثال من البرونز للطائر ايبيس واقف على قاعدة خشبية ـ هدية للدكتور هنري كيسنجر ـ بناء على إشارة تليفونية .

* عقد من الخرز برميلي الشكل كل خرزتين متماسكتين والخرز بالتبادل ، خرزتان من الفلسبار وخرزتان من الذهب وخرزتان من العقيق ـ وخرزتان من أحجار ثمينة زرقاء ، عدد الخرزات الذهبية ٢٣ خرزة ـ طول العقد ٧٢ سم ـ قدم هدية لقرينة الرئيس ريتشارد نيكسون ـ بناء على اشارة تليفونية .

* إناء من المرمر ـ هدية للمليونير اليوناني ارسطوطل أوناسيس ـ بناء على إشارة تليفونية .

* تمثال جالس للإلهة ايزيس من البرونز عيونه مطعمة بالأحجار الكريمة ـ هدية للرئيس ريتشارد نيكسون ـ بناء على اشارة تليفونية .

* تمثال لابيس ، جسم التمثال من خشب والرأس والذيل والساقين من البرونز ، ارتفاعه ٣٤ سم . ـ قدم هدية للرئيس جيسكار ديستان ـ بناء على إشارة تليفونية .

* إناء من المرمر من عصر الملك زوسر ارتفاعه ٧٧ سم . ـ هدية الى مؤسسة كيزي في واشنطن ـ بناء على اشارة تليفونية .

* عقد خرز مستدير الشكل تتوسطه حلية على شكل رمانة ، مصنوع من الذهب وحبات العقد من أحجار العقيق والأميثيست والفيروز ، طوله ٦٥ سم ـ لم تذكر السجلات اسم المهدى اليه وإنما اكتفى باشارة تقول « لإهدائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

* عقد من الخرز المستدير البيضاوي الشكل حباته مصنوعة من الأميثيست والعقيق والفلسبار ، وطوله ٦٠ سم . ـ نفس الاشارة « لإهدائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

* تمثال للطائر ابيس على قاعدة وجسم الطائر مصنوع من الخشب ورجلاه وعنقه ورأسه وغطاء ذيله من البرونز ـ نفس الاشارة « لإهدائه بمناسبة زيارة الرئيس لأمريكا وبريطانيا » .

* ١٢ قطعة أثرية (دون تحديد) ـ سلّمت لقصر الرئاسة في الجيزة لإهدائها بمعرفته .

* تمثال للطائر ابيس على قاعدة ، والتمثال مصنوع من الخشب والبرونز طوله ٢٦ سم . وارتفاعه ٢٤ سم ـ سلّم لقصر الرئاسة بالجيزة لإهدائه للسيدة حرم رئيس جمهورية اسبانيا او المكسيك مع قطعتين أخريين (!) .

★ تمثال للطائر ايبيس على قاعدة ، جسم الطائر من الخشب والرأس والقدمين من البرونز ، والجسم مغطى بطبقة من الجص وارتفاعه ٤١ سم ـ سلّم لقصر الرئاسة في الجيزة ـ لإهدائه لحرم رئيس الفيلبين .

★ تمثال واقف للإله أوزوريس ـ سلّم لقصر الرئاسة في الجيزة لإهدائه الى رئيس جمهورية المكسيك او أسبانيا .

★ إناء من المرمر من عصر الملك زوسر من الأسرة الثالثة ـ ارتفاعه ٢٨ سم ـ سلّم لقصر الرئاسة في الجيزة لإهدائه الى رئيس جمهورية المكسيك او أسبانيا .

★ عقد من العقيق طوله ٤٨ سم من القرن السادس قبل الميلاد ـ سلّم لقصر الرئاسة في الجيزة لإهدائه لحرم رئيس المكسيك .

★ قناع من العصر المتأخر ـ لإهدائه لشاه ايران ـ بناء على إشارة تليفونية .

★ إناء من المرمر ـ ضمن ست قطع ـ لإهدائها بمعرفة الرئيس أثناء رحلته لأوروبا .

★ تمثال واقف للإله أوزوريس من البرونز ـ لإهدائه لشاه ايران .

ـ تمثال ايبيس من الخشب ، الرأس والأرجل من البرونز ، ومحفوظ داخل الجسم مومياء لطائر ايبيس ، وتمثال جالس للإله أوزوريس من البرونز ، وإناء اسطواني من المرمر ، وتمثال من البرونز للإلهة ايزيس ـ سلّمت جميعها الى قصر الرئاسة بالجيزة « للإهداء لبعض بلاد الشرق الأقصى » .

★ تمثال لطائر ايبيس على قاعدة خشبية ، وهو مصنوع من الخشب مغطى بطبقة من الجص المذهّب ، والرأس والرقبة والذيل والساقين من البرونز ، تمثال للطائر ايبيس عيناه مطعمتان بالأحجار الكريمة وارتفاعه ٥٥ سم ـ سلّم لقصر الرئاسة ـ « ضمن ست قطع للإهداء » .

★ تمثال من عصر الملك زوسر قطر الفوهة ٢٢ سم والارتفاع ١٠ سم

ـ سلم لقصر الرئاسة بالجيزة لإهدائه بمعرفة الرئيس أثناء سفره لأوروبا .

★ تمثال برونز واقف للإله ايبيس ارتفاع ١١٤ سم ـ سلّم لمدير السكرتارية الخاصة للسيد الرئيس ـ ضمن اثني عشر قطعة أثرية للإهداء ـ بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

★ تمثال جالس من البرونز للطائر ايبيس ـ سلّم لمدير السكرتارية الخاصة للسيدالرئيس ـ ضمن اثني عشر تمثالاً لإهدائها ـ بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

★ تمثال جالس للقرد مصنوع من القيشاني ـ سلّم لمدير السكرتارية الخاصة ـ ضمن اثني عشر تمثالاً لإهدائها ـ بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية .

★ تمثال برونزي جالس للإلهة إيزيس ـ ضمن ١٢ تمثالاً ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال جالس للإلهة بامنبت من القيشاني ـ ضمن ١٢ تمثالاً ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال واقف لأوزوريس من البرونز ـ ضمن ١٢ تمثالاً ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال لأفعى من البرونز ـ ضمن ١٢ تمثالاً ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصةللرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال شوبين من القيشاني ـ ضمن ١٢ تمثالاً ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال من البرونز للإلهة ايزيس ـ ضمن ١٢ تمثالاً ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

★ تمثال للإلهةأوزوريس جالساً ـ من البرونز ـ ضمن ١٢ تمثالاً ـ سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس ـ لإهدائها ـ بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال من البرونز للعجل ابيس واقفاً - ضمن ١٢ تمثالاً - سلّم لرئيس السكرتارية الخاصة للرئيس - لإهدائها - بناء على تعليمات الرئيس .

* تمثال من البرونز للإله أوزوريس واقف يقبض على شارتين من رموز الحكم ويحمل على رأسه التاج الملكي أنف - لاهدائه لامبراطورة ايران - بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

* عقد فرعين من العقيق الأحمر وسطه خرزة على شكل برميل ، على جانبه أسدان رابضان يواجه أحدهما الآخر ، طوله ٦٤ سم - لإهدائه لامبراطورة ايران - بناء على اشارة تليفونية من الرئاسة .

* إناء من المرمر تحفظ فيه العطور - لإهدائه لامبراطورة إيران - بناء على إشارة تليفونية من الرئاسة .

* لوحتان من الحجر الجيري تمثلان تقديم القرابين - للإهداء الى الرئيس الامريكي جيمي كارتر - بناء على إشارة تليفونية من الرئاسة .

* * *

لم يكن كرم الرئيس السادات قاصراً على ماضي مصر وتاريخها ، ولكن هذا الكرم إمتد أيضاً الى حاضرها ومستقبلها ، ففي سنة ١٩٧٨ وأثناء إجازة قضاها في شلوس فوشل قرب سالزبورج - التقى بالمستشار النمساوي برونو كرايسكي ، وأثناء الحديث بينهما أشار كرايسكي بطريقة عابرة الى واحدة من المشاكل التي كانت تشغل باله . كانت النمسا تخطط لإنشاء مفاعل نووي ، وكان إنشاء المفاعل النووي يلقى معارضة من قطاعات واسعة من جماهيرها ضمن كل الحملة المعادية للانتشار النووي التي تجتاح الغرب . وكان معارضوه يركّزون على نقطة هامة ، وهي الخطر الناشىء عن النفايات الذرية وقضية تخزينها . وقال المستشار النمساوي ان الخبراء يرون ان أفضل مكان لتخزين هذه النفايات هو مناجم الملح القديمة تحت الأرض ، ومن سوء الحظ ان النمسا ليس فيها ما تنطبق عليه هذه المواصفات . وتبرع السادات على الفور داعياً كرايسكي الى تخزين نفايات

النمسا النووية في مصر ، فهو يعرف ان هناك مناجم قديمة للملح في صحرائها الشرقية . وبالطبع فإن كرايسكي رحّب بالعرض . وما لبث الرئيس السادات ان أعطى التعليمات الى نائب رئيس الوزراء المصري المسؤول عن شؤون الطاقة بأن يدخل في مفاوضات مع نظيره النمساوي لإعداد اتفاق لترتيب هذا الموضوع . ولم يكن لدى الرئيس السادات ما يغطي به قراره الخطير هذا غير القول بأن هذا الترتيب سوف يؤدي الى إدخال مصر في العصر النووي . فعن طريق المشاركة في إعداد مخازن نفايات ، سوف تكتسب مصر من الخبرة ما يمكّنها من دخول هذا العصر . ودهش خبراء وزارة الخارجية المصرية من الطريقة التي جرى بها إعداد مشروع الاتفاق ، ذلك لأن أي اتفاق من هذا النوع لا بد أن يخضع للقواعد التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية الدولية لتنظيم مثل هذه الأمور . وأبرز هذه القواعد ان اتفاقاً من هذا النوع يتحتم ان يكون على شكل معاهدة ، ولا يكفي لإبرامه مجرد اتفاق اداري بسيط . وبرزت مشكلة ، فإن عقد معاهدة كان يقتضي عرضها على البرلمان . وصدرت التعليمات بأن تمضي الاجراءات لإعداد مثل هذه المعاهدة وعرضها على البرلمان ، وتسربت القصة وقامت ضجة كبيرة في مصر . ومن حسن الحظ ان الموضوع توقف عند المنبع لأن البرلمان والمعارضة الشعبية في النمسا ضد الانتشار النووي ـ كانت أقوى من خطط مستشار النمسا لبناء محطات نووية .

□

وكان هناك نموذج آخر شهير من نماذج هذا الكرم الذي خلط فيه السادات بين الدولة وشخص رئيس الجمهورية . كان ذلك عندما حاول ان يقدم فرعاً من نهر النيل هدية تحمل مياهه الى اسرائيل . أثناء زيارته لحيفا في سبتمبر سنة ١٩٧٩ ، قال الرئيس السادات لمجموعة من رؤساء الصحف الاسرائيليين الذين اجتمع بهم ، أنه طرح على مناحم بيجن موضوع نقل مياه النيل عبر سيناء لكي تروي مزارع المستعمرات الجديدة في النقب . وبينما كان رؤساء تحرير الصحف الاسرائيلية ينظرون الى الرئيس المصري وكأنهم

لا يصدقون ما سمعوه ـ استطرد الرئيس السادات قائلاً : « ولِمَ لا ؟ هناك إمكانيات كبيرة ، وهناك آمال كبيرة ، ثم ان القدس التي ستصل مياه النيل حتى عندها طبقاً لهذا الاقتراح مدينة مقدسة بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة . وأي شيء « أروع » من إمداد حجّاج القدس من الأديان الثلاثة « بزمزم » جديدة من مياه النيل ؟ » .

ولقد قال الرئيس السادات نفسه انه قدّم هذا العرض كجزء من محاولته لاقناع بيجن بمواصلة المفاوضات حول الضفة الغربية ـ واذا كان ذلك فعلاً أحد مقاصده ، فإن مناحم بيجن ما لبث ان خيّب آماله بقسوة ، فقد كتب اليه على الفور خطاباً رسمياً يقول له فيه : « السيد الرئيس ، ان مبادئنا ليست للبيع مقابل مياه من النيل . ان أمن اسرائيل وأهمية القدس بالنسبة لشعبها ، كلها ليست قضايا للبيع في مقابل مياه من النيل » .

□

ولقد كان ذهن الرئيس السادات قادراً على ان يتفتق كل يوم عن أفكار من هذا النوع « المقدس » . ومن بين أبرز أفكاره في هذا الصدد مشروع مجمع الأديان الذي اقترح بناءه في سيناء ليضم مسجداً وكنيسة ومعبداً يهودياً . وقد اقترح على الشعب الامريكي ان يساهم في بناء هذا المجمع لكي يكون رمزاً للأخوّة بين هذه الأديان الثلاثة . وأبدى ثقته في ان الشعب الامريكي سوف يستجيب لدعوته ، وبالتالي فإن الشعب المصري لن يتكلف أي شيء في بناء هذا المجمع « المقدس » . وأضاف الرئيس السادات مسحة درامية الى القصة كلها ، فأعلن انه طلب ان يدفن جثمانه هناك عندما يموت . ومن سوء الحظ ـ وربما لحسن الحظ ـ فإن الشعب الامريكي لم يتأثر لا « بقداسة » الموضوع ولا بالدراما التي أضافها الرئيس السادات اليه ـ فلم تزد التبرعات التي جمعت في الولايات المتحدة عن بضع عشرات ألوف من الدولارات ، ثم ان ممثلي الديانات الثلاث لم يكونوا على استعداد لقبول هذا الاقتراح ، حتى ولو كمجرد رمز يخفي ما بين الديانات الثلاث من أسباب الاختلاف . وهكذا فإن القصة كلها لم تسفر عن شيء .

والحقيقة ان الرئيس السادات كان يعتبر ان الإيماءات الدينية لها قدرة شديدة على التأثير . كان قد اختار لنفسه ـ على سبيل المثال ـ لقب « الرئيس المؤمن » . ثم بدأت بعض الايماءات الدينية تظهر في تعبيراته ، ومن ذلك قوله المأثور : « انني لن أرحم » ـ بينما يقين كل مسلم انه لا يملك الرحمة الا الله وحده . ثم وصل به الأمر مرة ، فاستعمل فيما يتعلق بنفسه آية من آيات القرآن الشهيرة مستبدلاً منها كلمة واحدة ، وتلك هي الآية التي تقول : ﴿ ما يبدل القول لدي وما أنا بظلّام للعبيد ﴾ ـ فلقد تواضع الرئيس السادات وقال مرة : « ما يبدل القول لدي وما أنا بظلّام للعباد » . لقد استبدل « العبيد » بـ« العباد » ـ لأن استعمال تعبير « العبيد » ـ والعبودية لا تكون إلا لله وحده في الإسلام ـ لكي لا يكون قوله استفزازاً لا يُحتمل لكل المؤمنين .

ثم أضاف الرئيس السادات الى كل أوسمته وشاحاً جديداً أطلق عليه « وشاح العدل » لكي يرتديه فوق بدله العسكرية التي كان يقوم بتفصيلها له بيت في لندن تخصص في تفصيل الأزياء العسكرية . والآن كان وشاح العدل الأخضر يعطيه مسحة ملوّنة إضافية فوق البدلة العسكرية التي ترمز بطبيعتها الى القوة . وكانت بدلته العسكرية من تصميم خاص عرض عليه أكثر من مرة حتى أقر شكله النهائي . وأضاف الى كتف البدلة العسكرية علامة رتب جديدة تعلو رتبة المارشال . لكن عصا المارشال كانت تستهويه ، وهكذا فقد صنع لنفسه عصا مارشالية من الذهب راح يمسك بها تحت أبطه او يرفعها أمامه منتصبة من قبضة يده اليمنى وكأنه الفرعون يحمل مفتاح الحياة . ومثل الفرعون وصورته المنقوشة بالبارز على الحجر ، فإن الرئيس السادات بدأ يفضّل ان تلتقط صوره جانبية باستمرار ، وكان ذلك في رأيه يجسّد التماثل بينه وبين الفرعون القديم .

وبمقدار ما كان الرئيس السادات يغوص في هذا النوع من الأوهام ـ بمقدار ما كانت عزلته عن الحقائق تتزايد يوماً بعد يوم . وفي الشهور التي سبقت وفاته ، فلقد بدا ان الشخص الوحيد الذي يرتاح له الرئيس السادات

والذي يتصرف معه كإنسان عادي هو المقاول المصري المشهور عثمان أحمد عثمان ، والذي أصبح بالفعل عضواً في أسرة السادات عندما تزوج ابنه من صغرى كريمات الرئيس . وفي عديد من المناسبات كان الرئيس السادات يذهب الى زيارات رسمية خارج القاهرة ، وفي كل هذه الزيارات فإن الشخص الوحيد الذي كان يسكن معه في جناحه ويمارس رياضة المشي الى جانبه ويتناول كل الوجبات معه كان هو صديقه عثمان أحمد عثمان ـ بينما يكون بقية مرافقي الرئيس ـ بما فيهم كبار المسؤولين من الوزراء الذين يتصادف وجودهم في مثل هذه المناسبات ـ مبعدين في الخارج دون اتصال بينهم وبين رئيس الدولة إلا عندما يظهر امام العدسات والميكروفونات .



السادات يتمشى في حديقة بيته بميت أبو الكوم (فاروق ابراهيم)

وهكذا فإنه وحيداً ـ أو في صحبة رفيق وحيد ـ راح يقضي ساعات بعد ساعات أمام أجهزة الفيديو تعرض أمامه أفلاماً تمثل أمجد أيامه : خطابه الى مجلس الشعب أثناء حرب اكتوبر ، زيارته الى القدس ، استقباله عائداً من كامب ديفيد ، أحاديثه الصحفية مع مشاهير نجوم التليفزيون في امريكا . لقد أصبح الآن يعيش بالكامل في عالم من صنعه . عالم ليس فيه الا النجم الساطع وحده ، وليس هناك مكان فيه على الإطلاق لأي شخص يتجاسر على مناقشته او على معارضته .



السادات بشخصه وفي لوحة ـ ويُرى هنا مع رئيس الوزراء السابق ممدوح سالم (دار الهلال)

الفصل الثاني

النهب المنظم

منذ أيام الخديوي اسماعيل لم تتعرض مصر قط لعملية نهب منظم ـ وعلى نطاق واسع ـ كتلك التي تعرضت لها في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات . لقد عم الفساد على الهرم الاجتماعي في مصر من القاعدة الى القمة .

وفي السنة الأولى من رئاسته ، وحينما بدا ان الأمور قد استتبت له ، فإن الرئيس السادات دعا معظم أفراد عائلته ـ اخوته وأخواته وكثيرين من الأقارب والأصهار ـ ليقول لهم انه لا يعترض على اشتغال أي منهم بالأعمال التجارية ، لكن ما سوف يعترض عليه هو « ان تفوح لأحد منكم رائحة » ، ففي هذه الحالة سوف يتعامل بقسوة مع أي واحد منهم ينكشف جرمه . وليس هناك دليل على ان هذا التهديد قد وضع موضع التنفيذ في حياة الرئيس السادات . ان تفكك المقاييس ما لبث ان شمل الكل ، فتداخلت الأمور ولم يعد هناك من يستطيع ان يُحاسب . وعلى أي حال فإن الرئيس السادات ـ بالخلط الذي وقع فيه بين الخاص والعام ـ لم يكن يستطيع ممارسة سلطة العقاب التي هدد بها . وفيما سبق فلقد اتضحت أبعاد كرمه مع عدد من الساسة الأجانب ، ومن حق أي واحد ان يفترض ان الكرم لم يكن طريقاً في اتجاه واحد ، أي ان الرئيس السادات كان يتسلم الهدايا

مثلما كان يبعث بها . لكن المشكلة انه لا يوجد أثر في السجلات الرسمية لأية هدايا يمكن ان يكون قد تلقاها . كانت الهدايا التي يرسلها لأصدقائه تخرج من المال العام ، وكانت الهدايا التي يتلقاها من هؤلاء الأصدقاء او غيرهم تدخل في الملكية الخاصة . وهكذا فلم يكن هناك ما يبعث على الدهشة في ان الخلط بين العام والخاص اصبح قاعدة عامة ، ولقد كان من الأمثلة الصارخة على ذلك إن احد أشقائه أدلى لوكالات الأنباء العالمية بتصريح نقلتُه عنه من سالونيكا في اليونان ـ قال فيه : « انه سوف يستثمر ٧ ملايين دولار في مصنع نسيج يقام في هذه المدينة » . ولقد وصلت هذه البرقية على أجهزة التيكرز الى كل دور الصحف المصرية والى كل المؤسسات الرسمية المشتركة في خدمة وكالات الأنباء العالمية ـ لكنها لم تنشر . وربما كان عدم نشرها شيئاً خطيراً ، ولكن أخطر منه ان أحداً لم يوجه لوماً او يسأل شقيق الرئيس السادات ـ الذي كان موظفاً صغيراً في احدى المؤسسات : كيف تأتّى له ان يحصل على سبعة ملايين دولار يستثمرها في مشروع في اليونان ؟

ان القاهرة في تلك الأيام أصبحت مجالاً مفتوحاً للوسطاء والسماسرة ـ رجال من اوروبا وامريكا واليابان (كثيرون من العرب ، خصوصاً من لبنان) . وكانت مواكبهم بحللهم الأنيقة وأحذيتهم اللامعة ـ تتنقل ما بين الفنادق الفاخرة ودور الوزارات وأروقة الحكم . وهناك كانت الصفقات تُعقد والمنافع يجرى تبادلها . ولم يكن لهذه المواكب حدودٌ تقف عندها ، ولم يكن تركيزهم على تقديم خدماتهم للقطاع الخاص او في مجال السلع الاستهلاكية وحدها ، وإنما طغت موجتهم فإذا هم يدخلون كل المجالات ، ابتداء من محاولة تطويق القطاع العام الى محاولة انتزاع صفقات عقود السلاح . ولم يكن إمداد السلاح الآن ـ كما كان في الماضي ـ تعامل حكومة مع حكومة ، وإنما أدت سياسة تنويع مصادر السلاح الى فتح الباب على مصراعيه أمام وكلاء من كل الجنسيات . وبدأ الانتشار المخيف لمكاتب التوكيلات ، ومكاتب الاستشارات ، الى جانب هؤلاء الذين كان نشاطهم

يمتد في كل ركن دون ان تكون لهم مكاتب ظاهرة يمكن فيها رصد نشاطهم . كانت بيروت أيام ازدهارها صورة كاريكاتورية للقاهرة في الأيام الصاخبة الأخيرة للملكية . والآن أصبحت القاهرة بدورها صورة كاريكاتورية من بيروت قبل ان يلحق بها الشلل الذي أصابها نتيجة للحرب الأهلية والغزو .

* * *

ومع ذلك ، فمن وقت لآخر كانت تطفو على السطح علامات تشير الى ما يجري في الخفاء . وعلى سبيل المثال فقد كانت احدى الصفقات التي طفت على السطح في السنوات الأولى من حكم الرئيس السادات هو ما عرف باسم « قضية البوينج » . كانت شركة الطيران المصرية « مصر للطيران » ـ شركة الطيران الوطنية ـ تتفاوض مع شركة « بوينج » من أجل شراء ست طائرات من طراز « بوينج ٧٠٧ » ـ وكان الجانب الفني من الصفقة من مسؤولية وزير الطيران وقتها المهندس « أحمد نوح » ، كما ان الجانب المالي فيها كان من اختصاص وزير الاقتصاد « محمد مرزبان » ، وكانت الكويت قد وافقت على ضمان الاتفاق المالي . وكان وكيل « بوينج » في الشرق الأوسط هو السيد « كمال أدهم » مستشار الملك فيصل ومدير المخابرات العامة السعودية والصديق المقرّب للرئيس السادات .

وفي احد أيام ١٩٧٢ ، وبينما كان وزير الطيران « أحمد نوح » في مكتبه يمارس مهام عمله ـ وبينها المفاوضات مع شركة « بوينج » . اتصل به تليفونياً العقيد « أحمد المسيري » ، وهو أحد ضباط الحرس الجمهوري (كان العقيد المسيري في ذلك الوقت قد أعلنت خطوبته لكبرى كريمات الرئيس السادات ، وان كانت الخطوبة قد فسخت فيما بعد ونقل الضابط من الحرس الجمهوري الى السلك الدبلوماسي) . كان المسيري ينقل الى وزير الطيران « ان الرئيس يطلب منه ان يقابل السيد كمال أدهم لبحث الموضوع » ـ وأضاف المسيري انه اتصل بالسيد كمال أدهم وتقرر ان يذهبا اليه معاً (وزير الطيران وضابط الحرس الجمهوري خطيب ابنة الرئيس) .

وبرغم الحرج الذي أحس به الوزير من دعوته على هذا النحو للتوجه لبيت السيد كمال أدهم ، الا انه في النهاية لم ير بأساً من الذهاب ، خصوصاً اذا كانت تلك رغبة رئيس الجمهورية . ومرّ أحمد المسيري بسيارته على مكتب الوزير وصحبه معه الى بيت السيد كمال أدهم . وهناك فوجىء الوزير بأن الاجتماع لا يقتصر فقط على السيد كمال أدهم وعليه وعلى المسيري ، وإنما هو يضم أيضاً ممثلي شركة « بوينج » الذين كان يتفاوض معهم في الصباح ويرفض غلوائهم في شروط الصفقة . ولقد أحس الوزير انه وضع في مكان غير ملائم إذ جيء به على هذا النحو الخاص ليواجه طرفاً كان رأيه ان يكون اتصاله به في إطار العام والرسمي . وفي الصباح مرّ عليّ في مكتبي ـ بدون موعد سابق ـ المهندس احمد نوح وزير الطيران ، وكان يعرف صلتي الوثيقة بالرئيس السادات . وروى لي أحمد نوح تفاصيل ما حدث ثم قال : « انني جئت استشيرك كيف أتصرف في الموضوع . ان الرئيس يجب ان يعرف التفاصيل في رأيي ، ولست أظنه على علم بها ، وأخشى ان يكون ما رأيته بنفسي مثالاً مما يجري وراء ظهره » . وقلت له : « انني أثق ان الرئيس لا يعرف ، وانني سوف أثير الموضوع بنفسي معه » . وبعد أيام التقيت بالرئيس السادات في استراحة المعمورة بالاسكندرية وقلت له خلال حديث طويل ان هناك واقعة دقيقة وحساسة ، وقد رأيت ان أكلمه فيها بنفسي لأن من حقه ان يعرف حقيقة ما يجري ، خصوصاً اذا كان يمسه مباشرة . ثم رويت له كل التفاصيل كما سمعتها من أحمد نوح . وأعترف ان الرئيس السادات بدا أمامي غاضباً وهائجاً على ما حدث ، وأمسك سماعة التليفون يأمر سكرتاريته ان يطلبوا له أحمد نوح . ولم يستطيعوا إتمام الاتصال به ، فعاد يأمرهم ان يطلبوا له محمد مرزبان وزير الاقتصاد . وفي حضوري راح يتحدث الى محمد مرزبان بطريقة لم يكن في استطاعتي ان أتصور أكثر منها وضوحاً واستقامة . قال لمرزبان انه سمع ان هناك من يحاولون استغلال نفوذهم في صفقة البوينج ، وهو بالقطع يرفض ذلك ولا يسمح به ، وانه يخوّله في « قطع رقبة » أي واحد يتجاوز حدوده ويحاول ان يمارس ضغطاً عليه او على غيره . ومضت أسابيع وإذا وزير الطيران ووزير الاقتصاد كلاهما

يتلقيان خطاباً من سكرتير الرئيس يقول فيه : « ان السيد الرئيس قد أصدر أوامره بتوقيع العقد مع شركة بوينج ، وكذلك عقد الضمان المالي الملحق به ، وأن يتم التوقيع على الفور » . ولم يكن هناك بدّ ـ في رأي المسؤولين عن الموضوع ـ من إتمام الاتفاق ، وان كان كل واحد من هؤلاء المسؤولين قد حاول تأمين نفسه بالحصول على صورة فوتوغرافية من الأمر الصادر من الرئيس . وحينما علمت بأمر هذا الخطاب ، فقد بدا لي هذا التصرف مثيراً للدهشة ، لكن الحقيقة كانت واضحة لا تحتمل التأويل ، ولم تلبث ان تسربت بعض تفاصيل القصة ، ثم أصبح الأمر فيما بعد موضع تحقيق رسمي تحت ضغوط أسئلة وجهها النواب المستقلون في مجلس الشعب ، ثم ما لبث صحفي امريكي بارز في جريدة « واشنطن بوست » ، وهو « جيم هوجلاند » ، ان نشر خبراً بإمضائه يشير الى قصة توقيع اتفاق البوينج ، ثم يكشف ان هناك مبالغ أودعت بواسطة الشركة في حسابين سريين في سويسرا ، أحدهما وضع فيه مبلغ ٨ مليون دولار ، والآخر وضع فيه ٦٥٠ ألف دولار .

□

ثم كانت هناك بعد ذلك فضيحة ما عرف باسم « صفقة الأوتوبيسات » . كان شاه ايران ـ ضمن أحلام العظمة التي أصابته في أواخر سنوات حكمه ـ قد أمر بتوقيع عقد مع شركة مرسيدس تقوم ايران بمقتضاه بتجميع أوتوبيسات هذه الشركة في مصنع أقيم لهذا الغرض قرب طهران . لكن الايرانيين ما لبثوا ان اكتشفوا ان تصريف هذه الأوتوبيسات ـ رغم أنها تحمل علامة مرسيدس الشهيرة ـ مسألة بالغة الصعوبة . فإن أي مشتر في العالم كان بالطبع يفضّل الأصل ويهمه ان يتعاقد رأساً مع الشركة الأصلية . وهكذا فإن الشاه ـ باتفاق مع الرئيس السادات ـ أمر بشحن عدد كبير من هذه الاوتوبيسات الى مصر ضمن صفقة تجارية عقدها البلدان . كانت الأسعار عالية وكانت الجودة موضع شك . وحاول احد النواب المستقلين ، وهو

الدكتور محمود القاضي ، ان يثير الأمر في مجلس الشعب وأن يطلب لجنة تحقيق ، لكن الأغلبية قامت بإسكاته .

ثم أثيرت في مجلس الشعب ـ وبواسطة النواب المستقلين مرة أخرى ـ صفقة مشبوهة عرفت باسم « صفقة حديد التسليح الأسباني » . حديد تسليح أقل في مواصفاته مما هو مقبول عالمياً ، وأغلى في أسعاره من الأسعار العالمية . ولقد رفض رئيس الوزراء في ذلك الوقت ـ الدكتور عبد العزيز حجازي ، وهو اقتصادي كفء مقتدر ـ ان يدافع عن الصفقة ، وكان رفضه هذا أبلغ من كل كلام ، ومع ذلك طوي الموضوع كله من غير تحقيق .

وفي سنة ١٩٧٣ كانت هناك صفقة اخرى تحيط بها الشكوك ، وهي صفقة اسمنت مصري بيعت بسعر يقل كثيراً عن سعر السوق العالمية ، وقال النواب المستقلون في مجلس الشعب ان لديهم ما يثبت ان بعض المستفيدين من فارق الأسعار هم من المقرّبين للرئيس . ولم يحدث شيء .

ثم ثارت ضجة بعد ذلك حول صفقة التليفونات التي كانت قيمتها تزيد على ٢ بليون دولار . كانت الصفقة تشمل تجديد نظام التليفونات في القاهرة ، وقد بذل المستشار برونو كرايسكي مستشار النمسا وساطته لصالح مجموعة شركات نمساوية يرأسها رجل أعمال يهودي نمساوي يدعى كارل كاهان . ومن الغريب ان الشركات الامريكية المتنافسة قدمت لبعض أعضاء مجلس الشعب ما يثبت انها قدمت عروضاً للمشروع ، وان عروضها لهذا المشروع أقل بما يقرب من ٥٠ في المائة عن عرض « كاهان » ومجموعة الشركات المشتركة معه . كان ذلك كله بلا فائدة ، بل ان أحداً لم يلتفت الى ما حدث بعد ذلك ، وهو ان السلطات النمساوية نفسها ألقت القبض بتهم فساد على بعض أعضاء مجالس إدارات الشركات النمساوية الداخلة في الصفقة .

ولقد تردد كلام كثير عن عقود بناء نفق المترو تحت الأرض في

القاهرة ، وتردد نفس الشيء حول اتفاقيات بناء محطات نووية في مصر - وفي هذا كله أيضاً لم يتخذ أي إجراء .

كانت روائح الصفقات تزكم الأنوف ، ووقف أحد النواب في مجلس الشعب - سنة ١٩٨٠ - وهو المستشار ممتاز نصار ، العضو المستقل البارز ، يقول ان معلوماته تؤكد ان في مصر الآن ١٧ ألف مليونير . ولم يناقشه أحد ، ولم يكن في استطاعة أحد في واقع الأمر ان يناقشه لأن ما قاله بدا غير قابل للمناقشة . وربما كان من الانصاف ان يقال ان سبعة آلاف من أصحاب الملايين الجدد حصلوا على ملايينهم بدون فساد او إفساد . بل لقد أصبحوا أصحاب ملايين دون جهد ، فقد كانوا من ملاك الأراضي العقارية التي ارتفعت أسعارها الى السماء بسبب التضخم . اما العشرة آلاف الباقين فقد كان من الصعب ايجاد تبرير عملي او قانوني لما حصلوا عليه من ثروات . ولقد كان المصري العادي - كالعادة - سبّاقاً ولاذعاً في إبداء رأيه ، ولقد ذاعت بسرعة أوصاف لدرجات الغنى التي حصل عليها الأغنياء الجدد . ذاع تعبير « البلاطة » في وصف من يملك مائة ألف جنيه (مجرد موطىء قدم) ، وذاع تعبير « الأرانب » في وصف من يملك المليون جنيه (القدرة على التوالد السريع) . ولم تكن كل الصفقات ملاحة هادئة في بحر ساكن ، فأحياناً ما كانت تتضارب المصالح بين أصحاب النفوذ كما حدث في حرب المياه المعدنية الشهيرة . كانت مصر الآن مقصد ملايين السياح كل سنة ، وكان واضحاً ان هذا التدفق للسياح سوف يخلق طلباً هائلاً على المياه المعدنية لأن كل هؤلاء السياح يقرأون دون شك تعليمات مكاتب السياحة التي جاءت بهم الى مصر والتي تقول لهم في كل نشراتها انه « ليس من المرغوب فيه بالنسبة لهم شرب مياه الحنفيات في مصر لاحتمال تلوثها » . وهكذا فإن شركة للمياه المعدنية متصلة بشركة « ايفيان » الفرنسية سرعان ما تكوّنت ، وفي نفس الوقت تكوّنت أمامها شركة اخرى للمياه المعدنية متصلة بشركة « فيتل » . ولم يلبث الصراع بين الشركتين على أيهما تسبق الى السوق وتقدم نفسها قبل الأخرى لملايين السياح - ان أصبح معركة

كبيرة شغلت وزارة الصناعة كما شغلت دوائر حكومية أخرى وجدت نفسها حائرة بين مجموعتين من أصحاب النفوذ . ولم تكن معركة « ايفيان ـ فيتيل » هي الحرب الوحيدة ، فلم تلبث ان لحقت بها معركة مشهودة اخرى هي المعركة بين « كوكا كولا » و « بيبسي كولا » و « سفن أب » ، كل واحدة منها وراءها ما وراءها من كبار المتنفذين . وكان البرلمان عاجزاً بجملته عن التصدي للتيار ، ولقد وقف عدد من النواب يحاولون تأدية مهمتهم ، وكان من أبرزهم الدكتور محمود القاضي الذي يشهد له انه ـ الى جانب كونه مهندساً لامعاً ـ واحدا من أحسن البرلمانيين الذين أنجبتهم المجالس النيابية المصرية على تعاقب العصور لقد كان هو الذي تصدى لصفقات الأوتوبيس وحديد التسليح والأسمنت وغيرها . ولم يكن مما يدعو للدهشة ـ والحال كذلك ـ ان يكون واحداً من المعتقلين في ضربة سبتمبر سنة ١٩٨١ .

* * *

وربما كانت خير وسيلة لتبين طبائع وحقائق الأوضاع المالية والتجارية في عهد الرئيس السادات ، وفي ظل سياسة الانفتاح ، هو محاولة القاء نظرة على أحوال عدد من الأشخاص يشكلون عينة كاملة من المنتفعين بسياسة الانفتاح في مختلف شرائح المجتمع المصري . وهكذا فإننا نختار خمسة عينات : مقاول ـ وعامل ـ وفرد من الأسرة ـ وطالب ـ وبيروقراطي . ولكي يكون تقديم هذه العملية موثقاً ، فإن المرجع الأساسي للمعلومات فيها هو أوراق وتحقيقات مكتب المدعي الاشتراكي ، وهو المنصب الذي أنشأه السادات نفسه .

المقاول : لم يقترن اسم بعهد أنور السادات مثلما اقترن به المقاول « عثمان أحمد عثمان » [١] . ولقد كان عثمان أحمد عثمان مقاولاً معروفاً من

---

(١) تقرير مقدم الى المدعي الاشتراكي من الاستاذ محمد الليثي الذي عمل لعدة سنوات مستشاراً للمهندس عثمان أحمد عثمان .

قبل أنور السادات ، وأنشأ شركة مقاولات باسم « المقاولون العرب » ، وعندما جرى تأميمها في مصر فإن صاحبها راح يعمل في البلاد العربية الى جانب بقائه في مصر على رأس شركته المؤممة ، وكانت تلك هي السياسة المتبعة في ذلك الوقت حين كان أصحاب الشركات يظلون في أماكنهم على رأس شركاتهم ـ اذا رغبوا في ذلك ـ لتحقيق الاستمرار في إدارتها . وشاركت شركة « المقاولون العرب » في أعمال الحفر والردم في مشروع السد العالي . ولقد تجلت براعة عثمان أحمد عثمان وفهمه لقيمة الإعلان في الحملة الدعائية التي قام بها لدوره ودور شركته في عملية البناء وكان هو الجزء المتعلق بنقل وردم الصخور الناشئة عن الحفر واللازمة لردم السد الركامي من جسم الخزان الكبير ـ وهي عملية لا تستلزم طاقة فنية كبيرة بقدر ما تستلزم أعداداً كبيرة من الرجال والرافعات واللواري ـ إلا ان عثمان أحمد عثمان أحسن الدعاية للجهد الذي قامت به شركته . ولقد كان الجزء الأكبر من نفقات شركته العامة مخصصاً للاعلان كل سنة ، وكانت الصحف تظهر مكتظة بمواد إعلانية ومواد إخبارية عن جهود « المقاولون العرب » لدرجة ان الانطباع تولد لدى بعض الناس بأن عثمان أحمد عثمان هو الذي بنى السد العالي بمفرده ، ولم يكن لبقية الشركات الكبرى التي ساهمت في عملية البناء الحقيقية سوى أدوارٍ ثانوية . وفيما بعد ـ وفي أيام السادات ـ وصلت الأمور الى أبعد من ذلك ، فقد بدأ التركيز الدعائي يُصوّر وكأن الروس لم يفعلوا شيئاً ، ثم ان عبد الناصر نفسه لم يكن له دخل في بناء السد العالي !

لكن امبراطورية عثمان أحمد عثمان الحقيقية بدأت في عهد أنور السادات . كان عثمان أحمد عثمان ينتمي الى عائلة في العريش نزحت الى الاسماعيلية . هناك بدأ عثمان أحمد عثمان عمله ، وهناك أيضاً بدأت صلاته بجماعات من الأخوان المسلمين ـ طبقاً لما قاله هو في مذكرات نشرها فيما بعد .

وفي الواقع فإن الانجاز الأكبر لعثمان أحمد عثمان كان هو الطريقة التي وثّق بها علاقته وصداقته بالرئيس السادات الذي عينه في نهاية سنة

١٩٧٣ وزيراً للتعمير . كانت علاقته بالسادات قد بدأت حين كان السادات عضواً في مجلس قيادة الثورة ، وقام ببعض الاصلاحات في بيته في الهرم . وحين عرض السادات ان يدفع تكاليف الاصلاح ، فإن عثمان أحمد عثمان لم يطلب منه سوى ثمانين جنيهاً. وفي بداية حكمه تولى عثمان أحمد عثمان عملية تجديد بيت السادات في ميت أبو الكوم ، ولقد كانت عملية التجديد شاملة بحيث أعيد بناء البيت تماماً وتحوّل الى شبه قصر ، وقد جرى تجليد حجراته بالخشب ، وزوّد بنظام مركزي لتكييف الهواء ، وصنعت مداخله بأعمدة الرخام . وأتذكر انني زرت البيت بعد تجديده ، وكنت أعرفه قبل التجديد ، ولاحظ الرئيس السادات ان معالم الدهشة ظهرت عليّ رغم محاولتي لاخفائها لأن الفارق كان فادحاً بين ما كنت أعرفه وما رأيته الآن . ولعله وجد ان الأمر يقتضيه تفسيراً أمامي ، فقال : « عفريت عثمان أحمد عثمان هذا ! تصوّر أنه قام بتجديد هذا البيت من فوائض وبقايا عمليات كان قد انتهى منها » . ثم استطرد مشيراً الى الحوائط والأعمدة الرخامية : « هذا كله كسر رخام مما تخلّف بعد احد المشروعات ، وكان يمكن لهم ان يرموه ، ولكن عثمان استطاع ان يستعمله هنا كما ترى بتكاليف بسيطة » .

ولقد بلغ من نفوذ عثمان أحمد عثمان في عهد السادات الى درجة ان إحدى النكت التي شاعت في ذلك الوقت نكتة تجري وقائعها في فصل دراسي حيث سأل الأستاذ أحد التلاميذ « من هو مؤسس الامبراطورية العثمانية ؟ » ، فأجاب التلميذ على الفور « عثمان أحمد عثمان » . ولقد أصبح عثمان أحمد عثمان بالفعل في مصر دولة داخل دولة ، وأحياناً دولة فوق دولة ، خصوصاً بعد ان تزوج ابنه من كريمة الرئيس السادات . ومن الغريب ان شركة « المقاولون العرب » الأم كانت على الورق جزءاً من القطاع العام ، لكنها ساهمت في مجموعة من الشركات كانت أغلبيتها مملوكة للقطاع الخاص ، وفي الحقيقة فإنها تحوّلت الى إقطاع عائلي .

وحتى الشركة الأم ، فلقد كانت نظرة واحدة الى تكوين مجلس ادارتها

كفيلة بأن تلقي أضواء كاشفة على الحقيقة . كان التشكيل ـ طبقاً لسجلات سنة ١٩٨٠ ـ على النحو التالي :

عثمان أحمد عثمان : رئيساً فخرياً للشركة (منصب لا مثيل له في أي شركة ، ولكنه اخترع من أجل عصمان أحمد عثمان عندما أصبح وزيراً للتعمير ثم نائباً لرئيس الوزراء ، ولم يعد بحكم القانون قادراً على الجمع بين رئاسة مجلس إدارة شركة وبين منصب رسمي في الوزارة) .

حسين عثمان : رئيس مجلس إدارة (شقيق لعثمان أحمد عثمان) .

صلاح حسب الله : نائب رئيس مجلس إدارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

عباس صفي الدين : نائب رئيس مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

يحيى ابو الغيط : نائب رئيس مجلس إدارة (زوج ابنة عثمان أحمد عثمان) .

محمد حلمي عبد المجيد : نائب رئيس مجلس إدارة (صديق قديم مقرّب من عثمان أحمد عثمان) .

محمد محمود : نائب رئيس مجلس إدارة (صديق مقرّب من عثمان أحمد عثمان) .

محسن أبو جبة : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

حسن ناصف : عضو مجلس إدارة (ابن خالة عثمان أحمد عثمان) .

محمد رفعت : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

أدهم زاهر : عضو مجلس إدارة (زوج ابنة شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

سامح حسب الله : عضو مجلس إدارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

عادل أيوب : مدير عام بالشركة ومدير مكتب رئيس مجلس الادارة (ابن شقيقة عثمان أحمد عثمان) .

ويمكن تبيّن حجم العمليات التي كانت تقوم بها شركة « المقاولون العرب » في حقيقة أن مجمل مشروعات خطة سنة ١٩٨٠ وصلت ـ طبقاً للأرقام الرسمية ـ الى ثلاثة آلاف وسبعمائة مليون جنيه مصري ، كانت قيمة إنشاءات التشييد فيها ١٥٠٠ مليون جنيه ، وكان نصف هذا المبلغ تماماً قد أوكل الى شركة « المقاولون العرب » ، وكان إسناد المشروعات لها بغير عطاءات ، وإنما عن طريق أوامر تكليف او بأوامر من « الجهات العليا » ، وهذا معناه ان الشركة تحصل على هذه المشروعات دون منافسة ، ثم أنها تتحكم في التكاليف دون أي حساب . وكان من أبرز النماذج على هذا هو مشروع النفق الذي حفر تحت قناة السويس واللذي قامت بتنفيذه شركة مشتركة جرى تكوينها بالتعاون مع مؤسسة بريطانية ، وكان اسم الشركة الجديدة هو « عثماك » ، وقد بدأ عقد التنفيذ على أساس تقدير قيمته بـ ٣١ مليون جنيه ، وقد ارتفعت القيمة فيما بعد الى أكثر من ١٠٥ ملايين جنيه ، وربما زادت عن ذلك .

وكان من نماذج أخرى مشروع الصالحية ، وهو مشروع لاستصلاح الأراضي في الصحراء القريبة من الاسماعيلية ، وبمقتضاه بدأ استصلاح ٥٠ ألف فدان وصلت تكاليفها الى ٢٠٠ مليون جنيه طبقاً لتقارير الشركة ، ومعنى ذلك ان تكلفة الفدان وصلت الى أربعة آلاف جنيه لمجرد عملية الاستصلاح دون ان يدخل في ذلك ما يترتب على عملية الاستصلاح من تكاليف إضافية للاستزراع . ولقد كاد الرئيس السادات ان يوكل الى « المقاولون العرب » الاشراف على كل عمليات استصلاح الأراضي في مصر ، ولقد وجد طلب مكتوب بهذا المعنى وقع عليه إسماعيل عثمان رئيس مجلس إدارة الشركة (وشقيق عثمان أحمد عثمان) ورفعه الى الرئيس

السادات ، والغريب ان الطلب كان موجهاً الى « كبير العائلة » دون تحديد لأي عائلة يقصد ، وقد وافق الرئيس السادات على هذا الطلب ووقع عليه صباح يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ (نفس يوم اغتياله) وكتب بخطه على الهامش تبليغات الى نائب رئيس الجمهورية والى نائب رئيس الوزراء والى وزير استصلاح الأراضي والى وزير الزراعة .

وبمقتضى هذه الشبكة من المصالح أُنشئت عشرات الشركات اختلط فيها العام والخاص ، منها على سبيل المثال شركة « المقاولون العرب للاستثمارات » ، والشركة الهندسية للصناعات المعمارية « ايكون » ، وشركة المقاولات والصناعات التخصصية ، وشركة « لفت سلاب مصر » ، وشركة « أكرو مصر » ، وشركة « أليو مصر » ، وشركة سينا للجبس « جبسينا » ، وشركة « عثماك » ، وشركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي ، وشركة المهندسون الاستشاريون المصريون ، ومجموعة شركات عثمان التخصصية ، والشركة الهندسية للأوكسيجين ، والمركز الطبي للمقاولين العرب ، والشركة العربية للمنتجات الخشبية « وودي » ، والشركة العربية لتجميع وتصنيع المعدات « ايباك » ، وشركة المقاولون العرب للصناعات الكهربائية « آراب » ، وشركة مصر للتعمير ، وشركة مصر ـ أسوان لصيد الأسماك والصناعات السمكية ، وشركة الاسماعيلية للسياحة ، والبيت الاستشاري العربي الدولي ، وشركة فنادق حدائق أهرام ، والشركة المصرية الايرانية للمقاولات ، وشركة الاسماعيلية للنقل ، وشركة الاسماعيلية للمزارع السمكية ، وشركة الاسماعيلية للمجازر الآلية ، وشركة الاسماعيلية للطوب الطفلي ، وغير ذلك من شركات لا يظهر فيها بوضوح دور صلات « المقاولون العرب » ، وان كان مؤكداً أنها موجودة فيها بطريقة لا لبس فيها ولا شك ، ومن نماذج ذلك بنك قناة السويس وبنك التنمية الوطني . ويمكن تخيّل الطابع العائلي لهذه المجموعات من الشركات كلها اذا تذكرنا ان محمود عثمان (ابن عثمان أحمد عثمان وزوج كريمة الرئيس السادات) يرأس مجالس إدارة خمس مجموعات ضخمة من الشركات . فهو على سبيل

المثال رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عثمان التخصصية ، ورئيس مجلس إدارة شركة المواد العازلة ، ورئيس مجلس إدارة « ماك فيتينج للموكيت » ، ورئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات لتوظيف رؤوس الأموال ، ورئيس مجلس إدارة شركة « سيبكو » ، هذا عدا عضويته في مجالس إدارات شركات أخرى . كما انه يمكن تخيّل التداخل في المصالح من نظرة على الوظائف التي يشغلها ابن شقيقته اسماعيل عثمان ، فهو مدير عام الاتصالات الخارجية بوزارة التنمية الشعبية وهي وظيفة رسمية ، وفي نفس الوقت فهو : مدير عام شركة المقاولون العرب ، ورئيس مجلس إدارة شركة « المهندس » الوطنية للمنتجات الغذائية ، ورئيس لجنة المشتروات بلجنة التنمية الشعبية ، وعضو مكتب لجنة التنمية الشعبية ، وعضو مجلس إدارة الشركة الاتحادية للمقاولات ، وعضو مجلس إدارة الشركة المصرية الليبية للمقاولات .

ومن الغريب ـ على سبيل المثال أيضاً ـ ان بنك قناة السويس الذي يشرف عليه عثمان أحمد عثمان ، كان في واقع الأمر إسهاماً مشتركاً صدرت الأوامر الى البنوك الكبرى التابعة للقطاع العام (البنك الاهلي ـ بنك مصر ـ بنك الاسكندرية ـ بنك القاهرة) بالاكتتاب بمعظم رأسماله . ونفس الشيء حدث بالنسبة لمشروعات بنك التنمية الوطني الذي تفرعت منه ٥٩ شركة جنّد فيها رأس المال العام لخدمة أنشطة لم يكن هو المستفيد بالدرجة الأولى منها . ولم تكن هناك قوانين او لوائح تتصدى لهذه الارادات الشخصية ، وهناك نموذج لذلك في منطقة الجبل الأحمر ، وهي منطقة تقع على مشارف القاهرة وتتصل مباشرة بمدينة نصر ـ فهناك اشترى « المقاولون العرب » مليون متر من الأراضي بسعر قدره مليون جنيه (أي جنيهاً واحداً للمتر) ، ثم قامت الجهات الحكومية بإنشاء مرافق لهذه المنطقة تكلفت مليون جنيه . وحين احتج المسؤول عن مدينة نصر في ذلك الوقت ـ وهو اللواء عرفة مهدي ـ فانه حوصر بطريقة لم تدع له مجالاً غير الاستقالة .

كانت هذه هي امبراطورية المقاول في عصر السادات .

العـامــل :

والآن نصل الى نموذج العامل في عهد الانفتاح ، وهو « رشاد عثمان »[1] . لقد جاء رشاد عثمان الى المدينة نازحاً من أقصى الصعيد في قنا يبحث عن عمل، شأنه شأن غيره عشرات الألوف من الباحثين. ووصل رشاد عثمان الى الاسكندرية سنة ١٩٧٠ ، ولعدة سنوات كان عاملاً في الميناء يتقاضى أجراً يومياً قدره ثلاثون قرشاً . وعندما بدأت تحقيقات المدعي الاشتراكي معه سنة ١٩٨١ كانت تقديرات المحققين ان ثروة رشاد عثمان وصلت الى ثلاثمائة مليون جنيه . كان وصوله الى الغنى ابتداء من سنة ١٩٧٤ وتحقيق ثروة قدرها ثلاثمائة مليون جنيه في سبع سنوات لا بد ان يعتبر معجزة بكل المقاييس . وحتى الآن ، وبرغم التحقيقات ، فإن أحداً لم يستطع ان يقدم تفسيراً كاملاً للطريقة التي تم بها تكديس هذه الثروة الطائلة . ويبدو ان رشاد عثمان ـ الذي كان عاملاً في الميناء ابتداء من سنة ١٩٧٠ ـ بدأ يتلفّت حوله في سنة ١٩٧٤ ومع بدء سياسة الانفتاح ، فوجد عالماً يموج بالحركة أمامه ، كانت البواخر من كل الاتجاهات وتحت كل الأعلام تتزاحم للدخول الى ميناء الاسكندرية حاملة مئات ألوف الأطنان من السلع الاستهلاكية التي تفتحت لها شهية القادرين في مصر فجأة . ولقد كانت المعضلة الكبرى التي برزت في ذلك الوقت هي أن ذلك الطوفان الهائل الذي تدفق على الاسكندرية بغير انتظار لم يكن له مكان على مداخلها ولا على أرصفتها ، ولا سبيل له نحو الخروج منها . وكان هذا الزحام فرصة متاحة لقلة قليلة من الأقوياء ما لبثوا ان سيطروا على حركة العمل في الميناء ، وكان معظمهم لا يملك غير قوته المتمثلة في قدرته على السيطرة على الآخرين سواء بتخويفهم او بشرائهم . وكان رشاد عثمان واحداً من الذين وجدوا لأنفسهم مكاناً على القمة في الميناء . وتروي تحقيقات المدعي الاشتراكي كيف تحوّل رشاد عثمان من مقاول تفريغ في الميناء الى

---

(١) تحقيقات المدعي الاشتراكي .

« مستورد » للسجائر ، ثم تحوّل ليصبح واحداً من أكبر مستوردي الخشب في وقت كانت مصر فيه تعج بمشروعات البناء . والخشب عنصر أساسي فيها بالطبع . ويبدو ان الخشب لم يكن كل ما استورده رشاد عثمان ، وإنما تقول تحقيقات المدعي الاشتراكي ان عروقاً كثيرة من الخشب جرى تجويفها من الداخل ثم عبىء فراغها بالحشيش ، وهي تجارة تحقق أرباحاً خيالية . ان المال هو واحد من أكبر مولدات القوة . وهكذا فإن المليونير رشاد عثمان أصبح من أصحاب النفوذ في الاسكندرية ، بل وأصبح من قيادات الحزب الوطني الحاكم في الاسكندرية . بل وأصبح أكبر الممولين للحملات الانتخابية للمرشحين من أعضاء الحزب في المدينة . أكثر من ذلك أصبح من الممولين الرئيسيين لجريدة الحزب . ثم وصلت القوة الى مداها حين أصبح على رأس جهاز التنمية الشعبية بالاسكندرية . لقد وصل رشاد عثمان الى أبعد مما كان يحلم به ، وبدأ يمارس أسلوباً جديداً يليق بحياته الجديدة ، فاستخدم لواءً سابقاً ليكون مرافقاً خاصاً له ، وبدأ يحاول تعلّم الانجليزية والفرنسية ، ثم أصبح ـ كما أثبتت التحقيقات ـ واحداً من أصدقاء عثمان أحمد عثمان الذي ساعده في الوصول الى قمم أعلى . وتقول وقائع التحقيق والمحاكمة انه في يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨٠ قام عثمان أحمد عثمان بدعوة صديقه الجديد رشاد عثمان الى الاسماعيلية « لكي يصلي الجمعة مع الرئيس » ، وهناك ـ كما قيل في التحقيقات أيضاً ـ قال له السادات بنفسه : « رشاد ، انني أريد منك ان تدير بالك الى الاسكندرية . انك مسؤول عنها ، وانا أريدها ان تصبح أحسن من بيروت » . ورد رشاد عثمان على ثقة السادات فيه بقوله : « ان الاسكندرية في قلبي وفي عيني ، وسأفعل من أجلها كل ما تريد » . ثم التقطت صورة للاثنين معاً وجدت طريقها في اليوم التالي الى النشر في أعمدة الصحف والى تزيين الجدران .

ان المال اكبر مولدات القوة ، والقوة أيضاً أكبر أسباب النفوذ . وفي أحوال كثيرة فإن النفوذ نفسه استثمار رابح . وهكذا فإن رشاد عثمان ـ الذي كان قد دفع مبلغ خمسة ملايين ونصف من الجنيهات جمارك على أخشاب

استوردها ـ ما لبث ان اكتشف ان نفوذه يستطيع استرداد هذا المبلغ الضخم . وهكذا فإنه كتب الى وزير الاقتصاد يقول له انه « بما ان الخشب سلعة حيوية في كل مشروعات التنمية ، فإنها يجب ان تتمتع بإعفاءات خاصة » . ويبدو ان الحجة كانت مقنعة لأن الوزير أصدر تعليماته الى مصلحة الجمارك بأن ترد لرشاد عثمان مبلغ الخمسة ملايين ونصف من الجنيهات . وبالتأكيد فإن السرعة التي تم بها التوصل الى هذا القرار ، والسرعة التي صدرت بها التعليمات بشأنه ، والسرعة التي جرى بها تنفيذه ـ كانت كلها أشياء لم يسبق لها مثيل في سجلات البيروقراطية المصرية التي اشتهرت بأنها تستطيع ان تأخذ بسهولة ، ولكنها لا تستطيع ان تردّ بنفس السهولة .

وبين الأصدقاء الجدد الذين وثّق رشاد عثمان صداقته بهم كانت هناك مجموعة من السياسيين بينهم أحد وزراء الدولة للشؤون البرلمانية ، ولقد كشف التحقيق عن واقعة مؤداها ان رشاد عثمان اشترى وفرش شقتين من شقق المعمورة ، وتظهر التحقيقات انه أهدى واحدة منهما الى صديقه الجديد الوزير ، واحتفظ لنفسه بالأخرى . ثم كانت هناك وقائع الاستيلاء بوضع اليد على مساحات شاسعة من أراضي الدولة المحيطة بالاسكندرية [1] . ولم يكن رشاد عثمان وعائلته وحدهم هم الذين سارعوا الآن الى وضع اليد على أراضي الدولة المحيطة بالاسكندرية ، ولكن آخرين أقدموا بسرعة على دخول السباق . ولم تكن أراضي الاسكندرية هي وحدها التي تعرضت للنهب على هذا النحو ، بل ان مئات من القطط السمان وجدوها فرصة مفتوحة للاستيلاء على أملاك الدولة . ولقد قال أحد كبار المسؤولين عن أملاك الدولة في تلك الظروف : « لقد حان الوقت لطرح موضوع الاستيلاء على أراضي الدولة لمناقشة علنية . ان أعداداً كبيرة من

---

(١) تقول التحقيقات ان رشاد عثمان حصل بوضع اليد على ٩٠٠ فدان من الأراضي المحيطة بالاسكندرية .

ذوي النفوذ في مصر ، الوزراء وأقاربهم والمحافظون والوزراء السابقون والمحافظون السابقون والنواب والمقاولون وأعضاء الحزب الوطني ـ استباحوا لأنفسهم مساحات هائلة من أراضي الدولة » . وقد نشرت مجلة « المصور »[1] تحقيقاً كبيراً تحت عنوان « أراضي الدولة المنهوبة » ، قدرت فيه أن ٥٣,٥ في المائة من أراضي الدولة المحيطة بالاسكندرية ـ تقدر قيمتها بأربعة آلاف مليون جنيه ـ قد وجدت طريقها الى أفراد لم يشتروها بالطريق القانوني .

ولقد وجد رشاد عثمان نفسه في النهاية أمام المحكمة ثم في السجن ، ولأن روائح الفساد كانت تزكم الأنوف ـ فلقد بدا لوهلة وكأن رشاد عثمان مجرد جثة ألقيت للذئاب الجائعة . ولقد بدا في جلسات المحاكمة رجلاً خشناً يصعب اسكاته . ولقد خرجت صحف يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨١ تحمل تقارير عن صرخات أطلقها أثناء وجوده في قفص الاتهام يقول فيها : « الله ينتقم منك ياعثمان أحمد عثمان ». ثم اندفع في صراخه يصف مقابلته للرئيس السادات ، ثم لم يسكت بعد ذلك ، وإنما استطرد موجهاً كلامه الى رئيس المحكمة : « لقد جاؤا بي الى هنا يا سيادة الرئيس لأني رفضت ان أشارك في الفساد . لأني وطني ، انني أهيب بشرف جلال فهمي رئيس هيئة الميناء ان يشهد بالحق » . ثم عاد يوجه كلامه لرئيس المحكمة قائلاً : « لماذا لا تسألون عن نشاط شركة « أريك » ؟ ان عثمان أحمد عثمان طلب مني ان أتعاون مع شركة أريك ولكني رفضت » . ثم صاح : « سجلوا هذا في المحاضر ، أنا لا أريد ان أعيش على نهب قوت الشعب » . وحينما وجد ان رئيس المحكمة لا يتابعه تماماً فيما قال عن شركة « أريك » ، أضاف موضحاً : « ألا تعرف شركة أريك ؟ هذه هي شركة توفيق عبد الحي ، انه

---

(١) رغم ان مجلة « المصور » مملوكة للحزب الوطني ـ شأنها شأن غيرها مما يسمى بالصحف القومية ـ إلا أنها بعد إغتيال السادات ، وتحت رئاسة صحفي شاب كفء ، جربت ان تعطي نفسها قدراً من الحرية .

نصاب . وهو شريك لعثمان أحمد عثمان . ولقد رفضت ان أشارك النصابين في نهب قوت الشعب . لقد رفضت يا سيادة الرئيس » [1] .

الطـــالـــب :

وتصل التحقيقات الآن رسمياً الى الطالب وهو توفيق عبد الحي . لقد ظهر توفيق عبد الحي لأول مرة الى الوجود في أعقاب مظاهرات الطلاب سنة ١٩٦٨ . ففي تلك السنة قام شباب الجامعات بمظاهرات تحتج على ما أطلق عليه يومها « أحكام الطيران » ، وهي الأحكام التي صدرت في حق بعض كبار القادة الذين اعتبروا مسؤولين عن الضربة المفاجئة التي لحقت بالطيران المصري صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . بدا لكثيرين من شباب الجامعات ان الأحكام صدرت بأخف مما كان ينبغي ، وهكذا خرجوا متظاهرين الى الشوارع . وفي الحقيقة فإن مظاهراتهم في تلك الأيام كانت تعبّر بالدرجة الأولى عن صدمتهم بالهزيمة . وفي ذلك الوقت جرى حوار بين الشباب وبين القيادة شارك فيه جمال عبد الناصر نفسه . فقد استقبل في بيته مجموعة من قيادة هؤلاء الطلاب ، وناقش معهم جوانب الموقف كله ، ثم تطرقت المناقشة الى رغبتهم في المشاركة في الحوار الوطني ، وذلك عن طريق جريدة اسبوعية يصدرها اتحاد الطلاب تعبّر عن أفكار واتجاهات الشباب . وصدرت هذه الجريدة فعلاً باسم « الطلاب » . وفي أروقة هذه الجريدة ظهر توفيق عبد الحي رغم انه لم يكن من زعماء الطلبة ، ولا كان طالباً بالجامعة أساساً ، وإنما كان ملحقاً بأحد المعاهد . ولقد كان دوره في تلك الجريدة على أي حال دوراً محدوداً انحصر في محاولته ان يكون مندوب إعلانات لها ، وبهذه الصفة سعى الى شركة « المقاولون العرب » يحاول ان يحصل منها على إعلانات لجريدة « الطلاب » . وكان ذلك هو

---

(١) أصدر رئيس المحكمة فيما بعد بياناً قال فيه : « ان المحكمة وان تكن غير مختصة بالنظر في إتهامات لم ترد في وقائع الدعوى المنظورة أمامها ـ إلا أنها تشعر أن الأمر يقتضي إجراء تحقيقات في إتهامات وجهت الى أشخاص ذكرت أسماؤهم أمامها ، وذلك طبقاً للمادة ٤٠ من الدستور » .

الوضع حينما تولى السادات رئاسة الجمهورية ، وراحت جريدة « الطلاب » تنقد بالتلميح بعض سياساته ، وتحاول بالتصريح ان تنقد صديقه الجديد عثمان أحمد عثمان . وبدا لبعض الوقت ان هناك محاولة لاسكات « الطلاب » عن طريق نشر إعلانات فيها للمقاولين العرب ، لكن المحاولة لم تنجح ـ فيما ظهر ـ رغم ان الجريدة كانت في حاجة الى دخل أية اعلانات إضافية تستطيع بها مواجهة مشاكلها المالية المعقدة . وفي هذا الجو ـ وكان دور عثمان أحمد عثمان ـ يزداد بروزاً ـ برزت فكرة « معالجة » أفكار الطلاب بوسيلة أخرى أكثر فعالية . وهكذا ظهرت جريدة جديدة تنافس جريدة « الطلاب » اسمها « صوت الطلاب » ، وكان رئيس تحريرها هو نفسه مندوب الاعلانات القديم في جريدة « الطلاب » لدى « المقاولون العرب » . ولقد اختلط الأمر على كثيرين بسبب تشابه الأسماء . وحين اختفت جريدة « الطلاب » الأصلية تحت ضغط مشاكلها المالية ، فقد بقيت « صوت الطلاب » وحدها تحت رئاسة توفيق عبد الحي وكأنها المعبّر الوحيد عن شباب الجامعات في مصر . وبدأت هذه المجلة تمدح عثمان أحمد عثمان وتهاجم خصومه بطريقة كشفت أمرها وأدت الى سقوطها ، فأغلقت أبوابها . وكان عثمان أحمد عثمان قد أصبح وزيراً للتعمير ، فأخذ توفيق عبد الحي معه الى الوزارة ، وكلفه بإصدار جريدة جديدة تحمل اسم « التعمير » ، وقد أصدرها توفيق عبد الحي بالفعل .

وفي سنة ١٩٧٦ أحس عثمان أحمد عثمان ان الوقت قد حان بالنسبة له لكي يستقيل من الوزارة . كان نفوذه عن طريق اتصاله الوثيق بالرئيس السادات قد وضعه في موضع أكبر بكثير من منصب الوزير . ولم يكن هناك ما يدعوه الى البقاء في الوزارة حيث هو معرّض لأسئلة المستقلين من أعضاء مجلس الشعب ، والذين راحوا يلاحقونه بأسئلتهم واستجواباتهم . وعندما خرج من الوزارة فإن توفيق عبد الحي خرج معه ، وكان ـ بتشجيع منه ـ قد بدأ يفكر الآن في إنشاء وكالة للإعلان . وهكذا ظهرت وكالة « أريك » للإعلان ، وظهرت بعدها مجموعة شركات « أريك » تمد نشاطها في كل

اتجاه . وكانت هذه المجموعة من الشركات هي سبب صيحة رشاد عثمان أمام المحكمة ولرئيسها « هل تعرف شركة أريك ؟ » .

كان لمجموعة شركات « أريك » مجلس إدارة مكوّن من توفيق عبد الحي وزوجته وأخ له وأخ لها ، ولم يكن نشاطها قد اقتصر على الإعلان وحده ، وإنما امتد بالدرجة الأولى في كل نشاطات ما سمي بـ « التنمية الشعبية » . كانت فكرة التنمية الشعبية واحدة من « أفكار » الرئيس السادات . ومن المحتمل ان يكون عثمان أحمد عثمان هو الذي أوحى له بها . كان الهدف المعلن من نشاط التنمية الشعبية هو مواجهة التضخم ـ او السخط بسبب ارتفاع الأسعار ـ وإتاحة عدد من السلع الاستهلاكية في الأسواق بأسعار محتملة . وكان رأي السادات حينما عرض فكرة التنمية الشعبية في خطاب رسمي له ـ ان ارتفاع الأسعار يرجع بالدرجة الأولى الى البيروقراطية الحكومية والى القطاع العام والى التأميم ، وكان الحل ـ في رأيه ـ تجاوز كل العقبات والوصول مباشرة الى المستهلكين والبيع لهم عن طريق منافذ للتوزيع تنتشر في كل حي وشارع . وضرب السادات مثلاً لسعر البيض ، فقد اكتشف فجأة ـ كما قال ـ ان سعر البيضة قد وصل الى سبعة قروش ، وعن طريق التنمية الشعبية فإنها سوف تباع بثلاثة قروش ونصف (وصل سعرها في ظل التنمية الشعبية الى عشرة قروش) . وهكذا انتقل تركيز مجموعة شركات « أريك » من مجال الاعلان الى مجال « التنمية الشعبية » . وفجأة حصلت شركة « أريك » على ١٥٢ منفذاً للبيع المباشر في أحياء القاهرة والاسكندرية . وكانت هذه المنافذ في الغالب عبارة عن أكشاك أقيمت على الأرصفة خلافاً للقانون ، وقد قصد بها على أي حال ان تكون نموذجاً براقاً لحيوية القطاع الخاص وقدرته على سد احتياجات الناس من الطعام بكفاءة ويسر .

ثم وقعت الواقعة . . فبعد اغتيال الرئيس السادات أوقفت الجمارك شحنات من الدواجن المجمدة كانت معدة للتوزيع بواسطة شركة « أريك » . ثم تبيّن من تقارير مصلحة الجمارك ان هذه الشحنات ـ وقد سبقتها الى

الأسواق شحنات كثيرة اخرى ـ كانت فاسدة . انتهت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي سنة ١٩٧٤ ، ومع ذلك فقد كانت على وشك ان توزع على منافذ البيع سنة ١٩٨١ . ثم كشفت التحقيقات ان ١٥ ألف طن من هذا النوع من الدواجن ـ أكثر من ٧ ملايين دجاجة ـ قد سبق توزيعها على جمهور من المستهلكين كان حسن النية فاستهلكها ـ مع الأسف ـ دون ان يظهر شكواه او امتعاضه [1] .

ولقد أحدث انفجار الفضيحة ضجة كبرى وسط الرأي العام ، وأمرت سلطات التحقيق بالقبض على توفيق عبد الحي لمساءلته في الأمر ، لكن الغريب ان شخصاً ما نبّه توفيق عبد الحي الى ما هو محتمل ، ومن ثم فإن توفيق عبد الحي كان على احدى الطائرات المتجهة الى أثينا في نفس اللحظة التي كان فيها رئيس النيابة المختص يوقّع الأمر باعتقاله . ومن أثينا ذهب الى بنما حيث يملك شركة ومزرعة . ثم كشفت التحقيقات ان توفيق عبد الحي حصل من البنوك ـ قبل سفره ـ وحوّل بالفعل للخارج مبلغ ٣٥ مليون جنيه

ولم يجد نائب رئيس الوزراء الاستاذ فكري مكرم عبيد ما يدافع به عن هذه الفضيحة الا سلسلة من سوء الحظ :

« من سوء الحظ ان توفيق عبد الحي استطاع ـ قبل هربه من البلاد في ٢٠ فبراير ١٩٨٢ ـ ان يخدع أناساً كثيرين » . هكذا قال نائب رئيس الوزراء ، ثم أضاف : « من سوء الحظ ان شركة أريك ـ التي لم يتجاوز رأسمالها الأصلي ٥ آلاف جنيه ـ تمكنت بدورها من إنشاء شركة أخرى هي شركة الجيزة الوطنية برأسمال قدره ١٠٠ ألف جنيه ، وان هذه الشركة

---

(١) من الملفت للنظر ان شركة « أريك » حصلت على إذن باستيراد ٦ ملايين دجاجة في نفس الوقت الذي أعلن فيه الرئيس السادات قراره المشهور بمنع ذبح الماشية وحظر استهلاك لحومها لمدة شهر كامل ـ كعلاج ارتآه وقتها لمواجهة أزمة نقص اللحوم وارتفاع أسعارها .

بدورها قامت بإنشاء شركة أخرى سجلت في بنما باسم « اكسلانس » ، وكان توفيق عبد الحي واثنان من أولاده وزوجته هم مديروها » .

« ومن سوء الحظ ان هذه الشركة استطاعت ان ترتب شحن ١٠٥ شحنات من الدواجن تمكنت إدارة الصحة في الجمارك من ملاحقة سبعة منها ، وأما الباقي فقد تسرب للبلد . ومن هذه الشحنات السبعة التي تمكنت صحة الجمارك من ملاحقتها ، خزنت واحدة منها في ثلاجة بقريته في انتظار تقرير نهائي من وزارة الصحة يبت في مسألة صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ـ لكن توفيق عبد الحي اتصل بالجمارك مدعياً انه تلقى مكالمة تليفونية من وكيل الوزارة المسؤول عن الشؤون القانونية في وزارة الصحة يبلغه بقرار الافراج عنها . ولم يكن ذلك صحيحاً . لكن هناك في كل مجتمع أناساً على استعداد للتحايل على كل اللوائح » .

« ومن سوء الحظ ايضاً (واصل نائب رئيس الوزراء) فإن توفيق عبد الحي استطاع ان يحصل على ١٠ مليون جنيه من بنك قناة السويس ، ثم على مليون جنيه أخرى من نفس البنك (البنك كله ضمن منطقة نفوذ عثمان أحمد عثمان) » .

« ومن سوء الحظ انه استطاع ايضاً ان يحصل على مليون و٣٣ ألف جنيه من بنك المهندس ، و٦٨١ ألف جنيه من البنك العربي للاستثمار ، و٤٣٥ ألف جنيه من بنك آخر » .

« ومن سوء الحظ انه حصل ايضاً على ٨٧٠ ألف جنيه من الشركة العربية للتجارة الدولية » .

ثم أضاف نائب رئيس الوزراء الى كل هذه السلسلة من « مساوىء الحظ » : « اننا جميعاً يجب ان نأسف لأن هذه القروض منحت دون ضمانات كافية ودون تحريات كافية بواسطة الشركات والبنوك المعنية لكي لا يحدث هذا العبث المشين بالأموال العامة » .

ولقد كانت هذه العملية كلها سيئة الحظ والطالع فعلاً ، كما انها كانت

مؤسفة . وعندما سئل أحد مديري بنك قناة السويس كيف سمح البنك لنفسه بأن يقدم كل هذه المبالغ لتوفيق عبد الحي وبدون أية ضمانات ؟ ـ كان رده : « لقد تصرفنا على أساس سمعته . ولقد كان شخصاً بارزاً في دنيا الأعمال » . والغريب ان أحداً لم يلاحظ أو لم يكلف نفسه عناء ان يلاحظ ـ ان توفيق عبد الحي حاول ذات مرة من قبل، ان يرشّح نفسه رئيساً لنادي ليدو هيليوبوليس في مصر الجديدة ، لكن محافظ القاهرة اعترض على ترشيحه معلناً ان سجله ليس مرضياً ، فلقد سبق له إعطاء شيكات بغير رصيد . ومع ذلك فإن « الطالب » المغامر استطاع هو وعائلته ان يهربوا الى بنما أولاً ، ثم بعدها الى بريطانيا حاملاً معه ٣٥ مليون جنيه من المال المصري العام ، وتاركاً وراءه آلاف من الدواجن المتعفنة .

* * *

الشـقيـــق :

ونصل الى حالة الشقيق وهو عصمت السادات ، وهو الابن الثالث من أبناء محمد محمد الساداتي ، وقد أنجبه بعد طلعت وأنور . ولد عصمت السادات سنة ١٩٢٥ ، ولم يتجاوز في تعليمه حدود الشهادة الابتدائية ، ثم التحق بإحدى الورش يتدرب على الأعمال الميكانيكية مما أهّله لكي يعمل سائق سيارة نقل ، ثم ظل مغموراً بالنسيان حتى بعد ثورة ١٩٥٢ وحينما أصبح شقيقه أنور عضواً بمجلس قيادة الثورة ورئيساً لتحرير « الجمهورية » بهذه الصفة . واستطاع أنور إلحاق شقيقه بإدارة توزيع الجريدة كمفتش توزيع لأحد الخطوط ، وكان عمله ان يركب بجانب السائق الذي يحمل نسخ الجريدة بهذا الخط ويقوم بمحاسبة متعهدي التوزيع . ثم فصل عصمت من هذا العمل بعد ان خرج شقيقه من رئاسة تحرير « الجمهورية » وبعد ان نسبت اليه (الى عصمت) تهمة الاختلاس .

ومرت عليه سنوات من الضياع لم يعرف من أمره فيها إلا انه كتب لبعض من تعامل معهم شيكات بغير رصيد ، قدم بعضها الى النيابة وحفظ

بعضها الآخر تحسباً لنفوذ شقيقه . ثم بدأ اسم عصمت السادات يظهر كواحد من نجوم الانفتاح . وفي البداية لم يكن هناك من يستطيع ان يحدد ما الذي يفعله عصمت السادات بالضبط ، لكنه كان على وجه اليقين شديد النشاط . وكانت الاشاعات والشبهات تلاحقه دون ان يظهر شيء محدد يؤكد هذه الإشاعات والشبهات . وعندما تقدم أحد النواب المستقلين في مجلس الشعب ، وهو الاستاذ « عادل عيد » ليوجه تهماً محددة ضد بعض من أسماهم « أفراد بعض العائلات ذات النفوذ » ، طُلب اليه ان يحدد من يقصد ، وقال النائب لرئيس مجلس الشعب الذي سأله ، انه سوف يضع الأسماء في ورقة مغلقة يقدمها له لكي لا يظن أحد انه يقصد التشهير . وقدم عادل عيد قائمته ، ولم يعرف أحد ـ الا بعد ذلك بسنوات ـ ان أول اسم فيها كان اسم عصمت السادات .

ثم تردد إسم عصمت السادات بقسوة أثناء التحقيقات مع رشاد عثمان وتوفيق عبد الحي . بل ان رشاد عثمان ألحّ على ذكر اسم عصمت السادات بما لم يعد ممكناً تجاهله ، وهكذا ففي سبتمبر ١٩٨٢ قرر المدعي الاشتراكي ان الوقت قد حان لسؤال عصمت السادات فيما نسب اليه . وعندما أخطر الرئيس مبارك بذلك فلقد كان رأيه انه لا يريد ان يعترض سير العدالة ، لكنه يقترح ان لا يبدأ سؤال عصمت السادات إلا بعد ٦ أكتوبر ، وهو ذكرى مرور سنة على اغتيال شقيقة أنور السادات .

وفي يوم الذكرى، وبينما كان الرئيس مبارك يضع أكليلاً من الزهور على ضريح أنور السادات، وجد أمامه عصمت السادات واقفاً في صف أفراد الأسرة، فناداه ليقول له محذراً أن رائحة تصرفاته قد أصبحت تزكم الأنوف . وكان واضحاً منذ تلك اللحظة ان عصمت السادات لم تعد له حصانة . وبدأ المدعي الاشتراكي تحقيقاته يوم ٧ اكتوبر ، واذا الصورة تتكشف ـ طبقاً لتقارير المدعي الاشتراكي فيما بعد ـ عن فساد على نطاق لا يخطر على الخيال . من الغريب انه كانت هناك ملامح تشابه بين عصمت السادات وبين والده محمد محمد الساداتي . كلاهما كان متزوجاً من

أربعة ، وكان لديه خمسة عشر من الأبناء والبنات . لكن الفارق بين الاثنين هو انه بينما كانت أسرة محمد محمد الساداتي تعيش مكدسة في شقة واحدة في كوبري القبة ، فإن عصمت السادات وزوجاته وأولاده كانوا يعيشون في قصور وفيلّات وشقق فاخرة . وعلى سبيل المثال فإن زوجته الرابعة التي تزوجها سنة ١٩٨٠ وكانت شابة يونانية لا يزيد عمرها عن نصف عمره ـ شاركته في بعض نشاطاته في سالونيكا في اليونان ، وقاما معاً بإنشاء شركات تملك مصالح كبرى في شركات شحن بحرية وشركة لصناعة أنابيب الأوكسيجين وأوجه نشاط تجارية متعدد أخرى . وعلى أي حال فقد ظهر ان أسرة عصمت السادات تملك مجموعة من الشركات تعمل في مجالات الملاحة والتوكيلات البحرية والنقل وتوزيع الجرارات وقطع الغيار والمقاولات . وكانوا يملكون خمسة عمارات كبيرة وعشرات من الشقق والمكاتب ، الى جانب أكثر من استراحة صيفية في المعمورة وغيرها . وقد كان واضحاً ان عصمت السادات لم يجد على الاطلاق أية صعوبة في الحصول على تصريحات لما يريده من السوق المحلية ، او ما يستورده وتستورده شركاته من الخارج ، بل وقد إمتد النشاط الى فرض نوع من أتاوات الحماية على هؤلاء الذين طلبوا هذه الحماية او لم يطلبوها . ولقد ذكر في التحقيقات التي نشرتها بعض صحف القاهرة ان ابنه طلعت اتهم بطلب ٢٠٠٠ جنيه من موظف في جمارك الاسكندرية اذا أراد ان يبقى في منصبه . وربما استعمل هذا الاسلوب مع كثيرين غير هذا الموظف .

وحتى ساعة الفراغ من إعداد هذا الكتاب (اكتوبر ١٩٨٢) فقد كانت ٢٢ لجنة تحقيق مكلفة بمتابعة مجالات نشاط وحجم ثروة عصمت السادات . وكما كان يجب ان يكون متوقعاً ، فإن هذه اللجان لم تجد مبالغ تذكر في حساباته في البنوك ، فلقد تأكد ان كل شيء قد وجد طريقه الى خارج مصر حينما بدأت الرياح الباردة للنقد تهب عليه . وقد وجد في حساب ابنه الأصغر مبلغ مليون ونصف مليون دولار ، ويبدو ان الوقت لم يتسع للتصرف في هذا المبلغ الذي لم يكن يوجد غيره في حسابات

البنـوك . ولقـد تبين من الأدلـة والقـرائن المتصلة بنشـاط عصمت السـادات وأسرته ان هناك أمثلة صارخة لاستغلال النفوذ . وعلى سبيـل المثال فقـد كان هنـاك عقد مـوقّع مـع شركـة الشمس للتجارة والاستثمـار ، وكان هـذا العقد بخصـوص أرض تنازعت عليهـا الشركـة مـع أحـد النـاس ، وظهـر عصمت السادات في الصورة فجأة يدعي لنفسه حقاً في هـذه الأرض . والغريب انـه في ١١ ديسمبر ١٩٨٠ وقع عقداً مع هذه الشركة تعهد بمقتضاه بأن يسلم لها هـذه الأرض ، بل أكثر من ذلك تعهـد لها بـإخـلائهـا من قـوة من البـوليس الحربي كانت تستخدمها ضمن خطة حماية مطار القاهرة الدولي . وبمقتضى هـذا العقد حصـل عصمت السادات من الشـركة على ٥٦ ألف جنيـه (لكي يسلمها الأرض المتنازع عليها ويخلي البوليس الحربي منها) . وكـان المثال الصارخ الثاني تورط احدى بناته ـ نـادية عصمت السـادات ـ في تزويـر وثائق ادعت بمقتضاها ملكيتهـا لقصر في المعـادي ، وكان هـذا الادعاء منهـا امام محكمة . وفي الواقع فإن هذا القصر كـان مملوكاً لسيـدة اخرى هي السيـدة هانم راتب ، وكانت قيمته تقدر بثلاثة مـلايين جنيه . وكـان هذا القصـر أحد المقـار المحتملة التي عرضت على شـاه ايران حينمـا قرر الاقـامـة كـلاجىء سيـاسي في مصر ، ثم عـدل عن شرائـه بعد ان استضـافه الـرئيس السادات وألح عليه بالاقامة بقصر القبة لدواعي أمنه . وعندما علمت المالكـة الحقيقية ـ هـانم راتب ـ بما يحـدث باسمهـا ، كتبت خطابـاً مهذبـاً للرئيـس السـادات تشكو اليه باعتباره « الرئيس المحترم للعائلة المصرية والرئيس المؤمن محمد انور السادات رئيس الجمهـورية » ، وشـرحت الشاكيـة وقائـع شكواهـا ، ثم قـالت انها لا تـريـد ان تلجـأ الى المحاكم تتهم ابنـة أخ رئيس الجمهـوريـة بالتزوير ، ولهذا فهي تتمنى لو استطاع بحكمته تسوية الأمر في « جلسة على المسطبة » (اشارة الى ما كـان يقولـه السـادات عن نفسـه ككبير للعـائلة وعن أخلاق القرية) .

وعندما بدأ تحقيق المدعي الاشتراكي فيما بعـد مع عصمت السـادات فإن تلميحاته لم تتوقف عند حد ، بـل راحت بوضـوح تشير الى شقيقـه أنور

والى زوجته جيهان . ولقد أدلى بتصريح أكد فيه انه أذكى من أنور و « أشطر » ، لكن الحظوظ وحدها هي التي جعلت أنور يظهر عليه ، وبالتالي يسلبه حقه في الفرصة التي يستحقها . ولقد منع من السفر ثم ألقي القبض عليه وعلى بعض أولاده ، ومن غرائب المفارقات ان المدعي الاشتراكي لم يجد ما يطبقه عليه سوى قانون العيب الذي أصدره أنور السادات لمواجهة خصومه ، ولم يجد مكاناً يتحفظ عليه فيه سوى سجن طره الذي ملأه السادات بخصومه السياسيين في اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .

* * *

البيروقراطي :

ويجيء الدور أخيراً على النموذج الخامس من أبناء سياسة الانفتاح وهو البيروقراطي . والبيروقراطي هنا هو الدكتور نعيم ابو طالب الذي كان أستاذاً بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية ، ثم أصبح وزيراً ، واستقر به المطاف أخيراً كمحافظ للاسكندرية . ولقد تجلّت أثناء عمله كمحافظ ميوله الاستعراضية . ولقد نصب في حدائق انطونيادس الشهيرة بالاسكندرية مسرحاً كلف المحافظة ٩٠ ألف جنيه خصصه ـ كما قال ـ للاحتفالات الجديرة بميناء عظيم ، ومع ذلك فإن هذا المسرح لم يستعمل غير مرة واحدة لمناسبة حضرتها السيدة جيهان زوجة الرئيس السادات . وعيّن لنفسه ٢٢ مستشاراً من بين الشخصيات العامة للشؤون الفنية والثقافية والعلاقات العامة ـ كانوا جميعاً يتقاضون مكافآت سخية من المحافظة . وبلغت نفقات ضيوف المحافظ في سنة واحدة (طبقاً لما نشرته الصحف الحكومية) أكثر من ٥٠ ألف جنيه . وكان أعجب ما فعله الدكتور نعيم أبو طالب انه ـ اثناء عمله كمحافظ للاسكندرية ـ بدأ يرتب لانشاء بنك بحري يكون هو على رأس مجلس إدارته . وقدّر رأسمال البنك بمبلغ ٣٠ مليون جنيه ، مقسمة على ٦٠٠ ألف سهم ، كل منها بقيمة خمسين جنيهاً . ولقد طلب الى كل المؤسسات الرسمية المصرفية والتابعة للقطاع العام ان تساهم في انشاء هذا البنك ، وقبل بعضها بالفعل . بل ان هيئة مياه الاسكندرية التي تملكها

الحكومة وتقع تحت سلطة المحافظ ـ وجدت نفسها مضطرة الى قبول أمر يفرض عليها المساهمة بشراء ١٨ ألف سهم في هذا البنك ، رغم ان قانونها يحظر عليها المشاركة في أية عمليات استثمارية . كذلك فعلت الشركة المتحدة للمقاولات والاسكان التي اشترت أسهماً بـ ١٠٥ آلاف جنيه ، وشركة المعمورة التي اشترت أسهماً بـ ٢٤٥ ألف جنيه . كانت كل منهما في حاجة الى أموالها لاستثمارها في أوجه نشاطها المتخصص . لكنها ـ وهي تحت سلطة محافظ الاسكندرية ـ وجدت من الأفضل لها ان تستجيب لنصيحته .

وقد ساهم أحد أبناء الدكتور نعيم ابو طالب في هذا البنك بمائة سهم ، ولأن هذا الابن كان قاصراً فإن والده المحافظ حضر الجمعية العمومية لتأسيس البنك ممثلاً لأسهم ابنه . وعندما اصبح الدكتور نعيم ابو طالب في النهاية رئيساً لمجلس إدارة البنك فقد « قرر مجلس الادارة لرئيسه » مرتباً سنوياً قدره أربعون ألف جنيه بدلاً لمرتبه السابق كمحافظ ، وهو خمسة آلاف جنيه . وبدأ البنك نشاطه بأن اشترى أحد القصور كمقر له ، ووقع اختيار رئيسه على قصر المليونير اللبناني « سرسق » بالاسكندرية ليكون رئاسة للبنك ، وتم شراؤه بمبلغ اثنين ونصف مليون جنيه . وبلغت نفقات إعداد مكتب رئيس مجلس الادارة وملحقاته ٢٠٠ الف جنيه ، وخصصت له سيارة كبيرة مزودة بتليفون (حين نشرت تفاصيل هذه الوقائع بالصحف المصرية ، دافع رئيس البنك عن نفسه بأنه كان يستطيع ان يشتري سيارة مرسيدس ، ولكنه لدواعي التقشف اشترى طرازاً غيرها) . وحتى هذا الوقت لم يكن البنك قد قام بأي نشاط في مجال عمله ، وتكاثرت ضغوط ما تكشف من وقائع لتفرض على الدكتور نعيم ابو طالب ان يقدم استقالته .

* * *

ان هذه النماذج الخمسة من عينات الانفتاح (المقاول والعامل والطالب والشقيق والبيروقراطي) لم تكن نماذج منفصلة . ولقد كانت مجرد عينات من مناخ يسمح بها . وصحيح انه لم يكن في مقدور أي واحد في

مصر ان يصنع امبراطورية مالية في حجم امبراطورية عثمان أحمد عثمان ـ ولكنه كان هناك بالتأكيد عشرات من أمثال رشاد عثمان ، ومئات من أمثال توفيق عبد الحي ، وربما آلاف من أمثال الدكتور نعيم ابو طالب . ولقد وصف احد المثقفين [1] في مصر جماعات المستفيدين من سياسة الانفتاح بأنها « طبقة المظليين » . وكان رأيه ان المظليين عادة ينقضون من السماء على المواقع ليحتلوها او ليدمروها ، وان هذه الطبقة كانت مصممة اما ان تسيطر على مصر واما ان تدمرها . وكان قول هذا المثقف ان فكرة هؤلاء عن الدولة أنها مجرد جهاز لتأمين نوم الأغنياء ضد أرق الفقراء . ومن المفارقات الغريبة ايضاً ان طبقة « مظليي » الانفتاح بدأت تستعمل في وصف منجزاتها تعبيراً عسكرياً أثيراً لدى الرئيس السادات ، وهو تعبير « العبور » ، وكان استعمالهم له الآن بالمعنى المالي ، وكان الشخص الذي « عبر » في تقديرهم هو ذلك الذي استطاع اغتنام الفرصة بنجاح . وقد سمعت بنفسي أحد أقارب السادات يتحدث عن منجزات شقيقة للرئيس ويقول : « لقد تمكنت من العبور بطريقة ضخمة » . كان لقب « بطل العبور » هو اللقب الأثير لديه .

---

(١) الأستاذ الأديب يوسف القعيد .

الفصل الثالث

لاضوابط ولاموازين

لقد تعرضنا فيما سبق لطبيعة السلطة في معظم بلدان العالم الثالث . . تتحرك من شرعية تقليدية ذات أصول قبلية أو دينية في اتجاه أمل الوصول إلى شرعية تستقر على قواعد دستورية وقانونية . لكنها في هذه المحاولة تمر بشرعية مرحلة الإنتقال بين الاثنتين ، وهي المرحلة التي يبرز فيها دور أجهزة الإستمرار في الدولة ، أي البيروقراطية ، وعلى رأسها القوات المسلحة . في هذه المرحلة يبرز عادة دور الرجل الواحد الذي يمكن ملاحظة حجم سلطته أينما تلفت المرء في أي إتجاه في العالم الثالث . والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المجتمعات لا تستطيع أن تصل إلى مرحلة الدستورية والقانونية إلا إذا إكتمل فيها نمو الطبقات أولاً ـ ثم إذا استطاعت هذه الطبقات أن تعبر عن مصالحها سياسياً بحرية كاملة ـ ثانياً ـ ثم ثالثاً ـ إذا كانت التناقضات الإجتماعية بين هذه الطبقات مما يمكن حله بالحوار الديمقراطي .

إن ذلك لم يتحقق بعد في معظم بلدان العالم الثالث ، ولكن عدم تحققه لا يعني أن الأمور في حالة ركود أو أنها جامدة . والحقيقة أن الحركة الفكرية والإجتماعية والسياسية مستمرة دون توقف ، ومن ثم فإن تيارات جديدة تظهر على الحافة ثم لا تلبث أن تجد طريقها الى الساحة الرئيسية ، ثم أن حركات تظهر تحت الأرض وتتحوّل إلى قوى فاعلة ، وتروح هذه

التيارات والقوى تدعم نفسها وتعزز قواها . وهكذا تجري صراعات وتقوم تحالفات وتحدث تحوّلات وتطرأ تغييرات تتراكم كل يوم لتخلق أوضاعاً جديدة على طريق التطور .

وكان ذلك حال مصر السادات . كانت السلطة العليا في يده ، وكان قد حاول بكل الوسائل القانونية والإدارية أن يسد أي ثغرات يمكن أن تهبّ منها رياح التغيير ، ومع ذلك فقد كانت المحاولة مستحيلة ، فلقد بقيت بعض الضمانات والتوازنات التي يمكن أن تتصدى لسلطته المطلقة ، وراح يواجهها واحدة بعد واحدة .

وحرية تكوين الأحزاب هي بالطبع أولى وسائل تحقيق الديمقراطية إذا كان ذلك فعلاً هو ما يريده حسب ما كان يقول . ولقد كان حريصا على إتخاذ واجهة الديمقراطية ، ربما لأنه أراد أن يطمئن أصدقاءه في العالم الخارجي ، أو ربما لأنه أحس أن نمو قوى متعددة في مصر يُفرض عليه أن يسمح بوجود منافذ لتنفيس البخار المكبوت ، وهكذا فإنه إختار ـ كما أعلن ـ أن « يسمح بتجربة حزبية » . كان ذلك مختلفاً عما كانت عليه الأحوال في أيام جمال عبد الناصر الذي استبدل الأحزاب القديمة في مصر بتنظيم سياسي واحد كانت مهمته الإجتماعية « أن يسعى لتذويب الفوارق بين الطبقات » ، وبالتالي يحاول حل المصالح الطبقية المتعارضة بطريقة سلمية . وقد كان جمال عبدالناصريصف تجربته في الديمقراطية الإجتماعية بأنها تقوم على أساس تحالف قوى الشعب العامل .

وليس هناك شك أنه بعد حوادث مايو ١٩٧١ ، كانت جماهير الشعب المصري تواقة إلى ممارسة مزيد من الحريات ، خصوصاً حرية التعبير . لكن ما حصلوا عليه لم يكن في مستوى آمالهم . ثم جاءت حرب أكتوبر وما أثارته من تطلعات . ولم يتحقق شيء من هذه التطلعات ، مما أدى إلى زيادة الشعور بالاحباط ، وكان هذا الشعور بالاحباط بدوره هو الوقود الذي أشعل مظاهرات يناير ١٩٧٧ . ثم كان بعد ذلك انقضاض الرئيس السادات على أي معارضة . لكن القبضة الحديدية كانت تحتاج إلى قفاز حريري ،

وهكذا فإن الإستفتاء الذي جرى في أعقاب حوادث القاهرة أشار بوضوح الى حق تكوين الأحزاب .

□

ولقد كان حزب الوفد القديم أول من تصوّر أن الفرصة قد واتته ليبدأ من جديد ، وتلفتت أنظار أعضائه القدامى إلى السياسي المخضرم « فؤاد سراج الدين » الذي كان سكرتيراً عاماً لحزب الوفد قبل حله . كان فؤاد سراج الدين ينتمي إلى طبقة مُلاك الأراضي التي سيطرت على الحياة السياسية في مصر لعدة أجيال قبل الثورة . وكان فؤاد سراج الدين إلى جانب ذلك رجلاً يملك كفاءة عالية ، كما أنه كان قادراً على أن يحصل لنفسه على كثير من شعبية حزب الوفد التقليدية . ولم يكن هناك مكان لفؤاد سراج الدين في أيام جمال عبد الناصر ويمنطق تذويب الفوارق بين الطبقات ـ أما الآن وقد بدأت مصر تتجه إلى منطق الإقتصاد الحر والسوق المفتوح ، وبالتالي مجتمع طبقات متعددة ومتصارعة ، فإن الأمور أصبحت مختلفة . كان حزب الوفد لا يزال رسمياً حزباً محظوراً ، لكن فؤاد سراج الدين بذكائه أحس أن الوقت ربما كان ملائماً لإعادة بعثه ، وهكذا فإنه أرسل إلى رئيس الوزراء في ذلك الوقت السيد ممدوح سالم يطلب إليه أن يخطر الرئيس بأن حزب الوفد يفكر في إعادة تنظيم نفسه وفي التقدم بطلب تصريح بعودة نشاطه . وأوضح فؤاد سراج الدين أن حزبه الجديد لا يرى نفسه في موقف معارض للرئيس ، فأعداء الرئيس ـ وهم الناصريون والشيوعيون وغيرهم ـ هم نفس أعداء الوفد . ثم أن المظاهرات الأخيرة (كان ذلك بعد حوادث يناير ١٩٧٧ مباشرة) قد أظهرت أن قوى النظام ـ بما فيها قوات الأمن ـ لا تستطيع أن تملأ فراغ الساحة . وكان رأي فؤاد سراج الدين أن الوفد يستطيع أن يكون قوة مؤثرة في الشارع المصري .

وبدا لأول وهلة أن هذه الحجج مقبولة من السادات ، وهكذا فإنه أصدر أمره برفع القيود التي كانت مفروضة على النشاط السياسي لفؤاد سراج

الدين . وأكثر من ذلك فإنه عينه عضواً للجنة المركزية في الإتحاد الإشتراكي العربي (كان الإتحاد الإشتراكي العربي قد تم حله ، وإن ظلت لجنته المركزية قد أبقيت بطريقة صورية لكي تمثل « مجلس العائلة المصرية » ـ كما يقول الرئيس السادات ـ وذلك في إنتظار تشكيل مجلس آخر يمثل هذه « العائلة » تحت اسم مجلس الشورى) .

وحين بدأ حزب الوفد الجديد نشاطه فإنه استطاع اجتذاب تأييد ملحوظ . كان هناك كثيرون من أفراد الطبقة المتوسطة القديمة قبل الثورة يعتبرون أن الوفد هو حزبهم ، كما كانت هناك عناصر جديدة استطاع إسم الوفد بتأثيره التاريخي أن يشدها . وعندما أعلن قيام الحزب رسمياً ، فإنه قرر إختبار قوتـه في إحدى الدوائر الإنتخابية في الإسكندرية ، وهي دائرة الجمرك ، ودعى الأستاذ فؤاد سراج الدين لكي يخطب تأييداً لمرشح الوفد ، واحتشد جمهور يقدر بأربعين ألف شخص لكي يسمعوه ، وكان استقبالهم له حماسياً إلى درجة أنهم كادوا أن يحملوا سيارته من على الأرض . وكان فؤاد سراج الدين خطيباً بارعاً ، وقد بدأ خطابه بأن قال أنه يوافق على أهم منجزات ثورة ١٩٥٢ وفي مقدمتها الإصلاح الزراعي ، رغم أنه شخصياً وعائلته كانوا من المتأثرين به . وكان حريصاً على أن لا يهاجم عبد الناصر . ثم بدأ يتكلم في المشاكل الجارية ، فلمس موضوع مظاهرات القاهرة وموضوع الفساد وموضوع التضخم وإرتفاع الأسعار . كان الخطاب ذكياً ، وقد نجح لدرجة أن بعض أنصاره طبعوا منه نسخاً كثيرة على شرائط تسجيل قاموا بتوزيعها . وكإشارة إلى شعبيته الجديدة ـ فإن فؤاد سراج الدين دُعي بعد ذلك لكي يتحدث في نقابة المحامين ، وهي من أقوى النقابات المهنية نفوذاً وأشدها تأثيراً في المجال السياسي . وبدأ السادات يشعر بالقلق . وإذا به فجأة يضع تشريعاً يفرض قيوداً على نشاط « هؤلاء الذين أفسدوا الحياة السياسية قبل أو بعد الثورة » . وكان ظاهراً أن التشريع الجديد موجه إلى فؤاد سراج الدين الذي كان يعتبر نفسه جسر الإتصال الطبيعي بين الوفد القديم والوفد الجديد . ودعا فؤاد سراج الدين إلى إجتماع للجنة التأسيسية لحزب الوفد الجديد ، وعرض عليهم الموقف . وقد تمسكوا

برئاسته للحزب الجديد . ونتيجة لذلك فقد كان أمامهم خياران : إما المواجهة مع السادات ، وإما حل الحزب . وكانت هناك أغلبية كبيرة ترى أفضلية حل الحزب على أساس أن مناخ العمل السياسي الراهن لا يمنح أي حزب مستقل فرصة عملية لممارسة نشاطه . وربما كانوا على حق ، لكن الذي لم يذكره أحد منهم في تأييد أفضلية حل الحزب هو أن كثيرين منهم كانوا من المستفيدين بسياسة الإنفتاح ، ولم يكونوا على إستعداد للتضحية بمشاركتهم في المكاسب المادية للإنفتاح مقابل إفتراض مشاركتهم في الحياة السياسية . كانت مكاسب الإنفتاح بالنسبة لهم حقيقة واقعة ، وأما مكاسب النفوذ السياسي فقد بدت لهم الآن محفوفة بمخاطر يمكن أن تؤثر على مكاسبهم المادية .

ولقد كان فؤاد سراج الدين نفسه رغم تقدم سنه ـ فوق السبعين ـ على إستعداد لتحمل مخاطر المواجهة مع السادات ، لكن الأغلبية آثرت تجنب هذه المخاطر . وهكذا طويت صفحة الوفد الجديد على الأقل في تلك المرحلة ، وإن كان ذلك لم يمنع السادات من مواصلة هجومه على فؤاد سراج الدين متهماً إياه بأنه مثل نبلاء البوربون الذين عادوا إلى فرنسا بعد الثورة الفرنسية سنة ١٨١٥ وكأن شيئاً لم يحدث . وكانت مشكلة السادات إزاء فؤاد سراج الدين أنه كان يعرف أكثر مما ينبغي . كان فؤاد سراج الدين وزيراً للداخلية في يوم من الأيام ، ولعله كان من أقوى وزراء الداخلية في مصر . وهكذا فإنه كان على علم بالتقارير التي تدين السادات في محاولة اغتيال أمين عثمان ، كذلك فإنه كان بالتأكيد يعرف بأمر البرقية الشفرية التي بعث بها عبد الفتاح عمرو باشا ـ سفير مصر تلك الأيام في لندن ـ بعد مقابلة هامة له مع المستر « ارنست بيفن » وزير الخارجية البريطانية . وفي هذه المقابلة ـ وكما ذكر عمرو باشا في تقريره ـ فإن بيفن بعث إلى الملك فاروق برسالة يحذره فيها بأنه يلعب بالنار إذا كان سيواصل إستخدام بعض ضباط حرسه في إغتيال أو إرهاب أعدائه السياسيين .

* * *

بطيّ صفحة حزب الوفد الجديد فإن عنصراً من عناصر التوازن الذي كان يمكن أن يحد من سلطة السادات المطلقة ـ جرى ضربه في مهده . وعلى أي حال فلم يكن حزب الوفد الجديد هو التنظيم السياسي الوحيد الذي كان يحاول الإستفادة من آراء السادات النظرية عن الديمقراطية . كان هناك أيضاً حزب التجمع الوحدوي الإشتراكي الديمقراطي برئاسة خالد محيي الدين ، وقد اجتذب هذا الحزب تأييداً لا بأس به . كان خالد محي الدين واحداً من القلة الباقية من المؤسسين الأصليين لحركة الضباط الأحرار ، وكان رجلاً كفوءاً يملك تجربة متنوعة . وكان ماركسي الإتجاه ، وكان كثيرون ممن انضموا إليه بغير شك من الشيوعيين . لكن حزبه لم يكن قاصراً على هؤلاء وحدهم ، فقد انضم اليه عدد من المفكرين المستقلين والتقدميين وحتى بعض الناصريين الذي تصوروا جميعاً أن تنظيم التجمع يمكن أن تتسع شرعيته لأوجه نشاطهم السياسي . وبدأ حزب التجمع يصدر جريدة أسبوعية بإسم « الأهالي » ، وقد لاقت قدراً ملحوظاً من النجاح . وكان الحزب مرناً في تقديره للواقع التاريخي المصري وللمناخ السائد في مصر . ولقد كانت سياساته أقرب ما تكون إلى الحزب الشيوعي الإيطالي ، فلقد أوضح بصورة قاطعة أنه لا يجد تناقضاً بين أفكاره التقدمية وبين فكر التراث الديني المستنير ، بل إنه أنشأ أمانة خاصة للشؤون الدينية في الحزب تولّى أمانتها أحد دعاته البارزين ، وهو الشيخ « مصطفى عاصي » الذي وجد نفسه في السجن أثناء حملة إعتقالات سبتمبر سنة ١٩٨١ . وقد أفلت خالد محيي الدين نفسه من هذه الحملة لأن التقليد جرى على عدم التعرض لأعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين . وكانت الأوضاع ملائمة لجريدة « الأهالي » ، فقد كان هناك كثير مما يمكن انتقاده ، وقد هاجمت بشدة مبادرة السادات تجاه اسرائيل ، وجعلت من شعار « لا للصلح المنفرد مع إسرائيل » نداءً شائعاً على كل صفحاتها . وراحت تهاجم الفساد ، ثم راحت تهاجم أوجه نشاط ما سمته « الامبراطورية العثمانية » . وبرغم نجاحها الكبير فإن « الأهالي » راحت تعاني من مشكلة قاتلة وهي أنها كانت تطبع على مطابع إحدى الصحف الحكومية ، وكان ذلك يجعل صدورها تحت

رحمة النظام ، ثم أضيفت مشكلة ثانية وهي أن محكمة جنوب القاهرة تحت رئاسة القاضي أنور أبو سحلي ، وهو من أصدقاء عثمان أحمد عثمان وكان موظفاً في شركته في وقت من الأوقات ـ تفرغت بالكامل تقريباً للإجهاز على جريدة « الأهالي » . كان أنور أبو سحلي ينتمي إلى عائلة إقطاعية تأثرت بالإصلاح الزراعي ، ولهذا السبب فقد أبعد عن منصب القضاء . وفي فترة الأبعاد عمل مستشاراً للمقاولين العرب ، ثم أعاده السادات إلى مقعد القضاء ، وبدا كما لو أن ذلك حدث خصيصاً تربّصاً بجريدة « الأهالي » ، فقد كانت أعدادها تحمل إلى محكمته كل أسبوع بتهمة الإثارة والتحريض على النظام العام . وكانت أحكامه دائماً بمصادرتها . ولعدم انتظام صدورها نتيجة لتكرار مصادرتها ، فقد سقطت ـ بحكم القانون ! ـ رخصتها وتوقفت عن الصدور . واضطر حزب التجمع بعدها إلى الإقتصار على طبع بعض المنشورات التي لم يكن لها نفس التأثير الذي كان لجريدة تصدر بإنتظام وتعرض نفسها كل أسبوع في الأسواق على القراء . وتم على هذا النحو التخلص من عنصر ثانٍ من عناصر النقد والمعارضة ، وبالتالي التوازن .

* * *

وكان هناك حزب ثالث هو حزب العمل ، وكانت أصوله تمتد إلى حزب « مصر الفتاة » القديم الذي أنشأه أحمد حسين في الثلاثينات متأثراً بتجربة الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا . ثم جرى حله طبقاً لقانون الأحزاب سنة ١٩٥٣ . كان حزب العمل قد نشأ تحت قيادة أحد أصدقاء أحمد حسين المقربين ، وهو المهندس إبراهيم شكري . كان إبراهيم شكري ينتمي إلى عائلة من ملاك الأراضي ، وكان من أوائل من تحدثوا عن ضرورة الإصلاح الزراعي في مصر ، وكانت سمعته طيبة وأمانته لا يرقى إليها شك . وتصوّر السادات أنه يستطيع أن يجعل من حزب العمل « معارضتي المخلصة » ، وهكذا فإنه حاول بنفسه تذليل بعض العقبات التي اعترضت تكوين الحزب طبقاً للقانون . كان القانون يحتم أن يكون لأي حزب ينشأ من جديد ـ عشرون عضواً في مجلس الشعب . والغريب أن إنتخابات مجلس الشعب سبقت قيام الأحزاب ، وهكذا فقد كان من

الضروري إيجاد عشرين عضواً يقبلون ـ بأثر رجعي ـ أن يصبحوا أعضاء في حزب العمل . وفي حين أن حزب الوفد الجديد استطاع بصلاته القديمة أن يعثر على الأعضاء العشرين اللازمين قانوناً لإنشائه ـ فإن حزب العمل وجد نفسه أمام معضلة . وتطوّع السادات ليحل المعضلة نيابة عن حزب العمل . لقد ظهر فجأة بنفسه في الإجتماع التأسيسي لحزب العمل ليوقع على بيان التأسيس معتبراً نفسه راعياً للحزب الجديد . ورغم أنه كان في ذلك الوقت رئيساً للحزب الوطني ، فإنه أخطر حزب العمل بأنه سوف « يعطيه » النصاب القانوني من النواب حتى يقوم قانوناً . وبالفعل فقد أعطاهم بعض النواب ، وعلى رأسهم صهره السيد محمود أبو وافية ! ولسوء حظ السادات فإن تصرفه أحدث أثراً عكسياً لما كان يريده ، فلقد أدى ما فعله إلى إنقسام في صفوف الحزب الجديد . فريق يتبع القيادة الشرعية لهذا الحزب ، وهي قيادة ابراهيم شكري ـ وفريق آخر يعتبر نفسه ممثلاً للسادات داخل نفس الحزب .

وأصدر الحزب جريدة أسبوعية بإسم جريدة « الشعب » . وحاول الحزب خلال نشاطه وعلى صفحات جريدته أن يتبع خطاً معتدلاً ، وفي البداية فإنه وصل إلى حد تأييد اتفاقية كامب ديفيد ، وان كان قد تحفظ على بعض نصوصها . ثم بدأت تحفظات الحزب تتسع بأكثر من كامب ديفيد ، وراح صوته يعلو بالنقد . وكان الحزب تحت ضغط عنيف . فمن ناحية كان هناك رأي عام واسع يرى أن الحزب من صنائع السادات ، ومن ناحية أخرى فقد كانت عناصر الحزب الأصلية حريصة على استقلالها وفي نفس الوقت على استمرار علاقتها الودية بالنظام ـ على الأقل لكي تحتفظ بنصاب النواب الذين أعارهم لها أنور السادات . وفي الواقع فقد كان التوفيق بين كل هذه العوامل المتضاربة أمراً مستحيلاً ، وكان لا بد من أن ينقسم الحزب . . وقد انقسم ، وعاد نواب السادات إلى مكانهم الطبيعي في حزبه ، ولم يعد حزب العمل كما أراده السادات « معارضتي المخلصة » . وفي هذا الجو الجديد بدأ الحزب يمارس نشاطاً حزبياً حقيقياً لا تعترضه عوائق من الحرج أو من الشكوك ، وإنضمت إليه عناصر جديدة كان من بينها الدكتور حلمي مراد ،

وهو واحد من المثقفين البارزين في مصر ، إلى جانب أنه كان صهراً للأستاذ أحمد حسين . كان الدكتور حلمي مراد في البداية قد إنضم لحزب الوفد الجديد وأصبح نائباً لرئيسه ، وبعد قرار الوفد بحل نفسه فإن حلمي مراد استقر كنائب لرئيس حزب العمل . وبدأت جريدة الشعب تقوم بدور نشيط بتوجيه رئيس تحريرها الأستاذ حامد زيدان . وبرزت في صفحاتها ثلاثة أعمدة ثابتة لثلاث من الشخصيات حظيت كتاباتها بإهتمام كبير ، وأولهم الأستاذ فتحي رضوان ، ثم الدكتور محمد عصفور ، إلى جانب الدكتور حلمي مراد بالطبع .

كان حلمي مراد أستاذ إقتصاد وصل إلى أن أصبح مديراً لجامعة عين شمس ، ثم إختاره جمال عبد الناصر وزيراً للتعليم سنة ١٩٦٨ . وبدأت كتاباته الآن في جريدة « الشعب » تضايق السادات ، فلم يكتف بموضوعات في نطاق تخصصه كإقتصادي ، وإنما بدأ يتناول بعض الموضوعات الحساسة ، ومنها على سبيل المثال وضع « سيدة مصر الأولى » وهو اللقب الذي أضفاه السادات على زوجته السيدة جيهان . ثم راح الدكتور حلمي مراد بعد ذلك يكتب عن « الطابع الارهابي لنظام السادات » ، وغير ذلك من القضايا المتفجرة .

وكان الأستاذ فتحي رضوان واحداً من المؤسسين الأوائل لحزب « مصر الفتاة » ، واختلف مع أحمد حسين وترك « مصر الفتاة » ليعيد إحياء الحزب الوطني القديم الذي أسسه مصطفى كامل . وقد اختير وزيراً للإرشاد القومي بعد ثورة ١٩٥٢ . واقتيد من السجن الذي وضعه فيه الملك فاروق إلى مقعد الوزارة بعد الثورة مباشرة . وكان رجلاً يتمتع بصلابة خلقية ووطنية تدعو للإعجاب ، ومع أنه أصبح واحداً من السياسيين المخضرمين الذين يحظون بإحترام على نطاق واسع ، فإن لهب الثورة ظل حياً في مشاعره وجعل منه خطيباً وكاتباً قوي التأثير . وقد كان من أبرز مقالاته في « الشعب » مقال بعنوان « العتقاء » ، وقد أدى هذا المقال إلى غضب السادات غضباً عارماً . فلقد علق فتحي رضوان في هذا المقال على ما كان يردده السادات

من أنه « أعطى » الشعب المصري حريته وأتاح له فرصة ممارسة الديمقراطية ، وكان مفاد تعليقه أن الناس ولدوا أحراراً ولم يتلقوا حريتهم منحة من أحد .

وكان الدكتور محمد عصفور قانونيًا ضليعاً، وقد تخصص في المسائل الدستورية والقانونية ، وكان مقاله الأسبوعي يلفت النظر بإستمرار إلى التجاوزات الدستورية والقانونية للنظام . وكانت « الشعب » تنشر - عدا ذلك - مناقشات إبراهيم شكري أثناء الإجتماعات العامة لحزبه ، وقد أصبحت هذه اللقاءات حية بعد أن غير الحزب موقفه من إتفاقيات كامب ديفيد وأعلن معارضتها .

وبدأ غضب السادات على حزب العمل يظهر يوماً بعد يوم ، وتكرر إتهامه لحزب العمل بالجحود ، وكان رد الحزب عليه بطريقة مبطنة بأنه في واقع الأمر أحرجهم حين حاول مساعدتهم . وبدأت المشاكل تحيق بحزب العمل ، بما في ذلك المشاكل المالية لإصدار الجريدة . وإنتهت فترة التردد بأن أعلن حزب العمل معارضته القاطعة ليس فقط لكامب ديفيد ، ولكن للتطبيع أيضاً . واستشاط السادات غضباً . وفي حملة إعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وجد زعماء حزب العمل أنفسهم في زنازين السجون - إبتداء من رئيس تحرير جريدتهم إلى نائب رئيس الحزب .

* * *

وفي وقت من الأوقات كانت مجموعة النواب المستقلين تلعب دوراً بارزاً في المعارضة داخل مجلس الشعب ، وقد برز من أعضائها عدد من نجوم هذا المجلس بينهم المستشار ممتاز نصار والمهندس محمود القاضي ، والأستاذ عادل عيد ، والشيخ صلاح أبو إسماعيل ، والأستاذ كمال أحمد ، والأستاذ أحمد ناصر ، والأستاذ أحمد فرغلي . وبفضل وجود هذه المجموعة الممتازة من النواب ، فإن المجلس لم يتحوّل بالكامل إلى مجرد ختم في يد الحكومة تصدر به ما تشاء بدون مناقشة . إن هؤلاء النواب طرحوا بشدة عدداً من الأسئلة الحساسة حول صفقات الأوتوبيسات الإيرانية ، وطائرات

البوينج ، وصفقة الأسمنت ، وغير ذلك . كان عدد النواب المستقلين في المجلس لا يتجاوز ٢٢ عضواً ، ولم تكن هناك صحيفة لهم تلتزم بنشر آرائهم ، ومن وقت لآخر كانت جريدة حزب الأحرار ، وهو حزب يميني صغير يرأسه السيد مصطفى كامل مراد ـ تنشر لهم بعض آرائهم .

وعندما عرضت اتفاقيات كامب ديفيد على المجلس ، فقد صوّت معظم النواب المستقلين ضدها ، وغاب عن جلسة التصويت ـ عدا ذلك ـ خمسة وخمسون نائباً ، بما فيهم بعض نواب حزب السادات . وبرغم أن الإتفاقيات مرّت مع ذلك بأغلبية مريحة ، فإن السادات الذي لم يكن على إستعداد لقبول أية معارضة أمر بحل مجلس الشعب وأمر بإجراء إنتخابات جديدة . ولم يكن ذلك دستورياً لأن الدستور كان يتطلب لحل المجلس أن يقع خلاف بين رئيس الجمهورية وبين المجلس وأن يلجأ الرئيس إلى الشعب في إستفتاء عام يطرح فيه موضوع الخلاف ، فإذا أيد الشعب وجهة نظره كان له أن يحل المجلس . ولم يكن هناك خلاف بين المجلس والرئيس ، فإن إتفاقية كامب ديفيد جرى إقرارها بأغلبية كبيرة ، وبالتالي فإن حل المجلس لأن مجموعة قليلة من المعارضين صوّتت ضدها ـ كان تعسّفاً لا مبرر له . ولقد كان حل المجلس في الواقع خطوة في سبيل التخلص نهائياً من مجموعة النواب المستقلين ، وبالفعل فإنه عندما جرت إنتخابات جديدة أسقط جميع النواب المستقلين فيما عدا نائباً واحداً، وهو المستشار ممتاز نصار نائب دائرة البداري الذي إستطاع أنصاره أن يتصدوا لشبه عملية عسكرية قام بها النظام للتأثير على الإنتخابات في هذه الدائرة ، ولم يستطع . وأصبح صوت ممتاز نصار هو صوت الإعتراض الوحيد في المجلس الجديد .

* * *

كان هذا هو ما حدث لكل عناصر التوازن في السلطة . هكذا حُوصر نشاط الأحزاب وحُوصرت صحفها وأُلغي بعضها ، بل إن قاضي المصادرات الأستاذ أنور أبو سحلي أصبح وزيراً للعدل !

وكانت بقية أجهزة الرقابة والتوازن الأخرى تواجه مشاكل صعبة ، وكان أشهر الأمثلة ما حدث لهيئة الرقابة الإدارية التي كان في اختصاصها أن تتأكد من سلامة تصرفات أجهزة الدولة والمسؤولين فيها ، وفجأة صدر قرار بحل الرقابة الإدارية بدعوى أنها عقبة بيروقراطية تسبب الكثير من المضايقات ، ولا تخدم هدف . وأكثر من ذلك فإن ملفات الرقابة الإدارية كلها جرى إعدامها ، كما أن العاملين فيها جرى توزيعهم على بقية أجهزة الدولة .

وكان الجهاز المركزي للمحاسبات هو الجهاز الآخر لضمان تصرفات أجهزة الدولة ودقة حساباتها ، وكان المفروض أن يبعث بتقاريره الى مجلس الشعب . ولقد كانت تقاريره تقدم مادة صالحة لأسئلة النواب المستقلين المحرجة . وصدرت الأوامر بإيقاف تداول تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات .

وأخيراً ، فقد كان هناك جهاز المخابرات العامة ، وكان لديه الكثير مما يستطيع أن يقوله عما يجري في الداخل ، لكن هذا الجهاز وجد نفسه أخيراً في وضع لا يسمح له بأن يقدم ما لديه من معلومات إلى أحد .

* * *

ولم يعد باقياً على هذا النحو غير عنصر وحيد من عناصر التوازن والمراجعة والتصدي لممارسة السلطة المطلقة ، وهو : الصحافة . وعندما كنت رئيساً لتحرير « الأهرام » فقد نجحت في إقناع الرئيس جمال عبد الناصر بأن يوافق على تبني نظام جريدة « الموند»الفرنسية ليكون أساساً لإعادة تأكيد استقلالية الصحف المصرية . ولقد وافق على أن يبدأ« الأهرام»بالتجربة ، وبمقتضاها يكون العاملون والصحفيون والإداريون في الجريدة هم الهيئة التعاونية التي تمتلكها في الواقع . ولكن الرئيس السادات ألغى هذه التجربة عندما تركت « الأهرام » في بداية سنة ١٩٧٤ ، وانضمت « الأهرام » إلى غيرها من الصحف تحت المُلكية المطلقة للإتحاد الإشتراكي ، ثم لحزب مصر ، ثم أخيراً لمجلس العائلة أو مجلس الشورى الذي أقامه الرئيس السادات . ثم إبتدع السادات هيئة أخرى أسماها المجلس الأعلى

للصحافة ، ووضع على قمتها رئيس مجلس الشورى ، وكان تعيين رؤساء التحرير يجري بواسطة هذا المجلس ، وبهذه الطريقة أصبحت الصحافة كلها في واقع الأمر تحت الملكية الكاملة للحكومة . ولقد تم إخضاع الصحافة على هذا النحو بالكامل للسلطة ، وكان ذلك الوضع يمثل سكيناً ذو حدّين ، فإن الصحف التي طالما هللت للرئيس السادات يوماً بعد يوم بإعتباره بطل الحرب والسلام ـ كانت هي نفس الصحف التي بدأت في توجيه النقد إليه بعد أسابيع قليلة من إغتياله . ومن الغريب أنه حدث في أحد اللقاءات الصحفية التي عقدها الرئيس الجديد حسني مبارك ، أن أحد الصحفيين المقربين للرئيس السادات توجه إليه بأول سؤال في اللقاء ، وكان السؤال يقول ما معناه لقد لاحظ كثيرون وبينهم خبراء في علم النفس أن الرئيس السادات خلال السنة الأخيرة من حكمه لم يكن متوازناً من الناحية النفسية والعصبية ، فما هو تفسيركم لذلك ؟

وعلى أي حال فإن الصحافة المصرية اليوم ليست في أحسن أحوالها ، فلقد تعرضت للكثير من الإجراءات التي شملت تنظيمها كما شملت أشخاصها . وعلى سبيل المثال فإنه في أوائل سنة ١٩٧٣ أمر السادات بنقل ثمانين من أبرز الصحفيين في مصر إلى وظائف إدارية بوزارة الإعلام . ولقد كانت تلك أمثولة بالغة الدلالة أمام الجميع ، وبالفعل فإنها كانت درساً لا ينسى . إلى جانب ذلك فإن الصحافة المصرية اليوم تجد بين صفوفها اليوم أخلاطاً من أجيال مختلفة من الصحفيين ، وألواناً من الإتجاهات المتضاربة في الحياة السياسية المصرية وفي حقباتها المتتالية ، فهناك صحفيون من العصر الملكي ، وهناك صحفيون من عصر عبد الناصر ، وهناك رجال السادات المقربون . ولم يكن ذلك مما يستطيع أن يخلق مناخاً ملائماً للعمل ، ولا انسجاماً على صفحات جريدة واحدة يفترض أنها ـ مع تنوع الإجتهادات فيها ـ تمثل كياناً واحداً . ولقد كان الشك وعدم اليقين والخوف من المجهول ـ عوامل كلها تعكس نفسها على صفحات أي جريدة . وإذا أخذنا « الأهرام » كنموذج ، فإن هذه الجريدة أنشئت سنة ١٨٧٥ ، وقد شهدت في المائة سنة الأولى من عمرها خمسة من

رؤساء التحرير ، وكنت السادس وقد بقيت في عملي فيها قرابة ثمانية عشر عاماً ، ومع ذلك فإنه في السنوات التسع الأخيرة ومنذ خروجي ، تعاقب على رئاسة التحرير ثمانية من رؤساء التحرير . ولا يمكن أن تتمكن أي صحيفة من أن تؤدي دورها في المجتمع في هذا الجو من عدم الإستقرار .

وقد حضر السادات ـ قبل اغتياله بوقت قصير ـ إجتماعاً للمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين ، وكان يحاول تهدئة المخاوف وهمسات الإحتجاج الخافتة في مصر ، والعالية خارجها ، احتجاجاً على إعتقاله لعدد من الصحفيين ـ كنت من بينهم . وفي هذا الإجتماع قال السادات : « إن بعض الناس في هذا البلد يتصورون أنهم يستطيعون أن يقلدوا الصحافة الأمريكية ، ويحلمون بأنهم عن طريق قضايا مثل « ووترجيت » يستطيعون إسقاط رئيس الجمهورية ـ لكن هؤلاء جميعاً ينسون أين يعيشون ! » . لقد كان إعجابه بأمريكا والأمريكيين لا يمتد إلى حرية الصحافة الأمريكية التي تستطيع أن تنتقد أعلى سلطة في البلاد . وعلى أي حال فقد بدأت أمريكا تمد نفوذها داخل الصحافة المصرية ، ولم يكن ذلك عن طريق التأثر بحرية الصحافة في أمريكا ، وإنما كان بوسيلة أخرى . إن معظم الصحف كانت في حاجة إلى تجديد مطابعها ، ولم تكن لديها الإستثمارات الكافية لذلك . . وتقدمت هيئة المعونة الأمريكية لإنقاذها . وهكذا فإن كل « الصحف القومية » ـ وهو الوصف الذي كان يطلقه السادات على الصحف الحكومية ـ بدأت تعتمد على هيئة المعونة الأمريكية في تجديد آلاتها . ولقد وصلت قروض هيئة المعونة الأمريكية للصحف المصرية إلى أكثر من ١٢٠ مليون دولار . وبالطبع فإن موظفي هيئة المعونة الأمريكية كان لهم الحق في أن يتأكدوا بأنفسهم من سلامة الأوضاع المالية لهذه الصحف ، وأن يحصلوا على ما يعتبرونه ضرورياً من ضمانات .

الفصل الرابع
التدهور والفوضى

كانت سنة ١٩٨٠ سنة من الاحباط المتزايد والتخبط . كان بادياً أن المبادرة قد فشلت في تحقيق كل ما كان يحلم به الناس من وراء قبولها ، فلم يكن هناك سلام حقيقي ، ولا كان هناك رخاء بأي شكل من الأشكال . وفي الواقع فان الأرقام الرسمية نفسها كانت قد بدأت تكشف حقائق الوضع الذي تردت فيه مصر .

ولقد كان من أول ما فعله الرئيس حسني مبارك عندما انتخب رئيساً للجمهورية ، أنه دعا لعقد مؤتمر خاص لبحث حقائق الموقف الاقتصادي كما هي فعلاً ، وضم هذا المؤتمر مجموعة من أشهر الاقتصاديين المصريين بلغ عددهم حوالي ستين خبيراً ، وكلفوا بدرس المشكلة الاقتصادية المعقدة التي تضاربت وتشابكت أحوالها في عهد السادات . وقد أظهرت الأرقام أوضاعاً مذهلة . ظهر مثلاً أن ٥٣ في المائة من الدخل المصري سنة ١٩٧٩ صرفت في تمويل واردات من الخارج . وكانت مصر من قبل مصدراً للغذاء ، ولكنها الآن أصبحت تعتمد على الاستيراد لسد أكثر من نصف حاجاتها منه . وهكذا ، فانه قبل سنة ١٩٧٠ كانت مصر تصدر ٤٠ في المائة من انتاجها من السكر ، ومع حلول سنة ١٩٨٠ فان مصر لم تعد مصدراً للسكر ، وإنما أصبحت تستورد منه ٣٥ في المائة من احتياجات استهلاكها . وفي الواقع فان صافي دخل قناة السويس ، وهو واحد من أهم

مصادر الدخل في مصر الآن ، أصبح بالكاد كافياً لدفع قيمة واردات السكر الى مصر . وكانت قضية السكر قضية ظاهرة ، فقد كان احتياج سكان مصر الى هذه السلعة أمراً واضحاً ، وكان يمكن لأي تخطيط سليم أن يتوقع زيادة استهلاكه ـ سواء بسبب زيادة السكان أو لأي أسباب أخرى ـ وبالتالي يستعد لهذا الوقت بزيادة الانتاج . وذلك لم يحدث . ولم يقتصر الأمر على السكر ، وإنما امتد الى سلع ضرورية كثيرة أخرى . وعلى سبيل المثال ففي الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ تضاعفت واردات مصر من المنسوجات . وزادت واردات مصر من مستحضرات التجميل ثلاث مرات . وزادت وارداتها من السجائر والساعات والأثاث عشر مرات . وزادت وارداتها من الأجهزة الالكترونية ـ كأجهزة الراديو والتليفزيون والثلاجات ـ اثنتي عشر مرة . وزادت وارداتها من السيارات أربع عشرة مرة . وزادت وارداتها من أصناف الأطعمة الفاخرة ثماني عشر مرة . وفيما بين سنة ١٩٧٤ و١٩٧٨ كان عدد محلات السوبر ماركت والبوتيكات يزيد بمعدل قدره ٢٢ في المائة كل سنة ، وكان جزء من السبب وراء هذه الأوضاع أن عدداً من المصريين العاملين في الخارج أصبحوا الآن يفضلون تحويل مدخراتهم الى مصر على شكل بضائع ، وكان بعضهم يقوم بنفسه ، أو بالتعاون مع أقارب أو أصدقاء له في مصر بفتح محلات سوبر ماركت وبوتيكات يحقق بها أرباحاً طائلة .

وتعكس أرقام الواردات بدون تحويل عملة حقائق هذه القضية بطريقة صارخة ، ففي سنة ١٩٧٤ بلغت قيمة الواردات بدون تحويل عملة ما قيمته ٤٥ مليون جنيه ، وفي سنة ١٩٧٨ وصلت قيمة هذه الواردات بدون تحويل عملة مبلغ ٥٢٦ مليون جنيه ، أي بزيادة قدرها اثني عشر مرة . ولقد فرضت هذه الأوضاع تغييرات في أنماط الاستهلاك ، فقد زاد استهلاك المعلبات والمشروبات في مصر ثلاث مرات سنة ١٩٨٠ عما كانت عليه سنة ١٩٧٤ .

وفي سنة ١٩٨٠ تضاربت التقديرات حول ديون مصر غير العسكرية ، كان البعض يقدرونها بـ ١٦ ألف مليون جنيه ، وكان هناك آخرون يقدرونها

بـ ٢١ ألف مليون جنيه . وأيا كان الرقم الدقيق فقد كان محققاً أن ثلاثة أرباع هذه الديون أنفقت على أوجه الاستهلاك . وحتى الايرادات المتزايدة للبترول والتي كانت تنمو بمعدل ٤٠ في المائة كل سنة ـ في الفترة الأخيرة ـ لم توجه كما كان ضرورياً للاستثمارات ، وانما ابتلعتها مطالب الاستهلاك . وعلى نفس المنوال فان أعمال الاسكان زادت بنسبة ١٠٧ في المائة ، لكن ٩٠ في المائة من هذه الزيادة استغرق في بناء اسكان فاخر أو أسكان اداري . ومن بين ٢٦٠٠ مليون جنيه قالت الاحصاءات الرسمية أنها موجهة للاستثمار ، فان أموالاً كثيرةً ضاعت على مشروعات تحتمل كثيراً من المناقشة ، كمشروع نفق أحمد حمدي ومشروع الصالحية . والغريب أن السادات برر اصراره على بناء نفق أحمد حمدي بحجة أنه يجنب البلاد مشقة عبورعسكري آخر عبر قناة السويس . ولم يسأله أحد : « إذا كان يقول أنه لن تكون هناك حروب أخرى مع اسرائيل ، فما هي الحاجة للاستعداد لعمليات عبور أخرى بالأنفاق هذه المرة تحت قناة السويس ؟ » . ولقد كان واضحاً منذ البداية أن الهدف الحقيقي من بناء النفق هو تسهيل المواصلات بين مصر واسرائيل . وعلى أي حال ، فان مجمل الأحوال الاقتصادية على هذا النحو انعكست على قيمة الجنيه المصري وعلى أحواله ، فقد أصبح له أكثر من سعر ازاء الدولار مثلاً (كان السعر الرسمي للدولار ـ ولا يزال ـ ٤٧ قرشاً ، وأصبح هناك سعرتشجيعي للدولار قيمته ٨٢ قرشاً ، ثم أصبح هناك سعر فعلي للدولار في السوق المفتوح قيمته ١١٥ قرشاً) .

ومع سنة ١٩٨٠ فان البنك الدولي وجد نفسه مضطراً للفت الأنظار الى الفجوة المتزايدة ـ التي خلقتها سياسة الانفتاح ـ بين الأغنياء والفقراء في مصر ، والأثار الاجتماعية والسياسية الرهيبة التي يمكن ان تترتب على هذه الفجوة . وطبقاً لأرقام البنك الدولي في هذه الفترة ، فان ٢١,٥ في المائة من الدخل القومي كان يذهب الى ٥ في المائة من السكان . وعلى الناحية الأخرى من السلم الاجتماعي ، فان ٢٠ في المائة من السكان كان عليهم أن يعيشوا بـ ٥ في المائة من الدخل القومي . وطبقاً للاحصائيات ، فقد كان

٨٠ في المائة من موظفي الحكومة يحصلون على متوسط دخل مقداره ستمائة جنيه في السنة ، كما أن ٤٤ في المائة من سكان الريف و٣٣ في المائة من سكان المدن كانوا يعيشون تحت خط الفقر . ولم يكن لدى النظام ما يفعله لمواجهة هذا الموقف المتفجر سوى محاولة اخفاء الحقائق . وفي تلك السنة ـ موضوع هذه الأحصائيات ، ١٩٨٠ ـ فان عدداً من فنادق القاهرة الكبرى بدأت تعلن في الصحف عن حفلات عيد الميلاد ورأس السنة التي تقيمها لزبائنها ، وكان سعر التذكرة للفرد الواحد مائتي جنيه . واضطر أحد الصحفيين أن يلفت نظر الرقابة على الصحف الى الأثر الاستفزازي الذي يمكن أن تحدثه هذه الاعلانات . وصدرت أوامر الرقابة بحذفها . وشاع في هذا الوقت تعبير أن مصر فيها ثلاثة أنواع من السلع : سلع انتاجية ، وسلع استهلاكية ، وسلع استفزازية .

* * *

وإذا كانت الحقائق بادية على هذا النحو من الوضوح أمام البنك الدولي ـ فلقد كان من المتصور أن تكون واضحة أيضاً بنفس القدر أمام المصريين أنفسهم ، لكن القلائل كانوا يعرفون الحقيقة . وكان معظم الذين يعرفون الحقيقة يفضلون التزام الصمت ، لكن النتائج كانت محسوسة بصرف النظر عن معرفة الحقيقة أو الجهل بها . وهكذا فان الاحساس بالسخط أصبح يتزايد قوة وعمقاً ، ولم تكن هناك قنوات شرعية يستطيع هذا السخط أن يعبر بها عن نفسه : البرلمان والأحزاب والصحافة وأجهزة الدولة ـ كلها عاجزة . كان النبض ما زال يدق في بعض النقابات المهنية ، وكانت أصوات الاحتجاج والاعتراض مسموعة في أروقتها .

كانت النقابات المهنية قد أصبحت بحكم الظروف آخر القلاع المستقلة للتعبير . وكانت هي التي تصدت لعملية التطبيع مع اسرائيل . ومن المفارقات أن اسرائيل كانت تتصور أن هذه النقابات ـ بحكم درجة وتعليم أعضائها ـ قد تكون مجالاً مفتوحاً لمحاولات التطبيع ـ هكذا تصور الاسرائيليون ، لكن النقابات المهنية وضعت نفسها في طليعة قوى

المقاومة . ولم يستطع غطاء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء أن يخدع هذه النقابات كما خدع آخرين في ذلك الوقت ، فقد كان أعضاء هذه النقابات يعلمون أن اسرائيل لم تكن لها دعاوى تاريخية في سيناء ، وإنما كانت لها مطالب أمن . وقد حصلت من هذه المطالب الأمنية على كل ما كانت تريد وأكثر ، بمقتضى اتفاقيات كامب ديفيد وما سبقها من فك الارتباط الأول وفك الارتباط الثاني . وهكذا فان انسحاب اسرائيل من سيناء كان أمام هذه العناصر القيادية في النقابات المهنية المصرية شيئاً لا فضل فيه لأحد ، بل بالعكس فان الانسحاب من سيناء طبقاً لصلح منفرد مع اسرائيل ـ يحقق لاسرائيل ما كانت تطمح إليه دائماً من عزل مصر عن بقية العالم العربي ، في حين أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لسيناء كان محققاً لأن يؤدي الى استمرار بقاء مصر قوة كبيرة في مقدمة القوى العربية المعادية لاسرائيل .

وبالطبع فان الرئيس السادات حاول أن يرغم النقابات المهنية على الالتزام بخطه ، وهكذا فان عثمان أحمد عثمان تقدم ـ على سبيل المثال ـ لمنصب نقيب المهندسين ، وبعد جهود وضغوط تحقق له ما أراد . وكانت هناك محاولات لاحداث انقلاب في نقابة الصحفيين التي كانت من أهم معاقل المقاومة . وتصورت الحكومة بعد عناء أنها جاءت بنقيب موال لها ، لكن هذا النقيب كانت لديه الشجاعة بأن يعلن فور انتخابه أنه سوف يواصل الالتزام بسياسة النقابة التي تحظر الاتصال مع الاسرائيليين قبل الوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية . وكانت النتيجة أن النقيب الجديد « الموالي » فقد حظوته .

وقد أُتبعت أساليب أخرى مع نقابة الأطباء . ولقد دهش رئيسها ، وهو شخصية محترمة في مهنته ، حين وجد نفسه مدعواً لمرافقة السادات في زيارة لاسرائيل . وأوضح الدكتور حمدي السيد أنه وان كان لا يملك غير الاستجابة لدعوة الرئيس ـ فان استجابته لن يكون لها أثر على موقف نقابته حيال التطبيع مع الأطباء الاسرائيليين . وظلت نقابة الأطباء مصممة على محاسبة أي عضو من أعضائها تأديبياً إذا خالف سياستها . ولم يكن ذلك

مقبولاً من الرئيس السادات ، وهكذا فقد رأى ان يتحدى بنفسه نقابة الأطباء ، فأمر أحد أطباء الرئاسة بأن يذهب الى اسرائيل بدعوى تفقد جهاز طبي جديد . واتخذت نقابة الأطباء موقفاً منه وأحالته الى مجلس تأديب ، ورد السادات على ذلك بأن منح طبيبه وساماً .

□

وكانت نقابة المحامين أنشط النقابات على الاطلاق ، فقد كانت تملك خبرة تاريخية ضخمة وغنية في العمل السياسي ، وكان نقباؤها في بعض العصور من أبرز الشخصيات السياسية في مصر ، كما أن انتخابات نقيب المحامين كانت باستمرار معركة سياسية بالغة التأثير . وكان الوفد ـ على سبيل المثال ـ في أيام مجده يرشح دائماً سكرتيره العام مكرم عبيد نقيباً للمحامين ، وكانت النقابة في كل العصور واحدة من أصلب قلاع الدفاع عن الحرية . والآن فان السادات لم يجد ما يواجه به نقابة المحامين غير القيام بعملية أشبه ما تكون بالانقلابات المسلحة . وجد السادات أن نقابة المحامين ثابتة في مكانها ، وأكثر من ذلك فقد تزايد نشاطها . وفي أحد الأيام دعت الأستاذ مصطفى مرعي ـ وهو محام له قيمته في مصر ، كما أنه كان وزيراً قبل الثورة ـ الى حوار فيها حول قانون العيب وحول غيره من قضايا الديمقراطية . وجرى اقتحام دار النقابة يومها بالقوة بواسطة جماعات تنتسب الى الحزب الوطني الحاكم ، ووصل الأمر الى حد الاعتداء على المشاركين في الاجتماع بضربهم بالكراسي والعصي . ولم تخضع نقابة المحامين . ورتبت الحكومة اقتحاماً جديداً لها يعطي نفسه حق عقد جمعية عمومية غير قانونية تسقط مجلس النقابة المنتخب ، وتطلب تعيين مجلس آخر بدله . وكان ذلك أكثر مما يمكن احتماله حتى بالنسبة لسلطة اضطرت الى الشعور بالحرج . ولقد قبلت ـ وكان ذلك ما تريده ـ اسقاط مجلس النقابة الشرعي ، لكنها لم تستطع أن ترتب انتخاب مجلس غيره ، فاكتفت بتعيين نقيب مؤقت يشرف على شؤون النقابة لفترة انتقالية مدتها سنة كاملة .

ولم تفلح هذه الاجراءات كلها في امتصاص السخط العام داخل النقابات أو خارجها ، وأصبحت قضايا كامب ديفيد والتطبيع والفساد والارهاب قضايا ساخنة ومتفجرة .

* * *

كان الجو كله معبأ بالشكوك ، وكانت معظم الشكوك تتجه الى المحيطين بالسادات ، وتسميتهم مباشرة . وكان السادات يحس في أعماقه أنه المعني بهذه الشكوك . ووقف في خطاب عام ذات مرة يقول : « انني اعلم أن هؤلاء الناس يريدون مهاجمتي شخصياً ، ولأنهم لا يتجاسرون على ذلك علنا فانهم يدورون من حولي لكي يهاجموا بعض القريبين مني كعثمان أحمد عثمان » . وراح السادات في هذه الفترة يحاول توجيه اهتمام الناس الى قضايا بدت بعيدة عن شواغلهم ، كالتدخل السوفيتي في أفغانستان ، وكخطر الشيوعية الدولية في القرن الافريقي . وظهرت لجان لمناصرة شعب أفغانستان على أساس التضامن الاسلامي ، وفي هذه الدعاوى فان السادات كان يقدم في الواقع موضوعات اضافية لآخرين هم بالتأكيد أحرص منه على التضامن الاسلامي . ولقد بلغت الشكوك درجة أن الناس كانوا مستعدين أن يسمعوا ويصدقوا أي اشاعة وأن يبحثوا عن مؤامرة شريرة وراء أي حادث . وهكذا فانه عندما سقطت طائرة هليكوبتر يوم ٢ مارس ١٩٨١ ، وقتل في حادث سقوطها الفريق أحمد بدوي رئيس أركان حرب الجيش المصري ومعه عدد من القادة العسكريين ، فان الناس كانوا على استعداد أن يصدقوا أن الحادث في حقيقة أمره كان مؤامرة اغتيال رتبتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو الموساد ، أو حتى غيرهما من داخل مصر نفسها . ولقد أظهرت التحقيقات أن سبب الحادث كان أهمالاً في الصيانة ، لكن أحداً لم يكن على استعداد لأن يصدق مثل هذا التفسير البسيط والمحزن في نفس الوقت .

□

وفي ٢١ مارس ١٩٨٠ كان هناك استفتاء جديد لاقرار تعديلات في

الدستور اقترحها السادات . كانت المادة الأولى المعدلة من جديد تقول : « ان جمهورية مصر العربية دولة اشتراكية ديمقراطية يقوم نظامها على أساس تحالف الطبقات الاجتماعية فيها وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية التي تناضل لتحقيق الوحدة بينها » ! ـ وكانت المادة الثانية الجديدة تقول : « ان الاسلام هو دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، والشريعة الاسلامية أساس التشريع فيها » !

وكانت المادة الرابعة الجديدة تقول : « ان النظام الديمقراطي الاجتماعي يرتكز على العدل والعمل ، وينهي الاستغلال ويكسر الحواجز بين الطبقات ، ويضمن كل الحقوق القانونية والضمانات من أجل توزيع عادل للمسؤوليات والواجبات» .

وكانت المادة الخامسة الجديدة تقول : « ان الحياة السياسية في جمهورية مصر العربية تقوم على تعدد الأحزاب ضمن اطار المبادىء التي تحكم الحياة المصرية » .

وكان أهم التعديلات الجديدة هو ما طرأ على المادة ٧٧ التي كانت تهم السادات بصفة خاصة ، لأنها كانت كفيلة بأن تجعله رئيساً مدى الحياة . والغريب أن السادات قال في أول خطاب له بعد انتخابه رئيساً للجمهورية سنة ١٩٧٠ ، أنه « يريد أن يصارح مواطنيه بأن مدة رئاسة واحدة تمتد ست سنوات ، فيها أكثر من الكفاية بالنسبة لأي رئيس » . لكنه بعد حرب أكتوبر بدأ يرى أنه ليس هناك ما يدعو الى تغيير القاعدة الدستورية السارية والتي تسمح للرئيس بمدتين كل منهما ست سنوات . والآن وبمقتضى المادة ٧٧ ـ التي أعيد تعديلها لتسمح للرئيس بأن يتولى الرئاسة لمدد غير محدودة ـ فانه ضمن لنفسه حق البقاء رئيساً لمدى الحياة . وكانت نتيجة الاستفتاء ٩٨,٦ في المائة لصالح كل التعديلات التي قام بادخالها على الدستور .

الفصل الخامس

الغضب في كل مكان

كان هناك مجال من مجالات الحياة في مصر لا يستطيع السادات أن يبسط سيطرته عليه ، وهو مجال الدين ـ رغم أنه حاول قصارى جهده أن يجعل نفسه ، وأن يجعل حكومته أيضاً ، مدافعين أشداء عن الدين وحراساً للعقيدة وأمراء للمؤمنين . كان السادات كل يوم على شاشات التليفزيون يتمتم بشفتيه دعاء ، ويركع على ركبتيه صلاة ، ويسبل جفونه ورعاً وتبتلاً . وكان الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب قد أعلن أمام المجلس بتوجيه من الرئيس أن الشريعة الاسلامية سوف تكون أساساً لكل تشريع ، ثم صدرت التعليمات الى رئيس محكمة الاستئناف بأن يرأس لجنة تعيد مراجعة كل القوانين ، وتعدل منها ما تشاء بحيث تتطابق مع الشريعة الاسلامية ، وقيل في غمرة الحماسة أن هذه التشريعات سوف تنطبق على كل من في مصر ـ مسلمين وغير مسلمين ، أجانب ومصريين . وكان بين التشريعات المقترحة في أروقة اللجان المختصة بإعادة تعديل القوانين قانون عن أحكام الردة . وبمقتضى ما تناثر من معلومات هنا وهناك عن هذا القانون ، فقد قيل أن من يخرج عن الدين سوف يعطى أولاً فرصة للتوبة والعودة ، فإذا لم يتب ويعود ، فإنه يعدم شنقاً ، ثم أنه يكفي وجود شاهدين عليه لتأكيد ادانته . ثم أنه كان هناك كلام أيضاً عن قانون يعدّ لقطع يد السارق ، وجلد شاربي الخمر . وكان ذلك مفهوماً ، لكن المشكلة ان ذلك كان جانباً واحداً من

الشريعة ، فلم يتحدث هؤلاء الذين تحدثوا عن معنى الحرية في الإسلام ولا عن معنى مسؤولية الحاكم فيه ، ولا عن معنى التكافل الاجتماعي في مبادئه ، ولا عن المساواة بين البشر تحت سلطانه . كان كلامهم كله عن تقنين الحدود ، ولم يكن هناك كلام عن تقنين المبادىء الأعظم في الاسلام ، وهي مبادىء العدل والحرية والمساواة .

كان التزمت ينسب ظلماً الى الدين ، وكانت الحرية تنزع تعسفاً من خطط تقنين شرائعه ، ثم قرر كثيرون ـ بعضهم بحسن نية وصدق طوية ـ أن يأخذوا الأمر في أيديهم ولا يتركوه حتى للحكومة ولا للبرلمان . وعلى سبيل المثال فقد أصدر أحد القضاة حكماً وصل فيه الى حد أنه قرر ـ دون انتظار ، ومن جانب واحد ـ تطبيق الشريعة الاسلامية ، فحكم على شارب خمر وقف أمامه بالجلد ثمانون جلدة ، ثم قال في حيثيات حكمه أن القاضي عليه أن يحكم بما أنزل الله ، ولا ينتظر أن يجيئه قانون وضعي من مصدر تشريعي مهما كان . وكان يمكن لمثل هذا كله ـ بصرف النظر عن صدق النية وحسن الطوية ـ أن يؤدي الى فوضى لا ضابط لها .

وعلى أي حال فإن جهود النظام لأعطاء نفسه صبغة دينية كان يعوقها أن النظام بنفسه هو الذي أضعف قوة وسلطة شيوخ الأزهر الشريف ، فلقد تكرر استخدام عدد من مشايخ الأزهر في أغراض سياسية ضيقة . وربما كان آخر شيخ عظيم للأزهر هو الشيخ محمود شلتوت ، ولقد كان هذا الشيخ هو الذي تبنى قضية التقريب بين المذاهب الاسلامية ، وكان هو الذي لعب دوراً بارزاً في التبصير الاسلامي بمخاطر اسرائيل على العرب وعلى الاسلام . ومع الأسف فإن بعض من خلفوه راحوا ـ بناء على ضغط من السلطة ـ يصدرون الفتاوى في تأييد اتفاقيات كامب ديفيد بما تؤدي اليه من صلح منفرد مع اسرائيل ، ويسوقون الحجج « الشرعية » على أن ذلك يتفق مع تعاليم الاسلام .

وفي الواقع فإن نسق العامل الديني والعامل العلماني في الحياة المصرية كان يتعرض في تلك الظروف لتغييرات عميقة . كان الأزهر ، وهو

المرجع الأساسي للمؤسسة الدينية في مصر يمدّ نفوذه الأدبي ـ وإن لم يكن الاداري ـ على مساجد مصر وأئمة هذه المساجد ، وفي موازاته وليس بالتعارض معه كان هناك النشاط الديني ذو الطابع السياسي ـ كالاخوان المسلمين ـ ثم الطرق الصوفية المتعددة . وفي مواجهة هذا الذي يمكن اعتباره بشكل ما نوعاً من المؤسسة الدينية ـ كانت هناك المؤسسة المدنية العلمانية والتي كانت ترتكز على الجهاز البيروقراطي للدولة وعلى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجامعات ووسائل الاعلام .

والآن فإن قوى جديدة ظهرت في مجال الدين، وراحت تنتزع كثيراً من هيبة ومكانة المؤسسة الدينية التقليدية ، وراحت هذه القوى تعتبر نفسها الممثل الحقيقي لجوهر الاسلام والحامل لرسالته ، واستطاعت أن تجد تأييداً على مستوى القاعدة الشعبية لأن المناخ العام كان مواتياً ، ولأن المؤسسة الدينية التقليدية أصبحت أضعف من أن تدافع عن نفسها ، فضلاً عن الدفاع عما تمثله . بل وحدث ما هو أكثر لأن هذه القوى الدينية الجديدة بدأت تستميل الى جانبها عناصر مدنية من داخل البيروقراطية والأحزاب السياسية والجامعات ، وحتى من القوات المسلحة . لقد أصبح الدين هو القناة الوحيدة المفتوحة للتعبير عن الرفض ، ولم يكن في ذلك ما يدعو للدهشة في ظل الظروف الموضوعية القائمة ، لكنه كان ينطوي في نفس الوقت على ظاهرة خطيرة ، وهي أن الميزان الدقيق الحساس بين ما هو ديني وبين ما هو علماني في مصر بدأ يميل في اتجاه التيار الديني الذي كانت معظم عناصره المؤثرة الآن تباشر عملها من تحت الأرض ، لا يراها أحد ولا يعرف كيف يحسب قوتها أحد ، ولا يريد أن يعترف بحجم قوتها الحقيقية أحد .

وكان محتماً أن يتوقع كل الذين يعنيهم الأمر أن مثل هذه التطورات في المحيط الاسلامي ـ كان لا بد أن تكون لها ردود فعلها في المحيط القبطي . وفي الحقيقة فإن كثيرين الآن في هذا المحيط بدأوا يفردون عضلاتهم خشية وتأهبا ، ثم راحوا يوسعون نشاطهم . كانت قوة البابا شنودة

في ذلك الوقت قد وصلت الى مداها : أصبح له وضع مستقل عن سلطة الدولة ، وتوثقت علاقاته الكنسية بأطراف متعددين في العالم . ولم تعد الكنيسة في حالة ضيق مالي ، وكانت قواعدها تتسع كل يوم في عدد من القارات . لقد أصبحت هناك الآن أربعة وسبعون كنيسة قبطية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقام البابا شنودة بترسيم أسقف خاص يرعى شؤونها ، ثم أنه راح يكثف وجود الكنيسة القبطية في القارة الافريقية . وكان مجلس الكنائس العالمي مستعداً لأن يشجع بعض أوجه هذا النشاط في أفريقيا . كانت البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية تواجه عراقيل في هذه القارة بسبب ارتباط نشاطها بالظاهرة الاستعمارية . وأما الكنيسة القبطية فقد كانت مبرأة من شائبة الاستعمار ، ولقد بدت كنيسة افريقية ، وهكذا فإن آلافاً في زامبيا وفي ملاوي وفي كينيا ـ الى جانب النفوذ التقليدي للكنيسة القبطية في أثيوبيا ـ وضعوا أنفسهم بسهولة في رعاية البابا القبطي المصري ، وسرعان ما قام الأنبا شنودة بترسيم أسقف قبطي جديد من أفريقيا أصبح مقره في كينيا .

وفي هذه الأجواء الطارئة على مجرى السياسة المصرية في العصر الحديث ، تصور كثيرون من الأقباط أن التطورات تدعوهم الى اتخاذ موقف جديد ، وهكذا كانت الدعوة الى مؤتمر يكاد أن يكون هو الأول من نوعه في تاريخ مصر الحديث[١] . وعقد المؤتمر فعلاً في الاسكندرية يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ ، وصدر عنه بيان منعت السلطات نشره ، لكن منع النشر لم يقلل لا من أهميته ولا من خطورته . كان البيان يقول : « دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي في الاسكندرية ، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة بحضور جلسة الاجتماع الأول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ [٢] في الكاتدرائية المرقصية الكبرى ، وبحث المجتمعون

---

(١) كانت هناك من قبل سابقة انعقاد المؤتمر القبطي الشهير في أسيوط سنة ١٩١١ .

(٢) معنى هذه الاشارة أنه كانت هناك اجتماعات تمهيدية سابقة للمؤتمر الكبير .

الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو ١٩٧٦ ، ووضع الجميع نصب أعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر : أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية في مصر ، والتي كرستها كرازة مرقص الرسول ، وتضحيات شهدائنا الأبرار على مر الأجيال . والأمر الثاني الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته ، حتى أنه لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر » . وأشارت تفاصيل البيان بعد ذلك الى عدد من الموضوعات التي بحثها المؤتمر وكان فيها ما يلفت النظر ، وبينه على سبيل المثال « حرية العقيدة » ـ «حرية ممارسة الشعائر الدينية » ـ « حماية الأسرة والزواج المسيحي » ـ « المساواة وتكافوء الفرص وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية » ـ التحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة » . ثم توجه البيان الى السلطات بطلبات لإلغاء « مشروع قانون الردة » ـ والعدول عن التفكير في تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الاسلامية على غير المسلمين ـ والغاء القوانين العثمانية التي تقيد حق بناء الكنائس ـ واستبعاد الطائفية في تولي وظائف الدولة على كل المستويات ـ وحرية نشر الفكر والتراث القبطي .

وتأييداً لهذه المطالب ، وكنوع من الاحتجاج الهادىء على اهمال تنفيذها ، فقد قرر المؤتمر أن تكون الفترة بين ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ فترة صيام ، ويظل المؤتمر منعقداً حتى تستجيب السلطات الى مقترحاته . ولم يشر البيان الى جهة تقدم لها هذه المقترحات رسمياً وينتظر منها القرار بالتنفيذ . ويبدو أن أعمال المؤتمر لم تكن قاصرة على حدود مصر ، لأنه تلقى رسائل تأييد عديدة من جماعات قبطية خارج مصر رأى مرسلوها أن يبعثوا بصور منها الى البرلمان المصري ، وكانت هذه الرسائل كلها تحمل صيحات احتجاج لا يمكن ان تخطئها الأذن : « لماذا يعاني اخواننا الأقباط من هذه المصاعب في مصر » ؟ ـ « ما هو معنى كل هذا الذي يقال عن

انتصار الإسلام على المسيحيين ، وعن معاملة الأقباط في مصر على أساس انهم من أهل الذمة » ؟ - « ما الذي تنوي الحكومة عمله في موضوع تقنين الشريعة الإسلامية » ؟ - وغير ذلك من الاسئلة .

□

وفي المناخ الحافل بأسباب الاستفزاز في تلك الأيام في مصر رد شيخ الأزهر وقتها - الشيخ عبد الحليم محمود - على هذا المؤتمر القبطي بمؤتمر اسلامي مضاد دعا اليه ممثلين عن كل الهيئات الاسلامية . وعقد هذا المؤتمر الاسلامي بالفعل في شهر يوليو ١٩٧٧ وأصدر مجموعة من القرارات بينها أن أي قانون أو لائحة تعارض تعاليم الاسلام تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن ، وأن مقاومة مثل هذه التشريعات واللوائح واجب كل المسلمين . وأن تقنين الشريعة الاسلامية وتطبيق أحكامها لا يرتهن بقيام البرلمان باصدار تشريعاته على هذا الأساس ، وإنما أحكام الشريعة قانون مقدس قبِل البرلمان أو لم يقبل ، لأنه ليس من حق أحد أن يناقش أحكام الله . وأن التأخير في تطبيق الشريعة الاسلامية مراعاة لمشاعر غير المسلمين لا يمكن قبوله ، وعلى البرلمان أن يتصرف على الفور . ثم أعلن المؤتمر تأييده لخطاب كان السادات قد ذكر فيه أنه ينوي تطهير أجهزة الدولة من كل « الملحدين » ، وألح عليه في تطبيق ذلك دون تأخير . ثم أضاف المؤتمر الى ذلك أيضاً نداء الى الرئيس السادات بأن يقوم بتطهير أجهزة الاعلام من كل المواد غير الاسلامية في رأيهم ، كما أهاب المؤتمر أيضاً بالرئيس السادات أن يجعل الدين أساساً للتعليم في كل المراحل . ثم انتهى المؤتمر الى تشكيل لجنة خاصة منبثقة عنه تتولى متابعة قراراته وتتأكد من تنفيذها .

وهكذا بدا في الجو نوع من التوتر بين المسليمن والأقباط وارتفعت حرارة هذا التوتر طوال سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وفي ٢٦ مارس ١٩٨٠ ألقى البابا شنودة خطاباً غاضباً عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الاسلامية أساساً لقوانين تطبق على غير المسلمين ، وأبدى مخاوفه من ان الدين يوشك أن يحل محل الوطنية . وربما كان البابا شنودة على حق في هذه الملاحظة

بصفة عامة ، لكنه كان من المؤكد أنه كانت هناك عناصر بين الأقباط تحاول ـ عن طريق صلاتها الدولية ـ أن تجد ولاءات لها خارج الوطنية المصرية . أي أن الخطأ في الواقع كان موزعاً بين المسلمين والأقباط . ومن المؤكد أن الرئيس السادات ساهم في تمييع منطق الولاء الوطني المحدد ـ سواء كان الوطنية المصرية أو القومية العربية . ففي تلك الأيام وبسبب تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ كان شريكاً في حرب صليبية ضد الشيوعية الدولية ، ولم يكن للوطنية المصرية ولا للقومية العربية مكان يمكن تحديده في هذه الحرب الصليبية الجديدة .

وفي نفس الخطاب الغاضب الذي ألقاه البابا شنودة يوم ٢٦ مارس ، فقد أعلن أن صلوات عيد القيامة لهذه السنة لن تقام ـ كنوع من الاحتجاج على اهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات . وعوضاً عن حضور قُداسات الجمعة الحزينة ، فقد قرر البابا أنه سوف يذهب ومعه الأساقفة الى أحد الأديرة في الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط . ولقد أصدر أمره إلى كل رجال الكنيسة بأن لا يتقبلوا التهاني بعيد القيامة من أي مسؤول رسمي تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط بهذا العيد ـ كما جرى التقليد من قبل .

□

وبدلاً من أن يواجه السادات هذه الأزمة الطارئة بمنطق سياسي ، فإنه قرر أن يدخل في مواجهة مع البابا شنودة . وانتهز فرصة احتفالاته بذكرى ما كان يسميه « ثورة ١٤ مايو » ، فألقى خطاباً في مجلس الشعب ذكر فيه أن لديه معلومات عن المطامع السياسية للبابا شنودة ، فهو يريد ـ على حد ما قال السادات ـ أن يكون زعيماً سياسياً للأقباط في مصر ، ولا يريد أن يكتفي برئاسته الدينية لهم . ثم أضاف أن التقارير لديه تشير الى أن البابا يعمل من أجل إنشاء دولة للأقباط في صعيد مصر تكون عاصمتها أسيوط . ثم صاح قائلاً : « إن البابا يجب ان يعلم أنني رئيس مسلم لدولة مسلمة » . ثم انتقد عملية انشاء الكنائس بدون تصريح ، وأشار الى دور البابا شنودة في حوادث

سنة ١٩٧٢ متهماً إياه بنكران الجميل ، وتساءل : « لقد طلب تصريحاً بـ٢٥ كنيسة في السنة ، وأعطيته تصريحاً بخمسين كنيسة . فماذا يريد ؟ » . ثم قال : « إن هناك أدلة على أن الفلسطينيين الذين يحاربون في لبنان قد أسروا ثلاثة من الأقباط الذين كانوا يحاربون في صفوف الميليشيات المارونية في لبنان » . ثم أعاد تكرار شعاره القائل بأنه « لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة »(ناسياً أنه كان هو نفسه متورطاً فيما جاء يحذر منه الآن بشهادة اللقب الذي اختاره لنفسه ، وهو لقب « الرئيس المؤمن ») . ثم وصل السادات الى نغمة التهديد المبطن حين قال أنه كان على وشك اتخاذ اجراء عنيف في الموضوع لولا أن خطاباً وصله من فتاة قبطية صغيرة تلتمس فيه عطفه وتناشد صبره . وأخرج السادات من بين أوراقه هذا الخطاب الذي قال أن الفتاة بعثت به ، وراح يقرأ سطوراً من صفحاته : « يا أبي ، انني أشعر أنك غاضب ، وأنا أقدم روحي فداء لك ، وأتمنى لو استطعت أن أضيف بكل سنوات ما تبقى من عمري الى عمرك لكي تعيش دائماً لنا » . وطوى السادات هذا الخطاب ثم كان تعليقه : « حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتي القبطية غيرت رأيي وقررت العدول عما كنت قد انتويته » .

وحين انتهى السادات من القاء خطابه ذهب الى قاعة استراحة الرئيس في مبنى مجلس الشعب ، وأقبل عليه بعض مساعديه وأنصاره ، وكان الفضول يتملكهم لكي يعرفوا ما هو الاجراء الذي كان ينتوي اتخاذه ضد البابا شنودة ثم عدل عنه بسبب الخطاب الذي جاءه من « ابنته القبطية » . وكان رد السادات : « لقد كان قراري أن أطرده » (يقصد البابا) . وتمتم أحدهم : « ولكن ذلك غير ممكن يا سيادة الرئيس لأنه ليس هناك قانون يعطي رئيس الدولة هذه السلطة » . وكان رد السادات : « لم أكن أنوي طرده بقرار مني . كان الشعب هو الذي سيقرر ذلك عن طريق استفتاء على هذا الموضوع » (ولم يكن ذلك رأياً مؤسفاً في قيمة كل الاستفتاءات فحسب ، ولكنه كان أيضاً أمراً مؤسفاً في تأثيره على الوحدة الوطنية للشعب المصري ، فلم يكن من المقبول عقلاً أن يستفتي شعب تتكون أغلبيته

الساحقة من المسلمين في مصير الرئيس الروحي الأعلى للمسيحيين فيه) .

والحقيقة أن ضيق السادات من البابا شنودة كان وراءه الى جانب أية أسباب أخرى ـ سبب رئيسي جعل حنق السادات على البابا بالغ الضراوة ، وكان هذا السبب يتصل اتصالاً وثيقاً بالصلح مع اسرائيل وبمحاولات تطبيع العلاقات ليس فقط بين الحكومتين ولكن أيضاً بين الشعبين ، وهو ما كان يصر عليه الاسرائيليون . ونتيجة للتطبيع فأن آلافاً من السياح الاسرائيليين بدأوا يفدون الى مصر ، وفي نفس الوقت فإن قلائل من المصريين هم الذين رضوا بالذهاب لاسرائيل ـ سواء للسياحة أو لغيرها من الأسباب . ان أفراد الشعب المصري العاديين لم يكونوا على استعداد للقفز فوق التاريخ كما فعل الرئيس السادات ، ولم يكن لديهم ما يحفزهم الى نسيان كل الأسباب الحقيقية للصراع ، وفتح صفحة جديدة منقطعة الصلة بما كان ولا يزال قائماً من أسباب هذا الصراع . ومن ناحية أخرى فإن أفراد الشعب المصري لم يكونوا على استعداد للخروج من المقاطعة العربية لاسرائيل ، فقد كان ولاؤهم لإنتمائهم العربي راسخاً في وجدانهم بصرف النظر عن كل الحملات الدعائية لوسائل الاعلام المصري والغربي . وكان السادات في موقف حرج ، كان قد وعد الاسرائيليين بتطبيع كامل ، بما في ذلك تبادل الزيارات والسياحة ، والآن فأن موقف جماهير الشعب المصري كان يتناقض تناقضاً صارخاً مع وعوده ودعاويه . ثم طرأت له فكرة إعتبرها الهاماً ، فقد تذكر أنه قبل سنة ١٩٦٧ ، وحينما كان الطريق من مصر الى الأماكن المقدسة في القدس مفتوحاً ، فإن ما بين أربعين وخمسين ألف قبطي مصري كانوا يذهبون للحج في القدس . وكانت فكرة الإلهام التي طرأت للسادات الآن هي أن عودة هؤلاء الحجاج الأقباط الى زيارة القدس يمكن لها أن توازن تدفق السياح الاسرائيليين على مصر ، وبالتالي تبدو عملية التطبيع وكأنها تسير في طريق متوازن ومعقول . كان سفر الحجاج الأقباط الى القدس عادة يتم بجواز سفر جماعي ترتبه الكنيسة القبطية . وكان سفر الحجاج قد توقف منذ سنة ١٩٦٧ ، وقام السادات الآن بأخطار البابا شنودة

بأنه « أما وقد تم الصلح مع اسرائيل وتحقق السلام ، فإنه يسعده أن يبلغ البابا بأن طريق الحج الى الأماكن المقدسة قد أصبح مفتوحاً . وكانت المفاجأة الكبرى التي تلقاها السادات هي ان البابا شنودة رفض هذه « الفكرة الملهمة » . وكان رده على رسل السادات هو قوله : « أرجوكم ابلاغ الرئيس السادات أنني لا أرى الوقت مناسباً لتنفيذ اقتراحه » . ثم أضاف البابا شارحاً أسبابه : « أن المشاكل التي تفصل مصر الآن عن بقية العالم العربي سوف تحل ذات يوم ، وأنا لا أريد أن يكون أقباط مصر هم خونة الأمة العربية حينما تعود المياه الى مجاريها بين شعوب هذه الأمة ، وبالتالي فأنا لا أرى الوقت مناسباً الآن لاستئناف سفر الحجاج الأقباط الى القدس » . ولم يكتف البابا بهذا ، وانما وجه نصيحته الى عدد من الأقباط البارزين في مجال السلطة في مصر بأن يقللوا من ظهورهم في مجال العلاقات مع اسرائيل لأن هذا من شأنه أن يحدث ردود فعل غير ملائمة على وضع الأقباط ليس في مصر وحدها ، ولكن في العالم العربي كله . واستشاط السادات غضباً . كان الحاح الاسرائيليين يزداد عليه كل يوم ، وبدا أمامهم عاجزاً عن تنفيذ ما وعد به ، وكانت خشيته أن تبدو سلطته أمامهم وكأنها غير نافذة .

* * *

ولم يكن التحدي لسلطته الآن من الكنيسة القبطية وحدها ، ولكن العناصر الدينية المقاتلة الجديدة كانت قد بدأت تزداد قوة وتزداد ثقة بالنفس . وبرز نشاط الجماعات الاسلامية بروزاً لم يسبق له مثيل . ولم تكن هناك وسيلة لتعقب نشاط هذه الجماعات ، ولا لتحديد حجمها بالضبط في الحياة المصرية . بدا نشاط هذه الجماعات وكأنه تيار واسع متدفق ، وبدت فيه ما بين وقت وآخر مجموعة من الجزر تظهر وسط مجراه وتبدو مرئية على السطح ، وبدأت بعض هذه الجماعات .... بعض هذه الجزر .. تخرج بنشاطها الى العلن تحت اسم « الجماعة الاسلامية » ، وراحت تنتهز كل فرصة لتستعرض قوتها أمام النظام . وحدث على سبيل المثال في عيد الأضحى سنة ١٩٨٠ أن فروعاً لهذه الجماعة طلبت تصريحاً لإقامة معسكر

في داخل حرم جامعة القاهرة ، ورفض التصريح لها ، وحاول نفر من أعضائها إقامة المعسكر في الحرم الجامعي بغير تصريح ، ولكن البوليس اخرجهم منه . ولم يستسلموا ، فقد عبروا الجسر المقام على النيل أمام الجامعة واحتلوا مسجد « صلاح الدين » على الضفة الأخرى من النهر ، وتحصنوا داخل المسجد وقاموا بتركيب بعض الميكروفونات على جدرانه ، وراحوا من داخله يذيعون أحاديث متوالية تهاجم الفساد وتهاجم الصلح مع اسرائيل وتهاجم « التتار الجدد » الذين يتظاهرون بالاسلام وهم يعملون ضد تعاليمه . كان موقف هؤلاء الشبان المتشددين والمستعدين للقتال في سبيل عقائدهم ـ شديد البساطة في منطقه . اذ كانوا ـ كما يقال لهم ـ يعيشون في مجتمع تدعي الدولة فيه أنها مسلمة ـ اذن فانهم كمسلمين شديدي الاخلاص لاسلامهم لا يفهمون كيف لا تطبق هذه الدولة شعائر الاسلام ؟ واذا كانت تطبق تعاليم الاسلام فكيف اذن تستطيع تفسير الفساد المستشرى ، والتعاون مع الأمريكان ، والصلح مع اليهود ، وهذه العلاقات الودية مع كل الكفار الذين هم الأعداء الحقيقيون للاسلام ؟

ولم يكن في سلوك هذه الجماعات الاسلامية ما يمكن ان يساعد ـ في بعض نواحيه ـ على إستقرار السلام الطائفي . فقد كان الأقباط ـ من وجهة نظر هذه الجماعات ـ يدخلون في إطار « غير المسلمين » ، وبالتالي فإن معاملتهم ينبغي أن تكون مماثلة لمعاملة أهل الذمة في الأمبراطورية الاسلامية . وكانت الأقليات الدينية من أهل الذمة تعامل في إطار هذه الامبراطورية بنوع من التسامح يصل في بعض الأحيان الى نوع من الادارة الذاتية ـ خصوصاً في مجال الأحوال المدنية ـ ما داموا يدفعون ما عليهم من ضرائب . لكن ذلك لم يكن يعطيهم حق المواطنة الكاملة ، ولعلهم كانوا أقرب ما يكونون ـ في أوضاعهم ـ الى مواطنين من الدرجة الثانية . وأن يتردد أي حديث عن أهل الذمة الآن في مصر في أواخر السبعينات ، فإن ذلك بدا تراجعاً الى الوراء في نظر أقباط مصر ، بل وفي نظر كثير من العناصر العلمانية للبلاد .

كان العنف جاثماً في الأفق . وحين وصل شاه إيران إلى مصر لاجئاً من الثورة الاسلامية في بلاده (يناير ١٩٧٩) فقد اندلع العنف بقيادة بعض الجماعات الاسلامية ، خصوصاً في الصعيد . وبرغم أن بعض الجماعات الاسلامية لم تكن تتعاطف بالكامل مع ثورة الخميني بسبب طابعها الشيعي ، إلا أن شعورها الاسلامي العام جرف تحفظاتها الشيعية المحدودة ، وخرجت المظاهرات المعادية للضيف ـ وبالتالي للمُضيف ـ وكانت هذه المظاهرات أقوى ما تكون في أسيوط . وخلال عمليات العنف نهبت بعض محلات المسيحيين . وبتدخل البوليس القوي لفض المظاهرات قتل بعض المتظاهرين ، وتوتر الجو بشكل لم يسبق له مثيل . وفي هذا المناخ فإن أحد الشيوخ من قيادات الجماعات الاسلامية أصدر فتوى يجوز بمقتضاها « للمجاهدين المسلمين أن يحصلوا على الأموال اللازمة لهم من استباحة اموال المسيحيين » . لم تعد هناك معونة مالية من الحكومة للجماعات الاسلامية . وبانقطاع هذا المورد فإن هذه الجماعات كان لا بد أن تجد بديلاً له لتمويل نشاطها ، وبدا أن محلات وخزائن صياغ الذهب من المسيحيين خزينة جاهزة يمكن الحصول منها على الموارد اللازمة ، وفي نفس الوقت بدت هناك مقاومة واضحة ضد النشاط التبشيري الأجنبي في الصعيد . ثم بدأت الروايات تتناثر عن نشاط تبشيري قبطي مواز ، وكان ذلك عامل اثارة أضيف الى التوتر المتزايد .

□

وفي يونيو ١٩٨١ شهدت مصر أسوأ حوادث الفتنة الطائفية منذ سنوات بعيدة . لقد تحوّل في حي الزاوية الحمراء شجار شخصي الى معركة مسلحة . ومرة أخرى كانت بداية الشجار محاولة « غير قانونية » لبناء كنيسة ، وسارع بعض اعضاء حزب السادات الى التدخل في الموضوع في محاولة انتهازية لإثبات تمسكهم الاسلامي ، فاذا هم يدخلون في محاولات قانونية وغير قانونية لإيقاف بناء الكنيسة التي دار حولها النزاع . وفي يوم ٢١ يونيو قال وزير الداخلية في ذلك الوقت أمام البرلمان أن عشرة قتلى سقطوا في

حوادث المصادمات ، كما جرح خمسة وأربعون . ولقد زادت أعداد القتلى والجرحى فيما بعد . كما جاء في بيان وزير الداخلية أيضاً أنه تم ضبط ثلاث وأربعين قطعة من السلاح ، كما جرى اعتقال مائة وثلاثة عشر فرداً من المتظاهرين . وكانت أهمية هذه الحادثة أنها أظهرت الاستقطاب الطائفي الشديد الذي كان يجري في تلك الأيام . كانت الحياة السياسية في مصر قبل ذلك قد نجحت في تجنب مشاكل التطرف الديني ، وفي حزب الوفد قبل الثورة ، وفي تنظيم الاتحاد الاشتراكي بعدها ، فقد كانت هناك مواقع مناسبة لكل من المسلمين والأقباط وعلى قدم المساواة بينهم . كانت الوطنية المصرية قد صنعت اطاراً حافظاً حول عنصري الأمة . وكذلك كانت القومية العربية فيما بعد قد حرصت على نفس الشيء . كان الإطار الوطني والقومي المشترك يجعل الحوار في داخله ممكناً لأن الأهداف كانت واضحة . ومع تباين الأهداف في أواخر السبعينات ، ومع تراجع فكرة القومية العربية وفكرة الوطنية المصرية بالتحالفات الطارئة للنظام ـ فإن الاتجاهات تباينت واصبح الحوار صعباً . لقد بدا في تلك السنوات وكأن النظام المصري لا يتراجع فقط عن الضرورات الجغرافية والتاريخية المؤثرة حتماً على توجهات مصر ـ ولكنه كان أيضاً يتراجع عن تقاليدها ، وهي تقاليد أملتها بالطبع نفس ضرورات الجغرافيا والتاريخ .

ولقد أدت ملابسات رافقت هذه الأحداث والتطورات وغيرها ـ الى تحوّل في بنية المؤسسات الدينية في البلاد . لقرون طويلة كان نمط الحياة في الريف قد استمر كما هو : معظم الأراضي تملكها حفنة من كبار الملاك ، وفي كثير من الأحيان كان هؤلاء الملاك غائبين عن أراضيهم ، ولكن كان هناك من يمثلهم في رعاية مصالحهم على الأرض . وكانت الحكومة موجودة في القرية بسلطة العمدة ، كما أن المؤسسة الدينية كانت موجودة بشيخ المسجد . والآن كان النمط يتغير . ان كبار الملاك ، وكذلك وكلاءهم على الأرض ، قد اختفوا بالاصلاح الزراعي ، ثم أن هيبة الحكومة كانت قد ضعفت بتفشي الفساد والعنف ، ثم أن القرية بدأت تعيش ظاهرة

الهجرة ، أما الى القاهرة العاصمة للبحث عن عمل ، واما الى بقية بلاد العالم العربي للبحث عن ثروة . وفي تلك الظروف فقد كان العنصر الدائم في القرية هو شيخ المسجد الذي بدأ نفوذه يزداد في القرية . كانت وزارة الأوقاف هي التي تعين مشايخ معظم المساجد ، وكانت وزارة الأوقاف ذاتها جزءاً من المؤسسة الدينية الرسمية التي يقف الأزهر على قمتها . ولكن المشكلة التي بدأت تظهر هي أن كلا من شيخ الأزهر ووزير الأوقاف أصبحا الآن جزءاً من المؤسسة الحكومية ، ثم أن نفوذ الاثنين كان قد بدأ يتراجع أمام جماعات دينية غير رسمية راحت تظهر تحت الأرض وتكثف نشاطها كل يوم . وهكذا فإن شيخ المسجد في القرية ـ أو في المدينة ـ أصبح له نوع من الاستقلال الواضح . ولقد بدأ بعض هؤلاء يمارس استقلاله بطريقة لم تكن معهودة من قبل . كانت العادة قد جرت قبل ذلك بالنسبة لخطبة الجمعة التقليدية ـ على سبيل المثال ـ أن ترسل وزارة الأوقاف الى مشايخ المساجد تعليمات بشأن الموضوعات التي يمكن ان تتناولها عظاتهم في خطبة الجمعة . وكانت هذه التعليمات في الواقع مجموعة خطوط رئيسية يسترشدون بها فيما يقولون . لكن بعض ائمة المساجد بدأوا الآن يختارون لأنفسهم ما يريدون تناوله من موضوعات ـ وعلى طريقتهم ـ دون التزام بما كانت تصدره اليهم وزارة الأوقاف . وبالطبع فإن الشؤون العامة راحت تبرز في عظاتهم أكثر وأكثر كل يوم . وهكذا ظهر بين أئمة المساجد ـ في القرى أو في المدن ـ من أصبحوا ناطقين بلسان حال مجتمعاتهم معبرين في عظاتهم عن السخط المحلي أو العام على كثير من تصرفات الحكومة ذاتها . ولقد تزايد نفوذ بعضهم بشكل ملحوظ الى درجة أن بعض المراقبين للأحوال العامة في الريف كانوا يقدرون أن كثيرين بين هؤلاء الأئمة يمكن لهم أن ينجحوا في أية انتخابات نيابية حرة تجري في البلاد . في غيبة كبار ملاك الأرض ، مع ترهل هيبة السلطة . وبسبب هجرة الشباب ـ فإن المجال أصبح أمامهم مفتوحاً .

وفي المدينة تحوّل بعض الأئمة الى زعماء سياسيين ، وأصبحت

مساجدهم منابر مؤثرة ـ سواء بما يلقونه هم من عظات ، أو بما كان يلقيه من يدعونهم من أقطاب المعارضة والشخصيات السياسية البارزة في مساجدهم . لقد برز رجال من أمثال الشيخ المحلاوي في مسجد « ابراهيم » والشيخ عيد في مسجد « الهداية » في الاسكندرية ، والشيخ كشك في مسجد القبة بالقاهرة . مثل هؤلاء من أئمة المساجد كانوا على إستعداد للدخول بعظاتهم الى مناطق محظورة واجتياز أسلاك شائكة ، وتناول موضوعات دقيقة مثل تفشي الفساد والصلح المنفرد مع اسرائيل واستضافة الشاه في مصر. وفي بعض الأحيان فإن خطب بعض هؤلاء من أئمة المساجد كانت تسجل على أشرطة لاقت رواجاً في الأسواق . وبالطبع فإن الخطر زاد أكثر حين فتح هؤلاء الأئمة أبواب مساجدهم لعدد من السياسيين والمثقفين البارزين . وعلى سبيل المثال ففي صيف ١٩٨١ كان الشيخ عيد يدعو الى مسجده بإنتظام تقريباً رجالاً من أمثال الأستاذ فتحي رضوان والدكتور حلمي مراد وغيرهم .

ولقد كان تأثير وجودهم حماسياً ، وكان على أي حال رمزاً لدور جديد بدأ المسجد يقوم به في مقاومة تجاوزات السلطة . إن هؤلاء السياسيين والمثقفين لم يقصروا أحاديثهم على الشؤون الدينية ، وإنما توسعوا إلى قضايا الحريات الديمقراطية ، والأوضاع الاجتماعية ومشاكل الفساد ، وكانت أحاديثهم في المساجد تجري بحرية لا يمكن أن تتسع لها أعمدة الصحف ، بما فيها صحف المعارضة نفسها .

* * *

هكذا كانت موجات الغضب تعلو حتى تكاد تغطي كل نواحي الحياة في مصر . الشارع غاضب ، وكذلك البيت . المسجد غاضب ، وكذلك الكنيسة . وفوق ذلك فقد كان الجالس على العرش البابوي غاضباً .

الجزء السادس

الصَّوَاعِق

« . . . القارعة(*)
ما القارعة(*)
وما أدراك ما القارعة(*) . .

(* القرآن الكريم
سورة القارعة)

الفصل الأول

٣ سبتمبر ١٩٨١

وكان الرئيس السادات غاضباً ، بل ولعله كان أكثر الكل غضباً ، فلقد إنعكس عليه وتركز فيه رد فعل الغضب العام . وكان بعض ذلك طبيعياً ، فقد أصر هو دائماً على أن يكون محور كل شيء ، ولم يكن في استطاعته أن يهرب في النهاية من كونه أصبح هدف كل شيء . لقد أصبح البؤرة التي تركز عليها الغضب الشعبي العام . كانت تهمة الفساد على كل لسان ، وكان المحيط الذي يدور حول السادات هو مجال هذا الفساد . وكان الصلح المنفرد مع اسرائيل موضع شكوك تزداد كل يوم ـ ليس لأنه كان صلحاً منفرداً فحسب ، وإنما لأنه أدى الى عزلة مصر عن بقية أسرتها العربية . وكان السادات هو وحده صانع هذا الصلح المنفرد ، وبالتالي فقد انصبت كل الشكوك المتزايدة عليه . وكانت هناك مقاومة تبرز أكثر وأكثر ضد سياسته لإدخال مصر الى مناطق النفوذ الأمريكية ، وقد تجلت هذه السياسة بطريقة محرجة في حقيقة أنه سمح للأمريكيين بأن يتخذوا من مصر نقطة وثوب في عمليتهم الفاشلة في صيف ١٩٨٠ لإنقاذ الرهائن الأمريكيين في طهران . ومهما كان من رأي كثيرين من المصريين في آية الله الخميني ، فإن غالبيتهم كانت ترفض أن تكون أراضيهم ممراً لأعمال عسكرية أمريكية ضد شعب من شعوب المنطقة . ولقد تربت أجيال متعاقبة من المصريين على رؤية مصر

وهي ملاذ لكل حركات التحرر الوطني في العالم ، وكان ذلك دوراً أدته مصر بكل كبرياء وفخر ، والآن كان عليهم أن يروا مصر تتحوّل في غيبة من ارادة شعبها الى شيء آخر . ولم يكن السادات على استعداد لأي حوار - لا في شأن الفساد ، ولا في شأن الصلح المنفرد مع اسرائيل والعزلة عن العالم العربي ، ولا في شأن فتح كل الأبواب أمام الأمريكيين . ولقد أصر على أن يتحدث بلغة الإسلام ، ولكن معارضيه كانوا يعتبرون أنفسهم أكثر قرباً لروح الإسلام من كل ما كان يدعيه . ولقد كان أخطر ما ادعاه في اسلامه هو حربه المعلنة على بابا الكنيسة القبطية ، ولقد بدا غريباً - وهو المسؤول عن الوحدة الوطنية - أن تؤدى تصرفاته الى توسيع فجوة الفتنة الطائفية . كذلك بدا غريباً - وهو المسؤول عن حماية الوحدة العربية - أن تؤدي تصرفاته الى إنقسام حاد على إتساع الأمة كلها . ولقد كان كل مؤتمر صحفي يعطيه ، وكل برنامج تليفزيوني يظهر فيه ، وكل مقابلة تنشر له - وكأنه بلهجته ومحتواه يؤدي الى مزيد من الفرقة التي تفصل بين الرئيس وشعبه وبين الرئيس وأمته .

وفي الشهور الأخيرة من حياته فإن إيقاع تصرفاته بدأ يزداد في سرعته . كان يتحرك بإستمرار ، وفي بعض الأحيان كانت الحركة لمجرد الحركة دون أن يكون لها هدف واضح ، لكنه كان متحركاً طول الوقت . في ٢٠ يناير ١٩٨١ ظهر في إجتماع الحزب الوطني في أسوان ، وقال لجمهور سامعيه أنه في يوم ٢٩ من نفس الشهر سوف يعلن عن اجراءات تُغير حياة الأجيال المقبلة من مصر كلها . وجاء يوم ٢٩ يناير ليجد الرئيس يضع حجر الأساس لقرية صغيرة جديدة في سيناء تحمل اسم قريته القديمة في ميت أبو الكوم . ولم يكن هناك إعلان يغير حياة الأجيال المقبلة من مصر كلها .

وفي فبراير ذهب الى لوكسمبورج يلقي خطاباً أمام البرلمان الأوروبي . وفي طريق عودته أدلى بتصريحات أبدى فيها رأيه بأن العرب يجب أن يكون لهم برلمان واحد على نمط البرلمان الأوروبي - ناسياً على ما يبدو أنه كان مسؤولاً عن اخراج مصر من العالم العربي ومن الجامعة العربية

التي كانت تمثل أداة للعمل العربي الموحد بين شعوب الأمة العربية .

وفي طريق عودته من لوكسمبورج توقف في باريس ، وهناك قابل « آلان روتشيلد » الذي وصفته الصحف الحكومية في معرض روايتها لمقابلته مع السادت على أنه « المليونير اليهودي المهم » . وأثناء وجوده في باريس قابل أيضاً عدداً من الحاخامات اليهود الفرنسيين . ثم قابل أيضاً رجل الأعمال اليهودي النمساوي « كارل كاهان » الذي كان المسؤول عن صفقة التليفونات التي ثار الجدل حولها . وفي أثناء مؤتمر صحفي في باريس أعلن أنه تلقى رسائل مطمئنة من الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريجان .

وعاد الى القاهرة لكي يضع حجر الأساس في مشروع بناء دار صحفية تصدر مجلة خصها بإهتمامه وأطلق عليها أسم « مايو » . وكان أول ما خصها به هو إعادة نشر رواية منقحة لمذكراته . وأمضى ساعات طويلة مع هيئة تحرير هذه المجلة ، ونُشر أنه هو بنفسه يراجع ترتيب تبويب صفحاتها . وفي ٢١ مارس ظهر فجأة في عشاء أقامته السفارة البريطانية في القاهرة تكريماً للأمير فيليب زوج ملكة انجلترا ، وبدا ظهوره في السفارة غريباً ، لكن تفسيره كان أبسط مما ظن كثيرون . لقد كان هدفه أن يؤمن لزوجته السيدة جيهان مقابلة مع ملكة انجلترا ، وكانت السيدة جيهان تزور لندن في ذلك الوقت ، وتصور الرئيس السادات أن ذهابه الى عشاء الأمير فيليب في السفارة البريطانية كفيل بأن يجعل الملكة اليزابيت ترد على المجاملة بمثلها وتحدد موعداً لمقابلة زوجته في قصر بكنجهام .

وفي ٣٠ مارس وقعت محاولة الاعتداء على حياة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان ، وكانت صدمة للرئيس السادات الذي سارع بإصدار تصريح يقول فيه « إنه أحس بغضب عميق إزاء هذه المحاولة المجرمة » .

وفي ٥ أبريل عقد السادات أول اجتماع له مع الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت . كان الرئيس السادات منذ بداية رئاسة ريجان متلهفاً على القيام بزيارة لواشنطن يتعرف فيها على الرئيس الجديد وكبار معاونيه ، وقد بذلوا جهداً كبيراً في تهدئة تلهفه ، لأنهم كانوا مشغولين

في بداية عهدهم بقضايا أخرى ملحة . ولكي يهدئوا من لهفته فقد بعثوا إليه بأن وزير الخارجية الجديد ألكسندر هيج سوف يبدأ سلسلة من الزيارات الى الخارج ، سوف تكون أولها زيارة له في القاهرة . وجاء هيج الى القاهرة ولم تسفر زيارته عن نتائج ملموسة .

وفي ٢٥ أبريل إستقبل السادات وفداً يمثل النقابات الكبرى في الولايات المتحدة . وقد رأى أن يستقبلهم في قريته بميت أبو الكوم . وفي ١٢ مايو استقبل وفداً من رجال الأعمال الأمريكيين .

وفي ١٧ مايو شن السادات حملة على مجلس نقابة المحامين . تلقى دعوة من فرع النقابة في الاسكندرية ، وكانت بعض العناصر في هذا الفرع بالاسكندرية قد انشقت عن الإجماع العام للمحامين ، واتخذت موقفاً موالياً للسلطة . وانتهزها السادات فرصة لكي يشن حملة ضارية ضد النقابة الأصلية ومجلسها الشرعي .

وفي ٢٤ مايو كانت الأخبار القادمة من الخرطوم تثير مخاوفه على النظام هناك . وهكذا قرر أن يزور السودان ليوم واحد لكي « يسند موقف الرئيس نميري » ـ على حد تعبيره .

وفي ٢٨ مايو استقبل وزير الدفاع الاسرائيلي آرييل شارون ، وأجرى حديثاً تليفونياً مطولاً مع مناحم بيجن ، وظهرت صورته في الصحف وعلى شاشات التليفزيون وهو يجري محادثته التليفونية .

وفي ٤ يونيو إلتقى مناحم بيجن في شرم الشيخ . وبعد يومين اثنين قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي في موقعه قرب بغداد . وكان أكثر ما ضايق الرئيس السادات هو أن السفير الأمريكي اتصل تليفونياً برئاسة الجمهورية صباح يوم ضرب المفاعل النووي العراقي ليسأل « ما إذا كان مناحم بيجن قد أخطر الرئيس السادات بنية اسرائيل على قصف المفاعل » ؟ وكانت مخاوف السادات نابعة من أنه إذا كان السفير الأمريكي نفسه قد خطر على باله أنه ـ أي السادات ـ كان طرفاً في عملية ضرب المفاعل

العراقي ولو حتى بالعلم المسبق ـ فكيف بآخرين ؟ ـ وهكذا سارع السادات غاضباً الى اصدار تصريح يقول فيه « أن مناحم بيجن لم يخطره بهذا الموضوع ، وأنه يحتج بشدة على هؤلاء الذين يظنون أنه كان على علم بنوايا اسرائيل » .

وفي ٢٩ يونيو حضر السادات عرضاً للقوات البحرية .

وفي أول يوليو ذهب لزيارة مدينة طنطا ، وهبطت طائرته الهيلكوبتر في الأستاد الرياضي للمدينة ، ومن هناك توجه موكبه لزيارة مسجد السيد البدوي وحضر الصلاة هناك . ثم خرج ليعلن للعالم أن سيناء كلها سوف يتم زرعها بالخضرة خلال سنوات ، وأنها سوف تكون مصدر اكتفاء ذاتي من الطعام لكل سكان مصر .

وفي الأسبوع الأول من يوليو كان السادات يرتب لعملية الانقلاب من الداخل في نقابة المحامين .

وفي ١١ يوليو أعلن السادات أنه يركز على مسألتين : أولاهما زيارته المقبلة لواشنطن للقائه الأول مع الرئيس ريجان ولدفع عملية السلام ، وثانيهما أنه سيذهب الى البرلمان ليعرض عليه ما ارتكبته نقابة المحامين ومجلسها الأصلي ضد الشعب المصري . ثم قرر الاعتكاف في ميت أبو الكوم .

وفي ٢٧ يوليو حضر السادات الاحتفال التقليدي الذي تقيمه هيئة التدريس في جامعة الاسكندرية في ذكرى طرد الملك فاروق سنة ١٩٥٢ . وكانت جامعة الاسكندرية أول جامعة أيدت الثورة في ذلك الوقت وألقى السادات في الاحتفال خطاباً قال فيه أنه سيذهب الى واشنطن لكي يناقش القضايا المشتركة بما في ذلك الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ، ومؤامرات السوفيت في الشرق الأوسط . ثم أعلن أن مصر والسودان كلاهما على استعداد لإعطاء الولايات المتحدة قواعد لمواجهة الموقف المتأزم في الخليج ، ثم أضاف فجأة : « وعندما أعود من واشنطن فسوف أقدم تقريراً إلى الأمة عن الفتنة الطائفية » .

وفي ٢٩ يوليو أعلن السادات أنه على وشك اتخاذ قرارات هامة ، ولهذا فإنه ـ قبل ذهابه للولايات المتحدة ـ سوف يقضي عدة أيام في التعبد في جبل الراحة في سيناء . وقضى يومين في سيناء لم يكن معه فيهما غير صديقه عثمان أحمد عثمان . وبعد يومين ظهر في مدينة السويس . وبعد ثلاثة أيام أخرى كان في الطريق الى واشنطن .

***

ما الذي كان يدور في رأس السادات بالضبط في تلك الأيام؟ ولماذا عاد فجأة الى الحديث مجدداً عن الفتنة الطائفية ؟ لقد وقعت حوادث الزاوية الحمراء في يونيو ، وأظهر تحقيق قامت به وزارة الداخلية أن المشكلة كانت خلافاً بين جيران ثم تطورت على النحو الذي تطورت اليه ، وتم التحقيق فيها وانتهى الأمر ـ فلماذا أعيد بعث القضية مرة أخرى ؟ لعل السادات بدأ يدرك أن هناك شيئاً آخر وراء الحوادث أكبر مما يظهر على سطحها ، ولعله أيضاً قد بدأ يشعر أن قوة الجماعات الاسلامية ونشاطها السري ـ خصوصاً في مجال تكديس الأسلحة في صعيد مصر ـ أصبح يفوق ما كان يُقدره. لعله كان أيضاً قد أحيط علماً بنتائج حملة تفتيش قام بها البوليس في الصعيد بحثاً عن أسلحة مهربة ، وتمكن البوليس من العثور على ثلاثة آلاف قطعة سلاح من مختلف الأنواع، كان بينها مدفع مضاد للطائرات . ولعله أحس أن عليه أن يتحرك بسرعة وحسم قبل أن تفلت الأمور من سيطرته . وعلى أي حال فقد بدأ يتصرف وكأن فرصته هي الآن ، أو تضيع الفرصة إلى الأبد .

وإستعداداً لزيارة السادات لواشنطن فإن محطة « أي . بي . سي . » الأمريكية أعدت برنامجاً خاصاً عنه تعرضه أثناء الزيارة . وفي هذا البرنامج فلقد جرت مقارنته بشاه إيران . كانت سلطات الأمن قد تمكنت من سرقة الشريط المسجل للبرنامج أثناء تصديره من مطار القاهرة . وعرض الشريط على السادات ، وأغضبه ما فيه غضباً شديداً . ومع أن شاه إيران كان صديقه الحميم ، فقد ضايقه أن يُشبه به وأن يوضع في نفس السلة معه . وهكذا فإنه قبل سفره الى واشنطن بأيام انفجر قائلاً : « إن هؤلاء المجانين

يشبهونني بشاه إيران . إن هناك حملة ضدي في الولايات المتحدة هدفها أن تظهر أن مصيري سوف يكون مصير الشاه » . وأثناء رحلته بالطائرة الى واشنطن جمع حوله من كانوا برفقته من الصحفيين المصريين وأخبرهم بعزمه على القيام بحملة تصفية واسعة ـ « تطهير » على حد تعبيره ـ عندما يعود الى القاهرة . ثم قال لرؤساء تحرير الصحف الحكومية أنه في استطاعتهم ـ ضمن حملة التصفية ـ أن يتخلصوا من أي عناصر يعتبرونها مثيرة للشغب في صحفهم ، وأن عليهم أن يقدموا أسماء مثل هؤلاء الصحفيين في قوائم الى وزير الداخلية .

وأثناء زيارته للولايات المتحدة كان السادات في مزاج سيء معظم الوقت . لقد أحس أن استقبال وسائل الاعلام له قد تغير عما كان عليه من قبل . لم يكن هناك أحد على استعداد لأن يسمعه وهو يتحدث عن خطط مصر لمحاربة انتشار الشيوعية ، ولقد جادله بعض ممثلي وسائل الإعلام الأمريكية في قدرة مصر على أن تكون شرطي المنطقة (كان ذلك في حد ذاته تذكره بدور الشاه) . ثم راحوا يسألونه عن المصاعب الداخلية في مصر ، بما في ذلك مشكلة الفتنة الطائفية . ومما زاد الأمور سوءاً أن الجمعيات القبطية في أمريكا نشرت إعلاناً بمساحة نصف صفحة في « الواشنطن بوست » و « النيويورك تايمز » ـ تعبر فيها عن المضايقات التي يلقاها الأقباط في مصر . ثم قررت هذه الجمعيات أن تقوم بمظاهرات ضده في واشنطن ، احداها أمام البيت الأبيض أثناء إجتماعه مع ريجان ، والثانية أمام متحف « المتروبوليتان » الذي كان سيحضر فيه احتفالاً بإقامة قسم جديد للآثار المصرية . وجرت المظاهرات فعلاً ضده برغم أن البابا شنودة كان قد بعث بالأنبا صموئيل الى الولايات المتحدة قبل زيارة السادات لها لكي يهدىء من ثائرة الجمعيات القبطية ويرجوهم في عدم استفزاز الرئيس . وانتهت الرحلة الى واشنطن والقلق محيق بالسادات ، فلقد أحس من لغة الإدارة الجديدة في واشنطن أن إهتمامهم يتحول عنه . لقد بذل جهداً واضحاً في أن يتحدث بلغتهم ـ خصوصاً عن الشيوعية الدولية والاتحاد

السوفيتي ـ ولكن ذلك لم يغير شيئاً من موقفهم وبدا له أن أولوياتهم في التعامل مع الشرق الأوسط تتركز بالدرجة الأولى على اسرائيل أولاً ، ثم على السعودية ثانياً ، ويجيء هو في الدرجة الثالثة بعد الاثنتين .

* * *

وعاد السادات الى مصر مثقلاً بالأحباط وغاضباً . وكان يفكر ويدبر وحده ، فلم يكن قد بقي بالقرب منه غير عثمان أحمد عثمان ، وزوجته السيدة جيهان السادات . وقد أدركت زوجته أنه لا بد أن يسمع لآراء آخرين غير هؤلاء الذين كانوا يحيطون به . وهكذا فإنها أخذت على عاتقها أن تدعو أحد الأساتذة في الجامعة الأمريكية لمقابلة الرئيس حتى يسمع منه صورة أشمل وأكمل لما يجري في مصر . وتمكنت السيدة جيهان من تدبير الإجتماع فعلاً ، وفي يوم ٢٩ أغسطس أخذت بنفسها هذا الأستاذ لتقدمه الى زوجها . وجلس معه من الحادية عشرة الى الثالثة بعد الظهر ، وراح يعرض عليه تصوراته . وبدا لهذا الأستاذ أن الرئيس شارد معظم الوقت عما يقوله له ، وإن كان يتظاهر في بعض الأحيان بأنه يسمعه بإهتمام . وفجأة نهض من مجلسه وقال أنه سوف يمشي بعض الوقت لممارسة رياضته اليومية . ثم فرغ من رياضته وتوجه الى غرفته لينام ، وكان الأستاذ ما زال يناقش الأمور مع السيدة جيهان . وكان بين المقترحات التي عرضها عليها في اجتماعه معها ـ حتى الساعة الخامسة بعد الظهر ـ اقتراح بالدعوة الى مؤتمر للمثقفين العرب في القاهرة يكون من انعقاده جسراً بين القاهرة والمثقفين العرب . ولقد خرج الأستاذ من الاجتماع حائراً ، فلقد أحس أنه نجح في نقل رسالة ، لكنه لم يكن واثقاً من الانطباع الذي تركته هذه الرسالة على الرئيس أو على زوجته .

□

وليس هناك في الأوراق الرسمية ما يمكن أن يشير الى الطريقة التي كان يفكر بها السادات في تلك الأيام الحاسمة قبل أن يصدر أمره بحملة الاعتقالات الواسعة التي تمت يوم ٣ سبتمبر . لقد استقبل وزير الداخلية في

ذلك الوقت ، واستقبل أيضاً رئيس المخابرات العامة . ولا بد أن يكون قد استقبل أيضاً آخرين غيرهما . ولقد أحس وزير شؤون رئاسة الجمهورية ـ منصور حسن ـ وكان مفروضاً أنه من المقربين اليه ـ أن شيئاً ما يجري تدبيره ، ولكنه لم يكن يعرف ماذا بالضبط . كل ما عرفه هو ما كان يصل الى علمه من أن السادات سوف يقوم باجراءات عنيفة تضع نهاية لحالة التمرد والعصيان التي كان يحس بها . لكن أحداً لم يخطره بشيء محدد . وحاول منصور حسن أن يقابل السادات ، لكنه لم يستطع .

ثم بدأت عملية الانقضاض الكبيرة فجر يوم ٣ سبتمبر ـ بعد أسبوع واحد من عودة السادات من واشنطن ، وبعد خمسة أيام من العرض السياسي الذي قدمه اليه أستاذ الجامعة الأمريكية في حضور زوجته . كان الانقضاض حملة اعتقالات واسعة شملت ثلاثة آلاف شخص وكانت هناك أسماء جديدة تضاف الى القائمة كل دقيقة . كانت بعض الاعتقالات بين صفوف الشباب من الطلبة وأعضاء الجماعات الدينية سهلة نسبياً ، ولكن اعتقالات بعض الساسة والمثقفين وعدد من القيادات الدينية من المسلمين والمسيحيين ـ جرى تخطيطها بعمليات شبه عسكرية ـ سواء في التوقيتات أو في الاجراءات .

ولم أستطع أن أتبين حجم عملية الاعتقالات ومداها الحقيقي إلا عندما وصلت الى السجن ضمن المعتقلين ، فإذا أنا أواجه في ساحة الاستقبال الخارجية له أكبر تجمع سياسي كان يخطر على البال . لقد وجدت أمامي مجموعات من مشاهير السياسيين ـ من أمثال الأستاذ فؤاد سراج الدين ، والأستاذ عبد الفتاح حسن ، والأستاذ فتحي رضوان ، والمهندس عبد العظيم أبو العطا ، والأستاذ ابراهيم طلعت ، والدكتور محمد عبد السلام الزيات ، والأستاذ محمد فائق . وكانت هناك أيضاً معظم قيادات الأحزاب ، فقد كان هناك الدكتور حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل ، وحامد زيدان رئيس تحرير جريدة الحزب ، والأستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوي والأستاذ ابراهيم يونس وهما من أقطابه . وكان هناك أيضاً نصف

أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع ، من أمثال الدكتور فؤاد مرسي ، والدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، والدكتور جلال رجب ، والدكتور محمد أحمد خلف الله ، والأستاذ فريد عبد الكريم ، والأستاذ صبري مبدي ، والدكتور على النويجي ، والأستاذ عبد العظيم المغربي ، والأستاذ محمد خليل ، والشيخ مصطفى عاصي . وكانت هناك أيضاً أغلبية مجموعة النواب المستقلين الذين أعطوا الحيوية لعدد من المجالس النيابية في مصر ، يتقدمهم الدكتور محمود القاضي ، والأستاذ عادل عيد ، والأستاذ كمال أحمد ، والأستاذ أحمد فرغلي ـ الذي كان اسقاط العضوية عنه في مجلس الشعب موضوع ضجة كبرى . وكان هناك أيضاً معظم أعضاء مجلس نقابة المحامين الشرعي ، يتقدمهم الأستاذ محمد فهيم ، والأستاذ عبد العزيز محمد ، والأستاذ محمد عيد ، وكان هناك أيضاً ـ وفي مقدمة هؤلاء ـ النقيب الأكبر للمحامين الأستاذ عبد العزيز الشورجي .

وكان هناك عدد من أساتذة الجامعات البارزين ـ من أمثال الدكتور ميلاد حنا ، والدكتور كمال الأبراشي ، والدكتور عبد المحسن حمودة ، وغيرهم ، كما كان هناك عدد من المثقفين البارزين في الحياة المصرية ـ من أمثال الدكتور عصمت سيف الدولة ، وهو قانوني مهتم بقضايا الحرية والتحوّل الاشتراكي . كما كان هناك أيضاً الأستاذ صلاح عيسى ، والأستاذ حسين عبد الرازق وهما من الكتاب التقدميين ، والأستاذ صابر بسيوني ، والأستاذ محمود زينهم ، والأستاذ حمدين صباحي ، والأستاذ كمال عيطة .

وكان هناك أيضاً عدد من الشخصيات الدينية البارزة ـ من أمثال الأستاذ عمر التلمساني ، والشيخ المحلاوي ، والشيخ كشك ، والشيخ عيد .

ثم ترامت الينا الأنباء ـ ونحن بعد في ساحة الاستقبال ـ عن انتقال قيادات نسائية بارزة ، عرفنا مبكراً بينهن الدكتورة نوال السعداوي ، والدكتورة لطيفة الزيات .

وباختصار فإن أبواب السجون تفتحت لتستقبل أبرز رموز التيارات

السياسية والفكرية والصحفية والدينية في مصر ، إضافة الى كل من فتح فمه بكلمة معارضة ضد معاهدة كامب ديفيد ، أو ضد الفساد ، أو ضد تجسيم واستغلال القضية الطائفية في مصر . ومن سوء الحظ أن الشخصية الوحيدة القبطية التي وجدتها معنا في نفس السجن كان هو الدكتور ميلاد حنا ، لأن السادات كان حريصاً على أن يفرّق بين المسلمين والأقباط حتى داخل جدران السجن . ولم يجيء الدكتور ميلاد حنا الى نفس السجن الذي كنا فيه إلا بعد أن أثار ضجة كبرى في سجن أبو زعبل الذي كان قد وضع فيه مع غيره من الشخصيات القبطية البارزة ، بما فيهم بعض الأساقفة والمطارنة ، ومئات من القسس والرهبان . لكن هذه التفرقة لم تكن واضحة أمامي في اللحظة التي خطوت فيها الى ساحة السجن ووراء قضبانه لأول مرة .

لقد كنت في زيارة عمل في باريس في شهر أغسطس سنة ١٩٨١ ، وكنت أستشعر جو التوتر السائد في مصر ، بل انني كنت ألمسه وأراه رأي العين بطبيعة الاختيار الأساسي الذي اتخذته لنفسي منذ سنة ١٩٧٤ ـ أي بعد خلافي مع الرئيس السادات وخروجي من الأهرام ـ وهو أن أعيش ـ مهما كانت الظروف ، ومهما بلغت درجة الخطر ـ في مصر لا أغادرها إلا أياماً لعمل أقضيه ثم أعود . وكنت أقدّر أن معارضتي لسياسات السادات من داخل مصر تكتسب مصداقيتها من واقع أنني أقول ما أقول في ظل القوانين المصرية وفي متناول سلطة رئيس الدولة ـ هذا فضلاً عن وعد قطعته على نفسي باستمرار والتزمت به ، وهو أن لا يكون لي خارج مصر بيت أو عمل أو قبر .

وعلى أي حال ، فقد كنت أعرف مما كنت أتابعه حتى في الصحف أن السادات يستعد للانقضاض على كل معارضيه . وكنت أعلم أنه عندما يقع ذلك فان شيئاً منه سوف يصيبني شخصياً . ولقد قدّرت إحتمال أن يأمر باخراجي من نقابة الصحفيين ويتصور بذلك أنه يمنعني من ممارسة المهنة ، ولكنه لم يخطر ببالي في ذلك الوقت أنه يمكن أن يعتقلني أو يعتقل آخرين

في مثل ظروفي في صدد حملة يوجهها هو ـ بإعترافه ـ الى الفتنة الطائفية . ولقد كان السادات مغرماً بأن يصف معارضيه من السياسيين والمثقفين والمفكرين بأنهم « حفنة من الأرذال » ، ولكن يبدو الآن أنه راح يعتبر كل القوى الوطنية في مصر « مجموعة من الأرذال » .

* * *

وإذا كنت سأروي الآن طرفاً من وقائع تفاصيل اعتقالي فاني أفعل ذلك في حقيقة الأمر لمجرد شرح صورة الاعتقالات في حد ذاتها ، لأن ما حدث لي حدث مع مئات غيري في طول مصر وعرضها. ولا بد أن التجربة التي رأيتها بعيني قد عاشها كل هؤلاء الذين كان من قدرهم أن يتعرضوا لغضب السادات فيها .

في حوالي الساعة الثانية من صباح يوم ٣ سبتمبر كانت هناك طرقات على باب شقتي في الاسكندرية حيث كنت هناك بعد عودتي من باريس . كان معي في الشقة ليلتها اثنان من أبنائي ، وسمع أحدهما ـ ابني الثاني ـ طرقات الباب ، فذهب ليجد اثنين من ضباط مباحث أمن الدولة يطلبان منه فتح الباب . ولما رجاهما الانتظار الى الصباح كان قولهما له : « انهما يرجوان أن لا يضطرهما الى كسر الباب » . وجاء لايقاظي من النوم ، فذهبت وفتحت باب الشقة لهما ، ودعوتهما الى الدخول . وقالا لي على الفور أنني مطلوب لمباحث أمن الدولة . ونظرت في ساعتي ، وكانت الساعة الثانية والثلث صباحاً ، وذكرتهما بأنني أنا الذي صغت عبارة « زوار الفجر » في مقالاتي في الأهرام وانتقدت بها بعض تجاوزات الأمن في وقت الرئيس عبد الناصر . فكيف يحدث في عصر يدّعي الديمقراطية أن يدق على بابي أحد في مثل هذه الساعة . وكان كلا الضابطين ـ والحق يقال ـ مهذباً في تصرفاته . ولقد قالا أنهما في شدة الأسف ، ولكنهما مكلفان بأمر يتحتم عليهما تنفيذه . وسألتهما إذا كان غيابي سيطول ، وبالتالي إذا كان من المستحسن أن آخذ حقيبة بما أحتاج إليه من ملابس أو أدوية ؟ وكان ردهما بأن لديّ عشر دقائق أحزم فيها حقيبتي . وسألت ما إذا كان عليّ أن أحزم

حقيبة كبيرة لغياب طويل ؟ وكان ردهما : « ليس أكثر من يوم أو يومين » . وسألتهما ما اذا كنا سنذهب الى القاهرة ، وإذا كان ذلك فهل نذهب في سيارتي ؟ وكان ردهما بالنفي ، ثم أضافا أن هناك ترتيبات لكل شيء . وحزمت حقائبي وشددت على يد ابني ، ولم أشأ ايقاظ أصغر أبنائي حتى لا يتأثر بما يراه يحدث أمامه . وخرجت من باب الشقة دون أن أقبّل ابني الذي كان في وداعي ، لأني أردت أن يكون مشهد الوداع خالياً من أي انفعالات عاطفية يمكن أن تفسر على أنها مظهر ضعف .

وعندما خرجت من باب الشقة ، راعني ما رأيت . فعلى الردهة خارج الباب كانت هناك ثلة من الجنود المسلحين بالمدافع الرشاشة وكان هناك أحد الضباط يمسك بجهاز لاسلكي يبلغ فيه أولاً بأول تفاصيل عملية الاعتقال . والتفت فوجدت المصعد جاهزاً في الدور السابع حيث شقتي ، وفي داخله أحد الضباط مسلحاً بمدفع أوتوماتيكي . ثم اكتشفت أثناء هبوط المصعد أن كل أدوار العمارة التي أسكن فيها محتلة بالجنود ، وكانت أصداء أجهزة اللاسلكي التي يحملها بعضهم تصدر أصواتاً موحشة في ظلام الليل وسكونه . وعندما نزلنا الى مدخل العمارة ، راعني مرة أخرى ما رأيت ، فقد كان المدخل محتلاً بقوة مسلحة كبيرة ، وسمعت أحد الضباط يهمس بجهازه اللاسلكي بأن العملية رقم (٩) قد نفذت. وتساءلت باسماً : « إذن فأنا العملية رقم (٩) ؟ » ، ولم أتلق جواباً ، لكنه كان واضحاً أن ذلك بالفعل هو رقم عملية القبض عليّ . كان المشهد الذي وجدته في ردهة مدخل العمارة أشد غرابة من كل ما سبق . المدخل نفسه محتل كموقع عسكري من باب المصعد الى باب مدخل العمارة. وخرجت الى الشارع ، ومن العجيب أن المنظر الذي وجدته أمامي كان كئيباً أكثر منه مخيفاً . بل لعله كان في جزء منه سخيفاً كذلك . فعندما يزيد حجم القوة أو العنف عن الهدف أو الغرض المطلوب منهما تحقيقه ، فإن الخلل في التوازن بين الوسائل والغايات يكشف احساس القوة بعجزها ، ويفضح احساس العنف بضعفه . كان الشارع الذي تقع فيه العمارة التي أسكن في الصيف احدى شققها

بالاسكندرية ـ شارعاً صغيراً يمتد متعامداً على طريق الكورنيش ويؤدي اليه . والآن فقد وجدت أن إحدى سيارات اللوري المحملة بجنود الأمن المركزي تقفل جانب الطريق المؤدى الى الكورنيش ، في حين أن سيارة اخرى كانت تقفل جانبه الآخر الذي يبدأ من شارع مواز لطريق الكورنيش . وكان منظر اللواري المسلحة وغيرها من سيارات الحملة البوليسية المكلفة باعتقالي صاخباً ـ أو هكذا بدا لي في ظلام الليل ـ خصوصاً بالأضواء الملونة فوق السيارات حمراء وزرقاء ، وكان بعض الأضواء ثابتاً وبعضها الآخر لا يكف عن الدوران . وكانت المحركات كلها تهدر وأجهزة اللاسلكي مفتوحة والإشارات حول تنفيذ العملية وتقدم مراحلها تروح وتجيء بين القيادة في مكان ما ، وبين القوة المتقدمة والمحيطة بي الآن . وكان المشهد كله يكتسب مسحة من لون أصفر كثيف تبعث به مصابيح الشارع المدلاة من أعمدة عالية ، وتضفي على الموقف كله جواً يكاد يكون سينمائياً . والتفت الى الضابط الذي كان بجانبي وقلت له : « كأننا في مشهد من فيلم « زد » (مشيراً بذلك إلى الفيلم الشهير عن ارهاب حكم الكولونيلات بعد انقلابهم العسكري واستيلائهم على السلطة في اليونان) ـ ولم يظهر لي أن إشارتي الى مشاهد ذلك الفيلم الشهير قد وجدت صدى لها . وهكذا مشيت صامتاً الى سيارة صغيرة دعاني الضابط الى الركوب فيها معه كبادرة ود من جانبه . وبدأ الموكب المسلح كله يسري في ظلام الليل الى طريق الكورنيش ، والأضواء الحمراء والزرقاء تلمع أمامه ووراءه . وسألت الضابط « ما اذا كان هناك داع لهذه القوة كلها لتنفيذ اعتقالي ؟ » ، ولم يقل شيئاً . واستطردت : « في حالتي فقد كانت تكفي اشارة تليفونية تطلب اليّ الحضور الى مباحث أمن الدولة ، وكنت بالتأكيد سوف ألبي حتى ولو جاءتني الإشارة وأنا في سفر عمل خارج مصر » . ومرة أخرى لم يقل شيئاً . وساد الصمت لبضع دقائق ، والموكب يواصل اندفاعه ، وسألته : « الى أين نحن ذاهبون ؟ » ـ وحينئذ كان لديه ما يقوله لأول مرة ، وقد قاله برقة شديدة : « انتظر وسوف ترى بنفسك كل شيء حينما نصل الى مركز قيادة العملية في الاسكندرية .

وحاول الضابط أن يفتح بابا للحديث ، فراح يتذكر كم كان يقرأ مقالاتي في الأهرام بإهتمام ، ثم سألني ما إذا كانت هذه أول مرة أُعتقل فيها ؟ وكان ردي بالإيجاب . وكان تعليقه : « إن الظروف تتغير » .

□

ووصل موكبنا أخيراً الى مبنى ضخم عرفت فيما بعد أنه مقر مديرية الأمن في الاسكندرية . وكان المشهد الذي ينتظرنا هناك حافلاً . كان هناك مئات من جنود البوليس يحيطون بعشرات من السيارات تحمل غيري من المعتقلين ، وبدا لي أن مواكب بعد مواكب من سيارات المعتقلين تقوم من هناك محاطة بالحراسة اللازمة متجهة بأقصى سرعة الى القاهرة . وكانت الصفارات الداوية والأضواء الملونة تفتح الطريق لكل موكب من هذه المواكب . ونزلت من السيارة محاطاً بالحراسة ، والتفت حولي فإذا خليط هائل من المعتقلين : شباب وشيوخ ، مشايخ وقسس ـ كلهم الآن في نفس المصير . وحملقت في سيارة الأسرى التي كانت على وشك أن تتحرك محاطة بحراستها ولمحت وجهاً مألوفاً داخلها هو وجه الدكتور محمود القاضي ، ولوحت له مشجعاً ، وقال الدكتور القاضي : « سوف نتقابل فيما بعد بالتأكيد » . وانطلق موكبه مع من كانوا معه من الأسرى وسألني الضابط الذي كان لا يزال بجانبي : « أظنك الآن عرفت ما هو الموضوع وأين نحن الآن ؟ » . ثم سألني ما اذا كان يستطيع أن يقدم لي أي خدمة ـ ورجوته ، إذا كان ذلك في استطاعته ، أن يتصل بابني تليفونياً ليبلغه أنني ذاهب الى القاهرة . وقال أنه سيفعل (بكل سرور) . وسألني عن رقم تليفوني وأعطيته له قائلاً : « أظن أن مباحث أمن الدولة لا بد تعرف رقم تليفوني » . وقال أنه سيتصل ، ويبدو أنه لم يتمكن من ذلك . وبدأ اعداد القافلة التي تقرر أن أكون ضمنها في الرحلة الى القاهرة . كان مركزها سيارة « بيجو » من سيارات البوليس المصفحة والعتيقة ، ووجدت معي فيها رفاقاً بينهم الأستاذ ابراهيم طلعت وهو نائب وفدي سابق وأديب وشاعر ومحدث ممتاز ، ثم الأستاذ عادل عيد وهو قاضي سابق وكان أحد النواب المستقلين

البارزين. ووجدت أيضاً أحد قادةالحركة العمالية المقتدرين، وكان أيضاً نائباً سابقاً وهو الأستاذ ابو العز الحريري- وبدأ موكبنا يتقدم على الطريق الزراعي في اتجاه القاهرة . وكانت الرحلة الى القاهرة هي الشيء المخيف فعلاً في العملية كلها ، فقد كان جندي البوليس المكلف بقيادة السيارة نصف نائم ، ويبدو أن اقداح الشاي التي تناولها قبل بدء الرحلة لم تستطع ان تتغلب على تعب وسهر يوم طويل ومرهق ، كانت السيارة تتأرجح تحت قيادته وتوشك في بعض الأحيان أن تصطدم بسيارة الحراسة أمامنا وبالموتوسيكلات المحيطة بها من كل جانب . وسألت عما إذا كان يمكن أن يقود السيارة غيره ، ولم يلتفت أحد لإقتراحي ، راح الموكب يندفع بأقصى سرعة على الطريق الى القاهرة . كانت السيارة محملة بأكثر من طاقتها العادية بالأسرى وبالضباط وبالجنود وبالمخبرين ، ولم يكن هناك مفر من الإستسلام للأمر الواقع ، ورحنا نتحدث فيما يجري غير عابئين بأن كل كلمة نقولها مسموعة من هؤلاء المحيطين بنا ، وسألني الأستاذ ابراهيم طلعت عن تقديري للموقف ؟ وكان ردي ان العملية كلها كما أراها من حولي تكشف حالة « انفلات اعصاب » ، ورحنا نخمن فيما بيننا عن الوجهة التي يمكن أن يذهبوا بنا اليها . ولم نستطع أن نصل الى ظن أكيد ، وطلبنا فتح جهاز الراديو ، علّنا نسمع شيئاً يلقي ضوءاً على مصيرنا ، وفتحوا لنا جهاز الراديو فعلاً . ولكن على محطة القرآن الكريم التي كانت على وشك ان تفرغ من اذاعة صلاة الفجر .

ولم تخل الرحلة من مواقف طريفة ، فقد صاح الأستاذ ابراهيم طلعت فجأة انه لا بد من إيقاف الموكب لأنه يريد أن ينزل لحظة من السيارة لحاجة يقضيها . وحين بدا له أن الاستجابة لطلبه ليست كافية، صاح مرة أخرى يقول : « إنني أعاني من مشكلة بروستاتا ،وإذا لم أنزل من السيارة لحظة لما أريد النزول من أجله فإني قد أموت ، وعليكم أن تتحملوا مسؤولية موتي » . وتوقف الموكب قرب أحد الحقول على الطريق الزراعي . ونزل الأستاذ ابراهيم طلعت لما يريد ، ثم استأنف الموكب تقدمه ، وكان الصبح على وشك أن يطلع .

ووصلنا القاهرة حوالي الساعة السابعة .وسألنا ما إذا كان في استطاعتنا أن نشتري بعض الصحف ، ورُفض طلبنا . وتنبأ الاستاذ ابراهيم طلعت أننا ذاهبون الى نيابة أمن الدولة ، لكن موكبنا تجاوز الطريق المؤدى اليها . ومرة أخرى تنبأ الأستاذ ابراهيم طلعت بأننا قد نكون في الطريق الى سجن القلعة ، لكننا مرة أخرى تجاوزنا الطريق المؤدي اليه . وحين دخلنا الى كورنيش المعادي فقد بدا واضحاً أننا في الطريق الى منطقة سجون طره . واستقر بنا المطاف أخيراً أمام سجن من سجون طره . كان سجناً جديداً ، ويبدو أنه ـ رغم سوء أحواله ـ بني بمعونة أمريكية ، وكان البحث لا يزال جارياً عن اسم له . ومن المفارقات أن الاسم المقترح له في ذلك الوقت كان أسم « سجن السلام » .

□

وكنت قد تصورت أننا سوف نسجن كمعتقلين سياسيين ، وكان هؤلاء عادة يلقون في السجون معاملة خاصة من حيث أنه كان يسمح لهم بالكتب والورق والأقلام . وهكذا فإني جئت في حقيبتي ببعض الكتب ودفاتر المذكرات والأقلام . واكتشفت فور وصولنا الى السجن أنني كنت غارقاً في الأوهام . ففي صالة استقبال السجن صودر كل ما كان معي ومع غيري من الكتب والأوراق والأقلام ، بل ومن الأدوية والمحافظ والنقود ، وحتى الملابس . سمح لكل منا بغيار داخلي واحد وبمنشفة وبفرشة أسنان دون معجون لأن معجون الأسنان كان يجب أن يوافق على دخوله معنا أطباء السجن باعتباره نوعاً من الأدوية في تقديرهم . وقد قيل لنا على أي حال أن أطباء السجن سوف يقررون في اليوم التالي ما يلزم أي واحد منا من الأدوية ، بما فيها معجون الأسنان . والتفت حولي ونحن ما زلنا بعد في صالة استقبال السجن المحاطة من كل ناحية بالقضبان الحديدية ـ فإذا مصر كلها تقريباً. هناك : شخصيات بارزة في الحياة العامة المصرية ، وساسة مشاهير ،

واقتصاديون ، وكتّاب ومثقفون كبار . . . قيادات ورموز لكل التيارات السياسية والفكرية في الحياة المصرية كلها وفي شتى مناحيها . وكان هناك أيضاً رجال دين اسلامي ، أما رجال الدين المسيحي الذين رأيتهم في مديرية أمن الاسكندرية ، فلم يكونوا معنا . واقتادني بعض الحراس الى الزنزانة رقم (١٤) ، وكنت وحدي فيها . وتلفت حولي أستكشف أحوالها : زنزانة صغيرة عليها باب من الحديد في أعلاه قضبان تصل منها أصوات الضجة الجارية في السجن . . صليل قضبان حديدية وصيحات مساجين ووقع أقدام حراس وقعقعة سلاح . وكانت هناك عشرة مراتب من المطاط ملقاة داخلها وعشرة بطاطين تفوح منها رائحة ال« د . د . ت . » . وكانت هناك حفرة في ركن من الزنزانة تمثل دور الحمام فيها ، وفي ركن آخر كانت هناك مجموعة من الأواني المصنوعة من الصاج . وتمددت على احدى المراتب أفكر في كل ما جرى ، وأحاول تمثل معانيه وأبعاده . ومضت ساعة أو أكثر قليلاً ، وسمعت صليل الباب الحديدي ومفتاح يدور فيه ، ثم انفتح الباب عن جاويش يتبعه اثنان من الجنود ، أحدهما يحمل صفيحة علاها الصدأ ، وآخر يحمل صفيحة أخرى ملأى بأرغفة الخبز ، وتغطي الاثنتين سحابة من الذباب . وسألني الجاويش بحزم : « أين قروانتك ؟ » وقلت له : « ليس عندي قروانة» . وأشار بيده الى كومة الأواني المصنوعة من الصاج وقال لي : « هذه هي القروانات ، ولك واحدة فيها » . وسألته عما يريده بالضبط ، وكان رده : « أريد أن أعطيك طعام اليوم » . وكان واضحاً أنه يريد أن يعطيني بعضاً من العسل الأسود في القروانة ورغيفين من الخبز . واعتذرت له شاكراً . ومع أني كنت قد بدأت أشعر بالجوع ، فقد كان منظر المعروض عليّ من الطعام كافياً لصد أية شهية . وقال الجاويش أنني اذا رفضت استلام طعامي فسوف يخطر ضابط السجن بامتناعي . وقلت له أنه حر في اخطار من يشاء . وبعد دقائق جاء أحد ضباط السجن يسألني : « لماذا لم تتسلم طعامك وليس هناك غيره طول اليوم ؟ » وأضاف متلطفاً : « إنني أعلم أن هذه أول مرة لك في السجن ، ولكنك سوف تتعوّد » . وقفزت الى موضوع آخر ، فقد سألته : « ما إذا كان سجني سيكون انفرادياً لأني ما زلت وحدي

في الزنزانة ؟ » . وكان رده بالنفي ، وزاد تلطفه معي حين قال : « الحقيقة أننا كنا نريد أن نجد لك رفاقاً يناسبونك » . وسألته : « أين الذين جاءوا معي من الاسكندرية ؟ » وقال : « ان معظمهم في الزنزانة رقم ١٣ ، ولكنها إمتلأت عن آخرها » ! وأضاف أنه سوف يحاول أن يجد لي رفاقاً يناسبونني ! ـ وغاب نصف ساعة ثم عاد ومعه الأستاذ ابراهيم طلعت والأستاذ كمال أحمد وهو من قيادات الحركة الناصرية الشابة ، وقال لي أن الأثنين تطوعا لكي يسكنا معي في نفس زنزانتي . ثم قال : « إن هناك بعضاً من الشباب المتدينين عرفوا أنني معهم في نفس السجن وطلبوا الإقامة معي لكي يناقشوني في بعض آرائي ، ولكنه أمهلهم لحين استئذاني في أمرهم . وشكرته ورجوته أن يأتي بمن يريد . وجاءوا ، وكان بينهم أحد زعماء الطلبة المتدينين في كلية الهندسة بجامعة القاهرة واسمه « أكمل » ، وبدأ نوع من الحياة الجديدة المشتركة يسري في الزنزانة بعد ساعات من الوحدة . ومضت ساعات ثم فتح باب الزنزانة بعد الظهر ، ودخل أحد الضباط يطلبني للخروج معه . وتفاءل الأستاذ ابراهيم طلعت بأسرع مما ينبغي وقال : « هو الافراج بالتأكيد . . . لا بد أنهم أحسوا بضغوط دولية بشأنك فقرروا الافراج عنك فوراً » . وقلت له في محاولة لتهدئة تفاؤله : « لا تسرف في حسن الظن . ان من قرروا اعتقالي لا بد أنهم حسبوا مسبقاً ما يمكن أن يثيره القبض عليّ من ردود فعل في الداخل أو في الخارج ، وما داموا قد أقدموا على هذه الخطوة فليس من السهل عليهم أن يعودوا عنها بهذه البساطة » . وحملت أمتعتي ـ الغيار الداخلي والمنشفة وفرشة الأسنان ـ وتبعت الضابط الذي جاء لإستدعائي . وعند غرفة مدير السجن وجدت في انتظاري ضابطاً برتبة لواء ومعه ثلاثة من العمداء . كانوا في انتظاري ، وظهر أن الموضوع يتصل بطلب تفتيش شقتي ومكتبي وبيتي الصغير في الريف . وبدأت مسيرتنا في موكب مسلح جديد في اتجاه بيتي ومكتبي في الجيزة . وبعد أن تم التفتيش ، وصادروا بعض ما عثروا عليه من أوراق ، سألتهم مشيراً الى بعد المسافة ومشقة الطريق الى بيتي في الريف ، وتساءلت ما اذا كان ممكناً تأجيل ذلك إلى الغد لأني متعب ـ لكن الأوامر كانت صارمة ، كما أن

الاشارات المتبادلة بين السيارة التي كنت فيها وبين قيادتها في مكان ما كانت تصر على اتمام العملية رقم (٥) . وكان اللواء المسؤول عن هذه العملية غير قادر على أن يجد لنفسه حيلة في هذه الأوامر الصارمة . ومرة أخرى أبديت نوعاً من الاحتجاج : « لم يكن هناك داع لهذه الحملات المسلحة كلها . لقد كان جندي واحد يكفي لتفتيش شقتي ومكتبي بدلاً من وضعهما كما حدث تحت احتلال عسكري كامل ، وبدلاً من الذهاب اليهما بموكب مسلح على هذا النحو ! » وسألت الضابط المكلف بالعملية : « ما هو الذي تبحثون عنه بالضبط ؟ » وكان رده : « أوراقك السياسية » . وقلت له : « ان الكل بما فيهم الرئيس السادات يعرفون أنني منذ زمن طويل نقلت أوراقي السياسية التي أخشى عليها الى خارج مصر » . وأضفت : « إذا كنتم تريدون أوراقي السياسية ، فلماذا لا تعيدوا اليّ جواز سفري الذي صادرتموه من أحد أدراج مكتبي أثناء التفتيش ثم نسافر معاً الى الخارج لنعود بهذه الأوراق ؟ ! » ولم يعلق بشيء . كان قد صادر أيضاً بعض المراجع الاسلامية التي كنت أستعين بها أثناء عملي في كتابي عن الثورة الايرانية . والآن اضفت : « أرجو أن لا يكون بين التهم الموجهة اليّ تهمة انتمائي الى الجماعات الاسلامية ؟ » . كان من بين الأوراق التي صادرها أيضاً من شقتي مذكرة برأي حزب الوفد الجديد في اتفاقيات كامب ديفيد ، وكان مرفقاً بها بطاقة باسم الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين أضاف اليها صاحبها بخطه عبارة « مع تحياتي » . كنت قد التقيت بالأستاذ فؤاد سراج الدين في جنازة احدى قريباته ، وسألني أثناء موكب الجنازة ما اذا كنت قرأت بيان حزب الوفد الجديد عن اتفاقيات كامب ديفيد ، وأجبته بالنفي ، فأرسلها اليّ في اليوم التالي مشفوعة ببطاقة منه . والآن كان الضابط المكلف بالتفتيش يريد مصادرة المذكرة . وبالطبع لم يكن أمامي ما أفعله إلا أن أتركه يصادرها ، لكني حاولت أن أرفع بطاقة فؤاد سراج الدين المرفقة بها ، ومنعني من ذلك قائلاً : « ان البطاقة أهم من المذكرة نفسها » . وكان بيتي الريفي ـ حينما وصلنا اليه ـ تحت احتلال عسكري كبير آخر ، فقد سبقتنا اليه لواري من محافظة الجيزة التي تتبعها الناحية التي يقع فيها ، وكان أكثر ما أسفت له

حين وصلنا ساحة البيت أن لواري البوليس داست بعض أحواض الزهور المحيطة به . وبدا اهتمامي بالزهور في تلك الظروف مدعاة للإستغراب . وشغل أحد الضباط المرافقين نفسه باصدار الأوامر الى جنوده الذين انتشروا تحت أشجار المانجو يأكلون ثمارها بأن يكفوا عما يفعلون . ورجوته بأن يتركهم كما شاءوا شريطة أن يبتعدوا عن أحواض الزهور . وفي بيتي في الريف ـ وبينما ضباط القوة منهمكون في عملية التفتيش ـ عاد اليّ الاحساس طاغياً بالجوع ،واستأذنت ضباط الحملة ما اذا كان في استطاعتي أن أطلب من البيض المقلي، وجاءني الطبق عائماً في السمن. وهكذا اضطررت الى أن أستأذن مرة أخرى ما اذا كان يمكن استبدال البيض المقلي ببيض مسلوق لأن كثرة السمن في البيض المقلي يمكن ان تحرك كل مشاكل المرارة والكلى التي أعاني منها . وجاءني الأذن بالموافقة ، لكن التفتيش كان قد تم ، وصادر الذين قاموا به ما أرادوا مصادرته ، وبينه بعض كتب كارل ماركس ، وقلت للمرة الثانية ضاحكاً : « يبدو أنني هناك في شقتي كنت متهماً بالتطرف الديني ، والآن فانني على وشك أن أتهم بالشيوعية » . ولم أسمع رداً ، وأستأذنت ما اذا كنت استطيع أن أحمل البيض المسلوق وبعض أرغفة الخبز ـ التي جاءني بها خفير البيت ـ معي لكي آكلها في السجن ما دام التفتيش قد انتهى . وبدأنا رحلة العودة الى طره ، ووصلنا هناك قبل منتصف الليل بقليل . وكنت منهكاً من التعب ، ولكني كنت مصمماً على عدم التبرم أو الشكوى مهما كانت الأسباب ، فلقد أحسست أن خيطاً رفيعاً يفصل ما بين ابداء الشكوى وابداء الضعف . وهكذا فإنني في الأيام الخمسة الأولى للسجن لم أتناول طعاماً غير خمسة بيضات مسلوقة وخمس أرغفة عدت بها من بيتي الريفي ، والغريب أنها اتسعت لاستضافة رفاقي في الزنزانة أيضاً .

□

والحقيقة أن أكثر ما ساعدني في التجربة الجديدة على كل شيء هو شعور أحسست به منذ اللحظة الأولى للقبض عليّ ، وهو شعور الصحفي أولاً وأخيراً . لقد وجدت هذا الشعور يعطيني نوعاً من الانسلاخ عن

الواقع . أحسست أنني مُراقب يتابع الأحداث أكثر مما هو ضحية من ضحاياها ، وكنت شديد الثقة - حتى في تلك اللحظات الأولى - أنني سأكتب في يوم من الأيام قصة كل ما جرى . وهكذا فإن الأسير في العملية كلها تراجع ليفسح المجال للصحفي كي يتابع ويراقب ويتأمل ويربط أطراف الدراما التاريخية التي تتحرك حوله بصرف النظر عن أنه هو نفسه جزء منها . ولقد كان بعض رفاقي يدهشون من برودة أعصابي في مواجهة ظروف أقل ما يقال فيها أنها كانت مزعجة ، ولم يتنبه أحد بالقدر الكافي الى عملية الانسلاخ التي جرت بين الأسير وبين الصحفي . وهكذا رحت ساعة بعد ساعة أتأمل الحياة من حولي وأتابع حركتها دقيقة بعد دقيقة منذ تلك اللحظات الموحشة بعد منتصف ليلة ٣ سبتمبر .

وبقينا داخل الزنزانات لا نبارحها لمدة أحد عشر يوماً . ولم تكن لدى أي منا معلومات من أي نوع عما يجري في الخارج ، ولم يكن هناك مجال وسط تكدسنا البشري داخل الزنزانات للقيام بأي حركة طبيعية . وقد حاولت أن أعوّض نقص الحركة عن طريق القيام بتمارين رياضية واقفاً في مكاني من الزنزانة . ولم يكن مسموحاً بالقهوة أو بالشاي . وكانت المياه المتاحة لنا محدودة ، وحاول أحد شبان الجماعات الاسلامية معنا أن يعلمني كيف أستطيع أن أستحم بكوب ماء لا أكثر . وكنا نام على الأرض كل واحد منا فوق مرتبته المصنوعة من المطاط ، وكانت المراتب متلاصقة تغطى أرضية الزنزانة تماماً . وكانت قضبان الزنزانة على الجزء العلوي من بابها الحديدي مفتوحة للغارات من الذباب بالنهار والناموس ليلاً . وكنت أقول لرفاقي ضاحكاً : « أسراب القاذفات تغير علينا نهاراً ، وأسراب المقاتلات تغير علينا ليلاً » . وبعد أربعة أيام جاءت مجموعة من الأطباء وصرحت لنا ببعض ما كنا نحتاجه من أدوية شريطة أن نثبت أن حاجتنا ماسة اليه .

***

كان البابا شنودة يوم ٣ سبتمبر موجوداً في دير في وادي النطرون . ولعل البابا كان يتوقع اجراءً من الرئيس السادات ضده ، وذلك منذ اليوم

الذي هاجمه فيه علناً لأول مرة في اجتماع البرلمان يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ . وكان البابا يعرف أن عدداً من كبار الأقباط المستفيدين من الانفتاح يؤيدون السادات ضده ، كما أنه كان يعرف أيضاً أن بعض رجال الدين المسيحي ، وفي مقدمتهم الراهب متى المسكين ، على اتصال وثيق بالسادات . وفي يوم ٣ سبتمبر عرف البابا أن مئات من الأساقفة والرهبان والقسس قد جرى اعتقالهم ، ولكن أحداً لم يكن قد اقترب من البابا نفسه حتى ذلك الوقت . وفي صباح ٥ سبتمبر عرف البابا أن الدير الذي يقيم فيه جرى تطويقه بواسطة قوات من البوليس والأمن المركزي . وكانت صحف الصباح تقول أن السادات سوف يتحدث في نفس هذا اليوم عن الأوضاع الراهنة في البلاد ، بما في ذلك أسبابه لحركة الاعتقالات الواسعة التي قام بها . وأدرك البابا من فرض الحصار حول الدير الذي يقيم فيه أن هناك اجراء منتظراً ضده هو الآخر . وذهب الأنبا ابشواي ـ وهو سكرتير البابا ـ يسأل رئيسه ما إذا كان يريد مشاهدة خطاب الرئيس على التليفزيون ، ورد الأنبا شنودة بأنه لن يفعل ، وأنه سوف يأوي الى غرفته ليقرأ . وتولى الأنبا ابشواي مهمة متابعة خطاب الرئيس على شاشة التليفزيون . وهكذا سمع قرار السادات بسحب اعتراف الدولة بانتخاب البابا وبتعيين لجنة بابوية مؤقتة من خمسة أعضاء أبرزهم الأنبا صموئيل أسقف الخدمات ، لكي يتولوا مهام ومسؤوليات الكرسي البابوي ، وتوجه الأنبا ابشواي الى غرفة البابا متحرجاً لا يعرف كيف يبلغه النبأ ، لكنه وجد البابا على استعداد لتقبّل ما هو أسوأ من العزل . وفور انتهاء خطاب السادات وصلت تعزيزات أخرى الى الحصار المضروب حول الدير ، وتقدم قائد القوة الجديدة يقرع باب الدير، وفتح له أحد الرهبان يسأله ماذا يريد ؟ فإذا هو يقول : « انهم يريدون الأنبا ابشواي » . وذهب الأنبا ابشواي يسأل البابا ماذا يفعل ؟ وكان رد البابا : « اذهب معهم » . وأقفل باب الدير بعد خروجه ، وزادت حلقة الحصار حوله احكاماً .

وبعد أكثر قليلاً من شهر واحد قتل الأنبا صموئيل جنباً الى جنب مع الرئيس السادات في حادث المنصة، وبدأ كثيرون من عامة الأقباط يعتقدون

أن كرامات البابا بدأت تتجلى وتحل على الذين ظلموه أو ساعدوا ظالميه . ثم أضيف الى أسطورة الكرامات عنصر آخر حين أصيب بالسكتة القلبية صحفي قبطي تطوع لكتابة مقال عنيف ضد البابا شنودة في جريدة الاهرام . وخرج البابا مرة واحدة في فترة الحصار من الدير ، وكان خروجه لحضور قداس جنازة أقيم في الكاتدرائية الكبرى في القاهرة على روح الأنبا صموئيل . وكان القداس مزدحماً بكبار الأقباط وموظفي الحكومة والمصلين . ومن المفارقات أن القداس الجنائزي أقيم باسم البابا الذي كان مبعداً عن كرسيه بقرار رسمي ، لكن سلطته الفعلية كانت غير قابلة للعزل .

***

ولم يكن في استطاعتنا في السجن أن نعرف ما الذي قاله السادات في خطابه يوم ٥ سبتمبر أمام مجلس الشعب ـ وفيما بعد عرفنا أنه قال أن الاجراءات التي قام بها ضرورية « لأن عناصر معينة كانت تهدد وحدة وأمن البلاد » . كذلك لم نعرف ونحن في السجن بأصداء ما حدث ، في مصر أو في العالم العربي أو في العالم الخارجي . ولم نسمع كذلك بخروج وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الأستاذ منصور حسن الذي ظل بعيداً عن كل اجراءات العملية برغم موقعه الرسمي ، كما أنه كان يرى أن الخلط بين السياسيين والجماعات الدينية في عملية اعتقال واحدة يفتح جبهة واسعة ثم أنه يؤدي الى تناقضات حتى في تطبيق اجراءات الاعتقال ذاتها . ففي حين أن الشدة قد تكون مفهومة مع الجماعات الدينية ، فإن نفس هذه الشدة سوف يصعب تبريرها بالنسبة للسياسيين . وكان رأي السادات أن منصور حسن لا يفهم حقائق الموقف . وعلى أي حال فقد رأى صعوبة بقائه في مجلس الوزراء ، واقترح عليه أن يصبح وكيلاً لمجلس الشعب خصوصاً وأن المجلس سوف تكون أمامه فترة حافلة من النشاط .

وفي خطابه أمام مجلس الشعب فإن السادات استند في كل اجراءاته على المادة ٧٤ في الدستور التي كانت منقولة بحروفها تقريباً من

المادة ١٦ من الجمهورية الفرنسية الخامسة . كانت هذه المادة تعطي الرئيس ـ عند قيام حالة طوارىء مفاجئة ـ سلطة تعطيل كل الضمانات الدستورية . ، واتخاذ أي اجراءات يراها مناسبة لمواجهة حالة الطوارىء المفاجئة . كان ذلك دستور ديجول ، ومع ذلك فقد استعمل المادة ١٦ فيه مرة واحدة ولمدة أربع وعشرين ساعة لا أكثر خلال مظاهرات صيف ١٩٦٨ ، وقد أنهى العمل بها فور عودته من لقاء سريع أجراه مع قيادة الجيش الفرنسي في ألمانيا . وعندما طبّق السادات هذه المادة المنقولة عن دستور ديجول ، فإن مصر لم تكن فيها حالة طوارىء مفاجئة . . ولم يكن السادات قد اكتفى باعتقال ثلاثة آلاف شخص صباح يوم ٣ سبتمبر فقط ، وانما كان قد اجرى عملية « تطهير » بين أساتذة الجامعات وبين الصحفيين ، كما أنه حدد اقامة بابا الأقباط في دير في الصحراء ونقل سلطته الى لجنة معينة بقرار منه .

ولعل السادات أدرك أنه رغم التصفيق الذي سمعه في برلمانه ـ فإن الجماهير الواسعة في مصر وفي العالم العربي وفي العالم الخارجي ـ لم تكن مقتنعة بكل ما ساقه من مبررات لاجراءاته . وهكذا فإنه قرر أن يعقد مؤتمراً صحفياً يشرح فيه دواعيه لممثلي الصحافة المحلية والأجنبية . وعقد المؤتمر فعلاً يوم ٧ سبتمبر في بيته في ميت أبو الكوم التي كان قد ذهب اليها ليستجم بعد ما قام به من اجراءات واسعة وعنيفة . وحضر المؤتمر عدد من الصحفيين الأجانب . ومن سوء الحظ أن السؤال الأول في المؤتمر كان عني . واستشاط السادات غضباً ، ولم تكن بداية سهلة . لكن السؤال الثاني جاء ليحدث انفجاراً مدوياً . كان السؤال الذي وجهه مندوب محطة « أي . بي . سي . » الأمريكية هو : « سيادة الرئيس انك كنت في الولايات المتحدة قبل أقل من أسبوع ، فهل أخطرت الرئيس ريجان بما تنوي عمله ؟» وفقد السادات أعصابه كلها مرة واحدة وتوجه الى صاحب السؤال وكل عضلات وجهه مشدودة بالانفعال قائلاً : « إذا لم نكن هنا في بلد حر لكنت أخرجت مسدسي وضربتك بالنار » . وكان المشهد بالغ الغرابة حتى

بالنسبة لبعض أفراد أسرة السادات الذين كانوا على أطراف المؤتمر الصحفي يشاهدون وقائعه ، بل أن صغرى بناته خرجت من المؤتمر والدموع في عينيها . ولعل أكثر ما أثار الرئيس السادات هو أنه وجد أن الأداة التي استعملها ، وهي التليفزيون ـ خصوصاً في الغرب ـ تتخلى الآن عنه ، بل تنقلب ضده . لم يعد في استطاعته أن يظهر الآن تحت أضوائها باعتباره « النجم اللامع » الذي حاول أن يكونه . الآن كان تحت الأضواء وأمام العدسات يوضع في الموضع الحرج ، وأحس أنه يطعن في ظهره وفي الميدان الذي اختاره بنفسه .

□



السادات يلقي خطابا في « مدينة السلام » (الاهرام)

ولقد قرر أنه إذا كانت احدى الفرص قد أفلتت منه فإن في مقدوره استعادتها بفرصة ثانية ، وهكذا قرر أن يتوجه بحديث حميم الى الأمة على نمط أحاديث روزفلت المشهورة بجانب المدفأة . وفي يوم ١٥ سبتمبر ظهرت صورته على شاشات التليفزيون أمام الأمة كلها يتحدث ويريد أن يبدو حديثه وكأنه من القلب . لكنه لم يلبث أن شرد من موضوع الى آخر ، وكان أداؤه مما يدعو الى الرثاء . خصص ساعة كاملة من حديثه لمهاجمة فؤاد سراج الدين وراح يتحدث عن « هذا الباشا الاقطاعي الذي ولد وفي فمه ملعقة من ذهب ، وعاش حياته كلها غارقاً في الترف » ، ثم راح يقارنه بلويس الثامن عشر وبأسرة البوربون الذين عادوا بعد الثورة ، لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئاً . ثم مضى لمدة ساعة أخرى ثانية في هجوم مباشر عليّ موجهاً اليّ خمسة اتهامات : أولها ادعاؤه بأنني ملحد وأنني اعترفت له بذلك بنفسي . ثم أنني في كتابي عن الثورة الايرانية قلت : « أن التيار الاسلامي هو موجة المستقبل » (ولم يكن ذلك صحيحاً بشقيه ، ومع ذلك فقد بدا غريباً أن يلصق بي تهمة الالحاد والتشيع للجماعات الاسلامية في نفس اللحظة) . وكانت التهمة الثانية أني صديق للملوك والرؤساء في العالم العربي وخارجه ، وأن هذا يجعل مني مركز قوة . والثالثة أنني كوّنت ثروة من عائد كتبي التي هاجمت فيها مصر دون أن يظهر نموذجاً واحداً يعزز به دعواه في اتهامي بالهجوم على مصر . والرابعة أنني أعطيت للعالم الخارجي صورة مشوهة عن مصر (مرة أخرى دون أي دليل أو نموذج عملي يؤيد ادعاءه) . والاتهام الخامس انني كنت أرتب مع فؤاد سراج الدين اصدار جريدة تنطق بلسان الوفد ، ويبدو لي أن الدليل على هذا لم يزد عن بطاقة فؤاد سراج الدين التي وجدت مرفقة بمذكرة حزب الوفد الجديد عن اتفاقيات كامب ديفيد والتي جرت مصادرتها أثناء تفتيش مكتبي . ولقد زعم أنني كنت أتردد على بيت فؤاد سراج الدين ، في حين أنني في الواقع لم ألتق بالرجل في السنوات الأخيرة غير مرات عارضة كان معظمها خلال جنازات أقارب أو أصدقاء مشتركين .

ثم اتجه السادات الى الجماعات الدينية ، وكانت تلك زلة كبرى . وقد ركز هجومه على الشيخ المحلاوي - على سبيل المثال . وأعاد الى الأذهان أن الشيخ المحلاوي كان قد هاجم في مواعظه أسلوب حياة الرئيس السادات المترف ، كما أنه هاجم زوجته السيدة جيهان . ثم وصل السادات الى قمة العصبية حين قال : « والآن فإن هذا الرجل ملقى في السجن كالكلب » . ان هذا التعليق العصبي أحدث رد فعل بالغ السوء ، فلم يكن مغتفراً أن يهاجم رئيس الدولة على هذا النحو خصوماً له أغلق عليهم بالفعل بوابات سجونه . وأضاف السادات الى السوء سوءاً آخر حين راح يسخر من الجماعات الدينية ومن الفتيات المحجبات وشبّه أرديتهن بأنها « كالخيام المتحركة». ثم سخر من أصحاب اللحي ناسياً أن محمداً رسول الله ﷺ كان ملتحياً . وهكذا فإنه بعد حديث طويل تشعب على قرابة أربع ساعات . كان السادات قد أساء الى نفسه مرة جديدة اضافة الى اساءاته السابقة حين حاول أن يشرح للناس معنى ما أسماه هو « ثورة ٥ سبتمبر » . لقد ترك الناس حيارى في فهم تصرفاته ، وأكثر من ذلك ترك لديهم انطباعاً سيئاً عن حالته العصبية . كان قد فقد مصداقيته تماماً ، وكذلك حدث لنظامه كله . وبدأ الناس في مصر يديرون مؤشرات أجهزة الراديو في بيوتهم نحو محطات الإذاعة الأجنبية يحاولون عن طريقها معرفة أي شيء عن حقائق ما يجري في بلدهم .

الفصل الثاني
٦ اكتوبر

كان أحد الذين أداروا مؤشرات أجهزة الراديو في بيوتهم نحو محطات الإذاعة الأجنبية ـ شاب برتبة ملازم أول في القوات المسلحة المصرية هو : خالد الاسلامبولي . كان عمره أربعة وعشرين عاماً حينما ظهر لأول مرة على صفحات التاريخ يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ ـ وكان هذا اليوم من أيام المقادير بالنسبة له ولمصر . في الساعة العاشرة والربع من صباح ذلك اليوم استدعي الملازم أول الاسلامبولي الى مكتب قائد وحدته الرائد مكرم عبد العال من قيادة اللواء ٣٣٣ بسلاح المدفعية . كان الرائد مكرم يقول للاسلامبولي أن الاختيار قد وقع عليه للإشتراك في العرض العسكري الذي يجري يوم ٦ أكتوبر احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقيل له أنه سوف يقود وحدة من ١٢ مدفعاً تقودها جراراتها في طابور العرض . وطلب الملازم الاسلامبولي اعفاءه من هذه المهمة ، وكان عذره أنه قد رتب أموره لقضاء اجازة عيد الأضحى مع اسرته في بلدتهم « ملوى » في صعيد مصر (كان عيد الأضحى يبدأ يوم ٨ أكتوبر) . ورفض الرائد مكرم عبد العال أن يستجيب لإعتذار الاسلامبولي ، ولم يكن أمام الاسلامبولي سوى أن يقبل ، وأضاف أمام الرائد مكرم عبد العال قوله ـ بعد الرضوخ للأمر ـ « لتكن مشيئة الله » .

ولم تلفت هذه العبارة نظر الرائد عبد العال ، ولم يكن في ظاهر

الأمور ما يدعوها للفت نظره . كان كل ما يراه من الملازم الشاب الواقف أمامه أنه ضابط صغير متدين ، لا تلحق به شبهة ، ثم هو يقبل بعد تردد أمراً عادياً صدر إليه . لكننا الآن نعرف أنه في ومضة الزمن الخاطفة التي أعلن فيها الاسلامبولي قبوله « ولتكن مشيئة الله » فإن فكرة اغتيال أنور السادات لمعت في ذهنه مع تصميمه على أن يقوم بتنفيذها بنفسه .

□

كيف وصل هذا الشاب الى هذه اللحظة الخاطفة والى هذه الفكرة التي لمعت في ذهنه والى القرار الذي آلى على نفسه تنفيذه ؟

كل ما كان يعرفه عن نفسه هو أنه كان ينتمي الى جماعة من الأصوليين الاسلاميين ، تسبح في التيار العريض والعميق للحركة الاسلامية ـ وهي الجماعة الاسلامية . كان نشاطها كله الآن تحت الأرض ، لكنها كانت بإنتمائها الى التيار الاسلامي الأصولي وحركته المتدفقة عريضاً وعميقاً عبر التاريخ ـ تعود الى جذور بعيدة في الفكر الاسلامي . كان التيار الأصولي الاسلامي باستمرار فيضاً يتدفق موجات بعد موجات . وكانت كل موجة منها تأخذ شكلاً وأسلوباً ومنطقاً يتسق مع أشياء في موجات غيرها ، ويختلف مع أشياء . وفي العصر الحديث في مصر فقد كان هذا التيار يرتبط بأفكار كبار السلفيين المحدثين ؛ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ـ ثم برشيد رضا وجريدته « المنار » ، ثم بحسن البنا وجماعة الأخوان المسلمين ، ثم بصالح سرية وشكري مصطفى وجماعة التكفير والهجرة ـ والآن كانت هناك موجة جديدة تنبع من نفس الأصولية ولكنها تختلف عن أي مرة سابقة جسد فيها هذا التيار نفسه بحركة أو بعمل . كان الاختلاف هذه المرة يمتد حتى الى شكل التنظيم ، فلم تكن هناك هذه المرة تنظيمات على شكل الخلايا التقليدية التي عرفتها التنظيمات السابقة ، لكن الجماعات الجديدة اتخذت لنفسها شكلاً تنظيمياً محدثاً وهو شكل العنقود . . . وهو شكل يعطي مرونة أكثر في الاتصال ويعطي سهولة أكثر في قطع الاتصال . العناقيد كلها مدلاة من أصل واحد ، ولكن قطع أي عنقود منها لا يؤثر على الأصل . ثم أن

قطف أي حبة من أي عنقود لا يؤثر على تركيب بقية العنقود . كان ذلك شيئاً مختلفاً عن تنظيم الخلايا ، شيء قريب الارتباط ، بعيده في نفس الوقت . وكان التيار الأصولي الاسلامي ما زال يتدفق ، وكان تكوين الجماعات في داخله أشبه ما يكون بظهور جزر في مجراه ، والجزر موجودة في المجرى ولكنها غير متصلة بجسور بينها ، ولكن مياهه تحيطها جميعاً . وبالتأكيد فقد كانت هناك اتصالات بين العناقيد وبين الجزر ، لكن هذه الاتصالات أيضاً لم تكن تأخذ شكلاً تنظيمياً ، وانما كانت تتم بين أمراء العناقيد وبعضهم ، وغالباً ما كانت تتم في المساجد أثناء أداء الصلوات ، وغالباً ما كان الاتصال همسات بتمتمات الشفاه تبدو لأي مراقب من بعيد وكأنها همسات دعاء . وعلى أي حال فقد كانت كل واحدة من الجماعات الاسلامية تحت اشراف أمير جماعة ، وكان تحت أمير الجماعة مجلس للشورى يضم ممثلين لكل عنقود من العناقيد . وفي الفترة الأخيرة فقد بدا أن بعض الجماعات بعناقيدها قد اختارت لنفسها اسماً عاماً هو اسم « الجهاد » ، وليس واضحاً من كل ما جرى من تحقيقات حتى الآن ما اذا كانت هناك قيادة واحدة لكل الجماعات التي التزمت بالخط العام للجهاد .

□

وكان خالد الاسلامبولي يتذكر بطريقة غير محددة أن همساً جرى في أوساط العنقود الذي ينتمي اليه بأن الجماعة الاسلامية قد حكمت على الرئيس السادات بالموت لخروجه عن حدود الاسلام . وكان يتذكر أيضاً بنفس الطريقة غير المحددة أن سؤالاً نظرياً قد طرح على مفتي الجماعة - وهو الدكتور عمر عبد الرحمن علي عبد الرحمن - يقول « هل يحل دم حاكم لا يحكم طبقاً لما أنزل الله ؟ » - وكان الرد نظرياً كالسؤال نفسه هو : « نعم ، يحل دم مثل هذا الحاكم لأنه يكون قد خرج الى دائرة الكفر » [1] .

---

(١) حوكم الدكتور عمر عبد الرحمن مع خالد الاسلامبولي وزملائه بتهمة الاغتيال ولكنه بريء فيها لأن السؤال الموجه اليه كان نظرياً كما ان الاجابة عليه كانت نظرية . ثم انه بعد ذلك قدم للمحاكمة مع أربعمائة آخرين من جماعات الجهاد بتهمة التآمر العام لقلب نظام الحكم . والدكتور عمر عبد الرحمن ضرير وقد قام

كان كل هذا الهمس يجري في المساجد حيث تحدث لقاءات العناقيد مرات ، ولقاءات أمراء الجماعات مرات أخرى . وكانت الجماعات الاسلامية قد قسمت المساجد الى ثلاثة أنواع : أولها - « المساجد الضرار » وهي المساجد التي بنيت حسب اعتقادهم لأغراض دنيوية (ملك يريد تخليد اسمه ، أو أسرة غنية تريد تخليد ذكرها) . وكان أفراد الجماعات الدينية يتجنبون هذه المساجد الدنيوية لأن وجودها لم يكن مؤسساً على عقيدة دينية خالصة ، حتى وان اشتهرت هذه المساجد بأسماء اسلامية بارزة . كان التتار مسلمين في القرون الوسطى ولكنهم كانوا مسلمين بالاسم فقط . وكانت معظم المساجد الكبرى في القاهرة تنتمي الى هذا النوع من المساجد . . وكان النوع الثاني هو « المساجد المجهولة » ، وهي المساجد التي لا يعرف أحد من بناها ولأي سبب ؟ ولقد أعطيت لهذه المساجد ميزة الشك ، وبالتالي فإن الجماعات الاسلامية لم تقاطعها ، ولكنها لم تكن تتحمس لها . . وأما النوع الثالث من المساجد والتي كانت تتحمس لها الجماعات الاسلامية ، فإنه النوع الذي كانوا يسمونه « مساجد التقوى » ، وكانت في معظمها مساجد جديدة وصغيرة ، تقع أغلب الأحيان في أحياء فقيرة في المدن أو في الريف ، وكانت تحمل أسماء ذات معنى مثل « النور » و « الأنوار المحمدية » و « مجد الاسلام » و « هدى الاسلام » الخ . كانت هذه هي المساجد التي يؤمها أعضاء الجماعات الاسلامية ويثقون في نقائها ، وفيها سرت لأول مرة همسة « أن السادت يجب أن يموت » . وكان الملازم أول الاسلامبولي بين من سمعوا هذه الهمسة ، ثم أنه كان أيضاً يعرف بأمر الفتوى ، ويشعر أن تنفيذ هذه الفتوى يقع على عاتق واحد من العناقيد التي يحتمل أن تكون موجودة في القوات المسلحة ، لأن مثل هذه العناقيد - اذا وجدت - لديها الفرصة أكثر من غيرها للوصول الى الرئيس . وكان خالد الاسلامبولي أيضاً يعرف بطريقة غامضة أن هناك ضابطاً كبيراً في

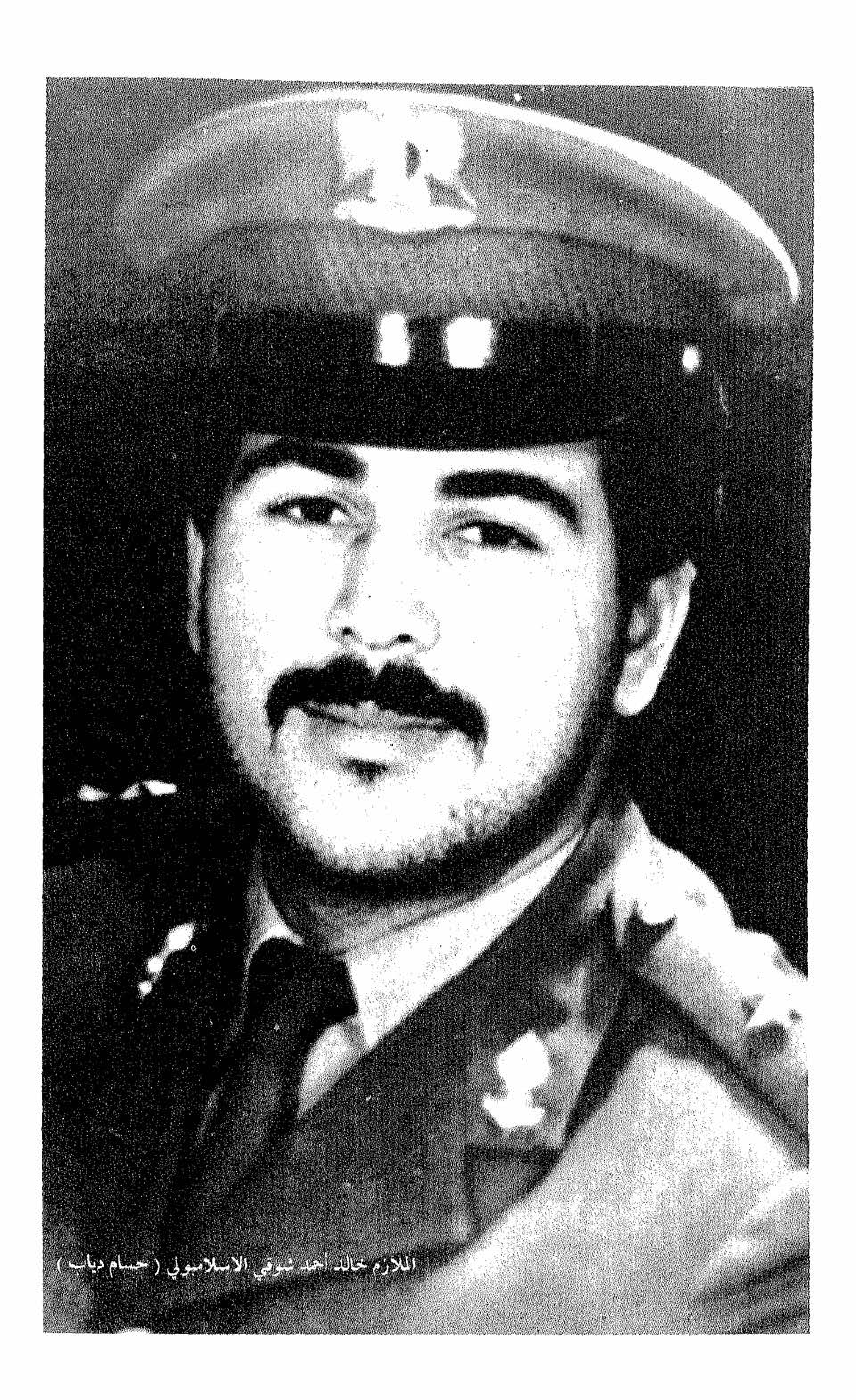
بالتدريس لبعض الوقت بالمملكة العربية السعودية ويبدو أن احواله المالية كانت لا بأس بها هناك ، فقد وجد في شقته بعد تفتيشها مبلغ ٢٠ الف دولار .

عنقوده، لكنه لم يكن يعرف اسمه ولا رتبته ولا في أي فرع من أفرع القوات المسلحة يخدم .

***

ولد خالد الاسلامبولي في يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ في مدينة ملوى بصعيد مصر ، وكان والده أحمد شوقي في الستين من عمره سنة ١٩٨١ . وكان محامياً بالإدارة القانونية بشركة السكر بنجع حمادي . وكان أحمد شوقي قد تزوج سنة ١٩٥٢ من عروس تصغره بخمس سنوات اسمها قدرية ، ورزق منها بأربعة أبناء ، اثنان من البنات واثنان من الذكور ، كان خالد هو الابن الثاني لهما ، وكان الابن الأكبر بينهم واسمه محمد ـ عمره ٢٦ سنة عام ١٩٨١ ـ في السنة النهائية في كلية التجارة في جامعة أسيوط ، وكانت الابنة الكبرى أنيسة ـ عمرها ٢٨ سنة عام ١٩٨١ ـ قد تخرجت في المعهد التجاري بأسيوط وتزوجت من موظف في وزراة الشؤون الاجتماعية وذهبت لتعيش معه في مصر الجديدة . وكانت الأبنة الصغرى سميّة قد حصلت على بكالوريوس التربية من جامعة اسيوط ثم تزوجت من محاسب يعمل في شركة المقاولين العرب . وكان الجو العام في محيط الأسرة محافظاً ، وكان الاحساس الوطني فيه ظاهراً (يلاحظ أن زواج أحمد شوقي وقدرية تم سنة ١٩٥٢ ، وهي سنة الثورة المصرية ، كما أن اسم خالد هو نفسه اسم أحد أبناء جمال عبد الناصر ، وقد شاع اختيار هذا الاسم للأبناء بعد بروز دور جمال عبد الناصر في الثورة المصرية ، وخصوصاً في أعقاب حرب السويس) .

ومن المفارقات أن أول مدرسة دخلها خالد الاسلامبولي كانت مدرسة تبشيرية في ملوى ، وهي مدرسة « نوتردام » . ثم التحق بعدها بمدرسة أنشأتها شركة السكر في نجع حمادي . ثم قضى سنين الدراسة الثانوية في مدرسة العروبة التي كانت هي أيضاً في الأصل مملوكة لأحدى البعثات التبشيرية الأمريكية . وكان حلم خالد دائماً أن يصبح طياراً في السلاح الجوي . وعندما لم ينجح في امتحان القبول لكلية الطيران ، فإنه دخل



الملازم خالد أحمد شوقي الاسلامبولي (حسام دياب)

مدرسة المدفعية وتخرج بامتياز سنة ١٩٧٨ . والتحق خالد باحدى وحدات المدفعية المتمركزة بمعسكر هاكستيب (اسم جنرال أمريكي أقام هذا المعسكر أيام الحرب العالمية الثانية) - قرب مطار القاهرة . وكان وجود خالد الاسلامبولي في هذا المعسكر يتيح له فرصة أن يذهب في عطلة نهاية الأسبوع (مساء الخميس ونهار الجمعة) . الى بيت شقيقته في مصر الجديدة ، وكان هناك يقوم على غسيل ملابسه بنفسه ، ثم يأخذها نظيفة معه صباح السبت الى معسكره . ولقد أثبت هذا التواجد في مصر الجديدة أهميته وفائدته فيما بعد .

* * *

ولقد أصبح ممكناً الآن تقصي مقدمات عملية اغتيال الرئيس السادات على أساس تقرير أعده اللواء حسن أبو باشا ، الذي كان مساعداً لوزير الداخلية (أصبح الآن وزيراً للداخلية) . ويتضح من هذا التقرير ومن بعض استجوابات المتهمين في قضية الاغتيال أن حديثاً دار في بعض العناقيد - ومنها عنقود خالد - في وقت ما من بداية سنة ١٩٨١ (أواخر يناير - أوائل فبراير) حول ضرورة اغتيال أنور السادات . ويبدو أنه كان بين الذين شاركوا في هذا الحديث كل من محمد عبد السلام فرج عطية وهو عضو بارز في الجماعات الدينية ، والمقدم عبود عبد اللطيف حسن الزمر وهو الضابط الكبير الذي كان خالد يعرف بوجوده في عنقوده وان لم يعرف إسمه حتى سبتمبر ١٩٨١ . كان الحديث الذي دار في ذلك الوقت لا يقتصر على مجرد اغتيال السادات ، ولكن كان الاغتيال في نظر الذين تحدثوا عنه مقدمة للإستيلاء على السلطة في مصر بعد الخلاص من أنور السادات .

وكان عبود الزمر ينحدر من أسرة تعيش في قرية قريبة من استراحة القناطر التي كثيراً ما كان يقيم فيها الرئيس السادات . وأثناء الحديث فيما يبدو وفيما تقول به المعلومات فإن الزمر عرض اقتراح أن يحاول اغتيال السادات في استراحة القناطر ، وأن وجود قريته بالقرب منها قد يسهل هذه العملية . لكن الرأي استقر على أن الاستراحة محاطة بحراسة

قوية ، وأن هجوماً مباشراً عليها قد لا تتاح له فرصة النجاح . وعلى فرض أن مثل هذا الهجوم أمكن تدبيره ؛ فلم يكن هناك ضمان لعدم افلات السادات سليماً من العملية . وجرى البحث أيضاً الى إحتمال ضرب الهليكوبتر التي يركبها السادات بصاروخ مضاد بينما هي تهبط في الاستراحة ، لكن الفكرة أيضاً بدت غير مضمونة . وطرحت أيضاً للبحث في ذلك الوقت فكرة دخول طائرة يستقلها أحد أعضاء الجماعة من الطيران ـ الى منطقة العرض العسكري السنوي يوم ٦ أكتوبر ، ثم انقضاضها على المنصة بصواريخها ، ومرة أخرى لم تبد الفكرة مضمونة ـ وهكذا تأجل البحث الى ظروف تكون أكثر ملاءمة .

□

هكذا كانت الاشارة أول مرة الى فكرة تنفيذ إغتيال السادات أثناء العرض العسكري السنوي في ٦ أكتوبر . هناك ـ في رأي الذين كانوا يبحثون ـ كان وجود الرئيس وقيادات حكمه وأركان نظامه ـ مؤكداً وظاهراً للعيان . ولم يكن خالد الاسلامبولي داخلاً في دائرة هذا البحث ، ولكن بعض الهمس الذي دار حوله وصل الى سمعه واستقر في عقله الباطن . هناك في الزوايا المجهولة للعقل الباطن كان الاغتيال مقرراً ، وكان العرض العسكري السنوي يوم ٦ أكتوبر فرصة لتنفيذه . والآن فجأة ألقت المقادير امامه بكل شيء : القرار والفرصة والجو العام الملائم ـ من وجهة نظره .

قال خالد الاسلامبولي أثناء استجوابه : « لقد ترددت في الاشتراك في العرض العسكري ، ثم وافقت بعد الحاح الرائد مكرم عبد العال . لقد خطرت في ذهني فجأة أن ارادة الله شاءت أن تتيح لي أنا هذه الفرصة لتنفيذ هذه المهمة المقدسة » . والسؤال المهم هو : « هل تلقى خالد الاسلامبولي أمراً محدداً بأن يحاول الاغتيال ، أو أنه كان على علم بالاتجاه العام في عنقوده ؟ وبعبارة أخرى هل كان القرار الذي أدى الى الاغتيال منه وحده ، أو أنه شارك فيه مع آخرين ؟ » . ومن الملفت للنظر أن هذا السؤال لم يستوف حقه أثناء التحقيقات مع خالد ، وكان السبب هو أن السلطات العسكرية

أرادت أن تجعل محاكمات خالد ورفاقه من ضباط الاحتياط والصف ـ قضية عسكرية بحتة عن احساس عميق بأن الاغتيال أثناء العرض وفي وسط الجيش كان ماساً بالهيبة العسكرية ، وبالتالي فإن العدالة يجب أن تكون عسكرية . وكان الخوض بعيداً ـ بطبيعة علاقات التنظيم ، واتساع مدى هذا التحقيق بدخول عناصر مدنية فيه ـ يمكن أن ينقل الاختصاص الى نيابة أمن الدولة . وهكذا فإن التحقيق العسكري ركز على نقطة الاغتيال وحدها ، دون تركيز كافٍ على نقطة التنظيم . وترتب على ذلك أن الصورة الكاملة للدواعي التي شكلت موقف خالد الاسلامبولي وصنعت قراره ـ ليست واضحة تماماً .

ولقد أعطى خالد الاسلامبولي ثلاثة أسباب محددة رداً على سؤال واحد هو : « لماذا قررت اغتيال الرئيس السادات ؟ » ـ كان السبب الأول هو « أن القوانين التي يجري بها الحكم في البلاد لا تتفق مع تعاليم الاسلام وشرائعه ، وبالتالي فإن المسلمين كانوا يعانون كافة صنوف المشقات » . وكان السبب الثاني هو « أن السادات أجرى صلحاً مع اليهود » . وكان السبب الثالث هو « اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم واهانتهم » . واذا ترجمت هذه الأسباب من لغة الرمز الدينية الى لغة حياة كل يوم : فإن السبب الأول يصبح هو تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . والسبب الثاني يصبح اتفاقيات كامب ديفيد . والسبب الثالث يصبح حملة الاعتقالات الارهابية الواسعة التي قام بها النظام في ذلك الوقت . ولعله أن يكون هناك سبب رابع يتصل مباشرة بالسبب الثالث ، وهو أن محمد ـ الشقيق الأكبر لخالد ـ كان أحد الذين قبض عليهم ضمن حملة الاعتقالات الكبيرة يوم ٣ سبتمبر ، وكانت الشبهة فيه قائمة على اساس أنه من المتدينين المتطرفين .

□

كان خالد الاسلامبولي نفسه على موعد في ملوى يوم ٣ سبتمبر بالذات ، فقد بعث اليه والده بخطاب يقول له فيه أنه ينوي اضافة حجرة الى

بيته في قطعة أرض فضاء وراءه يملكها ، وأنه يريده إذا استطاع أن يجيء ليساعده في ذلك ، ويشترك معهما ابنه الأكبر محمد . وعندما وصل خالد الى بيت والده لم يجد هناك غير والدته واحدى شقيقاته البنات ، وكلتاهما كانت تذرف الدموع . وقالت له والدته أن البوليس جاء فاعتقل محمد في منتصف الليل وقد انتزعوه من البيت دون أن يسمحوا له بطعام أو بشراب أو بملابس . ولم تكن الأم تعرف أين ذهبوا بابنها ، ولكن الأب كان قد خرج من البيت يحاول أن يتسقط الأخبار . وبكى خالد وهو يسمع رواية أمه عن اعتقال أخيه . كان يعرف أن أخاه واجه مشكلة مع البوليس قبل عدة شهور عندما اتهموه بأنه مزّق احدى صور الرئيس السادات المعلقة في المحطة . كذلك فإن محمد كان موضع شبهة من البوليس لأن وجوده في مكة للحج في ديسمبر ١٩٧٩ تصادف مع الهجوم الذي قادته احدى الفرق الدينية بقيادة جهيمان العتيبي من أجل احتلال الحرم الشريف . ويحتمل أن يكون محمد هو الذي أعطى لخالد نسخة من كتاب العتيبي « الرسائل السبع » الذي وجد فيما بعد في حوزته . كان محمد شاباً متديناً وقد تعطل في دراسته سنة كاملة لإشتراكه في معسكر ديني . وفيما بعد فإن والدة خالد ذكرت أن ابنها ـ خالد ـ راح يحاول تسكين خواطرها قائلاً لها : « إن هناك نهاية لكل ظالم » . ثم صحبها معه في عودته الى القاهرة في محاولة للتسرية عنها ، وأيضاً على أمل أن يرتب لها زيارة لإبنها المعتقل (كان ضمن المعتقلين في ليمان طره) . وذهبت معه الى القاهرة ونزلت ضيفة على ابنتها في مصر الجديدة ، ولم تستطع ان تنسى ، ولا استطاع خالد أن يرتب لها زيارة لإبنها ، فقد كانت الزيارات ممنوعة عن جميع المعتقلين ، وبينما كانت والدة خالد تقيم في مصر الجديدة ، فقد بدا لها أن ابنها مشغول بالكامل في شؤونه ، وقد أرجعت ذلك الى ما كانت تعرفه من أنه كان يستعد لدخول امتحان الترقية لرتبة أعلى .

وبالتأكيد فإنها لم تكن تعرف أيضاً بأمر ما كتبه خالد بخط يده في دفتر مذكرات كان يحتفظ به ويسجل عليه ما يعجبه من مأثورات القول . في ذلك



السيدة قدرية الاسلامبولي ،
والدة خالد الاسلامبولي
(حسام دياب)

اليوم كتب خالد في دفتر مذكراته ما نصه : « ان الغنيمة الكبرى لأي مؤمن وخلاصه هي أن يقتل أو يُقتل في سبيل الله » .

□

وليس هناك شيء محدد معروف عن الطريقة التي قضى بها خالد بقية يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ ، عندما قبل بعد تردد ذلك الأمر الذي صدر اليه بالاشتراك في العرض العسكري . لكنه من الثابت أنه اشترك في صباح اليوم التالي - ٢٤ سبتمبر - مع وحدته في تجربة لطابور العرض العسكري . ومر بطابور مدافعه وجراراتها من أمام المنصة الرئيسية في ساحة العرض . كانت المنصة خالية في هذا اليوم - ولكنها في يوم العرض نفسه لن تكون خالية ، وانما سوف تكون ملأى على آخرها بالسادات وأركان نظامه . ولقد قرر خالد الاسلامبولي أثناء التحقيق معه أنه درس ساحة العرض أثناء اشتراكه في طابور التجربة . درس خط سير العرض العسكري والمسافة بينه وبين المنصة الرئيسية ، وفكر في خطة هجوم وجد تنفيذها ممكناً . كان كل ما تحتاجه الخطة هو الجسارة أولاً ، ثم اثنين أو ثلاثة من الأفراد يساعدونه فيها وبعد تجربة العرض ذهب - كما هي العادة في نهاية كل أسبوع - الى بيت شقيقته ، وجلس مع أفراد الاسرة بما فيهم والدته ، وكان يبدو عليه في بعض اللحظات أنه مستغرق في تفكير عميق .

وفي الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة ٢٥ سبتمبر توجه خالد لمقابلة عبد السلام فرج - المسؤول الرئيسي لعنقوده - ليفتح أمامه عقله وقلبه . وتم اللقاء في بيت صديق لعبد السلام فرج ، الذي ترك بيته لأسباب لم تكن واضحة ليقيم في بيت هذا الصديق . كانت احدى ساقي عبد السلام فرج في الجبس لعلاج كسر أصيبت به ، وهناك رأي يقول أنه في الواقع كسر رجله عندما حاول أن يهرب على عجل من بيته بعد سماعه بالأنباء الأولى لإعتقالات ٣ سبتمبر . والآن ذهب خالد لمقابلة عبد السلام فرج وليروي له كل شيء : الأمر الذي صدر له بالاشتراك في العرض العسكري ، والفكرة التي برقت في خاطره باغتيال السادات في هذه

المناسبة ، ثم نتائج دراسته لساحة العرض بنفسه أثناء اشتراكه في تجربة الطابور . ثم انتهى خالد الى الطلب الذي جاء لفرج من أجله . كان لخالد سؤالين محددين بعد ذلك ، وهما : ما رأي عبد السلام فرج في الفكرة أساساً ؟ وهل يستطيع أن يجد من يساعده فيها ـ شخصين أو ثلاثة من الموثوقين ؟ !

* * *

إن محمد عبد السلام فرج هو الشخصية « المفتاح » لكل الترتيبات العملية لتنفيذ خطة اغتيال السادات . كان عبد السلام فرج هو قائد العنقود الذي ينتمي إليه خالد الاسلامبولي ، ولعله كان أكثر من ذلك ، فإن التحقيقات كلها تظهر أنه كان صاحب فكر شائع في تنظيم الجهاد ، كما أنه من الواضح أن نفوذه الفكري والعملي يمتد كثيراً خارج اطار عنقود واحد . وتظهر دراسة شخصية وأفكار عبد السلام فرج ان التأثير الأكبر عليه كان مصدره كتابات « أبو الأعلى المودودي »[1] ، وقد آمن عبد السلام فرج بفكرة محورية في كتابات المودودي تفرّق بين مرحلتين من العمل الاسلامي . الأولى مرحلة « الاستضعاف » ، والثانية مرحلة « الجهاد » . تكون مرحلة « الاستضعاف » عندما يكون المجتمع الاسلامي تحت سيطرة قوة غالبة ، وفي هذه الحالة لا يكون أمام المؤمنين غير الابتعاد أو الخروج من مجتمع لا يرضون عنه ولا يستطيعون تغييره . وهم لا يخرجون لمجرد تبرئة أنفسهم من مفاسده فقط ، وانما لكي يصنعوا النواة الأولى لمجتمع جديد قادر على العودة عندما يستكمل قواه لكي ينقض على مملكة الكفر ويهدمها من أساسها ، وهذه هي مرحلة « الجهاد » .

ولقد تجلت مرحلة « الاستضعاف » في التطبيق العملي في التركيب البنيوي والفكري لجماعات التكفير والهجرة . وفي الحقيقة فإن هذه الجماعة ـ رغم اشتهارها بعمليات عنيفة ـ لم تكن تتبنى العنف ، فقد كانت

(١) سبقت الاشارة الى خلاصة أفكار واجتهادات ابو الأعلى المودودي ، عند التعرض للتيارات المختلفة المعاصرة للأصولية الاسلامية .

تعتقد أنها لا تزال في مرحلة « استضعاف » . وعندما قامت بعض تنظيمات التكفير والهجرة بعمليات من نوع الهجوم على الكلية الفنية العسكرية سنة ١٩٧٤ ، وبعملية اختطاف وزير الأوقاف السابق محمد الذهبي وقتله سنة ١٩٧٦ ـ فإن هذه العمليات كانت في الواقع استثناء من القاعدة ، دفعت اليها ظروف خاصة محددة من وجهة نظر الذين قاموا بها .

ولم يكن « الاستضعاف » فكر أبو الأعلى المودودي ، وانما كان فكره أن الجهاد قضية حالة . كان رأيه ـ وكذلك كان رأي الذين تأثروا به واتبعوا تعاليمه الفكرية ـ ومنهم محمد عبد السلام فرج ـ أن مجتمع المسلمين بخير ، وكل ما هنالك أن حكام المسلمين انفسهم هم الذين حادوا عن الطريق وأصبحوا يحكمون بغير ما أنزل الله ، وبالتالي فإن الجهاد ضدهم واجب كل مسلم ، فإذا ما تم القضاء عليهم وعلى سلطتهم ، وسادت تعاليم وشعائر الاسلام ، فإن الحق والعدل يسودان الأرض . وهكذا ، فإنه مطلب الجهاد وليس مطلب الاستضعاف . . ومطلب العمل والحركة وليس مطلب الاعتزال والكمون .

□

وبهذا الفكر المتأثر بكتابات المودودي فإن عبد السلام فرج ـ وعمره ٢٧ سنة في ذلك الوقت ـ وهو بالتعليم مهندس كهربائي ـ كتب سنة ١٩٨٠ كتاباً أسماه « الفريضة الغائبة »[1] قدّر له أن يؤدي دوراً يتعدى بكثير ما تصوره له كاتبه ، وكان الكتاب في حوالي المائة صفحة ، وفي الحقيقة فإنه لم يكن تأليفاً خالصاً لعبد السلام فرج ، وانما كان أقرب الى التجميع منه الى التأليف . فإن عبد السلام فرج ملأ صفحات هذا الكتاب باستشهادات

---

(١) لم تستطع المحكمة العسكرية التي نظرت قضية اغتيال انور السادات ان تقرر بالضبط كيف تتصرف حيال كتاب « الفريضة الغائبة » ، واستقر رأيها أخيرا على ان تبعث بنسخة مصادرة منه الى مفتي الديار المصرية لكي يناقش ما ورد فيه من استشهادات وما تتضمنه هذه الاستشهادات من حجج شرعية . وأعد المفتي رداً مستفيضاً على ما ورد في « الفريضة الغائبة » ، وصدرت تعليمات الى الصحف بنشر رد المفتي ، لكن الرد بدا غامضاً أمام القراء لأن الأصل نفسه لم ينشر علناً . وبالتالي فقد بدا المفتي وكأنه طرف في مناقشة مع شبح لم يره أحد .

من أقوال كبار الفقهاء المنادين بالجهاد ، وخصوصاً ابن تيمية . وكانت النبرة السائدة في الكتاب من أوله الى آخره هي ضرورة التخلص من الحاكم الظالم ، لأن المجتمعات كالسمك يفسد من رأسه ـ فإذا تخلص المجتمع من رأس فاسد صلح حاله وأصبح في مقدوره أن يضع لنفسه قوانين وشرائع تعتمد مصلحته ، ولا تسخر هذه المصلحة لخدمة أصحاب السلطة والسلطان .

وأخطر أنواع الحكام ـ وفق هذا المنطق ـ هم أولئك المنافقون الذين يتظاهرون بأنهم يحكمون وفق ما أنزل الله ، بينما هم في الواقع يحكمون وفقاً لمصالحهم . هؤلاء اسلامهم كلام سطحي لا يتعداه الى عمل اسلامي حقيقي ، مثلما كان التتار في كتابات ابن تيمية . ان حكم التتار ـ وفق هذا الاجتهاد ـ جاهلية تستغل الاسلام لصالح تأكيد سيادتها وقهرها . وأصبح كتاب « الفريضة الغائبة » هو دستور عمل الجهاد ، وهكذا فإن عبد السلام فرج كان يرى أن الوقت صالح باستمرار للعمل الفعلي ، وأنه لا ينبغي تأخير الجهاد بدعوى ضرورات مرحلة الاستضعاف . وكان فرج يعتقد أن مصر تجاوزت مرحلة الاستضعاف ، وأن القبول بهذه المرحلة هو في الواقع هروب من العمل الجاد والقائه على مسؤولية أجيال قادمة . كان رأيه أن الفرصة سانحة وأن باب الجهاد مفتوح ينتظر هؤلاء القادرين على التضحية من أجل تغيير مجتمعاتهم بمجرد الخلاص من الرؤوس الفاسدة واعتماد الشريعة الاسلامية قانوناً للحياة . ولقد أحدث « الفريضة الغائبة » مشكلة داخل عناقيد الجهاد التي يتصل بها العنقود الذي يتولى فرج نفسه مسؤوليته المباشرة . كان فرج قد أراد طبع الكتاب ، وطبع منه فعلاً خمسمائة نسخة في مطبعة صغيرة بامبابة ـ لكي يعطي لفكره فرصة انتشار أوسع خارج عنقوده ، ولكن يبدو أن المقدم الزمر اعترض ، وكان قوله لفرج أن نشر الكتاب في هذه الظروف سوف يلفت الأنظار ليس فقط الى فكر تيار الجهاد ، وانما الى تنظيماته أيضاً . وهكذا كان رأيه اعدام النسخ المطبوعة من الكتاب فيما عدا حوالي خمسين أو ستين نسخة كانت قد وزعت

بالفعل . وكان رأي الزمر أيضاً أن حركة الجهاد يجب أن تستمر في عملها دون أن تعلن لا عن خططها ولا عن وجودها أيضاً ، حتى تتمكن من الاستيلاء على السلطة . كانت احدى النسخ التي وزعت من « الفريضة الغائبة » ـ قبل احراق ما كان معداً من نسخة للتوزيع ـ قد وقعت في يد خالد الاسلامبولي . وهكذا فإنه حين ذهب في تلك الليلة ـ الجمعة ٢٥ سبتمبر ـ ليقابل عبد السلام فرج ـ يسأله رأيه ويطلب مساعدته ـ كان يتصرف على أساس صلب ومتين .

* * *

والغريب أن علاقة خالد بعبد السلام فرج لم تكن تمتد الى بعيد ، والواقع أنهما التقيا لأول مرة في صيف سنة ١٩٨٠ حينما كان خالد يتجول في بعض الأحياء بحثاً عن شقة خالية لأنه كان يفكر في الزواج . وفي كل ما هو متاح من معلومات حتى الآن فإن خالد لم تكن في ذهنه فتاة معينة يريد أن يتقدم للزواج منها ، لكنه كان يبحث عن شقة باعتبار أنه سوف يكمل نصف دينه في وقت من الأوقات . وكانت الشقق في مصر الجديدة ـ قرب مسكن أخته وقرب المعسكر الذي يعمل ضمن قوته ـ خارج نطاق قدرته المالية ، وهكذا فقد راح يبحث في أحياء شعبية بعيدة . وقصد ذات يوم الى حي بولاق الدكرور ، فقد قيل له أن هناك مساكن كثيرة تبنى في هذا الحي ، ومن المحتمل أن يستطيع الحصول على واحد منها بسعر يتحمله . وأحس خالد أثناء تجواله في حي بولاق الدكرور بالتعب ، وحان موعد الصلاة ، فدخل الى احد المساجد ليصلي ويستريح . وهناك وجد عبد السلام فرج يتوسط حلقة من الشباب راح يناقش معهم بعض أفكاره . وتأثر خالد الاسلامبولي بما كان يسمع وانضم الى الحلقة ، وبعدها بقي مع فرج لبضع دقائق سأله فيها اذا كان يستطيع أن يدله على عمارة في المنطقة يجد فيها شقة خالية . ويحتمل أن يكون عبد السلام فرج ـ الذي عرف بأن محدثه الجديد ضابط في الجيش ـ قد وجد فيه عنصراً صالحاً . وهكذا فإن عملية البحث عن شقة خالية كانت وسيلة تعززت بها معرفة الاثنين ثم صداقتهما ،

الأمر الذي جعل فرج يعطي لخالد نسخة من « الفريضة الغائبة » ، كما أعطاه بعض كتابات ابن تيمية وابن كثير ، وعدد آخر من الفقهاء الذين أثروا في الفكر الأصولي الاسلامي .

وبالتأكيد فإن عبد السلام فرج لم يكن شخصاً عادياً ، فعندما فاتحه خالد في فكرته باغتيال السادات أثناء العرض العسكري ـ وافقه على الفور . وحين طلب منه خالد مساعدته باثنين أو ثلاثة يشاركونه في تنفيذ خطته ـ استمهله الى اليوم التالي ليجيء له بمن يصلحون للمهمة . وبالفعل فإنه في اليوم التالي ـ يوم السبت ٢٦ سبتمبر ـ كان فرج قد جاء لخالد بمساعدين لم يكن في إمكان أحد أن يجد من هم أكثر منهم استعداداً وأهلية للإشتراك في العملية .

□

دخل خالد الى موعده مع عبد السلام فرج في بيت الصديق الذي كان يقيم عنده ، وهو عبد الحميد عبد السلام عبد العال ، ليجد شابين ينتظرانه مع صاحب الشقة ومع ضيفه فيها .

الغريب أن صاحب الشقة الذي استضاف عبد السلام فرج كان هو نفسه من قبل ضابطاً في القوات المسلحة . وكان شديد التدين . وقد قرر ذات يوم أن العمل في الجيش ـ من وجهة نظره ـ ليس أفضل طريقة للجهاد في سبيل الله . وهكذا فإنه استقال من القوات المسلحة ، وافتتح لنفسه مكتبة لبيع الكتب الدينية . ويبدو أن مكتبته أصبحت من نقط الاتصال الرئيسية في عنقوده في تنظيم الجهاد .

أما الشابان اللذان جاء بهما عبد السلام فرج فقد كان أمرهما أغرب . يلفت النظر أن أولهما ـ وهو عطا طايل حميدة رحيل ، وعمره ٢٧ سنة ـ كان أيضاً ضابط احتياط تخرج في كلية الهندسة ثم ترك الخدمة ليعمل في مجال تخصصه . وكان الثاني ـ وهو حسين عباس محمد ـ جاويشاً بالقوات المسلحة مختص بالتدريب على الأسلحة النارية في مدرسة الدفاع المدني ،

وكان قد حصل على بطولة الجيش للرماية لسبع سنوات متعاقبة ، وكان هو الذي أطلق الطلقة الأولى التي أصابت الرئيس السادات ، وقد أطلقها من بعيد وهو واقف في جرار المدفع وأصاب الهدف .

كان موضع الغرابة أن يستطيع محمد عبد السلام فرج خلال أقل من أربع وعشرين ساعة أن يجيء بشابين على هذه الدرجة من الكفاءة لتنفيذ المهمة المطلوبة ، إن ذلك يعني ببساطة أن فرج كان تحت تصرفه مورد واسع من الشباب يستطيع أن ينتقي منه لأي مهمة من يناسبها .

□

ومن بواعث الدهشة أن فرج بدأ يطرح الموضوع بعد دخول خالد الى الشقة وانضمامه الى الثلاثة الذين كانوا ينتظرونه فيها بقوله : « أن هناك مهمة استشهاد ، فهل أنتم مستعدون لها ؟ » ـ وكان رد الجميع بالإيجاب قبل أن يعرف أي منهم أي شيء عن طبيعة المهمة أو ظروفها أو مخاطرها . وهكذا بدأ خالد يشرح خطته للباقين ، وكانت خطته بسيطة . انه سوف يقود طابوراً مكوناً من اثني عشر مدفعاً عيار ١٣١ مم ، وذلك في العرض العسكري السنوي يوم ٦ أكتوبر ، وستكون مدافعه مشدودة بجراراتها التي تركبها في نفس الوقت أطقم المدافع . وتبدأ خطته بأن يسهل للمشتركين معه دخول منطقة التجمع للاستعراض باعتبارهم جنوداً ملحقين جديداً على وحدته ، وسوف يزودهم بخطابات تحمل هذا الأمر لهم لتسهيل دخولهم منطقة التجمع والالتحاق بوحدته ، وسوف يرتب لهم أن يركبوا نفس الجرار الذي يركبه هو في مقدمة طابوره ، فإذا ما وصل الجرار الى أقرب نقطة من منصة العرض الرئيسية كان عليهم أن يتحركوا بسرعة لإطلاق النار على السادات . وقال خالد أنه أثناء تجربة العرض ، قاس بنفسه المسافة بين خط سير الطابور وبين المنصة فوجدها ثلاثين متراً ، وأنهم يستطيعون اطلاق الرصاصات الأولى من الجرار نفسه ، بينما يتقدم بعضهم تحت حماية هذه الطلقات وفي غمرة المفاجأة نحو المنصة لإكمال تنفيذ المهمة من أقرب مسافة ممكنة . وقال لهم خالد أنه على استعداد في مناقشات تالية أن يطور

خطته بمزيد من التفاصيل الدقيقة . ولم يتردد أحد ، وأقسم الخمسة المجتمعون في شقة عبد الحميد عبد السلام عبد العال ـ أن يحفظوا السر ، ثم ظلوا لمدة ساعة معاً يقرأون القرآن . ولم ينس خالد أن يذكرهم قبل انصرافه بأن اشتراكهم في العملية يقتضي منهم حلق لحاهم حتى لا يلفتوا الأنظار اليهم .[٩]

كان خالد قد طلب من فرج أيضاً أن يزوده ببعض الأسلحة . كان في حاجة الى أربع قنابل يدوية ومسدس وكمية من الذخيرة ، ذلك لأنه وان كان المشتركون في العرض يحملون أسلحتهم ـ إلّا أن اجراءات الأمن التي زادت شدة واحكاماً خلال السنتين الماضيتين لم تعد تسمح للذين يحملون أسلحتهم في العرض بأي نوع من الذخائر فيها ، بل أنه تقرر في هذه السنة بالذات نزع ابر ضرب النار نفسها من كل الأسلحة التي يحملها المشتركون في الاستعراض .

وفي يوم الأحد ٢٧ سبتمبر ـ ولتحقيق ما طلبه خالد ـ فإن محمد عبد السلام فرج بعث برسول الى بعض أصدقائه يطلب منهم الاسلحة والذخائر التي طلبها خالد . كان هؤلاء الاصدقاء من الأعضاء السابقين في تنظيمات التكفير والهجرة ، وكان بعضهم متهماً في قضاياها ـ والآن ، فإنهم تطبيقاً لفكر مرحلة « الاستضعاف » خرجوا من المجتمع وراحوا يعيشون على قطعة أرض استزرعوها في الصحراء على حافة مديرية التحرير . ومع أن البوليس كان يراقبهم باعتبار ما كان من سابق نشاطهم ـ كما كان يراقب غيرهم ـ إلا أنهم مع ذلك استطاعوا أن يستجيبوا لطلبات فرج . وهكذا فإنهم أمدوا رسوله اليهم بأربع قنابل يدوية وبمسدس وبـ١٢٠ طلقة من الذخيرة .

* * *

والآن ـ وكل شيء يأخذ شكله النهائي ـ فإن عبد السلام فرج قرر أن الوقت قد حان لكي يستشير المسؤول العسكري في عنقوده ، وهو المقدم الزمر ، كان المقدم الزمر من قبل ضابطاً في المخابرات العسكرية ، ومن المفارقات أنه عقد معظم لقاءاته التنظيمية بعدد من أفراد عنقوده داخل مسجد

يقع في اطار مبنى المخابرات العسكرية . لكنه في الشهور الأخيرة بدأ يحس أنه تحت المراقبة . ويبدو أنه قرر في لحظة من اللحظات أن الأفضل له أن يتحرك ، بدل أن يظل قابعاً في انتظار أن يقبضوا عليه . وهكذا فإنه اختفى ذات يوم ، وكان واضحاً أنه قرر النزول تحت الأرض . وفي الواقع فإن البوليس كان قد بدأ يشك فيه ويتأهب لإعتقاله ، وعندما اختفى تحت الأرض فقد دارت عملية بحث واسعة للقبض عليه . وكان وزير الداخلية قد أخطر السادات شخصياً بموضوع الزمر بإعتباره ضابطاً في القوات المسلحة ، وهو أمر له حساسيته . وحينما اختفى الزمر تحت الأرض ، فإن الخطورة أضيفت الى الحساسية في موضوعه الى درجة ان السادات وجه اليه بنفسه انذاراً في مخبئه بواسطة التليفزيون يوم ٢٥ سبتمبر . . قال على مسمع من الناس جميعاً : « إنني أعرف أن هناك ضابطاً منهم هارباً ، وربما يكون يسمعني الأن . لقد اعتقلنا كل الأخرين في خمس دقائق ، وإذا كان هو قد تمكن من الفرار ، فإنني أقول له أننا وراءه هو الآخر » .

□

والغريب أنه في اليوم التالي لهذا الانذار العلني الذي وجهه السادات الى الزمر ـ فإن الضابط الهارب كان يستقبل في مخبئه السري رسولاً من عبد السلام فرج يحمل اليه خطة خالد الاسلامبولي لإغتيال السادات[1] . كان الرسول هو صالح أحمد صالح جاهين . وكان رد فعل الزمر على ما سمعه هو الاعتراض على الخطة . كان تنفيذها في رأيه مستحيلاً . وعلى فرض أنها نجحت ، فإن اغتيال السادات لم يكن كافياً لتحقيق أهداف « الجهاد » . وبالتالي فإن الانتظار بعض الوقت ريثما يتمكن التنظيم من اعداد وتعبئة قوته لهدف الاستيلاء على الحكم هو ضرورة لا ينبغي أن تعرقلها محاولة لإغتيال السادات غير مضمونة النجاح ، واذا نجحت فهي ليست كافية لتغيير النظام كله .

---

(١) كان الاسم الرمزي للزمر في اطار التنظيم هو اسم « منصور » وكان الاسم الرمزي لخالد الاسلامبولي هو « ظافر » .

وحين نقلت اعتراضات الزمر على الخطة الى عبد السلام فرج رفضها جميعاً . كان واثقاً من قدرة خالد على تنفيذ الخطة بنجاح . وكان يعتقد أن مجرد اغتيال السادات سوف يخلق موقفاً جديداً يمكن استغلاله للإستيلاء على السلطة ، خصوصاً وأن الهجوم على المنصة ـ إذا نجح ـ لن يقتصر على مجرد الخلاص من السادات ، وانما قد يشمل أيضاً الخلاص من جزء كبير من أركان حكمه لأنهم سوف يكونون جميعاً هناك من حوله . وكان رأيه أن ضربة المنصة سوف تحرر جماهير واسعة من اسار خوفها من سلطة الدولة . وكان يظن أن ذلك هو ما حدث في ايران . ولقد اتهم الزمر بالضعف والتردد وبعث اليه من يقول له : « أولى بك أن تؤدي دورك من أن تمنع الآخرين من أي يؤدوا أدوارهم ، وعلى أي حال فإننا سوف ننفذ الخطة » . ولم يبق لدى الزمر الا أن يسحب اعتراضه ، وهكذا حصل خالد الاسلامبولي على الاذن النهائي بأن يمضي قدماً في العملية دون انتظار موافقة المسؤول العسكري لعنقوده .

□

كان اللقاء الثاني للمجموعة يوم الجمعة ٢ أكتوبر . وفي هذا اللقاء قال خالد لبقية زملائه أن لديه مشكلة متعلقة بسائق الجرار الذي سوف يركبه . فهذا السائق لم يكن بالطبع من تنظيم الجهاد ، ولا كان على علم بالخطة ، ووجوده على عجلة قيادة الجرار الذي يقل مجموعة الاغتيال كلها يمكن أن يكون عنصراً حاسماً في نجاح خطته . وبما أن السائق ليس منهم ، فإن عليهم أن يتخلصوا منه أو يشلوا فاعليته . وكان اقتراح خالد أن يعطي سائقه بعض الحبوب المنومة لكي يفقد توازنه ، وإذا بدا ذلك فإنه يسهل الادعاء بأن سائقه مريض ، وبالتالي فإن ذلك يعطيه فرصة قيادة الجرار بنفسه دون أن يلفت ذلك أنظار غيره من الضباط المشتركين معه في الطابور . وهكذا تم شراء مجموعة من الحبوب المنومة من احدى الصيدليات ، وجرت تجربتها على عباس محمد للتأكد من مدى فاعليتها . ويبدو أن الحبوب لم تؤثر على عباس محمد بشيء ، وكان عليهم أن يفكروا

في حل بديل . ولقد أنهى خالد المناقشة في هذه النقطة بأن قال لرفاقه أنه سوف يتصرف . أنه سوف يكون جالساً باعتباره قائد طابور المدافع ـ بجوار السائق في أول جرار ، وسوف يتولى هو عملية تخويفه وشل حركته . وراح خالد يفحص الأسلحة والذخائر التي جاءه بها فرج ، وقرر الاحتفاظ باحدى وثمانين طلقة بينها أربعة تحمل علامات خضراء تشير أنها من النوع الخارق الحارق ، ثم أعطاها لعبد الحميد عبد السلام عبد العال لكي يخبئها في سطح منزله . وانتهى اجتماع الجمعة ٢ اكتوبر وقد اصبحت كل التحضيرات كاملة ، ومع ذلك فقد رأوا أن يعودوا للاجتماع مرة أخرى نهائية مساء الأحد . وحتى هذه اللحظة لم يكن عبد الحميد عبد السلام عبد العال قد قرر أن يشترك بنفسه في الهجوم على المنصة ، ولا كان أحد قد طلب اليه ذلك رغم أن الاجتماعات كانت تجري في بيته ، لكن الباقين جميعاً فهموا أنه قرر الاشتراك معهم حين عادوا الى الاجتماع الأخير في بيته ، فوجدوه قد حلق ذقنه .

***

كان خالد قد رتب أموره بعناية . تخلص من أحد الجنود النظاميين من وحدة مدفع القيادة الذين يستقلون جراره . ومن حسن حظه أن جندياً آخر منهم وقع مريضاً وكان يجب اعطاؤه اجازة ، ثم كلف ثالث منهم بمهمة في مكان آخر . وقيل لبقية أعضاء وحدة المدفع أن ثلاثة جنود من خارجها سيضافون الى قوتها . وكان هناك تلميح غامض بأن هؤلاء الثلاثة جنود الجدد قادمين من فرع المخابرات العسكرية لكي يتولوا مسؤولية اجراءات الأمن في الوحدة أثناء العرض نظراً للموقف المتوتر السائد عموماً في البلاد بسبب التطورات الأخيرة .

وهكذا فإنه عندما التقى خالد مع بقية زملائه يوم الأحد ٤ أكتوبر للمرة الأخيرة قبل بدء الخطوات الأولى في خطة التنفيذ مباشرة ، فقد قال للثلاثة الآخرين الذين سيصحبونه في تنفيذ العملية أنه سوف يذهب لزيارة شقيقته في مصر الجديدة ، ثم يقابلهم أمام « ميريلاند » القريب . سوف يقود بنفسه

سيارة عبد السلام عبد العال ـ وهم فيها ـ الى منطقة التجمع للعرض ، ثم ينزلون هناك على أن يلحق بهم بعد ذلك . وقد زودهم بتصريحات تسمح لهم بالدخول الى المنطقة . وعندما ذهب خالد لبيت شقيقته لآخر مرة كتب رسالة وضعها في ظرف تركه لها مخبأ في غرفة نومها ، ولم تعثر شقيقته على هذا الخطاب الا بعد اغتيال السادات والقبض على شقيقها متهماً بإغتياله . قال في الخطاب : « أرجوكم أن تسامحوني . إنني لم أرتكب جريمة . اني لا أريد شيئاً لنفسي ولا أطلب ترقية أو مكافأة . واذا حدث لأحد منكم ضرر بسببي فإني أرجوكم أن تسامحوني » . وفيما بعد وحينما كانت خالة خالد تزوره في السجن ، فإنها سألته ألم يفكر فيما يمكن أن يصيب والده وأمه وبقية أسرته بسبب ما فعله ، وكان رده أنه فكر في الله وحده .

□

كان عطا طايل وعباس محمد قد قضيا يومي الخميس والجمعة في بيت عبد السلام عبد العال ، ولم يتحدثا في تفاصيل الخطة ، وانما انكبا على قراءة القرآن . وفي مساء يوم الأحد ـ حين انضم خالد اليهما في الشقة ـ كانا ، وكذلك عبد السلام عبد العال ، قد ارتدوا ملابسهم العسكرية القديمة ، ونزلوا مع خالد كما كان مقرراً . ثم نزل الثلاثة من السيارة التي كان يقودها خالد ـ على بعد حوالي مائتي متر من بوابة منطقة التجمع للعرض . ثم انطلق خالد بالسيارة على أن يلحق بالثلاثة بعد قليل . ومن الغريب أن الثلاثة دخلوا الى منطقة التجمع للعرض دون أن يضطروا الى تقديم تصريحات دخولهم التي زودهم بها خالد . وقد توجهوا الى خيمته وسألوا عنه كما كان الترتيب ، وقيل لهم أنه ليس موجوداً ، ولكن الوحدة على أي حال كانت تتوقع وصولهم بناء على تنبيهات سابقة منه . وجلسوا بجوار خيمته في انتظار وصوله ، ووصل خالد بعد ربع ساعة يحمل في يده حقيبة « سامسونايت » كانت تحتوي على الذخيرة المطلوبة لتنفيذ العملية . ولقد حيا الثلاثة الذين كانوا في انتظاره بطريقة تعمد أن تبدو رسمية وجافة ، ثم أمر بصرف ملابس عسكرية (أوفرول) لهم .

وفي صباح اليوم التالي ـ الاثنين ٥ أكتوبر ـ اليوم السابق للعرض العسكري ، وجد جندي المراسلة المكلف بخدمة خالد ـ أن ضابطه لم يتناول افطاره وانما قدمه الى الجنود الثلاثة الجدد الذين ألحقوا على الوحدة ، ولعله ظن من نفسه أن ضابطه يحاول مجاملة افراد من قوة المخابرات لكي يزكي نفسه أمامهم .

وبعد قليل مر على الوحدات في منطقة التجمع للعرض ضابط كبير في سيارة مكشوفة ، يحمل في يده ميكروفوناً ينادي فيه بأمر يقضي بتخزين جميع الأسلحة الصغيرة في خيم خاصة حددت لهذا الغرض في كل وحدة . وبعد فترة قصيرة ـ وبنفس الطريقة ـ مر على كل الوحدات ضابط كبير من الحرس الجمهوري ينادي بأمر يقضي بنزع كل ابر ضرب النار من جميع الأسلحة ، وتجميع ابر ضرب النار في كل وحدة وتسليمها الى قائد هذه الوحدة الذي يعتبر مسؤولاً عنها مسؤولية مباشرة وشخصية . وعندما كلف خالد اثنين من الملحقين الجدد على وحدته بمسؤولية اجراءات الأمن بما فيها جمع الأسلحة الصغيرة و ـ أبر ضرب النار ـ فإن هذا التكليف لم يبد غريباً ، فقد كان ايحاء أن الملحقين الجدد الثلاثة هم من المخابرات كافياً في حد ذاته لتبرير اعطائهم هذه المسؤولية .

□

وجاء يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر . . يوم العرض . قام خالد بإيقاظ أفراد وحدته في الساعة الثالثة صباحاً لأنهم كان يجب ان يكونوا مستعدين للتحرك في الساعة السادسة صباحاً . وقبل ذلك ، فإنه ذهب الى خيمة تجميع الأسلحة وأخذ أربعة مدافع رشاشة وتأكد من تعميرها . وكان في الليلة السابقة قد طلب من عباس محمد أن يقوم بهذه المهمة في الليل ، وأن يميز هذه المدافع الأربعة المعبأة بخرق صغيرة من القماش يضعها في فوهتها . ثم اكتشف خالد أن ابر ضرب النار التي قدمها له عبد السلام فرج ليست صالحة ، ولكنه لم يعد في حاجة اليها لأن الخيمة كانت من حوله مليئة بابر

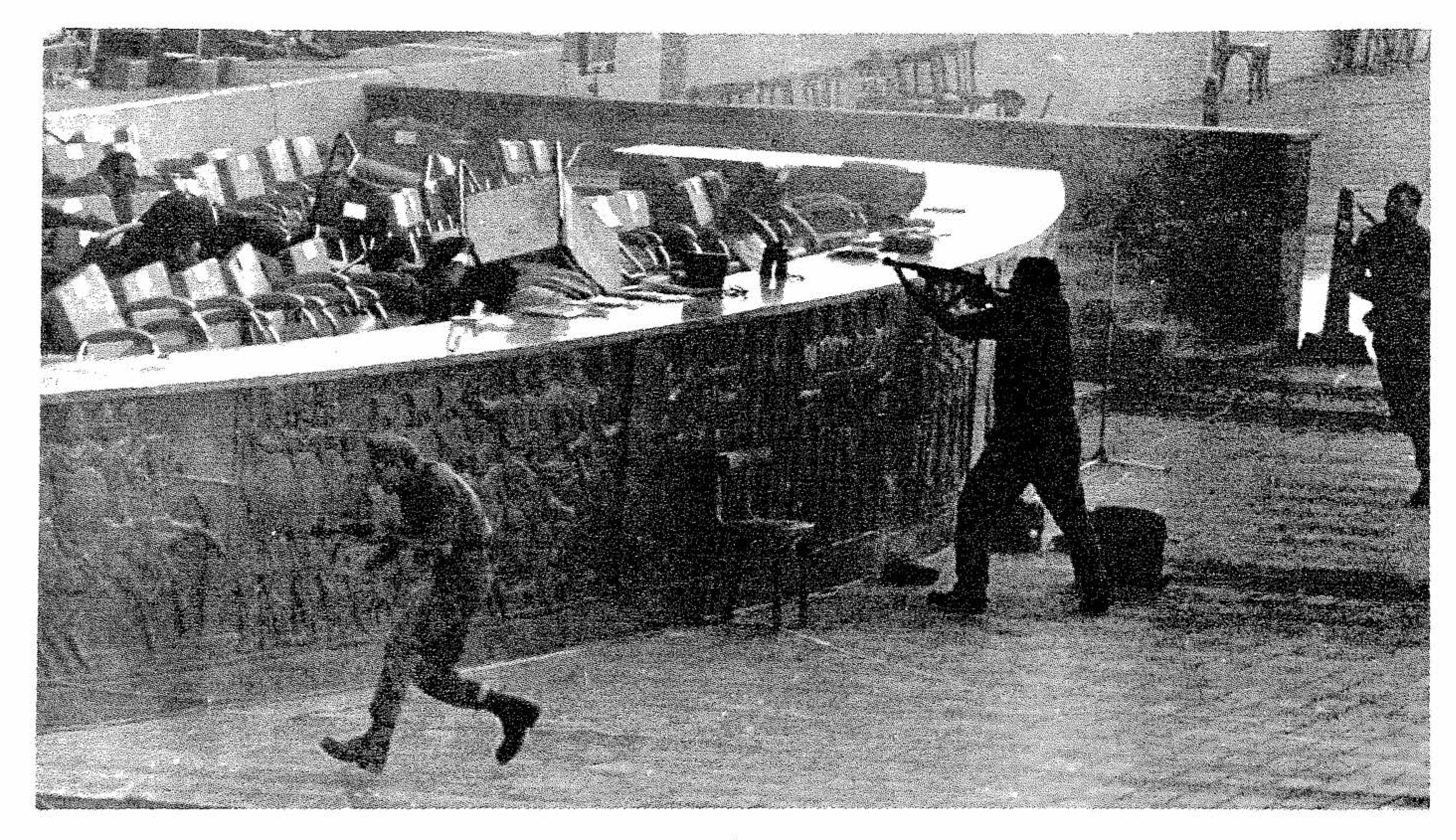
ضرب النار التي نزعت من كل الأسلحة الموجودة في الوحدة وكلف هو بأن يكون مسؤ ولاً عنها شخصياً .

وقبل السادسة بقليل كانت الوحدة كلها على استعداد ، ولم يبق أمام خالد إلاّ أن يخفي القنابل اليدوية الأربعة تحت مقعد جرار المدفع الذي سيركب فيه . وهكذا بعث بسائق الجرار لكي يشتري له « سندويش » من الكانتين المتحرك في المعسكر ، وفي غيبة السائق تمكن خالد من وضع القنابل اليدوية في المكان الذي يريده . وصدر الأمر بالتحرك نحو ساحة العرض ، وكان الجرار الذي يركبه خالد في مقدمة الطابور ، وعلى الجانب الأيمن منه ـ أي الجانب الأقرب من منصة العرض الرئيسية ـ مسافة لا تزيد كثيراً عن ثلاثين متراً . وعندما اقتربوا من المنصة فوجىء سائق الجرار بأن ضابطه يشهر عليه مسدساً ويأمره بالوقوف . وانصاع السائق للأمر وشد بقوة فرامل جراره ، وكان من أثر ذلك أن مال خط سير الجرار الى اليمين خارج خط السير المحدد .

(فيما بعد ، وأثناء التحقيق ، سئل خالد : « لماذا انصاع السائق لأمره بالتوقف ، وهل كان شريكاً في المؤامرة ؟ » ـ ورد خالد بالنفي وقال : « إن السائق كان خائفاً » . وسئل : « ولماذا أصابه الخوف ؟ » ـ وكان رده : « في الغالب لأنه كان جباناً » .) .

□

وبمجرد توقف الجرار ، قفز خالد منه وألقى أول قنبلة يدوية في اتجاه ساحة العرض ، وكان الهدف من القائها طبقاً للخطة اشاعة حالة من الارتباك . وفي نفس الثانية وقف عباس محمد من مكانه في الجرار وبدأ في اطلاق مدفعه الرشاش في الاتجاه العام لموقع الرئيس . وكانت أول رصاصة أطلقها هي التي أصابت السادات في عنقه ، ولعلها كانت الرصاصة القاضية . وبمجرد بدء اطلاق النار فإن سائق الجرار وبقية طاقم المدفع الذين لم يكونوا ضمن أفراد الخطة ـ قفزوا من أماكنهم وحاولوا اللحاق بعربات أخرى من طابور العرض . كانوا يهربون ، ولعلهم كانوا ينجون



مشهد من مشاهد الاغتيال (٦ أكتوبر) (مكرم جاد الكريم)

بأنفسهم . وقفز رحيل وألقى قنبلة انفجرت في منتصف المسافة بين المنصة والجرار . وفيما بعد وجدت قنبلة رابعة لم تنفجر على نفس المقعد الذي كان يجلس عليه وزير الدفاع . كانت المفاجأة كاملة لدرجة أن رد الفعل باطلاق نيران الحرس لم يبدأ الا بعد ثلاثين ثانية ، وكان خالد قد وصل الى الصف الأمامي للمقاعد على المنصة ، وتبعه عباس محمد ، بينما كان الاثنان الأخران يتقدمان من أجناب المنصة باطلاق نيران للتغطية . ولقد قال الدفاع عن خالد فيما بعد أنه صرخ في وجه نائب الرئيس حسني مبارك ووزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة قائلاً لهما : « ابعدا عن طريقي ، انني لا أريد إلّا ابن . . هذا » . ولم يقم في كل الشهادات دليل على أن خالد قال هذه الكلمات فعلاً .

وربما لن يكون في مقدور أحد أن يؤكد أو ينفي هذه الواقعة بطريقة حاسمة . . يؤكدها ما قاله خالد بنفسه لمحاميه وفي المحكمة ، وينفيها أنَّ قولها كان يتعارض مع الخطة العامة التي كانت تقضي باغتيال كل أركان الحكم . ومن المحتمل على أي حال أن يكون خالد ـ عندما وجد نفسه وجهاً لوجه أمام السادات ـ نسي كل شيء إلا تصميمه على الخلاص من الرجل الذي اعتبره رمزاً لكل طغيان . وبصرف النظر عن أية تفسيرات ، فقد استمر يطلق النار على جسد السادات معتقداً فيما يبدو أنه يرتدي قميصاً مضاداً للرصاص ، ولم يكن يريد أن يترك أي شيء للمصادفات . وعندما توقف اطلاق النار ، وعندما تم ضبط ثلاثة من منفذي الخطة ، كان السادات وسبعة آخرون معه قتلى ، وكان هناك ثمانية وعشرون من الجرحى . لأول مرة قام الشعب المصري بقتل الفرعون .

الفصل الثالث
بعد الإستعراض

ربما يكون من المفيد إلقاء نظرة على ما كان يفعله السادات يوم الاربعاء ٢٣ سبتمبر ، وهو اليوم الذي ثبت فيما بعد أنه كان بداية النهاية في حياته .

في صباح ذلك اليوم عقد السادات إجتماعاً مع أعضاء المجلس الأعلى للصحافة لكي يخطرهم بما ينوي عمله مع الصحفيين الذين اعتقلهم ضمن حملة ٣ سبتمبر١٩٨١ . وبدأ يتحدث بطريقة مركزة عن هؤلاء الذين ظنوا أن في استطاعتهم احتذاء نموذج الصحافة الأمريكية التي تمكنت من إخراج رئيس أمريكي من البيت الأبيض . وفيما بعد في إستراحة القناطر استقبل السادات مبعوثاً خاصاً للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ـ في محاولة لتسوية مشادة نشبت بين الرئيسين بسبب موضوع الاعتقالات . فعندما أذيع نبأ الاعتقالات وحجمها ، حضر الرئيس ميتران اجتماعاً للمكتب السياسي لحزبه الاشتراكي في فرنسا وأصدر بياناً ـ بوصفه رئيساً للحزب وليس رئيساً للدولة ـ يشجب فيه هذه الاعتقالات ويصفها بأنها إجراء غير ديمقراطي . وتضايق السادات من هذا البيان واعتبره تدخلاً في شؤون مصر الداخلية . وبعث ميتران بمبعوث شخصي ليشرح للسادات أن ميتران كان يتصرف بوصفه رئيساً للحزب الاشتراكي وليس رئيساً للدولة الفرنسية .

وفي نفس اليوم أجرى السادات مقابلة ثانية مع محطة

« ان . بي . سي » وفي « برنامجها الاخباري » ، وتعمّد السادات ان يشير الى انه يبعث بكميات ضخمة من الأسلحة الى الثوار في أفغانستان « لأنهم مسلمون مثلنا ويواجهون مشاكل » . ويبدو ان السادات باشارته الى أفغانستان كان يحاول إسترضاء الرأي العام الامريكي ، لكن المذيع الذي كان يجري المقابلة معه ما لبث ان سأله عن الجماعات الاسلامية في مصر وعن نشاطها الارهابي ضده . وبادر السادات الى القول : « لا . لا ، ليست هناك نشاطات إرهابية ضدي ، انها مسألة اجتماعات وليست مسألة أسلحة » . وسأله المذيع : « إذا كان صحيحاً أن كل من في مصر يؤيدون سياستك ، فلماذا اعتقلت معارضيك السياسيين جنباً الى جنب مع المتطرفين المسلمين » ، ورد السادات : « ليس صحيحاً أنني قمت بإنقضاض على خصومي السياسيين . لقد كان الأمر كله مشكلة الفتنة الطائفية ، وهؤلاء السياسيون الذين اعتقلتهم انحازوا الى العناصر المتطرفة او انهم كانوا سينحازون اليهم بعد اعتقالي لهم . كانوا سوف يستغلون اعتقال المتطرفين الدينيين، لكي يثيروا المتاعب » . وسأله المذيع : « ما هو رأيك في المقارنة التي تعقد بينك وبين الشاه » ؟ ورد السادات : « انني في حيرة من الأمر حقيقة . ان مثل هذه المقارنة لا مجال لها على الاطلاق .. وهؤلاء الذين يعقدونها هم أناس ملأ الحقد قلوبهم . انك رأيت نتائج الاستفتاء وكيف أن مائة في المائة من شعبي يؤيدون سياستي ، فكيف يمكن عقد هذه المقارنة بيني وبين الشاه ؟ وبأي شيء غير الحقد يمكن تبرير عقدها ؟ من سوء الحظ ان هؤلاء الناس يخلطون بين المعارضة والحقد . انهم يسعون الى تشويه صورتي وصورة مصر . فيما يتعلق بصورتي فان الأمر لا يهمني ، ولكني لن أسمح لأحد ان يشوه صورة مصر » .

* * *

وفي يوم ٢٣ سبتمبر خرجت الصحف تحمل بين أنبائها نبأ احتمال تقديم موعد الاستعراض العسكري السنوي من ٦ اكتوبر الى يوم ٥ اكتوبر ، لأن يوم ٦ اكتوبر قد يصادف يوم وقفة عيد الأضحى وبالتالي قد يكون إجازة

رسمية . وتحدثت الصحف طويلا في نفس اليوم عن العرض العسكري القادم ، وكيف ان الأسلحة الغربية التي ستظهر فيه سوف تكون بنسبة ٥٠ في المائة ، بينما تقتصر الأسلحة الشرقية على الـ ٥٠ في المائة الأخرى . ونشرت الصحف أيضا أن الرئيس وغيره من مشاهدي العرض سوف يرون كثيراً من الأسلحة الامريكية الجديدة بما فيها طائرات « الفانتوم » ، ومدافع ١٣١ مم وعرباتها المدرعة ، الى جانب طائرة « الميراج ٢٠٠٠ » ، ثم ان طائرات هليكوبتر جديدة ستظهر لأول مرة بما فيها الهليكوبتر الامريكية « شينوك » والبريطانية « س كينج » والفرنسية « جازيل » . ثم نشرت الصحف أيضا تقريراً من معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن يقول ان الجيش المصري يعتبر من أقوى الجيوش في الشرق الأوسط .

ونشرت الصحف في نفس اليوم أيضاً تصريحاً من وزير الداخلية يفيد أن سلطات الأمن تعرف كل خفايا تنظيمات الاخوان المسلمين السرية ، وأن قادة الاخوان المسلمين يرتكبون غلطة عمرهم اذا تصوروا ان سلطات الأمن لا تعرف إلاّ أفراد التنظيمات القديمة للاخوان بينما هي تجهل كل شيء عن المنضمين الجدد للحركة . وأضاف وزير الداخلية في تصريحه : « اننا نعرفهم جميعاً ، القدامى والجدد ، ونحن نراقبهم جيدا ، بما فيهم هؤلاء الذين جرى تجنيدهم بعد سنة ١٩٧٠ »

* * *

وفي ٢٣ سبتمبر نشرت الصحف أيضاً أنباء عن اجتماع اللجنة البطريركية المؤقتة التي شُكلت بعد احتجاز البابا شنودة ، كما نشرت مقررات قيل ان هذه اللجنة قد اتخذتها ، وكان بينها اعلان هذه اللجنة « بأنها خاضعة بالكامل لتعليمات الحكومة المصرية » . وفي نفس التاريخ نشرت مجلة « تايم » تقريراً عن الراهب متّى المسكين نسب اليه في سياقه قوله « ان الاجراءات التي اتخذها السادات قد أنقذت مصر » .

وفي ٢٣ سبتمبر أيضا ، كانت الصحف ملأى بأنباء الاحتفال بيوم السينما العالمي ، وكانت هناك جوائز في المهرجان لأحسن فيلم وأحسن

ممثلين . وكان الفيلم الذي حصل على الجائزة الأولى اسمه « الشيطان يعظ » ، وكان الفيلم الذي حصل على الجائزة الثانية هو فيلم « الهارب » .

وفي هذا اليوم أيضاً أعطت الصحف مساحات كبيرة من صفحاتها لقصة كان الرئيس يهتم بها شخصياً ، وهي القصة التي أطلق عليها وصف « سائق دمرو » . كان السادات يحب ان يهتم دائماً بهؤلاء الذين ساعدوه قبل ان يصبح مشهوراً ، وكان كثيراً ما يجد لذة خاصة في التحدث عنهم أمام عدسات التليفزيون ، وكان بينهم على سبيل المثال الرجل الذي قدم له فنجان شاي في مقهى بالتل الكبير ، والرجل الذي قدم له مقعداً في سيارة نقل عندما كان في عجلة من أمره ذات مرة في تلك الأيام التي عمل فيها كمقاول . وفي آخر عيد ميلاد احتفل به أمام عدسات التليفزيون ، فإن السادات أشار الى هذا الأخير باعتباره رجلا من دمرو (القرية التي جاء منها الرجل) . وتذكر أحد الذين يستمعون الى السادات انه هو نفسه ذلك الرجل من دمرو ، وسارع الرجل الى الاتصال بالرئاسة ، وكافأه السادات على تصرفه في تلك الايام الخوالِ باعتبار تصرفه « تصرفاً يمثل أخلاق القرية المصرية » . وكانت المكافأة بيتاً للرجل . واليوم كانت الصحف تقول ان السادات قد أهدى الى الرجل ـ فوق كل ما أهداه له ـ تذكرتي سفر له ولزوجته لكي يؤديان فريضة الحج على حسابه .

* * *

وبعد إثني عشر يوماً ـ يوم الاثنين ٥ أكتوبر ـ الليلة السابقة للاستعراض العسكري ـ كان السادات في بيته في الجيزة . وصباح اليوم التالي ـ الثلاثاء ٦ اكتوبر ـ استيقظ من نومه في الثامنة والنصف ، وقام كالعادة ببعض التمرينات الرياضية أمام مدلكه الخاص الذي أجرى له بعد ذلك عملية التدليك ، ثم أخذ دُشاً بعدها ، وجلس يتناول إفطاراً خفيفاً قبل أن يتأهب للإستعراض . كان مصمماً على أن يكون ظهوره في الاستعراض ظهوراً ناجحاً بكل المقاييس ، فقد كان يشعر أنه لم يتمكن بعد من إسكات كل ناقديه . وكانت هناك حلة عسكرية جديدة قد وصلته قبل أيام من الترزي



العرض العسكري في ٦ اكتوبر ١٩٨١ . الاستعراض المفضل والاخير للسادات (الأهرام)

الخاص الذي يصنع له بدلة العسكرية في لندن . ولاحظت زوجته انه لم يرتدي القميص الواقي من الرصاص تحت البدلة العسكرية . وكان تفسيره ان القميص سوف يؤثر على انسجام الحلة الجديدة ، وقد تذكر انه رأى فيلماً لزيارته الشهيرة للقدس حين كان يرتدي قميصاً مضاداً للرصاص تحت بدلته المدنية ، وقد بدأ في هذا الفيلم أكثر بدانة مما كان حقيقة ، ثم قرر السادات انه سوف يذهب الى الاستعراض في سيارة مكشوفة . لقد كان في المنصورة منذ أيام في سيارة مكشوفة ، وكانت الشوارع ملأى بالناس ولم يحدث شيء ، واليوم فانه سوف يكون محاطاً بجيشه ، ويجب ان يبدو في غاية اللياقة ، ويجب ان يثبت للعالم كله انه ليس عنده ما يخشاه . وفرغ من إرتداء ملابسه ، ثم بدأ يضع وشاح العدل فوق حلّته العسكرية . وجاء المرافقون الذين سوف يصحبونه في سيارته الى ساحة العرض ، ونزل اليهم ناسياً أن يأخذ معه عصا الماريشالية التي كانت موضوعة على مائدة قرب باب الخروج . وفيما بعد اعتبرت زوجته ان نسيانه لعصا الماريشالية كان نذير شؤم . ووصل السادات الى ساحة العرض في كامل أبهته ، وحاول أن يبدو مرحاً وأشار الى شيخ الأزهر وإلى الأنبا صموئيل أن يجلسا بالقرب منه ، وكان هدفه بالطبع أن تبدو صورتهما الى جواره رداً كافياً على كل الأقاويل التي يمكن أن تُقال عن غضب المسلمين أو المسيحيين من تصرفاته . وأثناء العرض كان حديثه مع كل من حوله عن الأسلحة الجديدة التي تظهر في طابور العرض . وكان معظم من في المنصة يتابعون تعليقات مذيع العرض الذي كان يقف على أحد جانبيّ المنصة ، وكانت هذه التعليقات تُذاع في نفس الوقت بالراديو والتليفزيون .

* * *

وجاء دور الطيران في العرض . وبدأ تشكيل من طائرات « الفانتوم » يقوم ببعض الألعاب الجوية وينفث أثناء طيرانه سحباً من الدخان الملون ، وراح كل من في المنصة يصفقون . وصاح المذيع : « والآن تجيء المدفعية » . وكان طابور من جرارات المدافع يتقدم بقرب المنصة

الرئيسية . وفجأة إرتجت إحدى القاطرات وبدا أنها تنحرف الى اليمين بعض الشيء ، وظن بعض المشاهدين على المنصة أن عطلاً أصابها وأن سائقها يريد ان يفسح الطريق لتدفق طابور العرض .

وكان أول ما فوجىء به المشاهدون بعد ذلك هو رؤية قنبلتين يدويتين تطيران في الهواء ، ثم دوى انفجار ثم طلقات متوالية ، وسارع كلٌ من كانت لديه خبرة بالشؤون العسكرية الى الإختباء فوراً تحت مقاعدهم . وكان أقرب ضباط الحرس الجمهوري الى السادات عميد اسمه أحمد سرحان . وفيما بعد وأثناء التحقيق قال : « لقد أسرعت الى حيث كان الرئيس فور سماعي بالطلقات وصحت فيه اكثر من مرة « انزل على الأرض يا سيادة الرئيس» ولكن الوقت كان متأخراً. كانت الدماء تغطي وجهه، وحاولت أن أفعل شيئاً وأخليت الناس من حوله . وسحبت مسدسي وأطلقت خمسة عيارات في اتجاه شخص رأيته يوجّه نيرانه ضد الرئيس » . والحقيقة ان حالة الارتباك الكامل استمرت قرابة أربعين ثانية ، ولم يطلق أحد من الحرس طلقة واحدة قبل مرور ثلاثين ثانية . وأصابت بعض طلقات الحرس هدفها ، فقد أصيب كلٌ من خالد الاسلامبولي وعبد السلام عبد العال بطلقات في البطن وإن لم يمنع ذلك أيهما من إستمراره في إطلاق النار على هدفه ومن قرب . وكان حسين عباس محمد ـ بطل الرماية ـ قد قام بدوره كاملاً ، وأكثر من ذلك فقد تمكن من الخروج من ساحة العرض سالماً ولم يستوقفه أحد . وقد ذهب الى منزل أحد أقاربه ، وهناك ألقي القبض عليه بعد يومين . وبالتأكيد فقد كان في إستطاعة آخرين من أفراد فريق الاغتيال ان يهربوا هم أيضاً في جو من الارتباك السائد لو كان ذلك قصدهم .

والآن كان كل من على المنصة قتيلاً أو جريحاً او مختفياً تحت المقاعد او مشغولا في نشاط عصبي . ولقد انهمك ممدوح سالم ـ على سبيل المثال ـ وهو رئيس وزراء وضابط بوليس سابق ـ في إلقاء عدد من المقاعد في اتجاه موقع الرئيس في محاولة يائسة لحمايته . وشوهد نائب رئيس وزراء سابق على شاشات التليفزيون وهو يتسلل باحثاً عن مهرب .

ولم يصب نائب الرئيس حسني مبارك بسوء ، وكذلك لم يصب شيخ الأزهر ، لكن الانبا صموئيل لقي مصرعه ، وكذلك لقي مصرعه اللواء حسن علام كبير الياوران ، ومحمد رشوان المصور الخاص للسادات ، وآخرون غيرهم .

* * *

وفيما بعد دارت مناقشات عديدة حول المسؤولية في اغتيال السادات وعن الفشل الذريع في حماية أمنه . كان الامريكيون ـ بناء على طلب من السادات ـ قد تولوا مسؤولية حمايته وزوّدوه بنظام كامل للأمن تكلفت معداته ٢٠ مليون دولار . وكان ضمن ترتيبات الأمن أيضا وجود فرقة خاصة بمكافحة الإرهاب الدولي . ومن المفارقات ان هذه الفرقة كلفت بأن ترابط وراء المنصة حتى لا يفسد وجود أفرادها على المنصة مهابة منظرها ، ويعطي الانطباع بوجود تدابير أمن مشددة . كانت فرقة مكافحة الإرهاب على بعد ستين متراً من مكان وجود السادات ، وكان مغتالو السادات على بعد ثلاثين متراً منه . وحين هرع أفرادها بسرعة للمشاركة في حمايته كان جهدهم عبثاً لا طائل منه .

وكان هناك في الواقع ارتباك كبير حول مسؤولية تأمين المنصة ، فقد تنازعت هذا الاختصاص عدة جهات ، بينها المخابرات العسكرية والحرس الجمهوري والحرس الخاص للرئيس . وقد قال العميد أحمد سرحان ، وهو من الحرس الخاص ، أن مسؤوليته انحصرت في تحقيق شخصية كل من كانوا على المنصة بجوار الرئيس وفي التأكد من سلامة أي مشروبات تقدم للرئيس أثناء العرض . ومن الواضح ان أحداً لم يتوقع أي متاعب أثناء العرض ، فقد كان معروفاً أن أقصى ترتيبات الأمن قد تم اتخاذها ، وهي سحب الذخائر ونزع إبر ضرب النار من كل الأسلحة . وقد كانت هناك سيارة إسعاف خاصة تتبع موكب السادات أينما ذهب ، وكالعادة فان سيارة الاسعاف كانت في موكبه عند ذهابه الى الاستعراض ، ولقد بدا على الفور من أول نظرة اليه مضرّجاً بالدماء ـ انه في حاجة الى ما هو أكثر من

الاسعاف . بدا ضرورياً نقله بسرعة الى المستشفى العسكري بالمعادي ، وكان هذا يعني نقله بالهليكوبتر .

* * *

عندما جرى إطلاق النار كانت السيدة جيهان السادات في الشرفة الخلفية للمنصة ، والمحجوزة عن الجزء الرئيسي منها بحاجز من الزجاج . وبعد الضرب فانها اندفعت الى حيث كان زوجها ، تسأل بلهفة : « أين الرئيس » ؟ . وصعدت معه بسرعة الى الهليكوبتر التي حلقت من هناك في الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة .

وطبقاً لسجلات مستشفى المعادي ، فان الهليكوبتر التي كانت تقل السادات وصلت الى فنائه في الساعة الواحدة وعشرين دقيقة ، أي بعد ٤٠ دقيقة . والرحلة الجوية بين منصة العرض والمستشفى لا تستغرق أكثر من خمس دقائق ، فكيف يمكن تفسير هذا التأخير ؟ ليس هناك تفسير سهل لهذا السؤال ، ولكن الهليكوبتر الرئاسية شوهدت تنزل على المهبط الخاص بها أمام بيت السادات في الجيزة قبل الساعة الواحدة ظهراً . وتقول بعض الروايات الموثوق بها ان زوجته السيدة جيهان هرعت الى التليفون تجري بعض الاتصالات بالولايات المتحدة ، كان بينها اتصال مؤكد بابنها الوحيد جمال ، والذي كان موجوداً في ذلك الوقت في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة . ولقد عرفت أثناء اتصالها أن جمال قد ذهب مع بعض أصدقائه الى جزيرة أمام ساحل فلوريدا . وقد طلبت الى الشخص الذي اتصلت به أن يحاول العثور عليه بأسرع ما يمكن ، وأن يطلب اليه الاتصال بها في القاهرة على الفور لأن هناك امراً في منتهى الخطورة تريد أن تحدثه فيه . وكانت هناك اتصالات تليفونية اخرى أجرتها السيدة جيهان مع الولايات المتحدة ، ولم يعرف احد بأمرها على وجه اليقين . وبالتأكيد فانها كانت مع بعض المستويات العالية ـ ربما في البيت الأبيض نفسه ـ فقد كان هدفها ان تعرف « منهم » على وجه اليقين أية معلومات يمكن ان تكون لديهم عن حقيقة ما جرى في مصر . وبعد هذه المكالمات التليفونية عادت السيدة

جيهان الى الهليكوبتر التي اتخذت خط سيرها الى مستشفى المعادي . وعلى وجه اليقين فلا بد أن السيدة جيهان أدركت من اللحظة الأولى التي رأت فيها زوجها ـ انه قد فارق الحياة .

* * *

ويقول التقرير الرسمي من مستشفى المعادي أن السادات حينما وصل الى المستشفى وجرى الكشف عليه كان في حالة غيبوبة كاملة ، وكان نص التقرير الرسمي الصادر من مستشفى المعادي كما يلي :

« وصل السيد رئيس الجمهورية الى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي في الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد ظهر اليوم ـ مساء الثلاثاء ١٩٨١/١٠/٦ ـ وأظهر الكشف الطبي ما يلي :

١ ـ كان سيادته في حالة غيبوبة كاملة ـ النبض وضغط الدم غير محسوسين وضربات القلب غير مسموعة ـ حدقتي العين متسعتين ولا يوجد بهما استجابة للضوء ـ فحص قاع العين أظهر وجود أوعية دموية خالية من الدماء ـ لا يوجد حركة بالأطراف تلقائية أو بالإثارة مع عدم وجود الإنعكاسات الغائرة والسطحية بجميع الأطراف .

٢ ـ وجود فتحتي دخول في الجهة اليسرى من مقدم الصدر أسفل حلمة الثدي اليسرى .

٣ ـ وجود جسم غريب محسوس تحت الجلد في الرقبة فوق الترقوة اليمنى .

٤ ـ وجود فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام وخروج بمؤخر الفخذ الأيسر مع وجود كسر مضاعف في الثلث الأسفل لعظمة الفخذ الأيسر .

٥ ـ جرح متهتك بالذراع الأيمن من الأمام أسفل المرفق .

٦ ـ أمفزيما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى .

٧ ـ دم متدفق من الفم ـ وقد تم نقل سيادته الى قسم الرعاية المركزة

لجراحة القلب والصدر بالمستشفى وأجريت له الاسعافات العاجلة الآتي بيانها :

١ ـ وضع أنبوبة قصبة هوائية بعد تفريغ البلعوم مما فيه من دماء متجلطة وبدأ عمل التنفس بواسطة جهاز التنفس الاصطناعي .

٢ ـ تدليك خارجي للقلب .

٣ ـ إعطاء منشطات القلب اللازمة لمثل هذه الحالات بالحقن داخل القلب مباشرة .

٤ ـ نقل دم من نفس فصيلة سيادته بكميات كافية خلال عدد من الفتحات على الأوردة .

٥ ـ وضعت أنبوبة داخل القفص الصدري بالجهة اليسرى لتفريغ الهواء والدم المتجمع .

٦ ـ تم توصيل سيادته على أجهزة مراقبة القلب مع تسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب ، وكذلك توصيل جهاز رسم المخ الكهربائي لتسجيل نشاط المخ ودرجة حيويته .

٧ ـ لم يستجب القلب للتدليك الخارجي ، وتم عمل صدمات كَهربائية للقلب كمحاولة لتنشيطه .

٨ ـ لما لم يستجب القلب لكل هذه الاجراءات تم فتح التجويف الصدري الأيسر لعمل تدليك داخلي للقلب ووجد القلب مشرفاً على حالة إسترخاء كامل ، وكان جذر الرئة اليسرى متهتكاً بما فيه الأوعية الدموية الكبرى مع تهتّك كامل بالرئة وتجمع دموي متجلط داخل التجويف الصدري .

٩ ـ إستمر عمل التدليك الداخلي للقلب مع إعطاء العقاقير المنشطة واستمرار التنفس الصناعي .

١٠ ـ في خلال ذلك تم عمل الإشعات التالية :

أ ـ أشعة على الصدر أظهرت وجود شظايا متعددة داخل الجهة اليسرى من التجويف الصدري وكذلك رصاصة على الترقوة اليمنى مع وجود أمفزيما جراحية وكسور بالضلوع وتهتك بالرئة اليسرى .

ب ـ أشعة على الفخذ اليسرى أظهرت وجود كسر متفتت بالثلث الأسفل من عظمة الفخذ .

جـ ـ أشعة على الجمجمة وكانت سليمة .

د ـ أشعة على الساعد الأيمن كانت سليمة .

١١ ـ في تمام الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر أظهر رسم القلب عدم تسجيل أي نشاط للقلب ، وأظهر رسم المخ توقف كامل للمخ عن العمل تأكيداً لحدوث الوفاة .

واعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلي بتجويف الصدر وتهتك بالرئة اليسرى والأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى .

ـ لواء طبيب ـ أحمد سامي كريم مدير مستشفى القوات المسلحة بالمعادي .

ـ الاستاذ الدكتور ـ محمد عطية مستشار الشؤون الطبية برئاسة الجمهورية .

ـ عميد طبيب ـ سيد الجندي مستشار ورئيس قسم جراحة المخ والأعصاب .

ـ عميد طبيب ـ أحمد القشيري مستشار ورئيس قسم جراحة القلب والصدر .

ـ عميد طبيب ـ محمد شلقامي مستشار ورئيس قسم الأوعية الدموية .

ـ عميد طبيب ـ محمد الزند مستشار ورئيس التخدير .

ـ عميد طبيب ـ أحمد عبد الله مستشار الرعاية المركزة والتخدير .

ـ عقيد طبيب ـ أحمد مجدي مستشار جراحة القلب والصدر .

ـ عقيد طبيب ـ محمد عرفة أخصائي جراحة القلب والصدر .

ـ عقيد طبيب ـ محمود عمرو مستشار التخدير .

ـ عقيد طبيب ـ كمال عبد المنعم عامر مستشار ورئيس قسم نقل الدم » .

* * *

كانت السيدة جيهان تنتظر خارج غرفة الكشف وهي تعلم في أعماقها أن زوجها قد فارق الحياة . وجاءتها مكالمة تليفونية من الولايات المتحدة ، وكان ابنها جمال على الخط من ولاية فلوريدا ، وقالت له : « جمال ، سوف أقول لك أمراً في غاية الأهمية ، ولا يجب أن يظهر على ملامح وجهك أي انفعال يراه احد من المحيطين بك الآن لأن المسألة لا بد أن تظل سراً في الوقت الراهن . انهم أطلقوا النار على أبيك ، ويجب أن تعود فوراً » .

وإتصل جمال السادات بالسفارة المصرية في واشنطن يحاول ترتيب عودته ، ثم اتصل بالسفارة المصرية في لندن يسأل عن أحد جراحي القلب ، متصوراً أنه يستطيع ان يأخذه معه في طائرته لعلاج ابيه . ثم ما لبثت الأنباء أن فاجأته بأن والده قتل . وركب طائرة الى واشنطن ، وهناك تطوعت احدى الشركات الامريكية باستئجار طائرة خاصة تحمله الى القاهرة .

وكان بعض أفراد الاسرة الذين سمعوا الأنباء قد بدأوا يسرعون الآن الى المستشفى ، وكان بينهم شقيقه الأكبر طلعت . وبعد أن أعلن الأطباء نبأ الوفاة ، فقد سمحوا لطلعت بالدخول الى الغرفة التي كان جسد السادات مسجى فيها ودخل طلعت ليجد جسد السادات كله ملفوفاً بالضمادات الطبية ، ولم يكن يظهر منه إلا جزء صغير من وجهه . كان أنور قد وضع شقيقه الأكبر في السجن إحدى المرات في بداية حكمه لكي يبرهن للناس على شدة تمسكه بالعدل . وكان طلعت يعتقد أنه وضع في السجن ظلماً لمجرد تحسين صورة السادات أمام الرأي العام . وكان يظن ان الذي أودى به الى السجن عدة أسابيع هو مجرد « دسائس عائلية » لا علاقة لها بأي تصرفات قام بها . والآن وقف طلعت أمام جثة السادات ولم يجد ما يقوله

غير : « اذهب ، عليك رحمة الله ، لقد سامحتك في كل ما فعلت » .

* * *

وفي البداية لم يكن أحد متأكداً مما اذا كان اغتيال السادات مقصوراً على هجوم المنصة ، أو أنه جزء من خطة أوسع . كان كثيرون من أركان الحكم على منصة العرض من الساعة التاسعة صباحاً ، والآن فانهم جميعاً هرولوا يحاولون بكل ما في طاقاتهم أن يحصلوا على معلومات عما حدث ، وما الذي يجري في بقية البلاد . حتى وزير الداخلية ذهب الى بيت أحد أصدقائه ، ومن هناك إتصل تليفونياً بمكتبه ليسأل عن « الأخبار » . ولم تعرف جماهير الشعب المصري ان رئيسها قد اغتيل الا بعد أن أذاعت محطة « مونت كارلو » ان السادات قُتل ، وقد أذاعت الخبر نقلا عن مراسلها في واشنطن التي كان الخبر قد انتشر فيها ولم يُذَعْ رسمياً حتى يعلنه الرئيس ريجان بنفسه .

ولم تكن هناك قلاقل في مصر الا في أسيوط . كان المقدم الزمر هناك ، وكان معه أفراد آخرون من أعضاء عنقوده وبعض عناقيد الصعيد . وكان تصورهم أن أنباء « مصرع الطاغية » سوف تؤدي الى إطلاق طاقة الجماهير التي سوف تتحرر من خوفها وسوف تكون مستعدة للثورة . كان تقديرهم ان جامعة أسيوط تعتبر من معاقل الجماعة الاسلامية . وهكذا تصوروا ان الاستيلاء على الأمور في أسيوط يمكن أن يكون نواة تنتشر منها الثورة الى القاهرة والى بقية البلاد . وشق الزمر ـ ومعه بعض أعوانه ـ طريقه بقوة السلاح الى مبنى المحافظة يقصد الاستيلاء عليه . ودارت هناك معركة دامية ، وقتل اكثر من مائة من جنود البوليس ، ولكن هذا التمرد لم يلق أية استجابة شعبية ، وتم القضاء عليه خلال يومين . وهرب الزمر الى مخبئه في الجيزة ، وهناك قبض عليه بعد يومين آخرين .

وكان الملفت للنظر ان الحياة راحت تواصل مجراها العادي بعد إعلان اغتيال رئيس الجمهورية . لقد استوعبت الجماهير نبأ الاغتيال بسرعة ، ولم

يصدمها شيء فيه . وفي بعض أحياء القاهرة الفقيرة فان السلطات اتخذت احتياطات أمن ، بينها قطع التيار الكهربائي ، خشية قيام مظاهرات يبدو فيها أثر الابتهاج الشعبي . ولمدة ثلاثة أيام اقتصرت اذاعات الراديو والتليفزيون على قراءة القرآن . ويبدو ان بعض أطراف المؤامرة كانوا قد جندوا موظفاً في الاذاعة ، وكانوا قد أعدوا بياناً مكتوباً يذيعه عبد السلام فرج على الهواء يدعو فيه الناس إلى الثورة باسم الدين ، ويطلب من القوات المسلحة ان تظل محايدة ، على الأقل اذا لم تكن مستعدة عمليا لتأييد « الثورة الاسلامية » . وكان هذا جزءاً من المؤامرة أعد على عجل ، ولم يكتب له أي قدر من النجاح ، وكانت المحاولة ميئوساً منها منذ اللحظة الأولى .

* * *

وكانت السيدة قدرية ـ والدة خالد الاسلامبولي ـ واحدة من جماهير الشعب المصري الذين راحوا يتابعون الاستعراض على شاشة التليفزيون . كانت الآن قد عادت الى بيتها في ملوي . فقد أقنعها خالد بأن تذهب الى هناك لقضاء العيد ، بعد أن يئس من ترتيب زيارة لها ترى فيها محمد ابنها في السجن . ولقد قال لها انه سوف يلحق بها في ملوي لقضاء العيد معها . ولقد أعطاها سبعين جنيهاً كانت معه لكي تشتري خروفاً يذبحونه في احتفال العيد . ولقد سمعت صوت إطلاق النار وهي تتابع العرض ، ثم سمعت صوت المذيع وهو يقول ان الرئيس ونائبه قد غادرا ساحة العرض . وقد قالت فيما بعد أنها كانت تحس بشيء من عدم الارتياح . وقد اتجهت الى جهاز راديو قريب ادارته على بعض محطات الاذاعة الأجنبية في محاولة لالتقاط مزيد من الانباء . وبالطبع فلم يكن لديها أي شك في أن ابنها له صلة بما حدث . وفي صباح اليوم التالي اشترى زوجها نسخاً من بعض الصحف اليومية التي كانت تحمل صورا لوقائع الاغتيال . وجلس أمامها يقرأ إحدى هذه الصحف . وفجأة صاح بصوت مرتعش : « انظري الى هذه الصورة . . انظري الى هذه الصورة » . ونظرت وعرفت ، لكنها راحت تنكر لنفسها صائحة : أبداً ، أبداً ، انه ليس هو » . وفي إحدى الصحف كانت

هناك صورة للقاتل ، وكانت قد التقطت له بعد أن قام آسروه بضربه ، وكان وجهه مغطى بالضمادات . وصاحت الأم مرتاعة : « لقد قتلوه » . ثم صرخت : « لقد اخرجوا جثته من المشرحة لكي يلتقطوا له هذه الصورة » . وانخرطت في البكاء .

الفصل الرابع

مَنْ ولمَاذا؟

بعد اعتقال هؤلاء الذين كانوا ضالعين في عملية الاغتيال ، قامت المجموعة ٧٥ من المخابرات بتفتيش بيوتهم . وأظهرت عملية التفتيش شواهد ذات دلالات . في كل شقة جرى تفتيشها كانت هناك بوصلة ، فقد كان الجميع يريدون أن يكونوا متأكدين تماماً من أنهم في صلواتهم يولون وجوههم شطر الكعبة . في كل شقة كان الجميع يحتفظون بأشرطة تسجيل عليها مواعظ مشاهير شيوخ المساجد من أمثال الشيخ كشك والشيخ المحلاوي وغيرهما . ولقد كان في بيت عبد السلام عبد العال ـ على سبيل المثال ـ مجموعة من ٦٤ شريطا . في كل شقة كانت هناك ملابس عسكرية ، وعلى سبيل المثال ففي بيت عبد السلام عبد العال كان هناك زوجان من البنطلونات الكاكي وبيريه (غطاء للرأس) عليه علامة الدفاع الجوي ، وعلامة رتب ملازم أول ، ومجموعة من الأزرار العسكرية . وفي كل شقة كانت هناك مطبوعات او منشورات مختلفة صادرة عن الجماعات الدينية او عن إتحادات الطلاب ، وفي شقة عبد السلام عبد العال ايضا كانت هناك ـ فوق ذلك ـ صورة لمناحم بيجن جرى تمزيقها ارباً ارباً .

وليس هناك شك ان المقبوض عليهم قد لقوا معاملة سيئة ، ولقد أكدت التقارير الطبية ذلك . . . قيّدوا بالسلاسل وضربوا بالكرابيج وبخراطيم المياه ، وعانى بعضهم من كسور في الجمجمة وفي عظام الساق والركب

وفي أجزاء أخرى من أجسادهم . ومن المفارقات ان استجواب خالد بدأ في نفس مستشفى المعادي العسكري الذي كان جثمان السادات مسجى فيه . وقد حاول احد المحققين ان يكسر مقاومته بأن قال له : « ان الرئيس لم يقتل ، وإنما أصيب بجروح يتماثل للشفاء منها » . ورغم أن خالد كان في أشد حالات المعاناة ، إلا انه لم يُخدع ، فقد نظر الى المحقق بعينيه الغائرتين في أورام الكدمات التي أصابته من أثر الضرب المبرح ، وقال له : « إنك لن تستطيع أن تخدعني ، لقد وضعت في جسده أربعاً وثلاثين رصاصة ، فابحث لك عن شيء آخر تخدعني به » .

وعندما ذهب البوليس لتفتيش منزل عبد السلام فرج ، احتجزوا زوجته واستجوبوها . وقال لها أحد المحققين : « إن شقتكم لا تحتوي إلا على غرفتين ، ولكنكم كنتم تستقبلون زواراً كثيرين وطوال الوقت ، فكيف كنت تتصرفين كمسلمة حقيقية معهم؟ هل كنت ترتدين الحجاب داخل البيت ؟ » ، وأجابت : « بالطبع لا . كان الزوار عادة يقرعون الباب ، وكنت أرفع المزلاج دون أن أفتح الباب ، ثم كنت أقول للطارق أن ينتظر بعض الوقت حتى أعود الى الغرفة الداخلية ثم يتفضل بالدخول ، فلم تقع عيني على أحد » . ومن الانصاف أن يقال أنه كانت هناك تعليمات مشددة بأن لا يتولى أحد من مسؤولي الأمن الرجال تفتيش أي من السيدات المحتجزات .

* * *

وأثناء المحاكمة ، وعندما سئل خالد هل هو مذنب أو غير مذنب ، كان جوابه : « نعم ، لقد قتلته ولكنني غير مذنب ، لقد فعلت ما فعلت في سبيل الدين وفي سبيل الوطن » . وكانت إجابات كل المتهمين الآخرين متماثلة . وحين سئلوا جميعاً عمن إختاروهم للدفاع عنهم من المحامين ؟ كان جوابهم أيضاً متماثلاً : « ان الله يدافع عن الذين آمنوا » . وحينما سئل عبد السلام فرج ما الذي كانوا يطمحون من تحقيقه باغتيال الرئيس ؟ كان جوابه : « ليكون تحذيراً لكل من يجيء بعده ، وليتعلموا منه درساً . لقد كان هدفنا في هذه المرحلة من النضال أن نردع كل الحكام المقبلين » .

وحين جاء الدور على عباس محمد ـ بطل الرماية القديم في الجيش ـ ليدلي بشهادته ، كان قوله : « حتى قبل أن يطلبوا اليَّ الاشتراك معهم في قتل السادات ـ فقد كنت وصلت الى اقتناع كامل بأن هذا الرجل يجب أن يقتل . وكنت أدعو من الله أن يعطيني شرف الاشتراك في إرغام الطاغية على أن يدفع ثمن جرائمه » . وعندما سئل عما اذا كان يشعر بكراهية خاصة تجاه الرئيس ؟ كان جوابه : « لا . لم تكن لديَّ كراهية خاصة تجاهه ، وإنما أنا مسلم يؤدي الصلاة ، وما يهمني هو الاسلام فقط » . ولقد قرر جميع المتهمين بدون استثناء أن هدفهم كان الرئيس وحده ، ولم يستعملوا لقبه الرسمي مرة واحدة خلال الاستجواب في التحقيق أو في المحاكمة ، وإنما كان وصفهم له بـ « الطاغية » أو بـ « عدو الله » أو بـ « الظالم » أو بـ « الطاغوت » ، الخ . وقد قال خالد « انني صحت في مبارك وأبو غزالة : ابعدوا عن طريقي فأنا لا اريد الا . . . هذا » . ووصف عطا طايل رحيل دوره فقال : « لقد تقدمت من المنصة ، وكنت آخر من وصل اليها من الأخوة ، ولم أر الهدف (يقصد السادات) أمامي ، ولكني رأيت صفاً من المقاعد الخالية لا يجلس عليها أحد . وبدأت أطلق النار على هذه المقاعد الخالية . ثم أصابتني رصاصة من واحد كان يطلق النار في اتجاهنا ، وأظنه كان يجلس في الصف الخامس . ولم أبادله اطلاق النار مع انه كان في مرمى نيراني . لقد كنا نريده (السادات) وحده لكي نجعل منه عبرة لمن يأتي بعده » . وحينما سئل عباس محمد عما إذا لم يكونوا يقدِّرون أن هناك ابرياء سوف يصابون الى جانب الرئيس أثناء عملية اطلاق النار ؟ كان رده : « نعم ، لقد كان مثل هذا الاحتمال وارداً ، وكنا مستعدين لاطلاق النار على أي شخص يعترض طريق وصولنا الى الطاغية » . وكان عباس محمد يعتقد أن مثل هذه المخاطرة مقبولة دينياً . وفي الاجابة على نفس السؤال قال رحيل : « ان كل انسان في يوم القيامة سوف يحاسب طبقا لنواياه ، واذا قتل بريء في سبيل الوصول الى ظالم فإن الله سوف يبعث البريء يوم القيامة بريئاً » .

□

وسئل فرج عن كتابه « الفريضة الغائبة » ، وكان رده : « لقد جمعته بنفسي من أعمال علماء المسلمين الذين اتبعوا طريق رسول الله صلى الله عليه وعليهم أجمعين » . واستطرد : « لقد جمعت هذه المأثورات من أقوالهم في الجزء الأخير من سنة ١٩٨٠ ، وطبعته في مطبعة صغيرة في امبابة تقع وراء مسجد خالد بن الوليد . وقد أعطيت المخطوط الى رجل اسمه أبو سرية وهو شريك في المطبعة ، وقد طبعنا منه خمسمائة نسخة دفعت في تكاليف طبعها تسعون جنيهاً . وقد وزعت منه خمسين أو ستين نسخة قبل ان يعترض عبود الزمر على توزيعه خوفا من انه قد يكشف تنظيمنا وأفكارنا ، ويؤدي الى اضرار بهما . ولقد قمت بنفسي بحرق بقية النسخ » .

وحينما سئل فرج هل كانوا على حق في اغتيال رجل كان يقول انه يريد ادخال الديمقراطية في مصر ؟ ، كان رده : « أي ديمقراطية هذه التي كان يريد ادخالها . لقد كان يتحدث عن ديمقراطية لها مخالب وأنياب (وكان فرج بذلك يتحدث عن خطاب للرئيس السادات قال فيه « أن بعض الناس يخطئون اذا ظنوا أن الديمقراطية عزلاء » ثم أضاف « ان الديمقراطية لها مخالب وأنياب ») . واستطرد فرج في أقواله : « ومع ذلك فما هي هذه الديمقراطية في حقيقتها ؟ هل هي الديمقراطية التي يتحدثون عنها في انجلترا حيث أجاز مجلس اللوردات قانوناً يعطي المشروعية للشذوذ الجنسي ؟ هل هذه هي الديمقراطية ؟ » . وحينما سئل فرج كيف أعطى الأمر بتنفيذ العملية رغم اعتراض الزمر عليها ؟ أجاب : « انني فقيه المجموعة ، وكان الزمر يعرف أن لي صلاحية التقرير في هذا الشأن » . وقال فرج أنه رخص للزمر بأن يهاجم محلات الصياغ المسيحيين ، وقد قاموا بغارات من هذا النوع على بعض محلات الصيّاغ في شبرا ، وفي المحاولة الاولى تمكنوا من الحصول على نصف كيلو من المصوغات والأحجار الثمينة . وأوضح فرج أن هذه « الأموال » كانت تصرف لتمويل نشاط الجماعات الاسلامية ، وفي نفس الوقت فإن هؤلاء الصيّاغ المسيحيين كانوا

يعطون أجزاء من أموالهم لتمويل نشاط الكنائس .

كانت ساق فرج لا تزال في الجبس حين بدأ استجوابه . وفي اليوم الأول للاستجواب ـ ١٥ أكتوبر ـ أنكر كل التهم التي وجهت اليه ، لكنه في اليوم التالي اعترف اعترافاً كاملاً ومكتوباً . وليس من الصعب الآن معرفة الوسائل التي اتخذت لاقناعه بتغيير رأيه .

* * *

ولقد ألقت التحقيقات الرسمية أضواء كافية الى حد ما على تفكير حركة « الجهاد » كلها . وبالطبع فإن هذا العنقود بالذات الذي كان مسؤولاً بين تنظيماتها عن عملية اغتيال السادات ، يمكن اعتباره نموذجاً لفكرها . كانوا يؤمنون بالعمل . . . بالجهاد ، وكانوا يرونه عن طريق العنف بغير بديل ، وكان العنف في تفكيرهم على مستويين ـ فردي أو عام . . بمعنى آخر ـ الاغتيال او التمرد . وبالطبع فإن الحل الأمثل من وجهة نظرهم كان المزج بين المستويين . وقد قال رحيل للمحققين : « كما ترون فلم يكن لدينا جيش ولا كانت لدينا قوة ، وبالتالي فلم يكن هناك طريق مفتوح أمامنا غير الاغتيال » . وأضاف رحيل أنه لا ينتمي الى التكفير والهجرة « لانهم يكفرون كل الناس ، وأما نحن فلا نفعل ذلك » . وعندما سئل فرج لماذا لم يكونوا مستعدين للانتظار وإعطاء الرئيس وقتاً ، واذا كانت اعتقالات ٣ سبتمبر بين أسباب ثورتهم عليه ـ فلماذا لم ينتظروا محاكمات المعتقلين لكي يحكموا ؟ » ـ وكان رد فرج : « إن الجهاد قضية لا تقبل التأخير ، ولقد كان الظلم الذي أنزله السادات بالناس أمراً يتعدى حدود الأفراد المعتقلين ، وإنما كان عدواناً على حقوق الله » . وعندما سئل لماذا لم ينتظروا وقتاً يكونون فيه أكبر سناً وبالتالي أكثر عقلاً ؟ كان رده : «ان كوننا شباباً لا يجعلنا أقل أحقية في حمل وتنفيد أوامر الله » . وحينما قام المحققون بتذكير فرج بأن النبي محمداً كان مشهوداً له بالصبر والأناة ، كان رده : « ان الحركة الاسلامية اضطهدت في مصر منذ ثورة ١٩٥٢ ولقد انتظر المؤمنون طويلاً ، ولكن هناك نهاية لكل صبر » .

□

ولقد كان عبود الزمر أبرز الداعين الى طريق بديل للجهاد . كان يطلب فترة إعداد تمتد ما بين سنتين وثلاث سنوات يكون التنظيم خلالها قد استطاع تجنيد نوايات كثيرة من ضباط الجيش تضمن لهم نجاح الثورة . لكنه كان يدرك أن حجم الجيش وحقيقة أن معظم ضباطه من المحترفين ـ كانت كفيلة بأن تجعل مهمة التنظيم صعبة وتنبّه السلطات الى أية بادرة تذمر تحدث في الجيش . وقال الزمر أنه ـ كرجل عسكري ـ حاول ان يشرح لزملائه المدنيين في عنقوده ضرورة التخطيط المنظّم ، وقال لهم أنهم يجب ان يكونوا مستعدين للاستيلاء على المراكز الحساسة في البلاد ، مثل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومبنى الاذاعة وقيادة مباحث أمن الدولة ، وهكذا . (ولقد وجدت خطط للاستيلاء على عدد من هذه المراكز في حوزته بعد اعتقاله) . وقال عبود الزمر انه ـ فوق هذا كله ـ كان ضرورياً ان تكون هناك لجان ثورية جاهزة في كل حي من أحياء القاهرة . وكان رأيه ان تكون هذه اللجان قوية بحيث يستطيع اعضاؤها ان يتصدوا لقوى الأمن عندما تجيء اللحظة المناسبة . ولقد أشار أثناء استجوابه اكثر من مرة الى نموذج ايران حيث لم يستطع الجيش ولا البوليس مواجهة حركة جماهير لديها القوة الكافية ولديها التصميم . وكان رأيه أيضا ان اللجان الثورية يجب ان تكون في وضع يسمح لها بالسيطرة على الشارع ، والا فإن الشيوعيين كانوا يستطيعون استغلال الموقف لبسط سيطرتهم هم . وقال عبود الزمر ان حججه كلها جرى رفضها ، لكن الأمل بقي لديه في أن الهجوم على المنصة يوم ٦ اكتوبر كان كفيلاً بخلق حالة من الفوضى في الدولة تستطيع حركة الجهاد تطويرها لتحقيق ما تريد ، خصوصا وأنه كان معروفاً أن كل جماعات الجهاد ، وليس فقط عنقودا او عنقودين من تنظيماتها ، قد انعقد إجماعها على ان السادات كافر وطاغية ، ولا بد من الخلاص منه ، وبالتالي فإن إذاعة نبأ اغتياله كانت كفيلة بإشعال شرارة انتفاضة شعبية واسعة .

***

وليس مستغرباً بالطبع ان تثور بعض الروايات لدى بعض الناس الذين لا يكفيهم التفسير الرسمي لاغتيال السادات ، والطريقة التي تم بها . لقد حدث ذلك من قبل في بلاد اخرى غير مصر ، أشهرها ما دار من روايات حول اغتيال الرئيس جون كيندي وشقيقه روبرت كيندي ، ومارتن لوثر كنج ، وفي كثير من هذه النماذج وغيرها كانت نظرية « المؤامرة » تجد من يستمعون لها . ولقد كانت أكثر نظريات « المؤامرة » رواجاً لبعض الوقت في صدد اغتيال السادات هي نظرية إلقاء المسؤولية على الامريكيين ووكالة المخابرات المركزية الامريكية . وطبقاً لهذه « النظرية » فإن الحكومة الامريكية كانت قد بدأت تقلق من تطورات الأمور في مصر ، وكانت تشعر بتزايد السخط والمعارضة لسياسات الرئيس السادات الداخلية والخارجية ، سواء من المعارضة المدنية او من المعارضة الدينية . ولقد تزايد إحساسهم بردود فعل الناس في مصر تجاه الفساد والاستسلام لاسرائيل والعزلة التي فصلت مصر عن العالم العربي ، وهكذا . ثم جاءت اعتقالات ٣ سبتمبر لتقنع « الولايات المتحدة » اخيراً ـ طبقاً لهذه النظرية ـ أن السادات لم يعد قادراً على الامساك بزمام الموقف . ومن وجهة نظرهم فإنه كان قد استنفد أغراضه خصوصاً في موضوع الاعتراف بإسرائيل الذي كان لسنوات طويلة أهم أهداف السياسة الامريكية . والآن ـ طبقاً لهذه « النظرية » ـ فإن السادات أصبح عبئاً على الولايات المتحدة أكثر منه ميزة لها ، وبالتالي فقد أصبح الخلاص منه وارداً كما حدث في حالة الرئيس « ديم » في فيتنام ، وغيره من عملاء الولايات المتحدة . وطبقاً لهذه « النظرية » أيضاً فإن الوقت قد جاء لاستبدال السادات بشخص آخر يبدو أكثر تحرراً ، وبالتالي يكون أكثر قبولاً لدى الناس .

وبرغم كل المنطق الذي تحاول هذه « النظرية » أن تدعم به تصوراتها فإنها في الواقع تظهر أمام أي بحث دقيق بدون أساس تستند اليه . ذلك انه بصرف النظر عن أسباب الضعف التي اعترت نظام الرئيس السادات ، فإن هذا النظام كان ما يزال يملك القوة الكافية لمواجهة معارضيه في الداخل .

إن نظام السادات كان أحد الدعائم الرئيسية في سياسة ريجان المعادية للشيوعية في المنطقة ، كما أنه كان نظاماً استطاع ـ ويستطيع ـ التدخل بدون تردد في بعض بؤر المتاعب الافريقية مثل ليبيا وتشاد وزائير . وعلى وجه اليقين فإن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع ان تتحمل فكرة الخلاص من « شاه آخر » بعد أقل من سنتين من سقوط الشاه الأصلي في إيران . كذلك فإنه من الصعب تصوّر وجود تلاق ـ في فكر او عمل ـ بين وكالة المخابرات المركزية الامريكية وبين الجماعات الاسلامية .

□

وكانت « نظرية المؤامرة » الثانية تشير الى عناصر في الجيش المصري . وربما كانت هناك نواح في التحقيق الرسمي يجب استيفاءها اكثر . لقد تم الاغتيال وسط استعراض عسكري ، ثم أن قاطرة المدفع التي ركبها خالد الاسلامبولي ورفاقه توقفت أمام منصة الاستعراض الرئيسية مباشرة ، وكانت المنصة خالية من الحراسة (وان كان مرجع ذلك في الواقع الى حقيقة ان السادات لم يكن يريد أن تظهر الحراسة كثيفة عليه أمام شاشات التليفزيون) . ثم أن توقيت الضرب عندما كان كل الجالسين على المنصة يرفعون رؤوسهم الى أعلى يتابعون العرض الجوي ، بدا لأول وهلة أكثر مما تحتمله المصادفات . ثم لماذا كان الحرس الجمهوري والحرس الخاص على هذا النحو من البطء قبل ابداء أي رد فعل ؟ ولقد رأى بعض أنصار هذه « النظرية » أن هناك ملابسات غريبة تحيط بدور خالد الاسلامبولي . كانت هناك حقيقة ان اشتراكه في الاستعراض لم يكن مقرراً في الأصل ، وأنه كلف به في اللحظة الأخيرة ، وان ضابطه ألح عليه لكي يقبل . ثم ان اختيار خالد في حد ذاته كان يدعو الى التأمل ، ولقد سأل المحققون خالد عما اذا كان ضابط الأمن في وحدته يعرف من واقع ملفه في المخابرات العسكرية انه شديد التدين ؟ وكان رد خالد : « ان اللواء كله كان يعرف ، وكذلك كان يعرف قائد كتيبتي » . كذلك فقد كان متصوراً ان أحداً لا بد ان يكون قد عرف أن لخالد شقيقاً اعتقل في حملة الاعتقالات

الأخيرة . ثم ان خالد لم يكن يكف ـ فيما عرف عنه ـ عن دعوة زملائه من الضباط الشبان الى قضاء أوقاتهم في العبادة بدلا من الاستغراق في شؤون الدنيا . برغم هذا كله وما يمكن ان يثيره من تساؤلات ، فإن كثيرين لزموا الصمت ، بل وبدوا وكأنهم يسهّلون اشتراك خالد في الاستعراض . أُضيفت الى ذلك السهولة التي استطاع بها خالد ادخال زملائه في تنفيذ عملية الاغتيال الى ساحة التجمع للعرض ، وقد سئل أثناء الاستجواب : « ألم يلاحظ أحد إنك أعطيت اجازة او مهام خاصة لثلاثة من أفراد قوتك يوم الاستعراض ؟ » ، وكان رده « نعم ، لقد كان ذلك أمام الجميع ، وكان مسجلاً في سجلات الوحدة التي كانت ترسل الى مكتب قائد الكتيبة بطريقة طبيعية ، وقد كان ذلك كله في السجل أمامه يوم الجمعة السابقة للاستعراض » . وسئل خالد عمن قام بالتفتيش على وحدته ليتأكد من نزع الذخائر وأبر ضرب النار من أسلحتها ؟ » ، وكان رده : « لم يقم أحد بالتفتيش على الذخائر . وكان هناك امر بنزع ابر ضرب النار ولكن أحدا لم يأت لكي يتأكد من تنفيذ هذه الأوامر . ولقد كلف كل ضابط بأن يكون مسؤولا عن تنفيذ ذلك في وحدته » . وأضاف ان قائده مر عليه ليسأله اذا كان قد نفّذ الأوامر ، ورد عليه بالايجاب وانتهى الموضوع . ومع ان مثل هذه الظواهر يمكن ان تشجع « نظرية المؤامرة » داخل الجيش ، فان حقائق الامور تنفيها نفياً قاطعاً ، ولا تؤيدها وقائع التحقيق بأي دليل .

في الحقيقة فإن معظم هذه الظواهر أخطاء يمكن نسبتها بسهولة الى الاهمال البيروقراطي العادي . ثم انه كان هناك احساس متزايد بالأمن . فلم يخطر ببال أحد أن مثل هذه العملية الجريئة يمكن ان تدور في تفكير عاقل ، وسط عرض عسكري حاشد على هذا النحو .

(تبنى افراد كثيرون من اسرة السادات « نظرية المؤامرة » الأولى المنسوبة الى المخابرات المركزية الامريكية . بل وقالت السيدة جيهان السادات في احدى المناسبات « ان الامريكيين كانوا يخططون لغزو لبنان وكانوا يعرفون « ان أنور لن يسكت لهم » وهكذا تخلصوا منه قبلها » . ثم

عدل أفراد الأسرة عن هذه النظرية بعد ان وجدوا انها لا تستطيع ان تصل بهم الى أي شيء ، بل بالعكس قد تضر مصالحهم مع قوة يعتبرون انها قادرة على حمايتهم .

ثم اتجه بعض افراد الأسرة الى « النظرية الثانية » ـ نظرية المؤامرة داخل الجيش . ولوقت من الأوقات تصور بعضهم ان الترويج لمثل هذه النظرية يمكن ان يشكل قوة ضغط يمكن ان تحميهم من الحساب عن وقائع من الفساد نسبت اليهم ، ومن المحتمل ان يحاسبوا عليها . وقد عدل بعضهم عن ذلك عندما أدركوا ان أية أقاويل يدعون بها لن توقف يد القانون على ان تمتد اليهم اذا كان هناك ما يستجوب ذلك . وعلى أي حال فقد ظل بعضهم يتصوّر ان ورقة هذه المؤامرة المدعاة ما زال يمكن التلويح بها) .

* * *

وكانت هناك أخيراً « النظرية الثالثة » ، وهي ان الاغتيال كان جزءاً من عملية أوسع بكثير . فلم يكن من المتصور ـ في تقدير أصحاب هذه « النظرية » ـ أن يقوم عنقود واحد او عنقودان من جماعات الجهاد بتنفيذ عملية على هذا النطاق الواسع . وفي واقع الأمر فإن هذه النظرية الثالثة هي النظرية التي يتبناها التحقيق الرسمي ، سواء في قضية الاغتيال او في قضية تنظيم الجهاد عموماً .

ولقد كان فكر الجهاد نفسه يبرر هذه النظرية . كان فكر الجهاد يستند على فكرة « الحاكمية » . ان فكرة « الحاكمية » كانت تقوم على « البيعة » طبقاً لأحكام الشريعة ، ولم تكن « البيعة » لرجل وإنما كانت للشرع ذاته . وبالتالي فإنه اذا خرج الحاكم ـ فيما يصدر منه ـ عن اطار الشريعة ، فقد شرعيته وحلت مقاومته . اذا خرج عن حكم الشرع فإن حكمه يكون من قاعدة حاكمية البشر وضد حاكمية الله ، وهذا يعطي لجماعات الجهاد ـ في رأيها ـ حق المقاومة وواجب الانتقال بهذه المقاومة من مجال النية الى مجال العمل .

وأثناء المحاكمة سئل خالد عما اذا كان يملك الحق ـ أو أن فرج يملك الحق ـ في إصدار فتوى مطاعة بتكفير حاكم مسلم ؟ ـ وقال خالد انه يوافق على ان الفتوى يجب ان تأتي من أهل الحل والعقد . وسئل عما اذا كان يعتبر نفسه او يعتبر فرج من أهل الحل والعقد ، وكان رده بالنفي . وسئل اذن لماذا تصرّف دون مشورتهم ، وكان رده « حتى لو كنت أردت أن أشاورهم ، فلقد كانوا جميعاً في السجن » .

ولقد أسفرت التحقيقات عن تقديم المتهمين باغتيال السادات الى محاكمة صدر فيها حكم بالاعدام على خمسة منهم ، وتم بالفعل تنفيذ الحكم . وبعد ذلك فلقد كانت هناك محاكمة كبرى اخرى اطلق عليها « محاكمة تنظيم الجهاد » ، وقدم أمام القضاء فيها حوالي ٤٠٠ متهم طالب الادعاء لأكثر من ٣٠٠ منهم بحكم الاعدام .

وأخيراً فإن قرابة ١٠٠ فرد من القوات المسلحة قد خرجوا منها ، سواء بالفصل او بالنقل الى جهات اخرى .

الفصل الخامس

إلى أين

لقد كانت المأساة الحقيقية في حياة أنور السادات وموته أنه رجل حاول أن يتحرك كثيراً ، لكنه لم يتقدم الى الأمام . ولقد كان أصدق تعليق سمعته بعد اغتياله أنه « مات حين مات » . وفي الحقيقة فانه بعد اغتياله مباشرة كان الجو العام في مصر يؤيد هذا القول ، ولقد بدا على الجماهير المصرية بصفة عامة شعور بالهدوء أكثر من القلق ـ حينما وصلت اليهم أنباء اغتياله . ولقد تحوّلت محاكمة قاتليه الى محاكمة لضحيتهم . ولقد بدت المسؤولية الملقاة على عاتق خلفه هي أن يعدل عن الكثير من قرارات وسياسات سلفه .

ويمكن الآن بأثر رجعي أن يقال أن غلطة السادات الكبرى تمثلت في تضحيته بالأهداف الاستراتيجية لمصر من أجل مناورات تكتيكية كان مشكوكاً منذ البداية في قيمتها . ويمكن أن يقال ـ وبحق ـ أن حرب أكتوبر كانت فرصته الكبرى ، بل كانت فرصة لم تتح لحاكم مصري قبله في تاريخ مصر الحديث ، بما في ذلك محمد علي وجمال عبد الناصر . ولكنه ألقى بكل شيء في الهواء . وربما كانت المسؤولية تقع على نوع الحياة التي عاشها ، أو ربما كانت تقع على نقص حصيلته من التعليم والعلم ، وكلها عوامل تجعل من الظلم اصدار حكم قاطع عليه . ولكن المشكلة انه لم يبذل جهداً له قيمة لكي يعرف أو يفهم حقائق الجغرافيا والتاريخ بالنسبة لمصر ، وهكذا

فإنه أساء الحكم في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي واجهته . ولقد كان يمكن اخفاء أسباب قصوره في عالم الكاميرات والميكروفونات ولكن مأساة هذا العالم ـ عالم الكاميرات والميكروفونات ـ أنه ما أن يختفي الممثل الرئيسي من فوق خشبة المسرح ـ إلا ويختفي كل شيء ، بما في ذلك المشاهد نفسها ، وحتى جمهور المشاهدين .

* * *

ولو أن السادت سئل عن أهم الانجازات التي قدمها لمصر لكان قد عد منها خمسة على وجه التحديد ـ لكان قد قال : « دولة المؤسسات ـ ومزيد من الديمقراطية ـ ومزيد من الرخاء ـ ومزيد من المكانة الدولية ـ وتحقيق السلام » . وعندما توجه السادات بخطاب الى الأمة في يناير ١٩٧٧ ـ عقب مظاهرات أسعار الطعام الشهيرة ـ فإنه كرر أكثر من مرة قوله « ان دولتنا دولة مؤسسات » . والحقيقة أنه كان قد قدم لمصر دستوراً دائماً سنة ١٩٧١ (رغم أنه كان يسميه « دستوري » ، على طريقة « شعبي » و « جيشي » الخ .) ، ولقد كان دستور سنة ١٩٧١ من ناحية النصوص المكتوبة دستوراً لا بأس به ، ولكن المحزن أنه كان مستعداً في أي وقت لمخالفة مواد « دستوره » اذا وجد في ذلك صالحاً له . صحيح أن مجلس الشعب ، وكذلك الصحافة ، تمتعا بقدر لابأس به من الحرية منذ بداية حكمه وحتى بداية سنة ١٩٧٤ ـ إلا أنه لم يلبث أن ضاق ذرعاً بالاثنين . وحين بدأت مجموعة النواب المستقلين في مجلس الشعب تثبت نشاطها وفاعليتها فلقد مارس قصارى سلطته لاسكات أعضائها . كذلك فإن الصحفيين الذين مارسوا حقوقهم في نقد الخط الرسمي لسياساته لم يلبثوا أن فقدوا عملهم ، وانتهى الأمر بنماذج بارزة من الاثنين في خاتمة المطاف الى السجن . وربما بقي « قانون العيب » أبرز اسهام قدمه السادات للحياة القانونية في مصر . وبنفس المقدار كان قانون المدعي الاشتراكي . وبصرف النظر عن أية نتائج ايجابية أسفرت عن القانونين ـ ولم يحدث ذلك الا بعد غياب السادات عن الساحة ـ الا أن هذين القانونين يظلان ـ رغم كل شيء ـ

من أكثر القوانين التحكمية التي عرفها أي بلد من البلدان في أي عصر من العصور .

ولم يكن السادات ـ في أي محاولة للتفاخر بمنجزاته ـ بقادر على أن يكبح في نفسه جماح رغبته الحارقة في مقارنة ما استطاعه هو في مقابل ما لم يستطعه جمال عبد الناصر . هو ربح معركة وجمال عبد الناصر خسر معركة ، وعبد الناصر وضع كثيرين في السجن وهو أطلق سراحهم[1] ، وعبد الناصر كان دكتاتوراً وهو كان ديمقراطياً ، وعبد الناصر حكم بقوانين الطوارىء وهو حكم بالقانون العادي . بدا لسنوات طويلة وكأن السادات لديه ثأر لدى عبد الناصر يريد أن يقتص منه ، واتخذت حملته على سلفه في بعض الأحيان شكل حرب مقدسة ، ولقد تحدثت الى الرئيس السادات بنفسي أكثر من مرة ، وقلت له في احداها أن عبد الناصر ارتكب بالتأكيد أخطاء ، وربما كان ضرورياً تصحيح هذه الأخطاء ، لكن الادانة الكاملة لعصر عبد الناصر على هذا النحو ظالمة فضلاً عن أنها قصيرة النظر . . فهي تقوّض أساس شرعيته هو لأنه خليفة عبد الناصر ، ثم لأنه هو الذي ذهب الى مجلس الشعب ليؤدي اليمين الدستورية ملتزماً بمواصلة سياسة عبد الناصر . وأتذكر أنني قلت له في احدى المرات ـ وكتبت ذلك ونشرته في حياته ـ ما معناه « إذا كنت تريد أن تقلد ما فعله خروشوف ازاء ستالين ، فإن خروشوف لم ينتقد ستالين علناً ، وانما ذهب بإنتقاداته الى المؤتمر العشرين

---

(١) من المفارقات التي تدعو الى التأمل في قضية الاعتقالات في عهد جمال عبد الناصر وفي عهد أنور السادات ، ما تقول به الارقام عن عدد المعتقلين في عهد كل منهما .

في عهد جمال عبد الناصر ـ مدة حكم طولها ١٨ سنة ـ شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى ، وتعرضت فيها مصر لمؤامرات دولية واسعة النطاق : بلغ عدد أوامر الاعتقال الصادرة في كل جهات السلطة صاحبة الاختصاص ، حوالي ١٤ ألف معتقل . (طبقاً لنص بيان أدلى به في مجلس الشعب وزير الداخلية في عهد الرئيس السادات ـ السيد نبوي اسماعيل) .

وفي عهد أنور السادات ـ فترة حكم ١١ سنة ـ بلغ عدد أوامر الاعتقال الصادرة من كل جهات السلطة صاحبة الاختصاص ـ اكثر من ١٩ الف معتقل . (كان بينهم ٢١٠٠ أثناء مظاهرات طلبة الجامعات في سنة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ، وكان بينهم ٦٨٠٠ أثناء وبعد مظاهرات الطعام سنة ١٩٧٧ ، وكان بينهم ٩٣٠٠ خلال أحداث سنة ١٩٨١) .

للحزب الشيوعي السوفيتي » . وصحيح أن ما قاله خروشوف عن ستالين تسرب الى الخارج ، لكنه لم يتسرب خلال أدوات الدولة السوفيتية . وفي كل الأحوال فإن حملة خروشوف على ستالين أضرت بخروشوف نفسه ، بل وكانت من الأسباب التي أطاحت به فيما بعد ، ذلك أن السؤال الذي سيطرح نفسه على أي انسان هو « وأين كنت أنت حينما جرى هذا كله » ؟ . إن الناس سوف يوجهون إليك أنت هذا السؤال . وقبل كل شيء وبعد كل شيء ، فلعشر سنوات من حكم عبد الناصر كنت أنت رئيساً لمجلس الشعب ، وإذا كانت كل هذه الأخطاء قد ارتكبت فلقد كنت أنت في مركز يسمح لك بلفت الأنظار اليها » . ولقد اقترحت على السادات في هذه المناسبة « أن يكون هناك تقييم كامل لفترة عبد الناصر ، بحيث تظهر الجوانب السلبية الى جانب الجوانب الإيجابية ، أما التركيز على ما هو سلبي فحسب فإنه يحرمك أنت شخصياً من شرعية أعمال ضخمة قام بها جمال عبد الناصر ، مثل : اسقاط النظام الملكي ، والاصلاح الزراعي ، وتأميم قناة السويس والتحول الاجتماعي ، والسد العالي ، ومكانة مصر العربية والدولية ودورها البارز في حركة التحرر الوطني وفي تأسيس فكرة عدم الانحياز » . ولقد سألته : « أليس من حقك أن تأخذ نصيباً من شرعية كل هذه المنجزات لنفسك ؟ وأليس واجباً وأنت تسقط سلبيات سلفك أن تأخذ ايجابياته وتبني عليها ؟ » .

لكن القضية ـ فيما يبدو لي الآن ـ كانت أعمق بكثير مما كنت أتصور .

□

وأما فيما يتعلق بهدف الرخاء ، فلقد أظهرت كل الوثائق والتقارير ما فيه الكفاية عن نتائج ما أسماه السادات نفسه « سياسة الانفتاح » ، وتكاليفها بالنسبة لمصر المعاصرة أو بالنسبة لمستقبلها . ولم يتمالك السادات نفسه وهو يتحدث عن أحلام سياسة الانفتاح من أن يهاجم في نفس اللحظة سياسات سلفه ويصفها بأنها سياسات انغلاق في مجتمع تخلف عن تكنولوجيا العصر كما كان يقول . وكان ذلك إدعاء ليس له ما يبرره على نظام

تمكن من بناء السد العالي ، وهو أحد نماذج التكنولوجيا البارزة في العصر كله ، ثم أنه فوق ذلك كان عصراً فتحت فيه الأبواب للخبرة العالمية ، بما في ذلك خبرة السويسريين والأمريكيين ، في المجالات التي كانت تتطلبها مصر : الأدوية والكيماويات بالتعاون مع السويسريين ، والبترول بالتعاون مع الأمريكيين . ولقد كان الحكم التاريخي على سياسة الانفتاح هو في الواقع مظاهرات يناير ١٩٧٧ . وحتى محكمة أمن الدولة العليا التي حاكمت المتظاهرين لم تجد مفراً من أن تعترف في حكمها القضائي بأن « الحكومة ارتكبت خطأ فادحاً حين فاجأت الناس بشيء لم يكونوا على استعداد له ، وفي حين ان الجماهير كانت تتوقع من الاجراءات ما يخفف من معاناتها فإنها وجدت نفسها أمام أعباء جديدة ، وكان لغضبها ما يبرره » . ولم يستطع هذا الحكم التاريخي أن ينقذ هؤلاء الذين أطلق سراحهم من المعتقلين بمقتضاه ، لأن الرئيس ما لبث أن استعمل سلطته بمقتضى الأحكام العرفية لأبقائهم في السجن بغير حد .

***

ولقد كان أهم دعاوى الرئيس السادات للفخر ـ على مسرح المنطقة كلها ـ أنه الرجل الذي خطط ونفذ هجوم مصر الناجح عبر قناة السويس ، ثم أنه خطط ودبر للسلام الناجح في المنطقة ، وكانت تلك دعوى تحمل الكثير من أسباب المبالغة . فمن ناحية ، كانت خطة العبور قد وضعت من قبله ، ولقد كان له فضل القرار بدون شك ، ولكن الانجاز الأكبر كان في يد مئات الألـوف من الضباط وصف الضباط والجنود والمتطوعين . ومن ناحية أخرى فإن السادات لم يكن أول حاكم مصري أراد تحقيق السلام في الشرق الأوسط أو العمل من أجله . وأحياناً ما ينسى بعض الناس ما حدث سنة ١٩٥٥ في مؤتمر باندونج ، فإن دولة كولومبو التي اقترحت بداية عقد هذا الاجتماع ، كان في تقديرها أن تدعو اسرائيل اليه باعتبارها دولة آسيوية . واعترض جمال عبد الناصر ، ووصل اعتراضه الى حد التهديد بمقاطعة عربية شاملة لهذا المؤتمر . ولقد سأله كبار زملائه من قادة الدول الآسيوية

والافريقية « إذا كان يعترض على اشتراك اسرائيل ، فما هو اقتراحه بحل الصراع العربي الاسرائيلي ؟ » ـ وأجاب جمال عبد الناصر في خطابه أمام مؤتمر باندونج ، وبالتنسيق مع أصدقاء كبار له ـ من أمثال نهرو وشوين لاي وأونو ـ بأن مصر على استعداد لقبول قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ اذا قبلته اسرائيل » . ولقد شرح جمال عبد الناصر نفس الموقف في مراسلاته مع الرئيس كنيدي سنة ١٩٦١ . ولكن جمال عبد الناصر كان يخشى ـ وكان لخشيته ما يبررها ، خصوصاً على اساس ما ظهر الآن وتأكد ـ من أن اسرائيل لا تريد سلاماً ، وانما هي تريد ارضاً .

ولقد كانت حرب أكتوبر انتصاراً استراتيجياً للعرب . وكان يمكن أن تكون انتصاراً تكتيكياً لكل الجيوش العربية ، ولكن سوء الحظ وسياسات السادات أثرت على ما أمكن تحقيقه عسكرياً في هذه الحرب . ومع أن الولايات المتحدة تقدمت صراحة لمساعدة اسرائيل بعد الصدمات الأولى التي تلقتها في ميادين القتال ـ إلا أن نتائج الحرب كانت مع ذلك قابلة للتطوير والاستغلال السياسي بعد توقف المعارك . وليس هناك شك أنه حتى بعد توقف المعارك في الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٧٣ ـ فإن العالم كله كان مبهوراً بما استطاع العرب انجازه في هذه الحرب . كان العرب يبدون أمام العالم كله قوة يحسب حسابها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كذلك . والآن ، وحين كتابة هذه السطور ، وبعد تسعة سنوات ، وبنتائج ما جرى في لبنان أخيراً ـ فأن التناقض مخيف بين الآمال الأولى وبين الواقع الذي انقض عليها . ويمكن أن يقال أن الأسلحة العربية لم تكن في مستوى السياسات العربية سنة ١٩٦٧ ، لكنه يمكن أن يقال أكثر وأصدق أن السياسات العربية لم تكن على مستوى الأسلحة العربية سنة ١٩٧٣ . لقد أظهر الغزو الاسرائيلي للبنان عجز العالم العربي كله سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . وكانت لحظة مهانة عظيمة لأمة بأسرها تملك الوسائل ـ وكانت لديها الفرصة فعلاً ـ لكي تجنب نفسها هواناً لم تكن تستحقه .

□

ومن الصعب أن يتصور أحد ماذا كان يمكن أن يكون عليه رد السادات ـ لو أنه كان ما زال حياً ـ عندما وقع الغزو الاسرائيلي للبنان . ولكن الذي لا شك فيه أن السادات حين أعلن صراحة في القدس ـ أثناء مبادرته بزيارتها ـ أنه لن تكون هناك حروب أخرى بين مصر واسرائيل ـ فإن ذلك قد أعطى لاسرائيل تعهداً من جانب واحد . تعهد بأن مصر لم تعد طرفاً في الصراع العربي الاسرئيلي . واستغلت اسرائيل هذا التعهد الى آخر الحدود . ولو أن السادات لم يقطع على نفسه هذا التعهد ، ولو أن مصر كانت لا تزال جزءاً من معادلة موازين القوى في الشرق الأوسط ـ لماجرؤت اسرائيل على أن تدفع مائة ألف من جنودها لغزو لبنان . ان عزلة مصر عن بقية العالم العربي كانت أوضح اشارة تلقاها شارون لكي يدفع دباباته على الطريق الى بيروت . وبدون اي انفعال عاطفي فإنه يمكن رؤ ية حصار بيروت كنتيجة منطقية لإتفاقات كامب ديفيد . فمنذ البداية كان واضحاً بكل جلاء أن مناحم بيجن يعرف ما تعنيه هذه الاتفاقات بالنسبة له : لا دولة فلسطينية ، ولا انسحاب من الضفة الغربية وغزة ، ولا تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . وعندما أصر الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة على أن منظمة التحرير هي ممثلهم الشرعي والوحيد ، فإن القضاء على منظمة التحرير أصبح هدف اسرائيل تُحقق بواسطته ما تريد في الضفة والقطاع . ولقد كانت المرحلة الأولى في ضرب المنظمة تتمثل في اعتقال وطرد أنصارها البارزين في الأرض المحتلة ، ثم الاستيلاء على الأرض وعلى مصادر المياه . وكانت المرحلة الثانية هي الحرب المسلحة ضد المعقل الفلسطيني في بيروت . ولم يكن في استطاعة بقية العرب أن يوقفوا اسرائيل ، لأن قيام أكبر الدول العربية بعقد صلح منفرد معها أدى ـ في الواقع ـ ليس فقط الى تعطيل سلاح هذه الدولة ، بل وأدى أيضاً الى نزع سلاح الباقين .

• إن السادات حين منح اسرائيل يداً مطلقة في التصرف ـ لم يمنحها الحرية فقط على حساب الفلسطينيين ، وانما على حساب كل العرب ، فلقد

أصبح كل عرب آسيا مكشوفين ومعزولين عن كل عرب افريقيا . ولقد دفعت لبنان الجزء الأكبر من التكاليف ، ولكن سوريا أيضاً أحست بوطأة السلاح الاسرائيلي ، وكذلك ترك العراق لكي تتجرأ عليه اسرائيل بغارتها الشهيرة على المفاعل النووي في بغداد ، وكذلك لكي تنفرد به ايران في ذلك الموقع الخطير على الجناح الشرقي لأرض الأمة العربية .

□

ولقد أدى خروج مصر من العالم العربي الى آثار واسعة على المنطقة العربية كلها ، تمتد الى أبعد من حدود الصراع العربي الاسرائيلي . فلقد كانت مصر دائماً عبر التاريخ تلعب دورين متوازيين في عالمها العربي : دور التوحيد ، ودور التحديث . وبخروج مصر من الحركة العربية فإن المنطقة تتجمد حركتها في كيانات جغرافية سياسية محدودة ، وتضيع أحلامها المستقبلية لتجد نفسها غارقة في تناقضات ثانوية تسببها صراعات على الحدود أو حروب طائفية أو فوضى اجتماعية . وباختصار فإن خروج مصر من العالم العربي أدى به الى نوع من « البلقنة » .

ولقد عكست هذه الأوضاع نفسها على الموقف من الفلسطينيين عموماً . وفي حين أن منظمة التحرير في الستينات والسبعينات كانت تجد أبواباً مفتوحة لها في كل مكان ، أو كانت تجد دعماً غير محدود لها يفتح لها كل الأبواب ـ فإنها سنة ١٩٨٢ كانت مواجهة بصعوبات جمة عليها أن تواجهها وحدها . كان عليها أن تواجه حصار اسرائيل لها في بيروت الغربية بعد أول غزو اسرائيلي سافر لعاصمة عربية كبرى . ولم يجد هؤلاء الذين أرادوا مساعدتها ما يصنعونه لها سوى التقدم بالرجاء للولايات المتحدة لكي تمكن مقاتليها من الخروج من الحصار ، بل وكان عليها أن تنتظر مساعدة الولايات المتحدة لإقناع بعض الدول العربية حتى تقبل هؤلاء المقاتلين كلاجئين في أراضيها . كان العالم العربي يفك بضعفه كل ما استطاع أن يبنيه بقوته في أجيال سابقة .

ولم يقتصر أثر خروج مصر على المشكلة الفلسطينية ، فقد انتقلت

الجامعة العربية من مقرها في قلب العالم العربي في القاهرة ، الى الحافة في تونس ، وفقدت الجامعة العربية جزءاً كبيراً من هيبتها السابقة . بل وحدث مثل هذا الشيء لمنظمات اخرى شاركت مصر في اقامتها ـ كمنظمة الوحدة الافريقية . بل لقد اصبحت حركة عدم الانحياز نفسها ظلاً باهتاً لما كانته ذات يوم . وفي أيام جمال عبد الناصر فلقد كانت مصر مركزاً لثلاث دوائر هي : الدائرة العربية ، والاسلامية ، والافريقية . وفي عصر السادات فلم تعد مصر ـ مع الأسف الشديد ـ مركز أي شيء واضح أو محدد .

□

ومن سوء الحظ أن الانقسامات في عصره وصلت الى مصر ذاتها . لقد كان هناك اطار من الوطنية يدعم الوحدة الوطنية المصرية ، بصرف النظر عن اختلاف الأديان واختلاف الطبقات ، والآن فإن الاختلافات الدينية جرى تضخيمها عمداً . لقد أراد الرئيس أن يصبح « محمد » أنور السادات ، ضاغطاً بشدة على اسم « محمد » الذي ظهر فجأة بعد توليه الرئاسة . ثم أراد أن يصبح « الرئيس المؤمن » ، ثم مضى يقول علناً للأمة أنه حين تواجهه بعض المشاكل التي يريد حلها فإنه يأوي الى فراشه ، وهناك تهبط عليه ايحاءات تعطيه حل ما يريد أثناء نومه . والغريب أنه في نفس الوقت راح يقدم نفسه باعتباره الحاكم الذي يريد أن يتولى التنسيق بين الديانات الثلاثة السماوية : الاسلام والمسيحية واليهودية . ومن سخرية القدر أن تهمة الالحاد التي حاول الحاقها ببعض معارضيه السياسيين كانت هي نفسها التي حكم بها عليه هؤلاء الذين قرروا وصمموا على اغتياله .

* * *

ومن السهل على أي مراقب لتاريخ العرب الحديث أن يجد نفسه أمام مراحل متعاقبة تكاد أن تكون محددة تحديداً دقيقاً . كانت هناك الحقبة الاستعمارية ، حينما كانت بريطانيا وفرنسا تحاولان بكل جهد تخاطف النفوذ في ارث الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط .

ثم جاءت الحقبة الوطنية طلباً للاستقلال بقيادة سعد زغلول ، وقد سقطت هذه الحقبة بعجز الطبقة المتوسطة الجديدة بعد الاستقلال عن المحافظة على جوهر هذا الاستقلال وعن التقدم به الى أي بعد اجتماعي .

ثم جاءت حقبة القومية العربية باتجاهاتها التقدمية وتوجهاتها العالمية ، وقد تلقت هذه الحقبة صدمة بهزيمة ١٩٦٧ . والمحزن أن حرب أكتوبر كان يمكن ان تعيد اليها كل ما فقدته ، وتمنحها قوة اندفاع مضاعفة ، لكن خذلان السياسة لما حققه السلاح أدى بهذه الحقبة الى السقوط الكامل في أواخر عصر السادات ، فقد انتهى الأمر بصلح منفرد بين القوة العربية الكبرى وبين اسرائيل بدون ان يتحقق سلام عادل في المنطقة .

ثم جاءت بعد ذلك الحقبة الرابعة في العصر الحديث ، وهي المرحلة التي يمكن تسميتها بالحقبة السعودية ، والتي انعقدت آمالها على مقدرة السعودية ـ بمالها ونفطها ـ أن تضغط على الولايات المتحدة لكي تضغط بدورها على اسرائيل حتى تحد من خططها التوسعية . ولم يحدث ذلك ، وانما حدث العكس ، فإن كل الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة كان في الواقع ضغطاً على أصدقائها العرب وليس على اسرائيل . وسقطت الحقبة السعودية بدورها لتفسح الطريق ـ مع الأسف الشديد لحقبة خامسة في المنطقة وهي الحقبة الامبراطورية الاسرائيلية ، وهي حقبة محكوم عليها سلفاً بكل حقائق الجغرافيا والتاريخ . ومع ذلك فإن هذه الحقبة الجديدة ـ مع كل مهانتها للعرب ـ سوف تثبت أن ضررها الأكبر سوف يلحق بالغرب وبالولايات المتحدة ربما أكثر من العرب .

إن آريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي حدد من وجهة نظره ما ينبغي أن تكون عليه خريطة مطامع اسرائيل السياسية بوضوح مخيف وكأنه يكتب الوصية السياسية لقيصر الجديد . قال شارون أن « مدى » عمل اسرائيل يمتد الى ثلاثة حدود تتسع خطوط كل منها واحدة بعد الأخرى : هناك أولاً الخط الذي يمثل مدى العمل المباشر ، وهذا يشمل لبنان وسوريا والأردن بما فيه الفلسطينيين ، وهذا الخط ينبغي أن يكون تحت سيطرة اسرائيلية دقيقة ـ

ووراء ذلك كله هناك حد الأفق الثاني لمدى العمل الاسرائيلي ، وهو يشمل السعودية والعراق ومنطقة الخليج ، وهو خط ينبغي على اسرائيل أن تتابع ما يجري فيه بعناية ، وأن لا تدع شيئاً من أموره يمر من وراء ظهرها . وأما مدى العمل الثالث ـ أخيراً ـ فهو ـ من وجهة نظر شارون وخططه ـ ضرورة أن يتأكد النفوذ الاسرائيلي على كل الخط الممتد من شرق البحر الأبيض حتى المحيط الهندي ، بما في ذلك تركيا والباكستان ، وفي هذا الخط يجب أن تكون اسرائيل ـ طبقاً لشارون ـ القوة ذات النفوذ الغالب .

إن هذه الأحلام كلها تفوق طاقة بلد لا يزيد تعداد سكانه اليهود كثيراً عن ثلاثة ملايين ، ثم هو يعتمد تماماً في كل شيء على الولايات المتحدة . وليس هناك من سند فعلي لهذه الدعاوى سوى التهديد النووي ، وهو في خاتمة المطاف عقيم . وأي حلم لا تسنده قوة حقيقية (بشرية اقتصادية اجتماعية ـ وجود تاريخي وجغرافي حقيقي وفعلي وليس أسطوري) كفيل بأن يتراجع من عوالم الحلم الى عوالم الوهم ، ومن عوالم الوهم الى عوالم الجنون ، وهو في النهاية مؤد الى تدمير أصحابه مهما تمادوا . ولقد بدى ذلك الاحتمال ـ احتمال تدمير النفس بجنون القوة ـ واضحاً لعدد من رواد الحركة الصهيونية وآبائها الروحيين ، وفي مقدمتهم ناحوم جولدمان الذي قال قبل موته « ان اسرائيل قد افترست روح الحركة الصهيونية ودمرت تراثها » .

إن الحقبة الامبراطورية الاسرائيلية سوف تكون مختلفة عن غيرها من الحقب الامبراطورية ، لأنها لا تملك أساساً يمكنها من اعطاء شيء إنساني أو حضاري لمن حولها أو للتاريخ . ولقد كانت الامبراطورية العثمانية او البريطانية او الفرنسية تملك وراءها قروناً من تحقيق الذات ومن التطور السياسي والاقتصادي ، ومن الثقافات والمهارات المتوارثة ، والقيم التي يمكن ولو نظرياً أن تعطيها للآخرين . كما أن هذه الامبراطوريات كانت تملك ـ ولو نظرياً أيضاً ـ التزاماً قانونياً وسياسياً تجاه من حاولت أن تبسط عليهم سيطرتها ، ثم أن ذلك كله كان في مرحلة مختلفة من التاريخ (القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، والسنوات الأولى من القرن العشرين) ـ وليس

في هذا كله عنصر من العناصر متاح لاسرائيل ، فهي لا تملك أي واحدة من مقومات نشوء قوة امبراطورية . انها هي نفسها لا تملك الاحساس بأمنها ذاته ، وهي لا تملك قوة انتاج حقيقية ، ثم أنها كيان عصبي بالطبيعة ليس أمامه غير سلاحين لبسط سيطرته : الابتزاز ، والارهاب ـ دولة قامت على الارهاب وتحاول الأن إقامة امبراطورية على الارهاب ، ورد الفعل الوحيد الذي ستخلقه هو الارهاب المضاد .

* * *

ولقد ترك السادات لخليفته إرثاً يكاد يكون مستحيلاً ، وبالطبع فإن هناك بعض الأخطاء يمكن تصحيحها بسرعة ، فالسجناء يمكن اطلاق سراحهم ، والقوانين يمكن أن يعود لها بعض احترامها ، والفساد يمكن كشفه وتسليط الأضواء عليه ، والمزاج العام يمكن أن يتغير ، والتوترات يمكن أن تخف حدتها ، والآمال يمكن أن تعود اليها اليقظة . . ولكن القضايا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تبقى بحجمها الضخم عقبات هائلة .

ثم أن هناك قضية معنوية أخرى بالغة الخطورة ، وهي التشوه الذي حدث في المجتمع المصري نتيجة الهجمات المتعمدة على نسق القيم السائدة في العصر الذي سبق عصر السادات . والمؤسف أن عصر السادات حاول أن يرسخ قيمة واحدة ، وهي قيمة المال والثراء كمصدر وحيد للإعتبار الاجتماعي .

إن الأمل الكبير لمصر يبقى في قدرتها التاريخية على استيعاب الصدمات ، والحقيقة أن العظمة الحقيقية للأمم تتجلى على هذه القدرة في استيعاب الصدمات والارتفاع فوقها . ولقد تمكنت مصر في العصر الحديث من مواجهة مواقف حرجة وظروف خطر داهم ، وفعلت ذلك باقتدار لا شك فيه . ان مصر لا تزال الى حد كبير بلداً زراعياً ، ولا يزال أهلها ـ كما كانوا دائماً ـ يؤمنون بالعدل الذي هو بالنسبة لهم أكثر من مجرد قيمة معنوية وانما هو حياة ، لأن العدل في توزيع مياه النيل ـ المصدر الوحيد للمياه ـ هو نفسه

الضرورة الأولى لاستمرار البقاء . وفي أعماق الضمير المصري فإن انهيار الدولة وما تمثله من معاني القوة والعدل يبقى أكبر خطر يحاول المصريون تجنبه . ومن الملفت للنظر أن كثيراً من هؤلاء الذين سجنهم الرئيس السادات وأطلق الرئيس حسني مبارك سراحهم ، ذهبوا الى مجلس الدولة يطالبون بعدم شرعية وقانونية اعتقالهم طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور ـ وقد استجاب لهم مجلس الدولة في حكم مدوّ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ . لقد تجلى مطلب العدل الدائم في مصر باستجابة القضاء على أعلى مستوياته لطلباتهم حين حكم بأن كل اجراءات سبتمبر ١٩٨١ كانت بالفعل اجراءات غير شرعية .

□

وربما كانت نقطة الختام في قيمة كل الاجراءات التي قام بها السادات في السنوات الأخيرة من عمره تتجلى في حقيقة أن بابا الأقباط تردد كثيراً قبل أن يرضى بعرض قضية احتجازه أمام القضاء . وأكثر من ذلك فإنه حين اعتزم الرئيس حسني مبارك زيارة الولايات المتحدة للمرة الأولى بعد انتخابه رئيساً للجمهورية ، وترامى الى إسماع البعض في مصر أن الأقباط في الولايات المتحدة ينوون التظاهر ضده مطالبين باطلاق سراح البابا وعودته الى مكانه الشرعي ـ فإن العناصر الواعية من أقباط مصر رأت أن تبعث بوفد من المطارنة لتهدئة مشاعر رفاقهم في الولايات المتحدة . ولم يجد هذا الوفد من المطارنة سلاحاً يحمله معه الى أقباط الولايات المتحدة غير خطاب مكتوب بخط البابا المحتجز في الدير يطلب اليهم فيه « الترحيب برئيس الجمهورية الجديد ، وبمحبته ، والخضوع له ، والصلاة من أجله في كل قداس »[1] .

إن مصر تحاول الآن أن تتلمس خطاها عائدة الى الطريق الصحيح الذي تمليه عليها حقائق الجغرافيا والتاريخ ، وسوف تكون المحاولة دون

---

(١) الأصل منشور بصورته في الملحق الوثائقي في نهاية الكتاب .

شك عملية شاقة وخطرة . فلسوف يصل تعداد مصر قبل نهاية هذا القرن الى أكثر من سبعين مليون نسمة . وسوف يحتاج إطعام وكساء وتعليم هؤلاء الرجال والنساء والأطفال ، وإتاحة فرص العمل الشريف لهم ، الى جهود ضخمة تقتضي كل التماسك والعقل التاريخي للأمة . والمشاكل المُنتظرة لا يمكن أن تحلها أو تغطيها أضواء التليفزيون أو صخب الدعاية ، وإنما لا بد لهذه المشاكل أن تجد حلولاً حقيقية لها . وإذا كان هناك دليل حقيقي ومعلم كفوء لهذه المهام - فإن الجغرافيا والتاريخ هما وحدهما هذا الدليل وهذا المعلم .

*** ***

المقر البابوي

+

ابنائي الأحباء في المهجر كهنة وشعباً

سلام لكم من الرب ونعمة ، راجياً لكم كل خير وبركة ، وبعد :

أكتب اليكم هذا الخطاب في مناسبة الزيارة الأولى للرئيس حسني مبارك لأوروبا وأمريكا بعد اختياره رئيساً للجمهورية ، وهي زيارة لها أهميتها الكبيرة لخير مصر ولسلامها ولحل مشكلات الشرق الأوسط.

ومتأكد أن الرئيس مبارك سيقابل منكم بكل حفاوة وترحيب يليقان برئيس دولتنا الذي أمرنا الكتاب المقدس أن نحبه ونخضع له ، وأمرتنا الكنيسة أن نصلي من أجله في كل قداس وفي كثير من طقوسنا

وأحب أن يعود الرئيس الى مصر بسلامة الله ، وفي قلبه ذكرى طيبة للقائه بكم في رحلته هذه ، ومجهوداتكم المخلصة من أجل مصر ، متذكرين باستمرار قول الكتاب « لتكن كل أموركم في محبة ».

والرئيس مبارك قد تسلم الحكم في ظروف صعبة جداً ومعقدة للغاية ، يلزم معها فترة كافية من الوقت . ونحن نصلي لأجله باستمرار ، من عمق قلوبنا ، حتى يؤيده الله بقوة من عنده ، يستطيع بها أن يقود البلاد الى السلام والاستقرار وتحقيق أمانينا الوطنية ، ونصلي أيضاً لأجله أن يرافقه الله في كل لقاءاته السياسية في هذه الرحلة الهامة وينجح طريقه

يحمل اليكم هذا الخطاب صاحبا النيافة الأنبا غريغوريوس والأنبا موسى ، بكل ما في قلبيهما من حب ، وبكل ما في روحيهما من حكمة . أحب أن تقابلوهما بالود والثقة . وعلينا أن نصلي باستمرار أن يقود الله تصرفاتنا جميعاً ، وأن يحقق مواعيده الإلهية لنا ، كعناية الله محب البشر

كونوا جميعكم بخير ، معافين في الرب . الرب معكم

شنوده

مساء الأحد ٢٤/١/٨٢ (١٦ طوبة)

عشية عيد القديسين مكسيموس ودوماديوس

رسالة لتوفيق الحكيم رفضت « الأهرام » نشرها

من توفيق الحكيم الى هيكل :

المهم أن يكون المجتمع
خالياً من السلطة الواحدة
والمسيطرة برأي واحد
في إمكانه إسكات كل صوت غيره

كتب توفيق الحكيم هذه الرسالة المفتوحة الى محمد حسنين هيكل وقدمها لتنشر في الاهرام . ولكن الاهرام رفض نشرها ، فأرسلها الاستاذ توفيق الحكيم للاهالي لتنشر على صفحاتها .

انا معتقد انك متأكد من عدم موافقتي على كتابتك السياسية . . لانك تتذكر ما كان يقوم بيننا من خلاف عندما كنا نجتمع في جلسات مجلس الادارة بالاهرام ، حيث كنت اوجه اليك الهجوم العنيف ، ثم تنتهي الجلسة فاذا بذراعي في ذراعك ونذهب نتناول الطعام معا ونحن نبتسم ونضحك . . ذلك أن علاقتنا تقوم على أمرين : الثوابت والمتغيرات . اما الثوابت فهي المحبة والمودة وأما المتغيرات فهي الآراء من سياسية وغيرها ، لا نخلط احدهما بالأخر . واني اكتب اليك اليوم كي اهدىء من اعصابك بدافع هذه المودة والمحبة . وانا بالذات لسبب واحد هو : ان حالتي تشبه حالتك . فانت كتبت كتابا هو « خريف الغضب » أعتبر هجوماً ضد السادات بعد موته . وانا كتبت كتابا هو « عودة الوعي » اعتبر هجوماً على عبد الناصر بعد موته . . وقد يفسر الغضب عندك بانه وضعك في السجن . اما انا فلم يضعني عبد الناصر في

سجن ! . . فلم يبق امام العالم العربي الا التفسير الواحد : « عدم الوفاء » وربما « النفاق » لعهد آخر . . . . واليوم ايضا تقوم ضدي القيامة لكتابة اخرى : قيل انها ضد الله تعالى . . . فانا الآن في وحدتي التي تعرفها : لا زوجة ولا ولد ، أعيش مع الله واناجيه فقالوا ان هذه المناجاة ضلال واخلال وطردوني من جنة الله وانهالت عليّ خطابات الغوغاء وحتى بعض العقلاء تترحم على عقلي الذي ذهب ، والتخريف الذي جاء مع الشيخوخة . . كل الذي يهمني بالنسبة لك ولي هو عدم احترام « الرأي الحر » . . . فأكتب رأيك ولأكتب انا رأيي . . . وليس من الضروري ان يعجبني رأيك أو يعجبك رأيي . . . المهم أن يوجد الرأيان . والأهم ان يكون المجتمع خالياً من السلطة الواحدة المسيطرة برأي واحد في امكانه اسكات كل صوت غيره . . . ولقد كان يحكى لنا في الحكايات والاساطير القديمة ان للملك وزيرين ، وزير عن يمينه هو وزير الميمنة ، ووزير عن يساره أو شماله ، هو وزير المشملة كما كنا نسميه ضاحكين . . . ولم نكن نسأل عن اختصاص كل وزير . . . اليوم اود ان يكون وزير الميمنة هو الوزير المؤيد للحاكم ووزير المشملة هو الوزير المعارض ، والحاكم يستمع لكل وزير بعين الاهتمام ، ويستخلص رأيه بعد فحص الرأيين بكل دقة ونزاهة . . . ولقد قلت للمشايخ الافاضل الذين زاروني في مكتبي بالاهرام ليسألوا عن حقيقة موقفي من الدين والله والحساب . . فقلت لهم : ما دام يوجد حساب في الآخرة فانا مطمئن لان معنى الحساب انه محكمة يسمح لي فيها بإبداء دفاعي . . . لأن كل اتهام لا بد له من دفاع . . . وفي الدار الآخرة لا بد ان الحساب سيكون في جو من الهدوء والصفاء يجعل الدفاع مسموعا . اما في الدنيا فان اصوات الغوغائية مقترنة احياناً بأصوات جديدة للمفرقعات تجعل صوت الدفاع يخرج مخنوقاً يثير الضحك والاستهزاء اكثر مما يثير الرحمة والرثاء . . فلنا الصبر . . ولك مني الثابت في حياتنا المودة والمحبة . . .

توفيق الحكيم

الى توفيق الحكيم

جاءتني كلمتك التي بعثت اليَّ بها عن طريق الاهالي . ذكرتني بأيامنا الخوالي . ايام كان الحوار بيننا دائراً لا ينقطع . . اديب وصحفي كلاهما له رأيه المختلف ورؤيته للناس والظروف والتاريخ . وأحسبك لم تتغير كثيراً ، وأتمنى ان لا أكون انا الآخر تغيرت الا بمقدار ما أخذت مني واعطتني التجارب والاحداث والأيام .

هل تذكر حكايات « زمان » حتى من قبل أن تجمعنا معا تجربة الاهرام ؟ تذكر ايام كنت انا صحفياً شابا ، وكنت انت أديباً كبيراً يشار له بالبنان ، وكان بيننا ما أسميته انت بالثوابت : « المحبة والمودة » . كان كلانا مشدودا الى الآخر ربما بحكم اختلاف الطبائع والتوجهات . . كنت انت باحثاً عن الحقيقة بالهام الفن ، وكنت انا باحثاً عنها في خضم الحوادث . وقتها كنا نتغدى معا كل يوم ، تدعوني مرة وأدعوك مرة ليتوازن الحساب وانت دائماً دقيق في الحساب وكانت لك فيه قواعد اثارت وما زالت تثير عجبي ، او هل اقول اعجابي ؟ كنت قد وضعت قانوناً للحساب بيننا . اذا كانت الدعوة يوماً عليك فقد كان شرطك حازما : لو اردت انا اختيار المطعم الذي نتغدى فيه فانت الذي تختار الطبق الذي اطلبه . . لو كان لي ان اختار الطبق فانت الذي تختار المطعم ـ وهكذا تضمن في كل الظروف ان تتحكم في الميزان .

ما زلت كما انت في حساباتك وقوانينك . ظننت انك في كلمتك تريد ان تدعوني معك الى غداء . فاذا انت بفرط ذكائك تدعوني الى ان ادعوك . . وتختار انت المطعم والاطباق ، وتنسى كل فواتير الحساب .

على اية حال اهلا بك ، اقولها راضياً وسعيداً . فأنت تعرف ان بي ضعفاً ازاءك لا استطيع ان اغالبه وربما لا أريد .

ومع ذلك فلعلك تأذن لي ببعض ملاحظات على كلمتك ، مع العلم بانني كنت قد قررت بعد حديثي للاهالي في الاسبوع الماضي أن لا أشترك في جدل اعرف مقدماً انه عقيم .

هـل تصـدق انني لا أقـرأ الكثـير مما ينشـر عني هـذه الايـام ؟ اعـرف أهدافه . . واعرف اصحابه . . والقي نظرة سريعة على الصفحات الصاخبة ، واستذكر مرة اخرى قولة « جورج برنارد شو » : انهم يقولون . ماذا يقولـون ؟ دعهم يقولون !

واثق انك تصدق لاني واثق انك تعرفني .

وانتقل الى ملاحظاتي على كلمتك :

أولاً ـ دعني اضع خطاً فاصلا بين « عودة الوعي » الذي كتبتـه انت عن جمـال عبد النـاصر ، وبـين كتابي « خـريف الغضب » الـذي لم يكن عن أنـور السادات . حتى الآن ما زلت اعتـذر عن عرض لكتـاب يكون مـوضوعـه انور السادات لاني اعتقد ان قصته ما زالت قريبة وليس من السهل تناولهـا بتجرد . هكذا فعلت مع قصة جمال عبـد الناصر . لو انـك اطلعت على مقـدمة الـطبعة العربية من كتابي لوجدت واقعة هذا العرض مفصلة وكاملة .

انك بالطبع لم تقـرأ « خريف الغضب » ولا الآخـرين حتى الآن قرأوه . حتى هـذه اللحظة نشـر منه في صحف العـالم كله أقل من نصفـه . . والطبعـة الانجليـزية من الكتـاب ظهرت قبـل ايام . ولم تصـل من نسـخه الى مصـر الا عشرة اهديتها كلها لجماعة من الاصـدقاء حتى يكـونوا في الصـورة ـ كما يقـال احيانا ـ ولا اظن ان الفرصةأتيحت لأحد منهم ان يقرأ الكتاب كاملاً حتى الآن .

ويبـدو لي من كلمتك انـك فهمت « خـريف الغضـب » عـلى انـه كـان غضبي انـا لانهم اخذوني الى زنـزانة سجن اغلقوا عليّ بابهـا . دعني ـ باذنـك وسمـاحك ـ أصحـح لك . ان ذلـك الخريف لم يكن غـاضبـاً لاني غضبت . الطبيعة ببـساطة ليـست عـلى مزاج فـرد أو هواه . لقـد كان خـريف الغضب في كتابي هو وقائع ما جرى في مصر بين سبتمبر واكتوبر من سنة ١٩٨١ حـين كان الغضـب عاصفة تهب على الوطن من اقصاه الى اقصاه .

دعني اشرح لك فكرة كتابي حتى يتضح لك اختلافه عن كتابك .

لقد بدأت برئيس غاضب . تتذكر كيف كـان ـ رحمه الله ـ ضيق الصـدر ومنفعلاً . آلاف في المعتقل بقرار . مئات يفصلون من الجـامعات والصحـف .

بيوت لله ـ مساجد وكنائس ـ تنقض عليها الصواعق . قرارات وخطابات ومؤتمرات كلها ساخنة الى درجة الغليان . هجوم متصل على من لا يملكون حق الرد والدفاع : فؤاد سراج الدين هو لويس السادس عشر الجديد . فتحي رضوان شيخ جليل اضاع وقاره بعد السبعين . . انا « ملحد » هكذا « اعترفت امامه » غفر الله له . . والشيخ المحلاوي « مرمي في السجن زي الكلب » . كان الرئيس غاضباً ، ولكي اشرح اسباب غضبه فقد حاولت ان اقترب من مفاتيح شخصيته . لم اتخذ من التحليل النفسي معياراً واحداً لفهم التاريخ ، ولكني اعتمدته كما يفعلون في الدنيا كلها اداة ضمن ادوات ـ وكان هذا هو الجزء الاول من كتابي . . خمسة فصول .

وكانت جماهير الشعب المصري غاضبة ، وفي الحقيقة فانها كانت غاضبة منذ يناير ١٩٧٧ وحين اكتشفت بالواقع العملي ان تضحياتها على جسور العبور تحولت الى أرصدة بنوك للذين لم يكونوا هناك على الجسور .

كانت غاضبة على مجموعة من الازمات تشابكت وتعقدت : غلاء . . اسكان . . مواصلات . . اعلام يحكي بما لا يدري . . الى آخره . . وكان الانفتاح وما ادى اليه استفزازا مستمراً . ثم ان الخيارات السياسية والاجتماعية الجديدة في مصر ترتبت عليها انقلابات استراتيجية على مستوى المنطقة وعلى مستوى الصراع العالمي ، كلها قضايا تناولتها تحليلاً وتفصيلاً .

كان ذلك هو الجزء الثاني من كتابي . . خمسة فصول ايضاً .

وكان الاسلام دين الحرية والعدل والمساواة ـ وهذا هو الجزء الثالث من كتابي ـ شاهدا في ساحة الغضب فلقد توجهت اليه في لحظات قلق عميق جموع كثيفة تسأله وتستوحيه وتبحث في رحابه عن الحقيقة الضائعة بين المثال والواقع . وهكذا تركت نفسي لبحث طويل عن الاصولية الاسلامية . . من منابعها الاولى الى العصر الحديث . . من ابن حنبل وابن تيمية الى حسن البنا وابي الاعلى المودودي .

وكانت الكنيسة القبطية غاضبة فلقد تعرضت لما لم يكن هناك داع له ، خصوصاً عندما لم يرض البابا شنودة ـ تمسكا بتقاليد بطاركة مصر العظام ـ ان يجعل كرسي الكرازة المرقصية اداة سياسية في يد سلطة حكم .

هكذا تناولت قصة الكنيسة الوطنية لمصر من ايام مجمع كالدونيا الشهير والانبا اثناسيوس الاول حتى يوم اقصاء البابا شنودة الى دير وسط صحراء وادي النطرون ، متعرضا وسط هذا كله لتاريخ هذه الكنيسة ودورها عبر العصور ، ورويت طرفا من اسباب الصدام الحاد بين الرئيس الغاضب والبابا الذي غضب .

لم أكن اتحدث عن تجربة غضب ذاتي ، وانما كنت اتحدث عن تجربة غضب موضوعي . . ليس غضب فرد ، وانما غضب قوى اجتماعية وسياسية . . دينية وفكرية . صدام عنيف له دواعيه الحقيقية . اطرافه قوى وتيارات وليس مجرد فرد حبس نفسه في زنزانة ذاته بالانانية او السجن !

عندما جاء ذلك الخريف ـ سبتمبر واكتوبر ١٩٨١ ـ كان الغضب في كل نفس وفي كل مكان . كان الرئيس غاضباً ، وكان الشعب غاضباً ، وكان المسجد غاضباً ، وكانت الكنيسة غاضبة ، وتجمعت العواصف المشحونة بالكهرباء ثم تصادمت في ذلك الخريف من سنة ١٩٨١ وكان ذلك الصدام موضوع الجزء الخامس من الكتاب . . خمسة فصول اخرى .

واما الجزء السادس والأخير من الكتاب فقد كان صاعقة البرق الخاطف من تصادم العواصف المشحونة على المنصة . ماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ وماذا ؟ ومن ؟ ومتى ؟ ثم الى اين من هنا ؟

اذن فان الخريف الغاضب كان شيئاً آخر غير ما بدا لك ، وهو اذن يختلف عن كتابك .

كان كتابك تقييماً من وجهة نظرك لعصر .

واما كتابي فقد كان استقصاء من واقع دراستي لحادث .

انك اصدرت احكاما على رجل وعلى سياسات ، ولم افعل انا ذلك . وانما اخذت من الرجل والسياسات ما كان ضرورياً فقط للوصول الى نقطة معينة في الزمان والمكان . . الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٨١ .

هذه ملاحظات طالت ، لكنها كانت ضرورية .

هناك ملاحظة ثانية ، وهي ايضا تجعل « خريف الغضب » مختلفا عن

« عودة الوعي » لقد كنا معا ، وانت تعرف التفاصيل .

منذ سنة ١٩٧١اي بعد سنة واحدة من حكم الرئيس السادات ، بدأت خلافاتي معه ، لكنها جميعا في ذلك الوقت كانت خلافات اجتهاد ، او هكذا بدت لي . وكان لا بد أن يكون الرأي الأخير له باعتباره المسئول عن سلطة القرار.

ومع ذلك ، فلعلك تتذكر مواقف حادة بينه - رحمه الله -وبيني، تتذكر بالطبع ازمة بيان الادباء في بداية ١٩٧٣ ونقل الصحفيون بالجملة الى مصلحة الاستعلامات ، وتذكر انني اعتذرت عن تنفيذ هذا القرار في حدود الاهرام ، وهو ما كنت مسئولا عنه وقتها ، وتذكر انني بعد مناقشة علت فيها الاصوات قلت له : ان الحل بيننا ان نجيء بورقة بيضاء يكتب هو عليها قرار اعفائي من الاهرام ، او اكتب انا عليها خطاب استقالتي . تتذكر انت ذلك ، ولا اريد ان اثقل على الناس بتفاصيله تشدقاً بما لم يعد هناك داع له .

تذكر ايضا ان الخلاف معه وصل الى مفترق الطرق بفك الارتباط الاول ، وتذكر بلا شك انك حدثتني اكثر من مرة في النتائج والعواقب ، وأشهد انك اخلصت النصيحة ، لكن القضية كانت اكبر من أي شيء اخر ، فلقد كنت اعتقد ان مصر والامة العربية دفعت جهداً هائلاً لتحقيق انتصار ليس هناك شك فيه . وان تعجز السياسة عن الاستفادة بمعجزة السلاح ، فان النتائج يمكن ان تكون مروعة ومخيفة .

هكذا خرجت من الاهرام في اول فبراير ١٩٧٤ ولم اعد اليه ولا الى اي مكان غيره في الصحافة او في الدولة .

ولم اخرج وأسكت لكني حملت قضيتي معي وتكلمت . وكان كلامي المستمر من فبراير ١٩٧٤ هو الذي قادني فيها بعد - سبتمبر ١٩٨١ - الى السجن ضمن عواصف خريف الغضب .

هنا يختلف « عودة الوعي » الذي صدر بعد ثلاث سنوات من رحيل جمال عبد الناصر ، عن كتابي « خريف الغضب » . . وتختلف بالتالي ولا تتشابه الاحوال .

لم اكتب بعد موت احد . كتبت في حياته رأيي . وكتبت بعد موته نتائج

دراستي لما حدث . انه رحمه الله لم يمت على فراشه بمرض ولا في حادثة تصادم على طريق ، وانما عاد إلى ربه في اطار مشهد مأساوي دموي عنيف رأته الدنيا كلها رأى العين باللون والصورة والصوت ، وكان لا بد من محاولة للفهم تذهب الى ما وراء المشهد المأساوي الدامي على المنصة ، وتتقصى الاسباب التي ادت اليه .

تتصل بذلك هنا ملاحظة ثالثة اراها دقيقة ولكنها اساسية :

لقد صدر كتابك « عودة الوعي » في مناخ محاولة عامة في العالم العربي لاعادة تقييم جمال عبد الناصر والنظر اليه من جديد ، وليس يهمني هنا من الذي كان يحاول او ما هو القصد ، كل ذلك خارج الموضوع ، ولكن المهم انه كانت هناك محاولة .

لم يكن كتابي « خريف الغضب » موجهاً الى العالم العربي، والا لكتبته باللغة العربية ، وهي لغتي الاصلية بالطبع . لقد قلت من قبل وكررت القول انني منذ اللحظة الاولى لتجربة اعتقالي احسست انني متفرج على ما يجري قبل ان اكون ضحية من ضحاياه ، وكنت اشعر انني سوف اكتب يوما عن تجربة الاعتقال والسجن . ولم يكن ذلك خريف الغضب . عندما تقرأ هذا الكتاب ـ ولعل ذلك ان يحدث يوما ما ـ سوف تكتشف ان كل تجربة السجن لم تستغرق فيه اكثر من صفحتين اثنتين بالعدد ، بينما الكتاب نفسه اكثر من ستمائة صفحة . ان فكرة خريف الغضب جاءتني في السجن حقيقة ، ولكنها جاءت وكانت عواصف الخريف قد هبت ومضت . ولقد ادركت ، كما أدرك غيري ، ان طبائع الامور سوف تفتح بوابات الحديد ، ورحت افكر في عملي كصحفي . وخطرت لي فكرة « خريف الغضب » وتحدثت فيها مع بعض رفاق تلك التجربة المشهودة .

كنت اقدر مسبقاً ـ وهذه حاسة الصحفي ـ انني حين اخرج فان مجموعة الناشرين الدوليين التي تحصل على حقوق كتبي سوف تطلب مني كتاباً عما جرى . لقد بدأ لهم اغتيال انور السادات على شاشات التليفزيون لغزاً غير مفهوم ، فكيف يحدث هذا الذي حدث لنجم عملية السلام التي شدت اهتمامهم؟

ما قدرته مسبقاً وقع فعلا .

وهكذا كانت محاولة كتابة « خريف الغضب » للعالم الخارجي وليس للعالم العربي . محاولة لتفسير ما جرى . أريد ان أضع خطاً تحت كلمة « تفسير ما جرى » . أقول « تفسير » ما جرى وليس « تبرير ما جرى » . حتى لو نظرنا الى القضية كلها كجريمة قتل ، فان الجريمة ليست مجرد اطلاق رصاصة ، ولكنها ملابسات ومقدمات ودوافع وتحريض وتخطيط وتدبير ، وحكايات طويلة عريضة .

كان الكتاب اذن موجهاً الى العالم الخارجي وليس الى العالم العربي ، ولم يكن جزءاً من محاولة لاعادة تقييم رجل أو اعادة النظر في دوره . اظنك تعلم انني منذ شهر اكتوبر سنة ١٩٧٩ لم أكتب مقالاً واحداً لجريدة عربية ، وبالتالي لم اتقاض حقوقاً من أي ناشر عربي ، وقد يدهشك ان تعلم انني فعلت ذلك استجابة لطلب من الرئيس السادات ولم يكن الطلب الي ولكنه كان موجهاً الى جميع الذين يكتبون في العالم العربي . ومع أني لم اكن المعني بالامر فقد آثرت ان التزم به دفعاً لحساسيات وتأويلات وجدتني في غنى عنها مع كل صداقتي الحميمة لكثيرين بين الناشرين العرب ، لكن رجوتهم جميعاً تقدير موقفي ، وقد فعلوا .

وكان وارداً على بالي بالطبع ان بعضا منهم سوف يحاول الحصول على حقوق النشر باللغة العربية لكتاب « خريف الغضب » ، لكني لم اتوقف طويلاً أمام هذا الاحتمال الى درجة أن الناشر اللبناني الذي حصل على حقوق اللغة العربية كان ناشراً آخر غير الذي تصورت انه سوف يسبق الى الحصول على هذه الحقوق .

ولقد بدأت الترجمة العربية لخريف الغضب في بيروت بعيداً عني . كما بدأت الترجمة الى عشرات اللغات الاخرى . لكني رجوت الناشر اللبناني الصديق ان يتفضل كريماً باطلاعي على نموذج من الترجمة بسبب حساسية الكتاب . ومع ان الاستاذ الكبير الذي بدأ ترجمة الفصول الأولى بذل فيها مجهوداً يستحق التقدير ، فإني - من باب الولاء للقارىء العربي وتدقيقاً وحرصاً - رجوت الناشر اللبناني ان يسمح لي ان اقوم بنفسي على ترجمة كتابي الى اللغة العربية . وقد يدهشك انني فعلت ذلك دون ان اتقاضى قرشاً واحداً

عن عمل تفرغت له شهرين كـاملين . ولكي اكون اميناً فان النـاشر اللبنـاني اهداني ستة صناديق من السيجار قبلتها مع الشكر ، وانتهى الامر .

تـرى اذن ان « خريف الغضب » كـان في اطار ، وامـا « عودة الـوعي » فقـد كان في اطـار اخر . اولهـا كان بـالدرجـة الاولى للعالم الخـارجي ، وكـان دخـوله الى العـالم العربي مجـرد اثر جـانبي . واما الثـاني فقد كـان اطاره عربيـاً بالظروف والمناخ واعادة تقييم الناس واعادة النظر في ادوارهم .

وهكذا فاني حين قرأتك تقول لي في كلمتك ان « حالتي تشبـه حالتـك » تذكرت قوانينك في الحسـاب ، وتذكرتها باعجاب !

ملاحظة رابعة واخيرة تتعلق بحـديثي عن « خريف الغضب » وحـديثك مع الله او حديثك الى الله او حديثك مع نفسـك ـ طبقاً للعنـاوين المتعددة التي ظهرت متغيرة فوقه .

انت تملك بخيـال فنـان ملهم ومبـدع ان تضـع نفســك عـلى اجنحـة النسور وتحلق في السماوات العلى ، اما انا فلم اقترب من هذا الملكوت الواسع . انا اعرف حدودي . . الفنان شيء ، والصحفي شيء آخر . اولهما يملك آفـاق النجوم تحمله اليها اجنحة النسور ، واما الثاني فمكانه على الأرض وسط تضاريسها وتخومها ودروبها يبحث ويتقصى وينقب ، ويحلل ويقارن ويستخلص ، وهكذا فان قضيته كلها هنا وليست هناك في آفاق النجوم ، وعلى الذين يناقشوه او يحاوروه او حتى يحاكموه ان يضعوا كل القضية امام كل الناس .

عـلى ذكر القضـايا ، سمعت عن مسـرحيـة اسمهـا« شـاهـد مـا شفش حاجة » من سوء حظي انني لم استمتع برؤ يتها . اظننا اول مرة نسمع فيها عن مسـرحية اسمهـا « قاض مـا شفش حاجـة » ولا اطلع ولا قرأ . نـراها امـامنا الآن . رأينا بعض فصولها ، ولا زالت بعض الفصول تجري .

اقول هذا لاطمئنـك على اعصـابي . تقول لي انـك تكتب اليَّ الآن لكي تهدئها . لك ان تطمئن ايها الصديق الكبـير والغالي ، اعصـابي بخير ، فكيـف اعصابك انت ؟ انت تعلم ـ والله فوقنا اعلم ـ انـه كان يـوماً من اسعـد ايامي حـين استطعت ان اقنعـك بان تنضم الينـا في تجربـة الاهرام . كـان العصفور خـائفـا من القفص ، واظنـك تشهـد انـه لم يكن قفصـا . دعني اذكــرك ايها

الصديق انك في ذلك الوقت كتبت بعضا من اعظم روائعك . هل تـذكر يـوم اعطيتني مخطوطة روايتـك « بنـك القلق » . . كـانت نقـداً مبـاشـراً وعنيفـاً لتجاوزات السلطة في عصر عبد الناصر . لم يكن وعيك غائباً .

تذكر يومها انك اعطيتني المخطوطة وقلت لي انـك لم تكتبها للنشـر وانما كتبتها كتجربـة . تذكـر انت ماذا كـان موقفي . قلت لـك ان الاهرام سـوف ينشرها بغير تردد ، فهذا واجبه . في ذلـك الوقت ايضـاً كتب صديقنـا المشترك الاصيـل نجيب محفـوظ قصصـه النقـديـة الشهيـرة : « السمـان والخـريف » و« اللص والكلاب » . ونشرهـا الاهرام جميعـا كما نشـر غير ذلـك كثير بـدون قصص وانما بالمواجهة المباشرة مع المشاكل والقضايا والحقوق

دعني اسألك وانت تعلم محبتي لك. اليس غريبا ان عملك الفني الكبير «بنك القلق » جاء في الوقت الذي غاب وعيك فيه ، كما قلت انت : وعندما عاد اليك الوعي ظللت صامتا لم نقرأ لك شيئا حتى جاء حديثك مع الله او اليه او مع نفسـك . لقد فهمتك اكثر مما فهمك غيري . لقد احسست انه ـ بالدرجـة الأولى ـ نداء وتضرع ودعاء ليس اكثر . وكان عـلى الذين ضـاقوا بـالاسلوب ان يتعمقوا في الجوهر . لقد كانت صرخة فنان عظيم يريد مرة اخرى ان يركب اجنحة النسـور .

لا تقلق على اعصابي . طمئني على اعصابك انت ، وكذلك صحتك. تعلم كم انت عزيز علي وغال . وتعلم كم كانت رفقة العمر بيننا سنوات ممتدة تجربة ممتعة بالنسبة لي . وكانت خصبة خضراء .

سلمت لي ولكـل الذين يعـرفون حقـك وفضلك على فكـر هـذه الأمـة وثقافتها . ودمت بخير . ودامت بيننا ـ على حد تعبيرك ـ ثوابت المودة والمحبة . ودامت بيننا ـ على حد تعبيرك ايضا ـ متغيرات اختلافنا في الرأي على ان يكون دائما بالحوار . وهو الاداة الوحيدة للتنوير في محاولة الانسـان الابدية والازلية . . طالبا للمعرفة وباحثاً عن الحقيقة ، حرا بسلطان العقل والضمير وسيدا .

محمد حسنين هيكل

الفهرست

الجزء الأول

صناعة نجم !

الجزء الثاني

النهب الثاني لمصر

الجزء الثالث

الاسلام السياسي

الجزء الرابع

الكنيسة القبطية

الجزء الخامس

العواصف تتجمع

الجزء السادس

الصـــواعــق



Bibliotheca Alexandrina
0491554